

جامعة ابن خلدون - تيارت-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مشروع: تمويل و استثمار

تخصص: مالية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) بعنوان:

دراسة قياسية لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة المغرب العربي

باستخدام نموذج الجاذبية

-دراسة مقارنة بين: الجزائر، تونس و المغرب-

الدكتور المشرف:

مداني بن شهرة

إعداد الباحثة:

مبطوش العلجة

لجنة المناقشة:

أ.د. شريط لحابدرئيسا

أ.د. يرقى حسين ممتحنا

د. حاكمي بوحفصممتحنا

د. بن سعيد محمد ممتحنا

د. كروالي بغداد ممتحنا

السنة الجامعية: 2013 / 2014.

تشكرات

الحمد لله و الشكر له أولاً، الذي شرح لي صديقي، و يسر أمري، و خففني
عنني وزري و أحل عقدة من لساني، و أفقه قولي، و وفقني في إتمام هذا
العمل المتواضع، ملك الملوك به استعنت و عليه توكلت فهو خير
المتوكلين.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل: الدكتور مداني بن شهرة،
الذي قدم لي كل العون، و التوجيه و النصح و لم يبخل علي أبداً في ذلك،
إلى كل من ساهم بمديد المساعدة و العون، و لو بالكلمة الطيبة من قريب
أو من بعيد في سبيل هذا الإنجاز المتواضع و أخص بالذكر أخي الدكتور
مبطوش الحاج، الدكتور صوار يوسف من جامعة سعيدة و الدكتور عدالة
العجال من جامعة مستغانم .

كما أتقدم بالشكر إلى عائلتي الكريمة لما وفرت لي من راحة حتى أتمم
هذا العمل
دون أن أنسى زوجي الكريم الذي كان له بالغ الأثر في إتمام هذا العمل.

الفهرس العام

الصفحة

تشكرات

الفهرس العام

قائمة الاختصارات

مقدمة عامة أ-ح

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد الفصل 10

1 : نظريات تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر 11

1-1 : النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية 11

2-1 : نظريات عدم كمال السوق 12

3-1 : نظرية دورة حياة المنتج (المنتج الدولي) 15

4-1 : نظرية الموقع 18

5-1 : نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية 20

2 : مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر 21

1-2 : مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 21

2-2 : تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي 33

3-2 : التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي 35

4-2 : الاتجاهات الدولية للاستثمار 44

5-2 : الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر 47

3: تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة علاقتها بالشركات متعددة الجنسيات 53

1-3: الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر 54

2-3: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 57

3-3: الشركات متعددة الجنسيات كأداة رئيسية لتحجيسه 60

62.....	3-4: تحركات عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود
63.....	3-5: جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة - تحليل لوجهات النظر البديلة -
66.....	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: ضمانات و حوافز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	
68.....	تمهيد الفصل
69.....	1 : سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
69.....	1-1 : عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
70.....	1-2 : الحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية
75.....	1-3 : ضمانات الاستثمار الدولية من الناحية القانونية
80.....	1-4 : ضمانات الاستثمار الدولية من الناحية الاقتصادية
82.....	1-5 : الآثار الاقتصادية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة
98.....	2 : اتجاهات و سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة إفريقيا
99.....	2-1 : أسباب انفتاح الدول الإفريقية و توجيهها نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر
102.....	2-2 : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا
108.....	2-3 : تقييم حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
110.....	2-4 : فرص الاستثمار في الدول الإفريقية
112.....	2-5 : السياسات العامة بشأن تشجيعه و معوقاته في منطقة إفريقيا
112.....	3: حقيقة الاستثمارات العربية البينية
113.....	3-1: العوامل الجاذبة للاستثمار العربي البيني
113.....	3-2: حجم تدفقات الاستثمارات العربية البينية
116.....	3-3: أهمية الاستثمارات العربية البينية في التكامل الاقتصادي و التنمية الاقتصادية العربية
118.....	3-4: عراقيل الاستثمار العربي البيني
115.....	3-5: مؤشر جاذبية القطر للاستثمار الأجنبي المباشر
121.....	خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين: الجزائر- تونس- المغرب من حيث مناخ، حصيلة و أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر

123	تمهيد الفصل
124	1 : حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المغرب العربي
125	1-1 : أهم قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المغرب العربي
128	1-2 : المناخ الاستثماري في الجزائر و أهميته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
133	1-3 : الامتيازات الممنوحة و الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
137	1-4 : أهم الدول و الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر
140	1-5 : التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر
148	2 : المناخ الاستثماري في تونس و أهميته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
148	1-2 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة (2000-2012)
151	2-2 : الحوافز و الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس
153	2-3 : أهم الدول و الشركات الأجنبية المستثمرة في تونس
157	2-4 : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس
158	2-5 : التوزيع الجغرافي للدول المستثمرة في تونس
163	3 : المناخ الاستثماري في المغرب و أهميته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
163	1-3 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة (2000-2012)
166	2-3 : المزايا و الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب في المغرب
167	3-3 : أهم الدول و الشركات الأجنبية المستثمرة في المغرب
171	3-4 : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب
173	3-5 : التوزيع الجغرافي للدول المستثمرة في المغرب
176	خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع: نموذج الجاذبية و الاستثمار الأجنبي المباشر

178	تمهيد الفصل
179	1 : معادلة الجاذبية
179	1-1 : تاريخ معادلة الجاذبية

181	2-1 : تعريف معادلة الجاذبية
181	3-1 : معادلة الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر
183	4-1 : الإطار النظري لنموذج الجاذبية
184	5-1 : المشاكل التي تواجه تقديرات نموذج الجاذبية
185	2 : معادلة الجاذبية، نموذج مقترح للتجارة الدولية
192	1-2 : المتغيرات التفسيرية لنموذج الجاذبية
193	2-2 : مشكل تقييم المعطيات إلى قيم حقيقية أو قيم إسمية
194	3-2 : أهمية متغير المسافة في معادلة الجاذبية
197	4-2 : تصنيف المعطيات المستخدمة ضمن الاقتصاد القياسي
198	5-2 : القواعد النظرية لتقدير الظواهر الفردية
199	3: معادلة الجاذبية المقترحة
199	1-3: المعادلة المطورة
200	2-3: التحول اللوغاريتمي
201	3-3: تصنيف نموذج هيلمان و كرومان
205	4-3: صياغة نموذج الجاذبية و التجارة البينية
214	5-3: النموذج المقترح في الدراسة
233	خلاصة الفصل الرابع
الفصل الخامس: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام نموذج الجاذبية	
235	تمهيد الفصل
236	1: الإطار النظري و تطبيقات نموذج الجاذبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر
236	1-1: الإطار النظري لاستخدام نموذج الجاذبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر
237	2-1: الصيغ التطبيقية لنموذج الجاذبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر
238	3-1: المتغيرات
239	4-1: المتغيرات المستقلة
239	5-1: المتغيرات التفسيرية

241	المعطيات الإحصائية
242	1-2: الطريقة الإحصائية في التقدير
243	2-2: خطوات إعداد و تجميع البيانات اللازمة لتقدير نموذج الجاذبية
243	3-2: تحديد البيانات اللازمة و إعدادها و تجميعها
245	4-2: تحديد نوع الآثار الفردية داخل النموذج
247	5-2: تحديد النموذج المستخدم في الدراسة
249	3: تحليل النتائج في برنامج EVIEWS
249	1-3: استخدام الانحدار في إيجاد معاملات معادلة الجاذبية (الجزائر)
267	2-3: استخدام الانحدار في إيجاد معاملات معادلة الجاذبية (تونس)
277	3-3: استخدام الانحدار في إيجاد معاملات معادلة الجاذبية (المغرب)
384	4-3: مقارنة نتائج الدراسة للدول الثلاث محل الدراسة
385	5-3 : تحليل نتائج الدراسة و الاستنتاجات المقترحة
387	خلاصة الفصل الخامس
289	خاتمة عامة
298	قائمة الجداول
299	قائمة الأشكال و الرسوم البيانية
304	الملاحق
319	قائمة المراجع

قائمة الاختصارات

List Abbreviations

ADF	augmented Dickey-Fuller
AIC	critères d'information d'Akaike
ANDI	agence nationale de développement de l'investissement
ANIMA	Réseau euro- méditerranéen d'acteurs des développement économique.
BIC	critères d'information de Schwartz
BIRD	La banque international de rétablir Et développement
CNI	le conseil national de l'investissement
CNUCED	conférence des nations unies sur le commerce et le développement
COL	colonisation
DD	droit de douane
DS	Differency stationary
DW	Durben watson
EUROSTAT	Office statistique des Communautés européennes
FBCF	la formation brute du capital fixe
FMI	fond monétaire international
FRON	frontière
GSM	global mobile system
IDE	investissement direct étranger
IEP	investissement étranger en portefeuille
INF	inflation
INT	intérêt
IPPIB	indice implicite du PIB
LANG	langue
MDPPI	Ministère délégué auprès du chef du Gouvernement chargé de la participation et de la promotion de l'investissement

MENA	Middle East – North africa= MED-10+ Mauritanie, Lybie, Soudan, pays du GCC + yemen, Iran, Irak, Afghanistan, Pakistan,
MIGA	Agence multilatérale pour garantir l'investissement
NTIC	nouvelles technologies de l'information et de la communication
OCDE	Organisation de coopération et de développement économiques
OLI	les trois avantages (ownership-specific advantage), (location advantage) et (internationalization advantage)
OMC	organisation mondiale de commerce.
OUV	Ouverture économique
PIB	produit intérieur brut
PME	petites et moyennes entreprises
PMI	petites et moyennes industries
PNB	production nationale brute
Pvd	pays en voix de développement
RNAT	Ressource naturelles
RP	Risque du pays
SARL	Société à responsabilité limité
SCR	somme des carrées résiduels
SNC	Société en nom commun
SNMG	salair national minimum garanti
SPA	Société par action
TCH	Taux de change
TVA	taxe sur la valeur ajouté
UE	Union européenne
UMA	l'Union du Maghreb
US\$	dollar united state (états unis)
VAR	Vector Auto Régressive (vecteur autorégressif)

خدمة العملاء

لعل موضوع الاستثمار يعد من الموضوعات الأشد إغراءً أو جذبا في الظروف الراهنة بالنسبة للمعنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتعامل التجاري بين الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، فضلا عن العاملين في مجال البحث الاقتصادي، فقد برز كأحد أهم أوجه العلاقات الاقتصادية التي تتم بين الدول المتقدمة منها والنامية، حيث نعيش الآن حضارة جديدة تختلف تماما عن حضارة القرن العشرين، فالعالم ينتقل من مجتمع صناعي إلى مجتمع جديد من أهم صفاته الإنتاج الغزير للمعرفة والمعلومات، وأي حديث عن الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي في الدول النامية، فلا بد من فهم جوهر النظام الدولي والآليات التي تتحكم فيه، الأمر الذي بات يؤكد مقولة 'العالم قرية صغيرة' ليس حسب مقاييس الحجم والمسافة، بل من خلال مقياس سهولة تدويل الأنشطة ونشر الأغراض المختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة من مختلف أرجاء الأرض. وستتطرق في مذكرتنا هذه لوسيلة من وسائل انتقال هذه التكنولوجيا وهي الانتقال عن طريق استقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث غيرت الأزمة المالية العالمية ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ارتفعت مبالغ الاستثمارات الموجهة للاقتصادات النامية والانتقالية ارتفاعا سريعا وكبيراً، بحيث زاد نصيب تلك البلدان في التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر ليلعب 43% عام 2008، ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض كبير مترام في مبالغ الاستثمار الأجنبي الموجهة للبلدان المتقدمة 49% (حسب تقرير الاستثمار العالمي 2009)، وفي إفريقيا ارتفعت مبالغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إليها إلى مستوى قياسي مع حدوث الزيادة الأسرع في غرب إفريقيا.

ومما لا شك أن للاستثمارات الأجنبية دورا هاما في تنمية اقتصاديات الدول ولا أحد يتجاهل أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، إذ أن الاستثمارات الأجنبية تعمل على زيادة القدرات الإنتاجية للدول و رفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي، وتعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة على زيادة التكامل بين القطاعات مما يحقق تنمية متواصلة ومتنامية، فالاستثمارات الأجنبية تشكل محور اهتمام أغلب الحكومات وخاصة حكومات الدول النامية التي تسعى لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب وتوطينهم. غير أن العالم اليوم يشهد العديد من التكتلات الاقتصادية واحتكار الموارد الاقتصادية والتكنولوجية ورأس المال، وغالبا ما يكون ضخ الاستثمارات في صالح تلك الدول المتكتملة، في الوقت الذي لا يزال فيه الوطن العربي وشمال إفريقيا بعيدين كل البعد عن إنجاح التكتلات الاقتصادية والتعاون المشترك. بالرغم من توفرهم على كل المقومات اللازمة لقيام ونجاح التكتلات الاقتصادية المشتركة القادرة على الصمود والمنافسة والاستمرارية وغزو الأسواق العالمية. إن الدول العربية شأنها في ذلك شأن باقي الدول النامية، إذ بعد الفترة الاستعمارية بمختلف أشكالها وعلى إثر المفاهيم التي سادت فترة الخمسينات والستينات وحتى السبعينات ومن بينها "الوطنية الاقتصادية"، "التنمية المستقلة"، "الاعتماد على الذات"، كان حينها التوجه الاقتصادي للكثير منها منافيا تماما للتحرير الاقتصادي، إلا أن هذه النظرة ما كانت لتدوم أكثر من ذلك، حيث أخذت تتبدل شيئا فشيئا بداية من المنتصف الثاني من الثمانينات وذلك بفعل عدد من العوامل الداخلية والخارجية التي تمثلت في تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها حيث عرفت اقتصاداتها انزلاقات خطيرة تمثلت في مختلف القطاعات الهيكلية وضعف الجهاز الإنتاجي وانخفاض مستويات المعيشة في الكثير منها، إلى جانب الكثير من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى وتأزم حدة ديونها الخارجية، وضعف معدلات الاستثمار، خاصة وقد تبين ذلك بعد انهيار أسعار النفط وتقلص الطلب عليه خلال بداية المنتصف الثاني من عقد الثمانينات والذي أثر بشكل سلبي على الدول المعتمدة عليه وحتى الدول المغاربية الأخرى التي كانت تتلقى مساعدات منها.

وبهذا تكون وعي لدى الدول المغاربية بضرورة إيجاد حلول لأجل أن يكون أداءها موازيا لإمكاناتها، وضرورة معالجة تلك المشاكل، وكان ذلك بالفعل عبر توجه الدول العربية والمغاربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي نحو تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية منها والمالية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لكون أن هذه الدول كانت تعاني من حدة الديون الخارجية والتي دفعت بها إلى ضرورة إعادة جدولتها آنذاك في إطار ضرورة اتفاقها الملزم مع صندوق النقد الدولي حول سياسة للإصلاح الاقتصادي، وتسارعت

نحو تطبيق مختلف الإجراءات المتعلقة ببرامج التعديل الهيكلي وتعزيز الشراكة الاقتصادية وتهيئة كل الظروف الملائمة والممكنة لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وإفساح المجال أكثر أمام المستثمرين الأجانب.

وتتسابق الدول المغاربية على استقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي وتحصر حكوماتها على بذل المزيد من الجهود لأجل تحسين مناخ العمل الاستثماري المستقر والأمن، وتسعى من أجل تحقيق تغييرات أساسية في مصادر النمو: كالنفض إلى القطاعات غير النفطية، وتنويع النشاط الاقتصادي ومن نشاطات القطاع العام إلى نشاطات القطاع الخاص، ومن نشاطات إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات إلى نشاطات تنافسية موجهة للتصدير، ومن أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وترقية معارف الاستخدامات التكنولوجية، وزيادة فرص العمل، إلى جانب اعتماده كوسيلة تمويلية خارجية بديلة محمودة العواقب لاقتصاداتها مقارنة بتلك الوسيلة التقليدية "القروض الخارجية" التي كانت عواقبها وخيمة، وبالتالي الاستجابة الحقيقية لشروط ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي. إن التوجه الجديد للدول المغربية ترجم في تغيير هذه الأخيرة لموقفها بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر وفي تحسين سياساتها العامة بشأن اجتذابه، إذ خلال الفترات التي سبقت فترة هذا التوجه الجديد كان الاستثمار الأجنبي المباشر موضع انتقاد متفاوت في شدته حيث وصل فيه موفق الكثير منها إلى حد العداء المطلق، ولقد ساعد على تكريس تلك النظرة، لكن مع التوجه الجديد، انقلبت الصورة رأساً على عقب لتتسابق الدول المغاربية نحو تهيئة المناخ المطلوب لاستقطابه عبر تهيئة البنية الأساسية و تبني تشريعات مختلفة بشأنه و تقديم مختلف الحوافز و الضمانات، إلى جانب سعيها للالتزام دولياً بشأن حمايته والمعاملة العادلة للمستثمرين الأجانب عبر إبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، واتخاذ كافة التدابير التي من شأنها أن تجعل منها مواقع مواتية لاستثمارات المستثمرين الأجانب في ظل مرحلة تشهد تتسابق الدول النامية وتنافس مختلف أقاليمها لأجل استقطاب المزيد من تدفقاته لوعيتها بأنه هو الأفضل من بين الأشكال الأخرى لتدفقات الرأس مال الأجنبي ويمكن أن تجني من ورائه فوائد كثيرة تفتقرها الأشكال الأخرى.

إن الجزائر، تونس والمغرب تعد من ضمن الدول المغاربية التي بدأت منذ السنوات الأخيرة بالسير فعلاً في هذا الإطار إذ باشرت حكوماتها مختلف الإصلاحات الهيكلية، المالية، التجارية والاستثمارية بعدما أدركت الفشل الذريع الذي منيت به الاستراتيجية التنموية لكل منها التي كانت تنظر إلا إلى الداخل والتي جرى إتباعها في الماضي، إلى جانب ضرورة بناء اقتصاداتها حتى يتسنى تكييفها بكل كفاءة وإيجابية مع التحولات العالمية ومن ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي، وحاجتها لتحفيز نمو الاقتصاد وتعزيز حيويته وتقليل الفقر وخلق المزيد من فرص العمل وتطوير مستوى المهارة والإنتاجية لدى القوى العاملة و جلب التكنولوجيا من أجل خلق تكنولوجيا ذاتية. و من أجل تحقيق ذلك، أصبحت الدول الثلاث تعي أن ما من سبيل سوى إفساح المجال للقطاع الخاص بصورة عامة، و الاستثمار المباشر الأجنبي بصورة خاصة، وعيا منها بأن تشجيع هذا الأخير و الحرص الجاد على تهيئة الظروف الملائمة له يمكنها من تنويع النشاط الاقتصادي بدلا من الاعتماد فقط على استخراج الثروات الباطنية، وتدعيماً للاستثمار المحلي، وبديلاً لأشكال التمويل الكلاسيكي وتحقيق القدرة التنافسية في مختلف المجالات وخدمة لكل الأهداف المرجوة من وراء ذلك.

لكل هذه الأسباب و لتحليل أثر جاذبية الاستثمار الأجنبي على البلدان الثلاث المضيفة له، فإن هذه الدراسة تهدف لإعادة تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد دول المغرب العربي بالتركيز على الجزائر - تونس - المغرب خلال الفترة (2005-2013) بالاعتماد على البيانات الإحصائية السنوية المنشورة من قبل صندوق النقد الدولي، تقارير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، الديوان الوطني للإحصاءات، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. وما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات هو استخدامها نموذج الجاذبية لفحص السلاسل الزمنية من خلال البرنامج الإحصائي Eviews، كما تم التركيز على هذا النموذج القياسي لبنين العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الذي يجب تهيئته لاستقطاب الاستثمار الأجنبي إضافة إلى واقعه وآفاقه في منطقة دول المغرب العربي، حتى يتسنى لنا معرفة آثار الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الدولي .

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، نموذج الجاذبية، منطقة المغرب العربي، البرنامج الإحصائي Eviews.

II- إشكالية البحث:

وبناء على ما سبق ذكره، ينبغي إيجاد إجابة واضحة للسؤال الآتي الذي يبلور إشكالية بحثنا وهو:

ما مدى جذب منطقة المغرب العربي (الجزائر - تونس - المغرب) للاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هو أثر نموذج

الجاذبية على ذلك؟

وعلى ضوء ذلك ولأجل بلورة حقيقة لإشكالية بحثنا ومن ثم البحث عن تلك الحقيقة الجوهرية، يجب صياغتها في مجموعة من التساؤلات الجوهرية والتي يجب أن نجد لها أجوبة واضحة هي أيضا، وتتمثل تلك التساؤلات فيما يلي:

- ما طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهي تفسيراته النظرية الحديثة؟ وماهي محدداته؟

والدوافع الكامنة من ورائه؟ و علاقته بالشركات عبر الوطنية أو الأجنبية؟

- ماهي أشكاله وما مدى اختلافها عن أشكال التدويل والتعاون الدولي؟ ما حدوده؟ وما مدى تعارض المواقف بشأنه؟

- ما هو أثر نموذج الجاذبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة دول المغرب العربي؟

- ماهي مختلف التطورات، ومختلف التوجهات التي ميزت تدفقاته على المستوى العالمي؟ وفيما تتجلى معالم أهميته؟ وماهي الظروف التي يفترض توافرها لاجتذابه والشروط الاستباقية لتحسين أدائه وإمكاناته؟

- ماهي السياسات التي اتبعتها منطقة المغرب العربي من أجل الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي الحوافز المتبعة في ذلك؟

- ما هي الجهود المبذولة والاستراتيجية المتبعة لنجاح ذلك؟

III- فرضيات البحث:

إن الإجابة الواضحة على مختلف تلك التساؤلات هي بمثابة المحاور الرئيسية التي سيتم تناولها في بحثنا هذا وحدوده ولا يتسنى لنا ذلك إلا بصياغة مجموعة من الفرضيات نعتبرها توضيحات أولية غير يقينية لتلك التساؤلات، والتي تكمن فيما يلي:

- قد نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر بحكم خصائصه يختلف عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي، وأن الفكر الاقتصادي أولى له أهمية بالغة في تفسيره بحكم أنه وسيلة مهمة في تنمية وتطور الاقتصاد الدولي.

- بإمكان الاستثمار المباشر الأجنبي أن يجري في أشكال مختلفة تجعله ينفرد بها، وأن تعارض وجهات النظر بشأنه وتصادمها يعود أساسا لانعكاساته على مختلف المستويات والمجالات، وأن هناك جهود دولية بذلت ومازالت تبذل لأجل التوفيق فيما بينها.

- قد تعتبر إفريقيا منطقة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تدفقاته بصفة عامة ومنطقة المغرب العربي بصفة خاصة.

- بالإمكان اعتبار نموذج الجاذبية، نموذج قياسي ناجح في التخطيط لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- يؤثر الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستثمرة في منطقة المغرب العربي تأثيرا إيجابيا.

- يوجد علاقة عكسية بين مسافة الدولة الأم وبين الدولة المضيفة.

- يوجد أثر سلبي للمتغيرات الوهمية مثل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاشترك في اللغة والاستعمار على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة دول المغرب العربي.

-قد تساهم التطورات و التوجهات التي خصت تدفقاته والتي كانت مرهونة بمدى توافر المحددات المختلفة بشأنه، ومدى الوعي بأهميته باتخاذ التدابير الإستباقية.

- إمكانية وجود سياسات تتبعها منطقة المغرب العربي للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، مع حوافز واستراتيجيات فعالة من شأنها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمنطقة.

IV - أهمية البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة دول المغرب العربي باستخدام نموذج الجاذبية (Gravity model) وتوظيف البيانات والإحصاءات المتوفرة عن عدد من الدول العربية والأجنبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة الواقعة بين (2005-2013) وقد اعتمدت على البيانات والمصادر العربية والأجنبية بالإضافة إلى بيانات الدوائر الرسمية وبيانات صندوق النقد الدولي، كما تقوم الدراسة بمراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تتعلق بالموضوع في الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، كما تلقي الدراسة الضوء على أهمية كل محدد من محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تقديم التوصيات المستمدة من نتائج الدراسة والتي يمكن أن تساعد أصحاب القرار في اتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة.

وتأتي أهمية الدراسة من الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومات لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، لكي تصبح منطقة دول المغرب العربي من أكثر المناطق جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا وذلك لرفد الناتج المحلي الكلي، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتصبح مصدرا من مصادر العملات الأجنبية في هذه المنطقة. كما تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تدور حول تحديد وفحص متغيرات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في استعمال نموذج الجاذبية وتحليل البيانات من خلال البرنامج الإحصائي Eviews.

V - أهداف البحث:

إن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة، تكمن فيما يلي:

- محاولة إزالة الغموض الذي يكتنف " الاستثمار الأجنبي المباشر " وذلك من خلال مختلف جوانبها باعتباره ظاهرة معقدة.
- وصف تطور واتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المغرب العربي.
- مقارنة مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمنطقة مع مناطق أخرى.
- تقييم تدفقاته الواردة إلى منطقة دول المغرب العربي، وبلورة مدى استجابة السياسات العامة لمتطلبات اجتذابه و حمايته ومن ثم معرفة مدى وجود العراقيل التي تعيق اجتذابه.
- إبراز الاستراتيجيات المتبعة في منطقة المغرب العربي للترويج للاستثمار الأجنبي.
- استخدام نموذج الجاذبية لمحاولة معرفة أهم المؤثرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمنطقة.
- تحليل البيانات والمعطيات من خلال البرنامج الإحصائي Eviews.

VI - مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

- ثمة أسباب متعددة دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع والبحث فيه بكل جدية دون غيره من المواضيع، ومن بين هذه الأسباب نذكر:
- الاهتمام المتزايد الذي حظي ومازال يحظى به حاليا من طرف الكثير من الخبراء والاقتصاديين وحكومات مختلف دول العالم، وخاصة منها الدول النامية بما فيها الدول العربية في ظل مرحلة راهنة يميّزها توجه العديد منها نحو تحسين أداء استقطابه ومن ثم الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي.
 - بحكم تخصّصنا في مشروع التمويل والاستثمار وميولنا الأكاديمي لدراسة مواضيع تحتاج للوصف الحقيقي.
 - وللتحليل الجوهري من حيث التغيرات، التوجهات والانعكاسات... الخ، إلى جانب إيماننا بأن هذا الموضوع يوائم إلى حد ما التخصص الذي ننتمي إليه.

- الرغبة الملحة في اطلاعنا أكثر على هذا الموضوع والتعمق فيه، وإزالة الكثير من الغموض بشأنه، كخطوة للتخصص فيه أكثر مستقبلاً.

- تمهيد للمزيد أكثر من الرغبة والاهتمام بهذا الموضوع الشائك والواسع النطاق لمن يختارونه كموضوع بحث مستقبلاً.

VII- المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

للإجابة على التساؤلات وإثبات أو نفي الفرضيات وتحليل النقاط المدرجة في البحث، اعتمدت الدراسة على منهج إحصائي قياسي، والذي يعتمد على أسلوب تحليل البيانات، حيث عن طريقه يتسنى لنا رصد ومتابعة إحصائيات دقيقة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر باستعمال النموذج الفيزيائي نموذج الجاذبية وتكييف المعطيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر حسب هذا النموذج، وكذا تحليل نتائج الدراسة من خلال البرنامج الإحصائي Eviews في منطقة دول المغرب العربي، لذلك تعتبر الدراسة استكشافية تفسيرية.

VIII- الدراسات السابقة للموضوع:

لأن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مميزاً في مختلف المجالات الاقتصادية، خاصة الاقتصاد الدولي من حيث ربط دول العالم ببعضها البعض من خلال تدفقاته المتبادلة بين هذه الدول، فقد ظهرت العديد من الدراسات الوصفية والتطبيقية لتحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس أثر العوامل التي تؤثر على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول. وقد استخدمت بعض هذه الدراسات نموذج الجاذبية الذي شاع استخدامه في تحليل اتجاهات التجارة الثنائية بين مختلف الدول، وكذا اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن الدراسات المتعلقة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة وصفية تحليلية للباحثين زكية أحمد مشعل وزياد محمد أبو ليلي (2007)، حيث تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي الأردني، بالاعتماد على سلاسل زمنية للفترة (1976-2003)، وتعتمد الدراسة على متجه الانحدار الذاتي (VAR) لتحقيق هذا الهدف، حيث تبين وجود علاقة سببية متبادلة بين كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات وبين الناتج الإجمالي، كما توجد نفس العلاقة السببية المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات، وقد دلت النتائج على وجود أثر غير مباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري من خلال الإنتاج الإجمالي، كما أن أثر رأس المال البشري على الاستثمار الأجنبي غير المباشر أيضاً من خلال رأس المال المحلي والواردات، وتؤيد النتائج فرضية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات لنمو الاقتصاد الأردني.

وفي دراسة قياسية للباحث ريموند ماك درموت (Raymond Mac Dermott، سنة 2007)، قاس فيها العلاقة بين اتفاقية التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر في دول النافتا، مستخدماً في ذلك نموذج الجاذبية من خلال بيانات مقطعية خلال الفترة (1982-1997)، للتعرف على إمكانية تشجيع التجارة البينية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول النافتا (المكسيك- الولايات المتحدة- كندا)، ووجد أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدولة المضيفة، وعلاقة عكسية بالنسبة للمسافة و الناتج المحلي الإجمالي.

وفي دراسة للباحثين إدواردو لوفي ياياتي، إرنستو ستين وكريستيان دود (Ernesto Stein, Eduardo levy yeyeti، Christian Daude، سنة 2002)؛ تبين التكامل الإقليمي وتوقع الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام نموذج الجاذبية وذلك بتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية نحو الخارج لتحديد نسبة تأثير العوامل المختلفة على تدفقات مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية، حيث تم تحليل الانحدار لهذه التدفقات في 20 دولة عضوة في OECD خلال الفترة (1982-1998)، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين الناتج المحلي والنمو الاقتصادي في هذه الدول، وعكسية بالنسبة للناتج المحلي والبعده (المسافة).

أما دراسة جوزيف جو (Joseph DJAOWE ، سنة 2009) فإنها تدور حول :ما العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم القائم في بلد ما؟ وتهدف هذه الدراسة للإجابة عن هذا السؤال باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي التحليلي ، لتحليل البيانات ل 6 دول لمجموعة إفريقيا الوسطى الاقتصادية النقدية (CAEMC) خلال الفترة (1993-2004) ، وقد أظهرت نتائج تحليل الدراسة أن هناك 4 متغيرات لها دلالة إحصائية : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، الدين الخارجي والاستقرار السياسي، حيث هناك مناطق عديدة من العالم تتنافس على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذا على دول (CAEMC) تبني سياسات واستراتيجيات محكمة، والعمل على تطوير البنى التحتية، وقطاع الأعمال واتباع حكم جيد لزيادة التدفقات المالية.

وفي دراسة أعدها الباحثان جوين تان كسن ويان كسن (Nguyen Thanh Xuan and Yuqing Xing ، سنة 2008) ، بمجموع 5919 مشروع استثمار أجنبي مباشر تبنته وزارة التخطيط والاستثمار بالفيتنام، حيث تغطي الدراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من 23 دولة خلال الفترة (1990-2004) باستخدام نموذج الجاذبية لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الفيتنام ، ووقد أظهرت نتائج تحليل الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أحد أهم العوامل لزيادة سرعة نمو صادرات الفيتنام ، وتوصلا إلى انه إذا زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% فإن ذلك سوف يعطي زيادة ب 0.13% في صادرات الفيتنام .

وفي دراسة أخرى أعدها الباحث واناس ستيانوت (Wanasin Sattayanwat ، سنة 2011) تهتم بالتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام نموذج الجاذبية وذلك بالاعتماد على سلاسل زمنية للفترة (1999-2008) ، حيث يدرس أثر نقل تكاليف التجارة، وأثر اتفاقيات التجارة الإقليمية، ودور الهيئات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا، وقد أظهرت النتائج أن كل تراجع بنسبة 10% في تكاليف النقل، فإن ذلك يزيد في حجم التجارة بنسبة 10% ، وأن هناك علاقة جد حساسة بين التجارة الداخلية للدول البحرية والمسافة.

وفي دراسة قياسية للباحثين كمال عبد الله، دليلة نيسي شناف وإريك روجي (Kamel) ABDELLAH , Dalila NICET CHENAF, Eric ROUGIER ، سنة 2009) باستخدام بيانات سنوية لدول شمال إفريقيا مصر- تونس - المغرب خلال الفترة الزمنية (1985-2006) ، من خلال دراسة أثر عدم استقرار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال إفريقيا في فترة الأزمات ، وذلك باستخدام نموذج الجاذبية، وقد أظهرت النتائج أن أزمات سعر الصرف المتعاقبة كان لها تأثيرها السلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة نحو دول المينا ولكن أقل تأثيرا من الاستقرار الداخلي للبلد المضيف.

وفي دراسة للباحثين بلقاسم لعباس ووليد عبد المولى (walid abdelmoulah & Belkacem Laabas - ، سنة 2009) لفهم محددات التدفقات الاستثمارية العربية البنينة المتزايدة جراء ارتفاع الفوائض النفطية ، باستخدام نموذج جاذبية موسع ل 17 دولة عربية في الفترة (1998-2007) ، تشير النتائج إلى أن متغيرات الجاذبية تفسر جزءا بسيطا من التغيرات في التدفقات الاستثمارية ، وترتفع قوة تفسير النموذج بشدة عندما يؤخذ بعين الاعتبار عدم تجانس هذه التدفقات ما بين هذه الدول وذلك لأن التدفقات البنينة العربية غير مستقرة وموزعة بشكل غير متساوي بين الدول، كما دلت النتائج على أن الدول العربية تستطيع رفع تدفقات الاستثمارات البنينة من خلال تحسين بيئة الأعمال والتحكم في الفساد الإداري، وتقليل المخاطر التي تثبط الاستثمارات.

وفي دراسة قياسية للباحث سباستيان ديبش (Sébastien DUPUCH ، سنة 2004) ، حيث اهتم بمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول أوروبا الوسطى والشرقية (PECO) ، خلال الفترة الزمنية (1993-2001) لمعرفة عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه المنطقة، حيث أظهرت الدراسة أن هذه العوامل تتمثل في الانضمام لمنطقة الاتحاد الأوروبي، حجم الأسواق، القرب الجغرافي والتطور التكنولوجي للبلدان المعنية ، كلها تعتبر عوامل مهمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي دراسة أجراها مركز الاقتصاد الجزئي القياسي التطبيقي (Centre for Applied Microeconomics - CAM ، سنة 2005) فيما يخص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أيسلندا، لمعرفة إذا كان ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في

أيسلندا سببه الموقع الجغرافي لها، وكذا حجم الأسواق بها، مستخدماً في ذلك نموذج الجاذبية باستعمال بيانات مقطعية خلال الفترة (1989-1999)، حيث بينت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين المسافة والاستثمار الأجنبي المباشر في أيسلندا، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون أكثر جذبا بعناصر الثروة ثم حجم السوق.

وفي دراسة أخرى للباحثين حسن النادر، أحمد الريموني، ألاء الرشيدات، تم قياس أهم العوامل التي تؤثر على تدفق الصادرات السياحية إلى الأردن باستخدام نموذج الجاذبية، وباستعمال البيانات عن 14 دولة في الفترة الواقعة ما بين 1976-2005 ولتحقيق الهدف فقد تم توظيف طريقة المربعات الصغرى وطريقة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى والثانية. وبتحليل دور القطاع السياحي في الأردن خلال الفترة 1976-2005 فقد تبين بأن معدل الدخل القومي بلغ حوالي 11.2% وحوالي 10.9% إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد أشارت نتائج تقدير نموذج الجاذبية القياسي بأن هناك علاقة إيجابية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وصادرات الأردن السياحية، كما أن هناك علاقة إيجابية بين صادرات الأردن السياحية وعدد السكان في تلك الدولة، أي أن زيادة الدخل أو عدد السكان في تلك الدول يزيد من صادرات السياحة الأردنية وأشار نتائج النموذج أيضا إلى أن هناك علاقة عكسية بين متغير المسافة وسعر صرف العملات الأجنبية وحجم الصادرات السياحية الأردنية، وعلاقة عكسية أيضا بين المتغيرات الوهمية المتمثلة بعد الاستقرار السياسي والاقتصادي والصادرات السياحية الأردنية.

IX - صعوبات البحث:

أول ما يواجهها في هذا البحث هو صعوبة تطبيق نموذج الجاذبية كونه نموذج معقد نوعا ما، بالإضافة إلى صعوبة استخدام البرنامج الإحصائي Eviews الذي يحتاج إلى تكوين.

بالنسبة للمراجع فهي متوفرة باللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية، ولكنها جد نادرة باللغة العربية فيما يخص نموذج الجاذبية. كون الدراسة قياسية فهناك صعوبة في الحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية.

X - محتويات البحث و أقسامه:

على ضوء الفروض والأهداف الأساسية للبحث، ستم معالجة موضوع الدراسة بعد المقدمة في خمسة فصول على النحو التالي:

- ❖ الفصل الأول؛ يتناول الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار، فيه تم تقديم العمل العلمي الذي يستلزم تحليل النظريات الاقتصادية لتفسير ظاهرة الاستثمار، وذلك للحصول على فهم أعمق للخلفية النظرية للموضوع. لذلك تطرقنا إلى مفهوم الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والماركسي والكينزي، موضحين أشكال ومجالات وأدوات وأهمية الاستثمار وعلاقته بالشركات الأجنبية. إضافة إلى تحليل حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر .
- ❖ أما الفصل الثاني؛ يتطرق إلى ضمانات وحوافز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسات المتبعة في ذلك والحوافز اللازمة لاجتذابه، ونصيب الدول الإفريقية والعربية من هذا الاستثمار، والذي قمنا فيه بالتحليل والإشارة إلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الإفريقية والعربية، وعقبات ومعوقات هذا الاستثمار في هذه الدول. بالإضافة إلى معرفة عوامل ومحددات جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.
- ❖ الفصل الثالث؛ قمنا فيه بدراسة مقارنة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الثلاث: الجزائر، تونس والمغرب من حيث التوزيع القطاعي والجغرافي لهذه الاستثمارات، أهم الدول والشركات الأجنبية المستثمرة في الدول المضيفة، وأيضا من ناحية أهم القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في هاته الدول.

❖ الفصل الرابع؛ نستعرض فيه نموذج الجاذبية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نتطرق إلى مفاهيم عامة خاصة بمعادلة الجاذبية ثم معادلة الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نعرض على الإطار النظري لها والمشاكل التي تواجه تقديرات نموذج الجاذبية. ونعرض تصنيف النموذج وبعدها نقدم النموذج المقترح في الدراسة.

❖ وأخيرا في الفصل الخامس؛ نحاول تطبيق نموذج الجاذبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس، المغرب وتحليل البيانات الإحصائية من خلال البرنامج الإحصائي Eviews. وذلك بعرض خطوات إعداد وتجميع البيانات اللازمة لتقدير نموذج الجاذبية وتحديد البيانات اللازمة وإعدادها وتجميعها إضافة إلى تحديد نوع الأثار الفردية داخل النموذج ثم تحديد النموذج المستخدم في الدراسة وبعدها تحليل النتائج في برنامج EViews وكذا تحليل نتائج الدراسة والاستنتاجات المقترحة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لقد بات من المؤكد أن عصرنا الحالي يتسم بالانفتاح وعمولة الأنشطة الاقتصادية وذلك من خلال بعدين رئيسيين: يتمثل البعد الأول في تحرير تجارة السلع والخدمات، أما البعد الثاني فيتمثل في حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول ويتركز هذا البعد بشكل خاص على انتقال رأس المال من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، من الملاحظ أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر كان ولا يزال يشكل محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، نظرا للدور الذي يمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة، كما أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات .

ومن بين أهم خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر، نجد الأشكال التي يتدفق من خلالها، و التي تختلف بكل وضوح عن تلك المتعلقة بالتداول والتعاون الدولي أي الأشكال التي يجري من خلالها الاستثمار غير المباشر، مع الإشارة إلى أنّ الأشكال المختلفة التي يتخذها الاستثمار المباشر الأجنبي تتباين بشأنها اختيارات ومفاضلة الدول المضيفة وحتى الشركات الأجنبية فيما بينها وذلك لعوامل واعتبارات عديدة.

إلى جانب هذا، ومما لا شك فيه فإن للاستثمار الأجنبي المباشر دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخصّ تنميتها عموما، إلى جانب أنه يدفع الشركات الأجنبية بما فيها الشركات متعددة الجنسيات لتجسيده لاعتبارات تخص في معظمها التوسع والانتشار واختراق الأسواق العالمية. ولاشك أن تحقيق هذا الاستثمار الذي يمتاز بالإيجابيات والسلبيات (مزايا و عيوب) مرهون أساسا بمدى توافر مجموعة من المحدّات التي تتحكّم في تدفقاته الواردة والصادرة سواء من حيث الحجم أو التوجّه القطاعي والجغرافي.

وفي هذا السياق سنعمل على تسليط الضوء من خلال الفصل الأول على النقاط الأساسية التالية:

- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- النظريات المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الخصائص التي تميزه عن باقي الأنواع الأخرى للاستثمارات.
- الأشكال التي يجري من خلالها، و تدفقاته.
- دوافع تجسيده، استقطابه، مزاياه و عيوبه، محدّاته ومعوقاته.

1 : نظريات تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر :

خلال الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية، توسع حجم الإنتاج الدولي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بالدرجة الأولى، وصاحب ذلك تطوراً سريعاً في التكنولوجيا ودخل خلاله الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة قائمة على سياسة اقتصاد السوق، ومثلت التغيرات السياسية والاقتصادية القوة الدافعة لتلك الأحداث والتي أدت إلى ظهور العولمة وظهور أجيال جديدة من التكنولوجيا المتطورة، ودخل الاستثمار الأجنبي المباشر مرحلة جديدة زادت أهميته في الاقتصاد الدولي، الأمر الذي زاد من أهميته دراسته، ودفع بالكثير من الاقتصاديين والخبراء نحو تطوير نظرية علمية لشرح تلك الظاهرة، وإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يعني انتقال رأس المال من مكان إلى آخر عبر الحدود فإن هذا الانتقال خضع لتفسيرات كثيرة¹. وكان أول من فتح الطريق للبحث الحديث حول ظاهرة الشركات العابرة للقارات والاستثمار الأجنبي المباشر ستيفن هايمر، وشار كند لبرغر وريموند فيرنون في الولايات المتحدة الأمريكية وجون دينغ في بريطانيا وميشالي في فرنسا وكوجيما في اليابان.

وتركز دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على الإجابة على التساؤل الجوهرية، والذي حاول الاقتصاديون الإجابة عليه منذ الستينيات من القرن العشرين عقب انتشار الشركات العابرة للقارات ذات الأصل الأمريكي إلى أوروبا، وهو لماذا يفضل المستثمر الأجنبي أو الشركات العابرة للقارات الاستثمار في دولة ما دون غيرها؟

لقد قدمت في هذا الشأن العديد من النماذج والنظريات والمناهج. وكانت نظريات الاستثمار المباشرة أساساً هي نظريات الاستثمارات الرأسمالية المحفظية أو غير المباشرة².

وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الاتجاهات الفكرية لظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال عرض أهم النظريات ثم تقييمها، والتي تعتبر أكثر شيوعاً وذلك على النحو التالي:

1-1 النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية:

يرى رواد المدرسة الكلاسيكية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقق الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات وليس إلى الدول المضيفة وتتلخص وجهة نظر رواد المدرسة الكلاسيكية إلى عدد من المبررات من بينها أن الشركات متعددة الجنسيات وهي المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، تقوم بتحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح الناتجة عن عملياتها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة³. كما أن البحث عن التموقع حسب النظرية الكلاسيكية لريكاردو ونظرية⁴ Hecksher- ohlin يكون في المبادلات الدولية للسلع والخدمات ويقدم نتائج مختلفة في الاقتصاد الدولي.

لقد اهتم رواد النظرية الكلاسيكية بدور رأس المال والتكنولوجيا في تحفيز النمو الاقتصادي، وأظهرت آرائهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاديات النامية، من خلال التخفيف من فجوة الادخار والاستثمار⁵.

وقامت النظرية النيوكلاسيكية على أساس الافتراضات الكلاسيكية والمتعلقة أساساً بفرضية المنافسة الكاملة، واعتبرت أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً منعزلة عن بعضها البعض وليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول خاصة النامية منها

¹ - عبد المجيد شهاب أحمد، " الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأقطار العربية الأقل نمواً - دراسة تحليلية"، ص 08.

² - سليمان عمر محمد الهادي، " الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي"، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2010، عمان، الأردن، ص 25.

³ - صفوت عبد السلام عوض الله، " منظمة التجارة العالمية و الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) - دراسة تحليلية للأثار المحتملة لاتفاق التريزر (TRIMs) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية"، دار النهضة العربية، 2004، القاهرة، مصر، ص 10.

⁴ - Cyril Bonyeure, " l' investissement international", presse universitaire de France, Boulevard Saint- Germain, 1^{er} édition, septembre 1993, Paris, p 15.

⁵ - أحمد زكريا صيام، " مبادئ الاستثمار"، دار المناهج، الأردن، 1997، ص 19.

وأكدت على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية في رأس المال وذلك بسبب اختلاف أسعار الفائدة حيث ترتفع معدلات الفائدة في الدول النامية، نظرا لندرة رؤوس الأموال فيها ويعتبر أولين 1933 أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال¹.

لم تستطع النظرية النيوكلاسيكية أن تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فقد أكدت النظرية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن أيضا التكنولوجيا والمهارة والإدارة، ولم يشرح النموذج الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير، ونظرا لبساطة وضيق تحليلها، فشلت النظرية في التعامل مع الواقع فافتراضات أولين لقيت قبولا في الحقتين اللاحقتين لظهورهما، لكن بعد عشرون عاما أصبح أن Ohlin مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن قيام تلك النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات هو بدهية، وافتراضات غير واقعية².

إن هدف تعظيم الربح، ليس هو المحدد الأساسي في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج بل هناك عوامل عديدة، كمعدل النمو، حجم السوق... الخ، إضافة إلى عدم تفسيرها لكيفية نشأة الاستثمارات الأجنبية، وتفسير حركة تلك الاستثمارات قياسا على حركة التجارة هذه الأخيرة التي تفترض عدم قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال من بلد لآخر ولا يستطيع المصدر أو المستورد التأثير على حركة الأسعار³.

1-2 نظريات عدم كمال السوق:

وتقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة على نقص المعروض من السلع فيها، وأن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة المشروعات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة. وفي هذا المجال يرى Hood & Young أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية⁴، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسية على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية أمام أي مستثمر على الدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة، وكذلك مدخلات الإنتاج تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات الأجنبية في مثل هذه الأنواع من نماذج السوق.

كما اعتمدت العديد من الدراسات النظرية على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدودها المحلية، وتخضع لسوق احتكار القلة⁵، والتي من شأنها أن تؤثر على سلوك الشركات وتدفعها إلى تدويل نشاطها، ويقر رواد هذا الاتجاه، كريموند فيرنون Raymond Vernon وستيفن هايمر Haymer Steven وشارل كيند ليرغر Kind Leberger أن قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج إنما يتوقف على مدى تمتعها بميزات احتكارية تمكنها من المنافسة في البلد المضيف، وهذا ما أكدته نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية تدويل عوامل الإنتاج،

ونظرية عدم كمال سوق رأس المال، إلى جانب ذلك هناك عدة صور أخرى لعدم كمال السوق والتي تمثل حوافز إضافية للشركات العابرة للقارات للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، متمثلة في الضرائب، عدم التوازن بين البائعين والمشتريين بخصوص المعلومات المتعلقة بقيمة

¹ - رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002، القاهرة، مصر، ص 44.

² - "نفس المرجع السابق"، ص 47.

³ - سعيد محمد السيد، الشركات العابرة للقومية ومستقبل الظاهرة القومية، المجلس الوطني للثقافة، 1986، الكويت، ص 24.

⁴ - صفوت عبد السلام عوض الله، "مرجع سبق ذكره"، ص 14.

⁵ - احتكار القلة: تتمثل حالة سوق احتكار القلة، في وجود أكثر من بائع داخل السوق، بحيث أن عدد هؤلاء قليل مما يجعل أية عمليات متعزلة يقوم بها أحد الباعة في السوق تؤثر على الباعة الآخرين ومنه يمكن اعتبار كل الباعة داخل هذه السوق في وضعية ترابط متبادل.

وجودة السلع والمنتجات، وتقوم هذه النظريات على فرضية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وهذا ما أكده شارل كيندر لبرغر عام 1969.

1-2-1 نظرية الميزة الاحتكارية:

انطلاقاً من نظرية عدم كمال السوق قدم كل من هايمر 1976 Steven Haymer و كندلبرجر 1979 Kend Leberger نظرية " المنشأة الصناعية" أو- يسمى بنظرية الميزة الاحتكارية و تفسر الاستثمارات الأجنبية طبقاً لهذه النظرية- على أساس تحقيق عائد أكبر للاستثمارات في الخارج، بمعنى أن تزيد الأرباح التي تحققها هذه الاستثمارات في الخارج عن تلك التي يمكن أن تحققها في الداخل، وأنه يشترط لتحقيق ذلك أن تملك المنشأة المستثمرة في الخارج مجموعة من المزايا الاحتكارية وشبه الاحتكارية في مواجهة المنشآت المحلية في الدولة المضيفة مثل التفوق التكنولوجي والمعرفة الفنية وبراءات الاختراع ورؤوس الأموال الضخمة، والعمالة المدربة، والانفاق كبير على البحث والتطوير، بالإضافة إلى قدرتها العالية على تمييز منتجاتها والاستفادة من وفورات الحجم Economies of Scale.¹

كما ركزت هذه النظرية على أن الشركات العابرة للقارات تتمتع بقدرات خاصة بشأن تقييمها ونشاطها في الدولة الأم، وتتجه للاستثمار في الخارج إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، واعتبر Steven Haymer ستيفن هايمر أن الدافع الأساسي والرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة تلك الشركات في السيطرة على السوق الخارجي، واعتبر أن الميزة الناتجة عن الابتكار هي العامل الأساسي لقيام تلك الشركات باستغلالها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر تلك الميزات تمكن الشركات من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي، وتأخذ المميزات التنافسية عدة أشكال فالشركات تقوم بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن للشركات المحلية إنتاج مثلها بسبب فجوة المعلومات وانخفاض تكاليف الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير، أو التمييز الإداري والضريبي أو المهارات العالية في التسويق والتي تمتلكها الشركات الأجنبية وأوضح هايمر Haymer أنه في ظل سوق ذات هيكل احتكاري، تقوم الشركات بتعظيم عوائدها اعتماداً على مميزاتهما عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر²، الذي يتضمن إضافة لرأس المال، التكنولوجيا الإدارية، فالشركات تبحث عن فرص في السوق الخارجي حيث قراراتها تتم وفقاً لاستراتيجيتها في تعظيم قدراتها الخاصة، وبمجرد تحقق تلك القدرات في الدولة الأم يكون ذلك حافزاً قوياً لتلك الشركات للاستثمار وتوسيع نشاطها في الأسواق الخارجية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.³

واستناداً إلى أطروحة هايمر Haymer أوضح كيندلبرجر Kend Leberger أن هناك أربعة أشكال من نقائص السوق تؤدي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وتمثلت تلك النقائص في عدم كمال المنافسة في كل من سوق السلع، وسوق عوامل الإنتاج واقتصاديات الإنتاج الواسع النطاق والتحديات الحكومية.

فالنظرية الاحتكارية تؤكد على نموذج الاستثمار الدفاعي، حيث أن الشركات الكبرى تبادر وتتجه لإنشاء فروع لها بالخارج، لغرض القضاء على منافسيها، بالرغم من أنها قد لا تكون مربحة كقيام شركة كولا Cola بفتح مصنع لها في دولة، لأنها إن لم تفعل ذلك ستقوم شركة أخرى مثل كوكا كولا بإنشاء فرع لها في تلك الدولة، وأوضح كينكر بوكار Kinker Bokar عام 1973 بأن الشركات العابرة للقارات يتبع بعضها البعض متجهاً إلى أسواق جديدة، كاستراتيجية دفاعية حيث أنه في ظل الأوضاع الاحتكارية وبمجرد قيام الشركة بإنشاء فروع لها في الخارج، فإن الشركات الأخرى تنتهج نفس المنهج لمواجهة نشاط الشركة الأول.⁴

¹ - صفوت عبد السلام عوض الله، " مرجع سبق ذكره"، ص 15.

² - سعيد محمد السيد، " الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"، الهيئة المصرية للكتاب، 1978، مصر، ص 49 .

³ - رضا عبد السلام، " مرجع سبق ذكره"، ص 49-50.

⁴ - رضا عبد السلام، " مرجع سبق ذكره"، ص 50.

لقد أوضح كلا من كوجيما Kogima وأوزاوا Ozowa أن النموذج الاحتكاري تتولاه أمريكا التي تركز على الصناعات التي تتمتع الدولة الأم بميزة تنافسية، والدولة المضيفة ليست لديها ذات الميزة، عكس الاستثمارات اليابانية التي تتركز في الصناعات التي تتمتع فيها الدولة المضيفة بميزة تنافسية¹، معتمدة على نقل تكنولوجيا كثيفة لعنصر العمل والتي من السهل تعلمها، اقتناؤها ونشرها وحتى تحسينها وخلص إلى أن النموذج الاحتكاري لتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر قد فشل Kojima كوجيما في تحليل نوع الاستثمارات اليابانية التي لا تعتمد على مسألة احتكار السوق.

1-2-2 نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:

وتنسب هذه النظرية على كل من بكلي 1959 Buckely، و رجمان 1986 Rugman²، و داننج Dunning 1979؛ وقامت هذه النظرية بتطوير فكرة الأصول المعنوية التي قام بها كافس Caves في محاولة الوصول إلى تفسير دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يتحقق من خلال قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، أي احتفاظ الشركة بالخبرة الفنية والاختراعات والابتكارات التي تحقق لها التميز المطلق، بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة. وتقوم فكرة الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية على افتراض أساسي مؤداه أن عدم كمال السوق يحول دون قيام تجارة دولية ملائمة في هذه الأصول، ومن هنا فإن الاستخدام الداخلي لهذه المزايا يمكن الشركات دولية النشاط- المالكة غالبا لهذه المزايا- من تخطي القيود التي تفرضها الحكومات المختلفة على الأسواق، بالإضافة إلى ضمان عدم دخول منافسين جدد للأسواق حيث تظل ملكية هذه المزايا الاحتكارية في حوزة الشركة.

1-2-3 النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي:

وطبقا لهذه النظرية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة ذات ثلاث متغيرات هي:

المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات المستثمرة، والمزايا المترتبة على الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، والمزايا المكانية أو الإمكانات التي تتمتع بها الدول المضيفة والمرتبطة بتوافر المواد الخام، الموارد الطبيعية، البشرية، السوق المحلي المتسع، البنية الأساسية، الإطار القانوني والمؤسسي المناسب. فالنظرية بذلك تعد توليفة من كافة العناصر الأساسية التي تقوم عليها نظريات المنشأة الصناعية، ونظريات الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، ونظرية الموقع. وقد أوضح J.Dunning أن الشركة تقوم بالاستثمار في الخارج عندما تتوفر شروط ثلاثة هي³:

- **الشرط الأول:** تملك الشركة لمزايا احتكارية- قابلة للنقل- في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة مثل كبر حجم الشركة بالنسبة لمثيلاتها المحلية في الدول المضيفة.

- **الشرط الثاني:** أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل (التصدير أو الترخيص).

- **الشرط الثالث:** أن تتوفر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور، اتساع نطاق السوق، و تولفر المواد الخام و الأولية و مصادر رخيصة للطاقة⁴.

¹ - R.E. Lipsey et M.Y. Weiss, « Foreign Production and Exports in Manufacturing Industries », Review of Economics and Statistics », Vol 61, n°2, mai 1981, pp. 488-494.

² - صفوت عبد السلام عوض الله، "مرجع سبق ذكره"، ص-ص:17،16.

³ - J.H Dunning, « Trade, Location of Economic Activity and MNE: A Search for an Eclectic Approach », The International Allocation of Economic Activity, Ohlin, Hesselborn et Wijkman (eds), Macmillan, 1977, pp. 395-418.

⁴ - صفوت عبد السلام عوض الله، "مرجع سبق ذكره"، ص-ص:18،17.

ويرى J.Dunning عام 1992 ، أنه يوجد اتفاق على نطاق واسع، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر الثلاثة عوامل السالفة الذكر، وأعتبر أيضا أنه إذا أمكن تدويل الميزات الراجعة للملكية، فإن الشركة ستفضل كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير على منح التراخيص لكن إذ كان من المريح استغلال الشركة، تدويلها لمميزات الملكية خارج الحدود الوطنية لاعتبارات راجعة إلى الموقع الاستثماري المريح في بلد آخر، هنا الشركة ستتحلى عن التصدير ومنح التراخيص وتفضل الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى ذلك فقد أدخل دينينغ عاملين آخرين، حوافز التبديل ومميزات الموقع الأجنبي، فنظرية عدم كمال السوق والتي تعبر عن مفهوم مميزات الملكية من خلال الابتكارات التكنولوجية وبالتالي إنتاج منتجات مميزة للشركات العابرة للقارات لتقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر، وأما تدويل الإنتاج فتساعد على فهم الطريق في استغلال تلك المميزات على المستوى الدولي، أما عوامل الموقع بالنسبة للدول المضيفة فهي متعددة من بينها الاعتبارات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والجغرافية والإقليمية، تعطي للشركات أهمية قصوى لمدى تدخل الدولة في الاقتصاد والتوزيع الجغرافي للأسواق .

1-2-4 نظرية تدويل الإنتاج:

تؤكد هذه النظرية أنه من الأفضل بالنسبة للشركات إنشاء فروع كاملة بالخارج عندما يتصف السوق الدولي بعدم كمال غير ملحوظ، فالشركات متعددة الجنسيات لا يمكن حماية ملكيتها الفكرية من أي تجاوز طالما كان ذلك بعيدا عن سيطرتها إلا بإنشاء فروع لها في الدولة المضيفة وبالتالي إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقنية فقد أوضح رجمان Rugman 1980-1981¹ بأن عملية الإنتاج هي عملية جعل السوق الدولي محل سيطرة الشركة وأن الشركات العابرة للقارات تعبر الحدود لاستغلال ميزات في صورة الحجم الكبير وحماية أسرارها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من أن تعطي تراخيص للاستخدام براءات الاختراع الخاصة بها، لأنه سيساء استخدامها.

1-2-5 نظرية عدم كمال سوق رأس المال:

وفقا لـ ألبير Alber فإن الشركات العابرة للقارات في الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة وتشجع الاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة، وأوضح أن عدم كمال الأسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار المباشر، فبعض الشركات من الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات التي تعمل في الدول المضيفة²، لأنها تستطيع الاقتراض بسعر أقل من أسواق رأس المال الدولية، وهذا ما حصل عندما يكون الدولار قويا، فهذا المنهج القائم على سعر الفائدة كان له تأثيره على تفسير الاستثمارات الأمريكية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين واستفادت الشركات الأمريكية من الحصول على ميزات سعر الفائدة دون الشركات التابعة لجنسيات أخرى العاملة بالدول المضيفة وكذا الشركات الألمانية واليابانية والسويسرية خلال الثمانينيات عندما كانت عمالات تلك الدول قوية. لكن ألبير Alber لم يستطع تفسير حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول التي تقع في المنطقة النقدية الواحدة كالاتحاد الأوروبي حيث نجد أن الشركات الفرنسية تقوم بالاستثمار في ألمانيا، وفشلت هذه النظرية في تفسير الاستثمارات من الدول النامية، لأنه لا وجود لأسواق رأس المال، كما أن الصرف الخارجي مقيد ومحدود من قبل الدولة كما أن الاستثمار يكون من مصادر متعددة ومن دول مختلفة³.

1-3 نظرية دورة حياة المنتج / المنتج الدولي:

لقد كان لعلماء الاقتصاد الفضل الكبير في تقديم وتطوير هذه النظرية وذلك خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد ظهر تصوران، يتضمن أولهما ثلاث مراحل هي المنتج الجديد، المنتج النامي، المنتج الناضج، أما التصور الثاني فقد قدمه ريموند فيرنون

¹ - نفس المرجع السابق، ص 53.

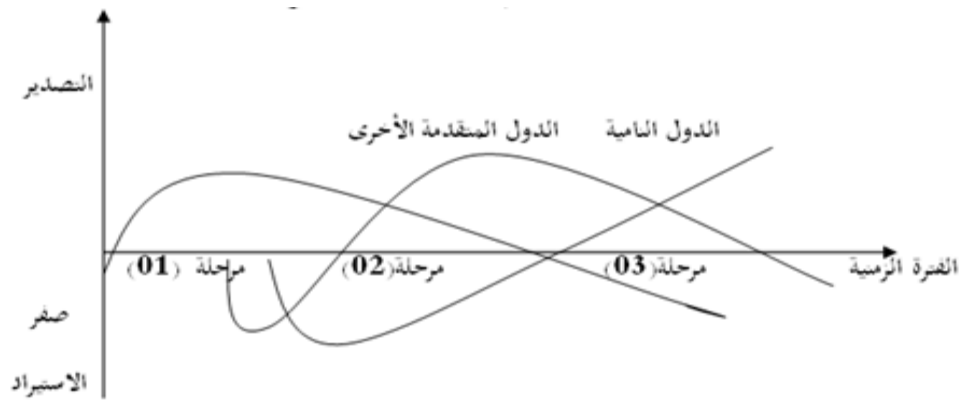
² - عبد السلام أبو قحف، "دراسات في إدارة الأعمال"، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، 2001، مصر، ص22.

³ - رضا عبد السلام، "مرجع سبق ذكره"، ص54-55.

Raymond Vernon من جامعة هارفارد الأمريكية عام 1966 ، وتقوم هذه النظرية على مفهوم أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه) الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال (وتعتمد هذه النظرية على التفسير الديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، واستعراض مبررات التجارة الدولية ودوافع الشركات العابرة للقارات وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية، ومن ناحية أخرى كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة خارج حدود الدولة الأم.

ونشأ أول تحد من استكشاف العلاقة بين الاستثمار الدولي وتنافسية الأسواق التي يحدث فيها، وبظهور اتجاه جديد عن الرؤية الكلاسيكية المحدثة كان ستيفن هايمر وتشارلز كندلبرغر أو من اقترحا أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان في الحقيقة غير متلائم مع الأسواق التنافسية وبدون نوع من نواقص السوق يعتبران الظروف المعوقة للعمل في بيئة أجنبية؛ تفضل أصحاب رأس المال المحليين على المنافسين الأجانب، كما بحث بشكل واسع في نموذج دورة المنتج لريموند فيرنون¹. وبالتالي انتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وقدم " فيرنون " هذا النموذج في أربعة مراحل أساسية مع التطبيق على الشركات الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالي:

شكل رقم (1-01): دورة حياة المنتج



الولايات المتحدة (مصدر / صاحبة الاختراع)

Source : onkivisit and J.Shaw, An examination of international product life cycle and its application within markeking, p74.

1-3-1 مرحلة الإنتاج المحلي (الظهور والبيع في السوق):

تتميز مرحلة المنتج الجديد بالإنفاق الكبير والتكلفة العالية، وأحياناً بالخسائر المالية التي لا يمكن معها تحقيق الربح، ويكون عدد الشركات محدوداً لفترة مما يجعل السوق في وضع احتكاري، حيث يكون المنتج كثيف التكنولوجيا، ومرتفع التكاليف والسعر والناجم عن عمليات البحث والتطوير²، إلى جانب ذلك تقاد هناك حملات إعلانية مكثفة لإدخال المنتج الجديد إلى السوق، أو تحسين منتج جديد ويتم ذلك غالباً في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تكون البداية من خلال تسويق المنتج المحلي، حتى يسهل إجراء التغييرات المطلوبة حيث تكون مرونة الطلب السعرية ضعيفة خلال تلك الفترة، وهذا ما يفسر ظهور المنتج في البلاد المتميزة بالدخول الفردية

¹ - تيودور موران، ترجمة: جورج خوري، مراجعة: منير لطفي، " الشركات متعددة الجنسيات - الاقتصاد السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر"، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1994، ص، 9-10.

² - عبد السلام أبو قحف، " نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، 2001، الإسكندرية، مصر، ص 67.

المرتفعة(الولايات المتحدة الأمريكية)القادر على دفع هذا الثمن في غياب المنافسة في تلك المرحلة فإن الشركة صاحبة الاختراع لن تعطي أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج وأثرها على الأسعار التي تعرض بها السلعة وقد تظهر في هذه المرحلة فرص تصديرية إلى دول متقدمة تتشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع أفراد الدول التي ينشأ فيها المنتج ولا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي.

1-3-2 مرحلة النمو والتصدير:

في هذه المرحلة يزيد الطلب على المنتج بصورة كبيرة، ويتم الإقبال على شراء السلع في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك المنتج بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، وتقوم الشركة بتصديره إلى الأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد، ويبدأ الطلب في الزيادة داخل السوق الخارجية، وتقوم الشركة صاحبة المنتج بالاستفادة من الفرصة مقدمة كل خبرتها في هذا المجال فتواصل تحسين المنتج، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتج، وتقوم الشركة بمضاعفة إنتاجها من خلال اقتنائها المزيد من الآلات الحديثة لتصنيع المنتج بطرق نمطية حديثة، ويتم زيادة الإنتاج استجابة لطلب السوق المحلي والدولي وتركز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة السلعة وفوائدها¹.

1-3-3 مرحلة المنتج الناضج:

في هذه المرحلة يشهد المنتج نمواً سريعاً يصاحبه زيادة في الاستهلاك وتبدأ المنافسة بالظهور خلال هذه المرحلة، وتصبح تكاليف الإنتاج عنصراً استراتيجياً ويصبح الطلب في الدولة الأم أكثر حساسية لعامل السعر، وتنخفض كثافة عنصر البحث العلمي وتظهر إلى جانب ذلك بعض البدائل ويصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج في السوق المحلي الخاص بالدولة الأم². فالشركات صاحبة الإبداع تبدأ في عملية الانتشار نحو الدول التي تتمتع بميكل طلب ومستوى دخل مماثل وتبرز أولى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المتقدمة الأخرى، نظراً لارتفاع كثافة رأس المال فيها وحسب فيرونون يحدث الاستثمار عندما تكون التكلفة الحدية للوحدة المنتجة للتصدير في الولايات المتحدة الأمريكية، مضافاً إليها تكلفة النقل أكبر من التكلفة المتوسطة لأول وحدة منتجة في الخارج، بالإضافة إلى قيام الشركة بالاستثمار في الخارج لحماية سوقها حيث تقوم بالسيطرة على سوق البلد المضيف أين توجد شركات محلية، لها قدرة كامنة على تقليد المنتج المستورد، والاستحواذ عليه وتكييفه مع خصائص الطلب المحلي وهناك مجموعة أخرى من الأسباب معظمها دفاعية، وتتمثل في عدم القدرة المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدول المستوردة والذي يخفض من الطلب على السلع، وقد تكون لتكاليف الشحن والنقل دور هام في قيام الشركة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فاستثمار الشركات في هذه المرحلة يتميز بطابع دفاعي³.

1-3-4 مرحلة زوال المنتج (المنتج النمطي):

تتميز مرحلة المنتج بتشبع السوق المحلي، حيث من غير الممكن تمييز المنتج عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو الدول المتقدمة التي تم الانتقال إليها، وأن التمييز يتم من خلال السعر ويصبح العرض أكبر من الطلب، فتتخفف الأسعار أكثر فأكثر نظراً للمنافسة التي تواجه الشركة صاحبة المنتج، فيصبح البحث عن أقل تكلفة إنتاج هدفاً أساسياً للشركات وهذا ما يؤدي بها إلى توطين فروعها في الدول الأقل نمواً حيث تكلفة العمل المنخفضة، وبعد مرور فترة معينة من الزمن تكون هناك عملية رد فعل إذ تبدأ هذه الشركات بتصدير المنتجات نحو دول المنشأ، وبذلك وجد" فيرونون" أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المراحل الموالية للمرحلة الأولى من دورة حياة المنتج حيث تكون هناك سوق خارجية هامة⁴.

¹ - علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، الأردن ص 166 .

² - محمد قويدري، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص 63 .

³ - عبد السلام أبو قحف، "مرجع سبق ذكره"، ص 63 .

⁴ - فليح حسن خلف، "التمويل الدولي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، عمان، الأردن، ص 183 .

إن الواقع العملي لكثير من الشركات العابرة للقارات تؤيد الاقتراحات التي قامت عليها نظرية دور حياة المنتج الدولي، فنجد أن الصناعات الإلكترونية كالحاسبات الآلية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، قبل إنتاجها في باقي الدول المتقدمة كألمانيا واليابان وفرنسا وامتدت إلى دول نامية مثل كوريا الجنوبية، تايوان، نظرا لارتفاع تكلفة إنتاجها إلا أن هناك سلع لا يمكن أن تطبق هذه النظرية كسلع التفاح، وأيضا فإن هذه النظرية تقدم فقط تفسيراً للسلوك الاحتكاري للشركة، مستفيدة من فروق التكاليف الخاصة بالإنتاج أو الأسعار واستغلال الامتيازات الممنوحة من قبل الدول المضيفة، وقد أقر ريموند فرنون أن نموذجها الذي تميزت به الشركات الأمريكية خلال الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية عرف حدوده في سنوات السبعينيات من القرن العشرين.¹

1-4 نظرية الموقع:

تهتم نظرية الموقع باختيار الدولة المضيفة حيث تركز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع التي تؤثر على قرارات إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته. وهذا ما أكده جون دنينج J.Dunning في تفسيره لنظرية الموقع فأوضح أنها تهتم بتكاليف العملية الإنتاجية والتسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق² وقد أشارت الكثير من الدراسات أن العوامل الموقعية تؤثر على قرارات الشركات العابرة للقارات للاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة، وكذلك الاختيار بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة ومن بين هذه العوامل:

- **العوامل التسويقية:** والمتمثلة في درجة المنافسة في الأسواق ومنافذ التوزيع، وحجم الأسواق ومعدل نموها، درجة التقدم التكنولوجي، وكالات الإعلان والرغبة في المحافظة على المتعاملين واحتمالات التسويق الخارجي (الصادرات).

- **العوامل ذات الصلة بالتكاليف:** كالتقرب من المواد الخام، والمواد الأولية، ومدى توافر اليد العاملة، وما يتصل بها من انخفاض الأجور ونوعية العمل المؤهل، إضافة إلى مدى توافر رؤوس الأموال والتسهيلات الإنتاجية الأخرى، ومدى انخفاض تكاليف النقل للمواد الخام والسلع الوسيطة.

- **الإجراءات الحمائية:** كضوابط التجارة الخارجية منها التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى على الصادرات والواردات.

- **العوامل المرتبطة بالبيئة:** التي تعمل فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، كالاتجاه العام حول مدى قبول الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود على الملكية، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، استقرار أسعار الصرف، نظام الضرائب، مدى التكيف في بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.

- **الحوافز والامتيازات والتسهيلات:** التي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي زيادة التدفقات الاستثمارية وما تحققة من استفادة بالنسبة للدول المضيفة.

- **عوامل أخرى:** مرتبطة بالأرباح والمبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية التهرب الضريبي... الخ.

وقد أضاف كل من روبوك Robok وسيموندس Simondos ثلاث مجموعات إلى نظرية الموقع المعدلة والتي استندت إلى حد كبير على النظرية السابقة وتمثلت المجموعة الأولى في المتغيرات الشرطية المتمثلة في:

➤ المتغيرات الشرطية.

- خصائص المنتج والمتمثلة في نوع السلعة واستخداماتها ومتطلبات الإنتاج للسلعة الفنية والمالية والبشرية... الخ.

- الخصائص المميزة للدولة المضيفة، منها طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر المواد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية... الخ.

¹ - عبد السلام أبو قحف، "مرجع سبق ذكره"، ص 63 .

² - فليح حسن خلف، "مرجع سبق ذكره"، ص 183 .

-العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى، نظم النقل بين الدول المضيفة والدول الأخرى للاتفاقات الاقتصادية والسياسية والتي تؤثر على حركة انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد، والتجارة الدولية.¹

➤ المتغيرات الدافعة:

-الخصائص المميزة للشركة، وتشمل مدى توفر جانب الموارد البشرية والفنية والمالية وبراءات الاختراع والتكنولوجيا، ومدى كبر حجم السوق.

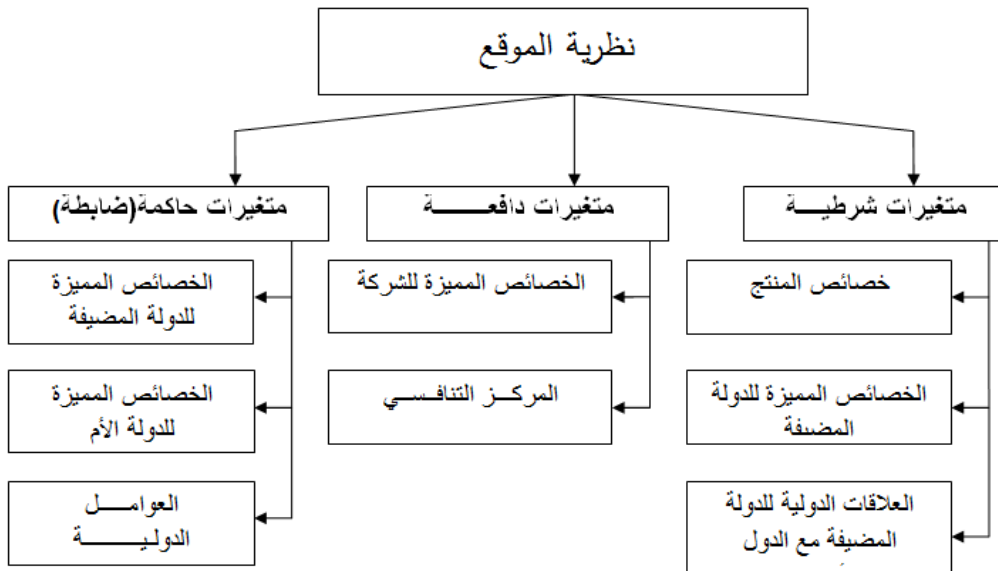
-مركز الشركة التنافسي، وهي المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة كل الأخطار التجارية.

➤ المتغيرات الحاكمة:

وتمثل الخصائص المميزة للدولة المضيفة كتنظيم الإدارة والقوانين واللوائح الإدارية وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الخصائص المميزة للدولة المصدرة تتمثل في السياسات والقوانين الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والمنافسة، وارتفاع تكاليف الإنتاج. أما العوامل الدولية فقد حددت في الاتفاقات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.

تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات بأنها تحدد العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والخاصة بالدولة الأم، كالحوافز الحكومية التي تحفز الشركات المحلية لإقامة مشروعات وممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدودها وقدمت هذه النظرية أيضا العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات العابرة للقارات إلى الاستثمار في الدول المضيفة.² يمكن شرح هذه المتغيرات بصفة ملخصة من خلال المخطط الذي يمكن استنتاجه مما سبق كالتالي:

شكل رقم(1-02): المتغيرات المختلفة التي تتحكم في نظرية الموقع



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات السابقة.

¹ - عبد السلام أبو قحف، "مرجع سبق ذكره"، ص 67 .

² - نفس المرجع السابق، ص 70.

1-5 نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية:

يرجع الفضل في تقاسم هذه النظرية إلى الاقتصاديين كوجيما Kojima وأوزاوا Osawa حيث حاولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية، المتمتعة بخصائص تسييرية، تنظيمية، تكنولوجية، تختلف على نظيرتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وطورا نموذجا يمزج بين الأدوات الكلية المتمثلة في السياسات التجارية والصناعية للحكومة والأدوات الجزئية كالأصول المعنوية للشركة والتميز التكنولوجي وذلك لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة. واعتمادا على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ سنة 1945، تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة، فالمدرسة اليابانية توحى بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما برهن على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، أما الاستثمارات اليابانية فهي تشجع على خلق قاعدة تجارية، فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة وأن معظم تلك الاستثمارات تتم من قبل مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتتركز في البلدان الآسيوية¹ هناك من الاقتصاديين الذين اعتبروا أن تحليل المدرسة اليابانية غير كاف لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونه يعتبر نموذجا كلاسيكيا غير قادر على تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية كما أكده جون دينغ عام 1988 والذي انتقد كوجيما في كون الاستثمارات اليابانية لم تتركز فقط في الدول الآسيوية بل تعدت إلى دول أمريكا وأوروبا وحتى إفريقيا وأن كبرى الشركات اليابانية تستثمر في البيئات العالمية الأكثر ملائمة للإنتاج والتسويق.²

- مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

على الرغم من تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عمليات التمويل الدولي، خاصة بعد تراجع الأهمية النسبية للأشكال الأخرى لتدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، وخاصة القروض الداخلية، فإن مسألة جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته هي مثار خلاف بين الاقتصاديين، فبينما يرى البعض أن الدول النامية سوف تحقق منافع هامة من الاستثمار الأجنبي، يرى البعض الآخر أن النتائج السلبية التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية أكبر بكثير من استفادتها منه، سيكون من المفيد أن نتعرض في هذا المطلب إلى مختلف العناصر التي تبرز أهميته؛ كمفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، تزايد أهميته في الاقتصاد العالمي وعلاقته بالشركات الأجنبية.

2-1 مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

لم يعرف مصطلح الاستثمار الأجنبي قبل الثلاثينات من القرن العشرين إذ كان يطلق عليه مصطلح "الاستثمار الدولي"، وورد أول ذكر للاستثمار المباشر، والذي لم يفصل بين الاستثمار المباشر والاستثمار المحفظي عام 1960، أما التحديد الدقيق للمفهومين السابقين فيعود إلى Arther Bloom Field³ الذي حدد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والمحفظي في سنة 1968 وميز بين أبعادها.

2-1-1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينقطع بتاتا كونه ظاهرة اقتصادية أساسية نالت ومازالت تنال القدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين ورجال الأعمال وكذلك الدول المتقدمة أو النامية بما فيها الدول العربية وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين هذا من جهة ومن جهة أخرى لأنه يمثل حاليا قضية شائكة وغامضة في ذات الوقت لها مؤيدوها ومعارضوها. وفي هذا الشأن

¹ - عبد السلام أبو قحف، "مرجع سبق ذكره"، ص 67.

² - نفس المرجع السابق، ص 70.

³ - سليمان عمر محمد الهادي، "مرجع سبق ذكره"، ص 25.

نرى أنّه من الصواب أن نذكر هنا بحقيقة معيّنة تكمن في أنّ: هناك إشكال يصادف الباحث عند محاولته تحديد تعريف محدّد له ولا شكّ أنّه صادف من قبل، العديد من الاقتصاديين والمفكرين بصرف النظر عن عقائدهم السياسية والاقتصادية.

فالمشكلة التي تصادفنا عند تعريفه، هي تلك المتعلقة بالتسمية أي تسميته، حيث بمجرد الاطلاع على مختلف الدراسات التي تجسّدت في هذا الميدان نكاد ندرك أنّها تفتقر في مجملها ل تسمية موحّدة¹. وقبل أن نحدد التسمية التي سنلتزم بها لغرض إتمام هذا البحث، سنحاول الوقوف على التسميات التي اتخذها بعض المفكرين والكتّاب الاقتصاديين وذلك من خلال النقاط الأساسية التالية:

* هناك دراسات اتفقت على التسمية التالية: " الاستثمار المباشر الدولي " ومن بين روادها نجد كل: Bertrand Raymond و bernard-hugonnier

* وفي دراسات أخرى نجد أنّها استخدمت كلمة " في الخارج " عوضاً عن "الدولي" لتصبح التسمية "الاستثمار المباشر في الخارج" ومن بين هؤلاء الذين تزعموا هذه التسمية peter h-luider و charle kind ,belger في كتابيهما "الاقتصاد الدولي".

* استقر البعض الآخر من المفكرين الاقتصاديين على التسمية المخالفة لما سبق ذكرها وهي "الاستثمار المباشر" دون إرفاقه لا بـ"الدولي" ولا " في الخارج" فحسب اعتقاد هؤلاء و من بينهم g-destanne و Maurice bye فإنه يكفي تسميته بذلك ليأخذ معناه الكافي عند العامة من الباحثين و القراء.

أما نحن فإنّنا نستخدم تسمية: "الاستثمار الأجنبي المباشر"، لتجنّب من جهة الخلط في التسميات وعدم توحيدها، ومن جهة أخرى لعدم الخلط ما بين الاستثمار الدولي والاستثمار المباشر باعتبار أن الاستثمار الدولي قد يجري في شكل مباشر أو غير مباشر، إلى جانب إيماننا بأن هذا الاستثمار المباشر إنّما يقوم به أشخاص باختلاف صفاتهم لا يتمتّعون بنفس الجنسية التي يتمتع بها البلد المضيف له، ومن ثمّ يحق لنا إرفاقه بكلمة الأجنبي².

في البداية نعرض بعض التعاريف للاقتصاديين العرب. فعبد السلام أبو قحف يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي: " ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك joint-venture أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار wholly-owned investment project، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"³.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من دولة معينة إلى أخرى للمساهمة في المشروعات التي تعمل على توسيع نشاطها⁴.

¹ - طاهر حيدر حردان، " مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997، عمان الاردن، ص13.

² - أديب قاسم شندي، " واقع الاقتصاد العراقي و الاستثمار الأجنبي"، مجلة الكوت للعلوم القانونية و الإدارية، العدد الأول، السنة الأولى، 2009، ص36.

³ - عبد السلام أبو قحف، " نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، 1989، مصر، ص13.

⁴ - إبراهيم متولي المغربي، " دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي - من منظور الاقتصاد الإسلامي و الأنظمة الاقتصادية المعاصرة-"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2011، الإسكندرية، مصر، ص147.

وقد بذل الفقه الدولي محاولات جمة لتعريف الاستثمار الأجنبي، ومن هذه المحاولات التعريف المقترح الوارد في قرار اللجنة التي شكلها اتحاد القانون الدولي في طوكيو في المؤتمر الحادي والخمسين بأنه " تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر"¹.

ويتحدد الاستثمار بكونه أجنبيا بحسب جنسية المستثمر، فبالنسبة للشخص الطبيعي تتحدد قواعد الجنسية بالنسبة لقوانين بلده، أما بالنسبة للشخصية الاعتبارية المعنوية والمتمثلة في الشركات التي تمارس الاستثمار الأجنبي فالمشكلة أكثر تعقيدا²؛ ذلك أنه غالبا ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات.

كما أضاف باركر بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل أيضا عملية الاندماج والتملك عبر الحدود وقد عرف كذلك بأنه شراء موجودات أجنبية مع امتلاك الحق في إرادتها.³

من خلال هذا التعريف، يتجلى الاستثمار المباشر الأجنبي على أنه عبارة عن:

• ملكية شرعية لجزء من رأسمال المستثمر أو كله.

• يتخذ هذا الرأسمال المستثمر أشكالا معينة: استثمار مشترك، استثمار مملوك 100 %.

• تعاقد بين طرفين، الأول يمثل المستثمر الذي يعتبر وفق قوانين الجنسية إما غير مقيم أو أجنبي بحكم أنه لا يتمتع بجنسية البلد الذي يقيم فيه، والثاني هو البلد المضيف الذي يتدفق نحوه الاستثمار، و يبنى التعاقد على أساس أن يقوم المستثمر بنقل رؤوس أموال أو الخبرات والمعارف في مختلف الميادين لهذا البلد المضيف وذلك في حال تملك المستثمر الأجنبي بالكامل للاستثمار، أما في حال الاستثمار المشترك فإن التعاقد يكون بين طرفين وهما المستثمر الأجنبي و المستثمر المحلي هذا الأخير الذي يحتل انتمائه للقطاع العام أو القطاع الخاص.⁴

وفي تعريف آخر هو: "مجموعة الموارد النقدية أو العينية (تكون خاضعة للتقويم) التي تأتي بها مؤسسة عن طريق مدخر خاص أجنبي، يشارك مباشرة في نشاط هذه المؤسسة ويكون الهدف من ذلك تحقيق أرباح مستقرة".⁵

يتبين من خلال هذا التعريف إذن، أن الاستثمار المباشر الأجنبي يتجسد ميدانيا عند قيام مؤسسة محلية في دولة مضيضة باجتذاب المستثمر الأجنبي مهما كانت صفته. طبيعية أو معنوية، تابع للقطاع الخاص أو العام... الخ.، من خلال استثمار يتخذ إما الشكل النقدي أو الشكل العيني مع أن هذا الأخير يسمح له بإدارة هذا الاستثمار.

¹ - محمد غانم، " الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي و تشريعات و اتفاقيات الاستثمار "، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2011، الإسكندرية، مصر، ص 50.

² - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي "، دار الفنائس للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2005، عمان، الأردن، ص 16.

³ - سليمان عمر محمد الهادي، " مرجع سبق ذكره"، ص 24.

⁴ - نوزاد عبد الرحمان الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، " مقدمة في المالية الدولية"، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008، عمان، الأردن، ص 162.

⁵ - عليوش قريوع كمال، " قانون الاستثمارات في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، الجزائر، ص 2.

وتأكيداً لذلك، ينصرف تعريفه حسب فريد النجار: " ويقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة".¹

إن القصد من وراء هذا التعريف، هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجسد في أرض الواقع من خلال إنشاء مشروعات برأسمال مملوك بالكامل، أو جزئياً من قبل المستثمر الأجنبي، وذلك على أساس ضرورة أن توفر له الدولة المضيفة الشروط الملائمة لذلك. الحرية، الضمانات... الخ.

وهذه هي ميزة هذا التعريف.

وقد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر استثماراً انفرادياً بمعنى استئثار المستثمر الأجنبي وحده بالملكية أو مساهمها فيها وتأخذ هذه المساهمة مظاهر عدة فقد تكون حصة في رأس المال، أو التكنولوجيا، أو الإدارة أو المعلومات أو المعرفة التسويقية، وتفضل الدول النامية الشكل الثاني من أشكال الاستثمار بالنظر على ما يمكن أن يحققه بالنسبة على تنميتها، أما المستثمر الأجنبي فإنه يساعده في التعرف على الأسواق، وأساليب التعامل داخلها، ويسهل له الحصول على مزايا كثيرة ولكنه يخشى تعارض المصالح بينه وبين الشريك الوطني.²

ويرى الدكتور عبد السلام أبو قحف بأن الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار غير المباشر يكمن في أن الأول ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل من الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع؛ أما الاستثمار في الأوراق المالية فيكمن في تملك الأفراد أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في إدارة المشروع الاستثماري، ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثماراً قصير الأجل بالمقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر.³

إلى جانب ما ذكرناه سنزيد عن ذلك بكثير لنشير لبعض التعاريف الأخرى لعدد من الخبراء الاقتصاديين غير العرب وكذلك لبعض الهيئات الدولية، فمن بين هؤلاء الاقتصاديين نجد على سبيل المثال Bertrand-Raymond الذي عرفه على أنه: "...الاستثمار المباشر الأجنبي هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".⁴

ومن جانب آخر ينصرف تعريفه إلى أنه: " يتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها و يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة".⁵

فمن خلال هذين التعريفين يمكن أن نستشف ما يلي: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة من وسائل نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال، وأن هذا الاستثمار يتخذ أشكالاً معينة في عمومها تمنح الفرصة للمستثمر الأجنبي من أن يديره ويسيره في حدود حجم رأسماله المستثمر.

¹ - فريد النجار، " الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، مصر، ص 24

² - محمد غانم، " مرجع سبق ذكره"، ص 51.

³ - عبد السلام أبو قحف، " اقتصاديات الأعمال"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2011، الاسكندرية، مصر، ص 420.

⁴ - Raymond- bertand, " économie financière internationale ", édition : PUF, 1971, Paris, p49.

⁵ - جون هدرسون و مارك هندنر، " العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار المريخ للنشر، 1987، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 700.

وعلى غرار المفكرين والخبراء الاقتصاديين، كان للهيئات الدولية والإقليمية دورا فعالا في محاولة تحديد مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد اعتادت تلك الهيئات ومن بينها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، صندوق النقد الدولي (FMI)... الخ في إنجاز دراسات وتقارير دورية تخصه بشكل مستقل أو من خلال ارتباطه بالتجارة، التنمية والخصخصة... الخ، ونشرها ضمن كتيبات ومنشورات مختلفة.

من خلال القراءة الواضحة لتلك الكتيبات - الدراسات والتقارير - يمكن سرد بعض التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتي تبتتها تلك الهيئات وهي على النحو الآتي:

ينصرف تعريف الصندوق النقد الدولي للاستثمار المباشر الأجنبي على أنه: "الاستثمار المباشر هدفه حيازة مصالح (فوائد) دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة".¹

إن أهم ما جاء به هذا التعريف والذي قد يميزه عن باقي التعاريف الأخرى سابقة الذكر هي النقطة الأساسية التي تكمن في القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية. وهي ما يصطلح عليها دوليا "الإشراف والرقابة" وبالتالي فهذا التعريف يؤكد إذن على أن المستثمر الأجنبي إنما يندفع للاستثمار في البلد غير الأصل بغرض ليس فقط إقامة مشاريع استثمارية وذر الأرباح من ورائها، بل أيضا إدارتها و رقاتها.

كما يعرف الأونكتاد الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولي في ظلّه يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة أو امتلاك مشروع في دولة أخرى على أن تكون نسبة الملكية من الأسهم، أو القوة التصويتية 10 % أو أكثر.²

ويرى ماركيزن Markusen أن هناك نوعين من الاستثمار³ :

- استثمار أفقي: يتطلب خلق فروع تقوم بالإنتاج وتهدف إلى تسهيل زيادة الاستثمار في الأسواق الأجنبية في المستقبل.
- استثمار عمودي: الذي يتم عبر مراحل: الإنتاج، تجارة السلع، التغلغل في الأسواق الخارجية وهنا يكون النشاط الأجنبي مكمل للنشاط المحلي.

وأحيانا نجد أنه من الصعب التفرقة بين الاستثمار الأفقي والعمودي وذلك لاختلاف الاستراتيجيات المعقدة للشركات متعددة

الجنسيات فقد يكون الاستثمار أفقيا في بعض الدول وعموديا في أخرى.⁴ كما أظهرت دراسة لجون رايس وهيد K. Head et J. Ries

¹ - manuel de F.M.I. 4EM EDITION, 1977, P 66.

² - Ibrahim NGOUHOUE, « les investissements directs étrangers en Afrique centrale : Attractivité et effets économiques », Thèse pour le Doctorat de Sciences Économiques présentée et soutenue le 26 mars 2008, Université du Sud Toulon-Var, Faculté de Sciences Économiques et de Gestion, p14.

³ - J. Markusen, « The Boundaries of Multinational Enterprises and the Theory of International Trade », Journal of Economic Perspective, vol. 9, n°2, 1995, pp.169-189.

⁴ - S.R. Yeaple, « The Complex Integration Strategies of Multinationals and Cross Country Dependencies in the Structure of Foreign Direct Investment », Journal of International Economics, vol.60(2), 2003, pp. 293-314.

أن التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير حسب توقع الشركة (عن طريق الاستثمار الأفقي أو العمودي)¹. وبالموازاة، وجد لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية، تعريفان للاستثمار المباشر الأجنبي وهما:

التعريف الأول: يتضمن ما يلي: " هو عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على أساس تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات. لاسيما ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:

• إما الاستثمار عبر إنشاء مؤسسة جديدة، أو ملحقة، أو فرع...²؛

• المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل، أو مساهمة في مؤسسة جديدة.

• إقراض طويل المدى (خمس سنوات أو أكثر)³.

التعريف الثاني: وجاء فيه "كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية (حكومية) أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة (ارتباط) فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة

فيما بينها، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي".

إلى جانب كل هذا، ترى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أنه "يمكن تصنيف القوانين التي تناولت تعريف مصطلح الاستثمار إلى مجموعتين: الأولى تتعلق بحركة رؤوس الأموال و الموارد الأخرى عبر الحدود وهي تعرف المصطلح من منظوره الضيق الذي يعتبر مسألة سيطرة المستثمر على المؤسسة الاستثمارية عنصرا حاسما في التعريف، أما الفئة الثانية فهي تتعلق بالتشريعات المناط بها حماية الاستثمار الأجنبي وهي بهذه الصفة تعطي مصطلح الاستثمار تعريف أوسع وأشمل يتضمن بالإضافة إلى رأس المال ومسألة السيطرة. مختلف أنواع الأصول وحقوق الملكية والاستثمارات المحفظية والحقوق التعاقدية"⁴.

أما من جانبنا فسنحاول تحديد تعريف عام للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " هو ذلك الاستثمار الذي يتخذ عدّة أشكال يجريه مستثمر أجنبي ومن ثم يديره ويشرف عليه بشكل مستقل أو بشكل مشارك، وهذا المستثمر يتخذ عدّة صفات (عمومي، خاص، طبيعي أو معنوي) في البلد غير البلد الذي يقيم فيه بغرض تحقيق أهداف مختلفة.

2-1-2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدّة أشكال أهمها:

1-2-1-2 الاستثمار المشترك:

¹ -K. Head et J. Ries, « Overseas Investment and Firm Exports », Review of International Economics, vol. 9, n°1, 2001, pp.108-122.

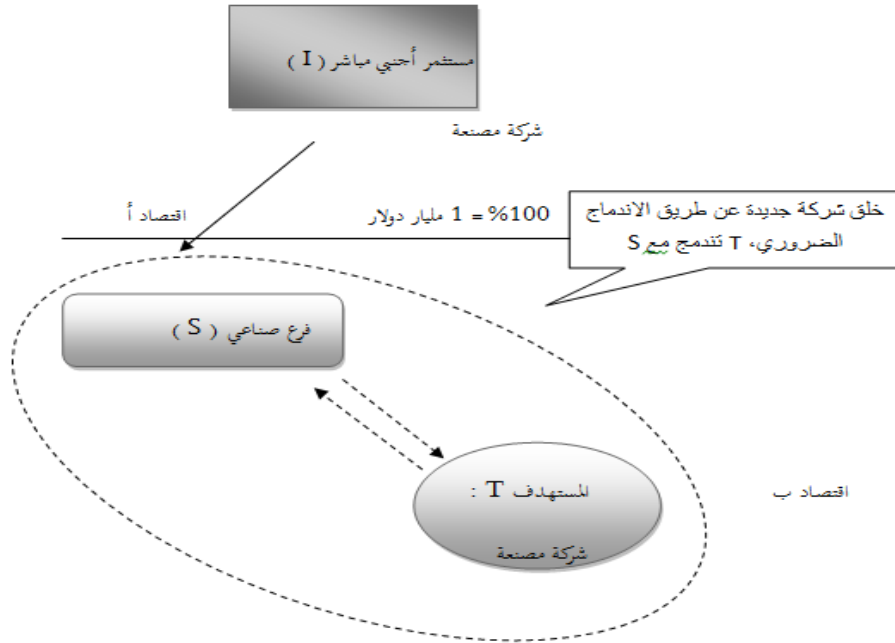
² - OECD , "GLOSSARY OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT TERMS AND DEFINITIONS", p 02. www.oecd.org/daf/investment/statistics

³, ⁴ - OCDE, " définitions de référence détaillées des investissements internationaux" , 1983, Paris, p 14.

⁴ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " إتفاقية الاستثمارات الدولية - التعريف و المدى -"، منشورات المؤسسة، 2002، الكويت، ص 4.

وهو من أكثر الأشكال شيوعاً في الدول النامية والذي ظهر نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال¹، يتم بين طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة في ملكية المشروع وبالتالي المشاركة في قرارات الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية، وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وينسب متفاوتة، تتحدد وفقاً لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب، حيث تنص قوانين كثير من الدول التي يقام فيها المشروع المشترك على أن لا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن 49%² من رأس مال المشروع، وذلك تفادياً للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي.

شكل رقم (1-03): اندماج ضروري مباشر الاندماج بإنشاء فرع في دولة أخرى



Source : Définition de référence de l'OCDE des investissements directs internationaux QUATRIÈME ÉDITION 2008,p 232. Disponible sur : www.oecd.org/editions/corrigenda. © OCDE 2010

وتأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة واحدة أو أكثر من الأشكال الثلاثة الآتية:³

- **الشكل الأول:** وتتنوع فيه ملكية المشروع بين (رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام)⁴، وترجع النشأة التاريخية لهذا النوع من الاستثمارات المباشرة إلى التأميم الجزئي الذي قامت به كثير من حكومات الدول النامية التي استقلت حديثاً.
- **الشكل الثاني:** مشروعات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص، وتعود النشأة التاريخية لهذا النوع من الاستثمارات نتيجة لإلزام الشركات الأجنبية ببيع جانب من أسهمها في السوق الوطنية ليشتريها القطاع الخاص الوطني¹.

¹ - إبراهيم متولي المغربي، " مرجع سبق ذكره"، ص 149.

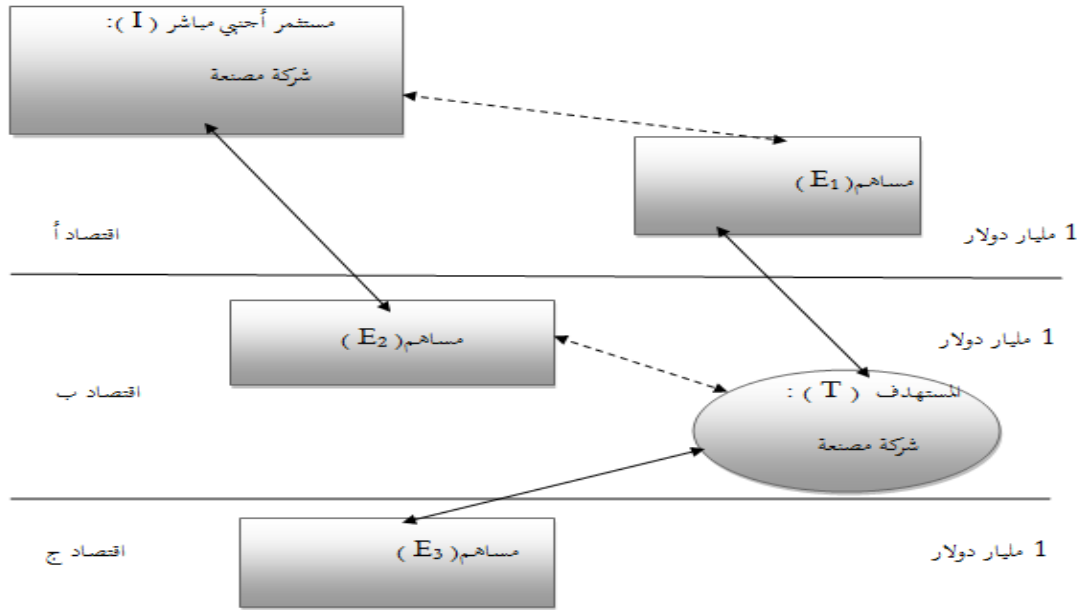
² - مصطفى العبد الله الكفري، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، 25 / 5 / 2010 / 1 / 2010 - دمشق، ص 03.

³ - السيد محمد الجوهري، "دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار - دراسة مقارنة -"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2009، الإسكندرية، مصر، ص 29.

⁴ - محمد غانم، " مرجع سبق ذكره"، ص 70.

على سبيل المثال شركة T في بلد ب، وثلاثة مساهمين E1، E2، E3 ينتمون بالترتيب إلى اقتصاد أ، اقتصاد ب واقتصاد ج على الترتيب، نسبة مساهمة كل واحد 33.3% مقيمة ب 1 مليار دولار، كما يوضح ذلك الشكل التالي:

شكل رقم(1-04): الاندماج عن طريق الأسهم



Source : Définition de référence de l'OCDE des investissements directs internationaux QUATRIÈME ÉDITION 2008, p 233. Disponible sur : www.oecd.org/editions/corrigenda. © OCDE 2010

- الشكل الثالث: شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي، ورأس المال الوطني الخاص، ورأس المال الوطني العام، وقد ينشأ هذا النوع من الاستثمارات نتيجة التأميم الجزئي مع بيع جزء من حصة القطاع العام الوطني إلى القطاع الخاص الوطني.

وبصفة عامة ينطوي هذا الاستثمار على الجوانب التالية²:

-الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف مما يوفر فرصاً للاحتكاك.

-إن المستثمر المحلي قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

-إن المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على المساهمة في رأس المال من قبل المستثمر الأجنبي أو الوطني، بل قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا، كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات، أو المعرفة التسويقية.

-أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

¹- حسن خربوش، عبد المعطي رضا، "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، دار زهران للنشر، 1999، عمان، الأردن، ص188.

²- "WORLD INVESTMENT PROSPECTS SURVEY 2010-2012", UNCTAD, united nations, 2010, New York and Geneva, p07.

- إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك¹.

إن هذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر قبولا لدى الدول النامية، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية، أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، ويساهم الاستثمار المشترك في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل، تحسين ميزان المدفوعات.

ويرى هيلمان بأن الشركة الفرع القوية في نشاطها هي التي تستطيع أن تتموقع في الخارج²، كما تستخدم المشروعات المشتركة الدولية لتحقيق أربعة أهداف استراتيجية كما هو واضح في المصفوفة التالية:

شكل رقم (1-05): الأهداف الاستراتيجية للمشروعات المشتركة

أسواق جديدة	للدفع المنتجات الحالية إلى الأسواق الأجنبية	للتنوع و الدخول إلى أنشطة أعمال جديدة
أسواق حالية	لتعزيز أنشطة الأعمال الحالية	لإدخال منتجات أجنبية إلى الأسواق المحلية

المصدر: صفاء رأفت محمد، عفاف أحمد غانم، "إدارة الأعمال الدولية"، دار الكتب المصرية، الجامعة العمالية، 2008، الاسكندرية، ص46.

وتستخدم المشروعات المشتركة لتقوية أنشطة الأعمال الحالية من خلال عدة طرق منها³:

■ الوصول إلى اقتصاديات الحجم:

تستطيع الشركات الصغيرة عن طريق دخولها في شراكة فيما بينها أو مع شركات صناعية كبيرة تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم في المدخلات والعمليات والمخرجات، بالإضافة إلى ضمان تدفق المكونات الضرورية للنظام الإنتاجي والتسهيلات المختلفة الناتجة عن الشراكة الجديدة.

■ الشراكة في البحوث و التطوير:

الشراكة الدولية قد تأخذ شكل توحيد الجهود والتعاون المنظم في مجال البحوث والتطوير كما يحدث اليوم بين الشركات الكونية في أمريكا، أوروبا واليابان من أجل توفير الوقت والمال والجهد وترقية التكنولوجيا. نذكر على سبيل المثال؛ أنه في سنة 1984 أسست ثلاث شركات أوروبية (من فرنسا، بريطانيا و ألمانيا) لصناعة الكمبيوتر شركة بحوث مشتركة joint research company في Munich والتي تعرف باسم European computer research center، ووضعت تحت

¹ - تقرير الاستثمار العالمي 2011، " أشكال الإنتاج الدولي و التنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، الأونكتاد، الأمم المتحدة، 2011، نيويورك و جنيف، ص01.

² - E. Helpman, M.J. Melitz et S.R. Yeaple, « Export versus FDI with Heterogeneous Firms », American Economic Review, vol. 94, n°1, 2004, pp. 300-316.

³ - صفاء رأفت محمد، عفاف أحمد غانم، "إدارة الأعمال الدولية"، دار الكتب المصرية، الجامعة العمالية، 2008، الاسكندرية، ص46-49.

تصرف 50 باحث في الشركة الجديدة رصيد بمعدل عشرة ملايين دولار سنويا وذلك لدعم أبحاثهم في مجال الذكاء الصناعي و النظم الخبيرة.

■ الشراكة في مجال التسويق و التوزيع:

وقد جاءت هذه الشراكة نتيجة التحديات الجديدة التي تواجه الإدارات الدولية في مجال تطبيق الاستراتيجيات التسويقية والمنافسة الشديدة و المعقدة في أسواق العالم.

■ دمج وحدات الأعمال الاستراتيجية:

تختار الشركات متعددة الجنسيات بعض وحدات أعمالها الاستراتيجية الدولية ذات النشاط المحدود أو الحجم المحدود لكي تندمج مع وحدات أعمال أخرى لمنافسين استراتيجيين في نفس قطاع الصناعة. على سبيل المثال قامت كل من شركة Fiat و Peugeot بدمج عملياتها التصنيعية في Argentina وذلك بسبب الأداء الضعيف لكل من الشركتين.

■ امتلاك تكنولوجيا الأعمال المحورية:

تدخل الشركات في مشروع الشراكة Joint-venture إذا أرادت الحصول على تكنولوجيا متقدمة لأنشطة أعمالها المحورية، أو لاكتساب الخبرات والمهارات الضرورية؛ وهذا ما حصل بالضبط بين شركة GM الأمريكية وشركة Toyota بهدف تحقيق منافع بين الطرفين.

■ دفع المنتجات إلى الأسواق الأجنبية:

إن الشركات التي تدخل في هذه الشراكة الدولية تستطيع أن تقلل إلى حد كبير المخاطر المترتبة عن أنشطة الأعمال الدولية بالمقارنة مع الطرق الأخرى.

2-2-1-2 الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هو أهم وأبرز أشكال الاستثمار، ويعتبر أكثرها تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، التي تمتد إلى عدة دول من خلال فروعها المختصة في الإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي، وتتميز بكبر حجم إنتاجها واحتكارها لأساليب الإنتاج والتكنولوجيا العصرية¹، كما أنها تدار من مركزها الرئيسي في الوطن الأم. و تملك الشركات متعددة الجنسيات مشاريع كثيرة، في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية شيان متلازمان، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة².

وفي ظل التنافس الشديد بين الدول على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا بد من الإحاطة بعملة الشركات والعمل على تطوير أجهزتها المالية وأنظمتها القضائية والتعليمية وتشريعاتها الاقتصادية وأوضاعها السياسية³، بحيث تنجح في تصنيف مخاطر الدول والذي يعتبر من أول شروط قدوم هذه الاستثمارات. وتتردد الدول كثيراً في التعامل مع هذا النوع من الاستثمارات خوفاً من التبعية الاقتصادية، إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

¹ - عوض بدير الحداد، " دور الاستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا التسويقية إلى الدول النامية- دراسة حالة بالتطبيق على جمهورية مصر العربية-"، مجلة التجارة و التمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة التجارة و التمويل، العدد السابع، 1985، ص13.

² - مصطفى العبد الله الكفري، " مرجع سبق ذكره"، ص03.

³ - ماهر كنج شكري، مروان عوض، "المالية الدولية العملات الأجنبية والمشقات المالية بين النظرية و التطبيق"، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2004، عمان الأردن، ص

3-2-1-2 مشروعات أو عمليات التجميع:

يتم هذا النوع من الاستثمار بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معا، على شكل اتفاقية يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، مع تقديمه للخبرة والمعرفة الخاصة واللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة، في مقابل عائد مادي يتفق عليه وقد يتخذ هذا النوع من الاستثمار شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع من قبل الطرف الأجنبي.

4-2-1-2 الاستثمار في المناطق الحرة:

هي نوع خاص من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكون على شكل مشاريع مشتركة أو مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو مشاريع مملوكة للمحليين¹. يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافر والمزايا والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.

5-2-1-2 الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة :

يكون في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20 إلى 50 عاما في مجال البنية الأساسية، مثل بناء المطارات أو الطرق، على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل وهي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز.

وفي سياق مواز يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا وفق المحددات التالية²:

- **البحث عن المصادر:** يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة³.

- **البحث عن الأسواق:** يهدف هذا النوع عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدولة المضيفة للاستثمارات ولا سيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

- **البحث عن الكفاءة:** يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.

- **البحث عن الأصول الاستراتيجية:** يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك توجد تصنيفات أخرى لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتحدد من وجهة نظر المستثمرين للدولة المصدرة أو للدولة المضيفة، وهذا كما يلي:

❖ **من وجهة نظر الدولة المصدرة:** يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي:

- **الأفقى:** يهدف إلى التوسع الاستثماري في الدول المضيفة بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا.

- **العمودي:** ويتميز بنوعين هما:

الاستثمار العمودي الخلفي: ويهدف إلى استغلال المواد الأولية .

¹ - زغدار أحمد، " الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة"، مجلة الباحث، عدد 03/ 2004، ص 161.

² - شهرزاد زغب، " الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية"، مجلة التواصل، عدد 24 جوان 2009، ص 74.

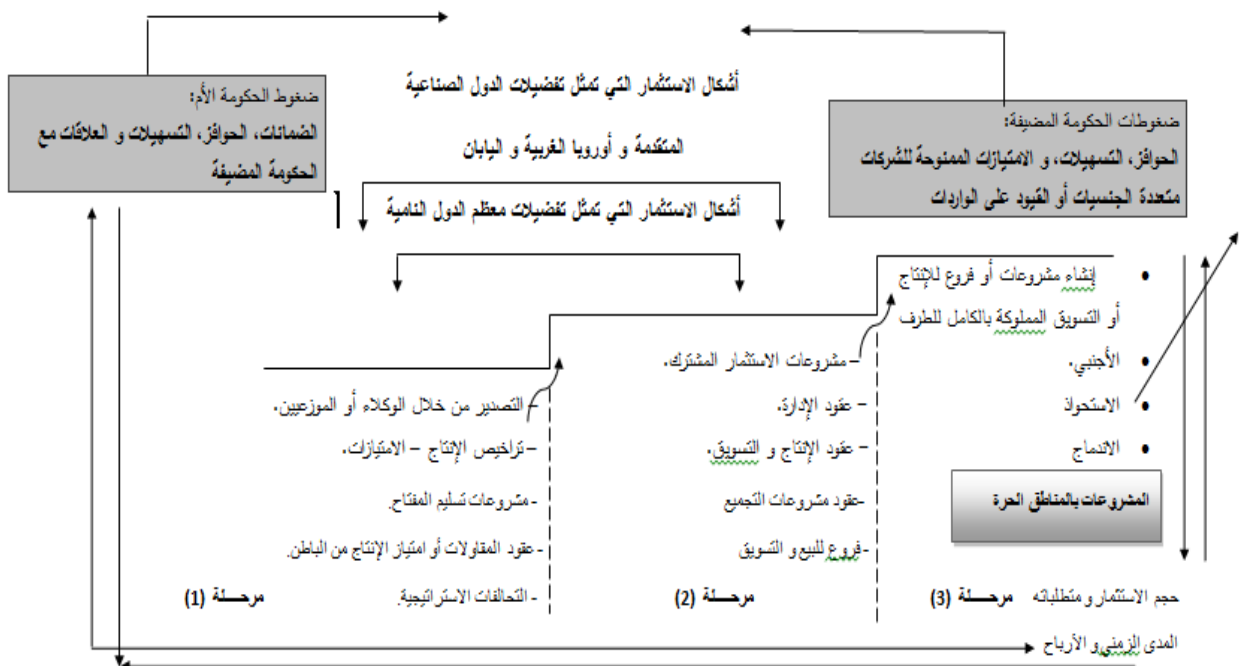
³ - حسان حضر، " الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف و قضايا -"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، عدد 2004، السلسلة الثالثة، ص 06.

الاستثمار العمودي الأمامي: ويهدف إلى الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع.
-المختلط: يشمل هذا النوع، النوعين المشار إليهما سابقا.

❖ من وجهة نظر الدولة المضيفة:

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف، منها الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات، أو إلى زيادة الصادرات، و الاستثمارات الأجنبية بمبادرة حكومية. ومهما كان نوع الاستثمار فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات المخصصة لاكتساب مصلحة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى غير دولة المستثمر، ويكون هدف هذا الأخير هو امتلاك سلطة قرار فعلية في تسيير المؤسسة.

شكل رقم (1-06): الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية: المسارات و الاختيارات أمام الشركات متعددة الجنسية لغزو الأسواق العالمية



المصدر: عبد السلام أبو قحف، " إدارة الأعمال الدولية "، مرجع سبق ذكره، ص. 573.

2-1-3 الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي)¹:

إذا لم يكن للمستثمر أجنبي نصيب في ملكية المشروع ولا يتحكم في إدارته أو تنظيمه، تكون الاستثمارات غير مباشرة وهي ((استثمارات تتم عن طريق شراء أوراق مالية لمشروعات تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع والشراء والاكتتاب

¹ - داود سلوم عبد الحسين الخزرجي، " الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق "، رسالة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2008، العراق، ص 111.

في أسهم وسندات مشروعات قائمة دون قصد ممارسة إشراف ما عليها)). إن غاية هذا الاستثمار الأجنبي في هذه العملية¹، هو القيام بالمضاربات التجارية المتعلقة بشراء وبيع الأسهم والسندات للحصول على الأرباح السريعة نتيجة لحدوث فروقات سعريه ما بين عمليات الشراء والبيع، وهذا يعني ان هذا الاستثمار له طابع مالي صرف ولا يصاحبه نقل أصول مادية او غير مادية ولا يشكل هذا النوع من الاستثمار خطراً على إحكام السيطرة على المشاريع العامة او الخاصة.

ترتبط جاذبية اي دولة للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فاعلية مناخه الاستثماري ، الأمر الذي يبين التباين الملحوظ بين الدول المتقدمة و الدول النامية ، و بين الدول النامية فيما بينها . إن الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات مناخ الاستثمار القانونية و التنظيمية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، لذلك فإنه من الخطأ اقتصر بعض الجهود على بعض المتغيرات دون الأخرى².

الدولة الأم:

وهي الدولة التي نشأت فيها الشركة متعددة الجنسية وهي بذلك تكون القاعدة التي انطلقت منها الشركة للعمل في الخارج³، وتعرف أيضا بالدولة المصدر لرأس المال. ومن أمثلة هذه الدول: و.م.أ، اليابان، بريطانيا، ألمانيا،...

الدولة المضيفة:

وهي الدولة التي تعمل فيها الشركة متعددة الجنسية بصرف النظر عن نمط الملكية لفرع الشركة في هذه الدولة.

2-2-2-2 تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي:

وتظهر أهمية الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العالمي من خلال الأداء الاقتصادي العالمي، والاتجاهات الدولية للاستثمار وكذا التدفقات الصادرة والواردة عبر دول العالم ونسبتها من سنة لأخرى. وتمثل الظاهرة الأهم في تزايد الدور الذي صار يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، حيث أصبحت تدفقات الاستثمار الأجنبي تسهم بنسبة نحو 14% من جملة الاستثمار المحلي الإجمالي العالمي، كما أصبحت الشركات التابعة الأجنبية تسهم بما لا يقل عن 30% من الناتج الإجمالي العالمي وبحوالي 46% من صادرات السلع والخدمات، هذا فضلا عن إسهامها في التشغيل، ويرتبط بكل ما سبق حقيقة أن هناك حوالي 63 ألف شركة أجنبية في واقع الأمر تمثل القوة الرئيسية المهيمنة على الاقتصاد العالمي⁴.

2-2-2-1 الأداء الاقتصادي العالمي:

ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر حتى وصلت حدها الأقصى في عام 2000 حيث بلغت التدفقات الواردة حوالي 1388 مليار دولار ، أما خلال سنة 2001 فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً بنسبة 41% واستمر هذا الانخفاض في سنة 2001، 2002، 2003 ويعود السبب في هذا التباطؤ إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي وتراجع الأسواق العالمية⁵. كما افاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أونكتاد في تقريره السنوي الشامل حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة (تقرير الاستثمار العالمي 2007) أن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم صعد في عام 2006 بنسبة 38% إلى 1.306 ترليون دولار من 916.27 مليار دولار في العام الذي سبقه. ويشار هنا إلى ان أكبر رقم تم تحقيقه في هذا المجال كان في

¹ - رجاء خضر الربيعي، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض القطاعات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي"، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، عام 2001، ص 14.

² - محمد داودي، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة قياسية"-، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، جويلية 2011، ص 07.

³ - محمود حسين أحمد مطر، " الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية - دراسة تحليلية-"، المجلة العلمية: التجارة و التمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، ملحق العدد الثاني، السنة التاسعة، 1989، ص 28.

⁴ - مدحت أيوب، " الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي" ، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، يونيو 2005، الإمارات العربية المتحدة، ص 14.

⁵ - سامي حميد عباس ، " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل الاقتصاد العراقي" ، ورقة بحثية، جامعة الأنبار، كلية الإدارة و الاقتصاد (الفلوجة)، ص 6-7.

عام 2000 عندما وصل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا إلى 1.411 ترليون دولار وقال التقرير إن أسهم أو رصيد هذه الاستثمارات وصل إلى نحو 12 ترليون دولار في عام 2006¹: بالإضافة إلى ذلك بلغ إجمالي التدفقات لقارة آسيا 47881 مليار دولار للفترة 2002-2004 بتدفقات واردة من أمريكا قيمتها 754 مليار دولار و 702 مليار دولار من قارة إفريقيا، وبلغت القيمة في إفريقيا 2105 مليار دولار بتدفقات واردة من آسيا قيمتها 1201 مليار دولار و 16 مليار دولار من أمريكا أما بالنسبة للتدفقات الصادرة لآسيا فقدرت ب 702 مليار دولار و 21 مليار دولار لأمريكا. (أنظر الملحق رقم 09).

2-2-2 نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة على الصعيد العالمي ارتفاعا نسبيا شديدا للسنة الثالثة على التوالي بلغت نسبته 38% في سنة 2006 فوصل حجمها 1306 مليار دولار². وهذا المبلغ قارب الرقم القياسي البالغ 1411 مليار دولار الذي سجل في عام 2000 ويعكس وجود أداء اقتصادي قوي في أجزاء عديدة من العالم . وحدث نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2006 في فئات الاقتصاد الثلاث كلها وهي: اقتصادات البلدان متقدمة النمو³، اقتصادات الدول النامية والاقتصادات الانتقالية في جنوب شرق أوروبا، رابطة الدول المستقلة ومن محركات الارتفاع في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تزايدت أرباح الشركات في جميع أنحاء العالم ، وما أسفر عنه ذلك من ارتفاع في أسعار الأسهم مما أدى إلى الزيادة في قيمة عمليات الاندماج وال شراء عبر الحدود وظلت عمليات الاندماج وال شراء تمثل حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن الاستثمار التأسيسي زاد أيضا، لا سيما في اقتصادات البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية⁴. ونتيجة لارتفاع أرباح الشركات أصبحت العوائد المعاد استثمارها عنصرا مهما من عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، فمثلت 30% تقريبا من إجمالي التدفقات الداخلة على الصعيد العالمي في عام 2006 ، وقرابة 50% من تلك التدفقات في البلدان النامية وحدها .

¹ - علي لطفي ، "الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي" ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2009 ، القاهرة ، مصر ، ص 63 .

² - نفس المرجع السابق ، ص 65.

³ - Ali Massoud, " Foreign Direct Investment and Urbanization in Developing Countries", المجلة العلمية لكلية التجارة- جامعة أسيوط، العدد الخامس و الثلاثون، ديسمبر 2003، السنة العشرون، ص 03.

⁴ - سعود جايد العامري، " الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات " ، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008، عمان، الأردن، ص 17 .

جدول رقم(1-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا خلال الفترة 2005-2014.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق								
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2011-2009	-2005 2007	
2 110 -1 700	1 925 -1 630	1 695-1 495	1 524	1 309	1 198	1 344	1 473	إجمالي تدفقات إ ج م
2010-840	940-810	825-735	748	619	606	658	972	الدول المتقدمة
550-440	510-430	450-410	421	318	357	365	646	الاتحاد الأوروبي
340-290	310-280	285-255	268	221	165	218	253	الأمم المتحدة
930-755	855-720	760-670	684	617	519	607	443	الدول النامية
100-75	85-70	65-55	43	43	53	46	40	إفريقيا
250-200	265-215	225-195	217	187	149	185	116	أمريكا اللاتينية و الكاريبي
570-460	520-440	470-420	423	384	315	374	286	آسيا
150-110	130-100	110-90	92	74	72	79	59	الاقتصادات المتحولة

SOURCE : World Investment Report 2012: Towards a New Generation of Investment Policies, p19.

وفيما زاد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان متقدمة النمو بنسبة 45 % ، وهي نسبة تتجاوز كثيرا النسبة التي سجلت في السنتين السابقتين (2007-2005) إذ بلغ حجم هذه التدفقات 875 مليار دولار، أحرزت التدفقات إلى البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية أعلى مستويات لها على الإطلاق، فبلغ حجمها في الأولى 379 مليار دولار (أي زادت بنسبة 21% عما كانت عليه في عام 2005)، و في الثانية 69 مليار دولار (أي زادت بنسبة 68 %). و استعادت الولايات المتحدة مركزها باعتبارها البلد المضيف الرئيس (175.394 مليار دولار)، و تلتها المملكة المتحدة (139.543 مليار دولار) وفرنسا (81 مليار دولار) ثم بلجيكا (72 مليار دولار). وعرفت التدفقات ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات 2010-2011 ويتوقع أن تبقى على نحو 43% في 2012 وتنخفض إلى 38 في سنة 2014 حسب إحصائيات الجدول السابق. واتجهت أكبر التدفقات الداخلة إلى اقتصادات البلدان النامية إلى الصين ، وسنغافورة ، وتلك الداخلة إلى الاقتصادات الانتقالية إلى الاتحاد الروسي¹.

وظلت الشركات غير الوطنية التابعة للبلدان متقدمة النمو في طليعة مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر² ، فمثلت 84% من التدفقات الخارجة العالمية وفيما استعاد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الولايات المتحدة قوته (217 مليار دولار) ، جاء نحو نصف التدفقات الخارجة العالمية من بلدان الاتحاد الأوروبي ، لا سيما فرنسا (121 مليار دولار) واسبانيا والمملكة المتحدة على الترتيب. أما الشركات عبر الوطنية من الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية فاستمر توسعها الدولي في عام 2006 تتقدمها شركات الصين في مجموعة الاقتصادات الأولى³ ، والاتحاد الروسي من المجموعة الثانية . وأما التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر من هاتين المجموعتين فقد بلغ حجمها 193 مليار دولار أو 16% من التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي .

¹ - مدحت أيوب، " مرجع سبق ذكره"، ص33.

² - swarnim Walgé، "investing across borders with Hétérogenous Firms Do FDI- specific Regulations Matter?"، policy research working paper, the World Bank, December 2011, pp 04-05.

³ - OECD , "Trends and Recent Developments in Foreign Direct Investment", International Investment Perspectives, 2006 Edition, p15.

3-2 التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي:

في سنة 2011 عرفت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا على مستوى ثلاث قطاعات إنتاجية (القطاع الأولي، قطاع التصنيع وقطاع الخدمات) وعرف القطاع الأولي ارتفاعا في استثمارات المناجم والبتروك بنسبة 14% من إجمالي المشاريع، أما قطاع التصنيع فقد عرف ارتفاعا بنسبة 7% في سنة 2011 وعرفت الصناعات الكيماوية نسبة 65% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما صناعة السيارات فقد عرفت تراجعا بنسبة 15% في المناطق المتقدمة الأزمة المالية للديون كما عرف قطاع الخدمات تراجعا بنسبة 15% في سنة 2011 أما الخدمات غير المالية ارتفعن بنسبة 85% بسبب تحسن خدمات الكهرباء، الغاز والماء ، النقل و الاتصالات .

جدول رقم (1-02): التوزيع القطاعي لمشاريع إ ج م 2005-2011 (بليون دولار و %)

النسبة			القيمة			السنة
الخدمات	التصنيع	القطاع الأولي	الخدمات	التصنيع	القطاع الأولي	
50	41	8	820	670	130	2005-2007...
48	42	10	1 130	980	230	2008
48	39	13	630	510	170	2009
39	50	11	490	620	140	2010
40	46	14	570	660	200	2011

SOURCE : World Investment Report 2012: Towards a New Generation of Investment Policies, p09.

ويظهر توزيع نسبة ومعدل نمو مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة الصناعة/ القطاع في الجدول الموالي:

جدول رقم (1-03): توزيع نسبة و معدل نمو مشاريع إ ج م بقيمة الصناعة/ القطاع لسنة 2011%

معدلات النمو		توزيع المساهمة	الصناعة القطاع
2011 مقارنة بفترة الأزمة (2005-2007)	2011 مقارنة ب 2010		
12-	15	100	الإجمالي
50	46	14	القطاع الأولي
53	51	14	مناجم، و البترول
1-	7	46	التصنيع
40	18	6	التبغ
30-	37-	4	الفحم و البترول
25	65	10	الكيمياويات
26-	8-	5	معدات كهربائية و إلكترونية
10	15-	6	معدات محركات السيارات
31-	15	40	الخدمات
6	43	8	الكهرباء، الغاز و الماء
31-	38	8	النقل، التخزين و الاتصالات
52-	13	6	مالية
33-	8	8	قطاع الأعمال

SOURCE : World Investment Report 2012: Towards a New Generation of Investment Policies, p10.

جدول رقم (1-04): توزيع نسبة و معدل نمو مشاريع إ ج م بقيمة الصناعة لسنة 2011%

أقل...%	% أكبر...	إجمالي عدد القياسات	الصناعة
22	78	71	الإجمالي
11	89	36	صناعة غير مخصصة
50	50	2	صناعة فلاحية
29	71	7	التصنيع
0	100	2	كهرباء، غاز و ماء
14	86	7	نقل تخزين و اتصالات
50	50	6	خدمات مالية
0	100	4	خدمات أخرى

SOURCE : World Investment Report 2012: Towards a New Generation of Investment Policies, p77.

وتشير التوقعات الواقعة في تقرير الاقتصاد العالمي إلى أن النمو العالمي سوف يسجل بعض الانخفاض ليصل إلى 4 % حتى نهاية عام 2012، بعد أن تجاوز 5 % في 2010. ومن المتوقع أن يزداد الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصاديات المتقدمة بوتيرة واهنة قدرها حوالي

1.5% في عام 2011¹. ومن الملاحظ أن معظم الاستثمارات الخارجية في العالم (أكثر من 90% تعود ملكيتها للدول المتقدمة)²، وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم خلال عام 2011 على الرغم من المخاوف الاقتصادية. ويرى تحليل مجموعة QNB لأحدث البيانات حول الاستثمار الأجنبي المباشر أن هناك عوامل هيكلية في الاقتصاد العالمي وراء هذه الزيادة والتي من الممكن أن تؤدي إلى مزيد من التدفقات الرأسمالية في العالم خلال السنوات المقبلة.

أصدرت منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مؤخراً تقريرها السنوي حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويظهر التقرير ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم (يُعرف بأنه أي استثمار أجنبي بنسبة تزيد عن 10%³ في المشاريع) بنسبة 16% خلال عام 2011، ليصل إلى 1.5 تريليون دولار. وهذه هي السنة الثالثة على التوالي التي تشهد ارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر والذي عاد إلى متوسط المستويات التي شهدتها في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية، لكن يظل أدنى من ذروته التي حققها في عام 2007 عند تريليوني دولار. ويرجع الانخفاض الشديد خلال عام 2009 إلى الأزمة المالية التي أدت إلى انخفاض السيولة وتراجع قيمة الأصول ودفعت الشركات إلى إلغاء خطط الاستثمار في الدول الأجنبية⁴. ويصل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم حالياً إلى 20.5 تريليون دولار وهو ما يمثل 29% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

رسم بياني رقم (1-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم

العالم



¹ - أولفويه بلانشار، "أفاق الاقتصاد العالمي سبتمبر 2011"، تباطؤ في النمو و تصاعد في المخاطر، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية، صندوق النقد الدولي، ص 04.

² - طارق الحاج، "أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على ربحية الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، المجلد 01/18، 2004، ص 231.

³ - <http://www.zawya.com/ar/story/ZAWYA20120201115010>، تم النشر في: 1 فبراير 2012، النحيميل في: 07 أكتوبر 2012.

⁴ - OECD، "INTERNATIONAL INVESTMENT FLOWS COLLAPSE IN 2009"⁴، June 2009، Issue 10، p02، on line at: www.oecd.org/investment.

وأظهر استطلاع لتوجهات الاستثمار بين كبرى الشركات متعددة الجنسيات أن النظرة السلبية تتفوق على النظرة الايجابية بالنسبة لأوضاع الاستثمار خلال عام 2012، في حين أن الأغلبية أعربت عن نظرة ايجابية للاستثمار في عام 2014 نتيجة لذلك، من المتوقع أن يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم إلى 1.9 تريليون دولار في عام 2014 بسبب استمرار النمو في السيولة الزائدة لدى الشركات والتي من المتوقع أن تتجاوز ذروتها التي حققتها في عام 2007.

من بين العوامل الأخرى التي يمكن أن تُسهم في نمو التدفقات الاستثمارية هو التراجع الحالي في استثمارات صناديق الثروة السيادية، والتي تعمل على بناء محافظ استثمارية، غير أن القليل منها، مثل صندوق تيماسك للثروة السيادية في سنغافورة وجهاز قطر للاستثمار، نشطة حالياً في الاستحواذ على حصص استثمارية. ويبلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لصناديق الثروة السيادية حول العالم حوالي 125 مليار دولار، وهو جزء يسير من إجمالي أصول هذه الصناديق. وفي حال قيام صناديق الثروة بتحويل جزء من محافظها الاستثمارية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر فسيكون لذلك تأثير ملحوظ على نمو التدفقات الاستثمارية حول العالم.

جدول رقم(1-06): مخزون و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (نسبة التغير من سنة لأخرى)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
1,604.0	1,536.8	1,470.3	1,406.4	1,474.7	1,335.1	971.7	730.2	563.4	618.1	تدفقات إ ج م الداخلة للعالم
4.4	4.5	4.5	-4.6	10.5	37.4	33.1	29.6	-8.8	-27.4	نسبة التغير من سنة لأخرى %
2.4	2.4	2.5	2.5	2.8	2.8	2.2	1.8	1.5	1.9	نسبة الناتج المحلي الخام %
1,017.3	972.6	925.5	879.0	940.2	824.4	546.8	379.5	354.6	421.1	تدفقات إ ج م الداخلة للدول المتقدمة
4.6	5.1	5.3	6.5	14.0 -	50.7	44.1	7.0	-15.8	-25.2	نسبة التغير من سنة لأخرى %
2.4	2.3	2.3	2.3	2.6	2.4	1.7	1.2	1.3	1.7	نسبة الناتج المحلي الخام %
63.4	63.3	62.9	62.5	63.8	61.7	56.3	52.0	62.9	68.1	نسبة إجمالي العالم %
586.7	564.2	544.8	527.4	534.6	510.7	424.9	350.7	208.9	197.0	تدفقات إ ج م الداخلة للأسواق البارزة
4.0	3.6	3.3	1.3	4.7 -	20.2	21.1	67.9	6.0	-31.5	نسبة التغير من سنة لأخرى %
2.4	2.6	2.7	2.9	3.3	3.6	3.5	3.4	2.4	2.5	نسبة الناتج المحلي الخام %
36.6	36.7	37.1	37.5	36.2	38.3	43.7	48.0	37.1	31.9	نسبة إجمالي العالم %
19,307	17,796	16,347	14,955	13,622	12,216	10,455	9,981	8,615	7,185	مخزون العالم من تدفقات إ ج م الداخلة
8.5	8.9	9.3	9.8	11.5	16.9	4.7	15.9	19.9	11.4	نسبة التغير من سنة لأخرى %
29.0	28.3	27.4	26.5	25.9	25.6	23.6	24.3	23.6	22.1	نسبة الناتج المحلي الخام %
13,169	12,171	11,216	10,306	9,441	8,510	7,265	7,189	6,246	5,151	مخزون تدفقات إ ج م الداخلة في الدول المتطورة
8.2	8.5	8.8	9.2	10.9	17.1	1.1	15.1	21.2	20.7	نسبة التغير من سنة لأخرى %
30.4	29.2	27.8	26.4	25.6	24.9	22.3	23.0	22.2	20.6	نسبة الناتج المحلي الخام %
68.2	68.4	68.6	68.9	69.3	69.7	69.5	72.0	72.5	71.7	نسبة إجمالي العالم %
6,139	5,626	5,130	4,649	4,181	3,706	3,189	2,792	2,369	2,034	مخزون تدفقات إ ج م الداخلة في الأسواق الكبرى
9.1	9.7	10.4	11.2	12.8	16.2	14.2	17.9	16.5	-6.8	نسبة التغير من سنة لأخرى %
25.3	25.6	25.7	25.6	25.7	26.3	26.3	27.2	27.1	26.2	نسبة الناتج المحلي الخام %
31.8	31.6	31.4	31.1	30.7	30.3	30.5	28.0	27.5	28.3	نسبة إجمالي العالم %

Source : National statistic ; IMF ; OECD ; UNCTAD ; all forecasts are from the Economist Intelligence Unit. From : world investment prospects to 2011 foreign direct investment and the challenge of political risk, written with the columbia program on international investment, Economist Intelligence Unit, p30.

و فيما يلي نستعرض أهم الدول المستقبلية- المضيفة- للاستثمار الأجنبي المباشر و أهم الدول المستثمرة - المصدرة - له عبر العالم بتصنيفها حسب قيمة الاستثمار الصادر و الوارد من سنة 1970 إلى غاية سنة 2010 في الجدولين التاليين

جدول رقم (1-07-01): أهم الدول المستقبلية- المضيفة- للاستثمار الأجنبي المباشر (الوحدة: مليار دولار)

2010	2005	2000	1990	1980	1970	الصف
و.م.أ (228,2)	المملكة المتحدة (176,0)	و.م.أ (314,0)	و.م.أ (48,4)	و.م.أ (16,9)	كندا (1,8)	1
الصين (105,7)	و.م.أ (104,08)	ألمانيا (198,3)	المملكة المتحدة (30,5)	المملكة المتحدة (10,1)	المملكة المتحدة (1,5)	2
هونغ كونغ (68,9)	فرنسا (84,9)	المملكة المتحدة (118,8)	فرنسا (15,6)	كندا (5,8)	و.م.أ (1,3)	3
بلجيكا (61,7)	الصين (72,4)	لوكسمبورغ (88,7)	إسبانيا (13,3)	فرنسا (3,3)	أستراليا (0,9)	4
البرازيل (48,4)	ألمانيا (47,4)	كندا (66,8)	الدول النامية (10,5)	المكسيك (2,1)	ألمانيا (0,8)	5
ألمانيا (46,1)	الدول النامية (39,0)	الدول النامية (63,9)	أستراليا (8,5)	الدول النامية (2,0)	الدول النامية (0,6)	6
المملكة المتحدة (45,9)	بلجيكا (34,4)	هونغ كونغ (61,9)	بلجيكا (8,0)	البرازيل (1,9)	إيطاليا (0,6)	7
روسيا (41,2)	هونغ كونغ (33,6)	فرنسا (43,3)	كندا (7,6)	أستراليا (1,9)	فرنسا (0,6)	8
سنغافورة (38,6)	كندا (25,7)	الصين (40,7)	إيطاليا (6,3)	بلجيكا (1,5)	البرازيل (0,4)	9
فرنسا (33,9)	إسبانيا (25,0)	إسبانيا (39,6)	سنغافورة (5,6)	إسبانيا (1,5)	إفريقيا الجنوبية (0,3)	10

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة معطيات في: www.unctad.org/fdistatistics

جدول رقم (1-07-02): أهم الدول المستثمرة - المصدرة - للاستثمار الأجنبي المباشر (الوحدة: مليار دولار)

الصف	1970	1980	1990	2000	2005	2010
1	و.م.أ (7,6)	و.م.أ (19,2)	اليابان (50,8)	المملكة المتحدة (233,4)	الدول النامية (123,1)	و.م.أ (328,9)
2	المملكة المتحدة (1,7)	المملكة المتحدة (7,9)	فرنسا (36,2)	فرنسا (177,4)	فرنسا (115,0)	ألمانيا (104,9)
3	الدول النامية (1,3)	ألمانيا (4,7)	و.م.أ (31,0)	و.م.أ (142,6)	المملكة المتحدة (80,8)	فرنسا (84,1)
4	ألمانيا (1,1)	كندا (4,1)	ألمانيا (24,2)	بلجيكا (86,4)	ألمانيا (75,9)	هونغ كونغ (76,1)
5	كندا (0,9)	الدول النامية (3,8)	المملكة المتحدة (17,9)	الدول النامية (75,6)	سويسرا (51,1)	الصين (68,0)
6	فرنسا (0,4)	فرنسا (3,1)	السويد (14,7)	هونغ كونغ (59,4)	اليابان (45,8)	سويسرا (58,3)
7	اليابان (0,4)	اليابان (2,4)	الدول النامية (13,7)	إسبانيا (58,2)	إسبانيا (41,8)	اليابان (56,3)
8	السويد (0,2)	إفريقيا ج. (0,8)	إيطاليا (7,6)	ألمانيا (56,6)	إيطاليا (41,8)	روسيا (51,7)
9	بلجيكا (0,2)	إيطاليا (0,7)	سويسرا (7,2)	كندا (44,7)	بلجيكا (32,7)	كندا (38,6)
10	إيطاليا (0,1)	السويد (0,6)	بلجيكا (6,3)	سويسرا (44,7)	السويد (27,7)	بلجيكا (37,7)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة معطيات في: www.unctad.org/fdistatistics

كما شهد الأداء الاقتصادي العالمي تحسنا طفيفا عام 2002 إذ ارتفع معدل النمو إلى 3% مقارنة مع معدل نمو بلغ 2.3% عام 2001، ولذلك بلغ حجم الناتج الإجمالي العالمي 32.1 تريليون دولار عام 2002 مقارنة مع 31.0 تريليون دولار عام 2001¹.

وقد أوضحت إحصائيات هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والوارد عالميا قد ارتفع من 651.2 مليار دولار عام 2002 إلى 653 مليار دولار عام 2003 بما نسبته 75%² وتعد الدول الصناعية الكبرى صاحبة حصة الأسد في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990 - 2003، في حين لم تستقطب الدول النامية سوى 25%، تمثل الصين لوحدها 5%، أما حصة الدول العربية، فلم تتجاوز في أحسن الأحوال 1.5% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا. ويبقى جنوب البحر المتوسط مجال اقتصادي ضعيف بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب نقص رأس المال المنتج، واحتياجات النقل ونقص الخبرة والكفاءة³.

2-4 الاتجاهات الدولية للاستثمار:

وتتركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة تقليديا؛ في المثلث المكون من أمريكا الشمالية، الاتحاد الأوروبي واليابان، كما تحتفظ هذه التدفقات بتوجهاتها، كما تعتبر الدول الصناعية الجديدة لآسيا الشرقية من الاقتصاديات البارزة خاصة الصين، الهند، إفريقيا

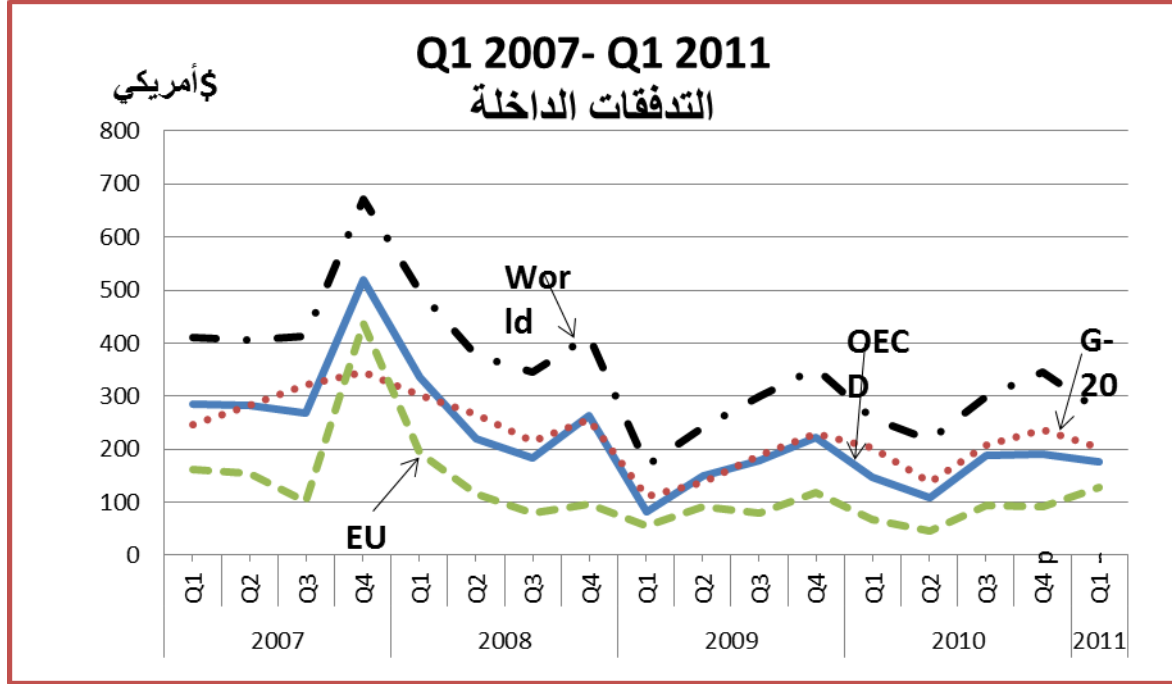
¹ - مأمون إبراهيم حسن، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002"، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أبريل 2003، الكويت، ص 13. من الموقع: www.iaigc.org

² - محمد قويدري، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. يومي 17 و 18 أبريل 2006، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف-الجزائر، ص 286.

³ - ANIMA INVESTMENT Network, "investissement direct étranger ves les pays Med en 2008 face à la crise", invest in Med, étude N° 03, Mars 2009, p 08.

الجنوبية والبرازيل، حيث قدرت تدفقات الصين ب 8.5%¹ في سنة 2009 (أي ما قيمته 95 مليار دولار أمريكي) مقابل 1.6% في سنة 1990، كما تستقبل الهند 3.1% والبرازيل 2.3%.

ويمكن رؤية تدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار الأجنبي لأهم دول وتكتلات العالم كالاتحاد الأوروبي² ، ومجموعة العشرين³ ، ودول التعاون والتنمية الاقتصادية⁴ OECD من خلال الرسمين البيانيين التاليين:
رسم بياني رقم (1-02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العالم، الإتحاد الأوروبي، مجموعة العشرين و دول التعاون و التنمية الاقتصادية من 2007-2010.



Source : OECD international direct investment database

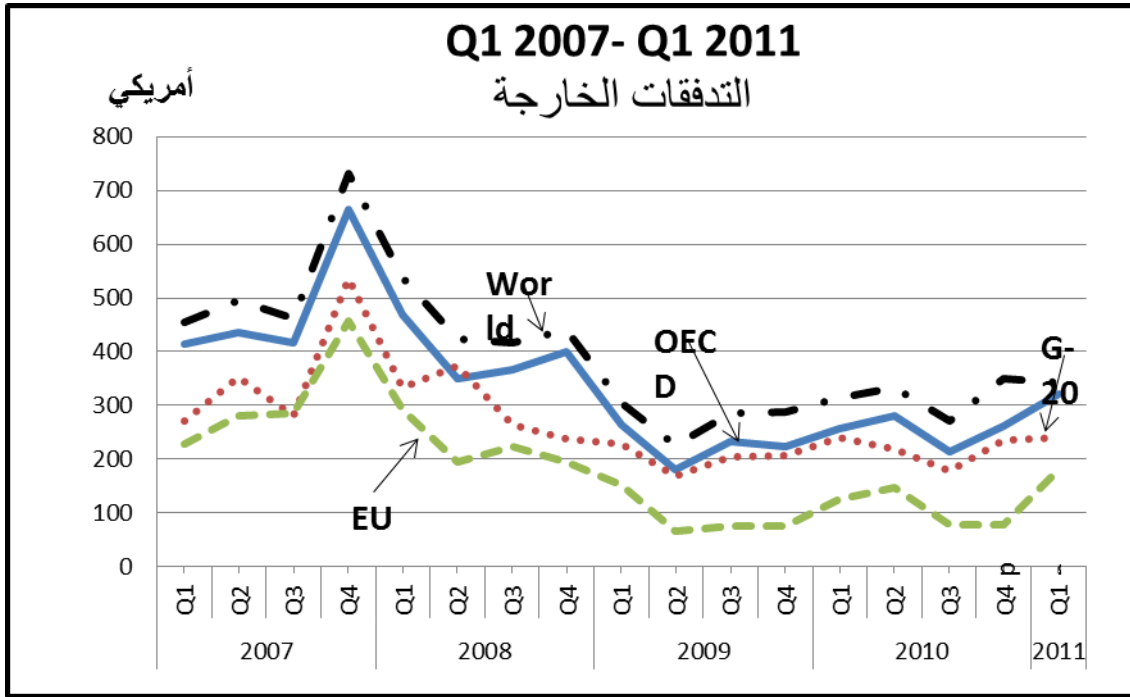
¹ - Document d'information, " L'exploitation de la contribution positive de la coopération Sud-Sud pour favoriser le développement des pays les moins avancés ", New Delhi, 18-19 février 2011, p 17.

² - **EU**: 15 countries (EU15) until end 2003, 25 countries in 2004-2006 (EU25) and 27 countries (EU27) as from 2007; Austria, Belgium, Bulgaria (from 2007), Czech Republic (from 2004), Cyprus (from 2004), Denmark, Estonia (from 2004), Finland, France, Germany, Greece, Hungary (from 2004), Ireland, Italy, Latvia (from 2004), Lithuania (from 2004), Luxembourg, Malta (from 2004), Netherlands, Poland (from 2004), Portugal, Romania (from 2007), Slovak Republic (from 2004), Slovenia (from 2004), Spain, Sweden, United Kingdom.

³ - **G-20**: 19 countries; Argentina, Australia, Brazil, China, Canada, France, Germany, India, Indonesia, Italy, Japan, Korea, Mexico, Russia, Saudi Arabia, South Africa, Turkey, United Kingdom, United States.

⁴ - **OECD**: 34 countries; Australia, Austria, Belgium, Canada, Chile, Czech Republic, Denmark, Estonia, Finland, France, Germany, Greece, Hungary, Iceland, Ireland, Israel, Italy, Japan, Korea, Luxembourg, Mexico, Netherlands, New Zealand, Norway, Poland, Portugal, Slovak Republic, Slovenia, Spain, Sweden, Switzerland, Turkey, United Kingdom, United States.

رسم بياني رقم (1-03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من العالم، الإتحاد الأوروبي، مجموعة العشرين و دول التعاون و التنمية الاقتصادية من 2007-2010.



Source : OECD international direct investment database

كما أن جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الإتحاد الأوروبي تعتمد على ديناميكية الطلب المحلي¹، الاستقرار السياسي والاجتماعي، والقواعد الضريبية². وتتميز منطقة حوض البحر المتوسط بفرع صناعات فلاحية قوي ومرهّل لأن يكون عماد التنمية في الضفة الجنوبية إذا استثمرت الخصوصيات والطاقت الجغرافية والبشرية التي تزخر بها المنطقة³.

وعقب الأزمة الاقتصادية، قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة UE27 في العالم الثالث (التدفقات الخارجة) ب 281 مليار أورو في 2009 إلى 107 مليار أورو⁴ في 2010 بانخفاض يقدر ب 62%، أما تدفقات الاستثمار الأجنبي لباقي دول العالم نحو UE27 (التدفقات الداخلة) بانخفاض يقدر ب 75% من 261 مليار إلى 54 مليار، كما عرفت هذه التدفقات تراجعاً ب 5 مرات أقل في 2010 مقارنة ب 2007.

¹ - OECD , "INTERNATIONAL INVESTMENT ACTIVITY COLLAPSES IN 2009, MAJOR EMERGING ECONOMIES SUFFER" , December 2009 Global Forum Edition ,p06, on line at : www.oecd.org/investment."THEIR FIRST SHARP DECLINES
² -investir en méditerranée," Med statistique : toutes les statistiques dont vous avez besoin afin d'investir en méditerranée", Med Alliance, étude n° 09 , Mars 2010, p 18.

³ - عبد المليك مزهودة، "واقع فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا و جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني، ديسمبر 2007، ص 111.

⁴ - Eurostat communiqué de presse," investissements directs étrangers de l' UE27 - Forte baisse des flux d'investissements entre l'UE27 et les pays tiers en 2010 -", 94/2011 - 27 juin 2011, p01, sur le site : <http://ec.europa.eu/eurostat>, télécharger le: 11/09/2011.

ومن الملاحظ أن الدول الأفريقية ظلت تتعزز فيها الإصلاحات الإدارية والقانونية لتوفير المناخ المناسب لجلب الاستثمارات، فقد أوضح تقرير "Doing Business" 2009¹ الذي يصدر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) بأنه في أفريقيا قامت 28 دولة بإدخال 58 عملية إصلاحية خلال عام 2007/2008²؛ ونتيجة لهذه الإصلاحات بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا في عام 2007 حوالي 53 مليار دولار مقابل 39 مليار دولار في عام 2006، غير أن حصة أفريقيا الحقيقية من تدفقات الاستثمار المباشر لا تزال لا تتجاوز نسبة 3% من إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة.

2-5 الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

ولقد كان كل هذا بفضل وضع القواعد الدولية بشأن ممارسة الاستثمار ومدونات لقواعد السلوك بشأن الشركات الأجنبية وخاصة منها الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة فيما يتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي، إذ اتخذت عملية وضع القواعد الدولية صيغ مختلفة منها الثنائية، الإقليمية، والدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى اتخذت من حيث التطبيق صيغتين: الصيغة الطوعية (الاختيارية) والصيغة الإلزامية، وكان ذلك بفضل وجود تنظيمات حقيقية تتولى مهمة حماية الاستثمار المباشر الأجنبي وترقيته إلى جانب مهمة تسوية النزاعات المحتملة بشأن عملياته.

- **على الصعيد الثنائي** : تشكل الاتفاقيات الثنائية حاليا الأداة الفعالة لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي وحمائه إن الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بترقية وحماية الاستثمارات تتضمن الترتيبات التي تخص : دخول وقبول الاستثمارات والمستثمرين ، الخطوط العريضة الخاصة بالمعاملة (معاملة عادلة ومنصفة للطرفين) المعاملة الوطنية، معاملة الدولة أكثر رعاية، المصادرة والاستيلاء، التعويض، تحويل الأرباح إعادة الرأسمال، وتسوية النزاعات الخلافات والضمانات الخاصة فهي تتنوع تبعا للسياسات، المقاربات أو القدرة على التفاوض.

فمنذ اعتماد أول معاهدة استثمار ثنائية في عام 1959 ارتفع عدد هذا النوع من المعاهدات بصورة مطردة إلى 385 معاهدة في نهاية عام 1989 ثم قفز هذا العدد إلى 1941 معاهدة في نهاية عام 2000 وبالتوازي مع معاهدات الاستثمار الثنائية تعقد البلدان أيضا بصورة متزايدة اتفاقات لتلافي ازدواج الضريبي وقد بلغ عدد هذا النوع من المعاهدات 2118³ معاهدة في نهاية عام 2000 وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكثير من الدول النامية، والدول التي تمر اقتصادياتها بالمرحلة الانتقالية سارعت إلى توقيع عدد هائل من هذه الاتفاقيات مع دول أخرى وخاصة منها الدول المتقدمة⁴.

في نهاية 2008، كانت البلدان النامية طرفا في أكثر من 2000⁵ معاهدة من معاهدات الاستثمار الثنائية، وفي أكثر من 1600 معاهدة ازدواج ضريبي، وفي 200 اتفاق من اتفاقيات التجارة والاستثمار التفضيلية . وتوجد الآن ثلاثة بلدان نامية (جمهورية كوريا،

¹ - تقرير المصرف العربي للتنمية العربية في إفريقيا، " دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في إفريقيا"، ص:20-22.

² - OECD , "OECD SUPPORTS G20 OBJECTIVES ON INTERNATIONAL INVESTMENT", March 2009, Issue 9, p02, on line at : www.oecd.org/investment.

³ - تقرير عن الجمعية العامة للأمم المتحدة: و عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية: " المقترحات القائمة بشأن اتفاقات و ممارسات الاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى الوصول إلى مدونات لقواعد السلوك بشأن الشركات عبر الوطنية و الحكومات فيما يتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي"، 2001، ص 02.

⁴ - علي محمود الفكيكي، " نحو بيئة استثمار جاذبة في العراق"، مجلة المنصور، العدد 14/ خاص، الجزء الثاني، 2010، المؤتمر العلمي العاشر، 24-25 تشرين الأول، 2009 ص04.

⁵ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، " وضع قواعد الاستثمار الدولي : حصر المنجزات ، و التحديات القائمة، و الطريق إلى الأمام"، سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، 2008 ص27.

الصين ومصر) في عداد الدول العشر الأكثر توقعاً على معاهدات الاستثمار الثنائية في العالم قاطبة. إلا أنه توجد استثناءات : فأقل البلدان نمواً التي تستضيف أقل من 1 في المائة من رؤوس الأموال العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل قد أبرمت أكثر من 400 معاهدة من معاهدات الاستثمار الثنائية وما يقرب من 200 معاهدة من معاهدات الازدواج الضريبي ونحو 40 اتفاق من اتفاقيات التجارة والاستثمار التفضيلية. (الجدول التالي يوضح ذلك)

جدول رقم (1-08): اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة حسب المناطق (حتى نهاية 2008)

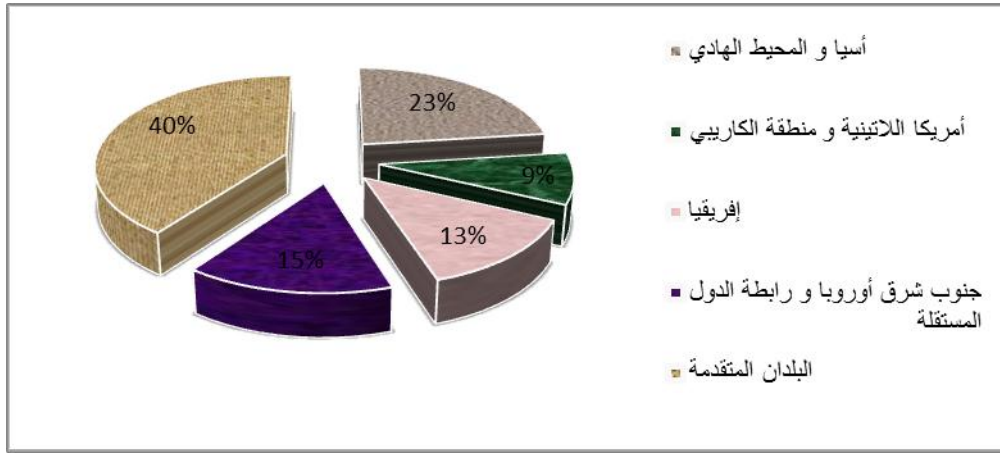
اتفاقات استثمار دولية أخرى		معاهدات الازدواج الضريبي		معاهدات الاستثمار الثنائية		المنطقة
العدد التراكمي	2008	العدد التراكمي	2008	العدد التراكمي	2008	
104	6	1013	23	1068	33	آسيا والمحيط الهادي
73	4	319	5	475	4	أمريكا اللاتينية و الكاريبي
38	2	459	11	696	11	إفريقيا
37	-	617	28	581	11	بلدان جنوب شرق أوروبا و رابطة الدول المستقلة
157	10	2012	51	1652	25	البلدان المتقدمة
213	12	1649	36	1972	39	البلدان النامية
94	3	442	7	692	13	ما بين بلدان الجنوب
41	2	195	6	439	5	أقل البلدان نمواً

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، " وضع قواعد الاستثمار الدولي : حصر المنجزات ، و التحديات القائمة، و الطريق إلى الأمام"، سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية ، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف ، 2008، ص 27.

كما تجاوز العدد الإجمالي لمعاهدات الاستثمار الثنائية 2600¹ معاهدة في نهاية العام 2008 (رسم بياني رقم 1-04) وإذا كانت معاهدات الاستثمار الثنائية لا تزال أكثر أنواع اتفاقيات الاستثمار الدولية انتشاراً؛ إذ تمثل 48% من جميع اتفاقيات الاستثمار الدولية المبرمة، إذ أن عددها بدأ يتراجع منذ 2001، وقد حدثت الزيادة الكبرى لها في عقد التسعينات من القرن الماضي ، حيث أبرم حوالي 148 معاهدة كل سنة.

¹ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، " وضع قواعد الاستثمار الدولي : حصر المنجزات ، و التحديات القائمة، و الطريق إلى الأمام"، سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية ، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف ، 2008، ص 15.

رسم بياني رقم (1-04): التوزيع الإقليمي لإتفاقيات الاستثمار الدولية (نهاية 2008)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "وضع قواعد الاستثمار الدولي: حصر المنجزات، والتحديات القائمة، والطريق إلى الأمام"، سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، 2008 ص 16.

ويتبين إذن من الشكل أعلاه، أن المعطيات التي تضمنها الشكل أعلاه حول إتفاقيات الاستثمار الدولية تؤكد إلى حد ما أن هذه الأخيرة في تزايد مستمر، الأمر الذي يبرر بما لا يدعو للشك تسارع الكثير من الدول النامية خاصة تلك كانت بالأمس القريب تبدي مواقف أكثر عداءا للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه عبر إبرام عدد من الإتفاقيات الثنائية الأطراف التي تخصّ مبدأ المعاملة بالمثل بشأن تشجيعه و حمايته، وأن المخاوف التي ذكرناها سابقا والتي كانت تثيرها بدأت تتلاشى بفعل ذلك.

- على الصعيد الإقليمي :

من خلال إبرام إتفاقيات إقليمية وهي تلك الإتفاقيات التي ترمم بين مجموعة من الدول على الصعيد الإقليمي وذلك تعزيزا للتكامل الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتعزيز تحرير حركات رؤوس الأموال وتهيئة بيئة مواتية لتجسيد الإستثمارات المباشرة فيما بينها وكذلك حرية التجارة بناء على المعاملة المتبادلة بخصوص تشجيع وترقية تلك النشاطات. في سنوات السبعينات كان لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية دورا بارزا في تقريب المواقف وذلك من خلال مختلف التصريحات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات وهي تصريحات اتخذت الصيغة غير الإلزامية، ولقد تجلت هذه التصريحات من خلال توصيات قدمت من قبل هذه المنظمة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم من قبل الدول المضيفة¹
- تعظيم المساهمة الايجابية للشركات متعددة الجنسيات في التطور النمو في مختلف المجالات
- تصريحات تخص الكيفية التي يتم بها تحقيق الانسجام الكامل بين أداء هذه الشركات وسياسات الدول المضيفة.

¹ - OECD, "G20 STAYS OPEN TO FOREIGN INVESTMENT", October 2009, Issue 11,p03, on line at : www.oecd.org/investment.

ومؤخرا جرى تنقيح واستكمال تلك المبادئ التوجيهية بالتشاور مع ممثلي الأعمال التجارية والقوة العاملة والهيئات غير الحكومية الأخرى ويساند تلك التوجيهية إجراءات للتنفيذ في البلدان المشاركة. ولقد تضمنت هذه الأخيرة المعاملة المنصفة والعدالة، وتجنب فرض القيود والتعاون بشأن الحوافز والامتيازات.

إلى جانب ذلك كان للاتفاقيات الإقليمية عبر التكتلات الاقتصادية أهمية كبرى في هذا الشأن¹. فالعهد الحاضر، خاصة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، يتسم بالتعاون الاقتصادي الدولي وانتشار الأجهزة الدولية الجماعية التي تقوم على تحقيقه سواء على النطاق الأوسع أو على النطاق الإقليمي كخطوة أولية نحو تطور أوسع. وتشجيع و حماية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب التخفيف من حدة المخاطر، وطمأنة الدول وتشجيعها بضرورة الانضمام إليها لأجل الانفتاح أكثر ومن بينها:

- منطقة التجارة الحرة للأمريكتين التي تم تجسيدها بموجب مؤتمر القمة الأول للأمريكتين الذي عقد في ميامي في ديسمبر 1994.
- الاتفاق الإقليمي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلق بتعزيز الاستثمارات وحمايتها والتي تضم بنغلاديش، بوتان، باكستان، سريلانكا، مالديف، نيبال والهند، الذي جسد عام 1996 بغرض تعزيز وحماية الاستثمار وجهود المشاريع المشتركة.
- اتفاقية AFTA الخاصة بمنطقة التبادل الحر التي تضم دول جنوب شرق آسيا والتي أنشئت بتاريخ 1 جانفي 1993 بغرض تعزيز المناخ الملائم للاستثمار ومن ثم تحسين الأداء الإنمائي للاستثمار المباشر الأجنبي لغرض منافسة الصين والهند الصينية تحقيقا للتسابق في هذا الشأن.
- اتفاقيات على المستوى العربي والتي تكمن في كل من:
- الاتفاقية المغربية لضمان وتشجيع الإستثمارات التي أبرمت في 23 جويلية 1990 بالجزائر.
- الاتفاقية العربية لضمان الاستثمار التي أبرمت من قبل الدول العربية في نوفمبر 1980 بالأردن.
- بروتوكول التمويل والاستثمار الصادر عن الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي والذي يتضمن كل من أنغولا، بوتسوانا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب إفريقيا، زامبيا، زيمبابوي حيث وضع هذا الأخير في مارس 1998 يتضمن مبادئ أساسية تخص سياسة الاستثمار.
- قرار البرلمان الأوروبي المتعلق بمعايير الإتحاد الأوروبي الخاصة بالمؤسسات الأوروبية العاملة في البلدان النامية : صوب وضع مدونة سلوك أوروبية إذ إتخذ هذا الأخير في جانفي 1999 وبموجبه كرر البرلمان الأوربي طلبه إلى اللجنة الأوروبية وإلى المجلس الأوروبي بأن يقدم على وجه السرعة مقترحات ترمي إلى وضع الأساسي القانوني الصحيح لإنشاء إطار أوروبي متعدد الأطراف ينظم عمل الشركات على الصعيد العالمي وإلى إجراء مشاورات لهذا الغرض مع ممثلي الشركات والشركاء الاجتماعيين والمجموعات التي ستسلمها المدونة مع المجتمع.

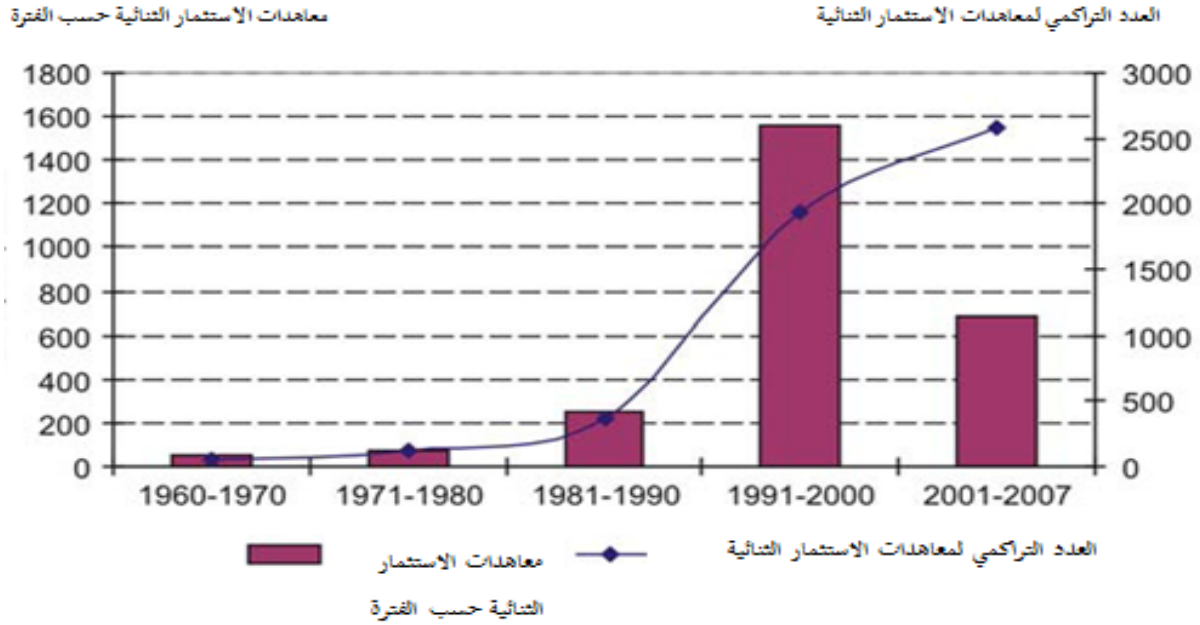
¹ - زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا"، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، الإسكندرية، مصر، ص 313.

مع الإشارة هنا إلى أننا أشرنا إلى تلك الاتفاقيات على سبيل الذكر وليس الحصر إذ من الصعوبة تحديدها لأنه من جهة يجري التفاوض دوريا بشأن العديد منها ومن جهة أخرى هناك مبادرات معلنة ولكنها قيد التفاوض والبحث.

-على الصعيد متعدد الأطراف: سجلت هناك مجموعة من القواعد المتصلة بالاستثمار المباشر الأجنبي بعضها اتخذ الصيغة الإلزامية والأخرى غير إلزامية. ولقد كان للمنظمات الدولية دورا بارزا في صياغتها بغية تحسين وتمتين العلاقة بين الدول المتقدمة باعتبارها الدول الأصلية للمستثمرين الأجانب والدول النامية باعتبارها الدول المضيفة له. في هذا الشأن حدد البنك الدولي عددا من القواعد التي تشجع تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي منها:

- تسهيل قبول وتشجيع تدفق الاستثمارات المشتركة؛
- تجبّ القيود والشروط غير الضرورية للاستثمار المباشر الأجنبي؛
- احترام حقوق كل دولة في وضع قواعد تنظيم الاستثمار المباشر الأجنبي؛
- من حق الدولة المضيفة رفض الاستثمار الأجنبي المباشر في الحالات التي تسيء أو تمس بالمصلحة الوطنية.

رسم بياني رقم (1-05) : عدد معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة حسب الفترة 1960-2008



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "وضع قواعد الاستثمار الدولي: حصر المنجزات، والتحديات القائمة، والطريق إلى الأمام"، سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، 2008 ص17. على الموقع

www.unctad.org/iia

إلى جانب ذلك تلعب حاليا الهيئات الدولية الممثلة في صندوق النقد الدولي البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة في تعزيز تنفيذ المدونات والمعايير الدولية بشأن سلوك الشركات الأجنبية والدول المضيفة تكريسا لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته.

ثمة مناقشات أجريت ومازالت تجري حاليا في إطار منظمة التجارة العالمية بخصوص العلاقة بين التجارة والاستثمار. إذ تم اقتراح عدد من الأعضاء في منظمة التجارة العالمية خلال المؤتمرات الوزاري الثالث للمنظمة المذكورة المعقودة في ديسمبر 1999¹ الشروع في مفاوضات حول إطار متعددة الأطراف لقواعد الاستثمار الأجنبي وهو اقتراح عارضة عدد من الأعضاء الآخرين في المنظمة، وتتسم المسائل موضع النظر بالتعقيد، ومازالت المناقشة المتعلقة بها جارية ضمن الفريق العامل التابع للمنظمة المعني بالعلاقة بين التجارة والتنمية. إلى جانب ذلك، الاتفاقية العامة حول تحرير تجارة الخدمات التي تنص على عدد من المبادئ: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ حرية الدخول إلى الأسواق دون حواجز.

ولم تتوقف الجهود الدولية عند هذا الحدّ وهو الأمر الأكثر إثارة للانتباه بشأن هذه الاتفاقيات متعددة الأطراف، التي تعدت إلى حد إبرام اتفاقيات أخرى كان لها اهتمامات واسعة بعمليات الاستثمار المباشر الأجنبي ذلك لصياغة الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وفرض تعاونها مع منظمة التجارة العالمية كل ذلك من أجل دفع مختلف أطراف الاستثمار المباشر الأجنبي إلى تطبيق لوائح والتي يخص بعضها المعاملة العادلة والحماية الكاملة له.

وفي جانب آخر حول قضايا تسوية النزاعات بالتفاوض والتحكيم فقد بذلت الكثير من الجهود من قبل الأطراف الدولية لإيجاد أدوات تكون كفيلة بتلك القضايا، ومن بينها:

❖ المركز الدولي لتسوية المنازعات المرتبطة بالاستثمار CIRDI والذي أنشأ بموجب إبرام اتفاقيات واشنطن والتي من خلالها تم إقرار إنشائه في 1 مارس 1965.

❖ وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف التي أنشئت بموجب اتفاقية سيول في 11 أكتوبر 1985، إذا تعمد هذه الوكالة إلى حماية فقط الاستثمارات المضمونة والتي تساهم فعلا في تنمية الدول المضيفة لها، وهي تسعى إلى تحقيق:

- التأمين ضد المخاطر السياسية (ضمانات) للمستثمرين والمقرضين.
- بناء القدرات والخدمات الاستشارية لتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر.
- نشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار عبر الانترنت.
- خدمات الوساطة في نزاعات الاستثمار.

ومنه يستوجب على الدول المضيفة أن تعمل على بدل جهود كبيرة لأجل إيجاد مناخ ملائم يسمح باجتذاب أكبر للاستثمار المباشر الأجنبي ومن ثم تكريس الثقة لدى الشركات الأجنبية من خلال عدم ترددتها في اتخاذ قرارات الاستثمار فيها.

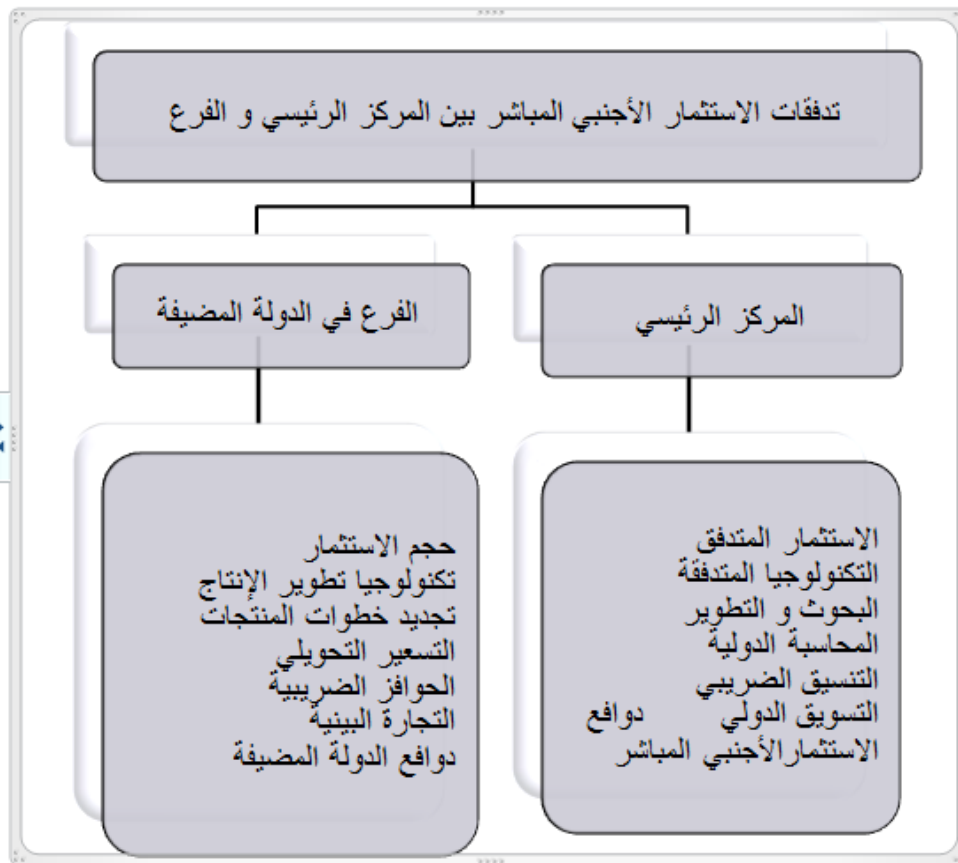
وأخيرا في هذا الشأن، نودّ أن نذكر بالحقيقة التي سبق وأن ذكرناها في معرض حديثنا هذا والتي مفادها أنه في ظل المرحلة الراهنة ومنذ السنوات القليلة الماضية تعيّرت الكثير من مفاهيم الاقتصاد، إذ بروز معالم الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي واقتصاد السوق الاجتماعي والاقتصاد الموجه من قبل الدولة إلى الليبرالية الاقتصادية، تكريس أكثر للاعتماد المتبادل عبر سهولة تحرك السلع

¹ - تقرير عن الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

والخدمات وحرية انتقال عناصر الإنتاج، وإزالة الكثير من القيود والحواجز وفتح الأسواق والتغير الهام الذي طرأ على طبيعة الإنتاج والرأسمال بفعل التقدم التكنولوجي والعلمي، والتوسع الكبير والانتشار الهائل للشركات متعددة الجنسيات¹، فلا مجال للحدود ولا بقاء للدول القومية، بل الاندماج في بوتقة العولمة والتأقلم مع كل تحدياتها عبر اتخاذ عدد من التدابير من بينها إقرار الباب المفتوح أمام الاستثمار المباشر الأجنبي والعمل على تحسين أداء اجتذابه، الأمر الذي أدى إلى وضع مدونات القواعد والسلوك التي يجب أن تخضع لها حكومات الدول المضيفة والشركات الأجنبية وخاصة منها الشركات متعددة الجنسيات وتقريب وجهات النظر وتذليل مختلف العقبات وضرورة إبرام مختلف الاتفاقيات التجارية وتلك المتعلقة بحمايته ومعاملته العادلة على مختلف المستويات من أجل تحسين العلاقة بين طرفي الاستثمار المباشر الأجنبي وتدعيم عملية - الاستقطاب و التحسيد- .

وتنظم العلاقة بين المركز الرئيسي والفرع من حيث اختصاصات وصلاحيات الفرع ونوع النشاط وفق اتفاقيات الدولة المضيفة، كما يظهر في الشكل التالي:

شكل رقم (1-07): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين المركز الرئيسي و الفرع



المصدر: فريد النجار، "الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 39.

3- تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة علاقتها بالشركات متعددة الجنسيات:

¹ - OECD , "INTERNATIONAL INVESTMENT ACTIVITY COLLAPSES IN 2009, MAJOR EMERGING ECONOMIES SUFFER THEIR FIRST SHARP DECLINES", December 2009 Global Forum Edition , p02, on line at : www.oecd.org/investment.

إذا كانت البلدان النامية تقدم العديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية وذلك لتشجيع هذه الاستثمارات على الانسياب إليها، فإن لهذه الاستثمارات أثرا عديدة على اقتصاديات تلك الدول، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي.

ولقد شهد الفكر التنموي جدلا مستمرا حول دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة تأثير الشركات الدولية للنشاط على اقتصاد الدول النامية، ومن ثم قدرتها على معالجة أهم الاختلالات الهيكلية في هذه الدول، فيشير المؤيدون لهذا الاستثمار أنه يحقق العديد من المزايا للدول النامية نظرا لدوره في سد أربع فجوات رئيسية وهي: فجوة الادخار، فجوة التكنولوجيا، فجوة النقد الأجنبي والفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة¹، وكذا مساهمة هذا الاستثمار في توليد مجموعة من الوفورات الخارجية والمنافع الاجتماعية للدولة المضيفة، فضلا عن مساهمته في زيادة الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير²، ورغم ذلك فمن المعارضين للاستثمار الأجنبي المباشر يرون أن له أثرا سلبية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وأن من هذه الآثار ما يرتبط بقضية نقل التكنولوجيا وما يترتب عليها من نقص فرص العمل وزيادة مستوى البطالة، وأن منها ما يرتبط بميزان المدفوعات.

3-1 الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر :

لقد حظيت دوافع لجوء المستثمر لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر واجتذابه من طرف أي دولة ما باهتمام بالغ و متزايد من طرف الاقتصاديين، الخبراء و رجال الأعمال، و قد نجم عن ذلك تباين واضح في النتائج حول هذه الدوافع من مختلف الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا الميدان³. فهذه الدوافع يمكن اعتبارها بمثابة أهداف كامنة وراء القيام بالاستثمار الأجنبي أو اجتذابه⁴، بمعنى آخر أن هذه الدوافع - الأهداف هي متباينة بين تلك التي يطمح المستثمر إلى تحقيقها، و تلك التي يطمح إليها البلد المضيف، وعليه في هذا السياق سنبلور ما يلي:

. الدوافع الكامنة وراء القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر.

. الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-1-1 دوافع المستثمر الأجنبي: بصفة مبدئية الحديث عن دوافع المستثمر الأجنبي يجزنا في الحقيقة إلى التساؤل عن الدوافع التي تكمن وراء هذا الأخير بشكل عام، وعن تلك التي تدفعه للاستثمار المباشر في الدول النامية.

فيما يتعلق بالمسألة الأولى أي دوافع لجوء المستثمر الأجنبي لتجسيد الاستثمار خارج الدولة الأصلية، فقد فسرها البعض من المفكرين والاقتصاديين على أنها استراتيجيات الاستثمار الأجنبي ومن بين هؤلاء نجد شارل ألبرت - Charles - Albert michalet الذي تحدث عن ثلاثة استراتيجيات من وراء الاستثمار خارج البلد الأصل وهي التي يجب تمييزها وفق ما يلي:

➤ الاستراتيجية المعتمدة لاختراق مختلف مواقع الموارد الطبيعية المتنوعة، ومن ثم فإن الاستثمار وفق هذه الاستراتيجية هو الذي يتركز على قاعدة إنتاج واستغلال المواد الأولية.

¹ - فريد أحمد قبلاق، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات- دراسة مقارنة- كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس و البحرين"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2008، القاهرة، ص91.

² - عبد المجيد شهاب أحمد، " الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأقطار العربية الأقل نمواً -دراسة تحليلية"، ورقة بحثية، ص09.

³ - حلا سامي خضير و موفق احمد، " الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)"، مجلة الإدارة و الاقتصاد،

العدد الثمانون/ 2010، ص 141.

⁴ - عادل محمد المهدي و نيفين محمد ابراهيم طريح، " الديمقراطية و الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة"، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، المجلد السادس عشر- العدد الأول، 2008، ص13.

➤ الاستراتيجية المعتمدة لغرض اختراق الأسواق والتي بموجبها يندفع المستثمر الأجنبي للإنتاج

والتسويق ضمن حدودها.

➤ الاستراتيجية الأخيرة التي تتضمن هدف التقليل من التكاليف أين نجد الاستثمار المحقق وفق ذلك يستهدف من ورائه تحقيق

كفاءة عالية على جانب تحقيق الميزات بالمقارنة.

بالموازاة نؤكد هنا على حقيقة جوهرية تكمن في: أنّ هناك العديد من الدراسات التي دعمت ما أكدّه شارل ألبرت CHARLES-ALBERT MICHALET . حيث أجريت هذه الأخيرة في هذا السياق وكان من نتائجها أن هناك أربعة دوافع أساسية تتركز عليها استراتيجية الشركات متعدّدة الجنسيات للاستثمار في الخارج والتي يمكن الإشارة إليها بإيجاز جوهري:

● الدافع الأول: ويكمن في الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية¹، فهو الدافع الأول الذي يجعل من الشركات متعدّدة الجنسيات تقرر تفضيل التدويل بدلا من التصدير.

في هذا الإطار العام، التحليل أظهر أن القرار اتخذ لصالح الإنتاج في الخارج بدلا من التصدير، وهذا مرهون عامة بالنقائص المميّزة للأسواق المراد اختراقها، المؤسسة تندفع لإنشاء فروع الإنتاج في الخارج، وذلك لاستخدام موارد غير مصدرة أو لتحويل (المواد الأولية، و استغلال اليد العاملة الرخيصة... الخ وبالتالي التقليل قدر الإمكان من التكاليف إلى جانب السعي للاستفادة مما يتوفر في بعض الدول من مراكز البحث المتطورة والمهارات العالمية والكفاءة بغية تحسين المنتجات وتطويرها لتلبية رغبات واحتياجات المستهلكين وتطلعاتهم، وذلك على المستويات المختلفة المحلية، الإقليمية، الدولية.

● أما الدافع الثاني فيكمن في تجنّب مختلف العوائق والحواجز المحتملة والتي قد تعترض بشدة كل من حركات الاستثمار والتجارة ومن بينها الضرائب والرسوم المحففة على الواردات بغرض الحيلولة دون إغراق السوق، ومن العوائق أيضا البيئة المعادية للاستيراد أو نظام "قواعد المنشأ إلى جانب العراقيل الجمركية الأخرى.

● دافع تحقيق ونيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية، وفي هذا الصدد نؤكد على أنّ هناك شركات على سبيل المثال تختص في صناعات ذات الاستخدام الأمثل والقوي للتقنية أو ذات التكاليف العالية في البحث و التطوير، حيث يمكن لهذه الأخيرة من استغلال ذلك بحكم ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية وتسويقية في هذه الأسواق، وهذا ما يقضي بضرورة الاستثمار المباشر في هذه الأسواق العالمية.

● أما الدافع الأخير فيكمن في اندفاع الشركات بشكل ضروري نحو إتباع أساليب وسياسات الشركات المنافسة ذلك بسبب وجود ما يسمى "احتكار القلّة"، هذا الأخير هو عامل من عوامل التدويل، بحيث يدفع بهذه الشركات إلى المنافسة الحادة فيما بينها مما يحتم عليها استخدام مختلف الأساليب منها على سبيل الذكر وليس الحصر، القيام بالبحث و التطوير لأجل الابتكار، تكثيف الإشهار... الخ وكل هذا يدخل في نطاق محاولة الاستيلاء على أكبر حصة في الأسواق العالمية.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية حول دوافع المستثمر الأجنبي الكامنة وراء الاستثمار المباشر في الدول النامية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

● الدافع الأول: وهو دافع تاريخي وسياسي. حيث نسجل هنا أن معظم الدول النامية كانت تشكّل قبل وقتنا هذا وإلى حدّ بعيد مناطق نفوذ الدول الاستعمارية الكبرى، حيث كانت هذه الدول النامية إما تحت الاستعمار التام، الانتداب أو الحماية مما سمح

¹ - دريد محمود السامرائي، "الاستثمار الأجنبي- المعوقات و الضمانات القانونية"-، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، مارس 2006، لبنان، بيروت، ص 77.

لتلك الدول الاستعمارية الكبرى وهي معظمها من الدول الرأسمالية المتقدمة من إدماج اقتصاديات تلك الدول المستعمرة ضمن اقتصادياتها تحت أسلوب: "الاقتصاد التابع و المكمل" إلى جانب قيام شركاتها باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية... الخ، بعد تهيئتها للمناخ الملائم لتحقيق ذلك.

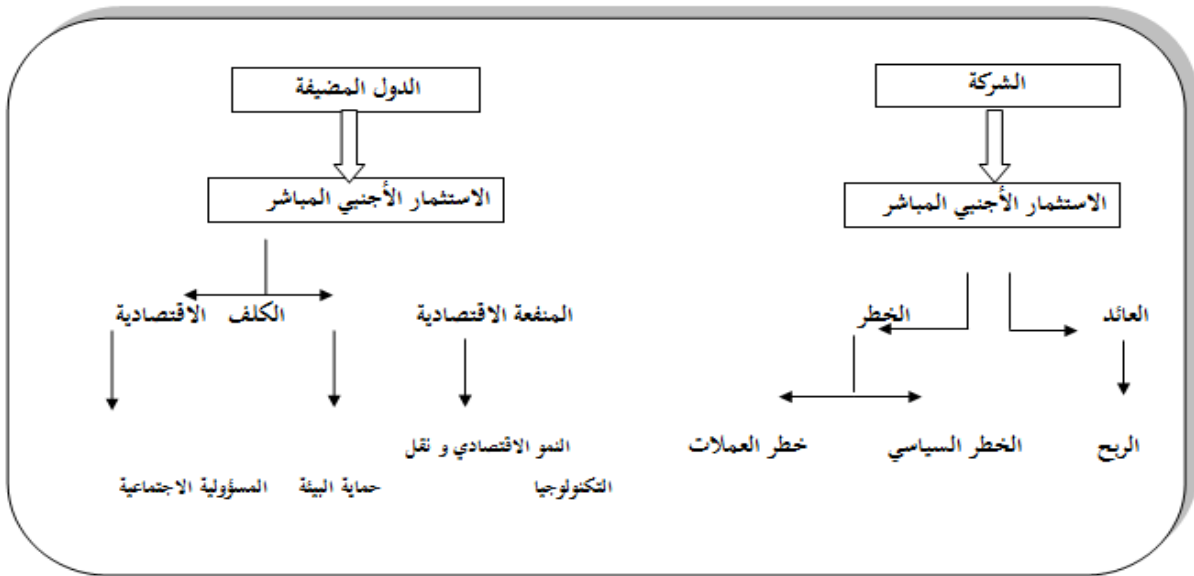
- الدافع الثاني: وهو الذي يتعلّق بأسواق الدول النامية الواعدة، حيث نسجل هنا أن هذه الأسواق خاصة في ظل انكشافها للعالم، تستجيب لكل ما يتم عرضه من السلع والخدمات المحقّقة من قبل المستثمر الأجنبي الذي يستطيع تلبية الطلب المحلي من خلال الإنتاج مباشرة في تلك الأسواق في ظل ظروف تتسم بغياب المنافسة وعدم مقدرة المؤسسة المحلية على المواجهة ومن ثم عجزها مقارنة بما يمتلكه المستثمر الأجنبي من الإمكانيات والمؤهلات.
- منها ما تشكّل مصادر حقيقية للمواد الأولية من مناجم للحديد والصلب والفوسفات... الخ ومناجم البترول والغاز هذا ما يجعل بالضرورة المستثمر الأجنبي - الشركات العملاقة- يدرك على أنّها تمثل مواقع هامة للاستثمار عبر الاستثمار الاستخراجي والتحويلي... الخ، وهذا ما ينطبق على الشركات الكبرى البترولية الموجودة مثلا في الجزائر في إطار ما يسمى "الشراكة" بينها وبين بريتش بتروليم البريطانية، أو شال الأمريكية هذا من جهة ومن جهة أخرى لغرض ضمان مصادر التمويل بتلك المواد الأولية وخاصة البترول... وتجدد الإشارة في هذا السياق إلى أنّ بعض الدول الرأسمالية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لجأت إلى حد التدخل العسكري واحتلال بلدان مثل أفغانستان والعراق أو التواجد العسكري في بعض الدول مثل دول الخليج تحت حجج واهية مثل الاتفاقيات العسكرية أو محاربة الإرهاب، أو تغيير الأنظمة... الخ والحقيقة أن المبرر الرئيسي من وراء ذلك هو استغلال مناجم وآبار البترول وحمايتها لأجل ضمان التمويل منها لخدمة مصالح الشركات الكبرى في هذا المجال.
- دافع الاستفادة من انخفاض تكاليف النقل، اليد العاملة الرخيصة إلى جانب التسهيلات الجمركية... الخ، هذا الدافع مثله مثل الدوافع السابقة يكرّس ثقة المستثمر الأجنبي أكثر ويشجّعه على الاستثمار في الدول المضيفة التي تتمتع بتلك الميزات، بمعنى آخر الأمر الذي يجعل من المستثمر يستفيد منها إن هو حقا قرّر الاستثمار فيها.
- الاستفادة من مختلف الحوافز والتسهيلات المقدمة والمنصوص عليها بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تمّ تبنيها من طرف الدول النامية.

3-1-2 دوافع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة:

في الواقع تعددت الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطب من طرف بعض الدول المضيفة ونؤكد هنا على بعضها، كون أن البعض الآخر منها ربما ما زال يتردد على تحطّي هذه الخطوة بسبب مخاوفه من الآثار السلبية لهذا النوع من الاستثمار هذا من جهة ومن جهة أخرى للهيمنة الكامنة وراء انتشار الشركات متعددة الجنسيات. وهذه الدوافع يمكن ترجمتها في تلك الأهداف التي تتخذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتي تسعى لتحقيقها الدول المضيفة والتي تصب كلّها في مصب دفع وثيرة النمو إلى الأمام وخدمة للتنمية الشاملة وإنعاشا لاقتصادياتها. ويمكن تلخيص هذه الدوافع وفق ما يلي:

- جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الأخيرة، أو سبيل منه لتقليصها و ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل جديدة.

- اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف الدول المضيفة لا يقتصر على دافع التخفيف من حدة البطالة من خلال إقامة مشروعات كثيفة العمالة بل لجعل هذه الأخيرة متنوعة تفسد صناعات جديدة و قطاعات مختلفة مثل السياحة، المصارف، التأمين... الخ.
 - دافع الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا ومختلف معارفها بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة ومن جهة أخرى لتحقيق تقدّم اقتصادي مستمر.
 - إلى جانب ذلك قد يتجسد الدافع الرابع في أنّ اكتساب المهارات والمعارف التكنولوجية قد يؤديّ حتماً إلى تحسين الوضع التنافسي لهذه الدول مقارنة بالدولة الأم.
 - اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي إلى جانب تلك الدوافع قد يكون بدافع- بحسب تفضيلها- إحلال الإنتاج المحلي للدول المضيفة محل الواردات هذا من جهة، ومن جهة أخرى بناء اقتصاد تصديري قوي يسمح بتنمية تجارتها الخارجية، ولو أن الأمر هنا يرتبط.
 - إلى جانب ذلك تتسارع الدول المضيفة إلى تشجيعه بدافع أهميته و التي تتجلى من خلال أنّه يعتبر بمثابة وسيلة تمويلية خارجية بديلة ومحمودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية، ومنعش للاستثمار المحلي وتكملة للموارد المحلية... الخ.
- ويمكن توضيح أهداف الشركات الأجنبية والدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشكل التالي:
- شكل رقم (1-08): أهداف الشركات و الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: سرمد كوكب الجميل، " الاتجاهات الحالية في مالية الأعمال الدولية "، دار الحامد للتوزيع و النشر، 2001، ص 18.

2-3 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

سبق وأن أشرنا إلى أن الطروحات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر قد ميّزها التباين الواضح في تفسيراتها المختلفة حول قيامه ومحدّاته، ولقد لقيت هذه الطروحات - النظريات والتحليل - عدّة انتقادات بسبب النقائص التي ميّزتها والتي تجلّت أساساً

في عدم استطاعة بعضها تمييزه عن باقي الأنواع الأخرى للاستثمار الدولي، وبعضها الآخر اقتصر في تفسيره له على الشركات الأمريكية، واليابانية دون الشركات الأخرى. وتختلف محددات الاستثمار حسب الاستراتيجية العامة للشركة في المستقبل¹.

إن محددات الاستثمار المباشر الأجنبي بداية، تعني مجموعة من العوامل المتنوعة التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز على توجهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده، وأيضاً قرارات اختيار مواقعها. وهذا ما يعني بصورة واضحة أن هذه العوامل في حد ذاتها تكون مرتبطة بأطره المختلفة، إما بالشركات الأجنبية بما فيها الشركات متعددة الجنسيات، وحتى دولها الأصلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكون متعلقة بالظروف التي تميز الدول المضيفة بما فيها الدول النامية والتدابير العامة التي تتخذها هذه الأخيرة. وعليه في هذا السياق سيتم بلورة هذه المحددات وفق النقاط الأساسية التالية:

3-2-1 المحددات الاقتصادية: تلعب المحددات الاقتصادية الدور الأساسي في توجيه هذه الاستثمارات واستفادة دول معينة منها عن غيرها، ولا شك أن هذه العوامل تؤثر على الشركات الأجنبية عند اختيارها لمواقع الاستثمار خارج البلد الأصل، وهي بمثابة محددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر. وتتجلى هذه العوامل فيما يلي:

• درجة الانفتاح على العالم الخارجي:

يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة أو بعيداً عن الاقتصاديات المغلقة وفي سبيل التعرف على درجة الانفتاح يمكن الاستعانة ببغض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد عن الفترة السابقة ولفترات قادمة؛ ومن هذه المقاييس²:

- نسبة الصادرات إلى الناتج القومي.
- درجة التركيز في الصادرات.

• القوة التنافسية للاقتصاد القومي:

تمثل هذه التنافسية للاقتصاد القومي أحد المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية فكلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي. كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح، ويمكن تعريف القوة التنافسية من خلال عدد من المقاييس أهمها:

- الرقم القياسي لأسعار الصادرات.
- معدل نمو الصادرات.

• القدرة على إدارة الاقتصاد القومي:

إن وجود هذه الاستثمارات واستمرارها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تتخذه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة ذلك، إن النجاح في ذلك يمكن التعرف عليه من خلال العديد من المؤشرات أهمها³:

- قيمة الاحتياطيات ومعدلات التغير بها.
- نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج القومي.
- عدد شهور تغطية الواردات.

¹ -Thierry Ananow, "investissement et capital", édition de Seuil, juin 1997, p 23.

² - عصام عمر مندور، "محددات الاستثمار الأجنبي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية"، 2010، الإسكندرية، مصر، ص 72.

³ - نفس المرجع السابق، ص 73.

- شروط التجارة وقوة اتجاهها.

● **الشروط المتعلقة بمستوى العمالة:** وهذه الشروط تتلخص في:

- توافر حجم كبير من اليد العاملة وخاصة الماهرة منها.

- ضرورة تمتع هذه الأخيرة بمستوى ثقافي، إلى جانب الكفاءة الضرورية وكذلك مدى إجادتها للغة التي يتحدث بها أو تلك التي يتعامل بها المستثمر الأجنبي.

- تمتعها بمستوى مهني، وتدريسي وكذلك تعليمي مقبول.

- انخفاض تكاليفها وذلك على سبيل المثال من حيث الأجر والرواتب تكون منخفضة مقارنة بتلك السائدة في البلد الأصل.

ولاشك أن توافر الشروط في هذا الشأن هو محدد رئيسي من محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدولة التي تتمتع بذلك.

● **الشروط المتعلقة بالبنية التحتية:** فكلما توافرت بشكل أكثر مختلف المكونات الأساسية للبنية التحتية مثل الطرق، ووسائل النقل المختلفة مثل الجوي، البري، وعن طريق السكك الحديدية، إلى جانب مختلف المكونات الأخرى التي تتجلى في الخدمات المتصلة بالاتصالات الكهرباء، الطاقة، المياه، بتكاليف منخفضة، ولا شك أن ذلك يؤثر على سلوك الشركات الأجنبية تأثيرا إيجابيا يسمح لها باختيار موقع استثماراتها في البلد الذي تتوفر فيه هذه المتطلبات:

● **عامل تكاليف الإنتاج:** وبموجبه تندفع الشركات الأجنبية إلى اختيار موقع استثماراتها المباشرة في الدول التي تتميز بتكاليف الإنتاج منخفضة و غير مجحفة.

● **العامل الرابع يكمن في المميزات التي تميز صناعات معينة:** وتمثل الخصائص التي تتميز بها صناعة معينة سببا رئيسيا يكمن وراء تحديد الشركات متعددة الجنسيات خصوصا والشركات الأجنبية عموما لمواقع استثماراتها، فعلى سبيل المثال، قد تحدد قوة صناعية معينة، مثل صناعة الخدمات المالية في المملكة المتحدة، قرار اختيار المواقع الاستثمارية للشركات المالية متعددة الجنسيات.

● **العامل الخامس يخص الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية:** إذ هذه الأخيرة تشكل محور من محاور اهتمام الشركات الأجنبية، وهي بمثابة المحدد الرئيسي لقرار اختيارها مواقع الاستثمار المباشر الأجنبي. ولا شك أن الاستقرار الذي يسود الحياة السياسية، وكذلك الاستقرار الاقتصادي إلى جانب الثقافة السائدة، مستويات التعليم ومختلف النشاطات الأخرى كلها تشكل محدد لاستثمار الأجنبي المباشر.

● **أما العامل السادس و الأخير فيتعلق بدرجة المخاطر المسجلة:**

مما لا شك فيه أن الشركات الأجنبية لا تندفع للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تستخدم الأساليب السيطرة، والاستيلاء، أو الدول التي ينعهد فيها الأمن، ويكثر فيها العصيان المدني وغياب الحريات الفردية والجماعية... الخ، وعليه فإن اتخاذ قرار الاستثمار فيها معناه المخاطرة الأكيدة والمغامرة التي ستكون نتائجها غير محمودة العواقب.

• العوامل التي تخص الدول المضيفة:

تجدر الإشارة في هذا السياق أنّ الكثير من الدراسات في هذا الشأن أثبتت خلال عقدي الستينات والسبعينات بالخصوص أنّ تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي كانت واردة بحجم كبير للدول المتقدمة، وهذا ما فسّر حينها بأنّ تلك الدول كانت تتوفر متطلبات المناخ الاستثماري الملائم. في حين أنّ الكثير من الدول النامية آنذاك كانت حصّتها من تدفقاته ضعيفة باستثناء بعض الدول منها كدول جنوب شرق آسيا مثلاً بالرغم من توافر لديها عدد لا بأس به من تلك العوامل السابقة ويعود السبب في ذلك إلى سياستها العامة اتجاه الشركات الأجنبية التي كانت في عمومها تتّصف عند بعضها بالنفور التام عنها .

كما أنّ الاستثمار المباشر الأجنبي غير مرغوب فيه و إيمانها بشعار " التنمية المستقلّة " ، وبالحدز والتحكّظ والتقييد عند بعضها الآخر، وإن كان البعض الآخر منها لا يبدّي نفورا مطلقا إلا أنه كان يفرض قيودا على الشركات الأجنبية من حيث أشكال الاستثمار المباشر الأجنبي المحسّدة والمسموح بها¹، حيث كان الشكل المرغوب به هو الشركات المختلطة ، مع ضرورة أن تكون حصّة الدولة المضيفة أكبر من حصّة المستثمر الأجنبي .، وتحويل الأرباح وأشكال التمييز، وعدم توفير تسهيلات مختلفة... الخ . مع الإشارة إلى أنّها بقيت مثل هذه السياسة العامة سائدة إلى غاية بداية عقد التسعينات تقريبا أين تسارعت معظمها نحو الانفتاح أكثر وتكريس "الباب المفتوح" أمام الشركات الأجنبية للمساهمة أكثر في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية ، ومن ثمّ التخلّي عن تلك السياسة البائدة كما سيأتي الحديث عنه لاحقاً.

3-2-2 المحددات السياسية:

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية التي قد لا توليها الدول النامية أهميتها بالرغم من التركيز عليها من جانب الدول المصدرة لهذه الاستثمارات ومن هذه المحددات:

• درجة الاستقلال السياسي:

إنّ الاستقلال السياسي معناه استقرار السياسة الاقتصادية وما يعكسه على استقرار الاستثمارات الأجنبية الموجودة واحتمالات نموها، وعلى العكس فإنّ عدم الاستقرار سوف ينعكس عليها سلباً²، ويتم التعرف على هذا الاستقرار من عدمه من خلال:

- احتمالات الحروب.
- النظام السياسي.
- معدل التغير في الإدارة الاقتصادية والسياسية.

• التوجه السياسي ومدى استقراره:

ويقصد به اتجاه الإدارة السياسية في التعامل مع السوق الخارجية نظام (رأسمالي أو اشتراكي) فالاستثمار الأجنبي يميل إلى الاقتصاديات المفتوحة التي لا تضع القيود والعراقيل أمام حركته على عكس ما هي في الدول الاشتراكية. لذا فإنّ اتجاه إدارة الدولة السياسي سوف يكون له تأثيره الموجب أو السالب على حركة هذه الاستثمارات.

• محاولات التأميم واحتمالاتها ومدى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي:

¹ - حسان خضر، " مرجع سبق ذكره، ص 7.

² - عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص 74.

إن التدخل الحكومي يتسم دائماً بعدم الكفاءة وسوء استخدام الموارد الاقتصادية نظراً للتحيز في استخدامها مما يثير المخاوف للاستثمار الأجنبي، كما أن محاولات التأميم أو المصادرة التي تمت أو احتمالات قيامها سوف يكون تأثيرها سلبياً على فرص هذا الاستثمار ومعدل زيادته.

3-3 الشركات متعددة الجنسيات:

تعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية، أو ما يسمى بعابرة القوميات، من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة.

3-3-1 تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة، في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، وتعرف ببساطة على أنها الشركة أو المؤسسة التجارية التي تقود وتسيطر على أنشطة إنتاجية في أكثر من دولة؛ هذه الشركات الضخمة أغلبها من قارة أمريكا الشمالية وقارة أوروبا بالإضافة إلى اليابان وكوريا الشمالية¹، ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية شيئان متلازمان، اعتماد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة².

ورغم ما يثار حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جدل واسع، فغالباً ما كان ينظر إليها في الماضي بنظرة يشوبها الحذر والسلبية، لاسيما من أصحاب الفكر الماركسي، فقد أصبحت مؤخراً مصدراً من مصادر التدفقات المالية المعاصرة، الذي لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية في الدول النامية؛ حيث أصبحت أهم محرك للاقتصاد العالمي على صعيد كل القارات³، فلقد ارتفعت نسبة هذا الاستثمار خلال الفترة 1981 - 1997 لمجموع التدفقات المالية للدول النامية من 13% إلى 38%. وقد أخذت الدول النامية، بما فيها الدول الإسلامية، تتسابق في جذب المزيد من هذا النوع من التدفقات - بعد إدراكها لإيجابياتها - وذلك عن طريق منح مختلف الامتيازات والإعفاءات، كما تكشف ذلك قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي، التي صدرت في العديد من هذه الدول في السنوات الأخيرة، كإعفاء واردات المشاريع الاستثمارية من الرسوم الجمركية، والإعفاء من الضرائب على الدخل لفترة محدودة، والتأكيد على عدم التأميم والمصادرة والحجز، وحماية منتجات المشروع من المنافسة الخارجية الضارة. فضلاً عن تسارع هذه الدول إلى الدخول في اتفاقيات دولية، ثنائية وجماعية، لتشجيع تدفق هذه الاستثمارات داخل أراضيها، باعتبارها هي الضمانات الحقيقية التي تشجع تدفق رأس المال الأجنبي إليها، دون تخوفه من تغيير الاتفاقيات والضمانات المنصوص عليها في القوانين الداخلية للدولة المضيفة، التي هي في الواقع عرضة للتعديل والتغيير، أو حتى الإلغاء بإرادة الدولة المنفردة، مما يجعلها غير كافية على تبيد مخاوف المستثمر الأجنبي، من احتمال تعرض استثماره في الدولة المضيفة للمخاطر.

¹ - محمود عبد الرزق، "الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية - النظرية و التطبيق" - ، الدار الجامعية، 2011، الاسكندرية، مصر، ص208.

² - عبد الله السلامة، "الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية"، بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي بالملكة، وزارة الخارجية، الرياض، ص174.

³ - " P'impact social de l'investissement direct étranger", L'OCDE , juillet 2008, p01 ; disponible sur le site internet de L'OCDE : www.ocde.org/publications/syntheses.

3-3-2 خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

كما اختلف الكتاب في تعريف الشركات متعددة الجنسيات، اختلفوا في الخصائص الرئيسية التي تميز هذه الشركات، إلا أنه يمكن أن نورد أهمها فيما يلي¹:

- كبر حجم هذه الشركات و تنوع أنشطتها و منتجاتها.
 - التوسع الجغرافي لهذه الشركات و امتداده إلى العديد من الدول عن طريق الفروع التابعة للشركة الأم.
 - قدرة هذه الشركات على نقل التكنولوجيا المتقدمة خاصة إلى الدول النامية.
 - تركيز الإدارة العليا لتلك المشروعات في يد عدد محدود من الأفراد.
 - ميلاد و انطلاق هذا المشروع من الدول المتقدمة، حيث يتوافر رأس المال الكافي و الخبرات الفنية و الإدارية.
- وبالنسبة للشركة متعددة الجنسيات التي حققت نجاحا في دولة ما قد لا تستطيع تحقيقه في دول أخرى ويرجع ذلك في الواقع إلى عدد من العوامل التي ترتبط في حد ذاتها بالعوامل أو الخصائص المميزة للدولة²:

- المجموعة الأولى: وتشمل المتغيرات الاقتصادية؛ المجموعة الثانية: وتنطوي على المتغيرات السياسية والقانونية؛ المجموعة الثالثة: فتحتوي على كل المتغيرات الاجتماعية والثقافية، باختلاف متوسط دخل الفرد، ومعدل نمو الدخل القومي وعادات وأذواق المستهلكين، واتجاهات الحكومة وأفراد الشعب نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة وغيرها من العوامل من دولة إلى أخرى (الدولة الأم للشركة متعددة الجنسية والدولة المضيفة) تؤثر على حد كبير على مدى نجاح واستمرارية الشركة في سوق معين .

- بالإضافة إلى العوامل المتعلقة بالدولة المضيفة توجد عوامل أخرى ترتبط ب³:

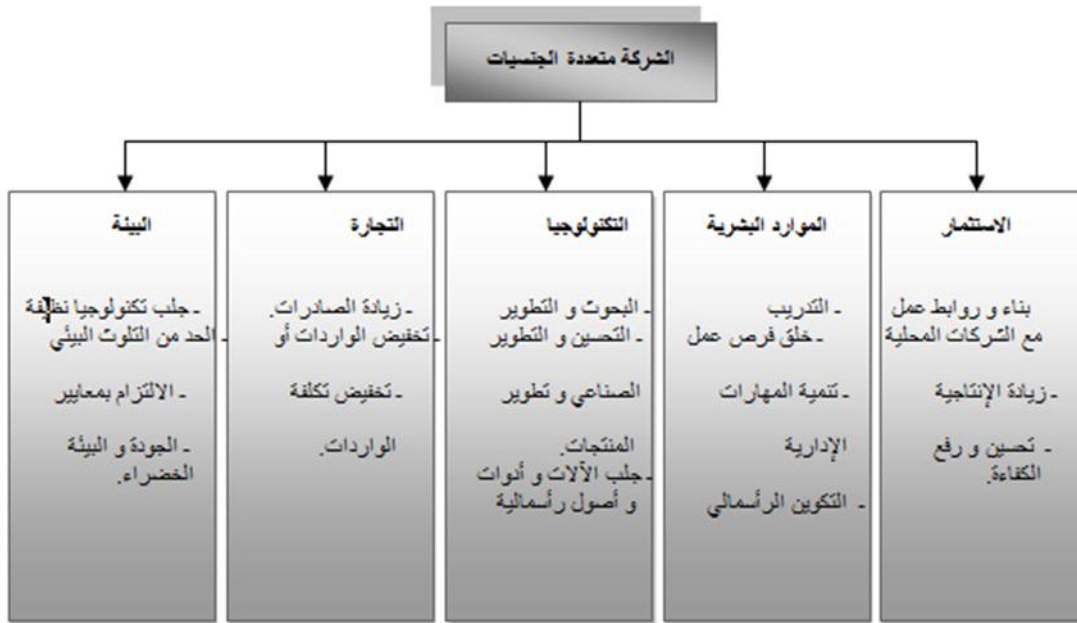
- خصائص الشركات متعددة الجنسيات وأهدافها.
- المزايا النسبية/ أو التكاليف المقارنة للدول المضيفة من ناحية، وبين الدول المضيفة والدولة الأم من ناحية أخرى.
- سياسات وأهداف الدولة الأم و طبيعة علاقتها السياسية والاقتصادية بالدول المضيفة.
- وبالنسبة للشركة متعددة الجنسيات نجد أنها قد تسعى إلى تخفيض درجة الخطر التي قد تواجهها في السوق المحلي عن طريق استثمار جزء من مواردها المادية والبشرية في الخارج.

¹ - عمر هاشم محمد صدقة، " ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي "، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2010، الإسكندرية، مصر، ص 16.

² - عبد السلام أبو قحف، " إدارة الأعمال الدولية - مدخل استراتيجي معاصر -"، الدار الجامعية، 2013، الاسكندرية، مصر، ص 270.

³ - Bernard Hugonnier, « Investissements directs coopération internationale et firme multinational », Edition Economica, 1984, Paris, France, P 13.

شكل رقم (1-09): إسهامات الشركات متعددة الجنسيات للدول المضيفة



المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص 454.

3-3-3 دور الشركات الأجنبية في الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد كانت للجهود الدولية التي بذلت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى غاية الآن، نتائج إيجابية تجلّت في:

- التخفيف من حدة المخاطر المختلفة التي كان لها انعكاسا واضحا على تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في العالم.
- تليين المواقف أكثر بشأن عملية تجسده من طرف الشركات الأجنبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى عملية تشجيعية من طرف الدول المضيفة.
- تدعيم الأدوات المستخدمة لحماية و ضمان تيسير عملياته
- تحسين العلاقة أكثر بين أطرافه.

3-4 تحركات عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود :

يشكل تزايد نشاط الاندماج والشراء عبر الحدود دعما للزيادة الحالية في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ؛ فقد زادت هذه المعاملات زيادة بارزة في عام 2006 من حيث القيمة (بنسبة 23% فبلغ حجمها 880 مليار دولار) ومن حيث العدد (بنسبة 14 % فبلغ عددها 6974) ، وبذلك قاربت الذروة السابقة في عمليات الاندماج والشراء التي شهدتها عام 2000 . ومحرك هذا النمو هو ارتفاع قيم الأسهم في أسواق الأسهم، وتزايد أرباح الشركات، ووجود ظروف تمويل مواتية. وخلافا لازدهار عمليات الاندماج والشراء في أواخر التسعينيات، كانت عمليات الاندماج والشراء هذه المرة تمول في معظمها بالنقد والديون وليس من خلال تبادل الأسهم. فقد سجلت في عام 2006 زيادة في الصفقات الكبرى التي بلغ عددها 172 صفقة (وهي الصفقات التي تجاوزت قيمة كل منها مليار دولار) ، وهذا يمثل نحو ثلثي القيمة الإجمالية لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود .

وانتشرت هذه المعاملات على نطاق واسع عبر المناطق والقطاعات. فقد كادت عمليات الاندماج وال شراء عبر الحدود أن تتضاعف في أمريكا الشمالية بفضل صفقات في صناعة التعدين. وفي أوروبا ، كانت المملكة المتحدة بلد الوجهة الرئيسة بينما كانت الشركات الإسبانية نشطة جدا كمشتري . أما صفقات الشراء عبر الحدود التي اضطلعت بها شركات اسبانية فبلغت قيمتها 78 مليار دولار ، وهذا رقم قياسي لذلك البلد . كما انخرطت شركات من البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية انخرطت متزايدا في هذه المعاملات ، التي كانت أكبرها في عام 2006 وهي شراء شركة برازيلية لشركة كندية بمبلغ 17 مليار دولار .

وظهر اتجاه ملاحظ آخر في نشاط الاندماج والشراء على المستوى العالمي ، وهو تزايد أهمية صناديق الأسهم الخاصة وصناديق الاستثمار الجماعية الأخرى . فقد شاركت هذه الصناديق في عام 2006 في عمليات اندماج و شراء عبر الحدود بلغت قيمتها 158 مليار دولار بزيادة 18 % مقارنة بحجمها في عام 2005 .

أما تزايد الرغبة في الحصول على عائدات أكبر وسيولة ضخمة في الأسواق المالية العالمية فقد شكل قوة دافعة لعمليات الشراء هذه. ويتزايد قيام شركات الأسهم الخاصة بشراء شركات ضخمة مسجلة في الأسواق المالية ، وذلك على العكس من استراتيجيتها السابقة القائمة على الاستثمار في الأصول التي تجلب عائدات كبيرة وتنطوي على مخاطر جسيمة ، ويرجح أن تواصل هذه الشركات أداء دور بارز في صفقات الاندماج والشراء غير انه قد لا يكون من الممكن الاستمرار بهذا الحجم من النشاط بسبب عدد من العوامل هي : اشتداد المنافسة والزيادة الهائلة في أسعار الأصول في عمليات الشراء الأخيرة ؛ وهناك أيضا إمكانية أن لا تستمر المعاملة الضريبية المواتية التي تتمتع بها هذه الشركات في بعض البلدان. أما استثمارات شركات الأسهم الخاصة فكثيرا ما تكون أشبه بحفاظة الاستثمار مما يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك من حيث ميلها إلى اتخاذ أفق زمني قصير نسبيا. وقد أثار ذلك بعض المخاوف من أثر هذه الاستثمارات، وخاصة فيما يتعلق بجل الشركات المشتراة وتسريح العاملين فيها. وبما أن عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود من قبل شركات الأسهم الخاصة تعتبر ظاهرة حديثة العهد نسبيا، فإنه من الضروري إجراء مزيد من البحوث لتحسين فهم أثره.

3-5 جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة - تحليل لوجهات النظر البديلة :-

سبقت الإشارة إلى أن الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية لم ينته بعد. وفي هذا الخصوص ، يتناول هذا المطلب عرضا مختصرا لوجهتي نظر ، الأولى تمثل النظرية التقليدية ، أما الثانية فتمثل النظرية الحديثة ، ومن واقع عرض وجهتي نظر المشار إليهما قد يتمكن القارئ أو الدارس من الحكم على مدى ما يمكن أن تلعبه الاستثمارات الأجنبية في تحقيق التنمية الشاملة للدول المضيفة بصفة عامة أو الدول النامية بصفة خاصة¹ .

3-5-1 النظرية التقليدية :

كما ذكر سالفًا في المقدمات الأساسية ، يفترض رواد النظريات التقليدية أن الاستثمارات الأجنبية هي بمثابة مباراة من طرف واحد ، الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات في معظم إن لم يكن في كل الحالات .

1- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص:507-521 بتصرف.

3-1-5-3 إسهامات باليجا Baliga:

أشار باليجا من واقع تحليلي لأنشطة وممارسات الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات في الدول النامية إلى الآتي :
أن وجهة النظر الاستعمارية تفترض أن الدول المضيفة هي بمثابة مصدر رئيسي للمواد الخام والمواد الأولية ، ومن ثم فإن الاستثمارات الأجنبية هناك تستهدف استخراج أو الحصول على هذه المواد لاستخدامها في الدولة الأم أو الدول المتقدمة الأخرى؛ إن وجهة نظر المستثمر الأجنبي تفترض أن الدول المضيفة بما تحتويه من فرص متعددة للاستثمار ، وإنتاج وتسويق السلع تمثل أسواقا مربحة ، ولكي يتم استغلال مثل هذه الفرص يجب أن يشترك مستثمرون وطنيون في مشروعات الاستثمار على أن تحتفظ الشركة الأجنبية بحق الإدارة والرقابة بالإضافة إلى القيام بتحديد متى يتم تنفيذ المشروع الاستثماري ؟

3-1-5-3 إسهامات فرانك Frank:

يرى فرانك أن عنصر الاستغلال (استغلال المستثمرين الأجانب لثروات الدول المضيفة) يتوافر بكل أركانها في العلاقات القائمة بين طرفي الاستثمار الأجنبي. وإن تركز الاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة في الدول النامية في مجال الصناعات الاستخراجية يعتبر خير دليل على ذلك فضلا عن أن الاستثمارات في مثل هذه الصناعات لا تساعد على خلق علاقات قوية للتكامل الرأسي الأمامي والخلفي مع باقي الأنشطة الاقتصادية في المجتمع المضيف على الدول المتقدمة مصدره الاستثمار.

3-1-5-3 إسهامات هود و يونج hood & young:

أشار هود و ينج في تحليلهما للنظرية التقليدية إلى أن الشركات متعددة الجنسيات كما يراها رواد هذه النظرية . تعتبر شكلا جديدا للإمبريالية حيث إن مظاهر السلوك الإمبريالي لهذه الشركات يتجلى في قيامها بتصدير رؤوس أموالها واستثماراتها خارج حدود الدولة الأم وذلك بسبب تدهور معدلات الأرباح المحققة فيها فضلا عن رغبتها في البحث عن أسواق مربحة جديدة لمنتجاتها أو خدماتها التي تدهور الطلب عليها في أسواقها المحلية.

3-1-5-3 فريمان و بيرسون و ليفجستون و آخرون

Freemen, & Person, livigstone and others

أشار هؤلاء الكتاب أيضا إلى الآثار السلبية المحتملة لممارسات الشركات متعددة الجنسيات في دول العالم الثالث والتي سبق ذكرها غير أن محور تركيز فريمان و ليفجستون بصفة خاصة انطوى على ما يلي:

- دور الشركات متعددة الجنسيات في إعاقه التخطيط الاقتصادي داخل الدول النامية من خلال محاولة الحصول على كثير من الامتيازات كالإعفاءات الجمركية والإعفاءات من قوانين العمل المطبقة في هذه الدول...
- الممارسات غير الأخلاقية كالرشوة أو نظائرها المقنعة كالهدايا والعمولات ودعوات حفلات الغداء، العشاء أو اللهو... الخ بالإضافة إلى محاولات قلب أنظمة الحكومات القائمة في هذه الدول.

3-5-3 النظرية الحديثة:

فعلى عكس النظرية التقليدية تفترض النظرية الحديثة أن الاستثمارات الأجنبية الحديثة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار (الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات) فهي ليست بمثابة مباراة من طرف واحد وإنما هي مباراة من طابع خاص يحصل كل طرف فيها على عدد وانواع معينة من العوائد أو الفوائد.

وفي هذا الخصوص، يمكن عرض وجهة نظر رواد النظرية الحديثة أو آراء المؤيدين لجدوى وإسهامات الاستثمارات الأجنبية في التنمية الشاملة للدول النامية وذلك على النحو التالي:

3-5-2-1 كار Care :

يرى كار ان قيام المستثمرين الأجانب (الشركات متعددة الجنسية أو الدولية...) بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة وقبول هذه الدول لهذا النوع من الاستثمارات إنما يعني وجود اعتقاد مشترك بين هذين الطرفين بأن كثيرا من المنافع والعوائد من الممكن تحقيقها من خلال هذا الاستثمار وإذا كان كار يتفق في هذا الخصوص مع كل من هيمر وكيفز Hymer & Caves فلا شك أن العوائد التي يحققها كل طرف ترجع إلى انتقال واستغلال بعض أنواع الأصول الخاصة والمملوكة للمستثمر الأجنبي إلى أو في الدول المضيفة.

3-5-2-2 بيرستكر :

أشار بيرستكر في دراساته إلى كثير من الفوائد والمنافع الاقتصادية المهمة التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها أو تحقيقها من جراء فتح أسواقها للشركات متعددة الجنسيات سواء للاستثمار المباشر أو غير المباشر. ومن واقع تحليله و مناقشته للآراء رواد النظرية الحديثة يرى أن الشركات متعددة الجنسيات لا تساعد الدول النامية في توفير عوامل الإنتاج النادرة (مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، والخبرات والمهارات الإدارية الحديثة... الخ) واللازمة لأغراض التنمية الشاملة؛ فتح أسواق جديدة للتصدير؛ خلق فرص جديدة للعمالة وتخفيض نسبة البطالة.

3-5-2-3 هود وينج :

بالرغم من الانتقادات التي وجهها هود وينج والتي سبق عرضها، إلا أنهما اعترفا بان هناك إسهامات لا يمكن إنكارها للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة التنمية بالدول المضيفة النامية. ومن بين هذه الإسهامات تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وخلق فرص للعمالة والتطوير التكنولوجي.

3-5-2-4 إيستويفر Istoever :

يرى إيستويفر ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في رفع معدلات التكوين الرأسمالي في الدول المضيفة، وذلك من خلال زيادة عدد وقيمة المشروعات الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية فضلا عن ذلك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساعد في تنمية وتحديث مشروعات البنية الأساسية مثل طرق ووسائل الاتصال اللاسلكي، كذلك مشروعات الخدمات كالمستشفيات والمدارس والمسكن. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي وخلق فرص للعمالة وتنمية الموارد البشرية واستغلالها استغلالا جيدا.

خلاصة الفصل:

إن الاهتمام الواضح بموضوع الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف مختلف المدارس الاقتصادية، المفكرين الاقتصاديين، الخبراء وجل دول العالم جاء ليعكس حقيقة معينة أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديدة بالدراسة والتفسير. وقد تجلّى من مختلف الدراسات حول تحديد مفهوم له، الاختلاف الواضح بين جميع هؤلاء في تسميته، ماهيته ومحدداته وهذا ما يؤكد حقيقة أنه ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب إلا أنه من جانب آخر تجلّى التوافق بينهم جميعا على أنه حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى يختلف تماما عن استثمار المحفظة، وذلك بحكم الميزات التي يتصف بها إلى جانب معيار الرقابة والملكية الذي على أساسه تم الاتفاق على ضرورة التفرقة بينه

وبين استثمار المحفظة بالرغم من عدم ثبات عتبة هذا المعيار أي معيار " الملكية والرقابة " كون أن هذه الأخيرة تتخذ نسب مختلفة ومتفاوتة من رأس المال المشروط لذلك تبعا لاختلاف الدول في ذلك.

وبخصوص أسباب قيامه، والعوامل التي تتحكم في سلوك المستثمرين الأجانب لتجسيده، فقد سجلت هناك عدّة تفسيرات مختلفة بسبب تنوّع الزوايا التي من خلالها عمدت المدارس الاقتصادية والمفكرين في تفسير قيامه ومحدّداته. ومن جهة أخرى، إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث التدفقات ومختلف توجّهاته تحكمها في الواقع محدّدات رئيسية، فهي تلخص في عمومها في الظروف الملائمة التي يجب أن تتوافر لأجل أن يكون هذا الاستثمار المباشر الأجنبي فعّالا سواء بالنسبة للدول المضيفة أو بالنسبة للشركات الأجنبية وعلى رأسها الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر أداة رئيسية أو قناة رئيسية لتجسيده. كما لاحظنا من خلال البيانات الإحصائية والأرقام القياسية لتدفقات وتحركات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بأن معظم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر هي دول متقدمة وفي المقابل وجدنا أن أغلبية الدول المضيفة له هي الدول النامية وتزداد العلاقة بين الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر والدول المضيفة له من خلال الاتفاقيات الدولية الثنائية والمشاركة. كما تعتبر الشركات الأجنبية أداة رئيسية في تجسيده حيث تطلق مشاريعها الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة في قطاعات مختلفة.

وأخيرا الحقيقة التي نملحها هنا هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر شكّل محورا من محاور اهتمام المفكرين والخبراء والدول ليس فقط لاعتباره ظاهرة اقتصادية معقّدة من حيث التسمية أو المفهوم كما ظهر في النظريات الكلاسيكية والحديثة ، بل أيضا من حيث جاذبيته وتسابق الدول المضيفة نحو استقطابه لذلك لجأت تلك الدول لبرامج الإصلاحات الهيكلية والقاعدية وتسهيل حركة رؤوس الأموال الأجنبية وتقديم الحوافز والضمانات لجلب المستثمرين الأجانب والاهتمام بهم، وهذا الذي يشكّل المحاور الأساسية للفصل الثاني من بحثنا هذا.

الفصل الثاني:

ضمانات وحوافز جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر

تمهيد:

تهدف الحوافز والتسهيلات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين بيئة الاستثمار نظرا للدور الذي يلعبه هذا الأخير في تعزيز قدرة ونمو الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في زيادة معدلات الاستثمار من جهة، وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من جهة أخرى، كما أن له دور مهم في تنمية القدرة التصديرية للدولة وتلبية حاجات البلاد التمويلية بتعزيز احتياجات الدولة من العملات الأجنبية وهذا يدعم قدرتها في مقابلة التزامات الديون، وعليه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من وتيرة الاندماج في الأسواق العالمية وحجم التدفقات الواردة إلى دول المغرب العربي بوجه خاص. كما تعمل الدول على توفير ضمانات و حوافز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتضمن سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عوامل و الحوافز اللازمة لتشجيعه، حيث تنقسم الحوافز إلى ضريبية وأخرى غير ضريبية، ثم ضمانات الاستثمار الدولية من الناحية القانونية؛ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

كما نحاول تحليل بعض التدفقات الخاصة بدول إفريقيا والحديث عن الاستثمارات العربية البينية من خلال الإحصائيات التي تقدمها هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة" أونكتاد" وتقارير بعض المنظمات والهيئات الرسمية، ثم التطرق إلى الآثار الاقتصادية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فمنها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي. وستحدث في هذا الفصل عن الضمانات الدولية القانونية والتي تعني القوانين التي تكفل توفير حماية فعالة للمستثمر سواء كانت تلك القوانين موضوعية أو إجرائية. ولعل المعاهدات الدولية، تعبر بوضوح عن حماية موضوعية و إجرائية تمنح للمستثمر كي يستفيد منها، إن كانت الدولة المضيفة للاستثمار منضمة إلى تلك المعاهدات؛ ومن أهم المعاهدات الدولية التي تكفل حماية الاستثمارات الأجنبية: معاهدة إنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، معاهدة إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومعاهدة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار كما سيأتي بالتفصيل في هذا الفصل.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل معرفة البيئة الاستثمارية الملائمة القادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر تحديد الدور الذي تلعبه القوانين والتشريعات والضمانات والإعفاءات والتسهيلات الاستثمارية المعمول بها لدى الجهات الرسمية في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بهدف تحقيق طموحات وتوجهات المخططين الماليين والاقتصاديين كزيادة الانفاق على المشاريع الانتاجية التي تحقق المنفعة المستقبلية لدى المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء بأقل هامش مخاطرة يضمن تحقيق التدفقات المالية لهؤلاء المستثمرين وهذا كله ما ترجوه الدول من وراء ما تقوم به ضمانات وحوافز كالإعفاءات الجمركية وتسهيل حركة تنقل رؤوس الأموال الأجنبية لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1- سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

عجزت الكثير من الدول النامية في مواجهة التحديات التي نجمت مؤخرا عن الانفتاح الاقتصادي والعملة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث كانت مقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير البيئة الملائمة لها من أهم التحديات وذلك بسبب التفاوت الكبير في الأنظمة والتشريعات والضمانات والتسهيلات الاستثمارية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

1-1 عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

نتيجة انحسار الاندفاع نحو تحقيق التحرر والاستقلال الاقتصادي وحتى السياسي للعديد من الدول، وتحت ضغط حاجتها الماسة للتمويل زادت وبدرجة كبيرة أهمية التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي وبسبب التخلي عن معارضة التوجه للاعتماد على هذا التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي، اتجهت معظم دول العالم بالذات النامية منها إلى اتخاذ إجراءات والبحث عن العوامل التي يمكن من خلالها جذب التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر والتي من بينها ما يلي¹:

● الاستقرار السياسي والذي يتضمن عدم حصول تغيرات سياسية حادة بحيث يمكن أن تؤثر على عمل الاقتصاد وعلى البيئة الاقتصادية التي يستخدم التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي فيها²، ولأن عدم الاستقرار السياسي لا يضمن تحقيق أهداف التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي، ولذلك فإن التمويل الدولي ومشروعات الاستثمار الأجنبي تتجه في الغالب نحو الدول التي يتحقق فيها استقرار سياسي أكبر ويرتبط بهذا طبيعة النظام السياسي والذي يقتضي أن يكون متمشيا على الأقل مع التوجهات السياسية للدول المصدرة للتمويل الخارجي وغير متناقض معها إن لم يكن مطلوبا خدمة هذا النظام لتوجهات الدول التي توفر التمويل حتى تتوجه الموارد المالية إليها³.

● توفير بيئة تحتية تتمثل في مرافق رأس المال الاجتماعي كالمدارس والمستشفيات والطرق والجسور ومشاريع الماء والكهرباء والاتصال والتأمين وكافة الخدمات الأخرى التي تستند المشروعات الإنتاجية عليها عند قيامها بعملياتها الإنتاجية⁴.

● تحسين شروط وقوانين العمل بالشكل الذي لا يفرض قيود على المشاريع الأجنبية ويشجعها على الاستثمار.

● توفير الحرية في تحويل العوائد والفوائد والأرباح إلى الخارج (الدولة الأم) وعدم تقييد حريتها⁵.

● توفير تسهيلات تساعد على الهجرة وحرية الانتقال والإقامة بالشكل الذي يجذب المشروعات الأجنبية نحو الدولة التي توفر مثل هذه التسهيلات ويحد من هذا التوجه الدول التي لا توفر مثل هذه التسهيلات أو تفرض قيود وإجراءات تحد من ذلك⁶.

● توفير نظام ضريبي لا يتضمن أعباء إضافية عالية على المشروعات الأجنبية، وكذلك يتم من خلاله تلاشي الازدواج الضريبي حتى يكون ذلك عنصر جذب للمشروعات هذه للتوجه نحو الاستثمار في الدولة المعينة التي تقوم بذلك.

¹ - فليح حسن خلف، "مرجع سبق ذكره"، ص - ص: 165-167.

² - صبح محمود، "التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية"، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2000، جمهورية مصر العربية، ص90.

³ - Kusi honberger, Josef battat and peter kusek, "Attracting FDI" how mutch does investment climate matter?" the World Bank group, August 2011, p 01.

⁴ - غازي فلاح المومني و جهاد أبو السنند، " دور السياسات و التشريعات الاستثمارية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن من وجهة نظر المستثمرين الأجانب"، المجلة العلمية لكلية التجارة- جامعة أسيوط-، العدد الثامن و الثلاثون، ، السنة الثانية و العشرون، يونيو 2005، ص 129.

⁵ - عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، مصر، ص50.

⁶ - محمد مطر، "إدارة الاستثمارات - الإطار النظري و التطبيقات العملية-"، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الثانية، 1999، عمان، الأردن، ص 09.

- العمل على الحد من منافسة مشروعات الدولة (المشروعات المحلية) للمشروعات التي تقام عن طريق التمويل الدولي (المشروعات الأجنبية)، وكذلك الحد من الرقابة الثقيلة الإدارية والمالية في حالات ليست بالقليلة وبخاصة الفعلية منها.
- ينبغي تحقيق موقف إيجابي تجاه حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية عند توجيهها إلى الدول النامية التي تحاول جذب رؤوس الأموال والاستثمارات هذه.

1-2 الحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية :

تتنوع الحوافز التي تمنحها تشريعات البلدان المستقبلية للاستثمارات الأجنبية لحفز هذه الاستثمارات للعمل داخل البلاد وفق التوجهات والقواعد التي تضعها هذه التشريعات، وتمنح هذه التشريعات للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتمنح أيضا للمستثمرين الوطنيين لحفزهم على استثمار أموالهم داخل البلاد بدلا من استثمارها في الخارج¹. ويمكن تقسيم الحوافز اللازمة لتشجيع المستثمرين الأجانب والوطنيين على الاستثمار داخل البلاد إلى مجموعتين من الحوافز؛ تتمثل المجموعة الأولى في الحوافز غير الضريبية، وتتمثل المجموعة الثانية في الحوافز الضريبية، وفيما يلي نذكر كل مجموعة على حدا:²

1-2-1 الحوافز غير الضريبية:

وهي كل ما من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار و تعظيم العائد للمستثمر ورأس المال معا؛ أو هي كل ما يضمن للمستثمر تحقيق عائد أو ربح مجز لمزاولة النشاط دون المساس بذات العائد أو أصل المال المستثمر³؛ أو هي تلك الحوافز التي تؤدي إلى انخفاض تكاليف المستثمر سواء في مرحلة إنشاء وتأسيس المشروع أو في مرحلة مزاولة النشاط⁴، ومن أهم صور هذه الحوافز ما يلي:

1-1-2-1 توفير الأمن و الاستقرار للمستثمر و رأس المال:

أهم ما يؤثر على الاستثمار هو السياسات التي تتبعها الدولة، سواء في المجال السياسي من حيث علاقاتها مع الدول الأخرى وعلاقتها مع شعبها، أو في المجالات الاقتصادية والمالية، فالاستثمار الذي يعود بالفائدة على الدولة هو الاستثمار طويل الأجل الذي لا يبتغي صفقة رابحة ثم يختفي بعدها، ومثل هذا الاستثمار المفيد لا بد أن يطمئن إلى استقرار الأوضاع لفترة طويلة⁵، ومن أهم الصور المطلوبة المطلوبة لتوفير الأمن والاستقرار للمستثمر ورأس المال ما يلي:

- أن تنص الدولة صراحة في قوانينها أنه لا يجوز تأميم الاستثمارات الأجنبية أو مصادرتها أو الحجز على أموالها أو فرض الحراسة عليها ما لم يقر المستثمر الأجنبي بمخالفة قوانين البلاد أو الإضرار بالمصالح القومية وبناء على حكم قضائي.

- أن يكون للمستثمر الأجنبي الحرية التامة في تحويل الأرباح الصافية التي يحققها للبلد المضيف إذا أراد ذلك، أو إعادة استثمارها بزيادة رأس المال المشروع أو بإنشاء مشروع آخر جديد.

¹ - سميرة إبراهيم أيوب، " محددات جذب و ترشيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال الفترة من سنة 1975 إلى سنة 2002 - دراسة تحليلية تقييمية -"، المؤتمر

العلمي الثالث - الاستثمار و التنمية و تحديات القرن الحادي و العشرون - الاسكندرية 11-13 سبتمبر 2003، جامعة الاسكندرية كلية التجارة، ص: 179-180.

² - نزيه عبد المقصود مبروك، " مرجع سبق ذكره"، ص 103.

³ - نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، " دراسة تحليلية للعلاقة بين تكلفة تخفيض سعر الضريبة على الدخل و عوائد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و حصيلة الإيرادات الضريبية لضريبة الدخل في مصر خلال سنوات 2005/2004---2007/2006"، مجلة الشروق للعلوم التجارية، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن المعهد العالي للحاسبات و تكنولوجيا المعلومات بالشروق، العدد الثاني، يونيو 2008، ص 260.

⁴ - OECD, " DIRECTORATE FOR FINANCIAL, FISCAL AND ENTERPRISE AFFAIRS COMMITTEE ON INTERNATIONAL INVESTMENT AND MULTINATIONAL ENTERPRISES", DAFI/IME(99)14, Document complet disponible sur OLIS dans son format d'origine, 78803, p17.

⁵ - عادل عيسى الوزني، " دور الغرف الصناعية و التجارية و الزراعية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الخامس جوان 2009، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ص 104.

- تحديد الإجراءات المقبولة واللازمة لتسوية المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، وعلى الدولة المضيفة أن تثبت حسن نيتها هنا وأن تقضي على أي مخاوف للمستثمر في هذا المجال وذلك بقبولها تسوية المنازعات وفقاً للاتفاقيات الثنائية السارية بين دولة المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، أو وفقاً لأحكام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطني الدول الأخرى¹ ICSID.

- ضرورة إنشاء هيئة متخصصة يتعامل معها المستثمر، بحيث تتلقى طلبات المستثمرين وتوفر البيانات اللازمة لهم حتى يتمكنوا من دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروعاتهم، والعمل على تسهيل مهام المستثمر الأجنبي، واستخراج التراخيص اللازمة له. وضرورة الأخذ بعين الاعتبار تضارب التشريعات والقوانين الذي يحدث في بعض الأحيان والناتج عن تعدد الجهات المسؤولة عن الاستثمار، وعدم وجود تعاون كاف بينهما².

- تأمين رأس المال المستثمر من مخاطر كوارث، كالحروب، والاضطرابات الداخلية، وأعمال العصيان المدني الداخلية، والانقلابات، وأعمال العنف ذات الطابع العام التي تتعرض بموجبها أصول المستثمر للخطر المباشر.

- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات.

2-1-2-1 البنية الأساسية:

لا شك أن الاستثمار يحتاج إلى بنية أساسية كافية من حيث نوعيتها وتكاليف استخدامها، وأن تكلفة المستثمر تتضاعف إذا لم تتوفر البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتشجيع المستثمر الأجنبي، وتتمثل البنية الأساسية الاقتصادية في القدرة على الاتصال مع العالم الخارجي بسهولة بحيث يتمكن المستثمر من التحرك السريع استجابة للسوق³، وهذا يعني ضرورة توافر وسائل النقل السريع بتكاليف معقولة ودون قيود أو متاعب في المطارات والموانئ والطرق، وتوافر وسائل الاتصالات في الداخل والخارج، وتوافر المساحات المطلوبة لبناء المصانع والمكاتب والفنادق، وتحسين الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي، وتوفير الخدمات اللازمة للحصول على المعلومات واقتناء التكنولوجيا؛ وتتمثل البنية الأساسية الاجتماعية في توافر الخدمات التعليمية والطبية والترفيهية والثقافية وكل ما من شأنه توفير إقامة مستقرة للمستثمر وأسرته وموظفيه وعماله.

3-1-2-1 الإعانات المالية:

تعد الإعانات المالية من أهم الحوافز غير الضريبية التي يمكن أن تقدمها الدولة للمستثمر الأجنبي أو للمستثمر الوطني. وتهدف الدولة من تقديم الإعانات المالية إلى المشروعات الاستثمارية تشجيعها على الاستثمار في المجالات المرغوب فيها، بما يعينها على زيادة الإنتاج، أو لتشجيعها على الإنتاج لغرض التصدير، أو لتوفير مصادر التمويل الذاتي لها. وتقسم الإعانات المالية إلى إعانات إنتاج، وإعانات تصدير وإعانات رأسمالية بأسعار فائدة مخفضة أو معفاة منها⁴.

4-1-2-1 إعانات الإنتاج:

حيث تمنح الدولة هذه الإعانات للمشروعات الاستثمارية بهدف تشجيعها على زيادة إنتاجها في نوع أو أنواع معينة من المنتجات، حيث تخصص هذه الإعانات في فرنسا لصالح زراعة الكتان وغزل الحرير وزراعة العنب، وفي بريطانيا وإيرلندا تعطى بالنسبة لصناعات السكر، وفي بلجيكا لزراعة بنجر السكر وزراعة القمح، وفي أمريكا لزراعة القطن والقمح والدخان، وفي كندا لإنتاج البترول والنحاس، وفي اليابان لصناعة استخراج المعادن وتنقيتها، وفي المجر للصناعات الجديدة.

¹ - ICSID : international Centre For Settlement of investment disputes.

² - غازي فلاح المومني و جهاد أبو السند، " مرجع سبق ذكره"، ص145.

³ - رضا عبد السلام، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة- دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر-"، دار السلام للطباعة و النشر، 2002، المنصورة، مصر، ص279.

⁴ - OCDE، "fiscalité et Investissement direct étranger, l'expérience des économies en transition"، 1995، P49.

وتمنح هذه الإعانات كذلك لمساعدة المشروعات للحفاظ على الإنتاج القائم منها دون نقص بسبب المنافسة التي يتعرض لها المنتج المحلي، أو لصعوبات التمويل والدخول إلى الأسواق.

1-2-1-5 إعانات التصدير:

حيث تمنح الدولة هذه الإعانات للمنتجين بهدف الوصول بالإنتاج إلى مرحلة التصدير، لما يحققه التصدير من منافع أهمها تحسين ميزان المدفوعات للدولة، وتساهم هذه الإعانات في تشجيع الفعالية العامة للاقتصاد، وإعانات التصدير أسلوب قديم الاستخدام حيث طبق في بولندا لصالح صادرات القمح، والشعير والفحم، وفي إسبانيا لصالح صادرات الزيوت، وفي إفريقيا الجنوبية لصالح تربية المواشي، وفي البرازيل لصالح صادرات البن، وفي هولندا لصالح صادرات الزبد¹.

وتأخذ إعانات التصدير أشكالاً متعددة منها: توفير مصادر التمويل للمشروع بقروض ذات فائدة أقل، أو بلا فائدة، أو السماح بخخص الضريبة الأجنبية التي يتحملها المصدر من إجمالي الضريبة المحلية وهو ما يعرف بنظام الائتمان الضريبي.

1-2-1-6 الإعانات الرأسمالية:

حيث تمنح الدولة المشروع الاستثماري إعانات تمكنه من تغطية نفقات الإنشاء أو لإقامة أصول ثابتة للتوسع في الإنتاج، ويتم ذلك عن طريق تقديم رأس المال مجاناً أو إقراضه بسعر فائدة منخفض أو بشروط منخفضة، كالقروض طويلة الأجل أو بدء السداد بعد فترة من الزمن². ونظراً لأهمية الإعانات المالية كحافز لتشجيع الاستثمار لجأت إليها بعض الدول مثل فرنسا، الولايات المتحدة وإيطاليا³.

1-2-2-1 الحوافز الضريبية:

تمثل المجموعة الثانية من الحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، في الحوافز الضريبية؛ وقد لجأت العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى الحوافز الضريبية لتحقيق بعض الأغراض الاقتصادية والتي من أهمها تشجيع الاستثمار والادخار.

1-2-2-1 مفهوم الحوافز الضريبية:

تعني الحوافز الضريبية استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع أسلوب معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة حيث يمكن عن طريق الأخذ بضريبة معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها⁴، أو عن طريق منح إعفاءات ضريبية دائمة أو مؤقتة، إذن فالحوافز الضريبية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز.

1-2-2-2 الهدف من الحوافز الضريبية و العوامل المحددة لها:

تقدم الدول الحوافز الضريبية لتشجيع المستثمرين الأجانب والوطنيين بغرض تحقيق بعض الأهداف والتي من أهمها:

- تشجيع المستثمرين على إقامة مشروعات استثمارية جديدة في البلاد، أو استمرار القائم منها و توسعه.
- تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية على الالتزام بما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية سواء عن طريق توجيه هذه الاستثمارات إلى قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني، أو إلى مناطق محددة من إقليم الدولة.
- حث المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم المحققة في إقليمها بدلاً من تحويلها إلى الخارج.

¹ - عبد الله عبد المجيد المالكي، "استراتيجيات تشجيع الاستثمار في الأردن"، 1994، عمان، الأردن، ص12 .

² - سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية، "أحكام تشجيع الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك و جنيف، 2008، ص32.

³ - OECD , "Trends and recent developments in foreign direct investment", International Investment Perspectives : Freedom of Investment in a Changing World, 2007 Edition, p14.

⁴ - OECD , "Investment Policy", POLICY FRAMEWORK FOR INVESTMENT, 2011 Edition , , p08, on line at :www.oecd.org/investment/pfitoolkit.

- جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة الوطنية و ذات التكنولوجيا المتقدمة. و يتعين كي تساهم الحوافز الضريبية في تحقيق الأهداف المشار إليها أن يؤخذ في عين الاعتبار مجموعة من العوامل، التي يمكن أن نذكر منها:¹

➤ حجم السوق المحلي للبلد المضيف للاستثمار:

لأن اتساع حجم السوق المحلي للبلد المضيف للاستثمار يشجع المشروعات الاستثمارية على زيادة إنتاجها للسوق المحلي، إلى جانب الإنتاج للتصدير، و عندئذ قد يفضل المستثمر العائد القليل مع الإنتاج الكثير و المتواصل على العائد المرتفع في الأسواق الضيقة و المحدودة.

➤ الموقع الجغرافي المتميز:

فكلما كان البلد المضيف للاستثمار يتمتع بموقع جغرافي متميز يسمح للمستثمر الأجنبي و الوطني بالاتصال المباشر بالأسواق العالمية كلما كان أكثر جذبا للاستثمارات من الأسواق المكلفة في عمليات الاتصال بالأسواق الأجنبية الأخرى.

➤ الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للبلد المضيف للاستثمار:

كلما تمكنت الدولة من توفير البنية الأساسية اللازمة للاستثمار، كلما كان العاملون في هذه الدولة على درجة معقولة من المهارة و التدريب؛ أي كلما ارتفعت إنتاجيتهم كلما كانت هذه الدولة أقدر من غيرها على جذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية و الوطنية.

➤ الظروف السياسية:

حيث تعد هذه الظروف من أهم العوامل التي يتوقف عليها انتقال الاستثمارات الأجنبية، فوجود الحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية، و أعمال العنف ذات الطابع العام، و العلاقات المتوترة مع الدول الأخرى لا شك أنها اعتبارات تحول دون وجود البيئة الصالحة أو المناسبة للاستثمار، فكلما قدمت الدولة الحوافز الضريبية كلما زاد ذلك من استقدام الاستثمار الأجنبي.

1-2-2-3 أشكال الحوافز الضريبية:

تمثل الحوافز الضريبية أحد أهم أدوات السياسة الضريبية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، و التأثير على سلوك المستثمرين بما يتفق و أهداف الدولة و رؤيتها لمسار عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية²، و يختلف تأثير و فعالية نظم الحوافز الضريبية في تحقيق الغاية منها حسب نوع و حجم الحوافز الممنوحة إضافة إلى شكل تنظيمها³، و تأخذ الحوافز الضريبية عدة أشكال من أهمها: الأسعار الضريبية التمييزية، الإعفاء المؤقت أو الإجازة الضريبية، الاستهلاك المعجل، الائتمان الاستثماري، ترحيل الخسائر.

و فيما يلي سنتناول هذه الأشكال بقليل من الشرح و الإيجاز:

➤ الأسعار الضريبية التمييزية:

حيث يمكن استخدام أسعار الضريبة Tax rates كأداة لجذب المشروعات الاستثمارية، و ذلك من خلال تقرير معاملة متميزة لنوع معين من النشاط أو مجموعة معينة من المكلفين، تتمثل إما في التمييز عند تحديد سعر الضريبة، أو

¹ - عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي"، مكتبة الإشعاع، 2001، الإسكندرية، مصر، ص 526.

² - نعيم فهيم حنا، "تقييم الحوافز الضريبية و دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية - دراسة انتقادية مقارنة لتجربتي مصر و سوريا -"، المؤتمر العلمي الثالث - الاستثمار والتنمية و تحديات القرن الحادي و العشرون - الإسكندرية 11-13 سبتمبر 2003، جامعة الإسكندرية كلية التجارة، ص 257.

³ - Patrice Fontaine, "Gestion financière internationale", édition DALLOZ, 1997, p336.

الخفض الحكومي لمبلغ الضريبة المحدد وفقا للسعر العادي¹، و تعتبر الأسعار التمييزية من أشهر صور التمييز في المعاملة الضريبية، حيث يفرض المشرع الضريبة بأسعار مختلفة وفقا لنوع المشروع أو حجمه أو مدى مساهمته في أهداف خطة التنمية، كاستخدام سعر ضريبي تمييزي للأنشطة الصناعية عن التجارية، أو استخدام أسعار ضريبية جمركية تمييزية للسلع التي تمثل نسبة الأجزاء المصنعة منها محليا عن نسبة مقررة إلى مجموع الأجزاء الكاملة المكونة للمنتج النهائي.

➤ **الإجازة الضريبية:**

و يقصد بالإجازة الضريبية منح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية، و يمكن استخدامها بطريقة تسمح لها بأن تمارس دورا هاما في التأثير على حجم الاستثمارات و نمط توزيعها بين القطاعات المختلفة، و تلعب دورا هاما في تقليل المخاطر التي يتحملها المستثمر بالنسبة للاستثمارات الجديدة، وتزيد العائد الصافي، و تحقق سيولة ذاتية للمشروعات التي تتمتع بها و خاصة المشروعات التي تحقق أرباحا في بداية حياتها الإنتاجية مما يشجع المستثمر على الاستثمار في الدولة التي تقدم هذا الحافز².

و نظرا لأهمية هذا الحافز و دوره في تشجيع الاستثمارات الأجنبية فقد لجأت إليه العديد من الدول النامية و ذلك بمنح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياتها، أي أن المستثمر يتمتع لعدد من السنوات بإجازة من التعامل مع مصلحة الضرائب و لذلك سميت بالإجازة الضريبية Tax Holiday، ثم ينتهي الإعفاء بانتهاء هذه المدة أو الإجازة المحددة سلفا.

ومن الدول المتقدمة التي استخدمت هذا الحافز لتشجيع الاستثمار فرنسا حيث استخدمت هذا الحافز لتشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة و المتوسطة و التي من شأنها تقوية الاقتصاد الفرنسي، و كذلك الهند حيث استخدمت الإجازة الضريبية بهدف تشجيع الاستثمار و تحقيق التقدم الصناعي و تشجيع إنشاء مشروعات جديدة³.

➤ **الاستهلاك المعجل:**

يقصد بالاستهلاك المعجل Accelerated depreciation كحافز ضريبي: كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية المقدرة. واستخدام الاستهلاك المعجل يمكن أن يؤثر على قرار الاستثمار، حيث يجد من الآثار السلبية لضريبة الدخل، و يحقق العديد من الآثار الإيجابية، ذلك أن نمط الاستهلاك المستخدم يمكن أن يؤثر على كل من مقدار الضريبة الذي يتحمله المستثمر، لذلك يستخدم الاستهلاك المعجل لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق مزيدا من الفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول المتقدمة التي استخدمت الاستهلاك المعجل كحافز ضريبي لتشجيع الاستثمار وزيادة معدل الاستثمارات بها، حيث اعتمد التشريع الأمريكي على الاستهلاك المعجل كأداة تعجل من استرداد التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية وتعوض جزئيا من الآثار السلبية الناتجة عن ضريبة أرباح الشركات.

➤ **الائتمان الاستثماري:**

¹ - أسامة محمد الفولي، "دور الإجازة الضريبية كحافز للاستثمار الخاص"، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، جامعة الإسكندرية، العدد الرابع، 1989، ص174.

² - النجار سعيد، "نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي"، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1991، ص126.

³ - أسامة محمد الفولي، "مرجع سبق ذكره"، ص167.

يقصد بالائتمان الاستثماري: السماح بخضم نسبة معينة من قيمة الأصول الرأسمالية الجديدة المشتراة من الضريبة المستحقة على المستثمر، الأمر الذي يترتب عليه تخفيض من الضريبة دون أن يصاحب ذلك تخفيض فعلي في وعاء الضريبة.

ويعد التشريع الأمريكي من أهم التشريعات التي اعتمدت على الائتمان الاستثماري كحافز ضريبي تستطيع من خلاله تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية مثل هدف تحقيق النمو الاقتصادي، وهدف تحقيق العمالة الكاملة، حيث يسمح التشريع الضريبي الأمريكي بخضم ما يعادل 8% من قيمة الأصول الرأسمالية الجديدة التي يزيد عمرها الإنتاجي عن 8 سنوات وذلك من الضريبة المستحقة على المؤسسة أو المستثمر.

➤ ترحيل الخسائر:

لا شك أن أي عملية استثمارية تكون مخوفة بالمخاطر التي قد تؤدي بالمستثمر إلى تحقيق خسائر بدلا من الحصول على أرباح، وقد لا يستطيع المستثمر الاستمرار في الإنتاج فلا يجد مناصا من تصفية المشروع، ولكن قد يستمر المستثمر في الإنتاج بالرغم من وجود الخسائر أملا في تحقيق ربح في فترات قادمة وينجح بالفعل في ذلك، هنا قد يكون محفزا للمستثمر على الاستمرار في الإنتاج أن يقرر له المشرع الحق في خصم الخسائر التي تعرض لها من أرباح السنوات السابقة أو اللاحقة، ومن ثم يضيق الوعاء الضريبي إلى حد قد لا يتحمل معه المستثمر أي ضريبة رغم تحقيق الربح، نظرا لأن اعتبار الخسائر ضمن التكاليف واجبة الخضم قد يستغرق تماما الأرباح المحققة.

ولا شك أن هذا الحافز من شأنه أن يشجع المستثمر سواء على اتخاذ قرار الاستثمار في البداية، أو على الاستمرار في الإنتاج رغم الصعوبات التي تواجهه والخسائر التي قد تلحق به بعد قيامه بالإنتاج فعلا. والمقصود بالخسائر التي يجوز ترحيلها: كل نقص حقيقي و مؤكد أصاب أصلا أو أصولا مملوكة لمؤسسة أو مكلف خاضع لإيراده لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والمهن وليس هناك ما يقابل هذا النقص من تعويض أو غيره، بحيث أن النقص لو انقلب إلى نقيضه لأصبح ربحا يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والمهن.

1-3-3 ضمانات الاستثمار الدولية من الناحية القانونية:

لطالما ظلت الضمانات الداخلية للاستثمار قاصرة على لعب الدور الكافي لطمأنة المستثمرين، كي يحلوا باستثماراتهم ضيوفا على الدولة التي يريدون الاستثمار فيها. فالتخوف من عدم كفاية تلك الضمانات، كان سببا في البحث عن ضمانات دولية تحمي الاستثمارات الأجنبية سواء كانت قانونية أو اقتصادية، وستحدث في هذا المطلب عن الضمانات الدولية القانونية والتي تعني القوانين التي تكفل توفير حماية فعالة للمستثمر سواء كانت تلك القوانين موضوعية أو إجرائية.

ولعل المعاهدات الدولية، تعبر بوضوح عن حماية موضوعية وإجرائية تمنح للمستثمر كي يستفيد منها، إن كانت الدولة المضيفة للاستثمار منضمة إلى تلك المعاهدات؛ ومن أهم المعاهدات الدولية التي تكفل حماية الاستثمارات الأجنبية: معاهدة إنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، معاهدة إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومعاهدة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

1-3-1 المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:

أتى إنشاء هذا المركز نتيجة دراسات وندوات قام بها المركز الدولي، حيث تم إبرام اتفاقية دولية هي معاهدة واشنطن في الثامن عشر مارس 1965، التي تنص على إنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الناشئة بين دولة عضو في الاتفاقية من جهة وشخص طبيعي أو اعتباري مواطن لدولة عضو أخرى.

وتأتي هذه الاتفاقية لتعطي ضمانا أكبر للمستثمرين الأجانب بأن أموالهم لن تضيع سدى في حال حدوث أي مخاطر سياسية أو أي إجراءات تتخذها الدولة ضدهم، كما تهدف إلى تحقيق نوع من كسب ثقة التجارة الدولية في العالم الثالث بعلاقتها مع البلدان الصناعية، بجهد و تنظيم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD .

1-1-3-1 تشكيل المركز الدولي:

يشتمل المركز على مجلس إداري مؤلف من ممثل واحد عن كل دولة عضو في الاتفاقية، و يتأسس هذا المجلس رئيس البنك الدولي دون أن يكون له حق التصويت، حسب ما نصت عليه المادة 4، و المادة 5، و تتمتع كل دولة بصوت واحد في اتخاذ القرارات التي تصدر عن هذا المجلس، و يؤخذ بالقرار الذي يحوز على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس. و يشمل المركز أيضا على سكرتارية مؤلفة من مجموعة موظفين يرأسهم سكرتير عام وظيفته تمثيل المركز قانونيا.

2-1-3-1 أهداف المركز الدولي:

يعد المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمار بمثابة إدارة دولية لتشجيع الاستثمار عن طريق ما أتى به من وسائل لتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار، فالغرض الأساسي له هو تكوين مناخ من الثقة المتبادلة بين المستثمرين إلى الأجانب من جهة و الحكومات المضيفة لاستثماراتهم من جهة أخرى، مما يؤدي زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-1-3-1 شروط اختصاص المركز الدولي:

هذه المعاهدات وجدت لتنظيم الاستثمار الأجنبي، و حتى تحال المنازعات الناشئة عن الاستثمار إلى المركز الدولي يجب ان يكون هذا المركز مختصا بالنظر في تلك المنازعات، و تنقسم الشروط المتطلبية كي يكون المركز مختصا بالنظر في المنازعات الاستثمارية إلى: شروط شكلية و أخرى موضوعية.

❖ الشروط الشكلية:

- وجود رضا متبادل بين الأطراف على إخضاع منازعاتهم الاستثمارية إلى تحكيم المركز الدولي.
- أن يتخذ الرضا شكلا كتابيا حسب ما تطلبت المادة 1/25 من المعاهدة؛ و من صور الرضا الكتابي:
- أ- توقيع مشاركة تحكيم بين الدولة والشخص التابع لدولة أخرى، مضمونها إخضاع أي منازعة استثمارية إلى تحكيم المركز.
- ب- إيراد نص في اتفاق استثماري كعقد استثمار بين المستثمر والدولة المضيفة بالموافقة على ما قد ينشأ في المستقبل من منازعات بخصوص العملية الاستثمارية إلى المركز.
- ج- يتحقق الرضا الكتابي أيضا في شكل نص قانون استثمار الدولة المضيفة، حيث تلزم الدولة بتحكيم المركز وإن قبل المستثمر الأجنبي ذلك عد المركز مختصا بالنظر في هذا النزاع.

❖ الشروط الموضوعية:

- أن تكون الدولة المضيفة للاستثمار ودولة المستثمر الأجنبي طرفين في معاهدة المركز.
- أن يكون المستثمر أجنبيا، سواء كان شخصا طبيعيا أم اعتباريا.

4-1-3-1 مهام المركز الدولي:

تنحصر مهام المركز الدولي في مهمتين أساسيتين هما: التوفيق والتحكيم. التوفيق: هو محاولة لتسوية المنازعات الناشئة بين الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمر الأجنبي التابع لدولة أخرى عضو في المعاهدة بطريقة ودية، بعيدا عن جو التشاحن للحفاظ على العلاقات التجارية المستقبلية.

التحكيم: يعد التحكيم حاليا سمة بارزة للتجارة الدولية، وعملا محفزا للاستثمار الأجنبي، لما فيه من مزايا، لعل أهمها هو استبعاد قضاء الدولة من أن يكون مختصا بالنزاعات الاستثمارية.

ويبين الجدول الآتي الدول العربية المنضوية تحت لواء المركز مع تسجيل تباينها زمنيا فيما يتعلق بالانضمام إذ نجد كل من المغرب، الصومال وتونس انضمت خلال عقد التسعينات وكل من مصر، الأردن، الكويت، السودان خلال عقد السبعينات، أما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة فكان انضمام كل منها خلال بداية عقد الثمانينات في حين الدول الثلاثة المتبقية فقد انضمت خلال عقد التسعينات.

جدول رقم (2-01): الدول الأعضاء في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

الدولة العضو	تاريخ العضوية	الدولة العضو	تاريخ العضوية
الجزائر	22 مارس 1996	البحرين	15 مارس 1996
المغرب	10 جوان 1967	الكويت	4 مارس 1979
تونس	14 أكتوبر 1966	عمان	23 أوت 1995
مصر	2 جوان 1972	المملكة العربية السعودية	7 جوان 1980
السودان	9 ماي 1973	الإمارات العربية المتحدة	22 جانفي 1982
الصومال	30 مارس 1968	الأردن	29 نوفمبر 1972

المصدر: منشورات مجموعة البنك الدولي على الموقع: www.worldbank.org

1-3-2 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:

نظرا لحاجة المستثمرين الأجانب لتأمين استثمارهم من الأخطار غير التجارية، تعطى الضمانات للمستثمر الأجنبي داخل الأقطار العربية حيث تقوم بهذه المهمة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهي أول مؤسسة عربية تضمن استثمارات المستثمر ضد الأخطار غير التجارية، وتقدم له تعويضا في حال تعرضه للخسارة جراء ذلك. وقد أنشأت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام 1974 بعد أن صادقت عليها خمس دول عربية اكتتبت 60% من رأسمال المؤسسة. وتهدف المؤسسة لتحقيق غرضين أساسيين هما:

- توفير الضمان للمستثمر العربي عن طريق تعويضه تعويضا مناسباً عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية.
- تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك عن طريق ممارسة أوجه النشاطات المكتملة لتوفير الضمان وخاصة تلك المتعلقة بتنمية البحوث التي لها صلة بتحديد فرص الاستثمار والبحث عنها.
- تتكون أجهزة المؤسسة من مجلس المؤسسة الذي يتألف بدوره من ممثلي البلدان المتعاقدة على أساس عضو لكل بلد، ولجنة الإشراف التي تتألف من ستة خبراء، يختار المجلس خمسة منهم من بين مواطني البلدان المتعاقدة وكذا المدير العام ونائبه.
- ومن الاستثمارات الصالحة لضمان المؤسسة؛ جميع الاستثمارات ما بين الدول المتعاقدة سواء أكانت من الاستثمارات المباشرة أو المنطوية على إدارات نقدية أو على إعادة استثمار أرباح استثمارات سابقة¹، الاستثمارات الخاصة أو المختلطة أو العامة القائمة على أسس تجارية.

1-2-3-1 آليات الضمان في المؤسسة:

ويتمثل ذلك في عقود الضمان التي تبرمها المؤسسة وإجراءات الضمان، ثم خدمات الضمان والرسوم والأقساط ونسب التعويض، ومن عقود الضمان التي تبرمها المؤسسة العربية؛ وهي عديدة تتنوع بتنوع الاستثمارات:

¹ - يراجع الموقع الإلكتروني: www.iaigc.com

- **عقد ضمان الاستثمار:** ويغطي الاستثمار المتمثل في كل أو بعض رأس مال مشروع خاضع للسيطرة الكاملة للمستثمر، ويكون مسؤولاً عن التزامه مسؤولية غير محدودة كأن يأخذ المشروع شكل مؤسسة أو نشاطاً مملوكاً كله أو بعضه للمستثمر.

- **عقد ضمان المساهمة في رأس مال شركة:** ويغطي الاستثمار المتمثل في ملكية حصص رأس مال شركة، حيث لا يسأل المستثمر إلا في حدود حصته في رأس مال شركة لا تخضع لسيطرته، ومدة هذا العقد عشر سنوات، ويحق للطرف المضمون إنهاءه في أي وقت¹.

- **عقد ضمان القرض:** ويغطي الاستثمار المتمثل في شكل قرض طويل أو متوسط الأجل، تزيد مدته عن ثلاث سنوات، ويقدمه المستثمر إلى مشروع قائم في إحدى الدول الأعضاء في المؤسسة، وتكون مدة هذا العقد متوافقة مع جدول سداد أقساط القرض.

- **عقد ضمان معدات المقاولات:** ويغطي الاستثمار المتمثل في معدات مستخدمة من مقاول منتم لإحدى الدول الأعضاء، لتنفيذ عقد في دولة عضو أخرى، شرط أن تكون المعدات قادمة من خارج الدولة المراد الاستثمار فيها، وتعتمد مدة العقد على المدة اللازمة لتنفيذ المقولة.

- **عقد ضمان ائتمان الصادرات:** ويغطي الاستثمارات المنطوية على قروض مرتبطة بعملية التصدير والاستيراد بين الدول الأعضاء ولو كانت أجالها تقل عن ثلاث سنوات، إذا كانت تتعلق بتصدير مواد أولية من منتجات إحدى الدول الأعضاء، أو بسلع تم تصنيعها أو تجميعها أو تشكيلها في هذه الدولة شرط أن ينشأ عن ذلك عائد اقتصادي لتلك الدولة.

1-3-2 وسائل فض المنازعات في اتفاقية المؤسسة العربية:

من المعروف أن هناك منازعات قد تثور بشأن عقود ضمان الاستثمار، أي بين المستثمر والمؤسسة العربية للضمان أو غيرهم، وهناك آليات لفض هذه المنازعات، نصت عليها الاتفاقية وهي:

- المفاوضات:

يسعى الأطراف عند إثارة قواعد المنازعات إلى تسويتها عن طريق المفاوضات، ولا يجوز اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم، إلا بعد استنفاد طريق المفاوضات، وسبل التسوية عن هذا الطريق، ويعد ذلك قد تحقق في حال فشل الأطراف في التوصل إلى حل خلال ستة أشهر من طلب أي طرف الدخول في المفاوضات. وهذا ما حددته المادة 2 من ملحق تسوية المنازعات.

- التوفيق:

إذا لم تؤد المفاوضات إلى اتفاق على حل للمنازعة، فيجوز لهم تسويتها عن طريق التوفيق، فإن تعذر ذلك أيضاً يتعين اللجوء للتحكيم. يتضمن الاتفاق - على اللجوء للتوفيق - وصفا للنزاع والمطالبات واسم الموفق المختار وأتعابه.

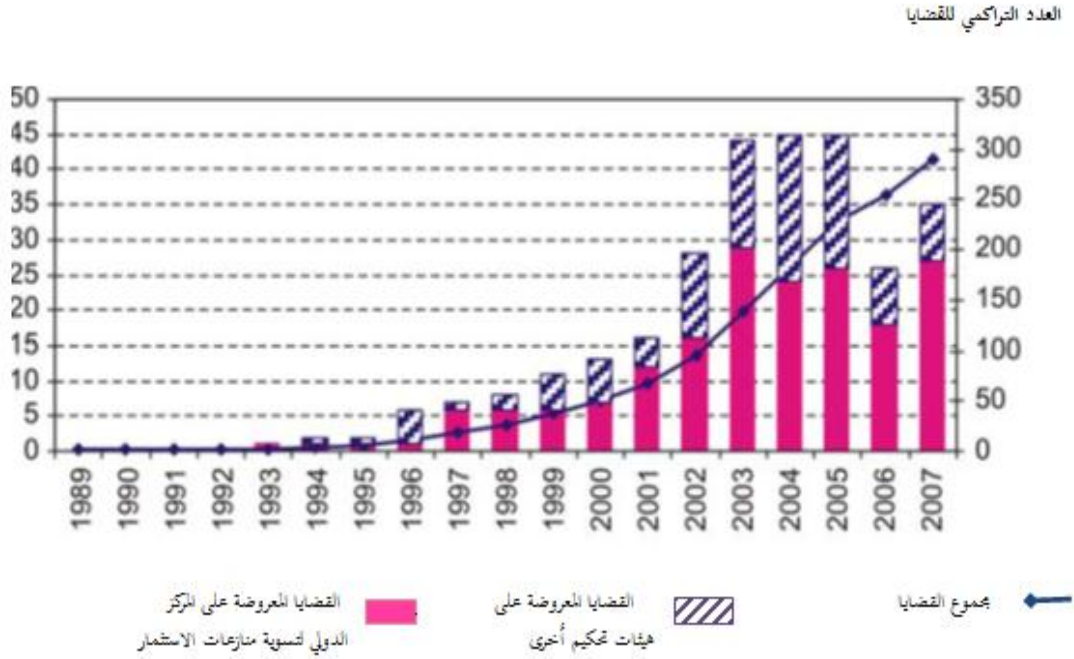
و تقتصر مهمة الموفق على محاولة التقريب بين وجهات النظر في النزاع، و اقتراح حلول ترتضيها الأطراف، ولا يمكن تقديم طلب اللجوء إلى التحكيم قبل انتهاء مهمة الموفق.

- التحكيم:

من المنازعات الواجب إحالتها إلى التحكيم؛ المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق الاتفاقية. سواء أكانت هذه المنازعات بين الدول المتعاقدة، أو الأطراف، أو بين الأطراف ومؤسسة الضمان، أو بين المؤسسة ودولة أُنعت تعاقدها؛ المنازعات المتعلقة بالاستثمارات والتي تكون محلاً للضمان سواء أكان النظام قد نشأ بين الدولة المتعاقدة أو عضو من جهة، والمؤسسة من جهة أخرى؛ المنازعات المتعلقة بعقود الضمان؛ المنازعات مع الآخرين: تحال هذه المنازعات إلى القضاء المختص في البلدان المتعاقدة، ولا تحل عن طريق التحكيم.

¹ - سميرة إبراهيم أيوب، " مرجع سبق ذكره"، ص 209.

رسم بياني رقم(2-01) : قضايا التحكيم المعروفة المتعلقة بمعاهدات الاستثمار، العدد التراكمي والقضايا
المرفوعة حديثا 1989-2008



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "وضع قواعد الاستثمار الدولي: حصر المنجزات، والتحديات القائمة، والطريق إلى الأمام"، مرجع سبق ذكره، ص 25، على الموقع: www.unctad.org/ia

1-3-3 الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

وضع البنك الدولي مشروعاً في سنة 1965 يدور حول إنشاء هيئة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار وأقرت الصيغة النهائية للمشروع في أكتوبر 1985 ليدعو البنك أعضائه إلى التوقيع على المشروع والانضمام إلى ما بات يعرف بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار¹ (MIGA).

وقد دخلت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار حيز التنفيذ في 21 أبريل عام 1988 بعد تصديق الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على اتفاقية إنشائها.

1-3-3-1 الدور الذي تقوم به الوكالة الدولية في تسوية المنازعات:

تختص الوكالة الدولية بحسم الخلافات التي تثور حول تطبيق أو تفسير بنود الاتفاقية المنشئة للوكالة، سواء أكان الخلاف بين الوكالة وإحدى الدول الأعضاء، أو بين الأعضاء مع بعضهم، ومن الأمثلة على بعض المنازعات التي تثور بشأن الاستثمارات ضمن إطار الوكالة:

- عدم وجود قواعد مستقرة وواضحة لمعاملة الاستثمارات الأجنبية.
- المنازعات حول الشروط الأصلية المتعلقة بالاستثمار.
- جمود شروط الاستثمار وعدم مجاراتها لتغير الظروف.
- الصعوبات الفنية أو المالية التي تهدد بإغلاق مشروع معين، مما يؤدي بالحكومة إلى التدخل لحماية مصالحها أو مصالح مواطنيها.

¹ - multilateral investment guarantee Agency

4-1 ضمانات الاستثمار الدولية من الناحية الاقتصادية:

بعد الحديث عن الضمانات الدولية القانونية، لابد من الحديث عن الضمانات الدولية بشقها الاقتصادي، وتحقق الضمانات الاقتصادية الاستقرار الاقتصادي لدى المستثمر، وهذا لن يأتي إلا عن طريق وسائل كفيلة بذلك كمنظمة التجارة العالمية أو اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الاتفاقات.

وفي الفاتح من شهر جانفي 1995 ظهرت منظمة التجارة العالمية المنشقة عن الاتفاقية العامة لتجارة التعريفات الجمركية (الغات) ، فيإنشاء منظمة جديدة اتخذت اسم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) وذلك في عام 1964 وقد دفعت هذه الاتفاقية مفاوضي الغات لإدخال بعض التعديلات على الاتفاقية الأصلية لصالح الدول النامية.

1-4-1 القواعد و المفاهيم و المبادئ الأساسية لعلاقة التجارة بالاستثمار في اتفاقية المنظمة:

من أهم الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار : اتفاقية الجوانب التجارية لإجراءات الاستثمار، اتفاقية الجاتس، اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. ولقد سارعت الكثير من الدول العربية إلى تحقيق عضويتها في هذه الوكالة، وتأكيد التزاماتها الدولية بشأن حماية الاستثمار المباشر الأجنبي إدراكا منها بأن ذلك الأمر هو خطوة أساسية من بين الخطوات المطلوبة لأجل تحسين أداء جذب الاستثمار المباشر الأجنبي وتكريسا لثقة المستثمرين الأجانب فيها. فمن بين 158 دولة عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار سجل توقيع 17 دولة عربية على الاتفاقية ومن ثم إثبات العضوية فيها، مع تسجيل عدم انضمام كل من الصومال، جيبوتي، السلطة الفلسطينية والعراق وهذا ما يتبين من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (2-02): الدول العربية الأعضاء في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

تاريخ العضوية	البلد العضو	تاريخ العضوية	البلد العضو
12 أبريل 1988	البحرين	4 جوان 1996	الجزائر
12 أبريل 1988	الكويت	17 سبتمبر 1992	المغرب
24 جانفي 1989	عمان	7 جوان 1988	تونس
22 أكتوبر 1996	قطر	5 أبريل 1993	ليبيا
12 أبريل 1988	المملكة العربية السعودية	12 أبريل 1988	مصر
20 أكتوبر 1993	الإمارات ، ع.المتحدة	8 سبتمبر 1992	موريتانيا
12 أبريل 1988	الأردن	7 نوفمبر 1991	السودان
19 أكتوبر 1994	لبنان	12 مارس 1996	اليمن
		14 ماي 2002	سوريا

المصدر: منشورات مجموعة البنك الدولي.

1-4-2 الضمانات المقدمة من طرف (MIGA) للاستثمارات المنجزة من طرف شركات أجنبية في بعض الدول

العربية:

بالإضافة إلى ما قلناه أصدرت الوكالة عدّة ضمانات لاستثمارات التي خصت مختلف القطاعات، والتي قامت بها مختلف الشركات الأجنبية في بعض الدول العربية، هذا في الواقع ما كان ليحدث لولا انضمام هذه الأخيرة إليها، وبالتالي إن دل هذا إنما يدل على تكريس الثقة بين سلطات الدول العربية العضو فيها و الشركات الأجنبية التي لها استثماراتها في هذه الدول العربية، وهذا ما يتبين من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (2-03): الضمانات المقدمة من طرف (MIGA) للاستثمارات المنجزة من طرف شركات أجنبية في بعض

الدول العربية

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

صاحب الضمان	الدولة المستثمرة	الدولة المضيفة	القطاع	المبلغ المضمون(*)
BANCO exterior de espaina S.A	إسبانيا	المغرب	خدمات مالية	9,9
Guardien class investments S.A	لوكسمبورغ	السعودية	تصنيع	10,0
Union carbide Corporation	الولايات المتحدة الأمريكية	الكويت	تصنيع	50,0
Compania espagnola de petroles, S.A (cespa)	إسبانيا	الجزائر	نفط و غاز	10,0
Harsco corporation	الولايات المتحدة الأمريكية	مصر	تصنيع	2,2
Harsco corporation	الولايات المتحدة الأمريكية	البحرين	تصنيع	5,9
Harsco Bermuda Limeted	المملكة المتحدة	المملكة العربية السعودية	تصنيع	2,5
Harsco corporation	الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة العربية السعودية	تصنيع	2,0
Phoenix international LTD	المملكة المتحدة	الضفة الغربية و غزة	سياحة / سفر	5,0
NATEXIS Banque	فرنسا	الجزائر	خدمات مالية	5,8
Kemio Danmark A/S	الدانمارك	الأردن	صناعة زراعية	39,1
Kigdm SKR 71 LTD	جزر الكيمن	سوريا	خدمات	22,8
Compania espanola de seguros	إسبانيا	الجزائر	نفط و غاز	50,0

المصدر: منشورات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار miga in the middle east and north africa : wold

bank group

1-5 الآثار الاقتصادية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إذا كانت مختلف الدول تقدم للاستثمارات الأجنبية العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية وذلك لتشجيع هذه الاستثمارات على الانسياب إليها، فإنه لا شك أن لهذه الاستثمارات أثارا عديدة على اقتصاديات تلك الدول، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي.

1-5-1 الآثار الايجابية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يرى الباحثون الاقتصاديون أن منافع وفوائد الاستثمارات الأجنبية تتجلى فيما يترتب عن هذه الاستثمارات من زيادة في معدل التكوين الرأسمالي، خلق فرص العمالة، تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يمكن إظهار ذلك فيما يلي:

1-1-5-1 الاستثمارات الأجنبية و زيادة معدل التكوين الرأسمالي:

هذا الجانب من أهم الايجابيات في الاستثمارات الأجنبية، حيث تعاني معظم الدول النامية من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك تلجأ إلى تعويض النقص باللجوء إلى القروض الأجنبية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تظهر

أهميتها في زيادة معدل التكوين الرأسمالي، من الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات¹، حيث ارتفعت هذه التدفقات إلى البلدان النامية أربعة أمثال مستواها في الفترة الممتدة ما بين 1980-1985، 1992-1993 حيث ازدادت من متوسط سنوي قدره 12.6 مليار دولار إلى 51.8 مليار دولار، كما بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد/ إجمالي تكوين رأس المال الثابت سنة 2007 نسبة 20% في الدول التالية: الكويت 0.5%، فلسطين 2.2%، الجزائر 5%، العراق 4.1%، سوريا 14.1%، اليمن 16.7%، وتونس 19% وهي الدول التي عرفت نسبا منخفضة، أما الدول التي بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد/ إجمالي تكوين رأس المال الثابت ما بين 21% إلى 50% كالسودان، الصومال، الإمارات، السعودية، عمان، مصر، الأردن، البحرين، قطر، المغرب وموريتانيا، وعرفت لبنان نسبة 74.6%، جيبوتي 63.2% وليبيا 91.8%.

كما بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي للفترة 2010-2012 نسبة 3.5%، وعرفت الدول النامية نسبة 6.4% لنفس الفترة، أما بالنسبة لمعدل نمو تكوين رأس المال الثابت فقد بلغت 7.73% لفترة 2010-2012 وترتفع هذه النسبة عند الاقتصاديات الناشئة والنامية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(2-04): معدلات النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي والإجمالي تكوين رأس المال الثابت 2010-2012

الوحدة: %

المتغير	المنطقة	2010	2011	2012
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	العالم	3.6	3.1	3.5
	الدول المتقدمة	1.6	1.3	1.7
	الدول النامية	7.1	6.0	6.1
	الدول السائرة في طريق النمو	3.8	4.0	4.2
معدل نمو تكوين رأس المال الثابت	العالم	9.5	6.5	7.2
	الاقتصادات المتقدمة	2.5	4.2	6.2
	الاقتصادات الناشئة و النامية	9.6	8.9	8.2

Source: RAPPORT 2011 UNCTAD, based on United Nations, 2011 for GDP and IMF, 2011a for GFCF ,p18..

" وعلى النقيض من ذلك يرى بعض الاقتصاديين أن الاستثمار الأجنبي المباشر أو رأس المال المساهم يخدم مصالح الدول النامية على أفضل الوجوه. حيث تقرير الاستثمار العالمي لسنة 1999 بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المصدر التمويلي الأكثر ثباتا بوصفه مصدرا تمويليا طويل الأجل و هو أقل عرضة للتقلبات و هو ما يجعله وسيلة مكتملة للمصادر المحلية لتمويل الاستثمار².

¹ " Understanding FDI-Assisted Economic Development" - Sanjaya Lall & Rajneesh Narula, Edition " ROUTLEDGE taylor & Francis group, Edition: 1 : November 18, 2009, p 17.

² - عبد الرزاق خضر حسن، "التكيف الهيكلي للصناعة النفطية في ظل قبول الاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة حالة في شركة نفط الشمال"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و العلوم الاقتصادية، المجلد5، العدد13، جامعة تكريت، كلية الإدارة و الاقتصاد، 2009، ص 124.

وأن مثل هذه الاستثمارات ليست معرضة للسحب المفاجئ وأن آثارها على ميزان المدفوعات آثار تعويضية دورية. وقد أدى الاستثمار الأجنبي دوراً مهماً في التنمية في بعض الدول غير الإسلامية، منها على وجه الخصوص سنغافورة وهونغ كونغ. وباستثناء بعض الدول الغنية بالنفط تسعى كل دولة نامية تقريباً إلى جذب رأس المال الأجنبي، وعلى وجه الخصوص رأس المال المساهم. وينطبق هذا حتى على دول مثل الهند التي ظلت تنمو حتى الآن دون تدفق لرأس المال الأجنبي، كما ينطبق على دول شرق أوروبا المنعقدة من نير الأنظمة الاشتراكية الشمولية. وعلى الجانب الآخر فإن الدول القليلة التي حاولت بالفعل "النمو" بدون رأسمال أجنبي، رسمي أو خاص، وفي هيئة ديون أو مساهمة، فشلت في تحقيق أحلامها. وهذه الحقيقة كثيراً ما تحدثت عنها بلغة واضحة دول مثل رومانيا وألبانيا من الدول الشيوعية، وكذلك بورما البوذية الاشتراكية. فالتنمية في مفهومها الحديث مستعصية، فيما يبدو، في الدول التي تتنجح للعزلة.¹

ويوضح الجدول التالي إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي كنسبة من تكوين رأس المال في الفترة 2007-2008

جدول رقم (2-05): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من التكوين الرأسمالي

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من التكوين الرأسمالي 2008-2007		
النسبة	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد/ إجمالي تكوين رأس المال الثابت %	الدول
2008	أقل من أو = 20%	الكويت (0.2%) وفلسطين (2.2%) والجزائر (6.8%) والعراق (2.9%) وسورية (17.8%) واليمن (6.7%) والمغرب (9.1%) والصومال (16.1%) وموريتانيا (15.9%) وعمان (17.7%) والسودان (19.8%)
	21%-50%	الإمارات (24.9%) وقطر (25.6%) وتونس (27%) وبصير (29.2%) والأردن (31.8%) والبحرين (35.6%) والسعودية (46.1%)
	51%-75%	لبنان (56.2%) وجيبوتي (65.4%) ولبنان (85.2%)
	76%-100%	لا يوجد
2007	أقل من أو = 20%	الكويت (0.5%) وفلسطين (2.2%) والجزائر (5%) والعراق (4.1%) وسورية (14.1%) واليمن (16.7%) وتونس (19%)
	21%-50%	السودان (23.1%) والصومال (27.5%) والإمارات (37.2%) والسعودية (31.8%) وعمان (24.6%) ومصر (44.3%) والأردن (38.5%) والبحرين (40.1%) وقطر (24.2%) والمغرب (12%) وموريتانيا (19%)
	51%-75%	لبنان (74.6%) وجيبوتي (63.2%) ولبنان (91.8%)
	76%-100%	لا يوجد
	أكبر من 100%	لا يوجد

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.

1-5-1-2 الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص العمالة:

لا شك وأن البطالة تعد من أحد أهم الدوافع والأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساعد على التخلص من البطالة أو الحد من تفاقمها²، وتكون البطالة في الدول المتقدمة مؤقتة نتيجة مرونة الجهاز الإنتاجي والتوسع في حجم الاستثمارات، أما في الدول النامية تكون مزمنة نتيجة لجمود الجهاز الإنتاجي فيها³، فضلاً عن انخفاض الاستثمار في هذه البلدان، فقد بلغت نسبة البطالة في منطقة اليورو 49.08% سنة 2000 وبدأت هذه النسبة بالانخفاض من سنة

¹ - محمد نجاة الله صديقي، "تدريس علم الاقتصاد الإسلامي في اقتصاديات التنمية"، ترجمة محمود مهدي، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى، 2010، جدة المملكة العربية السعودية، ص 24-25.

² - سعيد علي العبيدي و ممدوح عطا الله فيحان، "السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق"، ورقة بحثية، ص 07.

³ - نزيه عبد المقصود مبروك، "مرجع سبق ذكره"، ص 411.

2001 إلى غاية سنة 2004، ثم ارتفعت في سنتي 2005 و 2006 وعرفت أقل نسبة لها في سنة 2009 قدرت ب 38.15% ؛ أما في أوروبا و اسيا الوسطى (جميع مستويات الدخل) مع الاتحاد الأوروبي فقد عرفت انخفاضا تدريجيا في نسبة البطالة من 42.95% و 44.67% للاتحاد الأوروبي لسنة 2000 إلى غاية 39% في سنة 2010؛ وفيما يخص البلدان مرتفعة الدخل و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي فقد عرفت الفترة 2000-2006 ارتفاعا في نسبة البطالة من 25% إلى غاية 27% ثم انخفضت في الفترة 2007-2009 لترتفع سنة 2010 إلى 32.5% أما في أمريكا الشمالية فقد بلغت نسبة البطالة لسنة 2000 6.5% و لكنها تميزت بالارتفاع لتصل إلى 27.17% لسنة 2010. و بحسب الإحصائيات التي تمكنا من الحصول عليها، تؤكد أن ما تم استقطابه من تدفقاته الواردة من طرف الجزائر كان له انعكاسا إيجابيا متزايدا على مستوى العمالة، من حيث فرص العمل التي تم إنشائها، أو تلك التي تم الحفاظ عليها. فلقد قدر عدد العمال الذين تم تشغيلهم من طرف الشركات الأجنبية في الجزائر إلى غاية 1995 نحو 10799 عامل¹. و بحسب المعلومات التي نشرت من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فإن العدد الإجمالي من العمال المشغولين في إطار مشاريع الشراكة خلال الفترة (1993-2001) بلغ نحو 51909 عامل، أين سجل فقط في سنة 2000 لوحدها تشغيل نحو 11696 و هي السنة التي عرف فيها تشغيل أكبر عدد مقارنة بالسنوات الأخرى².

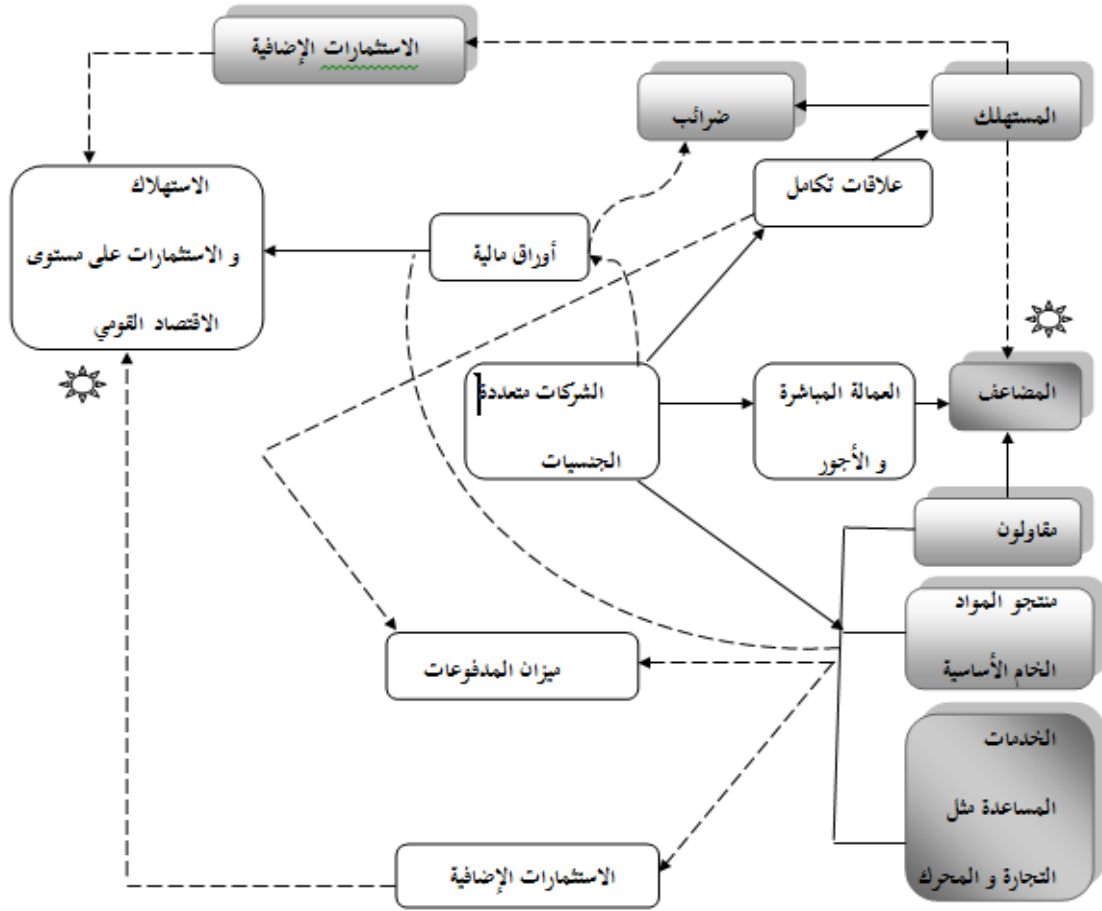
وتضع العديد من البلدان إجراءات تدخلية في سوق العمل لفائدة كافة العاملين عبر وضع لوائح تنظم سوق العمل بقصد مساعدة العاملين، ومن اجل تسهيل مناخ الاستثمار تقوم البلدان بتخصيص قوة العمل لأفضل استخدام منتج ومساعدة العاملين على التأقلم مع حركة سوق العمل أما التقدم التكنولوجي الذي يقود إلى مستويات أعلى من الإنتاجية والنمو فيحسن شروط العمل ولكن يمكنه أيضا أن ينطوي على تغيرات أسرع في الشركات والصناعات³.

¹ - UNCTAD : world investment Directory. Volume V , AFRICA," Foreign direct investment, legal from work and corporation data", New York and Geneva 1997,.P 10.

² - نعيم فهميم حنا، " مرجع سبق ذكره"، ص 263.

³ - عادل عيسى الوزني، " دور الغرف الصناعية و التجارية و الزراعية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، مجلة أبحاث إدارية و اقتصادية، العدد الخامس، 2009، ص 111.

شكل رقم (2-01): تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العمالة و المضاعف و غيرها.



ملاحظات:

- 1- الأسهم المتصلة تشير إلى الأثار الأولية غير المباشرة (←) .
- 2- الأسهم المتقطعة تشير إلى الأثار الثانوية غير المباشرة (← -) .

المصدر: عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 558.

و يوضح الجدول التالي تطور معدل البطالة في العالم خلال الفترة 2000-2010

جدول رقم (2-06): البطالة طويلة الأجل (% من إجمالي البطالة)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
43.96	38.15	41.20	44.45	46.02	45.13	44.77	44.85	43.11	47.25	49.08	منطقة اليورو
38.68	33.30	36.64	40.43	42.61	41.65	40.82	39.71	39.49	41.09	42.95	أوروبا وآسيا الوسطى (جميع مستويات الدخل)
39.97	34.12	37.41	41.40	43.67	43.15	42.08	42.45	41.20	44.01	44.67	الاتحاد الأوروبي
32.55	24.77	25.08	26.37	27.36	27.69	27.61	27.32	25.48	25.36	25.63	البلدان مرتفعة الدخل
32.52	24.66	24.94	26.22	27.24	27.57	27.50	27.19	25.33	25.22	25.50	البلدان عالية الدخل: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
27.17	15.40	10.23	9.73	9.87	11.57	12.37	11.61	8.61	6.44	6.53	أمريكا الشمالية
29.83	22.84	23.13	24.49	25.60	26.07	25.92	25.10	23.66	23.23	23.49	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل

وتفيد أحدث البيانات أن تعافي أسواق العمل بالبلدان النامية من آثار الأزمة المالية العالمية يتخلف عن ركب النمو الاقتصادي. وخلال عام 2010، نما إجمالي الناتج المحلي بنحو 2.5 نقطة مئوية في 136 بلداً نامياً، قاطعاً بذلك نحو نصف الطريق نحو استعادة ذروته البالغة نسبتها 6¹ في المائة قبل الأزمة. غير أن النمو في الإيرادات ومعدلات التشغيل ظل في عام 2010 أقل بكثير من معدلات ما قبل الأزمة، على الرغم من حدوث تحسن طفيف خلال عام 2009. ويمثل بطء النمو في معدلات التشغيل وسط تراجع البطالة عرضاً لتأخر تعافي المشاركة في أسواق العمل، مما يوحي بأن العمال المحبطين أو الذين تم الاستغناء عنهم ربما كانوا يعودون ببطء إلى قوة العمل.

¹ - البنك الدولي، اتجاهات الوظائف، أكتوبر/تشرين الأول 2011، رقم 1، على الموقع: <http://www.albankaldawli.org/topic/jobs/Job-Trends-October-2011.htm>، تم التحميل في: 2012-08-18.

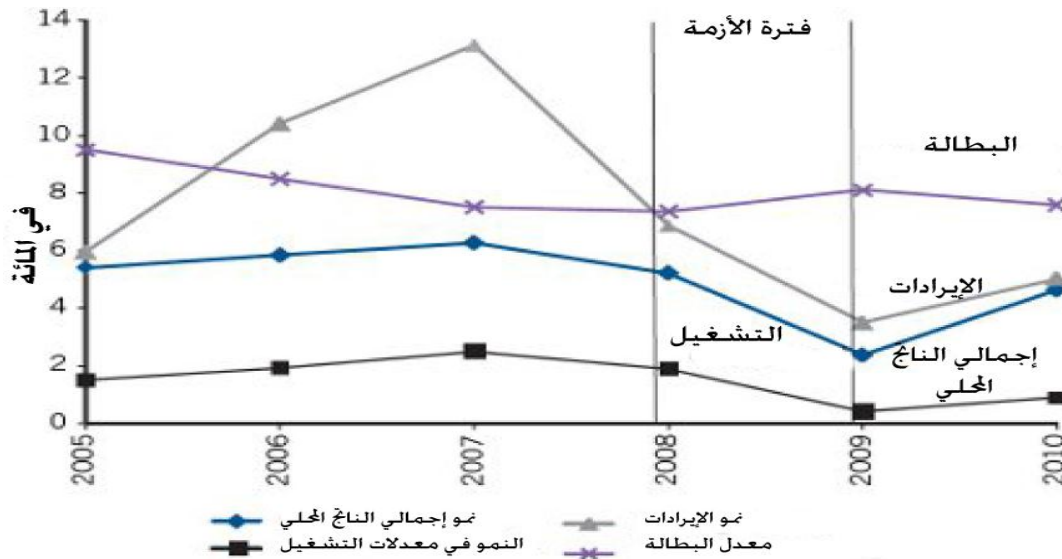
جدول رقم (2-07): إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان، 15 عاماً فأكثر (%)

2010	2005	2000	
44.30	43.21	42.19	العالم العربي
57.60	58.06	56.04	دول الكاريبي الصغيرة
68.62	69.16	70.34	شرق آسيا والمحيط الهادئ (جميع مستويات الدخل)
52.79	52.23	52.10	أوروبا وآسيا الوسطى (جميع مستويات الدخل)
51.99	51.78	51.42	الاتحاد الأوروبي
68.63	68.49	67.53	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
55.33	56.54	56.75	البلدان عالية الدخل: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
61.48	60.30	58.55	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (جميع مستويات الدخل)
61.34	62.27	62.31	البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل
55.01	56.85	56.47	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (جميع مستويات الدخل)
43.09	42.48	41.02	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (جميع مستويات الدخل)
57.89	61.84	63.33	أمريكا الشمالية
54.95	55.88	56.31	أفريقيا جنوب الصحراء
57.52	57.97	56.87	دول جزر المحيط الهادئ الصغيرة
54.93	58.20	57.19	جنوب آسيا
63.94	63.61	62.84	أفريقيا جنوب الصحراء (جميع مستويات الدخل)
64.49	64.82	65.27	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (جميع مستويات الدخل)
60.26	61.18	61.19	العالم

المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل

إلا أن الأرقام العالمية تخفي وراءها وجود اختلافات فيما بين المناطق وبين بلدان المنطقة الواحدة (انظر جدول رقم 2-07) وكانت منطقة أوروبا وآسيا الوسطى الأشد تضرراً، بفارق كبير عن غيرها من المناطق، من جراء الأزمة: فقد هوى متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي من 6 في المائة في عام 2008 إلى انكماش نسبته 3 في المائة في عام 2009. وأدى هذا الهبوط الحاد إلى حدوث انخفاضات كبيرة في نمو كل من الإيرادات ومعدلات التشغيل على حد سواء، فضلاً عن حدوث زيادة ملموسة في نسب البطالة. حيث عرف العالم العربي و الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (جميع مستويات الدخل) نسبة 42% لإجمالي التشغيل إلى عدد السكان لسنة 2000 لتصل إلى 44.3% في سنة 2010؛ وعرفت دول الكاريبي، أوروبا و آسيا الوسطى، الاتحاد الأوروبي، البلدان مرتفعة الدخل، البلدان عالية الدخل: البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و البلدان عالية الدخل: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (جميع مستويات الدخل)، أفريقيا جنوب الصحراء، دول جزر المحيط الهادئ الصغيرة وجنوب آسيا نسبة تتراوح من حوالي 50% إلى 59.9% للفترة 2000-2010؛ أما بالنسبة لشرق آسيا والمحيط الهادئ (جميع مستويات الدخل)، البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل و ، شريحة البلدان منخفضة الدخل، أقل البلدان تقدماً: تصنيف الأمم المتحدة و البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، أفريقيا جنوب الصحراء (جميع مستويات الدخل) والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل أعلى نسبة في مناطق العالم تراوحت ما بين 60% إلى 70% كما تتميز هذه المناطق باليد العاملة الرخيصة وغير المؤهلة ولكن حسب الإحصائيات فإن عددها مرتفع نظراً لفقر هاته المناطق لذلك يزيد اعتماد السكان على كسب قوتهم بأنفسهم ومضاعفة عدد ساعات العمل.

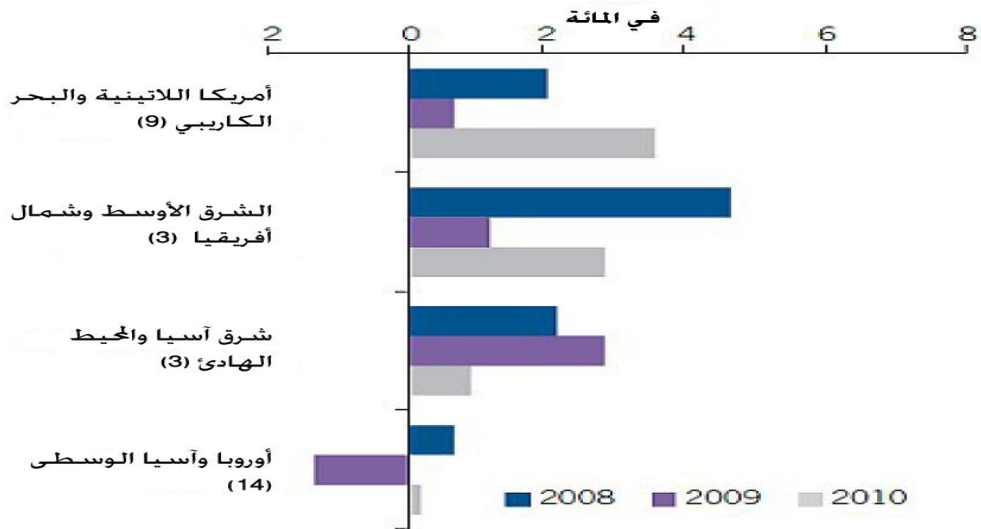
رسم بياني (2-02): مؤشرات إجمالي الناتج المحلي وأسواق العمل في البلدان النامية



المصدر: صندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية وشركة CEIC للبيانات ومكاتب الإحصاءات الوطنية

وكذلك انخفض نمو إجمالي الناتج المحلي بشدة في العالم وفي منطقتي أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، وتميزت فترة 2008-2009 (فترة الأزمة المالية العالمية) بانخفاض شديد في الإيرادات، إجمالي الناتج المحلي وارتفاع في معدلات البطالة بسبب انهيار القطاع المالي و الاقتصادي و ما خلفته الأزمة المالية العالمية ولكن التأثير على أسواق العمل اتسم بالتفاوت الشديد. ففي أمريكا اللاتينية، انكمش النمو في معدلات التشغيل والإيرادات وزادت البطالة. ولكن على النقيض منها، ظلت أسواق العمل في شرق آسيا تتمتع باستقرار مدهش. ولم يسجل متوسط البطالة إلا زيادة ضئيلة في بلدان شرق آسيا التسعة التي تصدر تقارير سنوية فيما يتعلق ببيانات البطالة، بل وأحرز النمو في معدلات التشغيل تحسناً طفيفاً في عام 2009. وربما كانت هذه النتائج الإيجابية نسبياً في شرق آسيا ترجع إلى عدة عوامل، من بينها اتصاف أسواق العمل بمزيد من المرونة، واستمرار النمو القوي في الصين، والتوسع الملحوظ في الإنفاق بالموازانات العامة و ذلك ما نستشفه في الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم (2-03) : التغير في معدلات التشغيل



المصدر: صندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية وشركة CEIC للبيانات ومكاتب الإحصاءات الوطنية.

3-1-5-1 الاستثمارات الأجنبية و تحسين ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد على توجيه السياسة الاقتصادية وإدارة الاقتصاد القومي ، نظرا للعجز الذي تعانيه الدول في موازين مدفوعاتها ورغبة منها في علاج هذا العجز لجأت هذه الدول إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية بتمويل العجز عن طريق الاقتراض من الخارج.¹

وبصفة عامة فإن دراسة وتقييم أثر الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة يستلزم تحديد ودراسة ما يلي²:

- مقدار الزيادة في النقد الأجنبي الناتج عن الزيادة في الواردات من السلع والخدمات المختلفة¹.

¹ - إيمان محمد عطية ناصف، " تأثير الوفورات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الدول النامية مع التطبيق على مصر "، المؤتمر العلمي الثالث - الاستثمار و التنمية و تحديات القرن الحادي و العشرون - الاسكندرية 11-13 سبتمبر 2003، جامعة الاسكندرية كلية التجارة، ص 209.

² - زيه عبد المقصود مبروك، " مرجع سبق ذكره"، ص-ص: 436-437.

- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.
 - مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق، وفروق أسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية.
 - نوع المشروع الاستثماري، هل هو يتصف بكثافة رأس المال أو العمالة².
 - الضرائب على الرسوم المفروضة على الصادرات والواردات، وفرق العملة ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة.
- 4-1-5-1 الاستثمارات الأجنبية و العون التكنولوجي:

نظرا لأن التكنولوجيا تلعب دورا بارزا في استراتيجية التنمية، ورغبة من البلدان النامية في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وسعيها منها للنهوض بركب التقدم التكنولوجي اتجهت الكثير من هذه البلدان إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذب الشركات عابرة القارات لبلوغ الهدف المشار إليه³. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج⁴، والمهارات، والقدرات الابتكارية، وتساهم في سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة لتمويل التنمية، كما تعد مصدرا جيدا وفعالا لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة إلى البلدان المضيفة.

5-1-5-1 الاستثمارات الأجنبية و تحقيق التنمية الاقتصادية:

تسعى العديد من الدول لتحقيق تنميتها الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي بها⁵، لذلك فهي تحتاج إلى استثمارات ضخمة، وبالتالي فهي تتطلب رؤوس أموال طائلة قد تعجز عن توفيرها بمواردها الذاتية الحقيقية وحدها⁶، وأمام هذا العجز فإنها تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية باعتبارها الطريق الوحيد لتسهيل عملية التنمية الاقتصادية⁷.

¹ - BALANCE OF PAYMENTS MANUAL, INTERNATIONAL MONETARY FUND, p04

² - "دليل ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي"، صندوق النقد الدولي، الطبعة السادسة، 2009، ترجمة عن شعبة اللغة العربية إدارة التكنولوجيا و الخدمات العامة لصندوق النقد الدولي، ص 227.

³ - عوض بدير الحداد، " مرجع سبق ذكره"، ص 14.

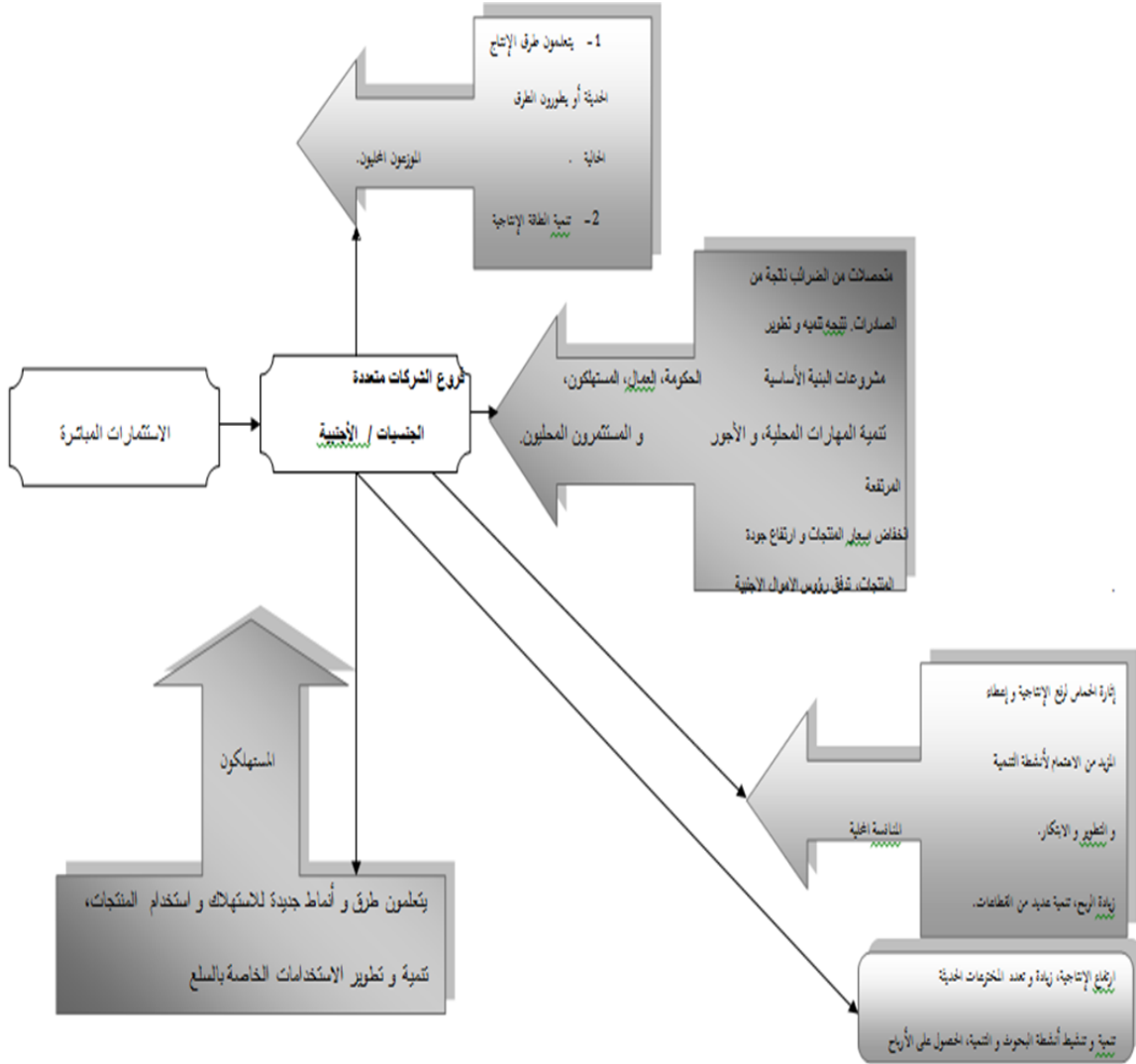
⁴ - نزيه عبد المقصود مبروك، " مرجع سبق ذكره"، ص 448.

⁵ - Theodore H. Moran ,Edward M. Graham and Magnus Blomström, "Does Foreign Direct Investment Promote Development?", Peterson institute for international Economics, p15. Disponible sur : www.piie.com.

⁶ - سميرة إبراهيم أيوب، " مرجع سبق ذكره"، ص 210.

⁷ - Hansen .H, Rand.J, "On the causal links between FDI and growth in developing countries", The world Economy, N°29(01)/2006,p25.

شكل رقم(2-02): منافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة



المصدر: عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، اقتصاديات الأعمال، ص 520.

1-5-2 الآثار السلبية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

في مقابل الفوائد والآثار الإيجابية التي تترتب على سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية، فإن هناك آثاراً سلبية تترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية في البلدان المضيفة تتمثل فيما يلي¹:

- مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية.

- زيادة الاستهلاك

- ارتفاع معدلات التضخم

¹ - نزيه عبد المقصود مبروك، " مرجع سبق ذكره"، ص 478.

- تلوث البيئة¹

- السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

1-5-3 معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر رأسمالا خارجيا وافدا إلى الدولة المستقطبة للاستثمار، ومن ثم فإنه يخضع للقواعد القانونية السارية فيها، سواء من حيث تنظيم الملكية ومدى تدخل الدولة فيها، أو من حيث القيود النقدية و الضريبية المطبقة فيها. فقد تقوم الدولة المستقطبة لرأس المال بإصدار قانون يتضمن تأميم بعض المشروعات التجارية الأجنبية العاملة فيها، أو نزع ملكيتها للمصلحة العامة أو مصادرتها عند مخالفتها لأحكام القانون. كما قد تقوم باتخاذ بعض الإجراءات النقدية والضريبية بهدف فرض قدر من القيود القانونية على الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار في أراضيها. لذلك سعت هذه الدول إلى إزالة كافة المعوقات التي يمكن إن تحد من حجم هذا النوع من الاستثمار². وترتبط بعض هذه المعوقات بصغر حجم السوق، حيث تفضل المؤسسات الأجنبية الاستثمار في الدول التي تتمتع بأسواق كبيرة. لذلك سعت هذه الدول - صغيرة الحجم - وغيرها لمعالجة هذه المشكلة عن طريق الانفتاح³.

ولا شك في أن مثل هذه الإجراءات التي تقوم بها الدولة المستقطبة للاستثمار تمثل مظهرا من مظاهر سيادتها وحقا مشروعاً من حقوقها القانونية لا يمكن إنكاره؛ بيد أنها قد تشكل في الوقت ذاته معوقات أمام استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، قد تدفعه إلى الهروب والبحث عن أماكن أخرى آمنة للاستثمار فيها. من جهة أخرى فإن عدم الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي الناجم عن الأزمات الاقتصادية التي قد تمر بها الدولة أو عن ظروف الحرب والاضطرابات وأحداث الشعب يعد هو الآخر عائقا مهما في طريق تدفق الاستثمارات الأجنبية. فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار والحرية والعوائد المجزية، لذلك فإنه يتوجه إلى الدول التي تتوافر فيها تلك العوامل وترداد فيها فرص الحصول على عوائد مجزية ويتحرر فيها انتقاله من القيود. ومن هذه القيود نذكر:

1-5-3-1 نزع الملكية⁴:

لكل دولة ذات سيادة الحق في تنظيم ملكية الأجانب للأموال وحيازتها واستثمارها في القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل إقليمها؛ كما أن لها الحق كذلك في منع الأجانب بشكل كلي أو جزئي من ممارسة هذه الحقوق داخل اختصاصها الإقليمي. ومع ذلك فإن الدولة قد تسمح للأجانب بتملك الأموال واستثمارها بطريق قانوني في إقليمها. من هنا فإنه يتعين أن لا يستحوذ على هذه الأموال إلا بصورة أصولية مسببة وبتابع الإجراءات القانونية التي ينظمها القانون الداخلي؛ وهذا ما يعرف بمبدأ احترام الحقوق المكتسبة، وهو احد المبادئ المستقرة في القانون الدولي.

وأيا كان النظام القانوني الذي يتم بمقتضاه نزع الملكية، تأميما أو مصادرة أو نزع ملكية للمنفعة العامة، فإنه يمثل في تصورنا، عائقا في وجه الاستثمار الأجنبي، ذلك أنه يؤدي في النتيجة إلى حرمان المستثمر حرمانا كلياً من استثمار أمواله سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

1- عبد الرزاق حضر حسن، " التكيف الهيكلي للصناعة النفطية في ظل قبول الاستثمارات الأجنبية دراسة حالة في شركة نفط الشمال"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 13/2009، جامعة تكريت كلية الإدارة و الاقتصاد، ص 125.

2 - André Nassif et autres, " THE LONG TERM " OPTIMAL" REAL EXCHANGE RATE AND THE CURRENCY OVERVALUATION TREND IN OPEN EMERGING ECONOMIES: THE CASE OF BRAZIL", UNCTAD, United Nations, New York and Geneva, December 2011, p05.

3 - زكية أحمد مشعل، زياد محمد أبو ليلي، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثالث والعشرون، الجزء الأول، يونيو 2007، ص 09.

4- دريد محمود السامرائي، " مرجع سبق ذكره"، ص 104.

1-3-5-2 نزع الملكية للمنفعة العامة:

نزع الملكية للمنفعة العامة إجراء إداري يقصد به حرمان الشخص من ملكه العقاري لتخصيصه للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل يدفع له. أو هو حرمان مالك العقار من ملكه جبراً عنه للمنفعة العامة مقابل تعويضه عما ناله من ضرر. فهو إذا إجراء استثنائي يرد على العقار عموماً ولا يجوز اللجوء إليه إلا إذا أجازته القانون وبشرط أن يتم ذلك تحقيقاً للمنفعة العامة مع تعويض عادل للمالك العقار. ويوصف القرار الإداري الذي يتم من خلاله نزع الملكية، بأنه مظهر من مظاهر سيادة الدولة وحق من حقوقها التي تباشرها في حدود اختصاصها الإقليمي، لذا فإنه يسري على الوطنيين والأجانب دونما تمييز ويتناول أموالهم ومصالحهم المالية والاقتصادية الموجودة في إقليم الدولة.

ويميز القانون الدولي بين نوعين من نزع الملكية للمنفعة العامة؛ الأول: نزع الملكية الفردي، والثاني: نزع الملكية العام. ويقصد بالنوع الأول: الإجراءات التي تتخذها الدولة في مواجهة فرد أو عدد محدود من الأفراد، أما النوع الثاني: فيقصد به الإجراءات التي تشمل جميع أفراد المجتمع من أجل إجراء تغييرات اقتصادية أو اجتماعية في هيكل المجتمع¹.

1-3-5-3 المصادرة:

المصادرة عموماً هي عقوبة توقع في مواجهة شخص أو أشخاص معينين، و بمقتضاها تستولي الدولة على كل أو بعض الأموال المملوكة لهؤلاء الأشخاص دون أي تعويض. وإجراء المصادرة على هذا النحو قد يتم عن طريق السلطة القضائية وتسمى " المصادرة الجنائية أو القضائية"، أو عن طريق السلطة التنفيذية وتسمى " المصادرة الإدارية"، وفي كلا الحالتين فإنها ينبغي أن تستند إلى نص قانوني يخول السلطة القضائية أو التنفيذية حق المصادرة في الحدود التي يرسمها القانون وعند توافر إحدى الحالات التي يقرها الشرع. هذا ويقصد بالمصادرة القضائية؛ تلك التي تقرر بمقتضى حكم قضائي، ويستوي في ذلك أن يصدر من جهة قضائية استثنائية (خاصة) لمواجهة ظروف سياسية معينة، كتجريد أعداء الدولة من الإمكانات المادية التي في حوزتهم. أما المصادرة الإدارية فإنها تتم في أعقاب الثورات الاجتماعية أو التغييرات السياسية أو في أعقاب الحروب، وذلك لتصفية بعض الطبقات أو توقيع الجزاء على من تعاونوا من الأعداء.

1-3-5-4 التأميم:

يعد التأميم من النظم القانونية الحديثة نسبياً، إذ ترجع أولى تطبيقاته إلى عام 1918² عندما تعرض مبدأ الملكية الفردية للاختبار وفقدت هذه الملكية طابعها المطلق في كل من المكسيك وروسيا، وكان ذلك في الواقع مظهراً لتطور عميق في مفهوم الملكية التي انتقلت في طور الحق المقدس المطلق لتصبح حقاً ذا وظيفة اجتماعية. وأياً كان الأمر بما أن التأميم يعد عائقاً للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تعريفه بأنه: نقل ملكية مشروع معين أو نشاط ما من أجل المصلحة العليا، إلى ملكية جماعية أو نشاط جماعي بقصد استعمال هذه الملكية أو النشاط في الحال أو الاستقبال لتحقيق المصلحة العامة وليس في سبيل المصلحة الفردية الخاصة. كما يعرف التأميم بأنه " عمل من أعمال السيادة تنتقل بموجبه وسائل الإنتاج وبعض الأنشطة المعينة من الأفراد والهيئات الخاصة إلى الدولة من أجل استغلالها لخدمة المصلحة الجماعية"³.

1-5-4 القيود القانونية الضريبية و النقدية:

يسعى المستثمر الأجنبي من وراء توظيف واستثمار أمواله في إقليم دولة معينة عموماً للحصول على عوائد مجزية وتوسيع نطاق نشاطه. ولما كانت الضريبة هي اقتطاع جزء من الدخل، فإنه كان للمعدلات الضريبية في الدولة المستقطبة للاستثمار وقواعد فرضها

¹ - عمر هاشم محمد صدقة، " مرجع سبق ذكره"، ص35.

² - دريد محمود السامرائي، " مرجع سبق ذكره"، ص 111.

³ - عمر هاشم محمد صدقة، " مرجع سبق ذكره"، ص40.

وجبايتها والإعفاء منها، شان كبير في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إليها. كما يحرص المستثمر الأجنبي من جهة ثانية على إعادة رأسماله المستثمر في الدولة وعوائده المتحققة هناك إلى موطنه الأصلي بعملة قابلة للتحويل، إضافة إلى التصريح لمستخدميه الأجانب المسموح له باستخدامهم في المشروع التجاري داخل إقليم الدولة المستقطبة للاستثمار، بتحويل الأرباح والمرتببات التي يتقاضونها مقابل خدماتهم إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل. فضلا عن ذلك فإن حاجة المشروع الاستثماري لاستيراد الآلات والمكائن وقطع الغيار اللازمة لتشغيله¹، تتطلب من الدولة التي يزاول النشاط التجاري فيها توفير النقد الأجنبي اللازم لذلك، ومن ثم يكون لقواعد الرقابة على الصرف الأجنبي والقيود النقدية تأثير كبير على حجم رأس المال الوافد إلى الدولة وعلى أبعاد وسعة استثماره.

1-4-5-1 القيود القانونية الضريبية:

إن السياسة الضريبية التي تنتهجها الدولة المستقطبة للاستثمار في مواجهة الاستثمار الأجنبي المباشر يمكنها أن تكون سلاحا ذو حدين. فقد تكون عائقا يحول دون تدفق رأس المال الأجنبي إلى تلك الدولة، وقد تكون حافزا يشجعه على الوفود إليها.

1-4-5-2 الازدواج الضريبي:

يقصد بالازدواج الضريبي عموما فرض الضريبة نفسها أكثر من مرة على الشخص ذاته بالنسبة إلى المال نفسه، في المدة نفسها. و معنى ذلك انه يشترط لتحقيق الازدواج الضريبي توافر شروط أربعة هي: وحدة الشخص المكلف بأداء الضريبة، ووحدة المال الخاضع للضريبة، و وحدة الواقعة المنشئة له و وحدة الضريبة المفروضة. و جدير بالذكر أن الازدواج الضريبي قد يكون محليا داخليا كما قد يكون دوليا. ويحدث الازدواج الضريبي المحلي (الداخلي) عندما تتوافر الشروط المتقدمة في دخل تفرض عليه أكثر من ضريبة وطنية داخل حدود الدولة. أما الازدواج الضريبي الدولي فيحدث عندما تتوافر تلك الشروط في دخل تفرض عليه الضريبة في أكثر من دولة واحدة. و من الممكن أن تفرض الضريبة على دخل المستثمر الأجنبي في كل من الدولة التي يحمل جنسيتها و الدولة التي يقيم فيها، أو الدولة الكائنة أمواله بها أو التي ينبع دخله من مصادر في إقليمها.

1-4-5-3 أثار الازدواج الضريبي على الاستثمار الأجنبي:

يمثل الازدواج الضريبي عقبة مهمة أمام استقطاب رأس المال الأجنبي إلى الدول المختلفة للاستثمار فيها، بل غنه يمثل عقبة في سبيل التجارة الدولية عموما. و العلة في ذلك تكمن في أن هذا الازدواج الضريبي يؤدي إلى تراكم الضرائب على الدخل أو المال نفسه نظرا لتعدد الدول التي تدعي اختصاصها بفرض الضريبة، كما أنه يؤدي من جهة أخرى إلى تقليص العوائد التي كان المستثمر الأجنبي يأمل في تحقيقها من وراء نشاطه الاستثماري. و من ثم فإن هذا الازدواج في الضريبة يمثل عائقا كبيرا أمام انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المختلفة.

1-4-5-4 التمييز في فرض الضريبة:

تملك الدولة من حيث الأصل، حرية واسعة في فرض الضرائب بأنواعها المختلفة بالمعدلات التي تراها على الوطنيين والأجانب وعلى أموالهم ودخولهم، بل غنها تملك كذلك الحق في فرض ضرائب عامة وموحدة على الأجانب تفوق تلك المفروضة على الوطنيين. بيد أن التمييز في فرض الضرائب بين الوطنيين و الأجانب، و إن كان عملا مشروعاً من وجهة النظر القانونية، إلى أنه قد يعوق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المستقبلة لرأس المال التي تتضمن تشريعاتها الضريبية مثل هذا التمييز². وليست الضرائب المميزة وحدها هي التي تشكل عائقا في سبيل جذب رؤوس الأموال الأجنبية، بل إن الضرائب العامة قد تكون هي الأخرى ذات أثر سلبي على التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي .

¹ - دريد محمود السامرائي، " مرجع سبق ذكره"، ص 123.

² - دريد محمود السامرائي، " مرجع سبق ذكره"، ص-ص: 128-133.

1-5-4-5 الإجراءات و الأعباء الضريبية المبالغ فيها:

على الرغم من ان القانون الدولي يعترف لكل دولة ذات سيادة بالحق في فرض الضرائب على الأجانب وعلى أموالهم الموجودة في إقليمها بالمعدلات التي تراها تحقق مصالحها الوطنية، كما يعترف لها بالحرية المطلقة في وضع القواعد القانونية المتعلقة بتقدير الضريبة وجبايتها. بيد أن الإفراط في فرض الضرائب وعدم استقرارها لمدة معقولة. أو التطبيق المعيق أو المعقد للنظام الضريبي داخل الدولة المستقطبة للاستثمار قد يشكل عائقاً يمنع أو يقلل من انسياب رأس المال الأجنبي بل وعلى العاملين في الميدان الضريبي في الدولة. فضلاً عن ذلك فإن تعدد الضرائب ما بين مركزية ومحلية وبين أصلية وإضافية وتعددها تبعاً لأغراضها، بل وتعددها للغرض نفسه، يشكل كله في الواقع عوائق مهمة في سبيل انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة.

1-5-4-6 القيود القانونية على الصرف الأجنبي و التحويلات النقدية:

يقصد بذلك مجموعة القيود القانونية التي تفرضها الدولة المستقطبة للاستثمار على المدفوعات الدولية، كالقيود المفروضة على دخول وخروج رأس المال أو قابليته للتحويل. بعبارة أخرى فإن أي تدخل من قبل الدولة في حرية تحويل عملة دولة معينة إلى عملة دولة أخرى يعد رقابة على الصرف الأجنبي¹. وتتدرج هذه القيود من حيث شدتها من دولة إلى أخرى. فقد تأخذ الدولة بحرية التعامل على الصرف الأجنبي كأصل عام وتخضع بعض مثل هذه المعاملات لرقابتها.

1-5-4-7 عدم الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي:

يعد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة أمراً مهماً في اجتذاب رأس المال الأجنبي إليها. فهذا الأخير يبحث بطبيعته عن الأمان والطمأنينة ولن يتسنى له مزاولة نشاطه التجاري إلا في ظروف اقتصادية واجتماعية مستقرة. لذا فإن عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي يشكل بالضرورة عائقاً مهماً في مواجهة الاستثمار الأجنبي؛ حيث تعد العوامل الاقتصادية عموماً، وبشكل خاص الاستقرار الاقتصادي عاملاً مهماً وحاسماً في استقطاب الاستثمار الأجنبي إليها. إذ ان المستثمر يسعى أساساً من وراء استغلال أمواله ووحداته الإنتاجية في الدول الأخرى إلى تحقيق عوائد مجزية، ويظهر عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يمكن ان يعوق الاستثمار الأجنبي حسب الدكتور دريد محمد السامرائي في حالتين هما: تخفيض قيمة العملة الوطنية، التضخم.

1-5-4-8 تخفيض قيمة العملة الوطنية:

ويقصد بذلك ان تقرر الدولة تخفيض قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، أي إنقاص ما تمثله من عدد الوحدات النقدية الأجنبية. وتلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية لأسباب عدة من أهمها مايلي:²

- معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الوطني وذلك بتقييد الواردات و تشجيع الصادرات. فتخفيض العملة يؤدي في الواقع إلى زيادة الطلب على السلع الوطنية من قبل الأجانب بالنظر لملائمة أثمانها، فتزداد بذلك صادرات الدولة.
- وقد تهدف الدولة من تخفيض عملتها إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني. ذلك ان التخفيض يؤدي إلى التوسع في الصناعات الوطنية بهدف زيادة التصدير ومن ثم التوسع في التشغيل و توفير فرص عمل جديدة.
- ويقصد بالتخفيض أحياناً زيادة موارد الخزانة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم رصيد الذهب المتاح لديها وفقاً لسعر الصرف الجديد.

¹ - إيمان محمد عطية ناصف، " مرجع سبق ذكره"، ص 232.

² - دريد محمود السامرائي، " مرجع سبق ذكره"، ص 134-140.

وعلى أي حال فإن تخفيض العملة لا يقتصر على الدول النامية فحسب، بل إنه يشمل الدول المتقدمة اقتصادياً كذلك، والتي تلجأ لتخفيض سعر صرف عملتها النقدية. ولعل من أبرز الأمثلة بهذا الخصوص قيام الحكومة الفرنسية بتخفيض قيمة الفرنك الفرنسي في أوت 1969، وقيام بريطانيا بتخفيض قيمة الجنيه الإسترليني في جانفي 1967. بيد أن هذا الإجراء و على الرغم من أثاره الإيجابية فإنه قد يؤدي أحيانا إلى تحميل المستثمر الأجنبي بعض الخسائر الاقتصادية التي لم تكن في تقديره عند ممارسة النشاط التجاري في الدولة المستقطبة للاستثمار؛ إذ أن انخفاض قيمة العملة الوطنية ينعكس أثره على أثمان السلع والخدمات المستوردة و المصدرة.

1-5-4-9 التضخم:

يعد التضخم في الواقع ظاهرة اقتصادية تصيب الاقتصاديات المختلفة الرأسمالية منها والمخططة. كما أنه يعد من جهة أخرى مظهراً واضحاً من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي إذ انه يبعث على عدم الثقة والطمأنينة. ولذلك فإنه يمثل عائقاً في طريق الاستثمار الأجنبي، على النحو التالي:

- يؤدي التضخم عموماً إلى تناقص رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدولة و هجرتها إلى الخارج. بل إن استمرار التضخم لا يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فحسب بل والأموال الوطنية أيضاً.
- يمارس التضخم تأثيراً سيئاً وواضحاً على ميزان المدفوعات الوطني. إذ أنه يؤدي إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات. فالتضخم يتضمن في الواقع إيجاد قوة شرائية داخلية متزايدة لا تواجها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي.
- يعمل التضخم على توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي الأقل إنتاجية والتي لا تفيد في التنمية الاقتصادية في الدولة. وبمعنى آخر فإن التضخم يؤدي إلى سوء توجيه الاستثمارات وإلى إيجاد أنواع من الاستثمارات غير مرغوب فيها لأنها لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية.

1-5-4-10 عدم الاستقرار الاجتماعي:

يتمثل هذا العائق عموماً في ما ينجم عن الحرب والاضطرابات الداخلية والاجتماعية من أضرار تقضي في النتيجة إلى إحداث آثار سلبية على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى هذه الدولة.

2 - اتجاهات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة إفريقيا:

ظلت إفريقيا شبه غائبة عن خارطة الاستثمار العالمي طوال العقود الماضية للعديد من الاعتبارات، في مقدمتها تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في القارة في وقت كانت توفر فيه مناطق أخرى كشرق آسيا فرصاً واعدة¹. ولكن الصورة تغيرت بشكل كبير منذ مطلع الألفية الثالثة، بعد أن بلغت أسواق الاستثمار التقليدية مرحلة ما من التشبع، وتحسنت الأوضاع التنموية في الكثير من دول إفريقيا، بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام نتيجة لزيادة الطلب العالمي عليها وتساعد المشكلات التي شهدتها أسواق الإنتاج التقليدية. كل تلك التحولات وضعت إفريقيا على خارطة الاستثمار العالمي، بحيث بات الكثير من المستثمرين ينظرون إليها على أنها أحد المنافذ من الأزمات التي يشهدها العالم.

¹ - دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في إفريقيا، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ، ص 19.

2-1 : أسباب انفتاح الدول الإفريقية و توجيهها نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

قبل معرفة انفتاح الدول الإفريقية و توجيهها نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب أن نعرض عن الحديث عن البيئة الاستثمارية بالدول الإفريقية. و ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى صنفين¹: greenfield investment، الذي يمثل خلق مؤسسات جديدة من أجل تطوير و توسيع تسهيلات الإنتاج، أما الصنف الثاني الاكتساب و الاندماج الذي يتطلب شراء و وجود المؤسسات .

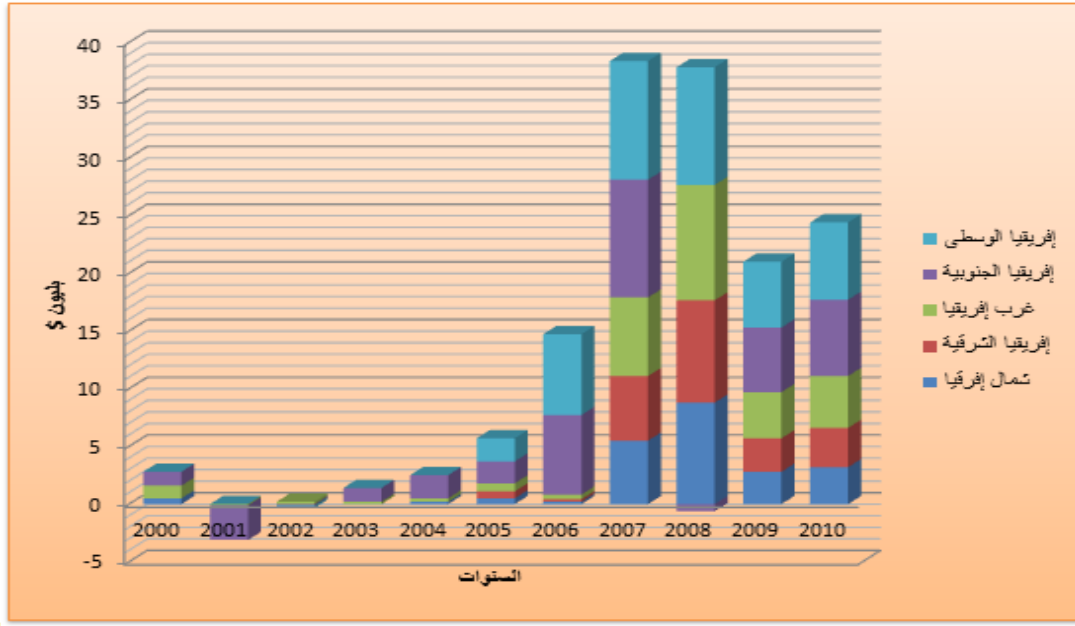
2-1-1 : بيئة الاستثمار:

أدركت أغلب الدول الإفريقية منذ مطلع التسعينات أهمية الإصلاح الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار، ولهذا صدرت العديد من التشريعات الهادفة إلى جعل مناخ الاستثمار أكثر جاذبية.² حافظت الدول الإفريقية على معدلات نمو مضطربة خلال العقد الأخيرين . وقد ورد في خطاب رئيس البنك الدولي خلال الاجتماعات السنوية الأخيرة لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين (أكتوبر 2008) بأن حوالي 25 بلداً في إفريقيا قد بلغ متوسط معدل النمو فيها ما نسبته % 6.6 سنوياً خلال الفترة 1997-2007 . وتضم هذه المجموعة من الدول ثلثي سكان المنطقة تقريباً مما يبرز ظهور قطب آخر للنمو يمكن أن يتطور خلال السنوات القادمة . ويعلق رئيس البنك الدولي بأن هذا الوضع يمكن أن يشكل إنجازاً عظيماً، ليس فقط على صعيد تعزيز التنمية والتغلب على الفقر، ولكن أيضاً على إطلاق العنان للمهارات والطاقات غير المستغلة. وبلغت إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا حوالي 60.2 بليون دولار في سنة 2009 لتتخفف إلى 55 بليون دولار في سنة 2010 ويعزى ذلك إلى التراجع الذي سجلته كل من شمال إفريقيا، شرق وغرب وجنوب إفريقيا ما عدا إفريقيا الوسطى التي سجلت ارتفاعاً في القيمة أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من إفريقيا فكانت ضئيلة وعرفت تراجعاً هي الأخرى يقدر ب 1% لفترة 2009-2010 .

¹ - "Assessing Trends and Policies of Foreign Direct Investment in the United States" , U.S. Department of Commerce International Trade Administration, July 2008 p02 ; disponible sur le site internet : www.investamerica.gov

² - دراسة حول سبل تشجيع الإستثمار العربي في إفريقيا، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، ص19.

رسم بياني رقم(2-04) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات إفريقيا

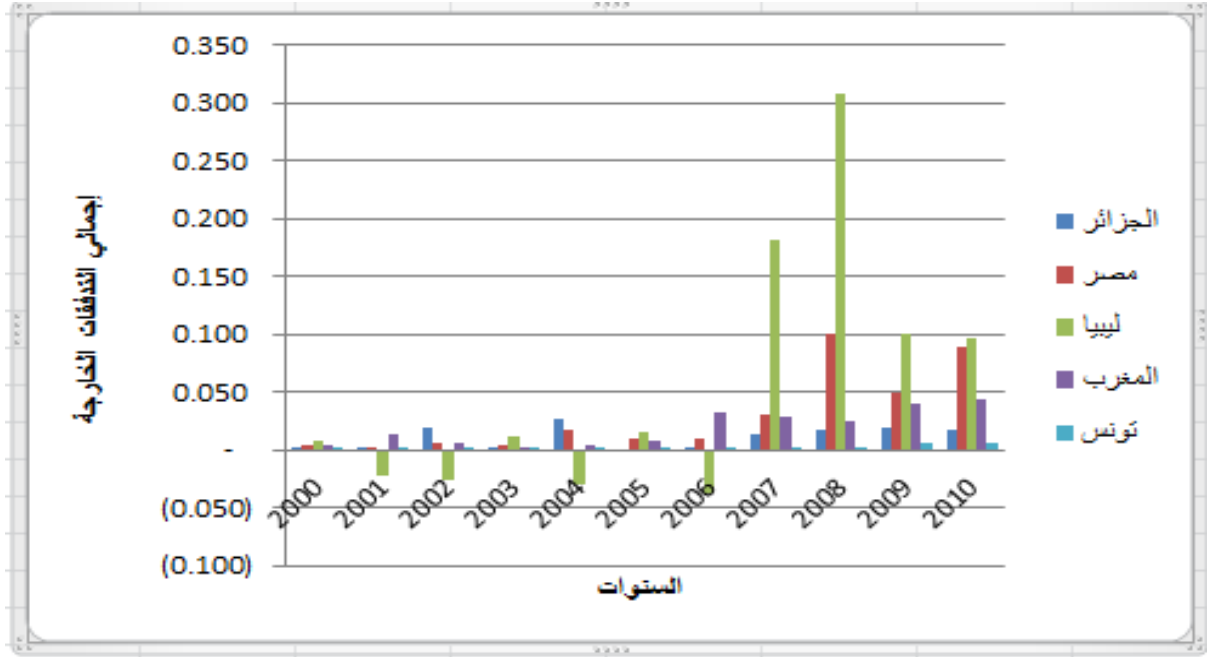


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات: www.unctad.fdistatistique.

ونتيجة لهذه الإصلاحات بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا في عام 2007 حوالي 53مليار دولار مقابل 39 مليار دولار في عام 2006 ، غير أن حصة أفريقيا الحقيقية من تدفقات الاستثمار المباشر لا تزال لا تتجاوز نسبة 3% من إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة. ورغم التحسن الملحوظ الذي شهدته أغلب الدول الإفريقية في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الملموسة، إلا أن الاستثمار العربي في إفريقيا لم يشهد النمو المنشود. لقد بدأت بعض الشركات والمؤسسات العربية في التوجه نحو السوق الإفريقي، ولكنها توجهات وتحركات محدودة. ونظرا لغياب توفر بيانات واضحة وشاملة، فإنه من الصعب إعداد حصر دقيق لحجم تلك الاستثمارات أو القطاعات التي تعمل فيها¹.

¹ - The World Bank, Harry G. Broadman, "AFRICA'S SILK ROAD China and India's New Economic Frontier", p14, on line at : www.worldbank.org.

رسم بياني رقم (2-05): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من شمال إفريقيا للفترة 2000-2010



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات: www.unctad.fdistatistique.

2-1-2: مبررات الاستثمار العربية في إفريقيا: ¹

يتميز الاستثمار عن غيره من التدفقات المالية كالقروض الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية بأنه يضمن نقلا للتكنولوجيا متمثلة في استغلال براءات الاختراع والعلامات التجارية والخبرات الفنية والمهارات الإدارية والتضمنية بالإضافة إلى الإمكانيات التسويقية و بهذا فهو يسهم في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول المتقدمة. وتتعدد أسباب ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها بحملها تدور حول الاستفادة من مزايا تنافسية في البلد المضيف أو المستقبل للاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الربحية². كما أدى تحسن مناخ الاستثمار في العديد من دول إفريقيا إلى تدافع كبار المستثمرين والتكتلات في العالم نحو السوق الإفريقية الواعدة والخضبة. وتعتبر الفرصة سانحة للدول العربية للاستثمار في إفريقيا، وذلك لعدة اعتبارات، من أهمها:

● تقدم إفريقيا نفسها الآن كخيار أكثر جاذبية لاستقطاب الاستثمار الخارجي، خاصة وأن الأسواق الاستثمارية التقليدية تعاني من مشكلات متعددة، وتعاني فيها الاستثمارات العربية من عقبات متصاعدة. كما يوجد على أعلى مستويات القرار في أفريقيا رغبة ملحة في استضافة الاستثمار العربي الخاص، وآخر نداء في هذا الصدد هو الذي وجهه الرئيس السنغالي عبد الله واد في القمة الاقتصادية العربية في الكويت في يناير 2009 للاستثمار الخاص العربي للمجيء إلى السنغال وإلى الدول الأفريقية الأخرى، وهي نفس الرغبة التي أبدتها العديد من رؤساء دول أفريقية أخرى.

● تمكنت كثير من الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية من بناء قواعد تنموية وصناعية تؤهلها للانطلاق نحو الأسواق الخارجية للاستفادة من الفرص المتاحة ومواجهة التحديات محلياً ودولياً. فشركة "سابك" السعودية على سبيل المثال باتت واحدة من أكبر 10 شركات لصناعة البتروكيماويات عالمياً وتستثمر في الكثير من دول العالم. وبالتالي فإن إفريقيا تعتبر فرصة

¹ - دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في إفريقيا، "المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا"، ص 19-31.

² - خليفة بن حبيب الغالي و عبد الله غازي العازمي، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الانفتاح على النمو الاقتصادي و تكوين رأس المال في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، المجلة العلمية- التجارة و التمويل-، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول 2008، ص 256.

مثلى، خاصة وأن الكثير من الاستثمارات الخارجية العالمية تتوجه حالياً نحو قطاع الموارد الطبيعية وتحديدًا المحروقات والمعادن، وهي القطاعات التي نجحت فيها الكثير من الشركات العربية في بناء ميزة تنافسية، وتزخر أفريقيا بالكثير من المعادن المطلوبة عالمياً كالبوكسايت (Bauxite) والكوبالت (Cobalt) والحديد (Iron) والنحاس (Copper). وتحتوي القارة الأفريقية على 30% من احتياطي المعادن في العالم كالكوبالت والفوسفات والنحاس والبوكسايت واليورانيوم والبلاتين والكروم والذهب والماس. وتعتبر جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية المصدر الأول للكوبالت والبلاتين وتعتبر غينيا المصدر الأول للبوكسايت، وقد بلغ تصدير النحاس 57% من إجمالي صادرات زامبيا في عام 2007. وتشير الإحصاءات إلى أن قطاع الطاقة والمحروقات قد شكل أهم مصدر نشاط اقتصادي للقارة الأفريقية خلال عام 2007، إذ بلغت إيراداته 98 مليار دولار، يليه قطاع الاتصالات 48 مليار دولار، ثم قطاع التجارة والتسوق 45.6 مليار دولار، والمعادن 35.5 مليار دولار، والصناعات الغذائية 31 مليار دولار والكيموايات 22 مليار دولار، وقطاع السيارات 7 مليار دولار.

- تعتبر إفريقيا الامتداد الإقليمي والجغرافي والإستراتيجي للدول العربية سواء في شمال إفريقيا أو في منطقة الخليج العربي، ولهذا فإن وضع إستراتيجية عربية طموحة لتعزيز الشراكة العربية الإفريقية لم تعد مجرد خيار، في ظل التدافع العالمي والخطط التي تعد للسيطرة على أسواق أفريقيا الواعدة ومواردها الطبيعية المتنوعة.
- يمكن لأفريقيا أن تساعد العالم العربي على تحقيق أمنه الغذائي، إذ توجد في القارة الأفريقية الكثير من الموارد الضرورية للإنتاج الزراعي (نباتي وحيواني) كالأراضي الخصبة والمياه المتدفقة، ومن المعلوم أن الدول العربية استوردت 58 مليون طن من حاجياتها من الحبوب في عام 2007 كما استوردت الدول الأفريقية 27 مليون طن من حاجياتها من هذه المادة حسب إحصائيات المنظمة العالمية للزراعة والأغذية (FAO) ومن الممكن للشراكة العربية الإفريقية في هذا المجال مساعدة المجموعتين على حل هذه المشكلة الخطيرة.

2-2 التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا:

- هناك تنافس ملحوظ بين مختلف المستثمرين: على مستوى الدول الصاعدة (الصين، الهند إلخ)، والدول التقليدية (أوروبا وأمريكا الشمالية) من هنا تتأكد الأهمية للدول العربية بضرورة وضع استراتيجية لاستثمار شامل، يركز على المحاور الثلاثة التالية: الاستثمارات الاستراتيجية التكاملية بين الدول العربية والأفريقية والتي تساهم في ضمان الأمن الغذائي العربي الإفريقي: في قطاعات الإنتاج الزراعي وتوفير الموارد المائية الضرورية لهذا الإنتاج.
- الاستثمارات الإنتاجية الأخرى التي تحقق عائداً أفضل للفائض المالي العربي وتوظف الخبرة العربية المكتسبة: في قطاعات مثل البترول، والمعادن، والسياحة.
- الاستثمارات الداعمة في إطار شراكة نافعة للطرفين أربح وتربح " (Win - Win) في المنشآت الأساسية (بنى تحتية)، ووسائل الاتصال والنقل، والكهرباء، والتعليم، والصحة.

و بدأت الدول الآسيوية تهتم بالاستثمار في إفريقيا؛ على سبيل المثال في سنة 2004 أبرمت الصين إتفاقية: الصين- إفريقيا في أديس أبابا و إثيوبيا، حيث قدرت استثماراتها الأجنبية المباشرة الوافدة لهاته المنطقة ب 900 مليون دولار¹ لنفس السنة، كما تعتبر الهند ثالث أهم

¹ -Chantal dupasquier and Patrick N.Osakwe, " Foreign direct investment in Africa : performance, challenges and responsibilities", african Trade Policy centre, N° 21, september 2005, p10.

مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أوغندا، جمهورية كوريا، ماليزيا و التايوان كلها دول تعمل على تعزيز استثماراتها الأجنبية المباشرة في إفريقيا في القطاعات التالية:

المحروقات (الجزائر، أنغولا، تشاد، غينيا، نيجيريا، السودان و تونس)؛

النسيج (بوتسوانا، غانا، كينيا، Lesotho، مدغشقر، Mauritius، الموزمبيق و أوغندا)؛

قطاع السيارات (جنوب إفريقيا)؛

قطاع الاتصالات (غانا، جنوب إفريقيا)؛

المأكولات و المشروبات (الكاميرون، تنزانيا وأوغندا).

جدول رقم(2-08) : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا 2009-2010

الوحدة: مليون دولار أمريكي

القطاع/ الصناعة	مبيعات		مشتريات	
	2010	2009	2010	2009
المجموع	5 140	2 702	7 608	3184
قطاع أولي	2 579	621	2149	81-
مناجم و بترول	2 579	621	2149	81-
التصنيع	- 110	138	303	381
أكل و تبغ	-	39	263	2
خشب و خشب إنتاج	11	-	1-	1
كيميائيات و منتجات كيميائية	620-	-	5	38-
المنتجات غير المعدنية	250	4-	-	416
المعادن و المنتجات المعدنية	248	102	32	-
الات و تجهيزات	-	-	2	-
تجهيزات كهربائية و إلكترونية	-	-	9-	-
معدات دقيقة	-	-	10	-
خدمات	2672	1942	5157	2885
بناء	-	103-	-	-
تجارة	-	1-	84	26-
فنادق و مطاعم	117-	3	136	-
نقل، تخزين و الاتصالات	3058	-	1912	-
مالية	295-	1643	38	2572
خدمات مالية	21	32	3003	340
صحة و خدمات اجتماعية	5	-	-	-
خدمات اجتماعية و نشاطات شخصية	0	369	23-	-
خدمات أخرى	-	-	6	1-
				-

Source : World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development, p40.

1-2-2 الاستثمارات الاستراتيجية التكاملية:

تؤمن الزراعة والنشاطات المرافقة لها، سبل العيش لنحو ثلثي السكان العاملين في القارة الإفريقية وتساهم بنسبة تفوق % 17 في الناتج المحلي الإجمالي . كما يؤمن هذا القطاع حوالي % 40 من الإيرادات بالعملات الأجنبية. من العقبات التي تواجهها الزراعة في إفريقيا: صغر حجم مساحة المزارع واعتمادها المتعاضم على الأمطار، وتباعد الأسواق المحلية، وغياب المنشآت الأساسية للنقل التي تربط

مناطق الإنتاج والأسواق وضعف تنظيم نشاط المزارعين. كما أن تذبذب الأسواق العالمية يشكل أيضاً بالنسبة للمنتجات الزراعية عائقاً أمام تنميتها.

من جهة أخرى، لم تتمكن الحكومات الإفريقية من اتخاذ إجراءات مشجعة لتحفيز المزارعين كالدعم المالي مثلاً، بينما يتمتع نظراؤهم في الدول الصناعية بدعم هام ومشجع في إنتاج القطن مثلاً. وقد أشار الرئيس السنغالي عبد الله واد رئيس الدورة الحالية للمؤتمر الإسلامي في القمة العربية الاقتصادية التي عقدت بالكويت (20-19 يناير 2009) إلى أن أفريقيا هي ثاني منتج للقطن في العالم، ولكن ما يصنع من القطن في أفريقيا لا يتجاوز 5% حالياً، وناشد الدول العربية للإسهام في الاستثمارات لرفع نسبة التصنيع لتوفير فرص العمل للأفارقة، وذلك في إطار برنامج أفريقي لتصنيع 25% من القطن المنتج في أفريقيا مما يوفر 50 ألف وظيفة جديدة. كما تواجه المنتجات الزراعية الإفريقية ظروفاً تنافسية غير عادلة في الأسواق الدولية، إضافة إلى تدهور الإنتاج الزراعي بعد هيكلته وخصخصته الجزئية أو الكلية.

وتبنى الشركات متعددة الجنسيات طرق مختلفة لتوزيع منتجاتها؛ وظيفية وأخرى نشاطات عملية يطلق عليها اسم (the global 'factory')¹، وتظهر مشاريع إفريقيا من حيث القيمة و العدد في الجدول التالي:

جدول رقم (2-09) : مشاريع إجمالية في إفريقيا: القيمة و عدد المشاريع و مساهمتهم الإجمالية في إفريقيا 2003-

2010

المشاريع		القيمة		إجمالي إجمالية
المساهمة %	العدد	المساهمة %	\$ بليون	
12	570	5	46	إجمالي مشاريع إجمالية
1	65	1	8	شمال إفريقيا إلى شمال إفريقيا
10	461	4	35	شبه صحراء إفريقيا إلى شبه صحراء إفريقيا
1	43	0.2	2	شمال إفريقيا إلى شبه صحراء إفريقيا
0	1	0	0.2	شبه صحراء إفريقيا إلى شمال إفريقيا
100	4702	100	848	إجمالي مشاريع إجمالية في إفريقيا

Source : World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development, p41.

من الجدول السابق نجد أن إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر البينية بلغ 570 مشروع بنسبة 12% وتعود النسبة الكبيرة في ذلك إلى المشاريع الصادرة من شبه صحراء إفريقيا والموجهة إلى شبه صحراء إفريقيا ثم تليها منطقة شمال إفريقيا ب 65 مشروع وتقل المشاريع الموجهة من شبه صحراء إفريقيا إلى شمال إفريقيا.

ونتيجة لذلك أضحي من الضروري إعادة النظر في تنظيم الإنتاج، وتسويق المنتجات الزراعية والمصالح المساندة للزراعة، بالإضافة إلى توفير الموارد المالية حسب حجم، وطموحات وحاجات القارة. وتقدر رؤوس الأموال الضرورية لذلك بحوالي 18 مليار دولار أمريكي سنوياً. كما يضمن تنظيم وإدارة هذه الموارد، الدخول للأسواق الخارجية التي لا تزال أساسية بالنسبة لتسويق المنتجات الإفريقية من القطن، والكافو، والبن، والشاي ومنتجات أخرى.

من أهم تحديات الأمن الغذائي العربي قلة الأراضي الخصبة وشح الموارد المائية، إذ يلبى الإنتاج الزراعي العربي % 54 فقط من الاستهلاك، وتنخفض هذه النسبة إلى % 25 فقط في بعض البلدان بينما تقارب نسبة استيراد بعض المواد كالسكر، والزيت، (مثلاً %

¹- Frank L. Bartel, "FDI Policy Instruments: Advantages and Disadvantages", Unit Chief, Strategic Research and Regional Analyses Unit UNIDO (UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION), Research and Statistics Branch, working paper 01 / 2009, Vienna 2009, p04 ; disponible sur le site internet : www.unido.org.

100) لدى الدول الأفريقية مصادر كبيرة من المياه المتجددة سنوياً وهي حاصل المياه الجارية في كل بلد زائداً المياه القادمة من البلدان المجاورة. ويستغل حالياً من هذه المياه حوالي 5.5 % في كما لا يتعدى (MENA). إفريقيا مقابل حوالي 50 % في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استغلال الأراضي الزراعية في إفريقيا نسبة 27 % من الأراضي الصالحة للزراعة. من هنا تبرز أهمية التكامل العربي الأفريقي والحاجة للاستثمار في تهيئة المصادر المائية الصالحة للزراعة من أجل الأمن الغذائي والتصدير¹.

بفضل الاستثمارات العربية، تستطيع الدول الإفريقية توفير المزيد من المياه والأراضي الصالحة للزراعة ليضمن الجانبان إنتاجاً زراعياً أكيداً للأمن الغذائي والتصدير. وعلى الاستثمار العربي في القطاع الزراعي بأفريقيا أن يراعي مصالح المزارعين الأفارقة الصغار وان يشركهم في هذا وضع " البرنامج المتكامل لتنمية الزراعة بإفريقيا " في سنة 2003 ، من قبل النيباد، بالتنسيق مع وزراء الفلاحة الأفارقة، ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية في القارة، والبنك الإفريقي للتنمية، واللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة، وخبراء من البنك الدولي ومن منظمة الفاو. الجهود الرامية إلى تحسين أوضاع الزراعة الأفريقية والأمن الغذائي. وللانطلاق في هذا الاستثمارات يجب:

- إعداد دراسات ميدانية للأراضي الزراعية في بعض الدول الأفريقية المعروفة بخصوبة أراضيها وتوفر المياه فيها ودراسات حول طلب الأسواق العربية أو الأفريقية، وما يمكن تصديره إلى الأسواق الأخرى،

- وضع أهداف للإنتاج المنتظر،

- دراسة الموارد المائية المتاحة،

- دراسة البنية التحتية الضرورية للإنتاج،

- دراسة جميع مستلزمات الإنتاج (بذور، مشاتل.. .)،

- دراسة كل الآثار البيئية والصحية.

كما يتعين الاهتمام برفع المستوى الفني للعمال العرب والأفارقة واكتسابهم للمهارة الكافية من أجل:

- تحقيق نقل التكنولوجيا،

- التحكم في أنواع الزراعات وسلالات الحيوانات الملائمة للسوق العربية والتصدير،

- تحسين إدارة المزارع ما قبل وبعد الحصاد،

- رفع مستوى التعليم والبحث،

- توفير الشروط الضرورية للتصدير.

وفي هذا المجال يمكن بحث التعاون بين القطاع الخاص العربي والقطاع العام حيث يمكن للقطاع العام من خلال مؤسسات التمويل الإنمائي العربية مساعدة الحكومات الأفريقية في توفير البنية التحتية الضرورية لإنجاح هذه الاستثمارات في الوقت الذي يتكفل فيه القطاع الخاص بالاستثمارات الخاصة بالإنتاج الزراعي. ويبدو أن أنسب منطقتين في إفريقيا للاستثمارات العربية في هذا المجال هما شرق إفريقيا* ووسط إفريقيا، حيث يبلغ متوسط هطول الأمطار 920 مم/سنة في شرق إفريقيا، و1425 مم/سنة في وسط إفريقيا. وتتميز يوغندا في شرق إفريقيا بامتلاكها أكبر مساحة للاستغلال الزراعي تقدر بنحو 14 مليون هكتار تنتظر التهيئة، كما تمتلك جمهورية الكونغو الديمقراطية في وسط إفريقيا أكبر مساحة زراعية وأكبر احتياطي مائي. مع العلم أن الاستثمار العربي في الإنتاج الزراعي في أفريقيا مكمل للاستثمار العربي في الدول العربية (كالسودان مثلاً) ولا يتعارض معه.

¹ - UNCTAD, "ECONOMIC DEVELOPMENT IN AFRICA, STRENGTHENING REGIONAL ECONOMIC INTEGRATION FOR AFRICA'S DEVELOPMENT", REPORT 2009, UNITED NATIONS, New York and Geneva, 2009, p24, on line at : www.unctad.org/Africa/series.

2-2-2 الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية الأخرى :

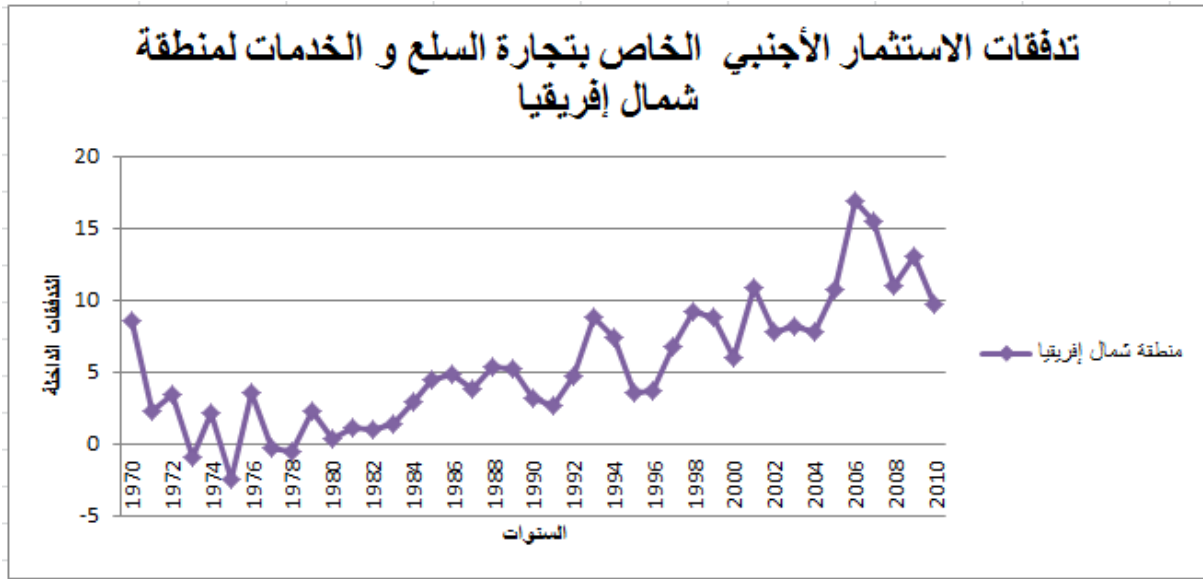
نظراً لتوفر المحروقات في البلدان العربية وكذلك توفر تجربة مؤكدة في هذا الميدان، فان تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع في أفريقيا يتم كذلك في إطار تكاملي مع استثمارات في قطاعات أخرى وبالبحث عن أكبر قيمة مضافة من خلال البتروكيماويات، من أجل تصديرها وتلبية لمتطلبات قطاعي المياه والزراعة. وتمتلك دول خليج غينيا % 4.9 من الاحتياطيات البترولية العالمية المؤكدة، أي حوالي 60 بليون برميل، و % 7.8 من احتياطيات الغاز الطبيعي، أي حوالي 400 بليون متر مكعب. كما تتمتع المنطقة بطاقة حرارية جوفية وكهرومائية. بين الدول العربية والدول الإفريقية "Win – Win" من هنا تظهر أهمية شراكة المنفعة المتبادلة في هذا المجال. تحتل إفريقيا المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج البلاتين، والذهب، ومعدن الكروم، والفانديوم عنصر فلزي نادر (والكوبالت) عنصر فلزي فضي البياض البوكسايت ومعادن أخرى كمعدن الحديد ومعدن النحاس. وتحتل المرتبة الثانية بإنتاجها للمنجنيز.¹ وتوجد مادة البوكسايت في العديد من الدول الإفريقية منها غينيا، والكامرون، وغانا، وكوت ديفوار وسيراليون وهي المادة الأولية الضرورية لإنتاج الألمونيوم. وتوجد مناجم النحاس بجنوب إفريقيا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وناميبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا. ويوجد النيكل ببوتسوانا، وبوروندي وكوت ديفوار ومدغشقر. ويوجد الزنك، خاصة، ببوركينا فاسو، وناميبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا. فيما يخص المعادن الأخرى توجد أهم مناجم الذهب بجنوب إفريقيا، وغانا، وتنزانيا ومالي. ويسجل إنتاج الذهب بإفريقيا تراجعاً بسبب العمق المتزايد لعمليات الإنتاج.

يتجلى مما سبق بأن إفريقيا تمتلك موارد طبيعية متنوعة. وهذه الموارد جد مرغوبة لدى الدول المتقدمة، والدول الصاعدة. تفتقر إفريقيا إلى الموارد المالية والوسائل التقنية لتحقيق أكبر قيمة مضافة عند استغلال مواردها الطبيعية، وتنمية المنشآت الأساسية وتنويع اقتصادها وتنميته لجعله قادراً على خلق فرص عمل جديدة. لقطاع السياحة كذلك مردود عال، خاصة وأن إفريقيا في طريقها إلى أن تصبح قبلة للمستثمرين في هذا القطاع. وقد عرف القطاع السياحي في أفريقيا نشاطاً كبيراً منذ عام 2004، بعدما سجل تباطؤاً على المستوى العالمي إثر أحداث 11 سبتمبر 2001. تتمتع إفريقيا بتنوع بيئي غير معهود يعطي فرصاً فريدة للاستثمار في السياحة: السياحة البيئية، و السياحة المغامرات و سياحة رجال الأعمال.

توفر الصناعة السياحية فرص عمل في قطاع البناء، وتولد طلباً محلياً على الأثاث والتجهيزات المكتبية وأثاث المنازل والفنادق، كما تنشط النقل والاتصالات، والمصالح المالية وتنشئ جسراً نحو قطاعات عديدة كالزراعة، والصناعات الخفيفة والصناعات التقليدية وتؤثر إيجابياً على التبادلات التجارية والثقافية مع الخارج. تمكن العديد من الدول العربية من اكتساب رصيد من الخبرات في الاستثمارات السياحية. وبتعاون جاد بين الدول العربية التي تتمتع بالمهارة والخبرة من جهة، والتي لها رصيد مالي متاح من جهة أخرى، يمكن خلق جسر ملائم للاستثمارات العربية في إفريقيا في قطاع السياحة.

¹ - "le développement économique en Afrique- retrouver une marge d'action la mobilisation des ressources intérieures et l'état développementiste -", CNUCED, NATIONS UNIES, 2007, p 05.

رسم بياني رقم (2-06) : تدفقات الاستثمار الأجنبي الخاص بتجارة السلع و الخدمات لمنطقة شمال إفريقيا



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات: www.unctad.fdistatistique.

2-2-2 الاستثمارات الداعمة في إطار شراكة المنفعة المتبادلة" أربح وتربح":

يمثل قطاع البنية الأساسية رهاناً كبيراً للتنمية على صعيد النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وتوفير الخدمات المختلفة. تعتبر مشاريع البنية الأساسية إحدى أولويات مشاريع "نيباد"، لفك العزلة وتنشيط التبادل الاقتصادي والتجاري. وتحتل إفريقيا المرتبة الأولى في العالم من حيث قلة وضعف الطرق المعبدة. فمن بين 1.8 مليون كيلومتر من شبكة الطرق بإفريقيا، تبلغ نسبة الطرق المعبدة نحو 16%. وتعتبر شراكة القطاعين، العام والخاص، وجلب القطاع الخاص الأجنبي والمحلي من أفضل السبل لتنفيذ المنشآت الأساسية، فهو يلبي طلبين متكاملين ولكنهما مختلفين:

توفير ديناميكية نشطة وأكثر مهنية من جهة، وجلب الاستثمارات الخاصة من جهة أخرى، ويجب أن تقوم هذه الشراكة على تكامل الأدوار بين الفاعلين، والتقاسم العادل للمخاطر والمنافع، وتوفير الثقة المتبادلة بين الشركاء. وتعاني إفريقيا من أزمة عدم توفر الطاقة لدى السكان والأنشطة الاقتصادية، مع استمرار إنقطاعات الكهرباء على مستوى المحطات المركزية، حيث توجد في إفريقيا محطة معطلة من بين كل أربع محطات. ويمثل الانقطاع المتكرر للكهرباء معدل 56 يوم إنتاج في السنة بالنسبة لمؤسسات الصناعات التحويلية. وباختصار تتصف إفريقيا ببنية أساسية ضعيفة كما أن التزود بالكهرباء مكلف وغير مضمون. يعتبر كذلك قطاع الاتصالات الذي شهد استثمارات عربية، قطاعاً أساسياً للتنمية في الدول الأفريقية، وبصفة عامة يمثل تعزيز البنية التحتية في الدول الأفريقية رهاناً كبيراً كما يمثل كسب هذا الرهان فرصة لتعاون عربي أفريقي ممتد¹.

ويبدو مما جاء في الفقرات السابقة أن أمام الدول العربية فرصة لبناء استراتيجية شاملة تحظى بالتنسيق فيما بين الدول المعنية ومعززة بالمصالح المشتركة. ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تركز على محاور الاستثمارات الثلاثة المقترحة: استثمارات التكامل بين الدول العربية والدول الأفريقية في ميدان الزراعة والأمن الغذائي العربي، والاستثمارات الداعمة للتنمية الأفريقية في ميدان المنشآت الأساسية والاستثمارات في قطاعات إنتاجية من أجل مردود أفضل للفوائض المالية وتوظيف الخبرة العربية. وكخلاصة لهذا الفصل، يجب تقييم المتطلبات الاستراتيجية للدول العربية التي تستلزم تدخل الدول المعنية، وتتمثل في الحاجة إلى المنتجات الزراعية الضرورية لأمنها الغذائي، إلى

¹ - The World Bank , Harry G. Broadman" La route de la soie en Afrique, Nouvel horizon économique pour la Chine et l'Inde", p34 , on line at : www.worldbank.org

جانب تأمين التمويل بالموارد الطبيعية للصناعات العربية الحالية والمستقبلية؛ مع وضع استراتيجية للاستثمار في الدول الأفريقية تجمع القطاع الخاص والعام العربيين، تشمل بناء نظم معلومات للمستثمرين والحرص على تواصل مباشر ومنتظم بينهم. ويجب عند إنجاز أي استثمار الاهتمام بالبيئة والثقافة، وتوظيف العمالة المحلية والاستعانة بالمؤسسات الوطنية، كما يجب إعطاء الأولوية للشراكة العربية والأفريقية لكسب الخبرة ولتفادي المنافسة السلبية. لذا فمن المطلوب التنسيق بين المستثمرين العرب لتفادي المنافسة فيما بينهم ولخلق شروط التكامل والتعاون. كما يتعين، فيما يخص الاستثمارات المتعلقة بالإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي، تحديد ما يجب إنجازه في إفريقيا، وما يجب أن ينجز في الدول العربية وذلك على المدى البعيد. كما يكون من المناسب فيما يتعلق بالاستثمارات الداعمة الخاصة بالمنشآت الأساسية، إشراك الوسائل العربية للدراسة والإنجاز في تحقيق هذه الاستثمارات.

وبخصوص الاستثمارات من أجل مردود أفضل للفوائض المالية واستعمال الخبرة العربية، يجب تقييم الطلب على الموارد الطبيعية على المدى البعيد والتعرف على المتعاملين الذين يمكنهم الاستثمار والبلدان المناسبة لاستقبال الاستثمارات. كما يجب أن يستند الاستثمار على دراسات جدوى لتحديد وسائل الإنجاز، ومقارنة الاستثمارات في إفريقيا مع فرص في بلدان أخرى من باقي الدول من حيث العائد، والمخاطر وكذا الاقتداء بالتجارب الناجحة. كما يفضل أن يكون التنسيق بين مختلف المؤسسات العربية المعنية، فعلا مع توزيع الأدوار بينها. ولنجاح الاستراتيجية العربية، يجب أن تقدم شروطاً قريبة من تلك التي تطرحها الدول الأخرى المنافسة في الأسواق الأفريقية. وبالنسبة للاستثمار المباشر يجب مساعدة القطاع الخاص والمؤسسات العربية الكبرى لتمكينها من التواجد في إفريقيا في القطاعات الهامة مثل: المحروقات، والكيماويات، والبنوك والاتصالات والموانئ. ويعتبر - عند الإمكان - تكوين شركات مختلطة عربية وإفريقية أداة مفضلة لتأمين التنسيق والثقة الضرورية من أجل تنمية مستدامة لصالح الطرفين¹.

كما على الاستراتيجية العربية أن تنظر في إمكانية مساعدة المستثمرين العرب ذوي الحجم الصغير والمتوسط من خلال دعم الصناديق التي تقدم تشجيعاً وضمانات للقطاع الخاص.

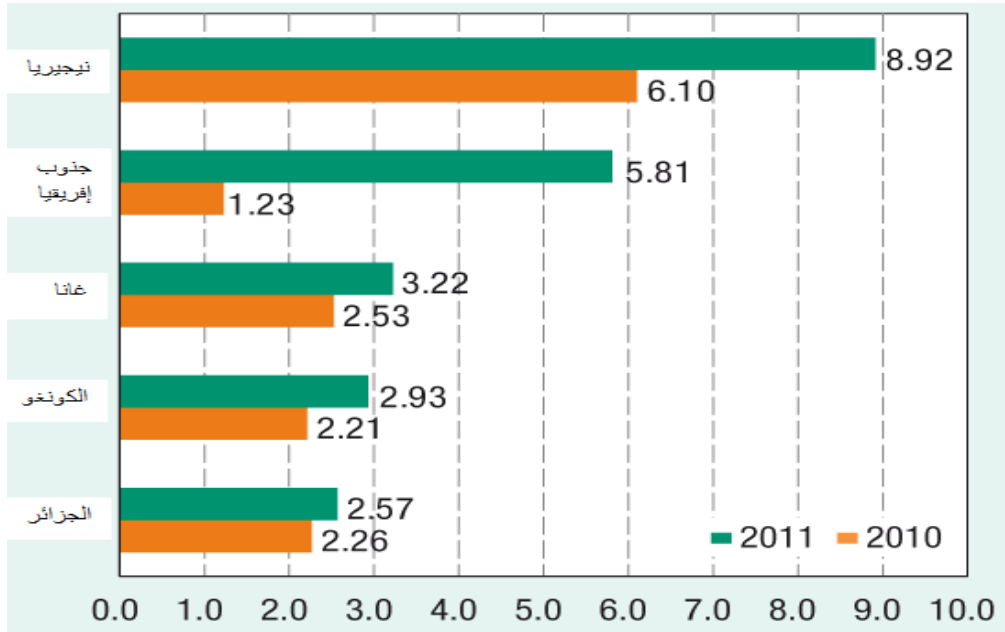
2-3 تقييم حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:

وفقاً لتقرير "الأونكتاد" عن الاستثمار العالمي و اتجاهاته المختلفة أن هناك 70 ألف شركة متعددة الجنسيات تدير أكثر من تسعة تريليون دولار من استثمارات مباشرة لها حول العالم فيما تزيد قيمة مبيعات الشركات التابعة لها و عددها 690 ألف عن 19 تريليون دولار في عام 2004، و تعد دول اسيا أهم مراكز جذب للاستثمار الأجنبي المباشر ، تليها دول أمريكا اللاتينية و منطقة الكاريبي . و تصدر الصين و هونغ كونغ ، البرازيل ، المكسيك، و سنغافورة قائمة الدول النامية التي تتلقى استثمارات أجنبية حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية في الصين حوالي 61 تريليون دولار عام 2004 تليها هونغ كونغ حيث تدفقت إليها نحو 34 بليون دولار . أما بالنسبة للدول العربية فيشير تقرير الأونكتاد إلى تدني نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث لا تزيد حصتها عن 1% من إجمالي الاستثمار الذي توجه إلى العالم و إلى أقل من 4% من إجمالي الاستثمار في الدول النامية كمتوسط سنوي خلال العقدين الماضيين. و يعزى انخفاض نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود قيود تشريعية في كثير من الدول العربية تحول دون امتلاك الأجانب للأصول المحلية إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي السائد في منطقة الشرق الأوسط².

¹ - مدحت أيوب، "مرجع سبق ذكره"، ص: 27-31.

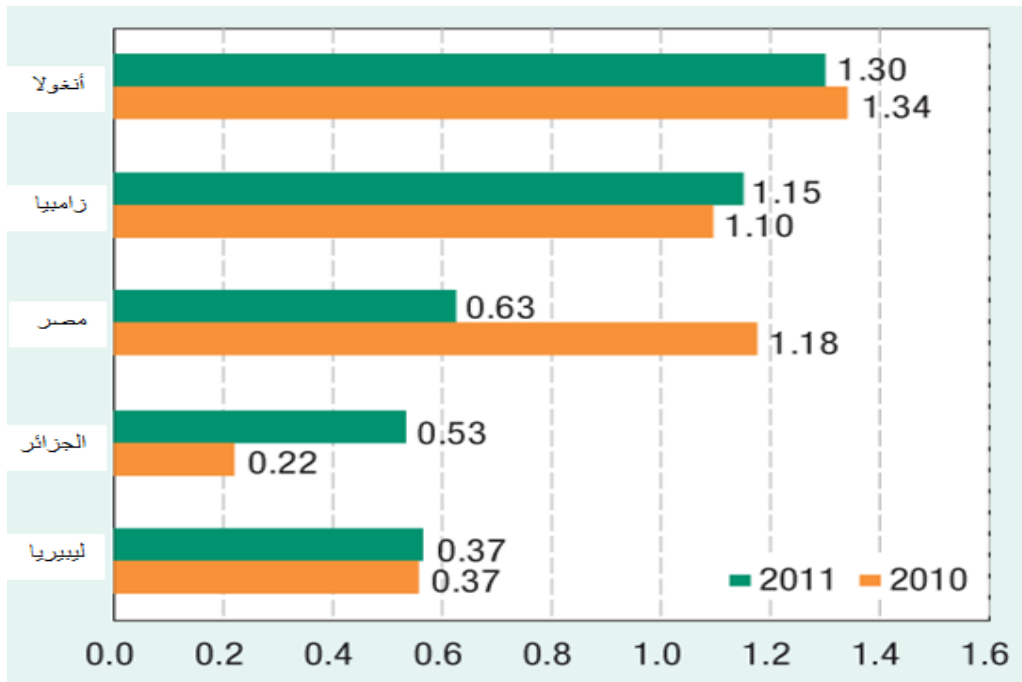
² - خليفة بن حبيب الغالي و عبد الله غازي العازمي، "مرجع سبق ذكره"، ص 256-257.

رسم بياني رقم (2-07-01): أول خمس دول في إفريقيا من حيث تدفق و توزيع الاستثمار الأجنبي لسنتي 2009-2010-
الوحدة: مليار دولار



Source : <http://www.unctad.org>

رسم بياني رقم (2-07-02): أول خمس دول في إفريقيا من حيث تدفق و توزيع الاستثمار الأجنبي لسنتي 2009-2010-
التدفقات الخارجة -



Source : <http://www.unctad.org>

4-2 فرص الاستثمار في الدول الإفريقية:

تمتع الدول الإفريقية بفرص استثمار كبيرة كما سبق الإشارة إلى ذلك لما تتمتع به ولكن يمكن تدعيم ذلك من خلال الإحصائيات الآتية. فبالنسبة لمبيعات الفترة ومشترياتها فقيمتها منخفضة عموماً تراوحت من 5 إلى 7 بليون دولار فيما يخص المبيعات، ومن 2.7 بليون إلى 3.2 بليون دولار لنفس الفترة، كما يظهر ذلك في الجداول التالية:

جدول رقم(2-10) : التدفقات الداخلة و الخارجة، للاستثمار الأجنبي المباشر مبيعات و مشتريات بإفريقيا 2009-2010
الوحدة: بليون دولار

مشتريات		مبيعات		تدفقات إ.ج.م الخارجة		تدفقات إ.ج.م الداخلة		المنطقة
2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	
3.2	2.7	7.6	5.1	6.6	5.6	55.0	60.2	إفريقيا
1.5	1.0	1.1	1.5	3.4	2.5	16.9	18.5	شمال إفريقيا
0.2	0.2	0.3	-	0.2	0.1	3.7	3.6	شرق إفريقيا
-	-	0.4	0.2-	1.1	1.5	11.3	12.7	غرب إفريقيا
1.5	1.5	5.6	3.9	1.9	1.4	15.1	20.0	إفريقيا الجنوبية
-	-	0.2	-	0.1	0.1	8.0	5.4	إفريقيا الوسطى

Source : World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development, p40.

جدول رقم(2-11) : التدفقات الداخلة و الخارجة لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر 2009-2010
الوحدة: بليون دولار

مشتريات		مبيعات		تدفقات إ.ج.م المخزون الخارجة		تدفقات إ.ج.م المخزون الداخلة		المنطقة
2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	
2.7	2.2	50.1	39.2	122.4	106.0	554.0	488.8	إفريقيا
0.7	0.5	12.7	8.7	23.6	20.2	206.1	190.7	شمال إفريقيا
0.2	0.1	0.7	0.7	1.1	0.9	30.9	27.5	شرق إفريقيا
0.4	0.3	15.3	12.2	6.8	5.7	95.4	84.1	غرب إفريقيا
1.2	1.1	17.2	14.0	90.0	78.2	182.8	153.6	إفريقيا الجنوبية
0.2	0.1	4.3	3.5	1.0	1.0	38.8	32.9	إفريقيا الوسطى

Source : World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development, p40.

ومن الملاحظ أن الدول الأفريقية ظلت تتعزز فيها الإصلاحات الإدارية والقانونية لتوفير المناخ المناسب لجلب الاستثمارات، فقد أوضح تقرير "Doing Business 2009" الذي يصدر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) بأنه في أفريقيا قامت 28 دولة بإدخال 58 عملية إصلاحية خلال عام 2007-2008؛ وقد صنفت ثلاث دول أفريقية ضمن مجموعة العشر دول الأولى في العالم التي أدخلت إصلاحات لتشجيع الاستثمارات خلال العام المذكور،¹ وهذه الدول هي: السنغال وبوركينا فاسو وبوتسوانا. كما تزايدت هذه الإصلاحات في دول خارجة من الحروب الأهلية مثل: رواندا وسيراليون وليبيريا. وقد احتلت جمهورية موريشوس المرتبة 24 على قائمة الدول المصنفة في العالم وفق معيار توفير التسهيلات المشجعة للاستثمار. وتأتي جمهورية موريشوس على رأس قائمة تصنيف الدول الأفريقية في تشجيع الاستثمارات.

¹ - UNCTAD, world investment report 2012, "TOWARDS A NEW GENERATION OF INVESTMENT POLICIES", United Nations, New York & Geneva 2012, P3.

جدول رقم(2-12) : توزيع تدفقات إ.ج.م في اقتصاديات إفريقيا بالعينة 2010

التدفقات الخارجة	التدفقات الداخلة	العينة
...	أنغولا، مصر، نيجيريا، ليبيا	حوالي 3.0 بليون دولار
...	كونغو، غانا، الجزائر	من 2.0 إلى 2.9 بليون دولار
ليبيا، مصر، أنغولا	السودان، جنوب إفريقيا، تونس، المغرب، زامبيا	من 1.0 إلى 1.9 بليون دولار
نيجيريا، المغرب.	النيجر، مدغشقر، ناميبيا، أوغندا، موزمبيق، تشاد، تنزانيا، غينيا و بوتسوانيا	من 0.5 إلى 0.9 بليون دولار
جنوب إفريقيا، زامبيا، الجزائر، السنغال، الموريتيس.	موريتيس، الكامرون، كوت ديفوار، السيشل، غينيا، ليبيا، السنغال، أنيويبا، الغابون، مالي، مالاوي، كينيا، الصومال، البنين، زيمبابوي، ساحل العاج.	من 0.1 إلى 0.4 بليون دولار
الغابون، تونس، السودان، ليبيا، كينيا، زيمبابوي، النيجر، غانا، سوزيلاند، جمهورية كونغو الشعبية، البنين، السيشل، سيراليون، مالي، موريتانيا، الكامرون، مالاوي، موزمبيق، كوت ديفوار، بوركينافاسو، غينيا، ناميبيا الطوغو، بوتسوانيا، ساحل العاج.	سوزيلاند، جمهورية إفريقيا الوسطى، الطوغو، إريتريا، روندا، غامبيا، بوركينافاسو، سيراليون، جيبوتي، موريتانيا، غينيا.	أقل من 0.1 بليون دولار

Source : World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development, p40.

تأتي هذه الرغبة في الإصلاحات بعد أن تحققت معدلات نمو جيدة متتالية في أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، وكما ذكر سالفاً فإن متوسط معدل النمو في أفريقيا بلغت نسبته حوالي 6% خلال العشر المشار إليه أعلاه، وقد جاء ذلك "Doing Business" سنوات الأخيرة وفق ما ورد في تقرير 2009 "بسبب تحسن الظروف الاقتصادية الكلية وتناقص الحروب الأهلية في هذه الدول. وفي ظل هذه التطورات، لجأ العديد من الدول الأفريقية إلى تحسين أجواء الاستثمارات بغية خلق فرص جديدة للعمل ودعم قدراتها التصديرية وزيادة الأنشطة الاقتصادية مما يساهم بشكل مباشر في مكافحة الفقر. وفي هذا الإطار، أدخل العديد من الدول الأفريقية إصلاحات هامة تهدف إلى تبسيط وتسريع إجراءات إنشاء الشركات الاستثمارية بأحجامها المختلفة بالإضافة إلى تخفيض رسوم تكاليف الواردات والصادرات، إلى جانب إصلاحات أخرى هامة في مجالات حماية حقوق الملكية وحرية تحويل رؤوس الأموال فضلاً عن رفع القيود على الصرف الأجنبي، وتبسيط وتخفيف النظم الضريبية وتوفير العديد من الامتيازات الأخرى التي تكفلها قوانين الاستثمارات التي سنتها هذه الدول. ويبين إدخال مجمل هذه الإصلاحات اهتمام الحكومات الأفريقية بإنشاء مؤسسات قوية واعتماد سياسات واضحة تساهم في تشجيع جلب الاستثمارات إلى هذه الدول.

2-5 السياسات العامة بشأن تشجيعه و معوقاته في منطقة إفريقيا:

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في سنة 2011 ب 16%¹ مقارنة بسنة 2010، بسبب العوائد المرتفعة التي حققتها الشركات متعددة الجنسيات، وزيادة النمو الاقتصادي في الدول المتطورة خلال هذه السنة. كما أن مخزون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة ارتفع ب 3% أي ما يعادل 20.4 تريليون دولار.

¹- UNCTAD, " World Investment Report 2012: Towards a New Generation of Investment Policies", United Nation New York and Geneva, 2012, p02.

هذا الارتفاع ، غطى أكبر ثلاث مجموعات اقتصادية: الدول النامية، الدول السائرة في طريق النمو والدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

3- حقيقة الاستثمارات العربية البينية:

الاستثمارات العربية البينية هي " تدفقات رأسمالية يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعياً أو مؤسسات عربية معنوية ترد من خارج الدولة العربية المضيفة ، وتوظف في مشروعات استثمارية خاصة او عامة أو مختلطة، وتدار على أسس تجارية"¹. وتتوزع هذه الأموال ما بين استثمار مباشر و غير مباشر، فالاستثمارات المباشرة تدخل مثلها في الأراضي أو المشروعات السياحية أو التجارية أو الصناعية و غيرها من المجالات المباشرة، أما الاستثمارات غير المباشرة فتتمثل في الاستثمار في الأسهم و السندات. و تكمن أهمية هذه الاستثمارات في حاجة الاقتصاد العربي لها ، فوفقاً لتقديرات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فإن الدول العربية تدخل ضمن أقل دول العالم جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة². و يمثل هذا النوع من الاستثمار الآلية الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي و بتنبه البلدان العربية إلى أهمية عامل الضمان في تشجيع التدفقات الاستثمارية فأنشأت أول نظام إقليمي لتوفير الضمانات للاستثمارات الخاصة فيما بينها بتأسيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في نيسان 1974 و مقرها الكويت و باشرت نشاطها في سنة 1975³.

بينت بعض الدراسات⁴ أن نمو الإنتاج المحلي والانفتاح الاقتصادي الذي يقاس بحصة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي واستقرار أسعار الصرف الحقيقي، وانخفاض الدين الخارجي وارتفاع معدل الاستثمار المحلي ، تساهم بصورة إيجابية في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. قام ها فبير واخرون فحص اثر السكان ومعدل نمو الناتج والانفتاح الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتبين من الدراسة أن الأسواق الكبيرة و الغنية هي الأكثر جذبا ، كما أن البلد الأكثر انفتاحا هو الأكثر جذبا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بسياسة المحاور الدولية والإقليمية ، حيث وجد أن استثمارات البلدان الصناعية تتجه صوب البلدان الصناعية ذاتها والبلدان التي ترتبط معها بعلاقات ثقافية وحضارية واجتماعية وعلمية واقتصادية وثيقة ، كما أن الاستثمارات الأمريكية ذهبت نحو أمريكا الشمالية وأوروبا ، والاستثمارات اليابانية تركزت في شرق آسيا وأمريكا أما الاستثمارات الألمانية فتفضل أمريكا وأوروبا وتحشى الاستثمار في آسيا⁵.

كما ربط هافير كلا من متغير السكان والدخل في البلدان المضيفة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ووجد ان زيادة السكان 1 % تزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 0.3 % وزيادة معدل نمو الناتج المحلي 1 % يزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اليابان بنسبة 0.6 % وفي أمريكا بنسبة 1.2 % الى 2.6 % .

اشار خبراء صندوق النقد الدولي⁶ إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بعدد السكان وطاقة البلد الاستيعابية والبنية التحتية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، كما أن الارتفاع في مستوى إنتاجية رأس المال المحلي يساهم في جذب نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مما يتطلب تحسين السياسات المتمثلة بالإصلاح المؤسسي والهيكلي والمالي وزيادة التحرير المالي واستبعاد الرقابة على حركة راس المال ، ورفع القيود على الاستثمار الأجنبي وتسهيل الوصول الى الائتمان المحلي وتطوير أسواق الأسهم والسندات وفتحها أمام الاستثمار الأجنبي.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 1997، ص 14.

² - عبير سيد محمد محمد، " الاستثمارات العربية البينية و دورها في تفعيل التنمية الاقتصادية و التكامل الاقتصادي العربي"، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، مجلة علمية ربع سنوية تصدر عن كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، العدد الثاني، المجلد الأول، أبريل 2011، ص 98.

³ - عامر عبود جابر، " اتجاهات الاستثمارات العربية البينية للمدة 2000-2005"، ص 215، ورقة بحثية متوفرة على الموقع: www.win2pdf.com

⁴ - "The impact of Economic policies On the investment climate in Arab Countries" Dr.falah.K.Ali Alrubaie،

Economics-faculty of Economics-Omar Almukhtar university, Lybie, p17.

⁵ - محمد رضا العدل، "الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة"، مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جامعة الدول العربية، فبراير 2003، ص 10.

⁶ - UNCTAD، "World Investment Report 2000"، Geneva, 2000.P.xvii

3-1 العوامل الجاذبة للاستثمار العربي البيئي:

قبل التعرف على معوقات الاستثمار العربي البيئي يجب معرفة أهم العوامل الجاذبة للاستثمار في دولة ما دون غيرها، وهي

كالآتي:

- سهولة قوانين الاستثمار ويظهر ذلك من خلال التشريعات الضريبية والحوافز الجمركية و غيرها من القوانين في كل دولة.
- أهمية الأيدي العاملة التي يحتاجها المشروع و وفرتها في البلدان العربية¹؛
- توفر السوق الواسعة حتى تتمكن الشركات الأجنبية من أن تطرح منتجاتها وتسوقها، بالإضافة إلى توفر المواد الخام؛
- ضرورة توافق المشروع مع معايير الجودة الاقتصادية والفنية؛
- توافر الخبرة البشرية ومؤسسات التمويل القوية والحديثة،
- أهمية تكاليف النقل وشبكة الاتصالات والمواصلات كالموانئ والمطارات المتطورة، بالإضافة إلى وجود بنية تحتية جديدة في الدولة الجاذبة للاستثمارات، سهولة الإجراءات والمعاملات؛
- تقدم الأنظمة التحكيمية والقضائية دون تمييز بالإضافة إلى الشفافية والتنظيم المحكم للأسواق².

3-2 حجم تدفقات الاستثمارات العربية البيئية:

إن البحث في واقع الاستثمارات العربية البسيطة يساعد على فهم آثاره وتأثيراته لتحقيق التكامل³، وعليه لا بد من التعرف على حجم الاستثمارات العربية البيئية، والذي بلغ إجمالي الاستثمار العربي البيئي الخاص في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال العام لأربع عشرة (14) دولة عربية مضيعة للاستثمار حوالي 5898,4 مليون دولار مقابل 3843,6 مليون دولار (بعد التعديل) عام 2003⁴، بزيادة نسبتها 53,4% ومقارنة عام 2003 بعام 2002 بلغت زيادة نسبتها 28% إذ بلغت في عام 2002، 2900 مليون دولار⁵.

تشير البيانات الأولية المتوافرة من أربع عشرة (14) دولة عربية، إلى أنها قد استقطبت خلال عام 2004 نحو 16,7 مليار دولار، وهو رقم قياسي تصل إليه الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الوطن العربي منذ البدء برصد هذه الاستثمارات. ويعود هذا الارتفاع في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى قيام العديد من الدول العربية بفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي، بعد أن كانت حكرًا على القطاع العام وتشمل:

- قطاعات النفط والغاز؛

- المصارف؛

- البنية التحتية؛

- التأمين؛

¹ - محمد مصطفى عمران و علي أحمد البلبل، " الاستثمارات الأجنبية المباشرة، " التطور المالي و النمو الاقتصادي، شواهد من البلدان العربية- 1999/1975 -"، معهد

السياسات الاقتصادية، أوراق صندوق النقد العربي، العدد السادس، أبو ظبي، ماي 2003، ص4-5.

² - محمد محمود الغمام، " العمل الاقتصادي العربي المشترك"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلس الرابع العدد الثاني، ديسمبر 1996، القاهرة، مصر، ص37.

³ - يونس أحمد البطريق، " الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية "، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985، بيروت، لبنان، ص269.

⁴ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، ماي 2005، ص22. متوفر على الموقع: www.iaigc.org

⁵ - ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد الفصلي الثاني، 2004، ص07.

- الإتصالات؛

- التعدين؛

- الطاقة الكهربائية؛

كذلك، يرجع هذا التطور إلى عودة الأموال العربية المهاجرة والمغتربة، وإعادة استثمارها بينما حيث تدخل الاستثمارات العربية البينية التي استفادت من قوانين الاستثمار الأجنبي وحوافزها ضمن أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر¹، إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظم والاجراءات المتعلقة بمعاملات الاستثمار وتعزيز جهود الترويج والاهتمام باستقطاب مستثمرين من مناطق جديدة مثل روسيا والصين والهند وتركيا وإيران ووسط وشرق أوروبا². وقد تصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عام 2004 بنحو 3,8 مليار دولار وحصه %23,1 من إجمالي الاستثمارات الواردة، تليها الكويت (3,6 مليار دولار وحصه %21,4)، وقطر (2,0 مليار دولار وحصه %12,0) والمغرب (1,7 مليار دولار وحصه %10,2) ولبنان (1,3 مليار دولار وحصه %7,8) والجزائر (0,9 مليار دولار وحصه %5,7).

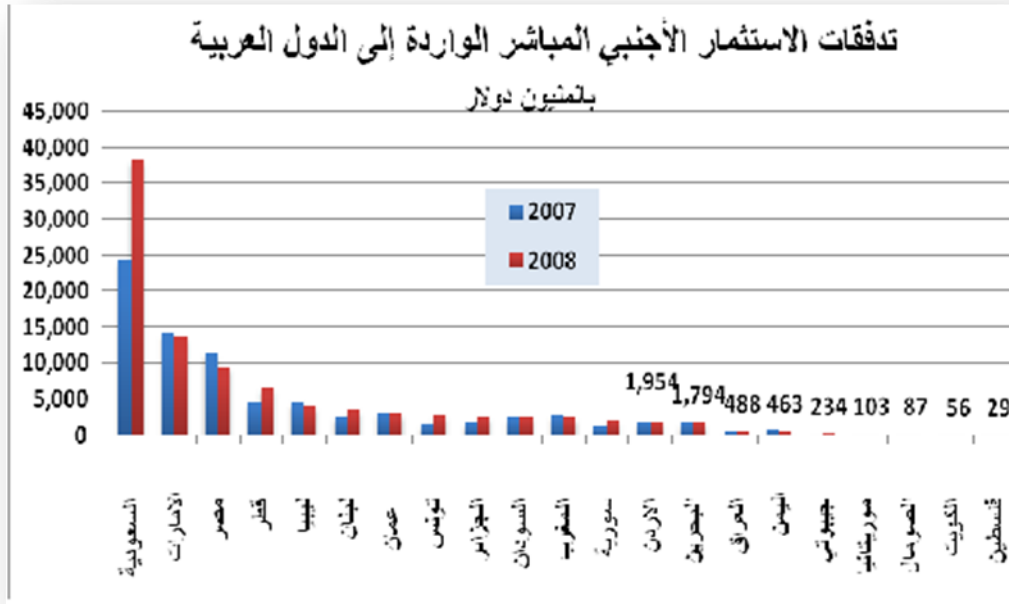
وقد استحوذت هذه الدول الست على حصة تعادل %80,2 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة وفقا للبيانات التي توفرت لدينا عن 12 دولة عربية (السعودية، لبنان، الأردن، تونس، ليبيا، اليمن، الجزائر، السودان، مصر، سوريا، جيبوتي و المغرب)، فقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة في المشاريع المنفذة و المرخص لها في هذه الدول خلال عام 2008 حوالي 34 مليار دولار بمعدل نمو بلغ %64.3 مقارنة بسنة 2007. وجاءت السعودية على رأس قائمة الدول المضيفة لها حيث بلغت 13 مليار دولار بنسبة %38.1 من الإجمالي ثم تلتها الجزائر بقيمة 5.7 مليار دولار وبنسبة %16.6، ثم السودان بحوالي 4.8 مليار دولار، ثم لبنان، بعدها مصر، ليبيا و سوريا و المغرب و بعدها الأردن³. وبالمقارنة بين عامي 2007 و 2008 فقد سجلت الاستثمارات العربية البينية الواردة زيادة في تسع دول عربية (السعودية، الجزائر، السودان، مصر، ليبيا، سوريا، المغرب، اليمن وتونس) فيما شهدت ثلاث دول تراجعاً (لبنان، جيبوتي والأردن). كما يظهر في الشكل أدناه:

¹ - محمد الصغور وآخرون، "قضايا التنمية العربية"، دار الفكر للنشر، 1994، عمان، الأردن، ص16.

² - عبد الحميد براهيم، "أبعاد الإدماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، بيروت، لبنان، ص31.

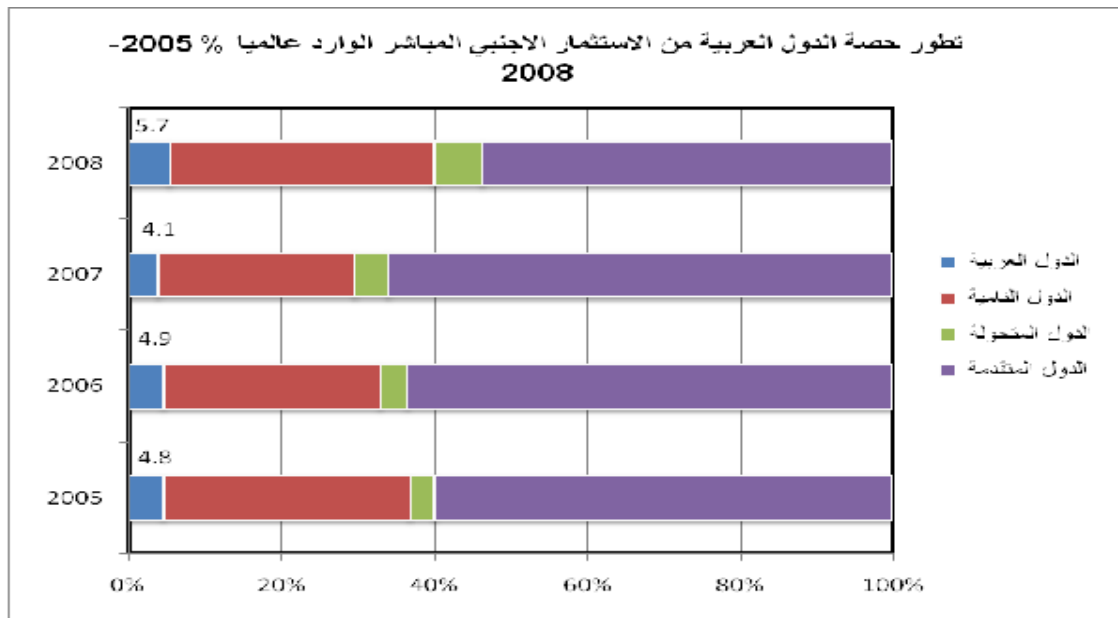
³ - محمود حسين أحمد مطر، "مرجع سيق ذكره"، ص101.

رسم بياني رقم(2-08): تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية



Source : www.unctad.org/fdistatistics

رسم بياني رقم(2-09): تطور حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا 2005-2008



Source : www.unctad.org/fdistatistics

3-3 أهمية الاستثمارات العربية البينية في التكامل الاقتصادي و التنمية الاقتصادية العربية:

تبرز أهمية الاستثمارات العربية البينية في التنمية بشكل واضح في ظل ظروف التخلف وضعف القاعدة الإنتاجية العربية والاعتماد الواسع في إقامتها وتشغيلها وتوسيعها على الخارج، إضافة إلى اعتماد العديد منها في تصريف إنتاجها أيضا إلى الخارج¹. ويمكن للشركات الأم أن تطلق فروعاً أجنبية بضمن مناسب الموارد الإنسانية والبنى التحتية، وخاصة مشاريع الاستثمار "Greenfield" في قطاعات الأعمال الحديثة التي يمكن أن تطور من البنى التحتية ونقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة².

وتعتبر الاستثمارات العربية البينية من أبرز المجالات حيوية وأهمية في إطار التكامل الاقتصادي العربي لأنه يصيب الهدف الأساسي للتكامل الاقتصادي العربي والمتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية³، وتوضح أهمية الاستثمارات العربية البينية من خلال:

- ترجع أهمية هذه الاستثمارات لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية وتخفيض أعبائها" عبء ترشيد الاستهلاك لتوليد المدخرات " على دول العجز العربية من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز المحلي⁴.
- دورها كمدخل للتكامل العربي، و قد انصبت معظم الجهود على الجانب السياسي والعسكري وإهمال الدور الاستثماري في تجسيد التكامل و من المؤكد أن العلاقة بين التكامل المشترك والاستثمار البيني لأي مجموعة من الدول⁵، أن نجاح أحدهما يؤثر على الآخر والعكس صحيح، وهناك في الدول العربية العديد من مقومات إقامة التكامل الاقتصادي منها مثلا، وحدة اللغة، التاريخ، الجنس، مساحة الوطن العربي، عدد سكانه الكبير، الإمكانيات المادية و الطبيعية و البيئية المتاحة.

¹ - إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي، عربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2002، القاهرة، مصر، ص80.

² - " Foreign Direct Investment: A Lead Driver for Sustainable Development? ", Economic Briefing Series No. 1, Towards Earth Summit 2002, p03 ; disponible sur le site internet : <http://www.earthsummit2002.org>.

³ - سليمان المنذري، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، 1999، القاهرة، ص201.

⁴ - مدحت أيوب، " مرجع سبق ذكره"، ص 78.

⁵ - محمد لبيب شقير، "الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها"، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 1986، بيروت، لبنان، ص72.

معدلات النمو الاقتصادي المحققة لكل دولة عربية على حدة خلال عام 2011 سجلت جميع الدول العربية خلال العام معدلات نمو إيجابية فيما عدا 3 دول. وقد تصدرت قطر كافة الدول العربية بمعدل نمو بلغ 18.7 بالمئة، تليها العراق بمعدل 9.6 بالمئة، السعودية بمعدل 6.5 بالمئة، وتراوحت معدلات النمو لباقي الدول العربية ما بين 5.7 بالمئة المسجلة في الكويت، ونحو 1.2 بالمئة المسجلة في مصر.

وارتفع الناتج العربي من 1910 مليارات دولار عام 2010 إلى 2270 مليار دولار خلال عام 2011، مع توقعات بمواصلة ارتفاعه بمقدار 110 مليارات دولار ليبلغ 2380 مليار دولار. وخلال العقد الأول من الألفية الثالثة زادت حصة الدول العربية من الناتج العالمي من 2.6 بالمئة عام 2006 إلى 3.24 بالمئة عام 2011، إلا أن حصة الدول العربية من إجمالي ناتج الدول الناهضة والنامية تراجعت من 10.1 بالمئة إلى 9 بالمئة خلال الفترة نفسها. ويلاحظ وجود تركيز جغرافي واضح للناتج في 6 دول غالبيتها نفطية هي؛ السعودية والإمارات ومصر والجزائر وقطر والكويت، حيث يبلغ ناتج تلك الدول نحو 168 مليار دولار بنسبة 75 بالمئة من إجمالي الناتج العربي لعام 2011. أما دخل المواطن العربي فقد شهد نموا واضحا من 4211 دولارا في المتوسط لعام 2006 إلى 6781 دولارا عام 2011 مع توقعات بمواصلة التحسن إلى 6973 دولارا عام 2012 وذلك كمحصلة لنمو الناتج العربي بمعدل يزيد عن معدل نمو السكان في الدول العربية خلال الفترة.

عرف الناتج المحلي ارتفاعا ملحوظا بنسبة 4% خلال الفترة 2004-2007، وبقي الاقتصاد مرتبط بالبتروول خلال هذه الفترة حيث مثل 60% من القيمة الاسمية للناتج المحلي الخام، 85% من الصادرات و75% من الضرائب لنفس الفترة.¹

3-4 عراقيل الاستثمار العربي البيئي:

بالنسبة لمعوقات الاستثمار العربي البيئي و الأسباب الطاردة له في دولة ما من الدول العربية، كما يرى بعض الباحثين الاقتصاديين ما يلي²:

- افتقاد الاستقرار التشريعي، و عدم وجود قاعدة بيانات متكاملة؛
- عدم الاستقرار الاقتصادي يعد من أهم العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي؛
- عدم الاستقرار السياسي و ارتفاع الضرائب و انعدام الثقة في الاستثمار في البلاد العربية نتيجة تغير القوانين وتضاربها؛
- ضعف البنية التحتية، بالإضافة إلى مشاكل الجمارك و رسومها؛
- سيادة نمط الإنتاج الدولي داخل البلاد العربية و ضآلة نصيب الصناعات التحويلية

3-5 مؤشر جاذبية القطر للاستثمار الأجنبي المباشر:

والأول مرّة أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مؤشرين هما: مؤشر قياس جاذبية الدول للاستثمار المباشر الأجنبي ومؤشر قياس أداؤها وإمكاناتها اتجاهه. ففيما يتعلق بالمؤشر الأول فإن هذا الأخير يقيس الجاذبية الأساسية التي تتمتع بها دولة ما بالنسبة للشركات الأجنبية، إذ يبيّن مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد قدرة الدولة على اجتذاب استثمارات، و يعتبر المؤشر رياضيا كمتوسط ثلاثة معدلات تبين حصة كل دولة من الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي بالمقارنة مع حصصها من الناتج المحلي الإجمالي³، والعمالة

¹-" Document de stratégie axée sur les résultat (DSPAR 2008-2012)", banque africaine du développement ; fonds africaine du développement, département des opération pays région centre, mai 2008, par pays- p 01.

²- عبيد سيد محمد محمد، " مرجع سبق ذكره"، ص 100.

³- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001"، 2001، الكويت، ص 15.

والصادرات. فإذا كانت قيمته < واحد > فإن ذلك يعني أن حصة الدولة من الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي تتفق مع وضعيتها الاقتصادية من حيث المؤشرات الثلاثة.

أما المؤشر الثاني المتعلق بقياس أداء و إمكانات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد فيتضمن بدوره مؤشرين هما مؤشر الأداء ومؤشر الامكانات، فالأول يقارن نسبة حصة الدولة في التدفقات العالمية منه إلى حصته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإذا كانت القيمة القياسية <واحد> فذلك يعني أن حصة الدولة منه تساوي حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أما إذا كانت تفوق ذلك فمعنى ذلك أنها تجتذب حصة من الاستثمار المباشر الأجنبي تفوق ما يمكن توقعه. أما فيما يتعلق بالمؤشر الثاني فهو ذلك المؤشر الذي يستند إلى عوامل هيكلية واقتصادية و السياسة العامة، التي يجب أن تمتاز بالاستقرار و الثبات النسبي مع مرور الزمن و إن تعرضت للتغيير فإن ذلك يكون ببطء شديد.

إن تلك المؤشرات القياسية تجعل من الأهمية بمكان أن تقوم الدول بتقييم أدائها ومستوى إمكاناتها في اجتذابه و مدى جاذبيتها له بالنسبة للمستقبل و من تم درجة اندماجها في الاقتصاد العالمي باعتبار أن الاستثمار المباشر الأجنبي أضحي مؤشرا للعمولة. والسؤال الذي يجب طرحه هنا في هذا المضمار هو: كيف يتسنى للدول و خاصة منها الدول النامية أن تبلغ مستوى الارتقاء بهذا الأداء لأجل اجتذابها أكبر حصة ممكنة من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ومن تم تعميق ثقة الشركات الأجنبية أكثر من أجل أن تتخذ قرار الاستثمار فيها وجعلها مواقع استثمار مؤهلة وجذابة؟ تكون إجابتنا الأولية من خلال مراعاة أربعة شروط رئيسية وهي التي سيتم تناولها بشكل جوهري في هذا الشأن.

● التدابير العامة المتعلقة باجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي؛

● الإطار التنظيمي والتحفيز الفعال لتدعيمه وترقيته؛

● التدابير المتعلقة بدخول الشركات الأجنبية واستثماراتها؛

● الشروط الاستباقية وأهميتها في تحسن أداء اجتذابه والتقليل من أثاره السلبية.

وتم تطبيق هذا المؤشر على 112 دولة خلال الفترة [1988-1990] و 137 دولة خلال الفترة [1998-2000]، وأخذت بعين الاعتبار قيم متوسطات لثلاثة سنوات، و بموجب ذلك تمّ التوصل إلى نتائج هامة جداً¹. ومن نتائج الدراسة، تم تسجيل تباين واضحاً بين مختلف الدول التي أخذت كعينة لذلك بما فيها الدول العربية فيما يخص درجة اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي بتطبيق ذلك المؤشر، إذ تبين أنّ هناك 30 دولة مثلت أعلى مستوى في هذا الشأن، و 20 دولة مثلت المستوى الأدنى خلال الفترتين. وبغض الطرف عن الدول غير العربية التي حققت مستوى أعلى أو أدنى، أظهرت نتائج الدراسة حول الدول العربية التي أخذت كجزء من العينة للدراسة ما يلي:

● الفترة [1988-1990]: من الدول العربية التي أخذت كجزء من الدول 112 التي شكلت العينة لإجراء الدراسة . تطبيق مؤشر الجاذبية، 11 دولة عربية و هي البحرين، مصر، المغرب، تونس، السعودية، سوريا، الأردن، الكويت، الجزائر، السودان وقطر. وكانت من ضمن 30 دولة التي شكلت أعلى مستوى لها فيما يخص القدرة على استقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي البحرين فقط و التي احتلت المرتبة 18 على هذا المستوى، في حين تموّعت كل من مصر، المغرب، تونس، المملكة السعودية، الجمهورية السورية العربية، الأردن ضمن الدول ذات المستوى المتوسط فيما يتعلق بقدرتها في استقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي ودرجة العمولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت ضمن أدنى 20 دولة في هذا الشأن دائماً الكويت، الجزائر، السودان وقطر على الترتيب من ضمن الدول التي كان مستوى قدرتها

¹ -UNCTAD , "world investment report 2001 , promoting linkages", op - cit, P40.

على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أدنى . ضعيف . وبالتالي درجة التهميش لها .

الفترة [1998-2000] : من الدول العربية التي أخذت كجزء من الدول 137 التي شكلت العينة لإجراء الدراسة هي نفس الدول التي أخذت كجزء من عينة الدراسة للفترة السابقة بالإضافة إلى اليمن . و بحسب نتائجها بقيت البحرين وحدها من بين الدول العربية جميعها ضمن كوكبة 30 دولة التي شكلت أعلى مستوى في القدرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي مع احتلالها للمرتبة 21، في حين ضمن كوكبة 20 دولة التي شكلت أدنى مستوى لها في استقطابه بالاستناد إلى مؤشر الجاذبية، بقيت كل من الكويت، الجزائر من ضمنها بالإضافة إلى سوريا . التي تفهقرت . واليمن، في حين استطاعت السودان وقطر أن تنفلت من هذا المستوى وتشكل مع مصر، المغرب، تونس، المملكة السعودية، الأردن المستوى دون الأعلى والأدنى .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمكنا من التعرف على دور السياسات والتشريعات الاستثمارية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة و ذلك عن طريق البيانات والاحصائيات التي تم جمعها من هيئات إحصائية دولية ومواقع إحصائية عالمية، كما تبين لنا أن الإعفاءات والتسهيلات الاستثمارية تؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأن الضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب والصادرة بموجب قانون تشجيع الاستثمار كانت كافية أيضا كان لها الدور البارز في جذب المزيد من الاستثمارات. وكان لهذه الأخيرة نتائج وانعكاسات على السياسات والدول بحد ذاتها فمنها ما كان إيجابيا ظهر أثره في تحسين ميزان المدفوعات، الدور الإيجابي في النهوض بالتنمية الاقتصادية بالتخفيف من حدة البطالة وتشغيل عدد إضافي من اليد العاملة كما أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج، والمهارات، والقدرات الابتكارية، وتساهم في سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة لتمويل التنمية، وهي بمثابة مصدر جيد وفعال لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة إلى البلدان المضيفة.

ومن هذا المنطلق قامت الدول بوضع القوانين والأنظمة الاستثمارية وأعطت أهمية كبيرة للمستثمر الأجنبي، وله مكانة خاصة ومميزة في المعاملة وميزته بمزايا تعادل المستثمر الوطني، وذلك بفضل التطورات المعاصرة التي تنصب في خدمة المستثمر. كما لا تزال مختلف الحكومات تبذل قصارى جهدها لتشجيع الاستثمار وإزالة العقبات التي تعترض طريقه، ومن هذه الجهود كما لاحظنا من خلال هذا الفصل إصدار مجموعة من التشريعات الاقتصادية التي تتطابق مع المعايير الدولية، حيث يجب أن تمتاز بوضوح، دقة وشمول بحيث تعكس إيديولوجية الدولة التي تهدف إلى خلق بيئة اقتصادية واجتماعية وتوفير مناخ الاستثمار المناسب الذي يساعد على أصحاب رؤوس الأموال على الدخول في مشروعات استثمارية جديدة

يجب على الدول أن تضع استراتيجية لجذب الاستثمار الأجنبي تكون مبنية على الحوافز الضريبية وتنظيم وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية. كما يجب على هذه الاستراتيجية أن تأخذ بعين الاعتبار رفع معدلات الادخار المحلي وتحقيق الاستقرار النقدي والتوازن المالي الداخلي والخارجي إضافة إلى تطوير نظام التعليم والتوسع في توفير وصيانة الشبكات المختلفة للبنية الأساسية، وكذلك دعم استقرار البيئة السياسية والتشريعية. ومن جانب آخر يجب على الدول توسيع مظلة قوانين تشجيع الاستثمار ، وذلك بزيادة عدد القطاعات المشمولة بالإعفاءات والتسهيلات المقدمة من قبلها، وضرورة تفعيل دور النافذة الاستثمارية وذلك من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار وإقامة وترخيص المشاريع الاستثمارية، وللتخفيف من حدة البيروقراطية التي يعاني منها المستثمرين، والتي قد تكون سببا لنفور رؤوس الأموال الأجنبية. كما على الدول المضيفة أن تحل مشكلة الإقامة بالنسبة للمستثمر الأجنبي الذي يرغب في إقامة مشروعه الاستثماري على أمد طويل في هاته الدولة مع توفير التسهيلات اللازمة.

الفصل الثالث:

دراسة مقارنة بين: الجزائر -
تونس - المغرب من حيث مناخ،
حسيلة و أفاق الاستثمار الأجنبي
المباشر

تمهيد الفصل:

لقد أشرنا في الفصل الثاني أن ثمة عوامل مختلفة دفعت بالدول العربية بصفة خاصة والدول الإفريقية بصفة عامة إلى اتخاذ تدابير مختلفة لأجل تكييف اقتصاداتها مع التحولات العالمية من خلال تنفيذ برامج مختلفة من الإصلاحات، وإقرار "الباب المفتوح" أمام الاستثمار الأجنبي المباشر عبر تهيئة الظروف الملائمة من أجل خلق مناخ ملائم وبيئة جاذبة للاستثمار والمستثمرين الأجانب وكذا صياغة تشريعات وتسهيلات وإجراءات أكثر تحريماً بخصوص معاملة ودخول المستثمرين الأجانب، لكن بالرغم من تلك الجهود التي بذلت لم تتوصل المنطقة العربية إلى الزيادة في حصتها منه، ولم تستطيع تحسين أداءه وإمكاناته فيها، ولكن ذلك لا ينفي كما سبق استخلاصه أن نصيبها منه تركز في عدد محدود من الدول العربية وبالتالي لم يوجد اتجاه مشترك بين الدول العربية بخصوص تدفقاته وتوجهه القطاعي ودرجة مساهمته.

وانطلاقاً من حقيقة الاستثمارات العربية البينية التي حاولنا إظهارها في الفصل الثاني، سنجرى دراسة مقارنة لعينة من هذه الدول المغربية كعينة مصغرة متمثلة في: الجزائر، تونس و المغرب و نختبر مدى جاذبية هذه الدول لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجهود التي قامت بها كل دولة لتوفير مناخ ملائم و سن تشريعات وقوانين تخدم المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء. حيث حاولت تلك الدول توفير مناخ استثماري ملائم لتشجيع وجلب المستثمرين الأجانب ومن الطبيعي أن يتضمن ذلك منظومة قانونية خاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، واشتدت حاجة تلك الدول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، بصفة خاصة أثناء تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي باعتباره مصدراً من مصادر التمويل، للتحضير لمرحلة الانطلاق ومحاولة تحسين معدلات النمو الاقتصادي لها.

تباينت وجهة نظر الدول المغربية تونس، الجزائر، المغرب، وغيرها من الدول النامية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى ما أحاط بها من ظروف، في البداية ولكن منذ استقلالها سعت هذه الدول لتحسين أوضاعها الاقتصادية وإيجاد مكان لها بين الدول المتقدمة، فقامت بتبني سياسات تنموية والتي لم تظهر كفاءتها لتحقيق شروط التقدم المستهدف. ولجأت البلدان الثلاثة لطلب مساعدة صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية ، إذ ميزتها اختلافات كبيرة في ظروفها الداخلية؛ ارتفاع هام في معدلات التضخم، تدهور حاد في المؤشرات الاقتصادية الكلية، فكانت هناك حاجة إلى مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، في ظل وجود فجوة الادخار والاستثمار، وفجوة الصادرات والواردات. ونحاول في هذا الفصل الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو حجم التدفقات الواردة إلى الدول المغربية ؟

- في أي القطاعات الاقتصادية تركزت تلك التدفقات؟

- وما هي الدول الأكثر استثماراً في الدول المغربية ؟

ويتناول هذا الفصل رصد التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المغربية من خلال المباحث التالية:

- نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1- حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المغرب العربي:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب تذبذبات حادة، وتميز بعدم الاستقرار من سنة لأخرى، كما يلاحظ أن التدفقات السنوية التي يرصدها تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول بلدان المغرب العربي تختلف عن الأرقام والإحصائيات التي تقدمها الشبكة الأوروبية متوسطة لإنعاش الاستثمارات، (ANIMA) من حيث طريقة جمع المعلومات الإحصائية بينهما، ففي حين يسجل المرصد الأوروبي (MIPO) المعطيات على مستوى الاقتصاد الجزئي، وإحصاء المشاريع الفردية للمستثمرين المصرح بها لدى وكالات الاستثمار المحلية، فإن الأونكتاد يسجل التدفقات الحقيقية من خلال ميزان المدفوعات، وهذا ما يخلق تباطاً زمنياً وتبايناً في المعلومات الإحصائية المعلن عنها من جهة الأونكتاد (UNCTAD) أو (ANIMA). ففي سنة 2006، أظهرت أرقام (ANIMA) المستقاة من الوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) عن بلوغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حجماً قدره ثلاثة ملايين دولار، في حين وعند صدور تقرير الاستثمار العالمي (WIR 2007) بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مليار 795 ومليون دولار¹.

جدول رقم (3-01): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المغرب العربي للفترة 2005-2012

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	1081.1	1795.4	1661.8	2593	2746.4	2264	2571	1484
المغرب	1653.9	2449.4	2804.5	2487.	1951.7	1573.8	2568.43	2835.55
تونس	783.08	3307.9	1616.2	2758.6	1687.8	1512.5	1147.83	1918.18

Source : www.unctadstat

من خلال الجدول أعلاه، يلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة المغرب العربي خلال الفترة 2000-2006 كانت متباينة من دولة لأخرى، وذلك راجع إلى اختلاف الظروف الاقتصادية وعوامل الجذب الداخلية فيما بين هذه البلدان. وابتداءً من سنة 2001، فإن منطقة المغرب العربي، أصبحت تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ بدأت التدفقات في التزايد عموماً وقد بلغت نسبة النمو 85% للستين 2004-2005، وبالنسبة لتونس، فإن عمليات الخوصصة التي مست قطاع الاتصالات ساهمت ولأول مرة²، في أن يتعدى الاستثمار الأجنبي المباشر حاجز المليار دولار سنة 2006، كما أن تنازل مؤسسة تونس للاتصالات عن نسبة 35% من رأسمالها لصالح الشركة الإماراتية تي كوم ديغ (TECOM DIG) قد ساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ وصلت قيمة هذه الصفقة لوحدها 2.3 مليار دولار موزعة على عدة سنوات، وقد فاقت هذه الحصيلة مجموع إيرادات عمليات الخوصصة التي اعتمدها تونس منذ عام 1987.

¹ united nations conference on trade and development, « the univers of the largest transnational corporations », United Nation, New York & Geneva, 2007, p 03.

² - Abdenbi El Marzouki & Sanae SOLHI, RELATIONS MAGHREB- EUROPE DANS LE CADRE DE LA "POLITIQUE EUROPEENNE DE VOISINAGE : EVALUATIONS ET PERSPECTIVES COLLOQUE INTERNATIONAL SUR LA NOUVELLE POLITIQUE DE VOISIGNAGE HAMMAMET 1-2 JUNI 2007, UNIVERSITE TUNIS EL-MANAR, p 02.

1-1 أهم قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المغرب العربي¹:

- المنتجات الغذائية والفلاحية، بسبب الأهمية التي تلعبها في الإنتاج والاستغلال؛
- قطاع المحروقات، الذي يعتبر أهم القطاعات في التكامل الاقتصادي للمنطقة؛
- قطاع النسيج، بسبب ثقله في الاقتصاد التونسي، المصري و المغربي؛
- قطاع الخدمات، خاصة السياحة والبنوك لأن جاذبية هذه الدول لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على شروط التمويل الاقتصادي؛
- الإلكترونيك، خاصة السيارات؛
- تكنولوجيا المعلومات، لأن اقتصاد المعرفة يتطلب تطوير قدرات البحث، والتقدم الجيد، ليكون أفضل وسيلة لاختراق أسواق الطلب المرتفع و خلق ميزات تنافسية جديدة.

من بين أهم الدول المتقدمة التي شكلت مصادر تدفقاته الواردة إلى الدول الثلاث نجد الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، هولندا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، كندا، إسبانيا، تايلاند، الهند، اليابان، سنغافورة، السويد، الصين مع تسجيل أن سويسرا تشكل أيضا مصدرا لها في كل من مصر والمملكة العربية السعودية. ومن بين أهم الدول النامية التي تشكل مصدرا أيضا لها إلى جانب الدول المتقدمة، نجد الدول العربية التي ساهمت عبر عدد من مستثمريها في الدول الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب - عينة الدراسة -) كالكويت، الإمارات، ليبيا، مصر، لبنان، سوريا، بلجيكا، استراليا، بولونيا، أوكرانيا، البحرين، السعودية العربية و بروز كوريا الجنوبية كشريك في الجزائر. ويلاحظ من التوزيع الجغرافي للتدفقات الواردة إلى الدول الثلاث أن معظم الاستثمارات التي تجسدت على الأرض فيها كانت نتاج للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف على المستويين الإقليمي والدولي التي وقعت والتخصيص حماية وضمان الاستثمار الأجنبي وكذلك منع الازدواج الضريبي. فالدول التي سبق وأن أشرنا إليها على أنها تمثل المصادر الحقيقية للتدفقات التي استقطبتها الدول الثلاث سبق لهذه الأخيرة وأن وقعت معها مثل هذه الاتفاقيات. وتجدر الإشارة إلى أن حجم الاستثمارات المحققة في الدول الثلاث يعود معظمه في الأصل إلى الدول المتقدمة، واليسير منه إلى الدول النامية خاصة منها التي برزت منها شركاتها عالميا والتي أضحت تنافس أكبر الشركات العالمية بمن فيها الدول العربية تشكل مصدرا أيضا لها.

جدول رقم (3-02) : نمط الاستثمارات الأجنبية المتواجدة في دول المغرب العربي للفترة 2003-2005

البلدان	نمط الاستثمارات الأجنبية					
	جديد	إعادة التوطين	توسع	إنشاء فرع	شراكة	تملك
الجزائر	32	0	11	15	24	18
تونس	38	9	17	8	11	17
المغرب	51	2	14	12	8	13

Source: ANIMA, "les investissements directs étrangers dans la région MEDA en 2005". p.p.21-22.

¹- Forum pour "Intégration régionale en Afrique du Nord: Quels points d'ancrage dans l'économie mondiale?"
le Développement en Afrique du Nord, Le commerce pour une croissance créatrice d'emploi, 19-20 février 2007, Palais
p12. des Congrès, Marrakech, Maroc,

من خلال الجدول يلاحظ هيمنة الاستثمارات الجديدة (création) مقارنة بباقي أنماط الاستثمارات الأخرى عموماً، حيث يتواجد هذا النمط بنسبة تفوق النصف في المغرب، وتقترب من 40% في تونس، وتتعدى 30% في الجزائر، وتتنوع النسب بشكل متباين في الأنماط المتبقية مع ملاحظة أن أعلى نسبة سجلت في الجزائر لصالح مشاريع الشراكة (24 %)، ويعزى ذلك إلى طبيعة محيط الاستثمار الذي يتميز بعدم التأكد والمخاطرة المرتفعة في نظر المستثمرين الأجانب¹، مقارنة بالمغرب وتونس.

1-1-1 المشاريع الاستثمارية في دول المغرب العربي: العدد و القيمة:

وتعتبر البلدان الأوروبية المستثمر الأول في دول المغرب العربي، بنسبة 38% وتتركز تلك الاستثمارات في القطاعات التقليدية (الطاقة والاتصالات)، تهيمن عليها كلا من فرنسا وإسبانيا بنسبة 65 % وبذلك تعتبر بلدان المغرب العربي سوقاً للتبادلات التجارية الأوروبية أكثر منها منطقة جذب للاستثمارات².

جدول رقم (3-03) : القطاعات المستهدفة من المستثمر الأجنبي في البلدان المغاربية

القطاعات البلد	وسائل النقل	السياحة	الاعلام و الاتصال	الصناعة التقليدية	المنتجات الغذائية و المشروبات	الإلكترونيك	الكيمياء و البلاستيك	المحروقات	خدمات مالية و اعمال
الجزائر									
تونس									
المغرب									

المربعات باللون الرمادي تدل على وجود المستثمر الأجنبي.

Source: CNUCED, OCO consulting (Belfast) 2003

من الجدول يمكن أن نستنتج ما يلي:

- في المغرب تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في القطاع الثالث (الخدمات) بنسبة 92% سنة و 73% في 2002 و 69% في سنة 2003 وخاصة في العقارات، و يلي هذا القطاع، قطاع السياحة.

- أما في تونس فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتفع منذ سنة 1995 لصالح قطاع الخدمات وخاصة الفنادق والمطاعم، بعدما كانت تتجه إلى قطاع الصناعة³.

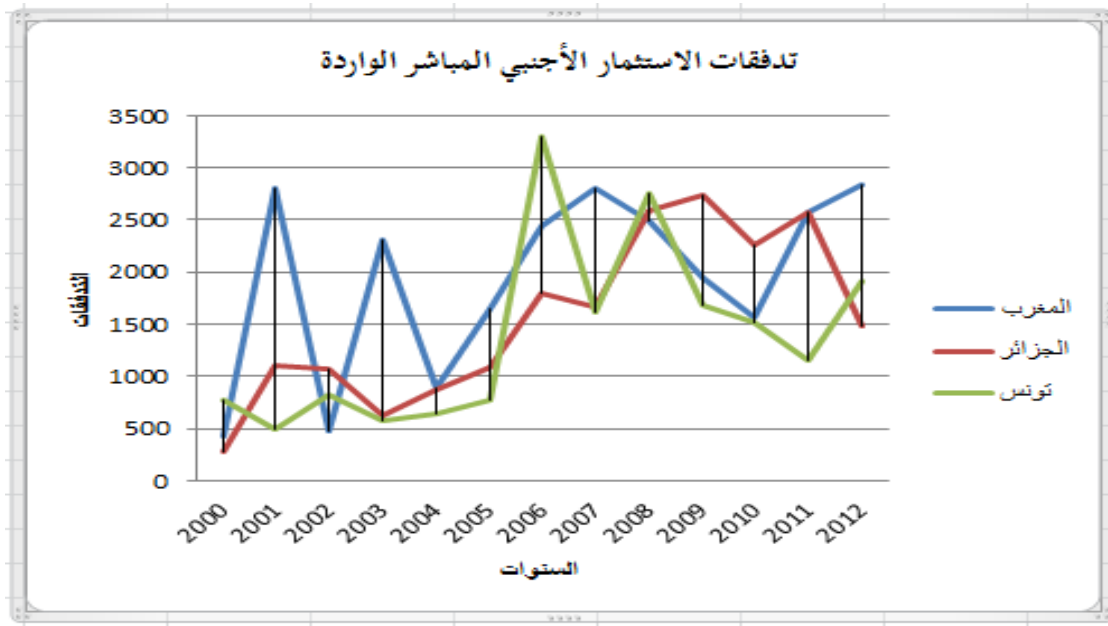
- بينما في الجزائر فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى في اتجاه الصناعات الاستخراجية (المحروقات) بالرغم من انحرافها نحو القطاعات. ويبين الرسم البياني التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول المغاربية:

L'aide au commerce dans les pays en développement :des articulations ¹ - Marilyne Huchet-Bourdon et autres, , Novembre 2007, p04. "complexes pour une efficacité réelle

² - Fabrice GRAS, Union européenne-pays méditerranéens: échanges de services et investissements en hausse, Statistics in Focus, eurostat, N°106/2008, p 10. disponible sur : <http://ec.europa.eu/eurostat>.

³ -Nabil JEDLANE, " Des caisses d'émission au Maghreb ? ", Document de Recherche, n° 2005-18, 31 mai 2005.p04, <http://www.univ-orleans.fr/DEG/LEO>.

رسم بياني رقم (3-01) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول المغربية 2000-2010



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات: www.unctad.org/fdistatistics

وفي دراسة لـ "دليلا نيسي شناف وإيريك روجي" لم يهدف الباحثان إلى معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب التي استخدمتها "CNUCED" في الأبحاث، وإنما كان هدفهم من هذه الدراسة هو (التوقع واختيار البلد) حيث تساءلا على التنافسية المطبقة في تونس مقارنة مع التوقع في المغرب، والسؤال المطروح هنا: ما مدى جاذبية المنطقة للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدولتين. مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس هل يساعد على تحسين مناخ الأعمال والمشاريع في المغرب العربي، وهل يستفيد المغرب من ذلك بطريقة غير مباشرة؟ ومن أجل ذلك فقد عمد البلدين على ظروف مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدر مخزون المغرب بـ 10% من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 من بين دول البحر المتوسط وذلك راجع إلى اعتماد المغرب على الخصوصية، برامج استثمارية خاصة بالخصوصية، فعلى سبيل المثال فقد تعدى 2.9 مليار دولار في سنة 2001 إلى 533 مليون دولار في سنة 2002 ثم العودة إلى مستوى تطور عادي حسب "CNUCED 2005" وذلك يعود إلى خصوصية قطاع الاتصالات في سنة 2001 مما سمح بتضاعف رأس المال أربع مرات خلال نفس الفترة، كما عرفت سنة 2003 اندماج الشركات في المغرب. وفي نفس الفترة فقد تواجدت تونس في المرتبة العاشرة منذ سنوات الثمانينات¹.

وبلغ متوسط المشاريع في المغرب سنة 2009 (بنسبة معلنة + 5% من الصافي و 14% خام) وقدرت الاستثمارات القادمة من الدول الأوربية بـ 45% لسنة 2009-2003 (بارتفاع بنسبة 24% لسنة 2009)² بمشاريع فرنسية معلنة قدرت بأكثر من 2 مليار أورو في سنة 2008 وأكثر من 5 مليار أورو في سنة 2009. ومن بين المشاريع الضخمة المعلنة مشروع المجموعة البترولية بالجزائر GDF، مشاريع مصانع Renault-Nissan بطنجة، العديد من مشاريع الاتصالات، كمشروع تحديث البنى التحتية لاتصالات المغرب

¹ - "Attractivité comparée des territoires Marocains et tunisiens" Dalila NICET-CHENAF & Eric ROUGIER,

Janvier 2007, p6,8., Cahiers du GREThA, n° 2007 – 02, "au regard des IDE

² - Pierre Henry et autres, " investissements directs étrangers et partenariats vers les pays MED en 2009", invest in Med, ANIMA Investment Network, étude N°14/Avril 2010, p37, disponible sur le site : www.anima.coop.

وكذا تونس¹. وعرف الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا في سنة 2009 بسبب الأزمة المالية وعرفت الدول المصدرة للبترول عجزا في الناتج الداخلي الخام بنسبة 7.7% بعدما عرفت الميزانية عجزا ب 5% في سنة 2008².

1-1-2 واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية:

لقد كان اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر هدفا أساسيا للحكومات المغاربية، منذ فترة طويلة، رغم الإصلاحات والتعديلات وتحديث التشريعات الناطمة للاستثمار على مدى أكثر من 20 عاما وتوفير المزيد من المزايا والحوافز للمستثمرين³، إلا أن نتائج ذلك لم يرقى إلى المستوى المستهدف فكان حجم التدفقات متباينة بين الدول المغاربية والذي يرجع بصفة كبيرة إلى عمليات الخصخصة التي تمت في هذه البلدان، فكان لوجود مجموعة من العوائق أدت إلى تشوه بيئة الأعمال وتسبب في انحصار حجم التدفقات المالية الأجنبية، وهذا ما استدعى الدول المغاربية القيام باستراتيجيات خاصة لاجتذاب المزيد من التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والتعجيل بها وتجسيدها وضمن هذا السياق سوف نستعرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استعراض تجارب كل دولة على حدى⁴.

1-2-1 المناخ الاستثماري في الجزائر و أهميته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

وتعتبر الجزائر من البلدان المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث صنفت كأول دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية في الدول المغاربية، وثالث دولة إفريقية لعام 2002؛ ويرجع السبب في ذلك إلى تحسين مناخ الاستثمار عموما، واستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية، واتخاذ التدابير والإجراءات التحفيزية الهادفة إلى جذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

1-2-1 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (2000-2012):

لقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أساسي في قطاع المحروقات منذ الاستقلال نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان واعتبر القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد قرار عام 1971⁵، والقاضي بانفتاح هذا النوع في الصناعة) البترول والغاز (على رؤوس الأموال الأجنبية وهذا ما أدى بالعديد من الشركات الأجنبية للاستثمار في مشروعات، الاكتشاف، الإنتاج، النقل، التكرير، وقد عرفت فترة 1967 - 1980 توجه متزايد لأشكال استيراد التكنولوجيا المتكاملة وعن طريق عقود ممثلة في عقود مفتاح اليد حوالي 67% خلال المخطط الرباعي الثاني، وقبل عام 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص إلا في إطار عقود تقسيم الإنتاج أو عقود أخرى تتعلق بتقاسم خدمات لفائدة شركة سوناطراك⁶، وفي أعقاب عام 1994 اعتمدت الجزائر جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين الأجانب وهذا في إطار إعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الاقتصادي على قواعد فعالة، من خلال قانون 1993 المعدل والمتمم بالأمر 01-03 عام 2001.

¹ - Houda NEFFATI et Xavier RICHET, *L'attractivité comparée des investissements directs étrangers de la Tunisie et de la Hongrie*, Revue région et développement, N°19, p107.

² - *L'effet de la crise financière Mondiale sur L'Afrique*, working paper N°96, Mars 2009, p05, disponible sur le site : <http://www.afdb.org/>.

³ - Byung - Hwa Lee, " *L'IDE des pays en développement : un vecteur d'échange et de croissance*, OCDE ", Paris, 2002, p 8.

⁴ - " *OCDE Benchmark Definition of Foreign Direct investment*", fourth edition, 2008, p03, be found on line at: www.oecd.org/publishing/corregenda.

⁵ - Abdel Hamid brahimi, " *économie algérienne*", édition, DAHLEB, 1991, Alger, P 84.

⁶ - سعيدي يحيى، " تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 104، 31 جوان 2009، المجلد ب، ص 91.

جدول رقم(3-04) : تدفقات و مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر							
	الوارد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	
	280.1	1107.9	1065	633.7	881.9	1081.1		
	الصادر	13.7	9.3	98.6	253.5	-20.2		
	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر							
	الوارد	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
	1795.4	1661.8	2593	2746.4	2264	2571	1484	
	الصادر	34.6	295.1	317.9	215	220.2	534	-41
	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر							
	الوارد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	
	3378.87	4486.77	5551.77	6185.47	7067.37	8148.47		
	الصادر	205.346	214.646	313.246	324.146	577.646	557.446	
	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر							
	الوارد	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
	9943.87	11605.67	14198.67	16945.07	19209.07	21780.07	23264.07	
	الصادر	592.046	887.146	1205.046	1420.046	1640.246	2174.246	2133.246

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- UNCTAD, World Investment Report, 2012, www.unctad.org/wir .
- UNCTAD, World Investment Report, 2011, www.unctad.org/wir .

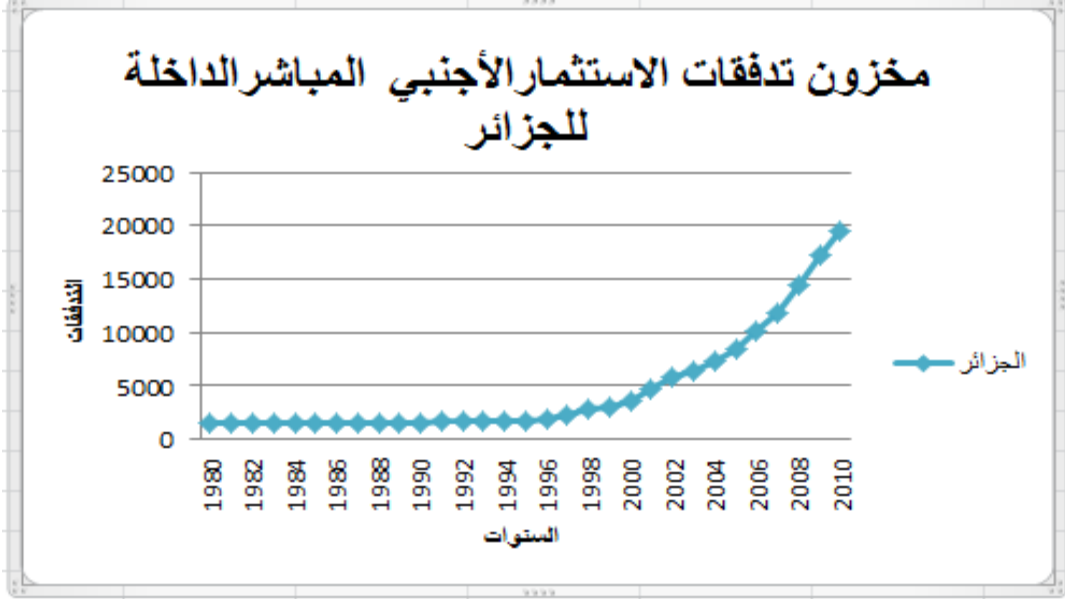
*يبيّن الجدول السابق أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة محل الدراسة، قد شهد تطورا ملحوظا، ويرجع ذلك إلى اتخاذ السلطات العمومية مجموعة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحفيز وتشجيع الاستثمار إضافة إلى استقرار في المؤشرات الكلية للاقتصاد، وهيمنة قطاع المحروقات على أغلب الفرص الاستثمارية المتوفرة في الجزائر. وتشير بيانات الشبكة الأورو متوسطة لإنعاش الاستثمارات إلى ضعف حصة الخوصصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لم تتعد نسبة 2% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المحققة في الجزائر سنة 2005 ويعد من المشروعات لا يتعدى الثلاثة¹، وهو ما يفسر ضعف السياسات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في تنويع هيكل التدفقات خارج المحروقات.

لقد اعتمدت الجزائر سابقا على الاستثمار المحلي الذي كان يتطلب رؤوس أموال ضخمة وإطارات قادرة على تسيير وتشغيل المشاريع، إلا أن افتقارها لهذه العوامل جعلها تلجأ للاستثمار الأجنبي سواء تحقيق استثمارات مملوكة الكامل، أو شركات مختلطة الاقتصاد أو الدخول في شراكة مع الأجانب .. ألخ، لذلك خصصنا هذا العنصر للتطرق إلى حصيلة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر قبل عام 1990 (أي قبل صدور قانون النقد و القرض) و بعد عام 1993 (أي بعد صدور قانون الاستثمارات) وخلال الفترتين معا (1990 – 1993). يعود الاستثمار الأجنبي في الجزائر إلى بداية الستينات وذلك من خلال إصدار قانونين للاستثمار في عام 1963، 1966، و رغم إصدار قانون الاستثمار في عام 1963 الذي نصت أحكامه على إمكانية اشتراك (رأس المال الأجنبي مع الجزائر عن طريق شركات مختلفة للاقتصاد، إلا أنه لم يعرف نجاحا نتيجة لتدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد و التي لم تسمح بدورها للنهوض بالاستثمار الصناعي، وبفشل هذا القانون وضع النظام الذي جاء بموجب قانون جديد في عام 1966. الذي اهتم بمسألة الادخار المحلي ورأس المال الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي فهذا القانون عرف نجاحا نسبيا مقارنة بمسابقة حيث تحقق مشروعان فقط، أما في الفترة 1967 – 1974 فقد قدرت الاستثمارات الخاصة لحوالي 880 مليون دج و ساهمت في خلف 27300 منصب عمل في حوالي 800 مشروع. ورغم ذلك تبقى هذه النتائج متواضعة إذا ما قارناها بالحاجات المتزايدة للبلد.²

¹ -ANIMA, "IDE dans la région MEDA en 2006", document n° 23mai 2007, p80.

² – Mezaache .A, " Investissements directs Etrangers et politiques de développement industriel", n°39, dec 96, p27.

رسم بياني رقم(3-02): مخزون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر 1980-2010



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات: www.unctad.org/fdistatistics

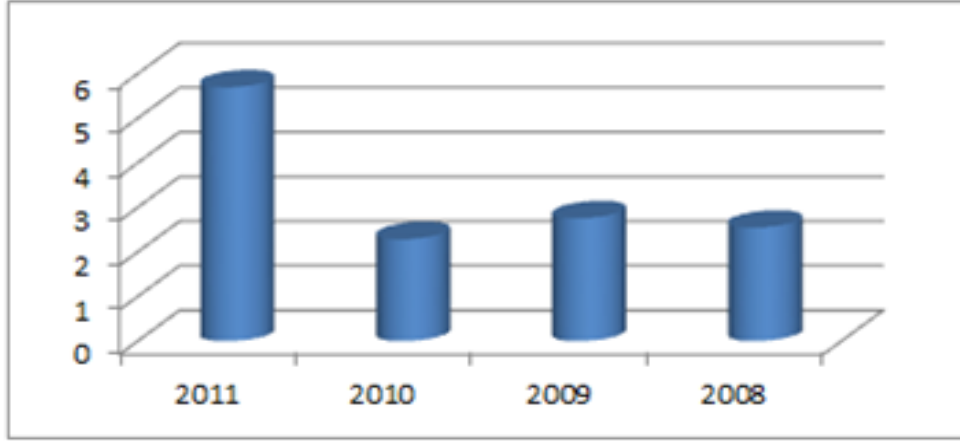
تراجع حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال السنوات (2008-2010)، وفقا لبعض التقارير الاقتصادية، بنسبة وصلت إلى 60%¹، وما لبث أن عاد بقوة، بعد حزمة من التعديلات ودعم الحكومة، ليصل إلى 5.70 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من 2011، مقابل 2.291 مليار دولار للعام 2010.

بعض المحللين يرون أن هناك حالة من التذبذب وعدم الاستقرار، شهدتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، لعدة أسباب، تتعلق بعدم استقرار قوانين الاستثمار، إلى جانب البيروقراطية المميزة للإدارة، ثقل الجهاز المصرفي وافتقاد الجزائر لبورصة فعلية². سجل حجم هذه الاستثمارات تراجعاً كبيراً في السنوات الثلاث الأخيرة، أي منذ تطبيق بنود قانون المالية التكميلي لسنة 2009، حيث ألزمت الحكومة الجزائرية رجال الأعمال، بإشراك طرف جزائري في أي مشروع بالبلاد بنسبة 51%، لتحوز بذلك الجزائر نسبة الأغلبية في جميع المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى حق الشفعة الذي أقرته وزارة المالية، والذي يمنح الحكومة الحق في اقتناء أسهم الشركات الأجنبية الناشطة بالسوق المحلية، عند اتخاذ أي قرار يقضي بتوقيف نشاطها، كما يوضح الشكل رقم (3-03) حول تطور الاستثمار في البلاد بين 2008-2011، نقلا عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر.

¹ - <http://www.zawya.com/ar/story/ZAWYA20120201115010>، تم النشر في: 1 فبراير 2012، التحميل في: 07 أكتوبر 2012.

² - عبد القادر كشير، "نمو تنظيم اقتصادي جديد، من منظور الدول النامية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1995، الجزائر، ص 170.

رسم بياني رقم (3-03): تدفق الاستثمارات الأجنبية بالجزائر 2008-2011



المصدر: للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

وقد أثارت إجراءات الاستثمار التي أقرتها الحكومة الكثير من الجدل، والاستياء لدى المستثمرين الأجانب - عموما الأوروبيين- لتشكيل عائقا حقيقيا، أمام تجسيد عدد كبير من المشاريع التي كانت مبرمجة، وتنتظر تأشيرة الموافقة من طرف الحكومة الجزائرية، ليتفاجأ بعدها رجال الأعمال الأجانب بقوانين جديدة لم تكن أبدا ضمن التشريع الجزائري. إضافة إلى عدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي الدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية¹.

يرى بعض المستثمرين الأجانب أن التغيير المتواصل للقوانين الجزائرية يعد أهم عائق أمام المستثمرين الأجانب، بالرغم من الموارد التي تزخر بها البلاد، والفرص الهائلة كونها سوق عذراء فتية بعدد كبير من القطاعات، أهمها قطاع الصناعات الثقيلة، والبناء والعمران، وأن عدد كبير من رجال الأعمال الأجانب ينفرون من دخول السوق الجزائرية خوفا من فقدان رؤوس أموالهم.

وأن الشركات المحلية تفتقر للتكنولوجيا والخبرة في تسويق منتجاتها بالأسواق العالمية، فهي نكرة بالخارج، ما يجعل مشاركتها ونسبة الأغلبية في المشاريع الكبرى مخاطرة.

وفي المقابل لفت رجل الأعمال الجزائري، علي حماني، أن السوق الجزائرية تعاني من مشكلة أكبر، تتمثل في هشاشة النظام المصرفي، لعدم تطبيقه نظام المحاسبة النمطي "أف أر أس"، مما يعرقل تحويل أرباح الشركات إلى أرصدة الشركة الأم، أو الموطن الأصلي للمستثمرين، وهو ما أضحى يشكل عائقا آخر في مواجهة الاستثمار الأجنبي في السوق المحلية، وشدد على ضرورة مراجعة الآليات المالية المتعمدة عبر المؤسسات البنكية ببلادنا، بشكل يجعلها مرنة وقادرة على الاستجابة إلى متطلبات السوق.

ومن جهة أخرى أوضح الخبير الاقتصادي، والأستاذ الجامعي الجزائري، فارس مسدور، أن إجراءات الاستثمار الجديدة هي تدابير مدروسة على مستوى هرم السلطة، بعد تسجيل فضائح بالجملة اقترفتها شركات أجنبية، ساعدها في ذلك افتقار الجزائر لشبكة دولية للرقابة، قدرة على حماية الاقتصاد من الشركات الوهمية.

¹ - محمد بلقاسم حسن بملول، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الأول، بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1999، الجزائر، ص 160.

خبير الاقتصاد ووزير النفط الأسبق، عبد الرحمان مبتول، يرى أن مثل هذه الإجراءات تقلص من حجم الاستثمارات الأجنبية بالبلاد، فقد سجلت 11 مشروع أجنبي فقط طوال عام 2010 بمبلغ إجمالي قدره 58.9 مليار دينار جزائري فقط ، أي بتراجع بنسبة 60 بالمائة مقارنة مع عدد الاستثمارات المسجلة إلى غاية شهر يونيو 2009 أي قبل اعتماد قانون المالية التكميلي، مما تسبب في تقليص فرص الشغل.

وأضاف الخبير أنه يتعين على الحكومة مراجعة قانون الاستثمار واستحداث آليات جديدة لتشجيع المستثمرين الأجانب ، مشيراً أن الاقتصاد الجزائري لا يزال فتياً بالنظر إلى حجم الاستثمارات المحققة على أرض الواقع، لذا لا بد من مراجعة هذه القوانين والعمل على جلب رجال الأعمال الأجانب، خاصة في ظل الأزمة التي تعاني منها منطقة اليورو والاستفادة من الفائض المالي في البلاد ، وهو ما يزيد على 176 مليار دولار احتياطي صرف، وتحقيق مشاريع ضخمة تعطي نفساً جديداً للاقتصاد المغربي، وتقلب موازين القوى بمنطقة الحوض المتوسطي.

وأكد الوزير الجزائري الأسبق، أن الأرقام المعلن عنها رسمياً من قبل مسؤولي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، هي أرقام مبالغ فيها، تعتمد على التصريح بنية الاستثمار دون تقديم نسبة المشاريع المحسدة فعلياً، الجدول رقم (3-05) يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية ومساهمة القطاع الخاص فيها خلال الفترة من 2002 إلى 2011.

جدول رقم (3-05) : حجم الاستثمارات الأجنبية ومساهمة القطاع الخاص فيها بالجزائر خلال الفترة من 2002 إلى 2011.

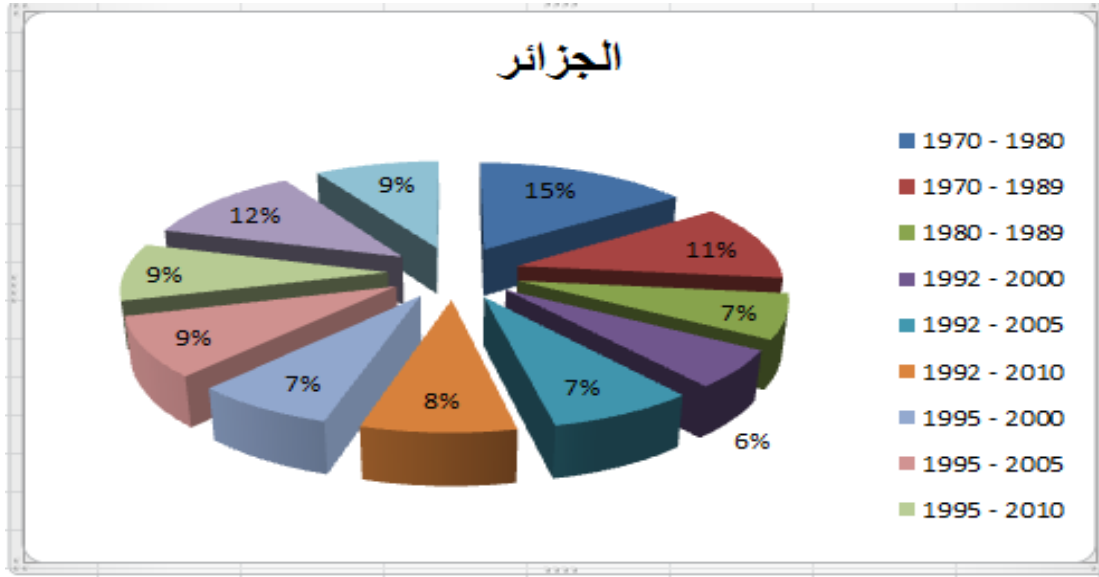
مشاريع الاستثمار	عدد المناصب	المبلغ مليون دج	عدد المشاريع
الشراكة	10626	473851	209
الاستثمارات الأجنبية	42455	3121905	242
مجموع الاستثمارات الأجنبية	53081	1642378	451
المجموع	106162	5238134	902

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

وبخصوص الاستثمارات العربية بالجزائر، أوضح مبتول أنها تراجعت هي الأخرى بفعل الإجراءات الحكومية الجديدة، وعرققتها لتحسيد عدد كبير من هذه الاستثمارات ، كمشروع شركة الإمارات الدولية للاستثمار "دنيا بارك"، ومشروع لإنجاز مصنع لتركيب السيارات للصانع الفرنسي "رونو" الذي ينتظر تأشيرة الموافقة منذ نحو 3 أعوام، ومشروع "فولسفاغن" الألمانية، بالإضافة إلى المشاكل المالية التي عان منها متعامل الهاتف النقال "أوراسكوم تيليكوم"، ما أثار حفيظة رجال المال والأعمال العرب ومخاوف لاقتحام السوق الجزائرية.

حسب الأرقام المحصل عليها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية بالجزائر 4.35 مليار يورو أي ما يعادل 5.70 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من 2011 مقابل 2.291 مليار دولار، في 2010 و 2.761 مليار دولار في 2009 ، و 2.549 مليار دولار في سنة 2008، في حين بلغ المعدل السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ما بين عامي 2002 و 2008 أكثر من 33 مشروعاً، بمجموع 255 مشروع خلال الفترة ذاتها وبقيمة 460 مليار دينار أي ما يعادل نحو 6 مليارات دولار أمريكي.

رسم بياني رقم(3-04): معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي، بالجزائر 1970-2010



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات: www.unctad.org/fdistatistics

1-3 الامتيازات الممنوحة و الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يمكن اعتبار ان قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري ، حيث تضمن القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية ، الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الاجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون .

1-3-1 الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد اكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكنه من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني وهذا من خلال الضمانات الممنوحة والمذكورة والمنصوصة عليها قانونا وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول و نذكرها كالتالي

- مبدأ الحرية الكاملة للمستثمر و الاستثمار :

يضمن هذا المبدأ الحرية الكاملة للمتعاملين الاجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة الاستثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا التي هي مخصصة للدولة ، كالصحة العمومية ، التربية ، التعليم وكذا بعدة انماط وصيغ كتنمية القدرات و الطاقات او تلك التي تعيد التأهيل او الهيكلة .والتي أنجز في شكل حصص من رأسمال او حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي او معنوي .

كما ان هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات اما عن طريق المساهمة بإجمال راس المال عن طريق الشراكة ، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) او في شكل شركة باسم جماعي (SNC) او في شكل شركة ذات أسهم (SPA) .

على ان تكون هذه الاستثمارات قبل الانجاز موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات و التنظيمات .

- مبدأ إلغاء المميزات المتعلقة بالمستثمرين و الاستثمارات :

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 والتي ورد فيها "يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الاجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار " ومنه تقرر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستثمارات ، ومن ثمة الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمار في اطار متبادل .

- ثبات القانون المطبق على الاستثمار :

جاءت في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 وبدافع طمأنة المستثمر الاجنبي نص قانون الاستثمار الجزائري في هذه المادة :

" لا تطبق المراجعات و الالغاءات التي قد تطرا في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في اطار هذا المرسوم التشريعي الا اذا طلب المستثمر ذلك بصراحة " كما ابدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في اطار ترقية و تشجيع الاستثمار الاجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم و عدم الحجز على اموالها او مصادرتها او فرض الحراسة عليها .

- ضمان حرية التمويل :

للمستثمر الاجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتاج والمداخيل والفوائد وغيرها من الاموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني (أي تحويل الآلات و المعدات) والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12 " تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رؤاس المال بعملة قابلة للتحويل الحر ، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل راس المال للمستثمر ، والعوائد الناجمة عنه ، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل او التصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق راس المال الاصلي للمستثمر " كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها للمستثمر في اجل لا يتجاوز ستين يوما (60يوم) .

1-3-2 الامتيازات الممنوحة للمستثمرين :

سوف نتطرق الى هذه الامتيازات حسب النظام العام والانظمة الخاصة :

1-3-2-1 الامتيازات الممنوحة للمستثمر حسب النظام العام

النظام العام عبارة عن مجموعة من الامتيازات يتحصل عليها كل مستثمر سواء كان شخص طبيعي او معنوي، خاص او عام يهدف الى تحقيق عن طريق اسهمه استثمارا انتاجيا، على ان تكون هذه الاستثمارات المتعلقة بالنظام العام محددة في فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات و هي كما يلي :

- الاعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في اطار الاستثمار .
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب 5% تخص العقود التأسيسية والزيادات في راس المال .
- اعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار في رسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه .
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة او محصلا عليها من السوق المحلية ، اذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة .
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ويمكن للسلع المستوردة ان تكون محل تناوله او تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

- بناء على قرار الوكالة ، يمكن ان يستفيد الاستثمار من الامتيازات ابتداء من تاريخ الشرع في الاستغلال ، الاعفاء طيلة فترة ادائها سنتين واقصاها خمس سنوات من الضريبة على الارباح للشركات ، والدفع الجزائي وللرسم على النشاط الصناعي ابتداء من دخول المشروع حيز التنفيذ .
- تطبيق نسبة منخفضة مقدرة ب 33% على الارباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الاعفاء المحددة
- الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات والدفع الجزائي والرسوم على الدفع الجزائي وعلى النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير و ذلك حسب رقم اعمال الصادرات بعد فترة النشاط .
- الاستفادة من نسبة اشتراكات ارباب العمل المقدرة ب 7% برسم الاجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الاعفاء المحددة مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة ، وكذا تعويضات للنسب المثوية التي حددها التشريع والضمان في مجال الضمان الاجتماعي.

1-2-3-2 الامتيازات الممنوحة حسب الانظمة الخاصة

حسب هذه الانظمة يمكن التطرق الى نوعين من الامتيازات وهي :

- 1-2-2-3-1 الامتيازات الخاصة بالمنجزة في المناطق الخاصة : كما هو الشأن بالنسبة للنظام العام هناك امتيازات لا تتجاوز ثلاث سنوات تستفيد منها ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة :

- الاعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل نسبة منخفضة قدرها 5% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في راس المال.
- تتكفل الدولة جزئيا او كليا بالنفقات المترتبة على اشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد تقويمها من طرف الوكالة.
- اعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار عليها في السوق المحلية، اذا كانت هذه السلع والخدمات محددة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة .
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .
- بناء على قرار الوكالة ، يمكن للامتيازات التي يستفيد منها المستثمر في ان تستغل ابتداء من تاريخ المشروع وهذه الامتيازات هي :

➤ الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات والدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة ادائها من 01 الى 05 سنوات من النشاط الفعلي .

➤ تخفيض 5% من النسبة المنخفضة من الارباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط .

➤ اعتماد الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار من الرسم العقاري على النشاط الصناعي والتجاري حسب رقم الاعمال الخاص بالصادرات بعد فترة النشاط .

1-2-2-3-2 الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة : يمكن هذه الامتيازات في نقاط عدة اهمها:

- تكسب الامتيازات في المناطق الحرة التي تقام فيها بسبب نشاطها من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي ولكن باستثناء
- مساهمات الاشتراك في النظام القانوني و في الضمان الاجتماعي
- تعفى عائدات راس المال الموزع الناتج عن النشاطات الاقتصادية في المناطق الحرة من الضرائب
- يخضع العمال الاجنب لنظام الضريبة على الدخل الاجمالي بنسبة 2/° من مبلغ اجورهم¹.

وتسعى الجزائر إلى توفير مزيد من المناخ الملائم لترقية الاستثمارات المحلية والدولية وذلك :-

- توفير بنك معلومات خاص بالاستثمارات وبكل الجوانب المتعلقة به وموقع الكتروني خاص بالاستثمار في الجزائر.
- تطهير المحيط من البيروقراطية والرشوة والفساد بصفة عامة .
- احترام نظام الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول والهيئات الدولية .
- أنجاز سوق مالية مفتوحة لراس المال وبعث البنوك والهيئات المالية الخاصة بالاستثمار.
- استقرار المحيط التشريعي والسياسي وخاصة الأمني.
- تحرير التجارة العالمية والإسراع بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
- إعطاء مزيد من الحوافز والإعفاءات الضريبية للاستثمارات الاستراتيجية للتنمية ...

كل هذا يبرز الجهود المبذولة من طرف الدولة لتشجيع الاستثمار واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إلا أن النتائج المحققة كانت بعيدة كل البعد عن التوقعات والطموحات إذ سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعاً كبيراً في الجزائر خلال 2003، بتحقيق 634 مليون دولار بعدما بلغ الرقم 1.1 مليار دولار عام 2002. وفي الوقت الذي تراجعت فيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر فإنها بالمقابل ارتفعت في دول أخرى مثل المغرب ومصر وتونس... حيث ما بين 1995 و 2003 استقبل المغرب ما قيمته 9 ملايين كاستثمارات أجنبية مقابل 6.9 مليار دولار لمصر و 4.9 مليار دولار للجزائر، و 4.8 مليار لتونس. لذلك فإنه أضحى لزاماً البحث عن الآليات والسياسات والإجراءات والحوافز المشجعة للاستثمار المحلي منه والأجنبي وبحث كفاءات تطويرها حتى نرفع من الكفاءة التنافسية للجزائر في المنطقة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات وتشجيعها، حتى ينعكس كل ذلك بالإيجاب على التنمية الاقتصادية بشكل عام .

1-3-2 الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر في مجال حماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية:

لقد أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات الدولية؛ الثنائية منها المتعددة الأطراف سواء مع الدول العربية أو مع دول أخرى غير عربية ومن أهم هذه الاتفاقيات: - اتفاقية مع مصر حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، اتفاقية مع سوريا حول التشجيع والحماية للاستثمارات.

وكذلك مع الأردن والكويت، أما مع الدول غير العربية فنذكر الاتفاقية الضريبية الجزائرية الفرنسية، الاتفاقية مع بريطانيا وإيرلندا في مجال النقل الجوي الدولي، وكذا الاتفاقية مع الاتحاد الاقتصادي لوكسمبورغ البلجيكي، ومع إيطاليا والمملكة الإسبانية ومع الدانمارك.

أما فيما يخص الاتفاقية المتعددة الأطراف فنذكر منها الاتفاقية المغربية لتشجيع وضمان الاستمرار بين دول الاتحاد المغرب العربي، اتفاق الشراكة من أجل تنمية إفريقيا، اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوربي .

¹ - عبد المجيد اونيس، " الاستثمار الاجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع وافاق"، - الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية -جامعة

إلى جانب هذه الاتفاقيات فقد صادقت الجزائر على عدة اتفاقيات دولية متعلقة بالاستثمار أهمها، اتفاقية سيول المنشئة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، اتفاقية واشنطن التي أحدثت للمركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

1-4-4 أهم الدول والشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر:

وعموما، عرف تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر منذ عام 1966 إلى غاية بداية الثمانينات ظهور شركات مختلفة الاقتصاد (20 شركة) نذكر منها : شركة الحديد والصلب بعنابة، أما في مجال المحروقات فقد أنشأت 14 شركة مختلطة، 8 منها في مجال خدمات البترول و03 متخصصة في إنجاز المصانع، 02 في الهندسة المدينة و 01 في تطوير الهياكل القاعدية للتوزيع ويرجع أصل الأطراف الأجنبية المشاركة مع سوناطراك في هذه الشركات إلى: شركات أمريكا الشمالية (6 شركات)، الشركات الإيطالية (3 شركات) شركات ألمانية الشرقية (02 شركتين)، الشركات الفرنسية (شركتين) الشركات الرومانية (شركة 1) . كما تعتبر دولة الجزائر دولة مضيضة لعديد من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من دول العالم في مجالات متعددة منها¹:

1-4-4-1 مجال منتجات الملاحة الجوية والبحرية والسكك الحديدية:

تنشط في هذا المجال شركة اسبانية تدعى Aresa حيث أنشأت فرعا متخصصا في الملاحة والصيد البحري "Seramar" باستثمارات أجنبية قدرها 0.1 مليار أورو².

1-4-4-2 المنتجات الغذائية والفلاحية:

تقوم بالاستثمار في هذا المجال شركة أجنبية تدعى "cargill" إنشاء فرع تجاري في حيدرة، للاستجابة لمتطلبات السوق الجزائرية من منتجات فلاحية وغذائية.

1-4-4-3 بنوك، تأمينات وخدمات مالية أخرى:

تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال تسع شركات أجنبية، منها ثلاث شركات فرنسية هي: BNP Paribas/ BNP Paribas EL-Djazair حقق المستثمر الفرنسي من خلال فرعه بالجزائر " BNP EL-Djazair 100% من العائدات ما يقارب 5.5 مليار أورو، شركة MACIF حيث أسس المؤمن الفرنسي مجلس MACIF المتخصص في تنظيم نشاطات التأمين وحققت عائدات بقيمة 100% وشركة " Société Général/ Société Général Algérie " المجموعة البنكية طورت رأس مال فرعها المحلي باستثمار أجنبي قدره 49 مليار أورو لتصل إلى 70 مؤسسة في نهاية 2009، شركة برتغالية Banco Espirito Santo حققت استثمارات أجنبية قدرها 13 مليار أورو بالاتحاد مع البنك الخارجي الجزائري وتكوين مؤسسة خدماتية، شركة أمريكية تدعى Citigroup/ Citibank Alegria الفرع الأمريكي طور رأس ماله المحلي الجزائري Citibank Alegria حقق عائدات ب 100% و 8.8 مليار دينار و قدرت استثماراته الأجنبية ب 19 مليار أورو، شركة Fransabank لبنان المجموعة المالية طورت 10 مليار دينار من رأس المال المدفوع مسبقا لفرعها المحلي بالجزائر " Fransabank Algeria " بأكبر من 68%، شركة أردنية Jordan expatriates Investment المجموعة حصلت على 15% من بنك Trust Bank Algeria وساهم في رأس ماله بقيمة 7.5 مليار دينار جزائري أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قام بها هذا الفرع فقدت ب 13.2 مليار أورو بالإضافة إلى شركتين من الكويت Kipco/ Burgan Bank البنك حاز على 60% من البنك الجزائري الخليجي (AGB) منذ جوان 2009 و شارك في تطوير رأسماله ب 6.5 مليار دينار جزائري وقام البنك نفسه باستثمارات

¹ -Pierre Henry et autres, " investissements directs étrangers et partenariats vers les pays MED en 2009", invest in Med, ANIMA Investment Network, étude N°14/Avril 2010, p60-65.

² -1 USD= 0.68341 pour l'année 2010.

أجنبية مباشرة قدرت ب 42.3 مليار أورو أما الفرع الثاني الذي يحمل نفس الاسم توجه إلى الخدمات المالية أصبح المساهم الأكبر في البنك الجزائري الخليجي (AGB) ب 60% .

4-4-1 معدات و تجهيزات السيارات:

وتقوم بالاستثمار المباشر شركة أجنبية مصرية تدعى (GB Auto (Ghabour بالاتحاد مع الفرع الجزائري (Sentrax 51/49) من أجل إنتاج وتوزيع عربات السيارات في الجزائر.

5-4-1 الأسمدة و الكيماويات:

هذا الاستثمار تقوم به شركة PlasteXel الفرنسية التي قامت بافتتاح فرع لها بالعاصمة من أجل إنتاج القطع البلاستيكية.

6-4-1 الهندسة و خدمات المؤسسات:

تنشط الشركتين الفرنسيتين Isotec و Krief/ Concord Risks الأولى متخصصة في أنظمة الحماية في مواجهة متطلبات السوق المغربية المتزايدة أما الشركة الثانية فتقوم بضمان الشركات الفرنسية في الجزائر.

7-4-1 البرامج و أجهزة الإعلام الألي:

تستثمر في هذا المجال الشركة المغربية IB Maroc الشركة تحوز على 44 % من رأسمال الفرع المحلي SERITELEC المتخصصة في استغلال حلول أنظمة الإعلام الألي، شركة فرنسية Jet Multimédia Group وكذا شركة ألمانية PC-Ware Information Technologies حيث فتحت الشركة المتخصصة في التكنولوجيا فرعاً لها بالجزائر وهو مركز لمعالجة المعطيات.

8-4-1 الأدوية:

تستثمر في هذا المجال شركة كويبة Heper biotic، المجموعة تنضم إلى الفرع المحلي صيدال ومعهد باستور من أجل إنشاء مصنع لتصنيع التلقيح B ضد التهاب الكبد وتقوم باستثمار مباشر قدره 3.5 مليار أورو.

9-4-1 معدات إلكترونية:

تستثمر في هذا المجال ثلاث شركات، واحدة صينية China Great Wall Computer Schenzhen Co حيث أنشأت بالتعاون مع المجموعة الجزائرية "EEPAD" شركة مختلطة من أجل صنع البطاقات الأم في كل من: الرويبة، البليدة و عنابة و تقدر استثمارات هذه الشركة ب 14.4 مليار أورو وتشغل حوالي 3000 عامل، أما الشركة الفرنسية I-Win فقد افتتحت مقراً لها في الجزائر حتى تكون قريبة من زبائنهم وكذا الحال بالنسبة للشركة الكندية Smart Technologies .

10-4-1 الطاقة:

يعبر هذا المجال خصب وجد نشط للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث نجد العديد من الشركات المتعددة الجنسيات التي تهتم بهذا الميدان، نذكر على سبيل المثال: شركة دانماركية A.P.Moller Maersk/ Maersk Oil حيث استثمرت المجموعة 3 مليار دولار في المجموعة البترولية و الغازية "EL Merk" وكانت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة 190 مليار أورو، شركة أمريكية Anadarko+ Conoco Philips استثمرت المجموعة الأمريكية 3 مليار دولار في المجموعة البترولية والغازية "EL Merk" وكانت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة 743 مليار أورو، شركة بريطانية BG Group حيث حصلت شركة الغاز البريطانية على عقود حكومية لاستغلال قرن القيسى في بئر قورارة باستثمار أجنبي قدر بحوالي 69.4 مليار أورو، شركة من الصين CNOOC حصلت على رخصة للتنقيب و الإنتاج بحاسي بير الركايز بالاشتراك 50-50 مع الشركة التايلندية PTTEP، شركة ألمانية E.ON/E.ON Ruhrgas الشركة حصلت على رخصة استغلال روضة يعقوب (شرق الجزائر) وسبع شركات إيطالية: شركة

Edition المجموعة الطاقوية تراقب 20.8% من المجموعة Galsi إضافة إلى سوناطراك وشركات أجنبية أخرى وتقدر استثمارات هذه الشركة ب 416 مليار أورو، شركة Enel حيث تراقب المجموعة الطاقوية 15.6% من المجموعة Galsi إضافة إلى سوناطراك وشركات أجنبية أخرى وتقدر استثمارات هذه الشركة ب 312 مليار أورو كما حصلت الشركة على رخصة استغلال في الجنوب وقرب إليزي 20-52.5-27.5 مع Repsol و GDF Suez، شركة ENI و حصلت المجموعة البترولية على رخصة استغلال لأول مرة بكرزاز في بحر قورارة باستثمار مالي قدره 47.2 مليار أورو، شركة ENI/Eni Oil Algeria المجموعة باركين 3 ملايين دولار في المركب البترولي والغازي " المرك " باستثمار حوالي 190 مليار أورو، شركتين روسيتين Gazprom الشركة الغازية حصلت على رخصة استغلال في " الأصيل " في بحر " باركين " (شرق الجزائر) وشركة Rosneft + Stroytransgaz المجموعتين البتروليتين مع سوناطراك حصلوا على رخصة استغلال في ثلاث مناجم " غارة تيسليت " (مجموعة 245 جنوب) وقدرت استثماراتها المالية ب 934.9 مليار أورو و شركة Sardinia/Sfirs الشركة حازت على 11.6% من مجموعة " فالزي " وأنشأت خط أنابيب يربط الجزائر بسردينيا، شركة كندية Talism استثمرت المجموعة الأمريكية 3 مليار دولار في المجموعة البترولية والغازية " EL Merk " وكانت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة 190 مليار أورو و شركتين فرنسيتين Total+ Cepsa المسيريين الأوربيين أطلقوا مشروع الغاز في تيميمون مع سوناطراك من أجل الإنتاج في 2013 وشركة Total+ Partex المجموعة حصلت على رخصة استغلال لمنجم غازي بالاشتراك 47-51-2 مع باتراكس الفرنسية وسوناطراك الجزائرية.

1-4-11 صناعة الزجاج، الإسمنت، المعادن، الخشب و صناعة الورق:

تستثمر في هذا المجال شركة فرنسية Lafarge المجموعة تقوم بإنتاج الإسمنت بطاقة استيعابية تقدر ب 2.5 مليون طن / السنة وحقق عائدات ب 100% بأم البواقي قرب عين البيضاء في شرق البلاد وشركتين أمريكيتين World Bank/IFC نشط الفرع في القطاع الخاص مع شركة مصرية لمشروع الاسمنت في الجلفة، كما أخذ البنك العالمي جزء من مشروع الاسمنت في الجلفة الذي تم إطلاقه في سنة 2007. وقد قدر استثماره ب 17.2 مليار أورو.

1-4-12 الصناعات التحويلية:

تنشط في هذا المجال شركتين هندية Arcelor Mittal/ Arcelor Mittal Algeria يعمل الفرع المحلي للصلب والحديد على زيادة طاقة إنتاج مصنع الحجار قرب عنابة باستخدام ثلاث محولات واستثمار يقدر ب 8.9 مليار أورو، كما أنشأ الفرع مصنعا للحديد والزنك بالاشتراك مع المؤسسة المحلية " سوميفار " في تبسة بالإضافة إلى شركة تونسية loukil المجموعة الصناعية حصلت على رخصة صناعية من أجل بناء مصنع في عنابة للمعادن ويقدر استثمار هذه الشركة ب 8.0 مليار أورو.

1-4-13 البنى التحتية:

تستثمر في هذا المجال شركتين أجنبيتين، شركة من و.م.أ. EmergingCapital Patners حيث قامت بوضع مقر مكتبها بباب الزوار بالعاصمة و شركة إماراتية Emiral حيث أعلنت المجموعة إنشاء الشركة المختلطة " Forum ElDjazir " باستثمار قدره 429.3 مليار أورو.

1-4-14 الات الاتصالات و الأنترنت:

شركة مصرية Orascom Télécom الفرع الجزائري للمجموعة المسمى " Djezzy " اتبع استراتيجيات الاستثمار من أجل الحصول على طاقة شبكته الحالية قدر استثماره ب 28.7 مليار أورو.

جدول رقم(3-06) : أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر لعام 2010

القطاع	الشركة	البلد الأم	المشاريع	قيمة الاستثمارات
المنتجات الغذائية و الفلاحية	"cargill"	فرنسا	إنشاء فرع تجاري في حيدرة، للاستجابة لمتطلبات السوق الجزائرية من منتجات فلاحية وغذائية.	-
بنوك، تأمينات و خدمات مالية أخرى	BNP Paribas/ BNP Paribas EL-Djazair	فرنسا	حقوق المستثمر الفرنسي من خلال فرعه بالجزائر "100% BNP EL-Djazair من العائدات ما يقارب 5.5 مليار أورو	60.0
معدات و تجهيزات السيارات	GB Auto (Ghabour)	مصر	أنشأ المستثمر مصنع بطاقة 170000 سيارة في السنة في منطقة طنجة بالاشتراك مع la CDG(52/48)	600.0
الأدوية	Heper biotic	كوبا	المجموعة تنضم إلى الفرع المحلي صيدال ومعهد باستور من أجل إنشاء مصنع لتصنيع التلقيح B ضد التهاب الكبد	3.5
الطاقة	A.P.Moller Maersk/ Maersk Oil	الدانمارك	استثمرت المجموعة 3 مليار دولار في المجموعة البترولية و الغازية "EL Merk"	190
الات الاتصالات و الأنترنت	Orascom Télécom	مصر	إنشاء الفرع "Djezzy"	28.7
البنى التحتية	Emiral	الإمارات العربية المتحدة	أعلنت المجموعة إنشاء الشركة المختلطة Forum ELDjazir "	429.3

Source : Pierre Henry et autres," op cit", p37.

وفي كافة الحالات، نجد بأن مشاركة سوناطراك في الشركة المختلفة بالأغلبية (أكبر من 51 %) في 4 حالات. كما أخذت الشركات المختلطة الاقتصاد تتوسع بشكل ملحوظ خلال السبعينات أين اعتمدت الجزائر على عدة أنماط من العقود للنهوض بالتنمية الاقتصادية لا سيما في المجال الصناعي الذي استفاد من حصة الأسد من مجمل الاستثمارات سواء في المخطط الثلاثي الأول والمخططين الرباعي الأول والثاني ومن بين العقود التي أبرمتها الجزائر نجد عقود الدراسات الهندسية والمفتاح في اليد والمنتج في اليد .

1-5 التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى كيفية توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب القطاعات وبالأرقام الإحصائية وكذلك نتعرض لمختلف الدول التي تقوم بالاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال الشركات متعددة الجنسيات المتواجدة بهذا البلد كما يلي:

1-5-1 التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

بداية ينبغي الإشارة إلى ندرة الإحصاءات الخاصة بنصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية، ذلك أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تقدم أرقاماً للاستثمارات المسجلة والمرخص لها، ولا تعطي أية إحصائيات عن الاستثمارات المنجزة فعلياً، ولا يشير

بنك الجزائر إلا لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية دون تحديد القطاعات الاقتصادية، أما مديرية الجمارك فتكتفي بإحصاء تدفقات الآلات والمعدات ووسائل الإنتاج. كما أن الشركات التي نشأت جراء حالات الاندماج والاستحواذ لا تأخذها مصالح الجمارك بعين الاعتبار، و مع ذلك فسيحاول الإشارة إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-07) : يوضح قطاعات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ المالي مليون دج
الزراعة	08	6.533
الأشغال العمومية	70	981.41
الصناعة	257	710.949
الصحة	3	8.589
النقل	16	351.9
السياحة	11	321.481
الخدمات	85	393.578
الاتصالات	1	500.88
المجموع	451	378.164.2

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

يتضح من الجدول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2010 واحتل قطاعي الصناعة والخدمات مكان الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة والمبالغ المقدرة، حيث بلغت نسبتتهما من المجموع 57% و18.8% في كل قطاع على التوالي، واستحوذ قطاع الصناعة لوحده على 18.36% من المبالغ المقدرة، في حين بلغت نسبة الاستثمارات في قطاع الخدمات 10.5% ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مردودية هذين القطاعين للشركات الأجنبية، ولاسيما في مجال المحروقات والمنتجات الصيدلانية، حيث قامت شركة صيدال بإنجاز مشروع لإنتاج الدواء بمبلغ 15 مليون دولار بالشراكة مع الشركة السعودية وكذا مع الشركات الأمريكية-فايزر، باكستار، ولبلي - بمبلغ 100 مليون دولار. ولم تغطي قطاعات الزراعة والأشغال العمومية والصحة خلال هذه الفترة، إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها، فقطاع الزراعة لم يسجل سوى نسبة 17.5% من القيمة الإجمالية، ولم يستقطب قطاع الاتصالات سوى نسبة 0.22% من عدد المشروعات الإجمالي، وهي نسبة ضئيلة بالنظر إلى توجه السلطات العمومية إلى إشراك المستثمر الأجنبي لترقية الهياكل القاعدية.

هذا وقد أكد تقرير صادر عن مرصد الاستثمارات والشراكات في المتوسط الأوروبي (Facility for Euro-Mediterranean Investment and Partnership (FEMIP)، أنّ قيمة الاستثمارات في الجزائر قد تراجعت خلال 2010 بنسبة 60%، مقارنة مع عام 2009، في حين ارتفعت خلال 2010 بنسبة 20%، مقارنة العام السابق، كونها استفادت من ثورات الربيع العربي والاستقرار السياسي النسبي المحقق مقارنة بدول الجوار.

كما أشار تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "إنكتاد" (United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) and Development) حول الاستثمار، تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية بالجزائر، مقارنة بدول عربية أخرى كمصر وقطر والإمارات والأردن وتونس والمغرب، وأرجع مؤتمر "إنكتاد" بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سبب التراجع إلى الأزمة المالية العالمية.

1-5-2 التوزيع الجغرافي للدول المستثمرة في الجزائر:

من أجل تحليل الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر بحسب بلدان المصدر، نورد الجدول التالي:

جدول رقم (3-08): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلدان المصدرة خلال الفترة 2003-2006

الوحدة: مليار أورو

البلدان المستثمرة		قيمة الاستثمارات	النسبة	البلدان المستثمرة		قيمة الاستثمارات	النسبة
أوروبا	ألمانيا	114	1.5	دول آسيا و	أستراليا	205	27.15
	بلجيكا	15	0.2	أستراليا	الصين	543	68.90
	اسبانيا	4296	58	كوريا	الجنوبية	10	1.26
	فرنسا	616	8.3	الهند	اليابان	16	2.03
	ايطاليا	183	2.5			14	1.77
	النرويج	1622	20.7				
	هولندا	114	1.5				
	البرتغال	23	0.3				
	المملكة المتحدة	159	2.2				
	سويسرا	229	3.1				
	17	0.2					
مجموع أوروبا		7388	51	مجموع آسيا وأستراليا		788	5.4
دول MEDA	مصر	2299	94	أمريكا الشمالية	و.م.أ	1510	72.63
	الأردن	35	1.50	الأمريكية	كندا	569	27.37
	لبنان	38	1.56				
	المغرب	24	1.05				
	تونس	21	0.86				
تركيا	12	0.5					
مجموع MEDA		2429	16.7	مجموع أمريكا		2079	14.5
دول الخليج	السعودية	373	20.7	دول أخرى	البرازيل	1	/
	الإمارات	157	9.85	متنوع		3	/
	الكويت	1176	65.22				
	باقي الخليج	97	9.00				
مجموع دول الخليج		1803	12.4	مجموع دول أخرى		4	0.02
				المجموع الإجمالي		14491	%100

Source: Anima, "IDE dans la région MEDA en 2006", Mai2007, p25.

وبتحليل المعطيات الواردة في الجدول يلاحظ ما يلي:

1-2-5-1 الاستثمارات الأوروبية:

مثلت الاستثمارات الأوروبية نسبة تفوق النصف (51%)¹ من مجموع الاستثمارات التي تلقتها الجزائر خلال الفترة 2003-2006 ، وقد احتلت إسبانيا المرتبة الأولى ضمن المجموعة الأوروبية بنسبة 58% ، وتكرزت مجمل الاستثمارات في قطاعات الطاقة (Cepsa, Gas Endesa, Repsol, Natural)، والأشغال العمومية وصناعة الأسمدة ،** (Villar Mir) وتخليه مياه البحر . ويبلغ عدد الشركات الإسبانية العاملة في الجزائر 110 شركة، وقد تم الاتفاق مع الحكومة الإسبانية على تحويل 70 مليون أورو من المديونية الخارجية إلى استثمارات أجنبية².

أما الاستثمارات النرويجية³ فتحلت المرتبة الثانية بنسبة تبلغ 20.7% تليها الاستثمارات الفرنسية بنسبة 8.3% بالرغم من أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المتواجدة في الجزائر التي تبلغ 29 مشروعاً سنة 2006³. وتتواجد الاستثمارات الألمانية في قطاع المنظفات وذلك من خلال مشاريع الشراكة التي تمت بين الشركة الألمانية (Henkel) والفرع القديم للمؤسسة الوطنية للمنظفات ومواد الصيانة (Enad)، وتشغل الشركة حوالي 1300 عامل .

1-2-5-2 الاستثمارات من دول MEDA:

تمثل الاستثمارات الواردة من دول MEDA للفترة 2003-2006 نسبة 16.7% من مجموع الاستثمارات الإجمالية التي تلقتها الجزائر خلال الفترة.

أما الاستثمارات البنينية المغاربية- تونس والمغرب- فتبقى متواضعة، حيث لا تمثل هذه الاستثمارات مجتمعة سوى نسبة 0.3% من مجموع ما تلقتة الجزائر من استثمارات 2003-2006 .

1-2-5-3 الاستثمارات الخليجية:

أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وموجة ارتفاع أسعار البترول العالمية، إلى توجه الاستثمارات الخليجية إلى بلدان عربية ومن بينها الجزائر، حيث مثلت تلك الاستثمارات نسبة تساوي 12.4% . وتمثل الاستثمارات الكويتية ثلثي تلك الاستثمارات خلال الفترة 2003-2006

وتتركز معظمها في قطاعات الاتصالات(شركة الوطنية الكويتية)، وتأقي الكويت في مقدمة الدول العربية المستثمرة في الجزائر عام 2005 بسبب استثمارات الشركة الكويتية للاتصالات" الوطنية" والتي استثمرت حوالي مليار دولار لتعزيز شبكتها للهاتف النقال(منها 421 مليون مقابل الرخصة، والباقي استثمارات في التجهيزات).

أما الاستثمارات السعودية فتتركز في قطاع السياحة وصناعة الأسمدة الفلاحية، والأدوية (مصنع الكندي)، وتتركز الاستثمارات الإماراتية والتي من المتوقع أن يصل حجمها إلى 30 مليار دولار على مدى عدة سنوات في قطاع البناء والأشغال العمومية والسياحة.

** - تقوم الشركة الإسبانية (Villar Mir) بإقامة أكبر مصنع على المستوى العالمي لصناعة مادة الامونياك في مدينة اريزو بطاقة إنتاج تقدر ب 1.1 مليون طن سنويا.

1 - Pierre-jaquemot , "La firme multinationale --une introduction économique --, édition: economica, 1990, p 97.

2- المرصد الأوروبي لمشاريع الاستثمار(MIPO) ، www.anima.org، تاريخ الزيارة: 2013-03-27

1-5-2-4 استثمارات أمريكا الشمالية:

تمثل الاستثمارات الأمريكية نسبة 14.5% من مجموع الاستثمارات التي تلقتها الجزائر؛ وذلك بمجموع مليارين و 79 مليون أورو، وتتركز استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع الطاقة حيث تتواجد أكبر الشركات البترولية في الصحراء الجزائرية، وتمثل الشركات الأمريكية نسبة 35% من مجموع الشركات البترولية الدولية المتواجدة في الجزائر خلال الفترة 1999-2003.

1-5-2-5 الاستثمارات الآسيوية والأسترالية:

تعتبر الاستثمارات الآسيوية في الجزائر محدودة نسبيا إذ تمثل نسبة 5.4% من مجموع الاستثمارات التي تلقتها الجزائر خلال الفترة 2003-2006، وتأتي الاستثمارات الصينية في مقدمة البلدان الآسيوية الأكثر استثمارة في الجزائر بحصة تقارب 70% من مجموع الاستثمارات الآسيوية تليها استراليا، ثم الهند. وتتركز الاستثمارات الآسيوية عموما، في قطاع الطاقة، الأشغال العمومية، والبنية التحتية وقطاع صناعة الحديد حيث تمتلك الشركة الهندية إسبات 70% من أسهم الشركة الوطنية للحديد والصلب بالحجار، وقد تمكنت الشركة من رفع مستويات الإنتاج سنة 2005 ب 70% مقارنة بعام 2001¹.

1-5-2-6 الاستثمارات العربية البينية:

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الدول العربية للجزائر عام 2005؛ 260.6 مليون دولار أمريكي، ولا تمثل هذه النسبة سوى 0.70% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المرخص لها والبالغة 37263.5 مليون دولار². إذا رجعنا إلى الأصل الجغرافي للاستثمارات الأجنبية، فنجد هيمنة المشاريع الأوروبية حيث يقدر عددها ب 97 مشروعا من 184 مشروع موفق عليه أي 53% إلا أن وزنها يبقى معتبرا من حيث القيمة فهي تمثل 64% من التكلفة الإجمالية للاستثمارات. وفيما يتعلق بالبلدان الأصلية لهذه الاستثمارات، فنجد استحواد فرنسا على المرتبة الأولى (21% من إجمالي المشاريع) ب 38 مشروع، أما المرتبة الثانية فترجع لإيطاليا ب 21 مشروع، والمرتبة الثالثة فترجع لإسبانيا ب 16 مشروع وفيما يخص كوريا الجنوبية فكان تدخلها في قطاع واحد وهو قطاع السيارات (Daewoo) وذلك بتحقيقها لاستثمار بقدر ب 205 مليون دولار (10% من المبلغ الإجمالي). وأخيرا، يلاحظ غياب أو ضعف تواجد أكبر المستثمرين في العالم كألمانيا ببريطانيا، اليابان والولايات المتحدة³.

1-5-3 عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بالاطلاع على الإحصائيات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية المصرح بها بغض النظر عن ما إذا كانت هذه المشاريع قد أُنجزت فعلا، يتبين بأن الدولة قد نجحت في مسعها الرامي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي عبر الامتيازات والضمانات الممنوحة لهم، لكن رغم ذلك هناك عدة نقائص وسلبيات أعاقت المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر ومن أهم هذه العراقيل نجد:

1-5-3-1 عراقيل قانونية وإدارية:

لقد سعت الجزائر من خلال وضعها لقانون الاستثمار لسنة 1993 أو التعديلات التي طرأت عليه سنة 1994 و 1995 او مشروع قانون الاستثمار الجديد والخصوصة وكلها قوانين سعت من خلال قيودها إلى وضع محفزات للاستثمار الأجنبي، وتذليل كل العقبات التي تقف في طريقه، لكن العائق على هذا الصعيد هي أن هذه القوانين هي قوانين نظرية فقط، فهي لا تطبق على الواقع إذ

¹ - UNCTAD, " Examen de la politique de l'investissement Algérie ", Nation unies, Genève ,décembre 2003, p.10.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام 2006 "، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، يونيو 2007، الكويت، ص154.

³ -BOUYAKOUB Ahmed, " les investissements étrangers en Algérie 90-96, quelles perspectives ?", revue Algérienne d'économie et gestion, n° 2 édition : ISC, université d'Oran, Algérie, mai 1998, p 19.

تكتفي بقرائها ووضعتها على الجرائد الرسمية والكتب والمجلات المختصة، وما يمكن ملاحظته على مسار القوانين الاستثمارية في الجزائر ما يلي:

- كثرة القوانين وعدم استقرارها فهناك تعديلات بين الحين والآخر فقانون سنة 1993 عدل سنة 1994 وكذلك سنة 1995 ، ولم يتم الاكتفاء بذلك بل تم العمل لوضع قانون جديد خاص وهذا بحد ذاته عامل طرد للمستثمرين بحيث يزرع فيهم الشك والريب.
- عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب وللتدليل على هذا القول هو جهل بعض إدارات الضرائب في كيفية منح هذه الإعفاءات.
- غياب قانون واضح للأموال المنقولة و العقار .
- عدم مسايرة قوانين الاستثمار في الجزائر لتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات.
- البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات هي الصبغة العالمية على الإدارة.
- انعدام البيانات والمعلومات الاستثمارية في الجزائر
- عدم وجود تنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار وباقي الهيئات الأخرى والتي لها دور في عملية الاستثمار وبالتالي المستثمر يجد نفسه مشتتا بين أكثر من مركز لاتخاذ القرار.

1-5-3-2 عراقل سياسية و اقتصادية :

- شهدت الجزائر خلال العشرية الأخيرة مرحلة عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية الأمر الذي خلق نوعا من التردد للمستثمرين في اتخاذ قرارهم للاستثمار في البلاد أما العراقل الاقتصادية فهي متعددة نذكر منها :
- محدودية السوق المحلي نتيجة لانخفاض مستوى الدخل الفردي أو قلة عدد السكان في الجنوب، ومن ثم يعاني المستثمر من مشكل تسويق منتجاته الأمر الذي يؤثر على عوائده الاستثمارية.
 - عدم توفر مراكز الإعلام التجاري والاقتصادي من أجل تعريف رجال الأعمال بالمحيط الاقتصادي الجزائري والامتيازات المتوفرة إلى جانب نقص الدراسات الاستثمارية المعمقة وقلة الملتقيات والندوات والحوارات المتعلقة بالاستثمار، إضافة إلى عدم إشراك المعاهد والجامعات فيها¹.
 - رغم امتلاك الجزائر لهياكل قاعدية من خدمات الطرق، النقل، المواصلات، الاتصالات السلكية واللاسلكية ، الموانئ، المطارات، الطاقة و المياه...الخ، إلا أنها تبقى ناقصة ومتخلفة ومازالت بحاجة للتطوير، ومن بين هذه النقص نجد عدم تعميم استخدام شبكات الكمبيوتر الدولية (كالأنترنيت مثلا) رغم أن هذه الخدمات أصبحت من ضرورات العصر على مختلف الأصعدة، إضافة إلى محدودية شبكة السكك الحديدية ووجود نقص كبير في

¹ عبد المجيد أونيس، " مرجع سبق ذكره"، ص258.

أستطول النقل البحري ويمكن وصف حالة ميناء الجزائر فبالرغم من أن 80 % من السلع المستوردة تمر عبره إلى أن مختلف المتعاملين يشكون من بطئ عملية تسريح السلع واستغراقها لوقت أطول، إلى جانب ذلك حتى يتمكن المتعاملون من الحصول على بضاعتهم كاملة يضطرون هذا إلى دفع رشاوى أو اللجوء إلى وساطة شخص على مستوى الميناء كما شكل نقص التجهيزات و الإمكانيات على مستوى هذا الأخير من أهم مظاهر سوء التسيير (مثلا عدم وجود العدد الكافي من الآلات لرفع البضائع ، نقص قطع الغيار...)¹

1-3-5-3 عراقيل مالية :

يتسم النظام البنكي الجزائري بأنه نظام متأخر لعدة أسباب نذكر أهمها نقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية وهذا ما زاد من معاناة المتعاملين مع هذه البنوك من نوعية الخدمات البنكية المقدمة (تحليل الوثائق، تسيير حسابات الزبائن معالجة ومتابعة العمليات، إضافة إلى اتسام عمل البنوك البيروقراطية وسيادة العمل.

1-3-5-4 عراقيل متعلقة بالعقار و منح الأراضي:

من بين العراقيل التي تساعد في عدم استقرار المستثمرين الأجانب وإلزامهم على الرحيل، نجد المشاكل المتعلقة بالعقار فيما يخص الأرض وملكيته أسندت مهمة منح الأراضي إلى لجنة دعم وترقية الاستثمار (CALPI) على مستوى الولايات والتي يرأسها والي الولاية ومع ذلك غالبا يلجأ المستثمرون الأجانب إلى الخواص لشراء هذه الأراضي باعتبار أن مسؤولي تلك اللجنة يقومون بمساومات ومزايدات في أسعار هذه الأراضي خاصة إذا علموا مسبقا بأي هؤلاء المستثمرين ليسوا من المنطقة . إضافة إلى ذلك، توجد مشاكل أخرى تتعلق بسند ملكية الأراضي (titre de propriété) التي يبقى معظمها غير متوفر مما يخلق مشكلة إثبات الملكية و بالتالي التنازع على الأراضي والاستيلاء على المساحات الجانبية قد تفوق في بعض الأحيان ضعف المساحة الممنوحة قانونيا، ويتم استغلالها لأغراض لا علاقة لها بالاستثمار إلى جانب ذلك يوجد مشكل بيع القطع الأرضية من طرف المستفيدين من مشاريع استثمارية بهدف الاغتناء.

وفي هذا الإطار، أوضح تقرير وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) حول الحواجز التي تقترض المقاولين للحصول على الأراضي بأن : الولايات على العموم ليست جاهزة بعد لاستقبال المشاريع الاستثمارية، نظرا لعدم توفر السلطات المحلية على مسح الأراضي المتوفرة على مستوى الولاية، وباستثناء الأراضي التابعة للخواص فإن الأراضي الأخرى تبقى طبيعتها وملكيته مجهولة والتي غالبا ما تمنح للمقاولين والمستثمرين بدون سندات إثبات، وهذا ما يؤدي إلى ظهور نزاعات خاصة في حالة ظهور المالكين الحقيقيين بعد منح الأراضي من طرف السلطات المحلية، مع العلم أن البنك يشترط ضمانات (الاطلاع على سند الملكية) قبل منحه لأي قرض للمقاول، وفي بعض الأحيان تكون الأسعار المحددة مقابل التنازل عن الأرض جد مرتفعة.

1-3-5-5 على الصعيد الاجتماعي:

- انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع، وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الادخار المختلفة والبورصة ومجالات الاستثمار المختلفة.

- ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة، لما لها من أثر بالغ على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية.

¹ - MICHALET Albert, SERINI jean pierre, VILABERT PATRICK," le climat des investissements en Algérie, les changements depuis 1993", organisation des nations unies pour le développement industriel, 1998, France, p 27 et 28.

إن مشاكل العمالة والتشغيل، هي عنصر مهم في تأثيره على الاستثمار، من جهة ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديمغرافي، مقابل نمو سنوي أقل. لمعدل التشغيل من جهة أخرى. وقد أدى الاحتلال التوازني الاجتماعي، إلى تفاقم البطالة من 15 % سنة 1984، إلى 17 % سنة 1987، وإلى 17,2 % سنة 1989، ثم 19,2 % سنة 1990، وفي سنة 1991 بلغت 20,2 %.

والواقع أن هذه الزيادة في البطالة تفسر انخفاض النشاط التنموي، لأن التشغيل معناه الاستثمار، وإن هذه الظاهرة تعبر عن احتلال توازني بين تطور الاستثمار من جهة الذي سجل معدل نمو 1,5 % فقط سنة 1990، ومن جهة أخرى تطور السكان الذي كان معدله في نفس السنة بـ 2,8 % إن هذا الضعف في الاستثمار، يقدم لنا الجواب عن سبب نمو التشغيل بصفة عامة، لأن الدافع في رفع النمو السنوي للتشغيل هي هذه الاستثمارات.

1-3-5-6 على الصعيد الأمني والسياسي:

مشاكل أمنية وسياسية أثرت سلبا على كل من الادخار والاستثمار نذكر منها:

- انفجار المظاهرات الشعبية الشاملة في 5 أكتوبر 1988. وهي تعبر عن حالة أزمة سياسية، نتجت عن الممارسات البيروقراطية للإدارة، والسلوكات غير لائقة للمقررين من بعض رجالات النفوذ. وهي مظاهر اجتماعية سلبية غذتها مشاكل ندرة التمويل في السوق، ومشاكل تفشي البطالة وسط الشباب والعجز المتفاقم في السكن الاجتماعي.

- التدابير المتخذة من طرف القيادة السياسية، التي أفرزت نتائج سيئة على المسار الاستثماري والتنموي. وأحدثت أزمة ثقة شعبية في نظام الحكم، وتجلت ذلك واضحا في نتائج الانتخابات المحلية (البلدية والولائية) في جوان 1990. وأيضا الدور الأول للانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 التي ألغى مسارها.

- أحداث الإرهاب ابتداء من عام 1992، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني وخاصة الاستثمار السياحي. ونتج عن ذلك قتل الأبرياء وتخريب وحرق الممتلكات العمومية والخاصة. لكن في نهاية التسعينات تغير الوضع السياسي والأمني إلى التحسن، بحيث بدأت المؤسسات السياسية بالوصول إلى مستوى من الاستقرار. كذلك سمح الوثام المدني الذي حققه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتحسين الوضع الأمني بدرجة كبيرة.

وخلاصة القول أن كل هذه الأحداث والمشاكل السياسية والأمنية، كانت عائقا أمام تطوير وترقية الاستثمارات في أغلبية القطاعات الاقتصادية خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستلزم توفر الأمن والاستقرار السياسي في البلد.

2- المناخ الاستثماري في تونس و أهميته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد عانى الاستثمار التونسي خلال الفترة (1975-1985) من الميل إلى الإسراف و التشويه في تخصيص الموارد بسبب الدعم المادي الممنوح للشركات و التدخل المباشر أو عن طريق صندوق التعويض من تحكّم في الأسعار بما في ذلك الأجور و الفائدة على القروض والسعر الخارجي لصرف الدينار، وفي تراجع أداء الاقتصاد التونسي اتجهت الحكومة إلى تبني برامج إصلاح هيكلية في عام 1986 والذي يعد أهم تحول في السياسة الاقتصادية الكلية لتونس منذ الاستقلال ، وقد انطوى هذا البرنامج على مجموعة من الإجراءات يتمثل أهمها في تحرير الأسعار تدريجيا، التحرير التدريجي للاستيراد وسعر صرف الدينار لأغراض العمليات الجارية وكذلك تحرير الاستثمار من التدخل والتوجه الإداري¹.

1-2 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة (2000-2012)

في 2010 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى تونس 2.2 بليون دينار تونسي² (أي ما قيمته 1.51 بليون \$) و 2.7% من إجمالي التدفقات الداخلة لإفريقيا في عام 2010. وكذا بلغ الناتج المحلي نسبة 2.4% وقدر مخزون الاستثمار الوارد لنفس

¹- فريد أحمد قبيلان، "مرجع سبق ذكره"، ص 281

²- UNCTAD, "investment country profiles TUNISIA", February 2012 p01.

السنة ب 45 بليون دينار تونسي (31.4 بليون \$) ، بينما كانت تدفقات الاستثمار الواردة من تونس محدودة، حيث لم يقدر مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من تونس سوى ب 0.5 بليون دينار تونسي (0.3 بليون \$) لسنة 2010. و ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة 2005-2009 بمقدار 2 بليون \$. وكان مصدر ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس: الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، إيطاليا، فرنسا التي تعتبر ثلاث أكبر دول مستثمرة في هذا البلد. ويستحوذ قطاع الصناعات الأولية على أغلب المشاريع الاستثمارية الموجهة إلى تونس في عام 2010، حيث سجلت الصناعات البترولية وحدها ما قيمته 60% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة¹، أما قطاع التصنيع فقد سجل ما قيمته 26% وقطاع الخدمات عرف نسبة 13%.

كما بلغ فروع الشركات الأجنبية بتونس عام 2010 حوالي 3000 فرع أجنبي مستخدما بذلك 325000 عامل.

جدول رقم (3-09) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لتونس بالقطاعات

الوحدة: مليون دولار

القطاع/ الصناعة	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
الإجمالي	2165	2279	3399	2071	4403	1016	796	752	1167	700
القطاع الأولي	1320	1250	1954	1367	954	393	284	320	438	336
قطاع التصنيع	574	772	642	486	347	327	312	283	255	251
صناعات أخرى	-	18	105	17	35	23	34	28	24	29
خدمات	272	257	803	219	3101	296	200	149	474	113
خدمات أخرى	-	6	605	6	5	60	19	16	16	-

source: UNCTAD, FDI/TNC database based on data from the Foreign Investment Promotion Agency and the Banque Centrale de Tunisie.

بدأت بوادر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السبعينيات من القرن الماضي وازداد في بداية الثمانينيات نتيجة النشاط الذي عرفه قطاع الصناعة النسيجية Textile وخلال الفترة 1991-1992 تم الاستثمار في قطاع النفط والغاز وفي عام 2000 كان هناك زيادة معتبر للاستثمار الأجنبي نتيجة عمليات الخوصصة في قطاع الصناعات المعملية حيث تم بيع مصنعين للاسمنت إلى شركات برتغالية إيطالية وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي نسبة 2,5% خلال الفترة 1994-2004²، وارتفعت قيمة التدفقات من حوالي 305 مليون دينار تونسي عام 1995 إلى 1068 مليون دينار عام 2000، هذه الزيادة كان مصدرها قطاع الصناعات المعملية الذي مثل حوالي 65% من نسبة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى تونس عام 2000 مقابل 8% عام 1995، وبلغت قيمة الاستثمارات عام 1997 حوالي 402,7 مليون دينار تونسي، وشهد عام 1999 استثمارات للولايات المتحدة الأمريكية في محطة لتوليد الطاقة بطريقة البناء والتشغيل والتحويل وفي نفس السنة تم إنشاء 162 مؤسسة في مجال الصناعات التحويلية والتي وفرت 14 ألف منصب عمل، واستأثر قطاع النسيج والملابس بحوالي 50% من إجمالي الاستثمارات في الصناعات التحويلية. و بلغ المتوسط السنوي نحو 606 مليون دولار خلال الفترة 1998-2000 و ارتفعت لتبلغ في المتوسط حوالي 633 للفترة 2001-2004 و قد بلغت التدفقات أقصى قيمة لها في سنة 2002 بمعدل زيادة بلغ 68.9% مقارنة بعام 2001 و ارتفعت إلى 0.5% في عام 2002

¹ --"investment country profiles TUNISIA", UNCTAD, February 2012, p01.

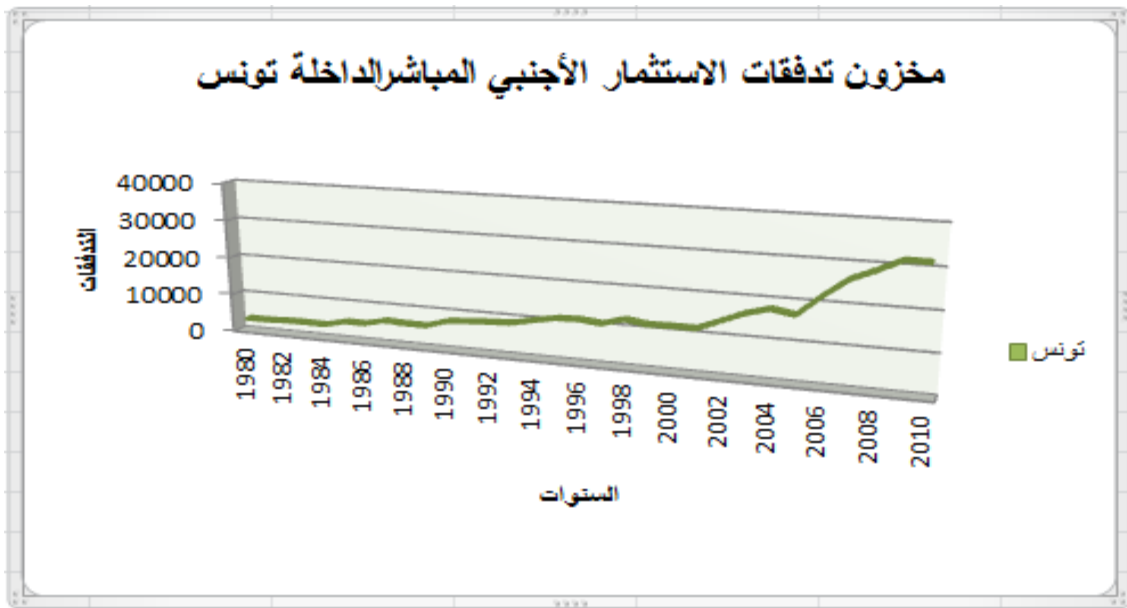
² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " التقرير السنوي 2000"، ص 89.

إلا أنها تراجعت إلى 0.3% عام 2004 ويمكن تفسير التقلبات في التدفقات الاستثمار إلى تردد الحكومة التونسية في تخصيص عدد كبير من المشروعات التابعة للقطاع العام، و عدم الانتهاء من برنامج الإصلاح السياسي.

أما على مستوى الدول العربية فقد احتلت تونس المرتبة الثانية بعد مصر من حيث حجم التدفقات الواردة من هذا الاستثمار في عام 2000 وتراجعت إلى المرتبة الرابعة عام 2001 إلا أنها عادت لتحتل المرتبة الرابعة عام 2001، ثم المرتبة الثانية عام 2002 وتراجعت للمرتبة الخامسة و السادسة على التوالي خلال عامي 2003-2004. وتزايدت أيضا إلى 18.1% عام 2002، إلا أنها انخفضت لتصل إلى 6.8% عام 2003 و نحو 5.2% عام 2004.

- وتحليل الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس خلال الفترة 2000-2012 يمكن بيان ما يأتي:
- زيادة تدفقات الاستثمار الوارد إلى تونس إلى إجمالي الاستثمارات من 14.5% عام 2000 إلى 54% عام 2012.
 - زيادة نسبة هذه الاستثمارات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في تونس.

رسم بياني رقم (3-5): مخزون تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى تونس من 1980-2010



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات: www.unctad.org/fdistatistics

وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية عام 2002 حوالي 1191,1 مليون دينار خلال عام 2001 مسجلة بذلك نموا بنسبة 15% وتبرز أهمية هذه النسبة من حيث أنها سجلت في ظروف دولية اتسمت على الصعيد الاقتصادي بتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 27% على الصعيد العالمي وتستاثر الصناعات المعملية بنصيب وافر إذ بلغت قيمتها عام 2002 حوالي 255,4 مليون دينار، أما حجم الاستثمارات خلال عام 2003 فقد بلغت حوالي 751,9 مليون دينار وتحسنت قيمة التدفقات خلال عام 2004 فقد قدر التقرير السنوي للمصرف المركزي التونسي حجم الاستثمارات التي استقطبتها تونس بـ 795,9 مليون دينار والذي أتاح إنشاء 171 وحدة صناعية وخدمية جديدة وتوفير 6000 منصب عمل، وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005 إلى 1015.7 مليون دينار تونسي وشهدت الاستثمارات المباشرة الموجهة إلى القطاعات غير النفطية قفزة كمية ونوعية حيث تطورت من 25 مليون دينار عام 1987 إلى 630 مليون دينار عام 2005 الذي أعلنت فيه وزارة الصناعة والطاقة عن قيام مجموعة "براسا" الإسبانية بشراء الشركة التونسية الجزائرية للإسمنت الأبيض بمبلغ 85 مليون دولار وبهذا يرتفع عدد مصانع الإسمنت التي بيعت لمستثمرين إلى ستة مصانع وهذا ما توضحه الأرقام الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم(3-10) : تدفقات و مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

الوحدة: مليون دولار

	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر							
	الوارد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	
	779.1753	486.547	820.831	583.6425	639.1162	783.0866		
	1.45913	5.560537	6.330316	5.432842	4.014549	12.33207		
	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر							
	الوارد	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
	1616.251	2758.615	1687.811	1512.505	1147.836	1918.189	1616.251	
	33.05735	20.29094	42.203	77.02163	74.05337	28.41353	13.44525	
	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر							
	الوارد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	
	11544.79	11519.44	13861.03	16238.52	17843.92	16839.52		
	33.2058	32.00981	36.72888	43.03567	46.69001	52.07569		
	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر							
	الوارد	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
	21831.78	26193.17	28525.08	31276.85	31182.28	31413.99	33634.34	
	88.65932	117.1459	152.6834	230.7751	285.8335	310.1447	305.5591	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- UNCTAD, World Investment Report, 2012, www.unctad.org/wir .
- UNCTAD, World Investment Report, 2011, www.unctad.org/wir .

2-2 الحوافز و الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس:

لقد بذلت تونس جهودا معتبرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجعلته هدفا تسعى إلى تحقيقه منذ فترة طويلة، وقامت بتحديد المنظومة والقوانين التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر منذ أكثر من 20 سنة وذلك محاولة منها لتطوير قطاع الصادرات وإيجاد مناصب شغل، والاستفادة من التكنولوجيا المحولة، وتطوير قطاع الصناعة، ولتحقيق ذلك تبنت نظاما جبائيا وماليا خاص¹، وكان لعمليات الخصخصة دور كبير في تحقيق تدفقات معتبرة إلى جانب الطاقة وحقق الاقتصاد التونسي معدل نمو فاق 5% خلال العشرة الأخيرة مع بلوغ التضخم المالي نسبة لا تزيد عن 3% في أواخر العشرة وحقت تونس خلال سنوات المخطط العاشر نتائج إيجابية خاصة على مستوى نمو معدل التشغيل والحفاظ على توازنات مالية داخلية وخارجية وحصر العجز الجاري في حدود 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي وسجلت أيضا استكمال الإصلاحات لاسيما التحرر الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار بداية من عام 2003 .

ويحدد قانون عدد 23-120 لعام 1993 والصادر بتاريخ 27 ديسمبر 1993 والذي يتصف بالشمولية ويغطي معظم القطاعات²، نظام قيام المشاريع وتشجيع الاستثمارات التي يقوم بها التونسيون أو الأجانب سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، أو مشاريع الاستثمار التي تنفذ بالشراكة والتي تهدف إلى تعجيل معدلات النمو وإيجاد مناصب عمل في العديد من القطاعات الأساسية وهذا ما تنص عليه المادة الأولى من القانون ويحق للأجانب أيضا الاستثمار في قطاع الزراعة عن طريق إيجار واستغلال الأراضي الزراعية وتطبق أحكام القانون على العمليات المتعلقة بقيام المشاريع³، أو تجديدها أو تعديل نشاطها أو تحويله وتشمل:

¹ - Abdenbi El Marzouki & Sanae SOLHI, " op cit " , p06.

² - فريد أحمد قبيلان، "مرجع سبق ذكره"، ص 285.

³ - Jean-Bernard LAYAN, Yannick LUNG, " Attractivité et agglomération de l'industrie automobile au Maroc et en Tunisie : une analyse comparative", Cahiers du GREThA , n° 2008-20, Université de Bordeaux, p10, disponible sur le site : www.gretha.fr.

2-2-1 الحوافر الضريبية و المالية:

يستفيد الشخص الطبيعي أو المعنوي من خصم نسبته % 35 من إيرادات أرباح المؤسسة المعاد استثمارها الخاضعة للضريبة على الشركات، شريطة أن تعمل تلك المؤسسة في مجال الأنشطة المنصوص عليها في المادة الأولى، وحرية اختيار نظام الاستهلاك التنازلي بشأن معدات وأجهزة الإنتاج التي تتجاوز فترة استخدامها سبع سنوات، ويتم الإعفاء من رسوم الضرائب وإعطاء مزايا للمستلزمات الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية، باستثناء سيارات السياحة، وإلغاء رسوم الإنتاج وتطبيق نسبة % 10 كضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالواردات بشرط أن لا توجد أجهزة من صنع محلي مماثلة لهذه الأجهزة المستوردة وإلغاء الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الإنتاج بالنسبة للأجهزة المصنوعة محليا، وفقا للمادة التاسعة من قانون الاستثمار.

2-2-2 حوافر تشجيع التصدير:

تعفى المؤسسات التي يقتصر نشاطها على التصدير من الرسوم والضرائب الخاصة بالصيانة والإصلاح، والمركبات الخاصة بالسياحية، والضريبة الواحدة لتعويض الأضرار المطبقة على وسائل النقل بالطرق البرية، وفي إطار تقديم الخدمات المباشرة وفقا للتشريعات السارية المفعول، ويجوز للمستثمرين الأجانب الغير مقيمين أن يختاروا قبل توظيفهم نظام تأمين اجتماعي غير الذي يطبق في تونس والإعفاء من ضريبة الدخل بالنسبة للأشخاص الطبيعيين بعد خصم % 50 من إيرادات التصدير والضريبة على الشركات بعد خصم % 50 من أرباح إيرادات التصدير وفي حالة تقديم طلب عند إيداع الإقرار السنوي لضريبة الدخل، تخصم إيرادات التصدير من وعاء الضريبة الكلي لمدة عشرة سنوات التي تلي أول عملية تصدير المادة الثانية عشرة، وتعتبر المؤسسات الزراعية ومؤسسات الصيد البحري من المؤسسات التي يقتصر نشاطها على التصدير وفي حدود % 70 من تصدير إنتاجها وبيع باقي الإنتاج في السوق المحلية تعفى من رسوم استيراد السلع الضرورية للإنتاج حسب المادة الخامسة عشرة من قانون الاستثمار، كما يجوز للمؤسسات التي تعتمد كليا على الاستيراد توظيف مسؤولين إداريين أجانب في حدود أربعة أشخاص لكل مؤسسة، وتمنح لهم امتيازات كدفع ضريبة الدخل الفردي في حدود % 20 من إجمالي الأجر، والإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب ورسوم الاستيراد للأمتعة الشخصية وسيارة شخصية واحدة وفقا للمادة التاسعة عشرة من قانون الاستثمار.

2-2-3 حوافر التنمية الإقليمية:

في حالة قيام مشاريع استثمارية ذات أهمية في الاقتصاد الوطني تمنح لها امتيازات إضافية تتمثل في الإعفاء من ضريبة الدخل أو الضريبة على الشركات لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ومساهمة الدولة في التكاليف الخاصة بالهياكل الأساسية، وتقديم إعانات خاصة بالاستثمار في حدود % 5 من المبلغ المستثمر والإعفاء من الرسوم والضرائب السارية المفعول، كما تتحمل الحكومة التونسية عن الشركات المستثمرة خمس سنوات من حصة صاحب العمل في برامج الضمان الاجتماعي ابتداء من الدخول في طور الإنتاج.

2-2-4 حوافر زراعية:

وتتمثل في مساهمة الدولة في تحمل تكاليف إنشاء البنية الأساسية بالنسبة للاستثمارات العاملة في مجالات تربية الأسماك والأحياء المائية أو مجال تهيئة مناطق الري بالمياه الساخنة، كما تقوم الدولة بمنح المشروعات نسبة % 8 لفائدة المشاريع العاملة بالمناطق ذات الظروف الصعبة، و% 25 بالنسبة لمشاريع الصيد البحري بموانئ السواحل الشمالية.

2-2-5 حوافر بيئية:

تقدم الحكومة التونسية بعض الامتيازات بهدف المحافظة على البيئة ويتمثل أهمها في الإعفاء الكلي من الرسوم الجمركية وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة، وإعفاء % 50 من الإيرادات والأرباح الصافية الخاضعة للضريبة، وتقديم منحة استثمار بنسبة % 25 من تكاليف المشروع.

2-2-6 التسهيلات و الضمانات:

ويتمثل أهمها في حماية كل من حقوق الملكية الصناعية؛ والاستثمارات في إطار الاتفاقيات الثنائية؛ وتغطية المخاطر غير التجارية؛ السماح بالاستثمار في كافة المجالات باستثناء أنشطة الخدمات المالية والطاقة والمناجم والتجارة الداخلية؛ عدم ازدواج الضريبي؛ الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها؛ والسماح بتملك الأراضي الزراعية، كما يمكن استغلالها عن طريق الإيجار بواسطة الشركات المساهمة الأجنبية عن أن لا تتجاوز حصة الشريك الأجنبي 66% من رأس المال؛ الإعفاء الكلي من ضريبة الجمارك بالنسبة للمعدات المستوردة وقطع الغيار؛ و تخفيض ضريبة القيمة المضافة إلى 10% بالإضافة إلى السماح للشركات الأجنبية التي تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل بتملك 100% من أسهم المشروع دون الحاجة للحصول على موافقات مسبقة.

2-3 أهم الدول و الشركات الأجنبية المستثمرة في تونس:

تعتبر كل من فرنسا وإيطاليا، بريطانيا ، ألمانيا، هولندا، بلجيكا والبلدان العربية والولايات المتحدة الأمريكية أهم البلدان المستثمرة في تونس وبلغت عدد المؤسسات الفرنسية في تونس 1095 شركة تلتها إيطاليا ب 592 شركة ثم ألمانيا وبلجيكا ب 260 شركة و 208 شركة على التوالي أما البلدان العربية فقد قدرت عدد الشركات ب 213 شركة وارتفع معدل عدد شركات المحدثّة سنويا من 31 شركة خلال الفترة 1973- 1987 إلى أن وصل إلى معدل 200 شركة سنويا بين عامي 2000 و 2004 ومن ضمن الشركات الكبرى المتواجدة في تونس BRITISH GAZ DANONE، HENKEL ، ISUZU ، JAPAN ، TABACCO، GENERAL ELECTRIC ، حيث استطاعت تلك الشركات توفير مناصب شغل والتي بلغت عام 2001، حوالي 215299 منصب عمل وارتفعت إلى 259842 عام 2005 وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي أكبر مستثمر في تونس ب 2323 شركة والتي وظفت 215305 عامل وذلك حتى عام 2005 وتتصدر دول الإتحاد الأوروبي فرنسا ب 1095 شركة توظف 93070 عاملا ثم إيطاليا ب 592 شركة والتي استطاعت توظيف 46498 عاملا أما البلدان العربية فقد استطاعت توفير 20996 منصب عمل حتى عام 2005 من خلال 213 شركة مستثمرة في تونس والتي تتصدرها العربية السعودية ب 39 شركة تشغل 6541 عاملا ثم تليها دولة الكويت ب 22 شركة توظف 5325 ، وأخيرا مجموعة الدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي استطاعت توظيف 10082 عاملا من خلال 48 شركة تليها كندا ب 11 شركة مختلفة، والتي وفرت 246 منصب عمل في القطاعات التي استثمرت فيها، أما سويسرا، فقد استطاعت تشغيل حوالي 11751 عاملا في مختلف الوظائف المتواجدة في شركاتها، والبالغ عددها 90 شركة.

و يمكننا تصنيف الشركات الأجنبية التي تقوم بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس من عديد دول العالم في مجالات متعددة كما يلي¹:

2-3-1 مجال منتجات الملاحه الجوية و البحرية و السكك الحديدية:

تقوم بالاستثمار في هذا المجال خمس شركات فرنسية: شركة EADS/ Airbus/Aerolia يقع مصنع الفرع في " المغيرة" لتجميع القطع التي تم صنعها من طرف " ميولت وسلنت أزار إيروليا" باستثمار 30 مليار أورو و تشغيل حوالي 750 عامل، شركة Figeac Aéro افتتح فرع الملاحه للقطع الصغيرة لحساب Aerolia في سنة 2010 بالمغيرة (جنوب تونس) باستثمار مالي قدره 10 ملايين أورو و تشغيل حوالي 150 عامل، شركة Mécanvois مصنع الأجهزة الخاصة بالملاحه الجوية والبحرية أوجد فرعا خاصا به في الفجة (شمال شرق تونس)، شركة Tecalemit Aerospace مصنع أنابيب الملاحه الجوية أنشأ Tecaero Tunisie

¹ - Pierre Henry et autres, " op cit", p92- 98.

و هي مؤسسة متخصصة في ميكانيك الآلات الجوية و أيضا شركة Zodiac/ Aérazzur فرع المجموعة نقل منتجاته الاحتياطية من الطائرات المروحية في موقعه التونسي " سليمان " باستثمار أجنبي قدره 0.8 مليار أورو و 35 عامل.

2-3-2 المنتجات الغذائية و الفلاحية:

تستثمر في هذا المجال شركتين واحدة إيطالية Gasoli Giuseppe & C تنتج الزيت الغذائي قامت بالاشتراك مع المقاولين المحليين من أجل مشروع مصنع قارورة زيت الزيتون و أخرى سعودية حيث تم تطوير رأس المال السعودي بالاستثمار في مشروع تطوير المنتجات الفلاحية بسيدي بوزيد وسط تونس.

3-3-2 بنوك، تأمينات و خدمات مالية أخرى:

تستثمر في هذا المجال ثلاث شركات أجنبية فرنسية: شركة April Group/Sano Concept فرع تأمين الصحة والاحتياط يجوز على 99% و شركة BNP Paribas البنك الفرنسي أثبت وجوده في تونس بفتح 6 فروع في 2008، شركة BPCE/Banque (BTK) Tuniso-Koweitienne أنشأ البنك التونسي الكويتي (MEDAI) المتخصص في تسيير المناطق الصناعية؛ شركتين كويتيتين Dhamen- Finance الشركة تدعم استثمارات و صادرات رأسمال المؤسسة المحلية COTUNACE وأصبح المساهم الثاني لها و شركة Kipco/ Burgan Bank فرع البنك الكويتي حاز على أغلبية رأسمال البنك التونسي العالمي، فرع شركة Kélibia la Blanche الإيطالية المستثمرون الإيطاليون قاموا بإطلاق مشروع سياحي ذات نوعية جيدة في المنصورة قرب كليبيبا بمبلغ 113.8 مليار أورو و تشغيل حوالي 1800 عامل؛ شركة فرعية تابعة للجزر البريطانية MBCFX التي أنشأت فرعين لها في بزر و تونس وشركة TeleTRADE D.J تابعة لهونغ كونغ حيث أن المركز المالي الذي ينشط في البلدان الأوربية وشرق اسيا افتتح فرعا له بتونس.

4-3-2 معدات و تجهيزات السيارات:

تستثمر في هذا المجال شركة أجنبية سويدية Autoliv أنشأت مصنعا لإنتاج مقود السيارات بالناظور، وشركة يابانية Yazaki لإنتاج كوابل السيارات تضع الفرع الثاني لها في البلد دائما في منطقة Gafsa الذي أصبح عمليا في سنة 2011؛ وثلاث شركات ألمانية Draxlmaier المتخصصة في خيوط الكهرباء للسيارات التي ستوسع في 2010 مصنعها من 25000 إلى 43000 م² باستثمار قدره 22.3 مليار أورو تشغيل يد عاملة ب 963 شخص، شركة Kromberg & Schubert المتخصصة في كوابل السيارات فتحت فرع تابع لوحدها R&D للقطب التكنولوجي " الغزالة " بتونس بتشغيل 200 مهندس تونسي كما قام الفرع الثاني لهذه الشركة بتشغيل حوالي 2000 عامل في نهاية 2009 وتوسعت على 10000 م². وقدر المبلغ المالي المستثمر ب 27 مليار أورو.

5-3-2 الأسمدة و الكيماويات:

تقوم بالاستثمار في هذا المجال شركتين ؛ شركة أمريكية Cosfibel مؤسسة التغليف أنشأت فرعا لها في تونس من أجل تطوير المصادر المؤقتة بالقرب من السوق الأوربية، شركة إيطالية Daniele Fogagnolo/ Medkonpack حيث أنشأ رجال الأعمال مؤسستين جديدتين في تونس لإنتاج العلب البلاستيكية.

6-3-2 الهندسة و خدمات المؤسسات:

تستثمر في هذا المجال ستة شركات فرنسية: شركة Accetis حيث أقامت شركة تسيير الموارد البشرية فرعا لها بتونس، شركة CMT+ المتخصصة في الخدمات و تسيير المشتريات الخاصة بالملاحة الجوية فتحت فرعا لها في تونس، شركة Everlog مطوري البرامج الخاصة بالسيارات أنشأت أول فرعا لها خارج الاتحاد الأوربي في تونس، شركة Setec حيث أنشأ مكتب الهندسة فرعا له في تونس ويعتبر ثاني توقع له بعد المغرب، شركة Sogclair / Clairis Technologies أنشأت مجموعة تولوز المتخصصة في المعالجة الأولية للصناعة فرع الغزالة بتونس وشركة Vinci/ Mangin-Egly قام المورد التقني للصناعات الغذائية والفلاحية والمنتجات الصناعية

بفتح فرع له في تونس؛ شركة سويسرية Adecco مسير الخدمات والموارد البشرية قام بفتح فرعه الرابع في تونس ببنزرت ووجه استراتيجيته نحو الملاحة الجوية بالإضافة إلى شركة سويدية Kinnvik/Transcom حيث قامت الشركة بفتح فرعها الثاني بتشغيل حوالي 1000 عامل.

2-3-7 البرامج و أجهزة الإعلام الألي:

تقوم بالاستثمار في هذا المجال شركتين أجنبيتين فرنسيتين: شركة Jet Multimédia Group ، شركة V2b intégration قام المتخصصون في برامج الشبكات والاتصالات بإنشاء فرع لهم في تونس من أجل تطويره في شمال إفريقيا وتصديره نحو أوروبا.

2-3-8 الأدوية:

تستثمر في هذا المجال شركة أجنبية فرنسية Médicale Equipex الشركة قامت بإنشاء فرع Oriendis تحت الشروط من أجل توزيع المنتجات الدوائية في بنزرت.

2-3-9 معدات كهربائية و إلكترونية:

الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال مدار من طرف تسع شركات أجنبية منها خمس شركات فرنسية: شركة Addis Electronic الشركة أنشأت فرع " أيبيا " للخدمات وهي مؤسسة تعنى بتأمين المنتجات الإلكترونية المحلية وتقع في تونس؛ شركة Air Liquide ممون الغاز الصناعي والأدوية اختص في معالجات التنفس باستثمار مالي قدره 3.7 مليار أورو، شركة Jacques Giordano Industries/ Soften مصنع مسخن الماء الشمسي هو فرع ب 70% افتتح مركزه الجديد بقرومباليا من أجل زيادة طاقته الإنتاجية؛ شركة Maxter Catheters مصنع المواد الطبية الوحيد في مارسيليا افتتح مركز إنتاج في تونس، شركة Elvia PCB / CIV Tunisie التي قامت بإطلاق وحدة إنتاج في المنستير تقدر استثماراتها المالية ب 2 مليار أورو و تشغل 35 عاملا؛ شركتين أمريكيتين Cisco Systems حيث قام الفرع بفتح مصنع تجاري جهوي بتونس، شركة Hewlett-Packard (HP) فتح مسير الإعلام الألي الأمريكي مركز عالمي " الغزالة " لبيع وتسويق منتجاته يشغل حوالي 800 عامل؛ شركة بلجيكية IPTE التي أقامت فرعا لها في تونس وشركة Zollner الألمانية حيث قامت هذه الشركة بمضاعفة مجهوداتها من أجل تشغيل عدد إضافي من العمال في سنة 2009 .

2-3-10 الطاقة:

تستثمر في هذا المجال شركات أجنبية متعددة الجنسيات منها ثلاث شركات فرنسية: شركة E Habitat 3 قامت بإنشاء فرع لها في تونس متخصص في الطاقات المتجددة؛ شركة Georex / Poros الشركة حصلت على 100% من حقوق الاستغلال في قطاع قاصرين وتلمزان في وسط وجنوب الدولة وشركة Mutha التي أنشأت فرعا للطاقات المتجددة في نابول من أجل الاستجابة لمتطلباتها الخاصة؛ شركة من سنغافورة الفرع السنغافوري للمجموعة الهندية المتخصصة في حفر الآبار البترولية أقام فرعا لها في تونس؛ شركتين من و.م.أ الأولى تدعى APEX المؤسسة واصلت استثمارها في حقل " رأس البش " بنسبة فائدة تقدر ب 55% في عقد اتفاقية الإنتاج و شركة Pioneer Natural Resources تابعت المجموعة الغازية و البترولية استثماراتها جنوب السودان بمبلغ مالي قدره 39 مليار أورو؛ شركة استرالية AuDAX / Alpine Oil and Gaz أطلقت المجموعة مشروع استغلال " Chorbane " على بعد 20 كيلومتر من صفاقس برخصة مشتركة مع الشركة المحلية ETAP و النرويجية DNO ؛ شركة Moncada Energy الإيطالية حيث أنتج المصنع ومنتج الطاقة الخضراء فرع بطاقة MW500 في نهاية 2009 ؛ شركة PetroAsian Energy Holding التابعة لهونغ كونغ واشترت 51% من رخصة استغلال " قصر حدادة" بداية من 2008 وبلغت استثماراتها 10.4 مليارات أورو؛ شركة بولونية PGNIG استثمر الفرع في قطاع الغاز الطبيعي في نشاطات استغلالية للبلد في سنة 2010 إضافة إلى بقية مشاريعه في تونس و المغرب؛ شركة كندية Storm Exploration Inc حيث حصلت المؤسسة الفتية على رخصة استغلال الغاز والبترول في " مركز

جين " بالقرب من تيتاوين بالاشتراك مع الشركة المحلية ETAP و الشركة السويدية Tethys المجموعة حصلت على رخصة استغلال " مهدية " في إطار عقد شراكة إنتاج مع المؤسسة الوطنية ETAP.

2-3-11 صناعة الزجاج، الإسمنت، المعادن، الخشب وصناعة الورق:

تنشط في هذا المجال شركتين إسبانيتين: شركة Cementos Molins / Sotacib بإنشاء فرع في القيروان و الثني بزقوان ؛ شركة إيرلندية Aiseiri التي قامت بإنشاء فرع لها في تونس يقوم بتحويل الرمل إلى زجاج وشركة إيطالية متخصصة في إنتاج الاسمنت المسلح.

2-3-12 الصناعات التحويلية:

تقوم بهذا الاستثمار شركة أجنبية أوكرانية متخصصة في الفولاذ فتحت فرعا لها بتونس من أجل تطوير نشاطاته في إفريقيا.

2-3-13 البنى التحتية:

تستثمر في هذا المجال شركة بحرينية GFH بمبلغ مالية قدرها 34.4 مليار أورو؛ شركة بلجيكية مختصة في معالجة الفضلات بالمنستير؛ شركتين فرنسيتين Vinci / CFE المجموعة حققت مشروع "بنزرت 3000" بمبلغ مالي 22.2 مليار أورو وتشغيل حوالي 633 عامل؛ شركة أمريكية حقق فرع المجموعة 25% من القطاع الخاص .

2-3-14 الات الاتصالات و الأترنت:

تقوم بالاستثمار في هذا المجال شركة فرنسية France Télécom / Orange Tunisie العميل أطلق رخصته الثالثة للهاتف الثابت والنقال وشرع بتقديم خدماته انطلاقا من جانفي 2010.

2-3-15 النسيج و الألبسة الفاخرة:

تنشط في هذا المجال شركة ألمانية Rieker المتخصصة في صنع أحذية مقاومة للقلق فتحت فرعا بالسبيكة قرب القيروان حيث الإنتاج موجه للتصدير وثلاث شركات فرنسية قام فرع Feeling / Kef Alternatif بفتح مصنع للملابس الرياضية بالكاف الموجهة للسوق الأوروبية برأس مال يقدر ب 2 مليار أورو و تشغيل حوالي 100 عامل، شركة Rouleau Guichard مؤسسة تولوز للنسيج أكبر مورد و موزع فتح فرعا له بأكودة للمناشف أقام فرعا محليا له في تونس.

2-3-16 سياحة و مطاعم:

تنشط في هذا المجال الشركة الإماراتية إعمار وقامت هذه الأخيرة باستثمار قيمته 1.88 مليار دولار أمريكي في مشروع " مارينا القصور " قرب هرقل بتونس وقدر إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قامت بها هذه الشركة ب 1294.5 مليار أورو.

جدول رقم(3-11) : أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في تونس لعام 2010

الوحدة: مليون دولار

الشركة	الدولة الأم	الصناعة	المبيعات	المستخدمين
1- القطاع الأولي				
Brea water Tunisia Sa	كندا	مناجم و البترول	...	100
Societe Granulats Jbel Oust Sa	البرتغال	8
Mol Tunisia Oil And Gas Sa	هنغاريا	6
2- قطاع التصنيع				
Benetton Manufacturing Tunisia Sarl	إيطاليا	النسيج و الملابس	181	400
Société Les Ciments De Jebel Oust Sa	البرتغال	المنتجات غير المعدنية	102	210
Tunisacier Sa	إيطاليا	المعادن و المنتجات المعدنية	91	294
Leoni Wiring Systems Mateur Nord Sa	ألمانيا	المعادن و المنتجات المعدنية	49	4766
Société Japan Tobacco International Tunisia Sa	اليابان	المنتجات الغذائية و التبغ	46	134
La Croix Electronique Tunisie Sa	فرنسا	المنتجات الكهربائية و الإلكترونية	33	500
Nestle Tunisie Sa	سويسرا	المنتجات الغذائية و التبغ	31	230
Société De Cosmétiques Détergents & Parfumeries Sa	نيرلاندا	الكيميائيات و المنتجات الكيميائية	29	186
Société Arabe Des Industries Pharmaceutiques Sa	إيطاليا	الكيميائيات و المنتجات الكيميائية	26	400
Les Ciments Artificiels Tunisiens Sa	إيطاليا	المنتجات غير المعدنية	25	450
Zodiac Automotive Tunisia Sarl	فرنسا	محركات السيارات و معدات نقل أخرى	24	580
3- قطاع الخدمات				
Societe Shell Tunisia Sa	بريطانيا	المبيعات التجارية	600	170
Tunisian Business Machines Sa	و.م.أ	تجارة التحزئة	20	60
Sofanou Tunisie Sarl	فرنسا	المبيعات التجارية	4	30
Societe De Construction Gazoduc Transtunisien Sa	إيطاليا	خدمات أخرى	2	30

Source: Dun & Bradstreet Inc., WorldBase, company websites

2-4 التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس:

فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس، فنجد أن قطاع النفط والغاز الطبيعي يهيمن عليه، وترجع هذه الهيمنة إلى قدرة هذا القطاع على استيعاب رؤوس الأموال الأجنبية خارج الشركات العامة، حيث استوعب هذا القطاع نحو 71% من

الاستثمارات الخارجية خلال الفترة 2000-2012. أما بالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج هذا القطاع فقد اتجه ثلثي تلك التدفقات إلى قطاع الصناعات التحويلية وقد تركزت هذه الاستثمارات في صناعة النسيج والأحذية والجلود. ويأتي قطاع السياحة في المرتبة الثانية من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهد هذا القطاع العديد من التطورات خاصة بعد خصخصة العديد من الفنادق التابعة لشركات القطاع العام، كما تم تحرير الاستثمار في هذا القطاع، ومما يذكر أن الاستثمارات العربية في القطاع السياحي في تونس تزيد عن 70% من مجمل الاستثمارات غير التونسية في هذا القطاع. أما القطاع الزراعي فقد اتسم نصيبه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالانخفاض الشديد، وربما يرجع ذلك في جزء كبير منه إلى عدم السماح للأجانب بملكية الأراضي التونسية الزراعية وكذلك الحال بالنسبة لبعض القطاعات التي مازلت تحت هيمنة شركات القطاع العام كالبنوك، النقل، المواصلات، الطاقة والصناعات الكيماوية¹.

سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال العشرية الماضية تطورا ملحوظا، ويرجع السبب في ذلك إلى تمتع هذا البلد بمزايا عدة من أهمها:

- الاستقرار السياسي والاجتماعي؛

- التحسن في الأداء الاقتصادي، وتحسين محيط الأعمال؛

- إجراء العديد من الإصلاحات العميقة الهادفة إلى تحقيق التوازنات الكلية في أهم مؤشرات الاقتصاد التونسي.

وكان من ثمرة تلك الجهود، بلوغ عدد المؤسسات الأجنبية العاملة في تونس في نهاية 2005 أكثر من 2726 مؤسسة أجنبية توفر أكثر من 270 ألف منصب عمل²، ومن بين هذه المؤسسات توجد حوالي 1950 مؤسسة موجهة كليا للتصدير، وتشغل قرابة 200 ألف عامل.

كما تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر خلال خمس سنوات منتقلا من 402.9 مليون دينار تونسي سنة إلى 1015.57 مليون دينار تونسي سنة 2005، وهو ما يمثل 10% من الاستثمارات المنتجة، ويوفر ثلث الصادرات ويساهم بنسبة 3% من الناتج الإجمالي الخام.

2-5 التوزيع الجغرافي للدول المستثمرة في تونس:

تساهم دول الاتحاد الأوروبي بنحو 72.9% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس، وقد جاءت الاستثمارات الفرنسية في المرتبة الأولى، تليها الإيطالية ثم البلجيكية وقد جاء بعد دول الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 14.3%³ أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية العربية فلم تتجاوز 7.3% و قد جاء ما يزيد منها 80% من مصر والكويت ثم السعودية الإمارات . وتستحوذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للأجانب على أكثر من 50% من عدد المشروعات الأجنبية في تونس، يليها الاستثمارات التونسية الأجنبية المشتركة، مما يساهم في زيادة وتيرة الاندماج في الأسواق العالمية⁴. فيما يتعلق بالشركات متعددة الجنسيات العاملة في تونس يلاحظ وفقا لتقرير الاستثمار في العالم لعام 2004 إلا أن عدد الشركات الأم بلغت 142 شركة في حين بلغ عدد الشركات الأجنبية التابعة 2616 شركة في عام 2003 مقابل 1991 شركة عام 2004 وقد احتلت الشركات الأوربية صدارة الشركات

¹ - فريد أحمد قبيلان، "مرجع سبق ذكره"، ص -ص: 293-294..

² - FIPA, Données, TUNISIA, www.investintunisia.com, le : 28/04/2013

³ - Lucy Wilson, UTILISATION D'UN MODÈLE DE GRAVITÉ POUR MIEUX COMPRENDRE L'ÉCONOMIE DE LA MATIÈRE "3 - Les cahiers de Géopré, n°1, 2010. Publication électronique, Canada, p02." PREMIÈRE

⁴ - Lahsen Abdelmalki, et autres, " MONDIALISATION ET DEVELOPPEMENT DURABLE: LES EFFETS ECONOMIQUES, SOCIAUX ET ENVIRONNEMENTAUX DE L'OUVERTURE COMMERCIALE APPLICATION AUX PAYS DU MAGHREB ET DU PROCHE-ORIENT", COLLOQUE, Centre Africain de Politique Commerciale(CAPC) , N°69 , Avril 2008 , p29-32.

الأجنبية العاملة في تونس، إذ بلغ عددها في عام 2000 نحو 1743 شركة هيأت نحو 157 ألف فرصة عمل من إجمالي فرص العمل التي وفرتها الشركات الأجنبية والمقدرة بحوالي 174.5 ألف فرصة عمل¹.

جدول رقم(3-12) : توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات خلال الفترة 2000-2010

النسبة	قيمة الاستثمارات	البلدان المستثمرة		النسبة	قيمة الاستثمارات	البلدان المستثمرة	
27.15	205	أستراليا	دول آسيا و	1.5	114	ألمانيا	أوروبا
68.90	543	الصين	أستراليا	0.2	15	بلجيكا	
1.26	10	كوريا الجنوبية		58	4296	اسبانيا	
2.03	16	الهند		8.3	616	فرنسا	
1.77	14	اليابان		2.5	183	ايطاليا	
				20.7	1622	النرويج	
				1.5	114	هولندا	
				0.3	23	البرتغال	
				2.2	159	المملكة المتحدة	
				3.1	229		
5.4	788	مجموع آسيا وأستراليا		51	7388	مجموع أوروبا	
72.63	1510	و.م.أ	أمريكا الشمالية	94	2299	مصر	دول MEDA
		الأمريكية		1.50	35	الأردن	
27.37	569	كندا		1.56	38	لبنان	
				1.05	24	المغرب	
				0.86	21	تونس	
				0.5	12	تركيا	
14.5	2079	مجموع أمريكا		16.7	2429	مجموع MEDA	
/	1	البرازيل	دول أخرى	20.7	373	السعودية	دول الخليج
/	3	متنوع		9.85	157	الإمارات	
				65.22	1176	الكويت	
				9.00	97	باقي الخليج	
0.02	4	مجموع دول أخرى		12.4	1803	مجموع دول الخليج	
%100	14491	المجموع الإجمالي					

Source: Anima, "IDE dans la région MEDA en 2006", Mai2007, p25.

¹ - فريد أحمد قبيلان، "مرجع سبق ذكره"، ص292.

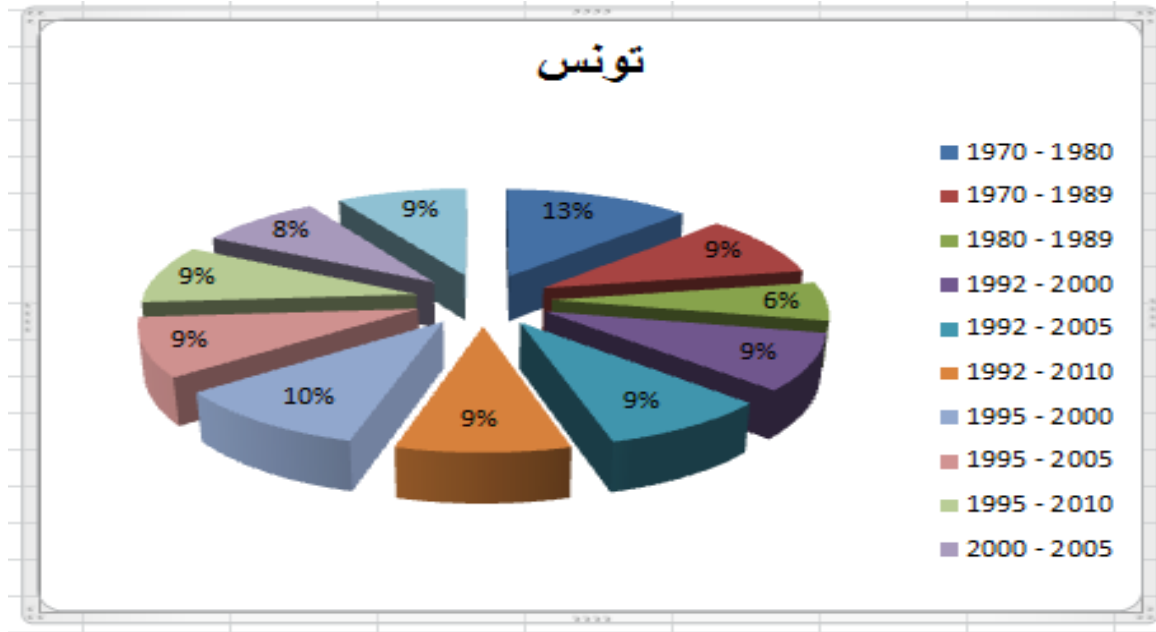
جدول رقم(3-13) : التوزيع الجغرافي لأهم الدول المستثمرة في تونس للفترة 2005-2010

المنطقة/ الاقتصاد	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العالم	16.5	44	25.7	52	105	106
الاقتصادات المتقدمة	7.6	11.7	3.6	11.0	28.0	60.0
أوروبا	7.6	11.6	2.6	10.0	28.0	60.0
الاتحاد الأوروبي	7.6	11.6	2.6	10.0	28.0	60.0
فرنسا	2.5	1.4	2.0	8.0	28.0	59.0
ألمانيا	0.0	-	-	-	-	-
إيطاليا	-	0.0	0.1	0.1	-	0.1
بريطانيا	5.0	9.9	-	1.0	-	-
أمريكا الشمالية	0.1	0.2	0.1	0.1	-	-
كندا	-	0.2	0.1	0.1	-	-
و.م.أ	0.1	0.0	0.0	-	-	-
الاقتصادات النامية	8.8	32.3	22.1	39.0	75.0	72.0
إفريقيا	8.4	31.6	21.6	38.0	72.0	39.0
شمال إفريقيا	8.1	31.3	17.4	36.0	70.0	39.0
ليبيا	0.7	6.3	2.9	5.0	13.0	16.0
المغرب	0.2	0.5	1.0	2.0	13.0	10.0
باقي دول إفريقيا	0.3	0.3	4.2	2.0	-	-
السينغال	-	0.1	-	-	-	-
اسيا	0.4	0.7	0.5	1.0	3.0	3.0
شرق اسيا	0.4	0.7	0.5	1.0	3.0	3.0
السعودية العربية	-	-	0.3	-	-	2.0
المملكة العربية المتحدة	0.1	0.1	-	-	-	-

Source : UNCTAD, FDI/TNC database based on data from the Banque Centrale de Tunisie.

وبالنسبة لحجم الناتج المحلي الخام في تونس و الذي يقيس لنا حجم اقتصاد هذه الدولة فقد عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 1970 إلى غاية 2010 وذلك ما نجده في الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم(3-06) : معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي، بتونس 1970-2010



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات: www.unctad.org/fdistatistics

2-5-1 العقبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس، ووسائل مواجهتها:

بالرغم من الجهود التي بذلتها تونس لتحسين بيئة الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبية، إلا أنها لم تحقق ما كان يؤمل من جذبها. ومن أهم الصعوبات التي تواجه تدفق هذه الاستثمارات في تونس وأهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التونسية لمواجهتها.

2-5-1-1 أهم الصعوبات التي تواجه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس:

تتمثل أهم الصعوبات التي تواجه تدفق هذا الاستثمار في تونس كما يلي¹:

- عدم تمتع تونس كغيرها من الدول الإفريقية بالجادبية الكافية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- صغر حجم السوق التونسية، إذ يعتبر حجم السوق أحد العوامل الرئيسية في استراتيجيات المستثمرين الأجانب.
- تعقد التنظيمات والإجراءات المرتبطة بمعاملات الجمارك، والتي تتصف أيضا بأنها طويلة وغير شفافة، وذلك بالرغم من قيام تونس باعتماد 80% تقريبا من المعايير الدولية، إلا أن الضوابط الرامية إلى التحقق من توافق البضائع مع التنظيمات التقنية والمعايير الصحية لا تزال معقدة جدا.
- بالرغم من التحسن الذي قامت به تونس في مجال محاربة الفساد الإداري والمالي، إلا أنها مازالت بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد في هذا المجال، حيث جاءت تونس في المرتبة 39 من دول العالم البالغ عددها 146 دولة على مؤشر مدركات الفساد الصادر عن هيئة الشفافية الدولية في عام 2004 أما على مستوى الدول العربية فقط فقد جاءت تونس في المرتبة السادسة بعد عمان والإمارات والبحرين والأردن وقطر، حيث سجلت تونس 5 درجات على المؤشر المكون من 10 درجات.
- سيطرة القطاع العام على العديد من قطاعات الإنتاج سواء باحتكار هذا الإنتاج أو التجارة أو بحما معا¹.

¹ - فريد أحمد قبيلان، "مرجع سبق ذكره"، ص: 294-296.

- كثافة الإجراءات الإدارية وبطء حل المشاكل التي تترتب عنها.
- قصور البنية الأساسية وشبكة المواصلات بكافة أنواعها.
- تشتت الملكيات الزراعية واستمرار استغلال الأراضي بالوسائل والأساليب التقليدية، الأمر الذي يعكس عدم جاذبية هذا القطاع للاستثمارات الأجنبية كغيره من القطاعات.

2-1-5-2 الإجراءات التي اتخذتها تونس لتحسين بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار:

لقد قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة الصعوبات التي تقف عائقا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يتمثل أهمها في²:

- القيام بإجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي تستهدف تحرير الاقتصاد التونسي ورفع قدرته التنافسية، حيث احتلت تونس المرتبة 68 من بين 161 دولة في العالم على مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2004 ، وقد سجلت تونس 2.94 درجة على هذا المؤشر المكون من 5 درجات³.
- تنمية المهارات البشرية: لقد أولت تونس اهتماما متزايدا بتطوير الكفاءات الإدارية والفنية للعمالة لديها من خلال إعادة تأهيلهم و تدريبهم. إذ تقدر نسبة الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي في تونس 6.7 % عام 2002، ويعتبر هذا المعدل مرتفعا مقارنة بمصر 5.2%، والأردن 5%، والإمارات 1.8%، والمكسيك 5.3% ويصنف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس عام 1998 تونس كأفضل دولة إفريقية في مجال تنمية الموارد البشرية⁴.
- تطوير البنية الأساسية: قامت تونس بتطوير البنية الأساسية في مختلف المجالات، حيث بلغ حجم الاستثمارات التي تم توظيفها حوالي 10 مليار دولار أمريكي، بما يعادل 30% من إجمالي الاستثمار في تونس خلال الفترة 1998-2001.
- تحرير الاستثمار في قطاع السياحة و رفع الدعم عنه، وهي إجراءات من شأنها أن تحد من تمويل هذه الاستثمارات عن طريق القروض الداخلية، وتوسع بالمقابل مجال المساهمة فيها أمام المستثمرين الأجانب.
- زيادة مساهمة الدولة في تغطية تكاليف الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية لتبلغ 75% في المناطق ذات الأولوية، و50% في المناطق الجهوية الأخرى.
- إمكانية منح المستثمرين الأجانب مزايا في بعض المشاريع ذات الأولوية على أساس حجم الاستثمار، وفرص العمل الجديدة، و نقل التكنولوجيا والخبرات.
- تخفيض تكاليف النقل البحري بالنسبة للحاويات للشركات العاملة بين جنوب فرنسا و تونس بدءا من 15 مارس 1999.
- زيادة المساهم الأجنبية في رأس مال المشاريع السمكية من 50% إلى 66%، بالإضافة إلى زيادة سقف المزايا الممنوحة من 500 ألف دينار تونسي إلى 3 مليون دينار.

¹- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس، العدد 371، فيفري 2000، الكويت، ص: 44-51.

²- فريد أحمد قبيلان، "مرجع سبق ذكره"، ص: 296-299.

³- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "نشرة ضمان الاستثمار"، السنة الثانية و العشرون، رقم 2004/1، ص: 10-11.

⁴- وزارة التعاون الدولي و الاستثمار الخارجي التونسية، "مناخ و فرص الاستثمار في تونس"، المؤتمر الثامن لرجال الأعمال و المستثمرين العرب خلال الفترة: 23-25 نوفمبر، 1999، تونس، ص: 12.

- تخفيض رسوم الاشتراك في شبكة الاتصال العالمية من 40% إلى 80% حسب الطاقة الاستيعابية والدول المرتبطة بالشبكة وتخفيض رسوم الاشتراك في الشبكة القومية بمعدل 20%، بالإضافة إلى تخفيض رسوم الاتصالات الهاتفية العالمية من 8% إلى 40%.
- انفتاح تونس على الأسواق الخارجية خاصة بعد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إذ تسمح الاتفاقية بالتبادل الحر للسلع الصناعية بحلول عام 2008 متيحاً بذلك فرصاً غير مسبقة للمستثمرين الأجانب.
- إنشا مكان واحد "One stop shop" تابع لوكالة الترويج الصناعي، يتم من خلاله إجراء كل الخطوات الإدارية المرتبطة بتأسيس المشروعات .

3- المناخ الاستثماري في المغرب و أهميته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

كان الهدف الأساسي من الإصلاحات التي تبناها المغرب منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين للإصلاح واستقرار التوازنات الكلية، وتوجيه الاقتصاد المغربي لتبني الليبرالية، وذلك لتشجيع التجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وانفتاح الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإصلاح النظام الضريبي بالموازاة مع تطبيق برامج الخصوصية والاهتمام بتطوير الموارد البشرية في البرنامج المسطر ل 2007-2013¹ والتي شجعت الكثير من المستثمرين الأجانب في الإقدام على الاستثمار في المغرب².

3-1 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة (2000-2012)

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب تقرير الأونكتاد لعام 2007 ظاهرة جديدة نسبياً في المغرب، حيث زادت أهميتها في بداية التسعينيات من القرن الماضي وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تلك الفترة ضعيفة نسبياً، وفي هذا الإطار اعتمد المغرب خيار الخصوصية الصادر عام 1989 والذي جسد في الواقع في بداية التسعينيات من القرن العشرين وخلال إحدى عشرة عاماً تم خصخصة 40 شركة و 26 مركب فندقية، بقيمة 6,4 مليار دولار خلال الفترة 1993-2003 وهذا ما يفسر حجم التدفقات الداخلة إلى المغرب والتي ترجع بنسبة كبيرة إلى عمليات الخصوصية³، وفي تقرير الأونكتاد لعام 2007 أوضح أن نسبة من تلك المبالغ كان سببها شركات أجنبية هامة قامت باستثمارات بمبالغ معتبرة، ناقلة لتكنولوجيا عالية، ومعرفة متطورة وكان لنجاح عمليات الخصوصية أثر بالغ الأهمية وكحافز إيجابي أسس لعلاقة إيجابية وثقة كبيرة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون له آفاق مستقبلية في المغرب هذه الثقة مؤسسه بشكل كبير حول الإصلاحات التي قامت بها المغرب بالتوازي مع عمليات الخصوصية و مختلف المشاريع التي سطرها المغرب⁴.

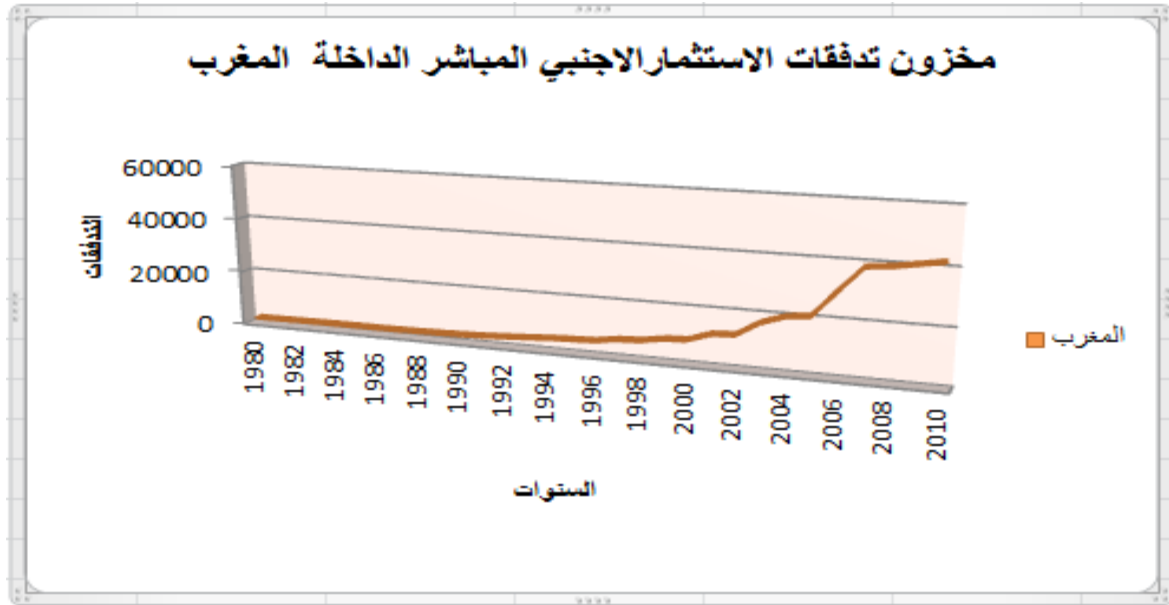
¹ -Abdenbi El Marzouki & Sanae SOLHI, " op cit" , p05.

² - Mostafa Errahj et autres, " L'action collective entre le rationalisme économique et les motivations psychosociales", Actes du séminaire Euro-Méditerranéen, « Les instruments économiques et la modernisation des périmètres irrigués », M.S. Bachta (éd. Sci.) Séance 1. Politiques hydrauliques : expériences passées et perspectives 21-22 novembre 2005, Sousse, Tunisie, p02.

³ -www.invest.gov.ma, le : 28/03/2013

⁴ - INVEST IN MOROCCO YOUR INVESTMENT OPPORTUNITY MOROCCAN OLIVE OIL, Improving Production "and Quality in the Olive Oil Sector", p11.disponible sur : www.invest.gov.ma.

رسم بياني رقم (3-07): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب 1980-2010



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات: www.unctad.org/fdistatistics

أما خلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى عام 2003 تميزت بنتائج قياسية بارزة خاصة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث احتلت المغرب المرتبة الثانية في إفريقيا، والأولى في المغرب العربي من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر¹، وذلك بتدفق وصل إلى 2,82 مليار دولار عام 2001، و 2,31 مليون دولار عام 2003 حيث تم بيع 35% من رأسمال العام لشركة الهاتف مغرب تليكوم (إلى شركة فيفندي) العالمية بمبلغ 2,72 مليار دولار، وفي عام 2003 قامت الحكومة المغربية بالتنخلي على 80% من الشركة المديرة للتبغ ب 1,7 مليار دولار إلى الشركة فرنكو إسبانية التأسيس، هذه العملية الأخيرة تعتبر أهم عملية بعد بيع مغرب تليكوم وفي عام 2004 بلغت إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر المعدة حوالي 10,71 مليون دولار²، وبلغت عام 2005 الرقم القياسي بمبلغ قدر ب 2939 مليون دولار وكانت العمليات الأساسية عام 2004 تمثلت في بيع 26% من رأسمال شركة سوماك شركة خاصة للسيارات (وشركات أخرى و 40% من رأسمال شركة كوماناق، وتمثلت إيرادات عام 2005 أساسا من إيرادات الخوصصة وذلك ببيع 16% من رأسمال الشركة مغرب تليكوم إلى فيفندي العالمية وخصوصة أربعة فروع واقتطاع قسم إضافي من 12% من شركة سوماك، والاستيلاء على 10% من رأس مال شركة التأمين المغربية كمساهمة وتمثلت تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خارج عمليات الخوصصة في قطاع السياحة، والملاحة الجوية.

¹ - Bulletin de la Banque de France, Françoise MAGNAN-MARIONNET et autres, "Le partenariat économique et financier euro-méditerranéen", N° 168, Décembre 2007, p05.

² - CNUCED, "Examen de la politique de l'investissement Maroc", Op.Cit, P6.

جدول رقم (3-14) : تدفقات و مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

الوحدة: مليون دولار

	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر							
	الوارد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	
	الصادر	422.2116	2807.726	481.3048	2314.488	894.7766	1653.986	
		58.51999	97.05388	28.32877	12.28278	29.80372	76.5143	
	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر							
	الوارد	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
	الصادر	2804.501	2487.094	1951.707	1573.856	2568.434	2835.553	2804.501
		444.8825	621.6058	485.1922	470.256	588.7734	178.9893	361.4674
	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر							
	الوارد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	
	الصادر	8841.669	11649.4	12130.17	17106.15	19883.11	20751.54	
		402.3422	499.4191	453.2704	560.235	675.5053	665.6324	
	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر							
	الوارد	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
	الصادر	29938.72	38613.26	39388.35	42581.1	45081.59	44515.94	48175.55
		1053.639	1337.136	1699.094	1861.376	1913.975	2018.572	2422.79

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- UNCTAD, World Investment Report, 2012, www.unctad.org/wir .
- UNCTAD, World Investment Report, 2011, www.unctad.org/wir .

وازداد مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1989 من 3,4 مليار دولار إلى 17,9 مليار دولار إلى مبلغ 18,6 مليار دولار عام 2005 ومثل نسبة 44% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2005 مقابل 13% عام 1989 ومقارنة بالاستثمارات الأخرى (الاستثمارات المحفظة والقروض) في أعوام 2002 و 2005 تبين أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع من 12 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، هذه الأرقام توضح مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، وبلغ حجم الإيرادات غير المستثمرة خلال 8 سنوات الأخيرة ما نسبته 0,72% في المتوسط والتي تكشف عن وجود عراقيل للاستثمار وغياب استراتيجية لمراقبة تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب، وكان نصيب تلك الاستثمارات 90% خلال الفترة 1997-2004 من إجمالي المبلغ، وتمثلت الدول الأساسية المستثمرة في المغرب في كل من فرنسا التي تحتل المرتبة الأولى ب 42% (أي حوالي النصف من استثمارات فرنسا كانت موجهة للمغرب في سنة 2000 و هو ما يعادل 1.2 مليار أورو)¹ من الاستثمارات تليها إسبانيا ثم سويسرا والبرتغال، وكانت الشراكة الفرنسية الإسبانية فعالة وحركية في عمليات الخوصصة التي قامت بها الحكومة المغربية، ومثلت تلك العمليات حوالي 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الوافدة في فترة 2000-2005 حيث تركزت الاستثمارات الفرنسية في قطاع خدمات الاتصال وتركزت الاستثمارات الإسبانية في قطاع الصناعة خاصة التبغ، ومثلت الاستثمارات الفرنسية عام 2005 نسبة 75% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، والتي تشغل حوالي 65000 عامل في الصناعات الغذائية (دانون، كاستل) وقطاع البنوك، والصيدلة، والتأمينات والطاقة إضافة إلى قطاع التكنولوجيا العالية الملاحية الجوية، وقطاع السيارات حيث أن هذه المجمعات تنتج لغاية التصدير. إضافة إلى الاستثمارات التركية².

¹ - Gabriel CUMENGE, " Les investissements industriels français au Maroc ", Une étude empirique sur la décennie quatre-vingt-dix, Document de Travail, Juillet 2004, p08.

² - Hassan abouyoub et autres, colloque du 21 février 2006, "Turquie_ Maghreb : les conditions de décollage" disponible sur le site : fondation-res-publica.org, p04.

وقام المغرب بالإمضاء على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي والتي دخلت حيز التنفيذ في مارس عام 2000 ، هذه الاتفاقية تسمح بإنشاء منطقة للتبادل الحر في آفاق عام 2010 ، وقد وقعت اتفاقية التبادل الحر في 02 مارس عام 2004 مع الولايات المتحدة الأمريكية ودخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 2006.

3-2 المزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب في المغرب:

أظهرت دراسة ل (البنك العالمي 2006) حول تطور الأوضاع الإدارية و القانونية في المغرب التي تخص المستثمرين الأجانب، الناتج المحلي الخام والناتج المحلي الخارجي من أجل تحقيق التنافسية. ولكن رغم تلك التطورات فقد بقي المغرب في مجموعة الدول التي تحتفظ بحقوق جمركية أكبر من (27% من الحقوق المتوسطة و 50% كأقصى حد) مع: الجزائر، تونس، مصر وتونس. وفي سنة 1996 مجموعة من الحوافز للمستثمرين الأجانب في قانون الاستثمار 1-95-213 في 8 نوفمبر 1995 الداخلة حيز التنفيذ انطلاقا من 1 جانفي 1996 حيث أظهر هذا القانون مجموعة الأهداف المسطرة للفترة 1996-2006 . إضافة إلى برنامج الخصخصة الذي تم إطلاقه في عام 1992 الذي يعنى بالتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب كما حدث في 2001 بافتتاح 35% من رأس مال اتصالات المغرب ب 23.3 مليار درهم مغربي، و 5.6% من الناتج المحلي الخام¹ . يعتبر القانون الإطار رقم 18-95 بمثابة ميثاق للاستثمارات والذي اعتمده مجلس النواب المغربي في 03 أكتوبر 1995 ويحتوي على 25 مادة تشمل خمسة أبواب تحتوي على الأحكام التالية²:

- أهداف ميثاق الاستثمار:

وتغطي المجالات الضريبية والمالية والإدارية والقانونية وحيازة الأراضي، ويهدف ميثاق الاستثمار إلى ضبط الأهداف الرئيسية للإجراءات التي تتخذها الدولة من خلال العشر سنوات القادمة من أجل تنمية الاستثمارات والنهوض بها عن طريق تحسين مناخ وشروط الاستثمار، ومراجعة الحوافز الضريبية واتخاذ تدابير تشجيع الاستثمار(المادة1) ، وأهم تلك التدابير تنص على:

تخفيف العبء الضريبي على عمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية والأراضي اللازمة لإنجاز المشروع، وتخفيض نسب الضريبة المفروضة على الدخول والأرباح و سن نظام ضريبي تفضيلي لفائدة التنمية الجهوية.

- تعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتيسير طرق الطعن فيما يتعلق بالنظام الضريبي الوطني والمحلي وإنعاش المناطق المالية الحرة ومناطق التصدير الحرة ، وتطبيق أحسن القواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة وخاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق الإعفاء من الضريبة (المادة 2).

- التدابير ذات الطابع الضريبي والرسوم الجمركية: (المواد من 3-14)

تتمثل في فرض رسم استيراد يقل عن 25% من القيمة او بسعر لا يتجاوز 10% منها على السلع التجهيزية والمعدات والآلات وأجزائها وتوابعها المعتبرة لازمة لإنعاش وتنمية الاستثمار، ولكنها تعفى من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل و حين الاستيراد (المادتان 3 و 4) . وتعفى من رسوم التسجيل عقود شراء الأراضي المعدة لإنجاز مشروع من مشاريع الاستثمار، وتلغي ضريبة واجب التضامن الوطني المرتبطة بالضريبة على الشركات وتفرض بدلا من ذلك مساهمة تساوي 25% من مبلغ ضريبة الشركات في حالة عدم الإعفاء منها، وتخفيض نسبة الضرائب على الشركات إلى 35% وتستفيد منشآت تصدير المنتجات والخدمات من إعفاء لمدة خمس سنوات ومن تخفيض نسبة الضريبة إلى 50% ، وهذا ما ينطبق على الضريبة العامة على الدخل حيث تعدل نسبتها والتي لا تزيد عن 44% ، ويعفى من الضريبة على الأرباح العقارية خلال البيع الأول لأماكن معدة للسكن وذلك رغبة في تشجيع بناء مساكن اجتماعية ويتم إعفاء كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول بالمغرب مهنة أو صناعة أو تجارة من الضريبة المهنية وذلك طوال خمس سنوات ابتداء من تاريخ مزاولته نشاطه إضافة إلى تبسيط الضرائب المحلية بما يتلاءم ومستلزمات التنمية والاستثمار.

¹ -Dalila NICET-CHENAF &Eric ROUGIER, "op cit" , p15.

² - CNUCED, " Examen de la politique de l'investissement Maroc", New York et Genève , UNCTAD, 29 Janvier 2007, P 25, disponible sur le site : www.unctad.org.

- التدابير المالية والعقارية والإدارية:

تكفل هذه التدابير حرية تحويل الأرباح الصافية ورؤوس الأموال بالنسبة للاستثمارات الممولة بالعملة الأجنبية دون تحديد للمبلغ أو المدة (المادة 16) وينص الميثاق على تحديد مشاركة الدولة في اقتناء الأراضي وتجهيزها لأغراض الاستثمار وتكوين احتياطي عقاري بغية إنجاز مشاريع الاستثمار وتكفل الدولة بجزء من تكلفة تهيئة المناطق الصناعية في الأقاليم التي تحتاج إلى إعانات خاصة، وتخفيف الإجراءات الإدارية الخاصة بالإيجاز والتي نصت عليه المادة 22 ، وتسوية أي خلاف بين الدولة المغربية والمستثمرين الأجانب وفقا للاتفاقيات الدولية التي صدق عليها المغرب بشأن التحكيم الدولي. أما فيما يخص القطاع الفلاحي، فلا تطبق أحكام القانون الإطار الخاص بالاستثمار عليه، وينص قانون الإطار العام على أنه تشرع الحكومة في تطبيق النصوص.

3-3 أهم الدول والشركات الأجنبية المستثمرة في المغرب:

تعتبر دولة المغرب دولة مضيئة لعدد من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من دول العالم في مجالات متعددة في سنة 2010 إلى غاية 2012 منها¹:

3-3-1 مجال منتجات الملاحية البحرية و السكك الحديدية:

تستثمر في هذا المجال خمس شركات أجنبية؛ أربعة فرنسية الجنسية (شركة auvergne Aéronautique قامت بفتح مصنع بكازابلانكا باستثمارات أجنبية مباشرة قدرت ب 9 ملايين أورو، شركة Nexans إنشاء فرع للملاحية البحرية بالمحمدية باستثمارات أجنبية مباشرة تقدر ب 8 ملايين أورو بالمحمدية و تشغيل حوالي 160 عامل، شركة Safran Aircelle : المجموعة أطلقت المرحلة الثالثة لمصنع nacelles بكازابلانكا خلال صيف 2009 وشركة zodiac Aerospace حيث أطلقت المجموعة مركز دراسات و إنتاج معدات الملاحية البحرية باستثمارات أجنبية قدرت ب 12 مليون أورو وقامت بتشغيل 250 عامل) إضافة إلى شركة اسبانية Meupe المتخصصة في تركيب القطع الصغيرة لمعدات الملاحية البحرية.

3-3-2 المنتجات الغذائية و الفلاحية:

تقوم بالاستثمار في هذا المجال شركتين أجنبيتين: شركة سويسرية Nestlé ؛ تركز المجموعة موقعها في كازابلانكا بتشغيل حوالي 150 عامل بالإضافة إلى مركز للخدمات، شركة إماراتية Tiris Euro Arab المستثمر الأجنبي لأبوظبي يستثمر بمشروع فلاحي قيمته 700000 هكتار يامضاء عقد طويل الأجل.

3-3-3 بنوك، تأمينات و خدمات مالية أخرى:

تستثمر في هذا المجال ثلاث شركات فرنسية (Axa/ Axa France Vie فرع المجموعة كرس لقطاع BPO تركز في الرباط و ضاعف عدد المشتغلين المحليين حيث قدر عددهم ب 700 عامل و باستثمارات أجنبية تقدر ب 12 مليون أورو، شركة Crédit Mutuel CIC المجموعة اكتسبت 4.9% من العائدات الإضافية و باستثمارات أجنبية قدرت ب 201.1 مليون أورو وشركة Jean Busnot Maroc؛ فرع قرض التأمين اتحد مع الفرع المغربي Aceca من أجل خلق Jean Busnot Maroc الكائن مقره بكازابلانكا)، شركة من و.م.أ تدعى Emerging Capital Paterns مختصة في الخدمات المالية باستثمارات أجنبية مباشرة قدرت ب 8.9 مليون ، شركة من الإمارات العربية المتحدة (Emirati International Investment Company) (EIIIC) أطلق المستثمر الإماراتي فرع AD Capital شركة تسيير محفظية تعنى بالسوق المغربية، شركة اسبانية Eurodivisas حيث حققت هذه الشركة 100% من العوائد للتحويلات الأجنبية مع المبادلات المغاربية من أجل تطوير رأس المال المحول وشركة قطرية Qatar National Bank حيث أصبح البنك الشعبي القطري مساهم استراتيجي في اتحاد البنوك المغاربية (UMB) .

¹ - Pierre Henry et autres, " op cit", p83-89.

3-3-4 معدات و تجهيزات السيارات:

تستثمر في هذا المجال ثلاث شركات أجنبية فرنسية (شركة Renault التي أطلقت مشروع مصنع بقدرة 170000 سيارة¹ في السنة في منطقة طنجة بالاشتراك مع (58/48) CDG، باستثمارات أجنبية قدرت ب 600 مليار أورو وتشغيل حوالي 6000 عامل، شركة Renault Tanger Méditerranée فرع تركيب السيارات أقام مشاريعه بطنجة وتم افتتاحه في 2010 بالاشتراك مع CDG²، شركة SALVA/ Marvest حيث تركزت المجموعة الصناعية في طنجة باستثمارات أجنبية قدرت ب 13.6 مليار أورو.

3-3-5 الأسمدة و الكيماويات:

تقوم بالاستثمار في هذا المجال شركة ليبية (LAP) Lybia Africa portfilo for investments، الفرع البترولي للمجموعة اتحد مع L'OCP من أجل إنشاء وحدة إنتاج حمض الفوسفور (1 م طن/السنة) في جرف لصفر باستثمار حوالي 128 مليار أورو .

3-3-6 الهندسة و خدمات المؤسسات:

تقوم بالاستثمار في هذا المجال خمس شركات، شركتين فرنسيتين: شركة Outsourcia المتخصصة في مخرجات العلاقة بالزبون حيث فتحت مركزا بكازابلانكا وتم تشغيل حوالي 300 عامل، شركة XCOM شركة الاتصالات المتخصصة في تنظيم الأحداث العالمية في قطاع الاتصالات حيث فتحت لها فرعا في كازابلانكا في سنة 2009 ؛ شركتين سويسريتين: Adecco حيث أرادت فتح فرعها السابع بالمغرب وبالتحديد في وحدة بالتركيز على الأشغال العمومية بالإضافة إلى شركة Garrigues الإسبانية : مكتب المحاماة أثبت وجوده بالمغرب بفتح مكتبه الثاني بطنجة حتى يكون مصدر نشاط مكثف.

3-3-7 البرامج و أجهزة الإعلام الألي:

تستثمر في هذا المجال ثلاث شركات فرنسية: شركة CFI informatique الفرع يتكون من 100% SSII وتم افتتاح فرع نشاطاته المغربي الجديد بتشغيل حوالي 100 عامل، شركة Maximiles المتخصصة في برامج الحماية على الأنترنت وشركة بريطانية / Sage Maroc مدير برامج التسيير طورت نشاطها في المغرب بتشغيل حوالي 300 مستخدم خلال عامين.

3-3-8 التوزيع:

تقوم بالتوزيع شركة فرنسية PPR/ CFAO مؤسسة توزيع وتركيب السيارات اندمجت بفروعها مع " Cfao Motors Maroc DAF industries Maroc" وطورت رأسمالها باستثمارات أجنبية قدرت ب 16.6 مليار أورو.

3-3-9 معدات كهربائية و إلكترونية:

تقوم بالاستثمار ثلاث شركات فرنسية: شركة Carbone Lorraine المتخصصة في تطبيقات التخطيط المكونات الكهربائية تم فتح CMLA مركز صناعي يتركز في سيدي بوزيد، شركة Nexans/ Nexans Maroc مسير صناعة الكوابل قام بافتتاح مصنع جديد في كازابلانكا التي تنتج تحت رخصة نواقل التكنولوجيا Areva T& D وتشغل هذه الشركة حوالي 50 عامل و شركة Société générale/ SGAM Al Maroc استخدم رأس المال المحلي للمجموعة من مراقبة الميثيكو وهي صناعة للتركيبات الكهربائية و البنى التحتية للاتصالات.

3-3-10 الطاقة:

تقوم بالاستثمار في مجال الطاقة خمس شركات أجنبية: شركة Al amoudi/ corral Petroleum/SAMIR وهي شركة سعودية، وضع الفرع في مرحلته الثانية مخطط تحسين إنتاج الغاز بالحمدية قامت باستثمارات أجنبية قدرها 216 مليون أورو، شركة GDF Suez الفرنسية التي قدرت استثماراتها الأجنبية المباشرة ب 354 مليار أورو، شركة Island Oil & Gaz الأيرلندية،

¹ - www.amica.org.ma, télécharger le : 11/12/2012

² - www.tanger-tetouaninvest.ma, télécharger le : 11/12/2012

حيث حصلت المجموعة الايرلندية على رخصة استغلال في منطقة الزاق ولها 15 % للمسييرين الأجانب، شركة PGNIG البولونية حيث استثمر مدير قطاع الغاز الطبيعي نشاطات استغلالية في البلد لسنة 2010 ، كذلك مشاريع إضافية بتونس و المغرب و شركة الإماراتية Taqa : المؤسسة ستشئ وحدتين كهربائيتين في جرف لصف و تحديث الخدمات حتى غاية 2013 باستثمار أجنبي مباشر يقدر ب حوالي 895.2 مليار أورو .

3-3-11 صناعة الزجاج، الإسمنت، المعادن، الخشب و صناعة الورق:

تقوم بالاستثمار في هذا المجال شركة كندية Maya Gold & Silver المجموعة حصلت على 60% من رأس مال منجم الذهب " أيت بو حدو" في منطقة خنيفرة بالقرب من SEGM المغربية و قدر استثمارها الأجنبي المباشر ب 3.5 مليار أورو .

3-3-12 أجهزة و معدات ميكانيكية:

تنشط في هذا المجال شركة يابانية Makita مصنع الأدوات الكهربائية العالمية فتح مركز توزيع في منطقة وجدة .

3-3-13 الصناعات التحويلية:

تقوم بالاستثمار في هذا المجال شركتين؛ شركة Alcoa من و.م.أ مختصة بصناعة الألمنيوم توفقت في كازا بلانكا وأطلق عليها اسم Alcoa Fixation Maroc و شركة Liberty من بريطانيا و هي شركة الحديد والصلب اندمجت مع MIS من أجل خلق "la JV Atlantic Steel Industry" وإنشاء مصنع للصفائح بسيدي العيادي قدر استثمارها الأجنبي المباشر ب 1438.3 مليار أورو .

3-3-14 البنى التحتية:

تنشط في هذا الميدان عشر شركات كبرى أجنبية وهي كالاتي: ثلاث شركات فرنسية: شركة Accor/ Risma التي غزت الفندق المغربية (برأس مال قدره 35%) وتتنبأ بإنشاء 30 فندق في السنوات الأربع القادمة؛ شركة GDF Suez/ Suez Environnement / Agbar/Caranagua الفرع يقع في كازابلانكا يهتم بصناعة المائيات، الفضلات الصلبة والإنارة العمومية و شركة Veolia transport وقد استحوز هذا الفرع على شبكة الحافلات في ميدان النقل لمدة 15 عام في الرباط الكبير وأنشأت باتحادها مع الشركات المحلية 51/49% la JV و قدر مشروعها الاستثماري ب 91.9 مليار أورو و شغلت حوالي 3000 عامل، شركة مصرية Big Albatros تأخذ المجموعة المشروع الأولي الاسباني " fadesa " لتركيب الاستحمامات " الشاطئ الأبيض " و قدر استثمارها ب 135.0 مليار أورو؛ شركة Cargotec الفنلندية، شركة Edonia édition شركة اسبانية تقوم هذه الشركة باستثمارات أجنبية مباشرة تقدر بحوالي 500 مليار أورو وأنشأت فرع بمنطقة القنيطرة سمي ب " منطقة أطلنطيك الحرة" ؛ شركة Emerging Capital Paterns ل.م.أ المستثمر حاز على فرع مسير من طرف البنك التجاري وفا والذي بدوره يراقب مؤسستين BTP,EMT و Somadiaz وشركة RE/MAX international التي تتواجد بكازابلانكا ؛ شركة اسبانية Inveravante تقوم باستثمارات أجنبية مباشرة قدرت بحوالي 180 مليار دولار وتشغل حوالي 2000 عامل؛ شركتين كويتيتين: KIA/CMKD حيث أنشأت المجموعة فرع سياحي بإفران من خلال عقد " مخطط بلادي"، والأخرى تدعى Pearl of Kuwait/lo-oloat al Maghreb فرع مجموعة oloat al Maghreb أطلق مشروعه الأول في سماء أغادير وسماه " مركز سماء أغادير".

3-3-15 الات الاتصالات و الأنترنت:

تقوم بالاستثمار الأجنبي شركتين فرنسيتين: SFR و كذا شركة Vivendi/Maroc télécom حيث أمضت شركة المغرب للاتصالات التي تملك 53% من فرع Vivendi اتفاقية استثمار من أجل تحديث البنى التحتية إلى غاية 2011، شركة Zain

وصندوق الاستثمار " أجيال " المجموعتين الكويتيتين تحوز على (50/50) و 31% من وانا ثالث عميل للهاتف النقال بالمغرب لتطوير رأس ماله الذي قدر ب 253.6 مليار أورو .

3-3-16 النسيج و الألبسة الفاخرة:

شركة Rieker الألمانية التي افتتحت ثالث وحدة لإنتاج الأحذية لها بالمغرب في المنطقة الصناعية " لحيائدة " بالأعراش إضافة إلى مركز تكوين، وفرع المصنع الفرنسي Rousseau للقمصان بأكبر العلامات ركن نشاطه في كازابلانكا.

3-3-17 سياحة و مطاعم:

الشركة الليبية Lafico للاستثمارات الأجنبية فتحت فرعا لها في كازابلانكا (مركز توين) وأقامت فندقا فخما " كنزي تاور " باستثمارات قدرها 78.3 مليار أورو و تشغيل 300 عامل، كما أطلقت شركة بريطانية مشروع مركب الفنادق الفخمة بمراكش، شركة عزمي عبد الله السعودية (AAH) أيضا أقامت مشاريعا بمراكش خاصة بالفنادق إضافة إلى شركة أمريكي Hyatt Corporation؛ شركة Orascom المصرية المساهمة في JV مع CDG (35-65) أطلقت أشغال المركب السياحي " شبكة " على بعد 50 كلم جنوب طن-طن باستثمارات أجنبية قدرت ب 402.7 مليار أورو و تشغيل حوالي 2500 عامل، فرع الشركة الفرنسية Pierre et Vacance المجموعة أطلقت أول مشروع مركب سياحي لها بمراكش، الرباط، كازابلانكا وفاس إلى غاية 2012¹ باستثمارات أجنبية قدرت ب 100 مليار أورو .

¹ - www.rabatinvest.ma, le : 05/07/2013.

جدول رقم(3-15) : أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في المغرب لعام 2010

القطاع	الشركة	البلد الأم	المشاريع
منتجات الملاحة الجوية و السكك الحديدية	Nexans	فرنسا	إنتاج أسلاك و معدات تنظيم نشاطها و إقامة مصنع لإنتاج معدات الملاحة الجوية بالمحمدية
بنوك، تأمينات و خدمات مالية أخرى	Crédit Mutuel CIC	فرنسا	المجموعة اكتسبت 4.9% زيادة من رأسمال BMCE من أجل الوصول إلى 19.9%
معدات و تجهيزات السيارات	Renault	فرنسا	أنشأ المستثمر مصنع بطاقة 170000 سيارة في السنة في منطقة طنجة بالاشتراك مع (la CDG 52/48)
الأسمدة و الكيماويات	Lybia Africa portfilo for investments (LAP)	ليبيا	الفرع البترولي للمجموعة اتحد مع L'OCP من أجل إنشاء وحدة إنتاج حمض الفوسفور (1 م طن/السنة) في جرف لصفر
الطاقة	Taqa	الإمارات العربية المتحدة	المؤسسة ستنشئ وحدتين كهربائيتين في جرف لصفر و تحديث الخدمات حتى غاية 2013
الصناعات التحويلية	Liberty	بريطانيا	شركة الحديد و الصلب اندمجت مع MIS من أجل خلق " la JV Atlantic Steel Industry " و إنشاء مصنع للصفائح بسبدي العبيدي
البنى التحتية	Big Albatros	مصر	تأخذ المجموعة المشروع الأولي الاسباني " fadesa " لتكيب الاستحمامات " الشاطئ الأبيض "

Source : Pierre Henry et autres," op cit", p50.

3-4 التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب:

استقطبت القطاعات الاقتصادية في المغرب تدفقات مهمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2000-2010 ، وقد هيمنت قطاعات الاتصالات، الصناعة المالية والتأمينات، الخدمات، الطاقة والمناجم على أغلب تلك التدفقات. فبالنسبة لقطاع الاتصالات، استحوذ لوحده على نسبة 59.3% من مجموع الاستثمارات الواردة خلال الفترة 1998-2002¹ وترجع هذه النسبة المهمة إلى عمليات الخوصصة التي خصت شركة اتصالات المغرب Maroc Télécom والتي استمرت إلى غاية 2003 . أما قطاع الصناعة، فقد عرف هو الآخر حجما مهما من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ وصلت حصته 15.2% من إجمالي التدفقات، وذلك خلال الفترة 1998-2002 ويرجع ذلك إلى عمليات الخوصصة التي مست هذا القطاع، حيث تمت خوصصة العديد من الشركات، وكان للشركات الفرنسية حضور أوسع، ولاسيما في عامي 2004-2005 حيث بلغت مساهمتها نسبة 60.9% من مجموع رأس مال الشركات المغربية المخوصصة.

¹ -CNUCED, "Examen de la politique de l'investissement Maroc", Op Cit, p.13.

*-Plan Azur(مخطط الأزرق) هو خطة في مجال السياحة انتهجها المغرب لاستقطاب الاستثمارات السياحية والسواح الأجانب، يهدف إلى بلوغ 10 ملايين سائح في سنة 2010.

أما قطاع الخدمات فقد سجل هو الآخر، تدفقات مهمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مست أنشطة الفنادق والنقل، وبفضل تنفيذ خطة "Plan Azur" أصبح المغرب وجهة مفضلة للاستثمارات الأجنبية في إفريقيا ولاسيما في قطاع السياحة. وقد بلغ نصيب قطاع الخدمات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2002 نسبة 2.4% .

وبالنسبة لقطاع الطاقة والمناجم، فقد ساهمت عمليات التنازل عن رأس مال مؤسسات Samir/ SCP للمجموعة السعودية Corral وللمستثمر الفرنسي Total - Maroc في بلوغ حصة هذا القطاع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 1.8 % خلال الفترة 1998-2002¹.

وقد أفرز البرنامج الذي أطلقه المغرب في ديسمبر 2005 نجاعة تظهر في تنافسية 12 قطاع على 77 نشاط، حيث حاز قطاع التصنيع على نصف الصادرات بناتج محلي قدر ب 16% و تركزت هذه الصادرات في ثلاث قطاعات كبرى (النسيج، المنتجات الغذائية و الفلاحية و معدات السيارات)².

والجدول التالي يبين توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب خلال الفترة 2000-2005 .

جدول رقم(3-16) : نصيب أهم القطاعات الاقتصادية من الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة 2000-

2005

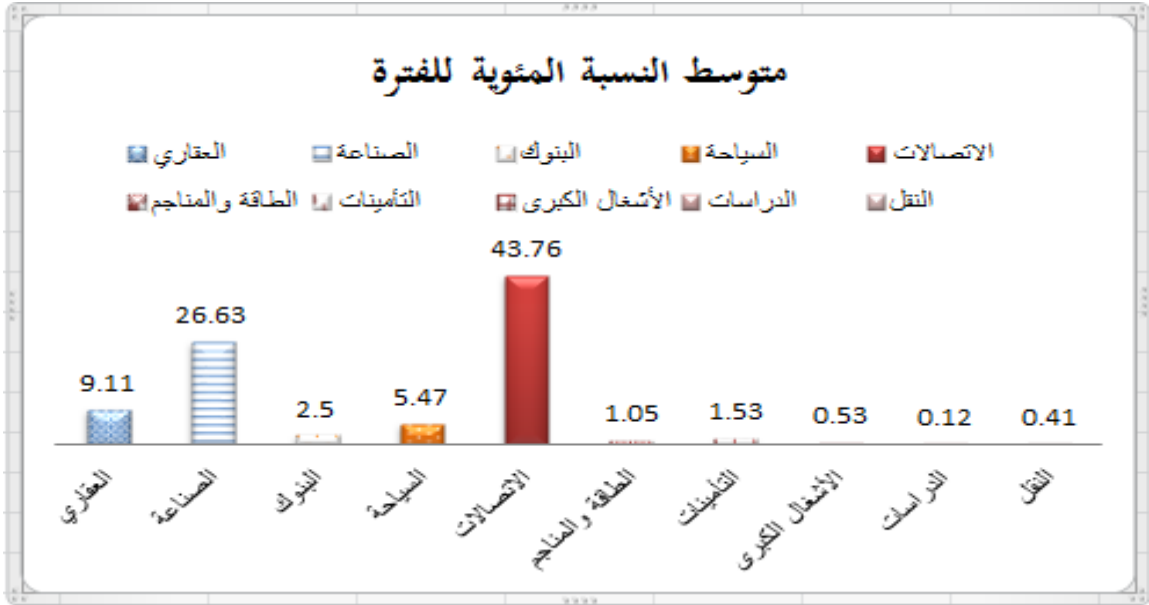
القطاعات الاقتصادية	متوسط النسبة المئوية للفترة	القطاعات الاقتصادية	متوسط النسبة المئوية للفترة
العقاري	9.11	الطاقة والمناجم	1.05
الصناعة	26.63	التأمينات	1.53
البنوك	2.5	الأشغال الكبرى	0.53
السياحة	5.47	الدراسات	0.12
الاتصالات	43.76	النقل	0.41
التجارة	3.39	خدمات أخرى	4.12
مجموع الاستثمارات : 102113.5			

Source: Office des Changes, Balance de Paiement, 2010.

¹ - وزارة الصناعة المغربية على الموقع الشبكي: www.mcinet.gov.ma ، تاريخ الزيارة: 2013/12/12

² -Dalila NICET-CHENAF &Eric ROUGIER, "op cit" , p12.

رسم بياني رقم (3-08): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات: www.unctad.org/fdistatistics

3-5 التوزيع الجغرافي للدول المستثمرة في المغرب:

من أجل تحليل الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المغرب بحسب بلدان المصدر، نورد الجدول التالي:

جدول رقم (3-17): التوزيع الجغرافي للدول المستثمرة في المغرب

النسبة	قيمة الاستثمارات	البلدان المستثمرة		النسبة	قيمة الاستثمارات	البلدان المستثمرة	
1.52	/	أستراليا	دول آسيا و أستراليا	2.00	352	ألمانيا	أوروبا
38.93	/	الصين		13.0	1334	بلجيكا	
36.16	2	الجنوبية كوريا		30.0	2967	اسبانيا	
1.52	51	الهند		40.0	4040	فرنسا	
19.84	26	اليابان		0.4	41	اليونان	
		ماليزيا		4.0	481	ايطاليا	
		باقي آسيا		0.4	41	هولندا	
				0.4	84	البرتغال	
				0.8	148	المملكة المتحدة	
0.86	131	مجموع آسيا وأستراليا		65.83	10078	مجموع أوروبا	
32.5	318	البرازيل	دول أخرى	91	670	و.م.أ	أمريكا الشمالية
10	89	روسيا		9	66	الأمريكية	
51.65	500	أفريقيا جنوب				كندا	
6.30	61	متنوع					
6.33	4.80	مجموع دول أخرى		4.80	736	مجموع أمريكا	
				3.00	236	السعودية	دول الخليج
				14.2	484	البحرين	
				64.0	2175	الإمارات	
				3.80	129	الكويت	
				6.74	229	قطر	
				4.24	144	MENA	
				22.1	3394	مجموع دول الخليج	
%100	15307	المجموع الإجمالي					

Source: Anima, "IDE dans la région MEDA en 2006", Mai2007, p25.

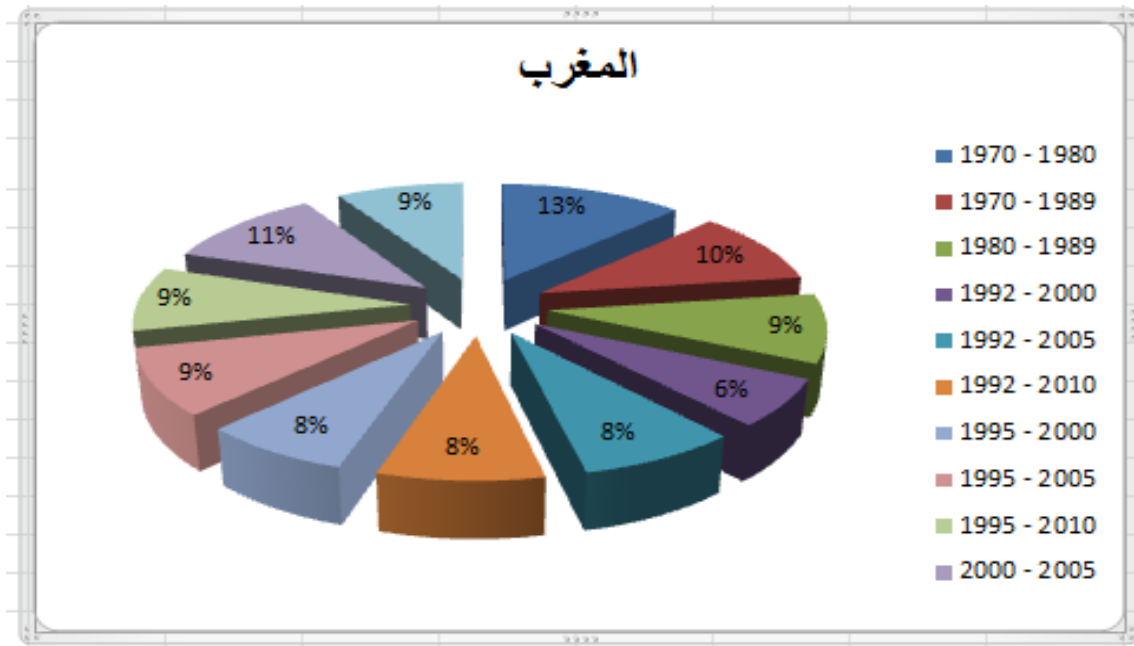
وبتحليل المعطيات الواردة في الجدول يلاحظ التالي:

مثلت الاستثمارات الأوروبية نسبة تفوق 65 % من مجموع الاستثمارات التي تلقتها المغرب وقد احتلت فرنسا المرتبة الأولى ضمن المجموعة الأوروبية بنسبة 40¹ %.

¹ - Philippe HUGON , " Les accords de libre-échange avec les pays ACP et les pays du sud et de l'est de la Méditerranée au regard du nouveau régionalisme", Séminaire EMMA-RINOS, Analyse comparatiste des processus d'intégration régionale Nord-Sud, Paris 26-27 Mai 2003, Libre-échange UE-ACP, UE-PSEM et nouveau régionalisme, p08.

كما عرف المغرب الأقصى انتعاشا في مختلف القطاعات إضافة إلى تطور معدل الناتج المحلي خلال الفترة 1970 إلى غاية سنة 2010 كما يظهر من خلال المنحنى البياني التالي:

رسم بياني رقم (3-09) : معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي، بالمغرب 1970-2010



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات: www.unctad.org/fdistatistics

خلاصة الفصل:

لاحظنا من خلال هذا الفصل أن الدول المغاربية بذلت جهودا جبارة في مجال التمويل الدولي استنادا على تطوير التجارة الخارجية والاهتمام بالعلاقات الدولية وتطويرها وكذا التركيز على تعزيز وتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر وقد باشرت في هذه الإجراءات منذ حصولها على الاستقلال فقامت بإصلاحات هيكلية وتنظيمية على مستوى العديد من القطاعات وبرامج إعادة توازنها المالي على مستوى المؤسسات من أجل تحرير اقتصادها وخصخصته، و لكن رغم هذه البرامج التي أقرتها الدول المغاربية والإصلاحات العديدة فقد واصلت الاقتصاديات المغاربية في تسجيل مستويات ضعيفة من النمو ورغم السياسات التي انتهجتها والحوافز التي منحتها للمستثمرين الأجانب إلا أن النتائج المرجوة لم ترقى للمستوى المنشود، ولم تعرف تطورا يشهد له إلا في السنوات الأخيرة. وبالنظر إلى الدول الأجنبية أو الشركات متعددة الجنسيات التي تنشط في الدول المغاربية وبالتحديد دولة: الجزائر، تونس والمغرب كعينة في در استنا هذه فقد توصلنا من خلال الإحصائيات التي تم جمعها أن معظم الدول التي تنشط في هاته المنطقة هي الدول المتقدمة بأكبر نسبة، ثم تليها الدول النامية كدول المشرق العربي، الدول الإفريقية ودول جنوب شرق اسيا بنسبة ضئيلة.

وتتوزع استثمارات هذه الدول على قطاعات مختلفة بنسب متفاوتة حيث تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والبتروك بنسبة كبيرة بالنسبة للجزائر وفي قطاع السياحة والفنادق بالنسبة لتونس والمغرب وقطاع البنوك، التأمينات والخدمات المالية وغيرها من القطاعات كما تم ذكرها في هذا الفصل، ورغم اختلاف توجهات و أهداف اقتصاديات الدول الثلاث فإن الشركات الأجنبية التي تنشط بها لم تحفض من مستوى البطالة كما كان مرجحوا منها ولاحظنا من خلال الإحصائيات التي قدمناها في هذا الفصل أن عدد العاملين ببعض الشركات الأجنبية قد وصل أحيانا إلى ثلاثة عمال فقط وهو عدد لا يتوقع من شركة أجنبية، لذلك بقيت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعيدة عن طموحات وأهداف الدول المغاربية مقارنة مع بقية بلدان العالم رغم المحاولات والمسعبي التي كانت ترمي إليها هاته الدول من خلال البرامج المسطرة والسياسات المنتهجة والاتفاقيات المبرمة خاصة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية والمساعدات التي تم تقديمها لهاته الدول بالإضافة إلى الجهود المتواصلة من أجل تحسين بيئة ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

وانطلاقا من هذا الحديث، يمكن لنا البحث عن حلول لمساعدة الدول المغاربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحتى تكون المنطقة أكثر استقطابا لها اخترنا في دراستنا هذه نموذج الجاذبية الذي يعتبر أحد أهم النماذج التجريبية المساعدة على توجيه التخطيط الاستراتيجي من خلال المتغير التابع واختار مجموعة المتغيرات التفسيرية المؤثرة في العامل المختار (محور الدراسة) كما ظهر في العديد من الأدبيات السابقة ثم تحليل النتائج واختيار معاملات المعادلة وتحليل بواقبها وهذا ما يساعدنا على اختيار العوامل الملائمة وإبعاد العوامل البعيدة الأثر وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن هذا النموذج في الفصل الرابع.

الفصل الرابع:

نموذج الجاذبية و الاستثمار

الأجنبي المباشر

تمهيد:

ينحصر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الدولي خصوصا ما يتعلق بالإنتاج الدولي والتجارة، لذلك فإن الاقتصاديات الدولية منذ آدم سميث وريكاردو تركز تقليديا على التجارة. وبدأت الدراسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر كدراسات أكاديمية دقيقة في ستينيات القرن العشرين، ومنذ ذلك الوقت بدأت الدراسات الأكاديمية التي تعنى بالاستثمار الأجنبي المباشر في التوسع، بين سنة 1970 و 1980 أصبحت مألوفة لتطوير النظريات العامة التي ستجمع كل المعارف السابقة، بينما لم تطور الإنجازات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا نماذج و تقنيات تقدير الاقتصاد القياسي حتى العقد الأول من القرن الحادي و العشرين .

إذن ومن غير اندهاش، في القرن XIX ظهرت فكرة الفيزياء الاجتماعية التي وضحت تواصل الفكر الإنساني، حيث شرحت التطبيقات الأولية للفيزياء الاجتماعية كثافة حركات الهجرة من خلال علاقة حجم الأمم - مناطق أو مدن - المعنية وكذا من خلال المسافة التي تفصلهم، ثم استخدمت هذه الفكرة في لشرح عمليات الشراء عند المستهلكين المقيمين في مناطق الجذب لدول أخرى.

وأخيرا، ظهرت الفكرة مطورة بنجاح من طرف " تينبرجن Tinbergen" عام 1962 في التجارة الدولية، حيث تقاس التدفقات المعطاة بصادرات وواردات الدولة، كما يقاس الحجم بناتجها المحلي الخام، وفي بداية غياب قواعد الاقتصاد الجزئي تمكنت مقارنة الجاذبية من أخذ واجهة كلاسيكية وهذا نادرا ما نجده في العلوم الاجتماعية.

وقد طرح نموذج الجاذبية بعض المواصفات الخاصة بالمؤسسات المعنية؛ مثلا على سبيل المثال نجد التقارب الجغرافي كعامل مهم في التجارة بين الدول، كما وضحت أن تكاليف التبادل تبقى جد مرتفعة خاصة على المستوى الدولي، حيث بينت دراسة " لأندرسون وفان وينكوب Anderson & Van wincoop" تقديرات متوسطة للدول المتطورة في مجال السلع المصنعة؛ هذه التقديرات يمكن تقسيمها إلى عنصرين: تكاليف النقل، وكذا مجموع التكاليف التي تخص العبور عبر الحدود، إذن تعتبر الحدود ظاهرة في تقسيمات الاقتصاد العالمي لكن ليس لوحدها حيث هناك الحدود الجغرافية، الثقافية، السياسية وأخرى...ومن أجل تدعيم هذا التقارب يستعمل الاقتصاديون عدة نماذج من أهمها نموذج الجاذبية في هذا المجال.

هذا النموذج البسيط الذي استعمل بكثرة في تحليل التجارة وعرف العديد من التطبيقات من بينها تجريب النظريات المعيارية للتجارة، وأخرى لشرح التجارة وتأثير بعض القياسات السياسية على حجم التبادل. كما طبقت أيضا على التدفقات البينية لاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما سنتداوله في هذا الفصل.

1- معادلة الجاذبية:

بدأت الكتابات التجريبية الأولى بشأن معادلة الجاذبية في النصف الأول من سنة 1960¹، حيث عرف " مصطلح الجاذبية " من طرف فريق عمل فيزيائي واجتماعي في جامعة برنستون اعتمادا على معادلة الجاذبية المشهورة لنيوتن²، مثلما يحدث في الفيزياء حيث تنجذب كتلتين بقوة تتناسب عكسيا مع مربع المسافة بينهما، أما في الاقتصاديات الدولية، فإن التجارة البينية للدول تكون متناسبة مع اقتصادياتها، وتكون حركة تجارتها أقل كلما كانت المسافة أبعد، نتيجة زيادة تكاليف النقل.

تكمن أهمية وملائمة النموذج نظريا في شكله، أما تطبيقيا وبصفة عامة في متطلباته؛ من حيث الشكل: المصطلحات الرياضية المستخدمة في النموذج تكون مستمدة من المنطق الرياضي؛ من حيث التطبيق: أن النموذج يخضع للاختبار التجريبي والتحقق من صحته؛ وبصفة عامة: ينبغي على النموذج تفسير ظاهرة يمكن ملاحظتها مع إبراز أهميتها الاقتصادية، كل هذه المواصفات يجب أن تتوفر في النموذج بعين الاعتبار، لذلك كان نموذج الجاذبية واحد من التقنيات التجريبية الأكثر نجاحا في الاقتصاد الدولي في العقود الماضية. وقد تم تطبيق هذا النموذج على نطاق واسع في التجارة الدولية، ثم ازداد تطبيقه في ميادين عديدة كالاستثمار الأجنبي المباشر، السياحة وتدفقات الهجرة.

تم توظيف نموذج الجاذبية في العديد من الدراسات الاقتصادية المتعلقة بصادرات السلع والمنتجات التي تنتقل عبر الأقاليم والحدود الوطنية، وفي مختلف الظروف. لكن ولسوء الحظ، وعلى الرغم من الاستخدام الواسع والتقدير الذي لقيه هذا النموذج إلى حد ما، إلا أن استخدامه لاتخاذ القرارات والسياسات الاقتصادية المختلفة واجه العديد من العراقيل والصعوبات، بسبب محدودية خصائص هذا النموذج، وعدم وجود البراهين والأسس النظرية لإثباته في العقود الماضية. ولهذا فقد كان إدخاله كأداة في اتخاذ القرار والسياسة لإعادة التوازن الاقتصادي غير مرتكز على أي تفسير مقنع أو أساس نظري مقبول بسبب نقص الإطار النظري للنموذج. وقد بقي هذا الوضع إلى أن جاءت في وقت لاحق الدراسات التي عملت على تطوير وإيجاد الإطار النظري لهذا النموذج، وركزت على اشتقاقه رياضياً، ليصبح أكثر استعمالاً ولتصبح نتائجه أكثر واقعية.

1-1 تاريخ معادلة الجاذبية:

كان الاقتصادي "جين تيرجن" الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد أول من وضع نموذج اقتصادي قياسي، كما أعطى فكرة عن نماذج احتمالية اقتصادية سابقة التي توضح إجمالي التدفقات البينية الثنائية بين الدول؛ تجاهلت النظريات الكلاسيكية لريكاردو الخاصة بالميزة النسبية، والحديثة Heckscher-Ohlin (H-O) تدفقات التجارة الكلية، واستخدمت التغيرات التابعة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي للشريكين التجاريين على حد سواء، المسافة، ومتغيرات وهمية التي تحكم الجوار؛ الحدود المشتركة، أو أعضاء هيئات دولية مثل الكومنولث البريطاني، أو اتفاقيات التجارة الحرة³، هذه المتغيرات بقيت تستعمل لمدة 40 سنة بعد الأدبيات التجريبية الأخيرة

¹ - JORDI Panigua, "Foreign Direct Investment Gravity Equation: Models, Estimations and Zeros ", vol 01, May01, 2011, catholic university of Valencia, p 05.

² - Yenteshwar Ram and Biman Prasad, "Assessing Fiji's Global Trade Potential using the Gravity Model Approach ", University of the South Pacific, p05.

³ - Craig A. Depken and Robert J. Sonora, "Asymmetric Effects of Economic Freedom on International Trade Flows", International Journal of Business and Economics, 2005, Vol4, No 2, 141-155, Department of Economics, University of Texas at Arlington, Arlington, Texas, p143.

للتجارة الدولية¹. وكان عمل " تنبرجن " مستوحى من عمل زملائه الاقتصاديين مثل " لينمان " وهو الأول الذي كتب بأن نصف تجارة العالم مساوية للصفر، ولم تنشر هذه الدراسة إلا بعد 30 سنة²، ولكنه لا يخلو من التناقضات بشأن كيفية التعامل مع بيانات التجارة الصغرية. منذ صياغة نموذج الجاذبية الأصلي، أصبح هذا الأخير وسيلة لا غنى عنها في تحليلات التجارة الدولية، بينما لم يتم تبني نموذج الجاذبية لدقة الأساس النظري في لاقتصاد الجزئي حتى نهاية عام 1970، مما ساعد على إيجاد المعادلة التي لها علاقة بنظرية المنافسة غير الكاملة المطبقة في التجارة الدولية لا سيما في التجارة بكل فروعها، حيث كان " أندرسن " سنة 1979³ أول من شكل نموذج التوازن العام لمعادلة الجاذبية الخاصة بالتجارة، حيث يفترض نموذج التمييز بين المنتجات واقتصاد التبادل، كما غير من مصطلح السعر في أدبيات معادلة الجاذبية، واشتق " برجستون " معادلة الجاذبية من نموذج المنافسة الاحتكارية، وخلص إلى أن الأرقام القياسية تتأثر بتدفقات التجارة، كما أكد " هلبمان وكرومان " في نفس السياق على تمايز المنتجات مع تحسين العوائد.

في الآونة الأخيرة أعطى كل من " إيتن و كورتم إفتن وكيلر " أصواتهم لريكاردو، حيث ثبتت معادلة (H-O) في محاسبة معادلة الجاذبية وفي النظم التجارية على حد سواء؛ وقد توجهت العديد من الدراسات إلى استخدام متغيرات وهمية تأخذ قيمة 1 إذا كان الشريك التجاري ينتمي إلى الاتفاقية و 0 ما عدا ذلك. وقد أدى ذلك إلى العديد من الانتقادات، حيث يظن البعض أن استخدام المتغيرات الوهمية يؤدي إلى سوء صياغة النموذج، بالإضافة إلى التشكيك أصلا في مدى ملائمة النموذج الخطي للجاذبية، وذلك لاحتمال انحياز تقديرات المرنة الحقيقية من خلال تقدير معالم النموذج الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى⁴. وبالرغم من هذه الانتقادات وغيرها فإن نموذج الجاذبية يستخدم بشكل واسع مدفوعا بالتطور الهام في منهجيات الاقتصاد القياسي المختلفة التي تمكن من تقدير العلاقات السببية بين المتغيرات المفسرة وتدفقات التجارة.

طورت التعديلات الأخيرة لمعادلة الجاذبية من التطبيقات العملية التي ركزت على الشركات متعددة الجنسيات، المتغيرات المحلية وهوامش التبادل التجاري؛ يشير هامش التجارة إلى عدد من الشركات التابعة للدولة 1 وتصدر إلى الدولة j، وهامش المنتجات هو عدد المنتجات الذي تصدره كل شركة إلى الدولة j، أما الهامش المكثف هو متوسط قيمة من منتجات شركة مختارة (كعينة)، الذي يعطي كثافة التبادل التجاري وحصص عدد من منتجات شركة مختارة التي تكون إيجابية، وقد أدرجت هوامش التجارة في معادلات الجاذبية، في أبحاث " ميليتزو هلبمان".

1-2 تعريف معادلة الجاذبية:

¹ - كامل بكري، "الاقتصاد الدولي - التجارة الخارجية و التمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 21.

² - Miaojie Yu, "Trade, Democracy, and the Gravity Equation", china center for economic Research (CCER), Peking university, March 2007, china, p05.

³ - JORDI Panigua, "op cit", p 06.

⁴ - وليد عبد مولا، " نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، مجلة جسر التنمية "، العدد السابع و التسعون، نوفمبر 2010، السنة التاسعة، ص 04.

تنص نظرية نيوتن للجاذبية بأن جسمين يتجاذبان طرديا مع كتلتهما وعكسيا مع مربع المسافة التي تفصل بينهما، في الفيزياء يعرف جسم بأنه نقطة لها كتلة غير قابلة للتمدد في الفضاء¹، وهذا ما نجد في النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية أين تعتبر الدول كمؤسسات بدون أبعاد. في حالة عدد كبير من الأجسام فإن مبدأ الجاذبية يتطلب نظام القوة الذي ينظم الوسط أو مجموع الأجسام المتواجدة فيه حيث لا يمكن لهذه الأخيرة أن تظهر بانتظام بينما يمكن ذلك في حالة المؤسسات الاقتصادية، حيث يمكن لهذه الأجسام أن تتجاذب في الفضاء تحت تأثير الحجم والمسافة. وانطلاقا من هذا التشابه فإن النشاط البشري يتطلب المؤسسات ويسيرها من أجل إعطاء ميلاد للتراكمات للحجم والمكونات المختلفة، حيث أن هذه التراكمات تؤدي إلى تبادل تدفقات السلع، الأشخاص أو المعلومة الواضحة مثل موجات التجاذب².

تعتبر معادلة الجاذبية من بين أهم التقنيات التجريبية المطبقة في تحليل التجارة البينية وعوامل التدفق على الأرجح. وقد طبقت منذ وقت قريب في التحليلات التجريبية لتدفقات رأس المال طويلة الأجل عبر الحدود وكذا النشاطات متعددة الجنسيات عبر الحدود أيضا³.

في الواقع فإنها غالبا ما توفر جذب جيد، في حين أن حجم سوق الدولة يتناسب طرديا مع مبيعات الشركات الأجنبية وعكسيا مع المسافة⁴. نظريا تزيد المسافة من تكاليف التصدير وتؤثر إيجابيا في قرار التموقع في الدول الأجنبية، علاوة على ذلك هناك أولوية غير مبررة توجب الاهتمام بمبيعاتها.

1-3 معادلة الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تملك معادلة الجاذبية أسس نظرية قوية في التجارة الدولية، وقد طبقت على نطاق واسع لدراسة التجارة وتدابيرها، حيث تنوعت الدراسات التجريبية، وكانت الموضوعات الرئيسية التي تناولتها الدراسة: أثر التكامل الاقتصادي، اتفاقيات التجارة الحرة⁵ (FTA)، النمو، البنى التحتية، اتحادات العملة، السياسات، المؤسسات والهيئات الدولية، تدفقات الهجرة والسياحة.

كانت الكتابات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر واسعة، وقد عالجت هذا الأخير من زوايا عديدة مثل الموقع، عمليات الاستثمار وإدارته. وهناك العديد من النماذج النظرية التي تفسر جزئيا بالاستثمار الأجنبي المباشر اشتقت من نظرية التجارة الدولية المقترحة من قبل "

¹ - Paul de Fromont, " **Supraluminalité dans les modèles de gravité modifiée avec Galilée** ", Master Sciences de la matière Stage École Normale Supérieure de Lyon Université Claude Bernard Lyon I, 2010-2011, 06.

² - Marton balint, " **modèle de gravité appliqué à l'Australie** ", rapport de recherche présenté à la faculté de l'études supérieures en vue de l'obtention du grade de maîtrise en sciences économiques, université de Montréal, Avril 2004, p08.

³ -Jörn Kleinert & Farid Toubal, " **Gravity for FDI** ", This paper is based on a presentation at the "7th Göttingen Workshop on International Economic Relations" at the Georg-August-University of Göttingen in collaboration with the Center of Globalization and Europeanization of the Economy (CeGE), April 07-09, 2005.p01. On line at : <http://www.vwl.wiso.uni-goettingen.de/workshop>.

⁴ - Anne-France DELANNAY et Pierre-Guillaume MEON, " **L'EUROPÉANISATION DES ENTREPRISES : LES APPORTS D'UN MODELE DE GRAVITÉ** ", Institut d'Etudes Politiques de Strasbourg Université Robert Schuman, Strasbourg Cedex, France, Décembre 2002, p02.

⁵ - Free Trade Agreements

هلبمان وكروقمان " سنة 1985، والتي طورت من طرف " كوجيما " سنة 1976، إضافة إلى نماذج نظرية محددة تصف أيضا موقع الاستثمار الأجنبي المباشر مثل دورة حياة المنتج.

وقد تم مؤخرا تطبيق معادلة الجاذبية على الاستثمار الأجنبي من طرف " برينارد " سنة 1997، " براكوني نورباك وإرين " سنة 2005، و" برجستناد " سنة 2008، حيث كان هدف هؤلاء الاقتصاديين في أبحاثهم هو إسقاط متغيرات معادلة الجاذبية الخاصة بالتجارة الدولية على معادلة الجاذبية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر¹: كالاتحادات الخاصة بالعملة، اتفاقيات الاستثمارات البيئية، التكامل الاقتصادي، التي يمكن أن تضع الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن التجارة الدولية، واتفاقية التجارة الحرة كبديل عنها اتفاقية الاستثمارات البيئية، ثم يصبح الانحدار هو نفسه في الاستثمار الأجنبي المباشر مثل التجارة الدولية، كما أكد على ذلك " بلونجن Blonigen " سنة 2005 بأنها المواصفات الأكثر استخداما في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما التحليل النظري المستخدم في معادلة الجاذبية يعتبر ضعيفا ويركز على القياس والمتغيرات البسيطة، ولم يكن هناك أي أساس للتوازن العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية حتى وقت قريب، ومع ذلك منذ أن اشتقت المعادلة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر مازالت معادلة للجاذبية تعد من أغلب الكتابات الخاصة بالتجارة الدولية والدراسات التطبيقية والتجريبية التي يمكن أن تطبق بسهولة على الاستثمار الأجنبي المباشر².

منطقيا، تكاليف النقل تعبر عنها المسافة، في التجارة بعد المسافة يعني بعد التكاليف وبالتالي يكون لها أثر إيجابي على حجم التجارة بين الدول، أغلب الدراسات التي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الثنائية بين الدول تعتبرها كبداية. وانطلاقا من هنا يمكن أن يكون هناك أثر إيجابي للمسافة والاستثمار الأجنبي، إذا كانت المسافة بين زوج من البلدان بعيدة ينبغي أن يقلل من التجارة وتستبدل بالاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تبين أغلب الدراسات المتعلقة بمعادلة الجاذبية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر أن هناك علاقة عكسية بين المسافة والاستثمار الأجنبي المباشر، كما يمكن أن تكون معلومات التكاليف وظيفية في المسافة، في هذا المعنى فإن تأسيس شركة في دولة بعيدة يكون أكثر مكلفا عليه من أن تقام في دولة قريبة نظرا لخصوصية المحل، بينما لا تعتبر بيانات التكاليف المقياس الوحيد، حيث تدرج دراسات أخرى متغيرات وهمية لتبين وجود أو عدم وجود لغة مشتركة بين الدولة المستثمرة والدولة المضيفة، إلى جانب عوامل أخرى مثل الدين والعلاقات الاستعمارية.

1-4 الإطار النظري لنموذج الجاذبية:

لقد طورت عدة مرات الأساسيات النظرية لمعادلة الجاذبية التي تعتمد على قانون نيوتن والتي تستعمل من طرف الجغرافيين والاقتصاديين كونه نموذج بارز من بين بقية النماذج. ويعد نموذج الجاذبية نموذجا شائعا في التحليل الإحصائي وفي قياس التدفقات الثنائية

¹ - James E. Anderson, " THE GRAVITY MODEL", NBER WORKING PAPER SERIES, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138, Working Paper 16576, December 2010, p02, on line at : <http://www.nber.org/papers/w16576>.

² -Svetlana Ledyeva and Mikael Linden, " Testing for Foreign Direct Investment Gravity Model for Russian Regions", Department of Business and Economics, University of Joensuu, JANUARY 2006, p04.

بين بيئتين جغرافيتين وقد وضع نيوتن عام 1687¹ قانون الجاذبية في الفيزياء، حول قوى الجذب بين جسمين i و j ، وينص القانون على أن قوة الجذب بين أي جسمين تتناسب طردياً مع حجم كل منهما وعكسياً مع مربع المسافة بينهما². ومن نظرة اقتصادية فقد حاول " تينبرجن Tinbergen " (1962) تطبيق هذا القانون على التدفقات البينية الدولية التي يمكن توضيحها كالآتي³:

$$F_{IJ} = G * \frac{Y_i^\alpha Y_j^\beta}{D_{ij}^\delta}$$

حيث: F_{IJ} هي تدفقات الدولة الأم i نحو الدولة المستقبلية j .

ويعتبر نموذج الجاذبية علاقة نظرية تربط حجم التجارة بين دولتين بالنظر إلى حجميهما والمسافة التي تربطهما⁴، هذه المعادلة تتنبأ بدقة بحجم التجارة الدولية بين دولتين انطلاقاً من متغيرات يسهل الحصول عليها: الناتج المحلي للدولتين والمسافة وهذا ما سيصبح الأداة المعيارية لكل الاقتصاديين الذين يريدون دراسة حجم التجارة بين الدول، حيث يوجد العديد من التطبيقات في هذا المجال، ولكن نموذج الجاذبية استعمل بالتحديد في دراسة التكامل الاقتصادي بين الأمم.

$$IMP_{IJ} = \delta_0 Y_i^{\delta_1} L_i^{-\delta_2} Y_j^{\delta_3} L_j^{-\delta_4} D_{ij}^{-\delta_5} P_{ij}^{\delta_6}$$

حيث:

Y_i و Y_j : يشيران إلى الناتج المحلي الوطني بين دولتين.

L_i L_j : حجم السكان للدولتين i و j على التوالي.

D : المسافة بين الدولتين i و j .

P : متغير وهمي.

δ : معامل ثابت الانحدار.

¹ - حسن النادر، أحمد الرموني وآلاء الرشيدات، " دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية- حالة الأردن- (1976-2004) "، أبحاث اليرموك،

سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 26، العدد 4، 2004، ص 749.

² - Marton Balint, **modèle de gravité appliqué à l'Australie**, rapport de recherche présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maitrise en sciences économiques, Avril 2004, p14.

³ - Pierre Philippe Combes, Thierry Mayer et Jacques Francois Thisse, " **Gravitation et couts de transfert**", 7 éme édition, 2005, p03.

⁴ -Inmaculada Martinez- Zarzoro, Filiciatas Nowak- Lehmann D, Sebastien Vollmer, " **The Log of gravity Revisited** ", Institute for Economic Research, University of Goettingen, Germany, p03.

في نموذج "هيكشر- أولين Heckscher-Ohlin" يعتبر أن حجم التبادلات بين الدول نقطة مهمة من العوامل الأخرى، وهي خاصة كل دولة في الفرق بين الإنتاج والعمل المحلي. حجم التدفقات لا يعتمد على حجم الدول: بينما يعتبر نموذج الجاذبية بأن انفتاح الاقتصاد هي وظيفة لتراجع الحجم (نظرة عكسية)؛ كلما كانت الدولة صغيرة الحجم كلما أمكنها ذلك من التغلغل في الأسواق الخارجية. جغرافيا كما في الاقتصاد، طبق نموذج الجاذبية في تحليل نظام التدفقات الواسعة، حيث يمكن اعتبار التدفقات كقوة جاذبة بين الدول التي تتفاعل فيما بينها في بيئة أو نظام أقل أو أكثر استقرار مع الزمن.

تعتبر المسافة مكون أساسي في نموذج الجاذبية أنها ترمز إلى تكاليف نقل السلع من نقطة إلى أخرى كما أنها تكمل العناصر غير الكمية كالأنفق الاقتصادي، العراقل النفسية والسياسية. وأوضح Ranvenstein سنة 1889 بأن هناك علاقة عكسية بين المسافة والتدفقات البيئية.

اقترح الباحثين الجغرافيين والاقتصاديين مسافات بمعايير مختلفة؛ فمنهم من اقترح "مسافة- الزمن"، ومنهم من اقترح "مسافة - التكاليف" التي تعتبر مقبولة للانتقال من عاصمة إلى أخرى أو من مركز بلد إلى آخر وليس نفسه بالضرورة في الذهاب مثل الإياب، كما أن اختيار نوع الطريق (بري، بحري، جوي أو مرتبط) يبرز حسابات دقيقة للمسافة، وتمكن "برجستراند Bergstrand" من حساب المسافة بين المراكز الاقتصادية للدول كما قاس "بالدوين Baldwin" المسافات المباشرة بين عواصم الدول ليتمكن من تحليل التدفقات البيئية¹.

1-5 المشاكل التي تواجه تقديرات نموذج الجاذبية:

لقد أشار "سيلفا و تينريو Silva & Tenreyro" سنة 2006² بأن اللوغاريتم الطبيعي لمعادلة الجاذبية يعاني من ثلاث مشاكل: التحول اللوغاريتمي، فشل تجانس الاستهلاك، معالجة الطريقة الصفرية للقيم. إذن هذه هي مجموعة المشاكل التي تنتج عند التقدير.

التحول اللوغاريتمي له تأثير على طبيعة طريقة التقدير منذ أن اشتق النموذج الطبيعي ل $\ln(T_{ij})$ و ليس ل T_{ij} حيث $E(\ln(T_{ij})) \neq \ln E(T_{ij})$.

نموذج اللوغاريتم الطبيعي يركز على الاستهلاك حيث يكمن في عدم تجانسه.

لا يمكن للوغاريتم الطبيعي مع القيم الصفرية إذا كان لوغاريتم هذه الأخيرة غير معرف، ومن أهم الطرق المعروفة لمعالجة هذا المشكل هي استخدام $T_{ij} + 1$ كمتغير تابع. وعند تقدير التدفقات الصفرية يمكن أن تكون نتيجة تقرب الأخطاء واستخدام القيمة.

¹ - Didier Josselin et Bernadette Nicot, " un modèle de gravité géoéconomique des échanges commerciaux entre les pays de l'UE, les PECO, et les PTM", cybergeog : revue européenne de géographie, N°237, p 06

² - Wanasin Sattayanuwat, " ESSAYS ON INTERNATIONAL TRADE AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT", A DISSERTATION Presented to the faculty of The Graduate College at the University of Nebraska In Partial Fulfillment of Requirements For the Degree of Doctor of Philosophy Major: Economics, February 2011, p07.

2- معادلة الجاذبية، نموذج مقترح للتجارة الدولية:

من نماذج الجاذبية المقدرة في الأدبيات نذكر¹: نموذج "بوهينن Poyhonen" سنة 1963، و "تينبرجن Tinbergen" سنة 1962² وغيرهم، حيث استعملت نظرية الجاذبية لتقييم أثر التجارة في مناطق التبادل. يتسم نموذج الجاذبية ب: أربع متغيرات وظيفية، الناتج المحلي الخام والناتج المحلي للفرد، المسافة ويعنى ذلك بالتدفقات البيئية وليس بين دولة وباقي العالم. كما تخص معادلة الجاذبية كل الأبحاث التي تشرح مبادلات الناتج المحلي الخام والناتج المحلي للفرد، على سبيل المثال فإنها تبين فكرة الطلب التي تعتمد على الوفرة في الموارد وبأن الدول التي لها مستوى تطور متماثل تتم التبادلات بينها أكثر لأنها تنتج سلع مطلوبة بقوة فيما بينها وتكون أقل طلبا من طرف الدول ذات الدخل المختلف.

ولقد أوضح "لينمان Linnemann" مجموعة عوامل؛ عامل مقرر في تحديد التدفقات الذي يخص حجم الاقتصاد، حيث رأى لينمان أن هناك سببين معقولين لذلك:

- تحت تأثير مستوى معين لمستوى الطلب، إنتاج بعض السلع، وفي تواجد مردودية متصاعدة، كما على الدول المضيفة أن تستورد السلع التي لا تنتجها. هذه الدعامة للمنافسة الكاملة التي يمكنها أن تتكون مع مردودية متزايدة.
- عند مستويات مرتفعة لدخل الأفراد التي توافق مستويات طلب مختلفة، خاصة بالنسبة للسلع التي تنتج في الخارج. أيضا بين دولتين لهما نفس الناتج المحلي الخام، ولهما كثافة سكانية أقل تكون لهما مزايا إضافية لأن دخل الأفراد يكون مرتفع والطلب فيهما يكون مختلف. هذه الفرضية تنتمي إلى نموذج "ليندر Linder" لأنه أوجد الفكرة من عدم تجانس الطلب. ولكنه غير مقنع نظريا لأن تأثير الاختلاف في تطور الناتج المحلي للفرد يكون تحت تأثير طلب السلع المحلية وكذا السلع المنتجة في الخارج، إذن ومن هنا نتوصل إلى أن درجة انفتاح الاقتصاد لا يجب أن تختلف نظاميا اتجاه الانفتاح المتزايد للاقتصاد.

ثم أوضح "لينمان" بأن العرض المتزايد بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية هي وظيفة الكثافة السكانية لأجل أسباب تتطلب بصفة خاصة تواجد اقتصاد متزايد. وهناك عاملين مستقلين الواحد عن الآخر حيث يحددان حجم المصدر: حجم الناتج المحلي وعدد السكان.

في حالة التدفقات البيئية بين قطبين، فقد بين "لينمان" الاختلافات في هذا المجال بالاستعانة بتكاليف النقل التي تعبر عن مجال التحليل الذي تتم فيه هذه التدفقات، مسافة وهمية وحدود جمركية. وعلى هذا الأساس بنى لينمان نموذج الخاص بالجاذبية الذي وضع فيه فرضياته العامة. كوفرة الموارد الطبيعية التي تكون كنتيجة للنشاط البشري، كما وضع أهمية التجارة الخارجية، ولم يهتم لينمان برأس المال والعمل كعاملين مهمين في معادلة الجاذبية لأنه اعتبر أن المردودية المتزايدة في الإنتاج توضح أكثر الاختلاف بين الدول المفتوحة على السوق العالمي.

¹ - Mathilde Maurel, "régionalisme et désintégration en Europe orientale : une approche gravitationnelle", CNRS édition, Paris, p 175.

² - TIU PAAS, "The Gravity Approach for Modeling International Trade Patterns for Economies in Transition", University of Tartu--Estonia. This paper was prepared with the support of the Estonian Science Foundation research gran, NOVEMBER 2000, VOL. 6, NO. 4, p635.

وبين " أندرسون Anderson " سنة 1979¹ من جهته عموميات لمعادلة الجاذبية بالاعتماد على عوامل نظرية، حيث افترض أن كل دولة تختص بإنتاج سلعة معينة تميزها عن باقي الدول (في غياب نظرية " هيكشر - أولين " H-O)، كما وضح أن تفضيلات المستهلكين تكون متماثلة من خلال الدول وهي من نوع " كوب- دوغلاس "، وانطلاقاً من هذه الفرضيات نعتد على نظام النفقات " لأندرسون " الذي أعطى رؤية نظرية لمعادلة الجاذبية.

وطور " برجستراند Bergstrand " معادلة الجاذبية باقتراح خطوة جد مهمة وذلك باستخدام فرضية التفضيلات عند " أرمنجتون Armington "؛ (السلع مختلفة في بلدها الأصل) واعتبر أن النموذج (نظام توازن جزئي من نظام التوازن العام)، كما تعتبر الأسعار متماثلة في نموذج الجاذبية لأنه يعتبر نموذج توازن عام بمقارنة طلب المصدرين و عرض الموردتين، ولكن " برجستراند " وضح وبين بأن هذه الحدود متماثلة من خلال الدول، بنفس الطريقة التي نجدها في نموذج " هيكشر - أولين ".

واستخلص " إيفنت وكيلر Evenett & Keller " سنة 1998² بأن النماذج المطورة انطلاقاً من نظرية " هيكشر - أولين " لا تكون صالحة إلا في إطار التبادلات الصناعية، بينما عندما تكون هناك تبادلات صناعية يجب تحليلها اعتماداً على نظرية المردودية المتزايدة. وانطلاقاً من هاتين النظريتين يرى " إيفنت وكيلر " تحقق النجاح النظري لنموذج الجاذبية وتوصلوا بأن المردودية المتزايدة هي العامل المهم في الخاصية الكاملة للإنتاج وبأن معادلة الجاذبية لا يمكن تطبيقها إلا في الدول المتطورة.

ومن وجهة نظر أصلية وحديثة، من بعد جغرافي لمعادلة الجاذبية هي الأخذ بعين الاعتبار العراقيل التي تواجه التبادلات والتي تظهر في المسافة بين أهم المراكز الاقتصادية، حيث وضح لينما في دراسة له سنة 1972³ أثر المسافة (المسافة الفيزيائية)، كما بحث في قياس تأثير خاصية الجوار التي تنتج من تواجد حدود مشتركة بين دولتين على حجم تبادلاتهما. كما توصل بأن المسافة تلعب دوراً أساسياً في تحديد حجم التدفقات التجارية. ومنه وضح العديد من الباحثين الاقتصاديين كـ " ليمر، بريناد " وغيرهم بأن غياب المسافة في نموذج " هيلمان Helpman " سنة 1987³ هو السبب الرئيسي في ضعف النتائج النظرية التي توصل إليها. ويوضح " كروغمان Krugman " بأن البعد الجغرافي للاقتصاديات المتطورة توافق مسافة قد تكون أكثر تعقيداً في معادلة الجاذبية: لأنها تشرح ظواهر غير خطية، بينما يعتبر " ليمر Leamer " ذلك خطياً بصفة كاملة.

¹ - TIU PAAS, " OP CIT " , p636.

² -Simon J.Evenett and Wolfgang Keller, "on theories Explaining the success of the Gravity Equation", the journal of political Economy, vol 110, N°02, pp : 281-316.

³ - Shiro Armstrong, " Measuring Trade and Trade Potential: A Survey ", ASIA PACIFIC ECONOMIC PAPER NO. 368, AUSTRALIA-JAPAN RESEARCH CENTRE CRAWFORD SCHOOL OF ECONOMICS & GOVERNMENT ANU COLLEGE OF ASIA AND THE PACIFIC, Australian National University, 2007 p03.on line at : URL: <http://www.crawford.anu.edu.au>

إذن فإن المسافة تدل ببساطة على قياس تكاليف نقل السلع من مركز لأخر، إضافة إلى بعض العوامل غير الكمية مثل الأفق الاقتصادي أو الحدود الوهمية للتبادلات. وفي توضيح التدفقات الثنائية، يمكن الأخذ بعين الاعتبار العراقيل الاصطناعية¹ التي هي من طبيعة سياسية كالضرائب، مراقبة التدفقات من طرف الحكومة.

اقترح "كروغمان وهيلمان" صياغة جديدة لمعادلة الجاذبية التي توضح التدفقات البينية؛ فالنموذج يضم قطاعين للإنتاج أين تكون مردودية الإنتاج متزايدة حيث نتوصل إلى أن العوامل تبين خصوصية الاقتصاد وبأن عدد الشركات التي تنتج سلع كثيفة برأس المال، لا تحدد كثافة التدفقات التي تعتمد وحدها على الحجم، هذه الصياغة تزيج تغطية النظرة الديناميكية التي تعتبر عوامل الإنتاج متماثلة، حيث يمكن أن ندرج ضمن معادلة الجاذبية نظرية الميزات المتماثلة التي تعتبر متماثلة لفرضية المردودية المتزايدة.

كما قدر "هيلمان Helpman" سنة 1987 معادلات خاصة بالجاذبية انطلاقاً من نظرية مرتبطة بالتجارة الدولية، مثلما هو الحال عند "هيلمان وكروغمان" سنة 1985 حيث أن نموذج التجارة المقدر هو نموذج منافسة احتكارية ونتائج التقدير نجدها في بيانات مقطعية ل OCDE والتي تغطي الفترة 1956-1981 والتي توضح بأن التجارة تتطور مع حجم الاقتصاديات.

وقام "ديردوف Deardoff" سنة 1995² بتحليل التدفقات الثنائية انطلاقاً من نموذج "هيكشر- أولين"، حيث بين أنه في مجال التبادل الحر أين لا توجد حدود لتدفق السلع بين الدول، فإن التدفقات يمكن أن تدخل تحت نطاق نموذج الجاذبية إذا كانت تفضيلات المستهلكين متماثلة، ويكون العرض غير مرتبط مع الطلب (لأنهم مرتبطين في نموذج الجاذبية). كما يعتبر "ديردوف" أن وجود الحدود يخدم إيجابياً كل التحولات الدولية.

$$GF_{ij} = G \frac{M_i M_j}{D_{ij}} \quad i \neq j \dots\dots\dots [1.1]$$

حيث أن:

F_{ij} : مقدار قوة الجذب.

M_i, M_j : الحجم.

D_{ij} : المسافة بين جسمين.

G : ثابت الجاذبية يعتمد على وحدات قياس القوة ومجالها.

¹ - Jeffrey H. Bergstrand, "The Generalized Gravity Equation- Monopolistic Competition and the factor-Propotion Theory in international Trade-", the review of ECONOMICS and STATISTICS, vol 71, N° 1, pp : 142-151.

² - - Shiro Armstrong, " op cit", p 02.

ولكن استعمال النموذج لم يقتصر على الفيزياء فقط، بل استخدم بكثرة في مختلف العلوم ولقي ترحيباً كبيراً في العلوم الاقتصادية. وقد استخدمه رالي عام 1931 ، ليفسر قوة الجذب في التجارة في المناطق الكبيرة في نموذج المسمى (Reailling Model).

وكان أول تطبيق تم تطويره لفكرة الجاذبية لتوضيح مجموعة التفاعلات للنشاطات الإنسانية من قبل كاري سنة 1865 ولا سيما في مجال الاقتصاد الاجتماعي. وقام رافنستين سنة 1885 ، بتطبيق مفهوم الجاذبية في دراسة الهجرات السكانية. ثم بعد ذلك في عقد الستينات أول تطبيق لنموذج الجاذبية في التجارة الدولية بواسطة تينبرغن سنة 1962 ، وفيهونين سنة حيث أنهما أول من طور نموذج قياسي يقيس حجم التجارة الثنائية البينية ويفسر تدفقات التجارة بين الدول. وبعدها أصبح هذا النموذج واسع الاستخدام في التجارة الدولية لتفسير اتجاهات التجارة الثنائية بين الدول. حيث تبين أن حجم التجارة بين البلدين يعتمد على الدخل المحلي الإجمالي ويرتبط بعلاقة عكسية بعامل المسافة بينهما. وأصبح نموذج الجاذبية نموذجاً شائعاً جداً في تحليل الظواهر المرتبطة بتدفقات السلع أو الخدمات.

يرجع استخدام نموذج الجاذبية بشكل عام و موسع في تفسير محددات تدفقات أنواع مختلفة من السلع وعناصر الإنتاج عبر الحدود الدولية والإقليمية إلى بداية الأربعينيات من القرن العشرين. وقد تم استخدام هذا النموذج بنجاح في تطبيقات تفسير محددات تدفقات الهجرة من دولة لأخرى، والمستهلكين إلى مراكز التسوق، و المرضى إلى المستشفيات.

وقد استخدم رالي قانون الجاذبية في تحليل أنماط رحلات التسوق وتجارة التجزئة بهدف تحديد المناطق التجارية لعدد من المدن الأمريكية. كما استخدم النموذج منذ فترة طويلة في العلوم الاجتماعية في ما يسمى بالتفاعلات الاجتماعية، ومنها الهجرة والسياحة، الاستثمار الأجنبي المباشر والشحن... الخ ثم تم صياغته من قبل الباحث الاقتصادي ديكن وسونارا سنة 2001 على النحو التالي:

$$GF_{ij} = G \frac{M_i^\alpha M_j^\beta}{D_{ij}} \quad i \neq j \dots\dots\dots [1.2]$$

F_{ij}: التدفقات من الأصل i إلى الجهة j .

M_i, M_j : يعكس حجم الاقتصاد للموقعين i و j عادة تمثل حجم الناتج المحلي Y أو حجم الدخل القومي الإجمالي GDP لكلا الموقعين.

F : التدفق النقدي (كقيم الصادرات مثلا)

M : تدفقات الناس(السكان)

D_{ij} : المسافة بين الموقعين وعادة تقاس من المركز إلى المركز.

G : ثابت الجاذبية.

وقد تم إدخال عدد من التعديلات على نموذج الجاذبية في عدة دراسات بهدف دعم التأصيل النظري له. وهو ما نتج عنه اشتقاق معادلة الجاذبية العامة، عن طريق دمج بعض المتغيرات في النموذج بما يتوافق مع نظرية نسب عناصر الإنتاج لهيكشر¹ أولين و نظريات وفورات النطاق والمنافسة الاحتكارية، ومن هذه المتغيرات :

- نصيب الفرد في الدولتين من الناتج المحلي الإجمالي، والذي استخدم كنائب عن نصيب العامل من رأس المال بهما.
 - رقم قياسي لسعر الصرف بين عمليتي الدولتين.
 - متغيرات صورية لوجود لغة وحدود وديانة وتاريخ استعماري وعملة مشتركة، وتم استخدامهم لتوضيح مدى التوافق الثقافي باعتباره أداة لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - متغير الصوري لعضوية الدولتين يتمثل في اللغة المشتركة، الاستثمار المشترك والجوار.
 - بعض المقاييس المتعلقة بجودة المؤسسات والتعقيدات التنظيمية بالدولتين.
- وبصفة عامة، يمكن تقسيم المتغيرات الداخلية في معادلة الجاذبية إلى ثلاث مجموعات من المتغيرات؛ الأولى متغيرات تتعلق بالعرض والطلب بالدولتين منها الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان. والثانية عوامل من شأنها إعاقة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منها تكلفة النقل، التحيز للإنتاج المحلي، التباين الثقافي والعزلة الجغرافية. والثالثة العوامل المتعلقة بتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مثل اتفاقيات الاستثمار الأجنبي المباشر التفضيلية¹، اللغة، الحدود والديانة المشتركة.

وقد قال تينبرغن عام 1962 بأنه يمكن أن تطبق المعادلة رقم (2) على تدفقات التجارة الثنائية، وكان هدفه إيجاد العوامل التي توضح حجم التجارة بين دولتين. وهذه العوامل هي:

- العوامل المرتبطة بالعرض الكلي للدولة المصدرة.
- العوامل المرتبطة بالطلب الكلي للدولة المستوردة.

هذان النوعان هما أساسا حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة وحجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة. وفي عام 1966 أضاف لينمان متغير المسافة ومتغير حجم السكان لقياس اقتصاديات الحجم، كما أضاف المتغيرات المعيقة للتجارة، مثل العوامل الطبيعية والعوامل الاصطناعية. فالعوامل الطبيعية المعيقة للتجارة عرفت بالعوامل التي تفرضها الطبيعة وتقف عائقا في طريق التجارة، مثل تكاليف النقل، وتكاليف الوقت... الخ. وأما العوامل الاصطناعية المعيقة للتجارة فهي التي تفرضها الحكومة، مثل التعرف الجمركية، والعوائق الكمية، و شروط التبادل... الخ. كما أضاف بورتو (1999) إلى النموذج المتغيرات الوهمية.

ويمكن أن تتحول هذه المعادلة إلى شكل خطي لأغراض التحليل الاقتصادي من خلال توظيف اللوغاريتم (Ln)، حيث تتمثل المعادلة في شكلها الخطي كالآتي:

¹ - Lambert OPARA OPIMBA, " L'IMPACT DE LA DYNAMIQUE DE L'INTEGRATION REGIONALE SUR LES PAYS DE LA SADC : UNE ANALYSE THEORIQUE ET EMPIRIQUE", DOCTORAT ès SCIENCES ECONOMIQUES, UNIVERSITE MONTESQUIEU - BORDEAUX IV, ECOLE DOCTORALE de SCIENCES ECONOMIQUES, GESTION ET DEMOGRAPHIQUE, Avril 2010, p112.

$$\text{Ln}(F_{ijt}) = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Ln}(M_{it}) + \alpha_2 \text{Ln}(M_{jt}) + \alpha_3 \text{Ln}(D_{ij}) \quad [1.3]$$

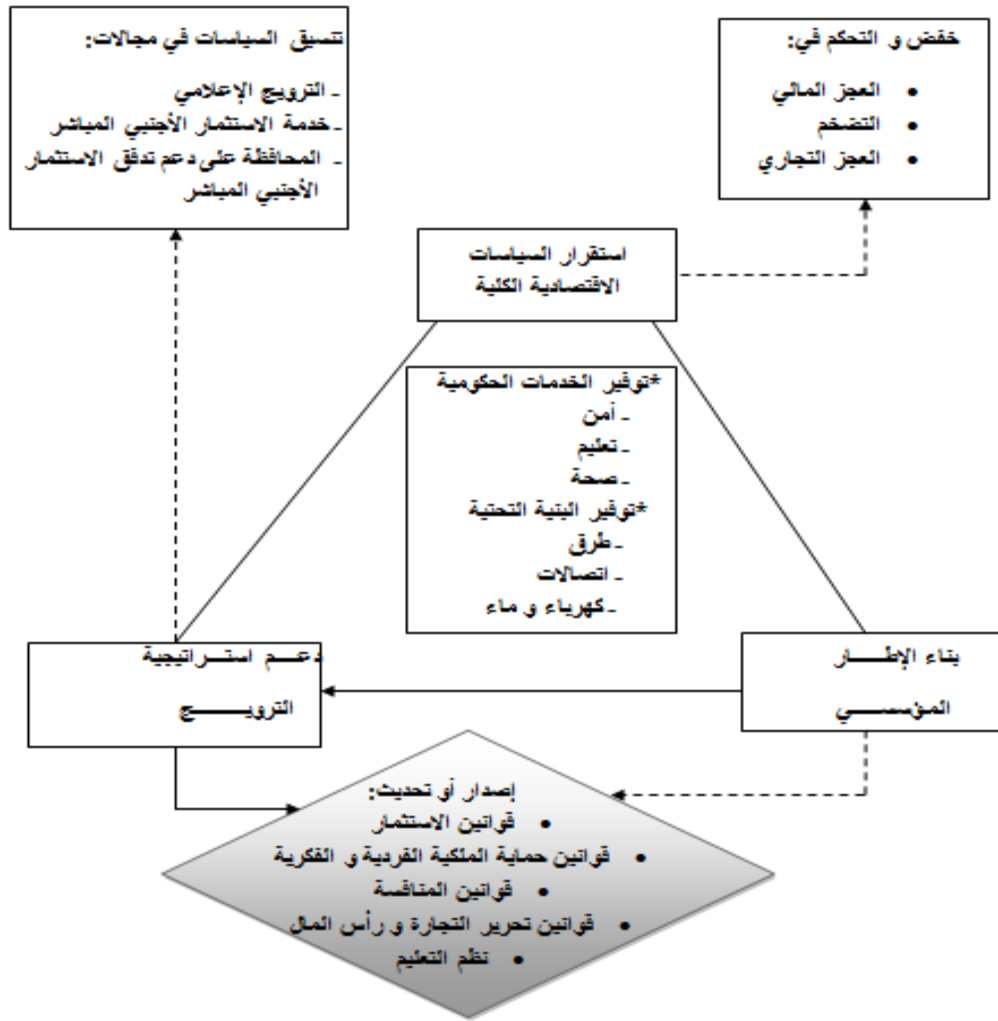
يلاحظ في هذه المعادلة الخطية تفسير لوغاريتم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اعتمادا على ثلاث متغيرات تابعة والمتمثلة في حجم اقتصاد الدولة الأم ولوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المضيفة ولوغاريتم المسافة بينهما. ويمكن استخدام معلمات النموذج α_1 , α_2 و α_3 كمقياس لمرونة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتفسير مستوى أحجام اقتصادات الدول والمسافة بينهما¹.

تزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه التحديد بمعدل α_1 % إذا زاد حجم اقتصاد الدولة i بنسبة 1%، في حين تنقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي بين الدولتين i و j إذا زادت المسافة بينهما بنسبة 1%؛ وتشير النتائج التطبيقية إلى أن متغيرات النموذج تشير إلى جزءا بسيطا من التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك عمل العديد من الباحثين على إدخال العديد من المتغيرات الإضافية التي تأخذ بعين الاعتبار عدم تجانس هذه الدول؛ تعكس هذه المتغيرات مستوى الناتج المحلي، عدد السكان، الحدود المشتركة، العلاقات اللغوية، التاريخ الاستعماري المشترك، كذلك فقد تم اعتماد متغيرات وهمية لتقييم أثر الاتفاقيات الإقليمية في تعزيز تدفقات الاستثمار للدول التابعة لهذه التكتلات².

¹ - وليد عبد مولا، "مرجع سبق ذكره" ص 05.

² - Lucy Wilson, "UTILISATION D'UN MODÈLE DE GRAVITÉ POUR MIEUX COMPRENDRE L'ÉCONOMIE DE LA MATIÈRE PREMIÈRE", Les cahiers de Géopré , n°1, 2010.Publication électronique, Canada, p97.

شكل رقم(4-01) : المكونات الأساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر



Source : Alasrag HUSSEIN," Foring direct investment Development Policies in the Arab Countries", Munich Personal RePEc Archive' MPRA' , 01 December 2005, online at : <http://mrpa.ub.uni-muenchen.de/2230>, MPRA, paper n°2230, posted 07.November 2007, p70.

وقد تم اختيار نموذج الجاذبية فضلا عن غيره من أساليب التقدير في تحديد الأهمية النسبية للمتغيرات المؤثرة في التدفقات البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر لعدة اعتبارات :

__ القوة التفسيرية العالية لنموذج الجاذبية وقت توفر البيانات اللازمة لتقديره ؛

__ إمكانية إدراج أكبر قدر ممكن من المتغيرات الاقتصادية والطبيعية في نموذج الجاذبية ؛ وهو ما يمكن معه إدراج متغيرات مثل العوامل المؤسسية والمسافات الجغرافية ومدى وجود حدود مشتركة . وبالتالي يمكن قياس أثر المتغيرات اللوحستية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيئية ؛

يرتكز نموذج الجاذبية على أساس نظري صريح ؛ حيث يمكن تطويره ليتوافق مع فروض النظريات الدولية التقليدية والحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر ؛

1-2 المتغيرات التفسيرية لنموذج الجاذبية:

تحديد المتغيرات يأخذ في الحسبان طريقة التقييم وكذا دورهم الداعم في التجارة البينية.

1-1-2 فيما يخص نوع البيانات المستخدمة:

يمكن أن نعتبر أن النموذج يكون جد واضح باستخدام بيانات صناعية. في الواقع فإن المنتجات الصناعية تعتبر الأهم في التدفقات البينية بسبب إمكانية اختلافها. استعمال هذه المعطيات التي لها علاقة بالمنتجات القاعدية سيكون أقل تمثيلاً للناتج الخارجي الخام للمصدر في القياس وهذا لا يعكس سوى العوامل التابعة للدولة وليس بالضرورة غناها بالثروات أو إنتاجها للسلع المختلفة.

واعتبر " بالدوين " Baldwin سنة 1999 بأن السلع المصنعة هي الأكثر أهمية في الاقتصاد الداخلي على اختلافها. هذا الاختلاف كما سبق وأن ذكرناه انفا لإحاطة التدفقات البينية بين الدول المتماثلة. كما بين " بالدوين " سنة 1994 بأن المنتجات الأولية للدول المتطورة تكون مشابحة للمنتجات الدولية المعيارية. هذا ما يطرح فكرة اختيار السلع المصنعة مكان المنتجات القاعدية التي لا تعكس سوى العوامل الظاهرة. وما نعبه هنا هو أننا سنأخذ في الحسبان مجموع الواردات. هذا الاختيار الذي يظهر مع الفرضية التي توافق التخصيص الكامل. في الحقيقة أن تخصيص المنتجات القاعدية يسمح بإعطاء جودة لهذا الاختيار. مع أخذ هذه الفرضية بقليل من الاحتياط. ومن هنا نحاول إيجاد مفاهيم لمصطلحات التخصيص¹. بعض الدول مثل الو.م.أ ، استراليا أو البرازيل أو غيرها من الدول في بعض القياسات تعتبر أكبر منتجة للسلع الفلاحية هذا ما أمكنها من التمتع في سوق السلع المصنعة. كما تعتبر روسيا من أكبر الدول المنتجة للسلع القاعدية غير الفلاحية (بترول وغاز) كما تعتبر من أكبر القوى في مجال الفضاء والمجال العسكري.

2-1-2 المتغيرات الأهم للتدفقات البينية:

في المعادلة العامة يمكن أن نأخذ السكان والناتج الخارجي الخام بطريقة منفصلة مثلما هو الحال بالنسبة للناتج المحلي الخام والناتج المحلي للفرد. وكلما كان الدخل الفردي مرتفع كلما ارتفعت التدفقات البينية في ظل المنافسة الاحتكارية. وبطريقة أخرى يمكن القول بأن الدول ذات الدخل المرتفع تميل إلى زيادة التدفقات لسلعها المختلفة. إذن التدفقات البينية تتم بين الدول المتطورة أكثر منها في دول أقل تطوراً. والتدفقات الواردة يمكن أن تزداد عند ما يكون الناتج المحلي الخام للفرد ثابت والناتج الخارجي الخام متزايد، هذا ما يوافق زيادة ملحوظة في الناتج الخارجي الخام والسكان. وبطريقة أخرى يمكن القول بأن الدول ذات الدخل المرتفع تكون ذات كثافة سكانية مرتفعة أقل منها الدول الفقيرة ذات الكثافة السكانية المنخفضة. كما يمكن القول أيضاً بأن الدول ذات الكثافة السكانية والمتطورة (مثل الو.م.أ، أو الدول الأوروبية) ستكون كثافتها السكانية وناتجها الخارجي الخام جد مفتوح على التدفقات منه على الدول الفقيرة ذات الكثافة السكانية المنخفضة. كما يمكن القول بأن الواردات الكلية لبلد ما تنمو مع الدخل الفردي والناتج الخارجي الخام. بينما يعتمد

¹ - Helmut Herwartz, "Testing for random effects in panel data under cross sectional error correlation- Abooststrap approach to the Breusch Pagan test", Computational statistics & Data Analysis, N°50/2006, pp : 3567-3591.

توجيه الصادرات والواردات على مجموعة من العوامل الأخرى: البعد الجغرافي، العوامل السياسية والاقتصادية للبلد المضيف والظروف المميزة له (اختلاف المنتجات المعروضة، ذوق المستهلك،...).

ومن جهة أخرى فإن اختيار التصدير يعتمد على عاملين (الدخل الفردي والناتج الخارجي الخام) الذي يمكن اعتباره كرمز لمستوى التطور (مستوى الغنى العام). ومعنى ذلك أنه كلما كانت الدولة غنية كلما كان إنتاجها مهم وكلما نما مع مستوى اختلاف الصادرات.

2-2-2-2-2 مشكل تقييم المعطيات إلى قيم حقيقية أو قيم إسمية:

مشكل الاختيار بين القيم الحقيقية والقيم الاسمية غالبا ما يكون بكثرة. كما يتحدث عن ذلك العديد من الكتاب حيث نقوم بتضخيم القيم الاسمية. كما أن العديد من الدراسات استخدمت القيم الاسمية، في الحقيقة فإن القيم الحقيقية نحصل عليها بقسمة قيمتها الاسمية على معامل التضخم. أين سيكون التحول اللوغاريتمي انطلاقا من قيم حقيقية واستبدال معامل التضخم بعلاقة خطية.

على سبيل المثال إذا كان لدينا:

$$Y_{ij} = \frac{X_i^\alpha X_j^\beta}{D_{ij}^\delta}$$

فإن المعادلة:

$$\Rightarrow \log\left(\frac{Y_{ij}}{d}\right) = \alpha \log\left(\frac{X_i}{d}\right) + \beta \log\left(\frac{X_j}{d}\right) - \delta \log(D_{ij})$$

حيث يمثل d معامل التضخم الوحيد في هذا المثال. نقسم طرفي المعادلة على القيمة $d/1$ نحصل على:

$$\Rightarrow \log(Y_{ij}) = \alpha \log(X_i) + \beta \log(X_j) - \delta \log(D_{ij}) - [(\alpha + \beta) - 1] \log d$$

نحصل على العلاقة $\log(Y_{ij})$ بقيمتها الإسمية مع اختلاف على مستوى الثابت. وفي حالة اختيار العمل انطلاقا من قيم حقيقية، مع اعتبار أن لوغاريتم مجموع معامل التضخم (في هذه المعادلة فقد اخترنا معامل تضخم وحيد: d) مضروب في المعاملات الترتيبية ومقدر من خلال الثابت الجديد $[(\alpha + \beta) - 1] \log d$ في مثالنا هذا.

ولكن من أجل بحث يستخدم بيانات مقطعية على فترة زمنية طويلة، من الأفضل استعمال قيم حقيقية. مع الأخذ بالاعتبار طول الفترة الزمنية مع احتمال وجود تغيرات في نسب التدفقات أو الأحداث حيث يؤدي ذلك إلى ظهور تقديرات جانبية للناتج الخارجي الخام لدولة ما في سنة معينة أو خلال فترة من السنوات. لذلك ستكون بعض مكونات معادلة الجاذبية حساسة في الارتباط حيث تحدث عن ذلك بعض الباحثين مثلما هو الحال عند تغيرات الدولار، دورة الأعمال، الصدمات البترولية،... الخ. فبالنسبة لبلد متطور مع طول الزمن فإن قدراته في التصدير أو الاستيراد تتماشى مع مستوى تطور هذا البلد.

2-3 أهمية متغير المسافة في معادلة الجاذبية:

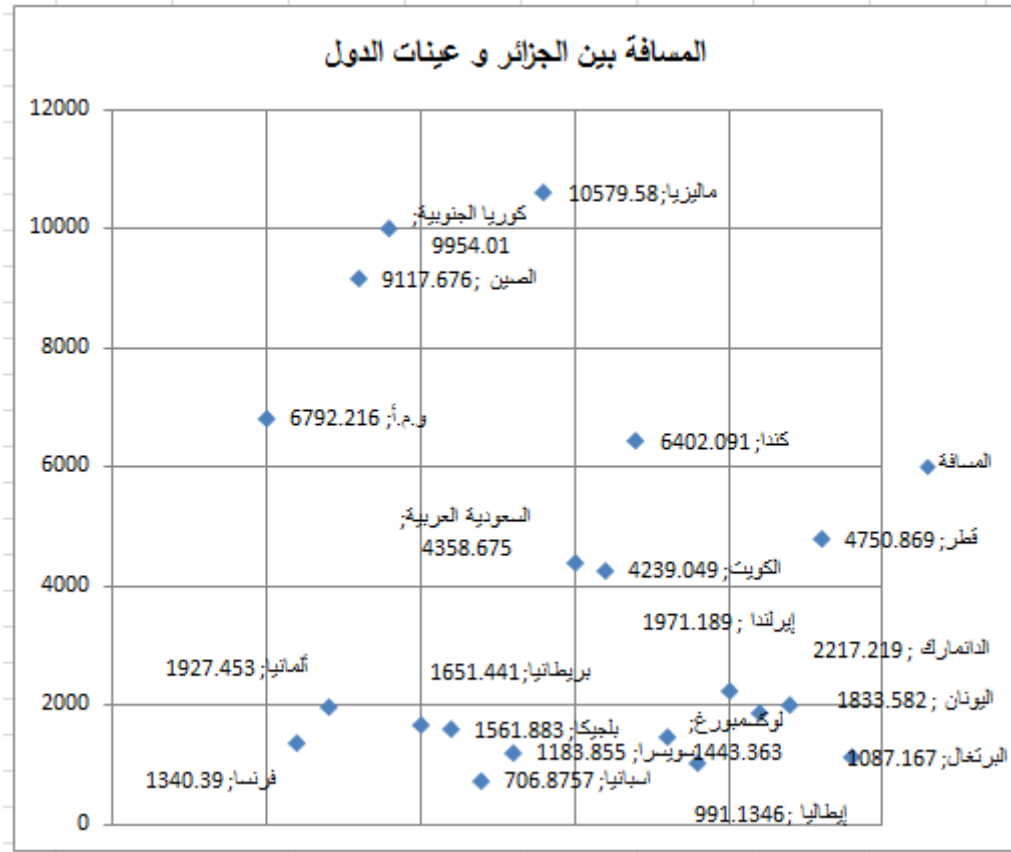
أظهرت العديد من الدراسات الدور الهام لمتغير المسافة، كما بينت دراسات أخرى استخدمت نموذج الجاذبية بيانات مقطعية على فترات زمنية مختلفة تطورات مرونة التدفقات بالنسبة للمسافة. بينما بين باحثين آخرين الوضع المتزايد للمسافة مع مكونات المنتج المتبادل. واعتبروا أن هناك تغير كبير في مرونة المسافة من خلال نوع المنتج المتبادل. وتواجه بعض الصناعات مشكل تكاليف النقل المرتفعة وهذا ما يجد من وارداتها¹. كما أن اختلاف وسائل النقل المستخدمة يمكن أن يكون لها أثر على مرونة المسافة (نقل بري، بحري، نيو تيك، جوي،...) إضافة إلى وجود العراقيل الطبيعية كالجبال، السدود، الجزر... والعراقيل التجارية.

كما أن قياس المسافة ليس بالأمر الهين، فقد استخدمت العديد من الوسائل من أجل ذلك. هل يجب قياس المسافة انطلاقاً من العاصمة، أو يجب الأخذ في الحسبان حجم الدولة ووجود مراكز اقتصادية كبرى؟ من جهة أخرى فإن المسافة تعتبر جد مهمة لأنه لا يمكن معرفة التأثير عندما تكون الدولة معزولة، حيث يجب على هذه الأخيرة أن تتخبط في علاقة تجارية مع باقي الدول. وانطلاقاً مما سبق فقد أضفت بعض الدراسات متغيرات جديدة لمعادلة الجاذبية لها علاقة بمتغير المسافة. وهي متغيرات تفسيرية. في حين لا توجد رمز محدد في الأدبيات السابقة، ولكن بعض الباحثين أوجدوا رمزا لذلك بين دولتين يشرح التدفقات البينية الثنائية تناسب طرديا مع المسافة التي تفصلهم. بالنسبة لدولتين i و j ، كما أن مسافة التي تفصل الدولة عن باقي الدول (k) جد مرتفعة، حيث أن التبادلات ستكون ضعيفة بالنسبة ل (k) وتكون مهمة بين دولتين قريبتين i و j . إذن القيمة المحسوبة تبين المسافة المتوسطة بين الدولة i وباقي الدول j .

والرسم البياني التالي يوضح المسافة الجغرافية بين الجزائر وعشرون دولة المختارة في عينة الدراسة معد من طرفنا اعتماداً على معطيات موقع CEPII مقاساً بمسافة العصفور (أنظر ملحق رقم 04):

¹ - HASSAN benabderazzik, "opportunities for logistical improvements through Meghreb integration", p141.

رسم بياني رقم (4-01): المسافة بين الجزائر و دول العينة الدراسية

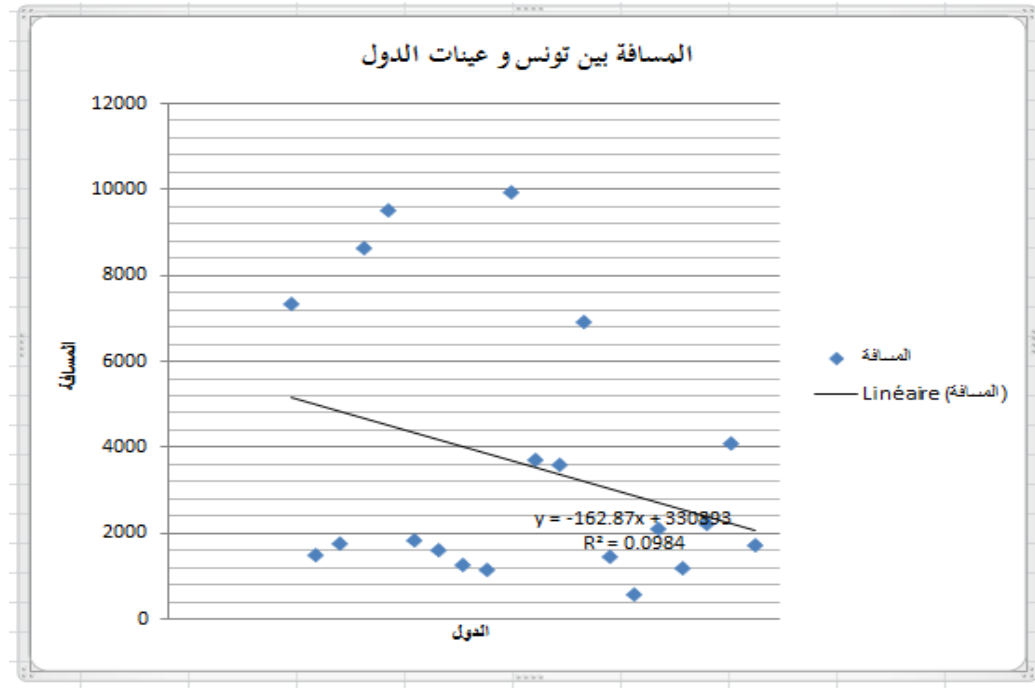


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات: <http://www.cepii.fr>

والرسم البياني التالي يوضح المسافة الجغرافية بين تونس وعشرون دولة المختارة في عينة الدراسة معد من طرفنا اعتمادا على

معطيات موقع CEPII مقاسا بمسافة العصفور:

رسم بياني رقم (4-02): المسافة بين تونس و دول العينة الدراسية

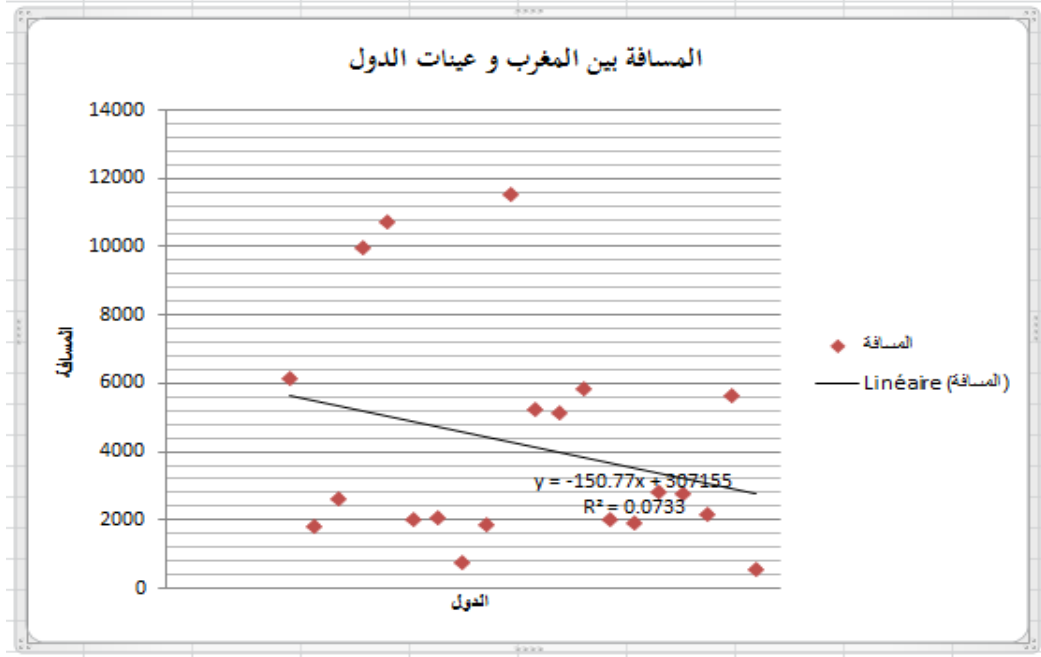


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات: <http://www.cepii.fr>

والرسم البياني التالي يوضح المسافة الجغرافية بين المغرب وعشرون دولة المختارة في عينة الدراسة معد من طرفنا اعتمادا على

معطيات موقع CEPII مقاسا بمسافة العصفور:

رسم بياني رقم (4-03): المسافة بين المغرب ودول العينة الدراسية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات: <http://www.cepii.fr>

حجم الدولة المعنية، البنية الجغرافية، الاقتصادية والسياسية هي متغيرات جد مهمة. إذا كانت الدولة التي تعتبر كعينة كبيرة الحجم كما هو الحال بالنسبة ل و.م.أ أو روسيا أو غيرهم من الدول يمكن أن تحوي العديد من المراكز الاقتصادية مقارنة بالعاصمة. كما يمكن لهذه المراكز أن تخلق علاقات تجارية بينها أو بين دول أخرى قريبة. إذن في مواجهة الظروف السياسية والتاريخية، عوامل أخرى يمكن أن يكون لها تأثير على التدفقات البينية كالعراقيل التجارية وتكاليف النقل.

4-2 تصنيف المعطيات المستخدمة ضمن الاقتصاد القياسي:

نستخدم بيانات مقطعية، ونأخذ في الحسبان توحيد بيانات العينة والعلاقة بينهم. ومنه يمكن أن نعتبر مجموع العلاقات الثنائية بين عناصر العينة التي يمكن أن تمثل بمعادلة وحيدة بمتغيرات مشتركة. يمكن أن نأخذ بالحسبان اختلاف الأفراد وعلاقتهم الثنائية، وهناك عناصر إضافية تعكس تشتت السكان وتكون البينة.

نظريا، يجب تخصيص المعادلة حسب منهجية البيانات المقطعية مع ظواهر فردية ثابتة أو ظواهر فردية عشوائية. هدفنا هو ليس عرض كامل النظرية بمختلف أشكالها في إطار تحليل البيانات المقطعية. يمكننا كتابة نوعين من الظواهر الفردية الأكثر استعمالا في الدراسات السابقة؛ حيث تنقسم بدورها إلى ظواهر فردية ثابتة وظواهر فردية عشوائية.

يمكننا عرض معادلة الجاذبية تحت شكلها التالي:

$$Y_{ijt} = \hat{A}X_{ijt} + v_{ijt}$$

حيث:

$$v_{ijt} = \alpha_{ij} + \beta_t + \varepsilon_{ijt}$$

α_{ij} : الأثر الخاص للزوج من الدول و المتغير المستقل ε_{ijt} .

β_t : الأثر الزمني المستقل للمتغير ε_{ijt} و المشار إلى كل الدول في نقطة زمنية معطاة.

هذا الأثر يمكن أن يمثل الظروف الاقتصادية الدولية، كحركة الصرف أو البترول، الحروب (حدث ما حيث لا يمكن لكل أفراد العينة تحت نفس الطرف الزمني). إذن الفكرة الأساسية هنا هي اعتبار الظواهر ε_{ijt} و β_t كمتغيرات عشوائية. فيما يخص الظواهر α_{ij} فإن السؤال المهم في حالة البيانات المقطعية، وعدد الأفراد سيكون جد مهم. إذن اعتبار α_{ij} كمتغيرات عشوائية يسهل الحصول على حلول للمشاكل عندما يكون التوزيع معروف. ولكن هذه الخطوة ليست بالسهلة. وإذا كان التقدير يتم بظواهر ثابتة، يمكن اعتبار α_{ij} كعوامل تسمح بعدم التجانس غير الواضح بين دول العينة. الحل النظري الأكثر استخداما وتسمح بمعرفة أي نوعين من التقديرات (الظواهر الثابتة أو الظواهر العشوائية) التي تكون تحت اختبار هوسمان.

2-5 القواعد النظرية لتقدير الظواهر الفردية:

على المستوى النظري، نجد أن تقدير القيم الصغرى المربعة المستخدمة في حالة نموذج الظواهر العشوائية مع الفرضية $T \rightarrow \infty$ حيث تمثل T البعد الزمني. في حالة ما إذا كانت T ضعيفة، يجب أن يكون هناك فرق بين هذين النوعين من التقديرات. وهنا يطرح مشكل التخصيص وتقدير المعاملات. يجب البحث الارتباط بين الظواهر الفردية والمتغيرات التفسيرية. في حالة الارتباط بين الظواهر الفردية والمتغيرات التفسيرية تقدير المربعات الصغرى¹ يؤول إلى قيمة $T \neq \infty$. إذن فإن اختبار هوسمان يسمح نظريا بتحديد فرص الاختيار بين الظواهر الثابتة والظواهر العشوائية. بينما عمل بعض الباحثين الآخرين في إطار تحليل حسب منهجية البيانات المقطعية لمعادلة خطية تحوي متغيرات تفسيرية متجانسة. ونجد بأن هذه المتغيرات ستكون مرتبطة بالظواهر الفردية، النتائج المحصل عليها من استخدام الظواهر الثابتة ستكون متماثلة بدرجة حساسة مع الظواهر العشوائية. إذن فإن نموذج هوسمان يسمح لنا بمراقبة وجود الارتباط من أجل أن نقرر اختيار الظواهر الفردية (ظواهر ثابتة أو ظواهر عشوائية) .

¹ - محمود فاروق السعيد، " بناء نموذج إحصائي للتنبؤ بمعدل العائد على الأصول "، مجلة الشروق للعلوم التجارية، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن المعهد العالي للحاسبات و تكنولوجيا المعلومات بالشروق، العدد الثاني، يونيو 2008، ص 249.

تقدير واختيار الظواهر الثابتة:

في بحثنا هذا سوف نستخدم منهجية الظواهر الثابتة، لعدة أسباب تدفعنا لهذا الاختيار ونعرض الأسباب النظرية المستخدمة في بعض الدراسات حيث تأخذ بعين الاعتبار تخصيص العينة التي تتكون من مجموعتين من الدول تختلفان في البيئة الجغرافية والاقتصادية. الاختيار بين الظواهر الثابتة والظواهر العشوائية في نموذج الجاذبية يكون انطلاقاً من عدة معطيات نظرية.

3- معادلة الجاذبية المقترحة:

إذا اعتبرنا المعادلة العامة:

$$\text{Log}(X_{ijt}) = \beta_0 + \alpha_{ij} + \delta_t + \beta_{ijt} \log(A_{ijt}) + \varepsilon_{ijt} \dots\dots\dots (01)$$

حيث تسمح لنا هذه المعادلة بتوضيح المعلومات العرضية والزمنية. ونعتبر أنه بالنسبة لأي دولة i وعلاقتها مع أي دولة أخرى j (حيث $i \neq j$) خلال الفترة الزمنية المعطاة. كما يمكن لهذه المعادلة أن تضم وتطور متغيرات أخرى.

3-1 المعادلة المطورة:

كان " فروتان وبريتشات Foroutan et Pritchett " سنة 1993 من أول الباحثين في قارة إفريقيا الذين حاولوا إسقاط الأبحاث النظرية لنموذج الجاذبية على الواقع العملي، حيث قاموا بمقارنة التدفقات البينة لقارة إفريقيا وتلك الداخلة إلى شبه الصحراء. ورغم النجاح الباهر الذي توصل إليه الباحثين فيما يخص نموذج الجاذبية ففي نموذج يضم دولتين (نموذج ثنائي) وفيما يخص متغيراته النظرية (المسافة، الناتج الخارجي الخام) التي تشتق من نظرية التجارة الدولية ولكن في النموذج متعدد البيانات فإن نتائجه سوف تكون أقل دقة.

المعادلة المطورة تأخذ الشكل العام التالي:¹

$$X_{ijt} = e^{\beta_0 + \alpha_{ij} + \delta t} (Y_{it}^{\beta_1} Y_{jt}^{\beta_2}) (Y_{it}^{\beta_3} Y_{jt}^{\beta_4}) D_{ij}^{\beta_5} e^{w_{ij} + p_{it} + \varepsilon_{ijt}} \dots\dots\dots (02)$$

حيث:

Y_{it} و Y_{jt} : هما الناتج الخارجي الخام للدولتين i و j في الزمن t .

$Y_{it} Y_{jt}$: هما الناتج الخارجي الخام للفرد للدولتين i و j في السنة t .

D_{ij} : تمثل المسافة الجغرافية بين الدولتين i و j .

W_i : مجموعة متغيرات مرتبطة بالتدفقات الثنائية وتكون ثابتة مع الزمن مثل الاشتراك في اللغة، الإنتماء لمجموعة جغرافية معطاة.

¹ - Michel Dieudonné MIGNAMISSI, " Reformes macroeconomique et intégration par le marché dans la CEMAC", Dans la catégorie: Economie et Finance Université Yaoundé II , DEA 2008,p01.

W_{it} : مجموعة متغيرات مرتبطة بالتدفقات الثنائية وتكون متغيرة مع الزمن.

α_{ij} : الأثر الفردي لزوج الدولتين i و j .

δt : عامل الزمن.

ϵ_{ijt} : الخطأ العشوائي.

$i=1, \dots, n$

$j=1, \dots, n-1$.

ونعتبر أن: $\beta 1, \beta 2, \beta 3, \beta 4, \beta 5$ قيم موجبة.

وتأخذ عوامل المتغيرات في حالة تحليل البيانات المقطعية في عين الاعتبار البعد الزمني. وفي حالة الناتج الخارجي الخام، مصطلح المرونة يدخل متغيرات لها بعد ديناميكي. كما أن لهذا البعد قرب من الواقع. كما يكون التحليل في إطار ثلاث فرضيات هي:

- تعظيم فوائد الشركات في إطار المنافسة الاحتكارية؛

- تعظيم منفعة المستهلك؛

- تخصيص عرض المنتجات بين الدول.

ومن مزايا النموذج سهولته و نجاعته في تحديد المتغيرات الثنائية.

3-2 التحول اللوغاريتمي:

يكون النموذج العام تحت شكل \log . كما سنضيف بعض المتغيرات الإضافية. بعد التحول اللوغاريتمي للمعادلة المطورة (01)

يمكن أن تكتب تحت الشكل التالي:

$$\text{Log}(X_{ijt}) = \beta_0 + \alpha_{ij} + \delta_t + \beta_1 \log(Y_{it}) + \beta_2 \log(Y_{jt}) + \beta_3 \log(YT_{it}) + \beta_4 \log(YT_{jt}) + \beta_5 \log(D_{jt}) + w_{ij} + pit + \epsilon_{ijt}$$

في المعادلة السابقة pit توافق العوامل غير الجاذبة التي تتغير مع الزمن. فهناك متغيرات اجتماعية، سياسية و اقتصادية.

$$W_{ij} = \beta_7 \text{lang } c_{ij} + \beta_8 \text{franc}_{ij}$$

$\text{lang } c_{ij}$: اللغة المشتركة بين الدولتين i و j . وهو متغير وهمي يأخذ القيمة 1 عندما تكون الدولتين تتحدثان نفس اللغة الرسمية والقيمة 0 في الحالة العكسية.

franc_{ij} : في حالة وجود حدود بين الدول، نستعمل المتغير " franc " الذي يأخذ قيمة 1 إذا كانت الدولتين تشتركان في نفس الحدود و 0 في الحالة العكسية. المتغير D_{ji} يكمل مفهوم المسافة الجغرافية، لأن وجود حدود مشتركة يخلق تلاعبات على مستوى الحدود.

كما تعرف المسافة D بأنها المسافة الكيلو مترية التي تفصل عاصمتي الدولتين وأيضاً المسافة الدائرية بين عواصم الدول التي تحسب بعلاقة طول وعرض كل دولة تنتمي إلى النموذج.

الناتج الخارجي الخام والناتج الخارجي الخام للفرد يمثلان رمز الذي يدل على حجم السوق والقدرة الشرائية للمستهلكين للدولة الأم وكذا الدولة المضيفة، حيث يكون أثرهم إيجابياً. كما تدل المسافة على تكاليف النقل بين الدولة الأم وكذا الدولة المضيفة ولها أثر سلبي على التدفقات البيئية الثنائية.

تسمح مجموع المتغيرات الوهمية بتوضيح ما إذا كانت اللغة المشتركة والحدود المشتركة بين الدولتين يسمح بزيادة التدفقات الثنائية أم لا . وهذا ما يتطلب علاقات حوار جيدة. نظرياً هناك متغيرات وهمية تبين الانتماء أو عدمه للاتحادات والاتفاقيات في تاريخ معطى؛ تكون مساوية ل 1 إذا كانت كلا الدولتين عضويتين ، وتأخذ القيمة 0 في الحالة العكسية¹.

وقد وضحت العديد من الدراسات العلاقات التاريخية والثقافية للتدفقات الثنائية، هذه المتغيرات يجب أن يكون لها أثر إيجابي على هذه التدفقات. إذن فإن التحول اللوغاريتمي للنموذج يتطلب إيجاد الحلول للمعطيات الناقصة، وفي الحقيقة يمكن استبدال هذه المعلومات الناقصة بالقيمة 0 . واستخدم " وانغ و وينتر Wang & Winters " سنة 1992 ووضعوا عدد صغير مكان 0 مع التغير اللوغاريتمي. باستخدامنا لمعلومات تدفقات الاستثمار الأجنبي الثنائية، وفي بعض الحالات تكون هذه المعلومات غير متوفرة (مشكل المعلومات الناقصة)، نطبق الانحدار باستعمال $\log (X_{ij} + 1)$ كمتغير تفسيري حيث: $\log (X_{ij} + 1) = 0$.

3-3 تصنيف نموذج هيلمان وكروغمان (Helpman & Krugman (1985):

وهدفنا هنا هو توضيح الطريقة السهلة لمعادلة الجاذبية؛ الذي تبنى عن طريق نموذج كلاسيكي لقطاعين حيث ستكون المردودية متزايدة² في كلا القطاعين وتكون السلع متجانسة .

3-3-1 معطيات النموذج:

يرتبط الإنتاج بقطاعين، الفلاحة والتصنيع؛ ينتج القطاع الفلاحي السلع Y مع مردودية ثابتة:

$$(01) \begin{cases} L_Y = \alpha_{LK} Y \\ K_Y = \alpha_{KY} Y \end{cases}$$

نعتبر أن C هي استهلاك السلع y المصنعة في كل الدول؛ وأن قطاع الصناعة ينتج سلع مختلفة i تتغير من 1 إلى n مع مردودية إنتاج متزايدة. ونعتبر أن I_i و K_i هي استهلاك السلع i ، التكلفة الوظيفية التي لها علاقة بالسلع i تكون متماثلة في كل

¹ - Lahcen Achy, " LE COMMERCE EN AFRIQUE DU NORD EVALUATION DU POTENTIEL DE L'INTEGRATION REGIONALE EN AFRIQUE DU NORD", Vingt et unième réunion du Comité intergouvernemental d'experts (CIE) Rabat (Maroc), 4-6 avril 2006, p11.

² - Michel Dieudonné MIGNAMISSI, "op cit" , p02.

الدول، و (α_L, α_K) : التكلفة الثابتة، (β_L, β_K) : التكلفة المتغيرة، X_i هي كمية السلع i المنتجة بوحدة عمل i و وحدة رأسمال K_i ؛ إذن تأخذ التكلفة الوظيفية الشكل الآتي:

$$(01) \begin{cases} I_i = \alpha_L + \beta_L X_i \\ K_i = \alpha_K + \beta_K X_i \end{cases}$$

حيث:

$$\forall i \dots \dots \dots X_i = X$$

وإذا اعتبرنا أن X هي الكمية التابعة للعمل و أن K_X هي الكمية التابعة لرأس المال في قطاع التصنيع فإن:

$$(02) \begin{cases} L_X = \sum_{i=1}^n l_i = n(\alpha_L + \beta_L X) \\ K_X = \sum_{i=1}^n k_i = n(\alpha_K + \beta_K X) \end{cases}$$

ثم بالتعظيم نحصل على:

$$(03) \begin{cases} Max \cup (D_i, C_Y) = \left[\sum_{i=1}^{n+n^*} D_i^\theta \right]^{\frac{\alpha}{\theta}} C_Y^{1-\alpha} \\ \sum_{i=1}^{n+n^*} P_i D_i + P_Y C_Y = R \end{cases}$$

حيث:

n : السلع المحلية، n^* : سلع أجنبية، D_i استهلاك السلع i ، و C_Y هي استهلاك السلع y . R هو الدخل، θ يساوي $1 - \frac{1}{\sigma}$ حيث σ هي مرونة الطلب بين سلعتين، وتظهر فائدة هذه العلاقة في إظهار إمكانية إنتاج سلع مختلفة من طرف المؤسسات المحلية والأجنبية. ولمعرفة تمكن هذه الأخيرة من إنتاج سلع مركزة لرأس المال أو العمل والتي بدورها تحتاج إلى التموين الأولي، ولكن حجم الصادرات يعتمد مبدئياً على عدد المؤسسات لأن كل واحدة منها تنتج مجموعة موحدة كما يرى ذلك "أندرسون وفان كوب" ¹ التي ستستهلك في كل الأسواق. إذن حل المعادلة (03) سيكون:

¹ - Marie Daumal & Soledad Zignago, " The Border Effects in Brazil ", November 2005, University Paris Dauphine, France, p 04.

$$(04) \begin{cases} P_Y C_Y = (1 - \alpha)R \\ \sum_{i=1}^{n+n^*} P_i D_i = \alpha R \end{cases}$$

نفرض أن:

$$(05) \begin{cases} \bar{X} = X + X^* = nx + n^*x^* \\ \bar{y} = y + y^* \\ s = \frac{R}{R + R^*} \end{cases}$$

حيث يدل رمز " * " على الدول الأجنبية، وإذا أخذنا في الحسبان تساوي الإنتاج العالمي والاستهلاك العالمي، نتوصل إلى:

$$(06) \alpha(R + R^*) = \bar{X}$$

(04) = (07) :

$$(07) \begin{cases} P_Y C_Y = s\bar{Y} \\ \sum_{i=1}^{n+n^*} P_i D_i = s\bar{X} \end{cases}$$

إذن يكتب اتجاه الصادرات كالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك في بيئة ذات مردودية ثابتة وتكتب كعلاقة توضح الفرق بين التمويل المحلي و التمويل العالمي .

3-3-2 شروط تكامل العمل:

يسمح توازن العوامل في السوق بشرح الثنائية (y,n) في وظيفة مصفوفة الكثافة العاملة التي ترافق العمل ورأس المال:

$$(08) \begin{cases} \alpha_{LY} Y + n(\alpha_L + \beta_L x) = L \\ \alpha_{KY} Y + n(\alpha_K + \beta_K x) = K \end{cases}$$

ونتوصل إلى الحلول بمعاينة الشروط (08):

$$(08) \Delta = \alpha_{LY} (\alpha_K + \beta_K x) - \alpha_{KY} (\alpha_L + \beta_L x) \neq 0$$

إذا كان حل الثنائية (y,n) موجب، يجب أن يكون التقرير K/L محتوى ضمن:

$$\alpha_{KY}/\alpha_{LY} \quad \alpha_L + \beta_L x / \alpha_K + \beta_K x$$

هذا الشرط بأن كل الدول تنتمي إلى نفس المنطقة، وإذا افترضنا أن $\Delta > 0$ هذا يعني أن السلع مركزة في العمل. إذن يشبه هذا

التوازن للعوامل في السوق يشبه توازن التمثيل الكلاسيكي للسلعتين X و Y بمردودية متزايدة لقطاعين ثابتين، نعوض السلعة X ب

nX ، حيث n هي عدد السلع المنتجة في قطاع التصنيع X . تكون متجانسة، وتطور الإنتاج يكون من خلال تطور أو زيادة عدد الشركات n . المردودية تكون ثابتة¹ عند مستوى القطاع وتكون متزايدة عند المؤسسة الفردية.

3-3-3 مفهوم الدخل:

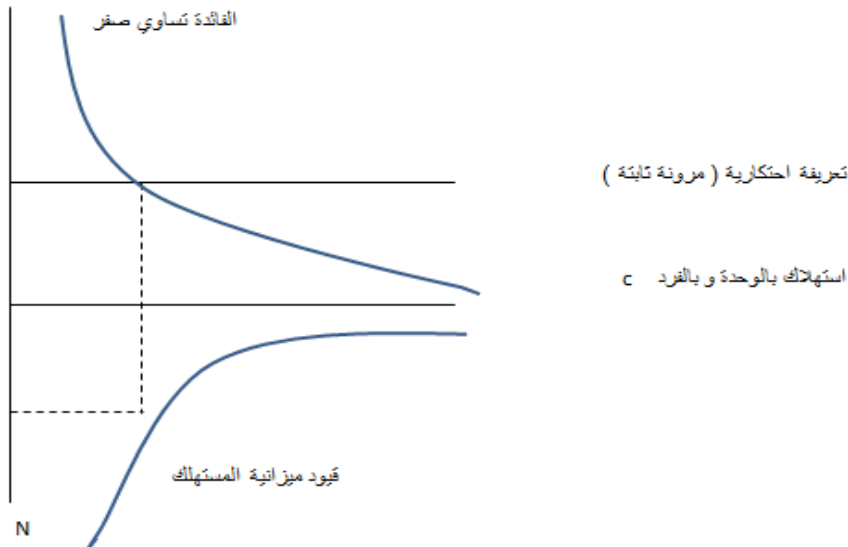
نعتبر أن الفائدة تساوي الصفر، والدخل يساوي مجموع عوامل الإنتاج:

$$(09) \quad wL + rK = PNB$$

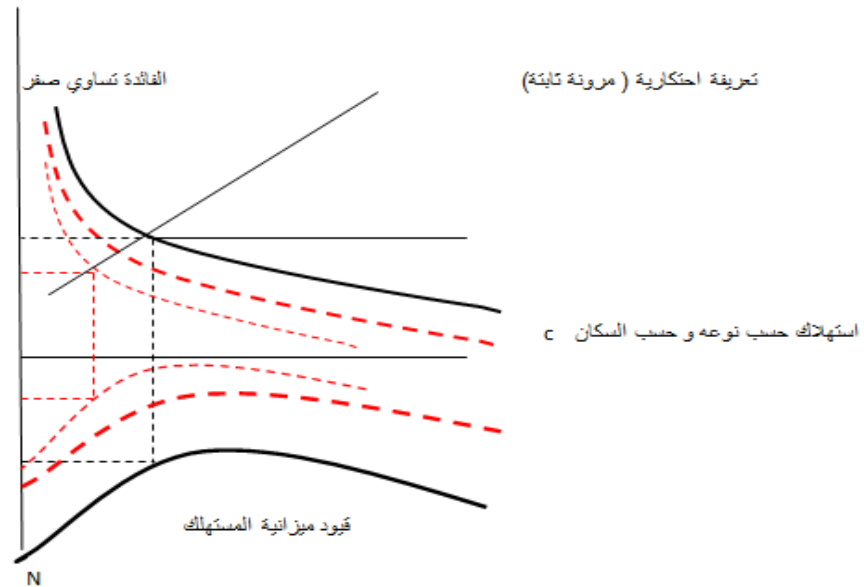
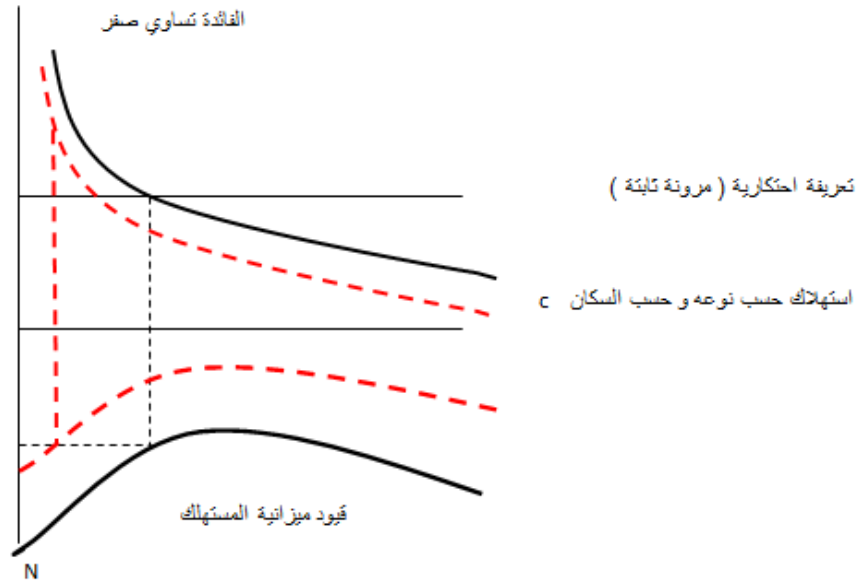
4-3-3 اختيار التمثيل البياني:

إذن النظام (08) تحت الشرط (08) يسمح بتقديم الاقتصاد بطريقة مختلفة في (X, Y) أو في (K, L) مع تغيرات طفيفة ، كما أن "كروغمان" اختار تمثيلاً من نوع (K, L) ومن هنا يمثل الاقتصاد تحت الشروط:

$$\begin{cases} X \leq \bar{X} \\ Y \leq \bar{Y} \end{cases}$$



¹ -Jeffrey H. Bergstrand , Peter Egger and Mario Larch," Gravity Redux: Structural Estimation of Gravity Equations with Asymmetric Bilateral Trade Costs", October 29 , 2007, p04.



3-4 صياغة نموذج الجاذبية و التجارة البينية:

إذن النموذج المقدم يحتوي على عدة مزايا نذكر منها:

- إنها توضح وجهة قوية لفرضية المردودية المتزايدة، بينما لاتعتبر هذه الفرضية ضرورية، حيث يمكن الحصول على نفس صياغة معادلة الجاذبية $(VT = s * (p_x X P_Y Y) = s * s(R + R^*))$ مع فرضيات جد مختلفة. على سبيل المثال فقد توصل " أندرسون " سنة 1979 بأن حجم التجارة يعتمد على الإنتاج وحجم الاقتصاد¹، انطلاقا من دالة المنفعة لكوب

¹ - Lambert OPARA OPIMBA, "OP CIT " , p117.

دوغلاس. كل دولة تنفق جزء من دخلها في واردات الدول الأخرى، إذن فإن توازن النفقات والإنتاج يكتب بطريقة متماثلة في علاقة دخل الدولتين على الترتيب. وتظهر ميزة هذا الاشتقاق هنا من حيث أن نموذج الجاذبية غير محدود في التجارة البينية¹.

- إذا اعتبرنا أن واحد من أحد القطاعين يتميز بمردودية متزايدة، فإن حجم التجارة يزداد عندما يقترب حجم الاقتصاد من الحجم الثابت، وبين " هيلمان " بأن نسبة التجارة البينية مرتبطة بنسبة تطور الاقتصادي وبطريقة عكسية مع العوامل التابعة. إذن تطور التجارة يكون بسبب زيادة التدفقات البينية وكذا التدفقات بين الدولة و فروعها. ومنه ففي معادلة الجاذبية فإن الناتج المحلي الخام يقيس بالترتيب حجم الاقتصاد² كما أن الناتج المحلي الخام للفرد يقرب العوامل التابعة. إذا كانت عوامل متغيرات الناتج المحلي موجبة، فإن متغيرات الناتج المحلي للفرد ستكون عكس ذلك، وهذا عكس ما نجده في النظريات.

- هذه الخاصية تبين بأن النموذج لا يحتوي إلا على قطاعين، وكثافة عوامل تكنولوجيا على الترتيب، وكذا بلدين من أجل إيجاد الحلول النظرية لعوامل متغيرات الناتج المحلي للفرد و حتى تكون متماثلة، يجب أن يكون النموذج أكثر واقعية بحيث يحوي العديد من السلع و العديد من الدول.

- وهناك مشكل آخر يطرح، يتمثل في تكاليف النقل الذي يعبر عنه متغير «المسافة» في نموذج الجاذبية. إذن سوف تكون نمذجة تكاليف النقل نوعا ما صعبة لأننا نستخدم صياغة غير خطية لإيجاد حلول سهلة.

3-4-1 السلع غير التبادلية: تقديم متغيرات الناتج المحلي للفرد والسكان:

نفترض نموذج يحتوي على عامل واحد هو الإنتاج (العمل) و عدة دول، وهذا ما يعطي وجهة شاملة لنموذج الجاذبية، و تعتبر هذه الأخيرة أصل النجاح الذي تلقاه النموذج في البحوث النظرية³.

3-4-2 دالة المنفعة:

المنفعة هي CES (مرونة الاستبدال الثابتة) و تأخذ الشكل التالي⁴:

$$(10) \begin{cases} \text{Max } U_i (C_{ikj}, C_{ij}) = \sum_{K=1}^I \sum_{j=\&}^{N_K} C_{ikj}^\theta + \sum_{j=\&}^{n_i} C_{ij}^\theta \\ \sum_{K=1}^I \sum_{j=1}^{N_K} P_{kj} C_{ikj} + \sum_{j=1}^{n_i} p_i c_{ij} \leq Y_i \end{cases}$$

نفرض أن $\theta < 1$. ومعنى ذلك أن المنفعة الحدية تكون متناقصة. K هي مجموع الدول، والدول (K تتغير من 1 إلى I) و تنتج سلعا N_K تبادلية مختلفة (حيث $N_K > 1$ والتكنولوجيا والمردودية تكون متزايدة) (C_{ikj}, C_{ij}) هي الاستهلاك من طرف شخص يمثل الدولة i للسلع التبادلية المنتجة من طرف الشركة j في الدولة k (السلع غير التبادلية المنتجة من طرف الشركة j في الدولة i)¹.

¹ -KADRI Nouria, "L'intégration euro-méditerranéenne, cas des pays du Maghreb – une approche gravitationnelle", mémoire de magister, université de MASCARA, 2009/2010, pp :

² -Belkacem Laabas and Walid Abdmoula, "Determinants of Arab Intra-regional Foreign Direct Investments, Journal of Business & Policy Research Vol.4 No. 2 December 2009, p147.

³ - Jörn Kleinert Nico Zorell , "The Export-Magnification Effect of Offshoring ", Nr. 330, December 23, 2010, p03.

⁴ - Jeffrey H. Bergstrand, Peter Egger and Mario Larch, " op cit ", p05.

فيما يخص دالة المنفعة يمكن أن نميز عدة حالات (A, B, C, D) لمعادلة الجاذبية مع أو بدون المتغير الناتج المحلي للفرد. إذن عندما تكون التجارة بينية مع افتراضنا أن السلع المنتجة بتقنيات وتكنولوجيات مختلفة ، وإذا كانت هناك سلع غير تبادلية في أصل وجود متغيرات الناتج المحلي للفرد في معادلة الجاذبية إضافة إلى دور حجم السوق بافتراض كون عامل العمل متماثل في كل الدول. إذن يمكننا أن نلخص وجهات النظر الأربع في الجدول التالي:

جدول رقم(4-01): الفرضيات التي تسمح باشتقاق عدة صياغات لنموذج الجاذبية

D	C	B	A
تجارة فرعية (مع متغير السكان أو الناتج المحلي للفرد)	التجارة البينية (مع متغير السكان أو الناتج المحلي للفرد)	تجارة فرعية (بدون متغير السكان أو الناتج المحلي للفرد)	التجارة البينية (بدون متغير السكان أو الناتج المحلي للفرد)
$n_i > 1$	$n_i = 1$	$n_i = 0$	$n_i = 1$
$N_k > 1$	$N_k = 1$	$N_k > 1$	$N_k = 1$
المردودية تكون متزايدة في القطاعين	المردودية تكون ثابتة في القطاعين	المردودية تكون متزايدة	المردودية تكون ثابتة

source : Gianluca Orefice, "International Migration and Trade Agreements: the new role of PTAs" CEPII, Work paper N°15/2012 , p 15, On line at : <http://www.cepii.fr>.

تأخذ التكلفة الوظيفية الشكل التالي:

$$\forall_i n_i = 0 \text{ إذا لم يكن هناك سلع غير تبادلية}$$

$$A: \text{ إذا كانت المردودية ثابتة } N_k = 1$$

المنفعة (10) تكتب كمايلي:

$$U_i (C_{ikj}) = \sum_{k=1}^I C_{ik}^\theta$$

نخصص فرضية المردودية الثابتة بالطريقة التالية:

$$\forall_j I_j = A_j X_g \text{ (11) حيث } U_i \text{ التكلفة الحدية للعمل هي كمية العمل المستخدمة في الدولة } j \text{ من أجل إنتاج وحدة سلع تبادلية. من (11) نجد أن تساوي الدخل الحقيقي } W_j/P_j \text{ و أن الإنتاجية الحدية للعمل تساوي } 1/j :$$

$$\forall_j P_j = A_j W_j$$

¹ – Gianluca Orefice, "International Migration and Trade Agreements: the new role of PTAs", CEPII, Work paper N°15/2012 , p 15, On line at : <http://www.cepii.fr>.

B: إذا كانت المردودية ثابتة $N_K > 1$ يمكن كتابة دالة المنفعة (10) كمايلي:

$$U_I (C_{ikj}) = \sum_{K=1}^I \sum_{j=1}^{NK} C_{ikj}^{\theta}$$

فرضية أن المردودية متزايدة يمكن أن نخصصها بالطريقة التالية:

$$(11) \quad \forall j, I_j = \alpha + \beta X_j$$

حيث α هي التكلفة الثابتة للتكلفة الحدية .

C: إذا كانت المردودية ثابتة و $n_i = 1$ و $N_k = 1$

دالة المنفعة (10) تكتب:

$$U_J (C_{IK}, c_i) = \sum_{K=1}^I C_{ik}^{\theta} + c_i^{\theta}$$

$$(12) \quad \forall j, I_{Ej} = A_{Ej} X_{EI} \quad , \quad I_{NEi} = a_{nei} X_{nei}$$

هما علاقة التكلفة في قطاع للسلع التبادلية وفي قطاع للسلع غير التبادلية. $(I_{NEi})I_{Ej}$ هي كمية العمل المستعملة في الدولة j من أجل إنتاج $(X_{nei})X_{EI}$ وحدات السلع التبادلية (غير التبادلية) و $A_{Ej}(a_{nei})$ كمية العمل الضرورية من أجل إنتاج وحدة $(X_{nei})X_{EI}$ وحدات السلع التبادلية (غير التبادلية) .

من (12) نجد أن تساوي الدخل الحقيقي والتكلفة الحدية للعمل:

إذن تواجد قطاعين تساوي الأسعار وتساوي التكلفة الحدية¹:

$$P_i = W_i A_{EI} \quad P_i = W_i a_{NEi} \Rightarrow P_i / P_i = a_{NEi} / A_{EI}$$

في حالة ما إذا كانت ثابتة بالنسبة لقطاعين، ونعتبر بأن التجارة تكون بينية (حيث تكون السلع المتبادلة مصنعة بتكنولوجيات مختلفة)، والدخل يكون غير متساوي.

D: المردودية تكون ثابتة و $n_i > 1$ و $N_k > 1$

¹ - Jeffrey H. Bergstrand ; Peter Egger and Mario Larch, " op cit ", p06.

دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$U_i (C_{ikj}, c_{jj}) = \sum_{K=1}^I \sum_{J=1}^{N_K} C_{ikj}^\theta + \sum_{j=1}^{n_j} C_{ij}^\theta$$

$$(12) \quad I_{Ej} = \alpha_E + \beta_E X_{Ej} \quad , \quad I_{NEi} = \alpha_{NE} + \beta_{NE} X_{NEj}$$

α_{NE} تدل على التكاليف الثابتة في قطاع التبادل (غير متبادل) و (β_E) تدل على التكاليف الحدية في قطاع تبادلي (غير تبادلي).

3-4-3 برنامج المستهلك:

تعظيم دالة المنفعة (10) من طرف مستهلك بإعطاء شروط أولية كما يلي:

$$(13) \quad \theta C_{ijk}^{\theta-1} = \lambda_i P_{kj}$$

حيث أن:

λ_i : معامل لاغرونج المرتبط بقيود الميزانية في الدولة i للسلع المنتجة في الدولة k .

$$(14) \quad \sum_{J=1}^{N_K} P_{kj} C_{ikj} = (\lambda_i / \theta)^{1/\theta-1} \sum_{J=1}^{N_K} P_{KJ}^{\theta/\theta-1} = IMP(i, k)$$

انطلاقاً من المعادلة (14) يمكن كتابة مجموع K أي الطلب من طرف الدولة i للسلع المنتجة من طرف الدولة K تساوي مجموع I الطلب من طرف الدولة I للسلع المنتجة من طرف الدولة i ، و منه نتوصل إلى توازن الميزان التجاري، حيث:

$$(15) \quad (\lambda_i / \theta)^{1/\theta-1} \sum_{K=1}^I \sum_{J=1}^{N_K} P_{KJ}^{\theta/\theta-1} = \sum_{J=1}^{N_i} P_{ij}^{\theta/\theta-1} \sum_{J=1}^I (\lambda_i / \theta)^{1/\theta-1}$$

نعوض $\sum_{J=1}^{N_K} P_{KJ}^{\theta/\theta-1}$ في المعادلة (14) بعبارتها المشتقة في المعادلة (15)، و بالتالي نحصل على طلب الواردات بين i و k :

$$(16) \quad IMP(i, k) = (\lambda_i / \theta)^{1/\theta-1} (\lambda_k / \theta)^{1/\theta-1} C$$

حيث:

$$C = (\lambda_i / \theta)^{1/\theta-1} \sum_{K=1}^I \sum_{J=1}^{N_K} P^{\theta/\theta-1} / \sum_{J=1}^I (\lambda_i / \theta)^{1/\theta-1}$$

نضع n_i من i و n_k من k : ثابت. إذن باستعمال (14)، قيود الميزانية تكتب كما يلي:

$$(17) \quad (\lambda_i / \theta)^{1/\theta-1} = Y_i / \left(\sum_{K=1}^I \sum_{J=1}^{N_K} P_{KJ}^{\theta/\theta-1} \right) = \sum_{J=1}^{N_i} P_{iJ}^{\theta/\theta-1}$$

إذن، في الحالة العامة وتواجد سلع غير تبادلية ومردودية متزايدة في الإنتاج، فإن طلب الواردات

تدل بالترتيب على: الدخل، عدد الاختلافات في قطاع سلع غير تبادلية، $IMP(i,k) = F(Y_i, P_i, n_k, Y_k, P_k, N_k)$ أسعار السلع غير التبادلية. هذا ما يطرح في القطاعات التالية، إذن خصائص الدالة f تتوصل إليها باستعمال خصائص وظائف التكلفة:

$$IMP(i,k) = F\left(Y_i, P_i \left(\frac{Y_i}{L_i}\right), N_i(L_i), Y_k, P_k \left(\frac{Y_k}{L_k}\right), N_k(L_k)\right)$$

تعتبر صياغة كاملة لنموذج الجاذبية.

1-3-4-3 لا توجد سلع غير تبادلية:

$$n_i = 0, \forall i$$

نعوض العبارة $(\lambda_i / \theta)^{1/1-\theta}$ للمعادلة (17) في المعادلة (16)، نجد:

$$IMP(i,k) = \frac{Y_i Y_k}{\sum Y_i}$$

نلاحظ بأن حجم التدفقات يكون جد مهم عندما يكون حجم الاقتصاديات متماثل، هذه الخاصية تكون صالحة أيضا في حالة عندما تكون التقنيات مختلفة بالنسبة لسلع مختلفة.

A: باعتبار المردودية ثابتة، والتجارة البينية لا تعتمد إلا على الناتج المحلي الخام، شروط الإنتاج تكتب بصياغة المعادلة (11). وكل دولة

$$w_j = \frac{p_j}{A_j} \text{ : تتخصص في إنتاج سلعة معينة كما تكون نسبة الأجر مختلفة:}$$

B: باعتبار المردودية متزايدة: التجارة تكون بين الدولة و فروعها و تعتمد على الناتج المحلي بالترتيب.

إذن في الحالة السابقة اعتبرنا أن السلع مختلفة، نفترض في هذه الحالة أن مردودية الإنتاج ثابتة وبأن كل شركة في كل دولة تختص في إنتاج سلع مختلفة¹. ومنه يمكن كتابة وظائف التكلفة من خلال المعادلة (11).

¹- Thomas Chaney, "Distorted Gravity: The Intensive and Extensive Margins of International Trade", American Economic Review, september 2008, 98:4, p1708. on line at: <http://www.aeaweb.org/articles.php?doi=10.1257/aer.98.4.1707>.

$$IMP(i,j) = \frac{Y_i Y_k}{\sum Y_i} = \frac{W L_i L_k}{\sum L_K}$$

3-4-3-2 في حالة تواجد سلع غير تبادلية:

C : إذا كانت المردودية ثابتة والتجارة البينية تعتمد على الناتج المحلي الخام والناتج المحلي الخام للفرد ؛ إذن ندرس المعادلة:

$$P_i = P_i (Y_i/L_i) = W_i a_{NEi}$$

$$n_i = 1, P_i = W_i a_{NEi}, \quad \forall j, N_j = 1; \quad \forall j, P_k = W_j a_{Ej}$$

من المعادلة (16) و المعادلة (17)، نجد أن حجم التبادل يساوي:

$$(18) \quad IMP(i,j) = \frac{Y_i}{\left\{ \sum_K P_k^{\frac{\theta}{\theta-1}} + (W_i a_{NEi})^{\frac{\theta}{\theta-1}} \right\}} \frac{Y_j}{\left\{ \sum_K P_k^{\frac{\theta}{\theta-1}} + (W_i a_{NEi})^{\frac{\theta}{\theta-1}} \right\}} C$$

حيث C هو ثابت المعادلة (16).

نعوض الأجر بالناتج المحلي الخام للسكان، فنحصل على معادلة الجاذبية، في الواقع فإن سعر السلع غير التبادلية تعتمد على شيئين هما: الأجر $W_i a_{NE}$ ، و التكلفة الهامشية Y_i/L_i للعمل.

إذا لم تكن هناك مردودية لعوامل الإنتاج في العالم ، فإنه يمكن كتابة المعادلة (18) كما يلي:

$$(19) \quad IMP(i,j) = \frac{Y_i}{\left\{ \sum_K P_k^{\frac{\theta}{\theta-1}} + \left(\frac{Y_i}{L_i} a_{NEi} \right)^{\frac{\theta}{\theta-1}} \right\}} \frac{Y_j}{\left\{ \sum_K P_k^{\frac{\theta}{\theta-1}} + \left(\frac{Y_j}{L_{ij}} a_{NEj} \right)^{\frac{\theta}{\theta-1}} \right\}} C$$

D : إذا كانت المردودية متزايدة : إذن التجارة البينية تعتمد على الناتج المحلي الخام والسكان بالترتيب:

$$(20) \quad IMP(i,j) = \frac{Y_i}{\left\{ \sum_K N_K P_k^{\frac{\theta}{\theta-1}} + n_i p_i^{\frac{\theta}{\theta-1}} \right\}} \frac{Y_j}{\left\{ \sum_K N_K P_k^{\frac{\theta}{\theta-1}} + n_j p_j^{\frac{\theta}{\theta-1}} \right\}} C$$

ونتوصل هنا إلى دور الناتج المحلي في معادلة الجاذبية، التي تستند إلى السكان، ليس من خلال أسعار السلع غير التبادلية، التي نعتبرها ثابتة لأن التكنولوجيا تكون متماثلة في كل البيئات إضافة إلى الدخل الاسمي، ولكن من خلال n_i التي لها علاقة بالسكان.

3-4-4-4 دراسة العلاقة $(L_i)n_i$:

نفترض بأن التكنولوجيا متماثلة في كل الدول، ونضع بأن كمية السلع غير التبادلية المنتجة من طرف شركة معرفة في هذا القطاع تساوي:

$$(21) \quad a_{NE}\theta / \beta_{NE} (1 - \theta)$$

ونعتبر أن أسعار السلع التبادلية وغير التبادلية تساوي:

$$\forall k, i, P_{EJK} = P_E = \theta^{-1} w \beta_{NE} \quad (\forall i, P_{NEI} = P_{NE} = \theta^{-1} w \beta_{NE})$$

ثم توضح لنا المعادلات (13) و (17) استهلاك كل سلعة:

$$(22) \quad C_{ikj} = C_i = (\lambda_i / \theta)^{\frac{1}{\theta-1}} P_E^{\frac{1}{\theta-1}} = \frac{P_E^{\frac{1}{\theta-1}}}{\sum_k N_k P_E^{\frac{1}{\theta-1}} + n_i P_{NE}^{\frac{1}{\theta-1}}} Y_i = \alpha_i(n_i) y_i$$

هذه المعادلة توضح استهلاك السلع غير التبادلية، كما يمكننا توضيح استهلاك السلع غير التبادلية (22) و إنتاج السلع غير التبادلية (21) كما يلي:

$$(23) \quad a_{NE}\theta / \beta_{NE} (1 - \theta) = \frac{P_{NE}^{\frac{1}{\theta-1} * WL}}{\sum_{k \neq i} N_k P_E^{\frac{\theta}{\theta-1}}} + n_i P_{NE}^{\frac{\theta}{\theta-1}} + N_i P_E^{\frac{\theta}{\theta-1}} I$$

وانطلاقا من الشرط (24) في سوق العمل:

$$(24) \quad L_j = N_j^{\alpha_E} / (1 - \theta)^{+n_j} a_{NE} // (1 - \theta)$$

إذن تطور حجم السكان يترجم بتطور بالقطاع غير التبادلي:

$$(25) \quad dn_i / dl_i = 1 - \theta / a_{NE} > 0$$

و أخيرا نستبدل n_j ب $n(L_j)$ و منه يمكن كتابة معادلة الجاذبية كما يلي:

$$(26) \quad IMP(i, j) = \frac{Y_i}{\left\{ \sum_K N_K P_E^{\frac{\theta}{\theta-1}} + n(L_i) \left(\frac{w \beta_{NE}}{\theta} \right)^{\frac{\theta}{\theta-1}} \right\}} \frac{Y_j}{\left\{ \sum_K N_K P_k^{\frac{\theta}{\theta-1}} + n(L_i) \left(\frac{w \beta_{NE}}{\theta} \right)^{\frac{\theta}{\theta-1}} \right\}} C$$

رغم تساوي فرضية rémunérations و التقنيات، فإن جزء النفقات يكون مرتبط بمختلف أنواع السلع (تبادلية أو غير تبادلية) فإنها تختلف بسبب ال n_i .

3-4-5 نموذج " برجستراند " Bergstrand : مدخل لتكاليف النقل:

لقد اقترح " برجستراند " سنة 1989 العلاقة الكاملة لنموذج الجاذبية¹، الذي يضم المتغيرات الناتج المحلي الخام، الناتج المحلي الخام للفرد، المسافة، وكذا المتغيرات النقدية.

من ناحية الطلب، يعظم المستهلكون تحت قيد الدخل دالة المنفعة كوب- دوغلاس CES:

$$U_{ji} = \left[\sum_{n=1}^N \sum_{h=1}^{H_{An}} X_{Ahnji}^{\theta^A} \right]^{\frac{1}{\theta^A}} \left[\left(\sum_{n=1}^N \sum_{h=1}^{H_{Bn}} X_{Bhnji}^{\theta^B} \right)^{1/\theta^B} - \bar{X}_\beta \right]^{1-\delta}$$

نعتبر أن السلعة B هي سلعة ضرورية، ولا يمكن أن تستهلك تحت المستوى X_B . X_B هي الكمية المصنعة A (الفلاحية B) المنتجة من طرف الشركة h للدولة n والمطلوبة من طرف المستهلك I للدولة J. دالة المنفعة هذه يمكن أن تقدم في معادلة الجاذبية الناتج المحلي للفرد للبلد المستورد. التي تشرح المستوى الأدنى للسلعة X_B حيث تعطي دالة طلب عكسية والتي بدورها توضح بأن مرونة الدخل لطلب السلعة تكون (B) A أكبر من 1 عندما يتزايد الناتج المحلي للفرد. إذن مع اختلاف دالات المنفعة التي ذكرناها سابقا حتى الآن فإن هذه الدالة لا تعتبر وسطا في تحديد التدفقات.

يتميز الإنتاج بمردودية متزايدة وكل شركة سلعة وحيدة ومختلفة ، دالة التكاليف تضم التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة.

$$L_{aij} = \alpha_{La} + \beta_{La} X_{agi}$$

$$K_{aij} = \alpha_{Ka} + \beta_{Ka} X_{agi}$$

حيث: $a = A, B$ و aij هي الكميات الضرورية من العمل (رأس المال) للشركة g ذات الصناعة a للبلد i من أجل إنتاج وحدة من السلعة X_{agi} . ويمكن كتابة تكاليف النقل لدالة توزيع العرض للسلع نحو مختلف الأسواق.

$$X_{agi} = \left[\sum_n (C_{ain} X_{agin})^{\phi_a} \right]^{1/\phi} \quad 0 < \phi_a < \infty$$

إذن فاستخلاص صيغة المعادلات التي تستلزمها معادلة الجاذبية حيث تبين واردات الدولة i و PX_{ij} وعلاقتها بالناتج الخارجي الخام Y_i ، Y_j للدولتين المصدرة والمستوردة، وناتجهم المحلي الخام للفرد $\frac{Y_i}{L_i}$ ، $\frac{Y_j}{L_j}$ والمسافة بينهما D_{ij} ، ثابته خاصة A_{ij} التي تعيق أو تسهل التبادلات بين i و j، كما تمثل P_{ij} النسبة بين التدفق والسعر.

¹ -Helga Kristjánsdóttir, "Determinants of Foreign Direct Investment in Iceland ", Centre for Applied Microeconometrics, Department of Economics University of Copenhagen, September 2005 p06. On line at: <http://www.econ.ku.dk/CAM/>.

$$PX_{ij} = \omega_0 Y_i^{\omega_1} \left(\frac{Y_i}{L_i} \right)^{\omega_2} Y_j^{\omega_3} \left(\frac{Y_j}{L_j} \right)^{\omega_4} D_{ij}^{\omega_5} A_{ij}^{\omega_6} e_{ij}$$

3-5 النموذج المقترح في الدراسة :

تطوير نموذج الجاذبية يسمح بتقدير معادلات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، في نفس الوقت يمكن التقدير عن طريق حساب رأس المال المادي المتنقل دولياً¹ مع بقية دول العالم مثل دول العالم الثالث.

وهناك نماذج أخرى مشتقة خاصة فقط بمعادلات الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر التي تعتمد على نماذج " هيلمان Helpman " سنة 2006، و نموذج " كلينر و توبال Toubal & Kleinert " سنة 2010² الذين توصلوا إلى نموذج الجاذبية الخاص بالاستثمار الأجنبي، حيث افترضوا أن الإنتاجية غير متجانسة لفصل الشركات المحلية، المصدرة والمستثمرة، محاولين توسيع إطار عمل " هيلمان " سنة 2008، و " بهارونيلسن Nelson & Behar " سنة 2009 .

وسوف نتناول في هذه الدراسة نموذج " Toubal & Kleinert (2010)، و Waglé (2010) "، كما سنعمد في العمل على النموذج المقدم في هذه الدراسة .

3-5-1 النموذج الأول:

نموذج Toubal & Kleinert (2010)، نمرز له بالرمز KT#1، تأسس على ما يلي:

المنفعة الوظيفية للمستهلك J في اقتصاد مكون من قطاعين للسلع A و M ، تأخذ معادلة كوب دوغلاس الشكل التالي³:

$$U_J = X_{AJ}^{\mu} X_{MJ}^{1-\mu} \dots \dots \dots [2.1]$$

حيث:

$0 < \mu < 1$ و X_{MJ} هي دالة المنفعة في قطاع CES :

$$X_{MJ} = \left[\int_i \int_k x_{kij}^{(\sigma-1)/\sigma} dk di \right]^{\sigma(\sigma-1)} \dots \dots \dots [2.2]$$

الدولة J المستهلكة للسلعة M المنتجة من طرف الشركة K التابعة للدولة i يرمز لها بالرمز X_{Kij} مرونة الطلب يرمز لها بالرمز σ ، حيث $1 < \sigma$ ، وتكون متساوية بالنسبة للمنتجات الثنائية، على افتراض أن المنافسة احتكارية بين المنتجين المتماثلين والمختلفين، تبسط المعادلة [2.2] إلى:

¹ Rudiger Ahrend and Cyrille Schwelnuş, "INTERNATIONAL CAPITAL MOBILITY AND FINANCIAL FRAGILITY: PART 5. DO INVESTORS DISPROPORTIONATELY SHED ASSETS OF DISTANT COUNTRIES UNDER INCREASED UNCERTAINTY? EVIDENCE FROM THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS", ECONOMICS DEPARTMENT WORKING PAPERS No. 968, 12-Jun-2012, on line at : www.oecd.org/eco/workingpapers, p 02.
² - Wanasin Sattayanuwat, " op cit, p71.
³ - JORDI Panigua, "op cit " , p 08.

$$X_{MJ} = n_i x_{ij}^{(\sigma-1)/\sigma} \dots\dots\dots[2.2']$$

حيث:

n_i هو عدد الشركات في حالة التوازن للدولة i ، السعر يشير إلى القطاع الذي تنتج فيه السلعة M ، P_{MJ} في دالة المنفعة الحدية لقطاع CES:

$$P_{MJ} = \left[\int_i n_i p_{ij}^{1-\sigma} \right]^{1/(1-\sigma)}$$

من الآن فصاعدا يتم إسقاط المنحنى M ، حيث يتركز التحليل على قطاع الصناعة التحويلي، الذي ينتج مجموعة من السلع المتماثلة.

تعتمد مبيعات الشركة في السوق الأجنبي X_{IJ} ، على أسعار سلعتها في الدولة J ، P_{IJ} ، و رمز السعر في الدولة J هو P_J ، وحجم السوق هو Y_J ¹:

$$X_{IJ} = p_{ij}^{-\sigma} (1 - \mu)y_j p_j^{\sigma-1} \dots\dots\dots[2.3]$$

يمكن للشركات إما أن تصدر سلعتها للسوق الأجنبي J ، أو أن تبيعها على المستوى المحلي، حيث تواجه مشكلة البت في التجارة أو الاستثمار الأجنبي المباشر:

$$\pi_i^{MNE} - \pi_i^{EX} = (1 - \rho)[p_{ij}^{MNE} X_{ij}^{MNE} - p_{ij}^{EX} X_{ij}^{EX}] > \delta f_{ij} \dots\dots\dots[2.4]$$

حيث:

$$\rho = \sigma / (\sigma - 1)$$

و f_{ij} تتوقف على التكاليف الثابتة وإنشاء مصنع أو محطة إنتاج أخرى في الدولة J .

δ إنخفاض عامل التكاليف الثابتة .

الاختيار بين التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر يكون حله في أرباح تصدير المنتجات، وتقوم الشركات بالإنتاج في الخارج إذا كانت الأرباح للقيام بهذا الإنتاج أعلى من التصدير²:

¹ - The World Bank., "IS THERE A NEW VISION FOR MAGHREB ECONOMIC INTEGRATION?", Volume II: Annex, November 2006, Social and Economic Development Group, Middle East and North Africa Region, p04, on line at : www.worldbank.org .
² - JORDI Panigua, "op cit ", p 09.

$$\pi_i^{MNE} - \pi_i^{EX} > 0 \Leftrightarrow (1 - \rho)[(p_{ij}^{MNE} X_{ij}^{MNE} - \delta f_{ij}/(1 - \rho)) - p_{ij}^{EX} X_{ij}^{EX}] > 0$$

.....[2.5]

يلاحظ أن كل الشركات n_i إما تصدر أو تنتج في الدولة j .

بينما بشكل مختلف في النموذج KT#1، المعادلة [2.4] تعرض f_{ij} و ليس فقط f_i ، على افتراض أن التكاليف الثابتة في المخطط الإضافي للدولة j ، سوف تتضرر بتكاليف الدولة i ، و بناء على ذلك فإن الاستثمار الأولي سيتحمل تكاليف المسافة أو البعد كما ورد في نموذج KT#1، و يتم استيراد السلع الوسيطة من الدولة i ، بالإضافة إلى افتراض أنه سيتم استيراد السلع الضرورية لإنتاج أول مجموعة M ، مع الحاجة لتكاليف ثابتة إضافية والصادرات التي تتكبد مختلف أنواع التكاليف:

$$p_{ij}^{EX} = P_{ii} \tau_{ij} \quad \text{.....[2.6]}$$

حيث:

τ_{ij} : تكاليف المسافة بين الدولة i و الدولة j .

بضرب المعادلة [2.3] في المعادلة [2.6] نحصل على:

$$p_{ij}^{EX} X_{ij}^{EX} = p_{ij}^{1-\sigma} \tau_{ij}^{(1-\sigma)} (1 - \mu) y_j p_j^{\sigma-1} \quad \text{.....[2.7]}$$

وبضرب المعادلة [2.5] في [2.7] نحصل على شرط الاستثمار الأجنبي:

$$\tau_{ij}^{(1-\sigma)} (1 - \mu) y_j p_j^{\sigma-1} \quad \text{.....[2.8]}$$

الفرق الأساسي مع نموذج KT#1، هو أن المعادلة [2.8] تخص حسابات الاستثمار الأولي التي تفترض أن تكون دالة المسافة

$$n_i p_{ij} x_{ij} - n_i \delta f_{ij}/(1 - \sigma) = n_i p_{ii}^{1-\sigma}$$

حسب نموذج KT#1 الرموز التالية تعرف كمايلي¹:

$$s_i = n_i p_{ii}^{1-\sigma} \quad \text{حجم عرض الدولة المضيفة}$$

$$m_i = (1 - \mu) y_j p_j^{\sigma-1} \quad \text{حجم عرض الدولة المستثمرة (الأم)}$$

$$\tau_{ij} = \tau D_{ij}^{p1} e^{uij} \quad \text{تكاليف المسافة}$$

حيث:

¹ - JORDI Panigua, op cit , p 09.

D_{ij} : هي المسافة بين الدولة المضيفة أو الدولة المصدرة j ، و $1 < p_1$ ، و u_{ij} هي تدفقات الاستثمار غير المقاسة.

$$AS_{ij} = n_i p_{ij} x_{ij}$$

مبيعات الفروع الأجنبية (FAS) ¹ في الدولة j

$$G_{ij} = n_i f_{ij} / (1 - \rho):$$

المجال المتاح للاستثمار في الدولة المصدرة هو

[2.8] على الشكل التالي:

$$AS_{ij} - \delta G_{ij} = s_i (\tau_{ij})^{(1-\sigma)} m_j \dots \dots \dots [2.9]$$

والتكافؤ بين المعادلة [2.9] و نموذج KT#1 ينتج عنه معادلة الجاذبية:

$$AS_{ij} = s_i (\tau D_{ij}^{p_1})^{(1-\sigma)} m_j$$

التي يمكن الحصول عليها بإدراج عامل الوقت، وبما أن الشركات تهدف إلى استرجاع تكلفة الاستثمار المبدئية في فترة من الزمن، يمكننا كتابة المعادلة [2.9] على الشكل التالي:

$$\dots \dots \dots [2.10] AS_{ijt} - \delta_t G_{ijt} = s_{it} (\tau_{ij})^{(1-\sigma)} m_{jt}$$

حيث:

$$\delta_t = \begin{cases} -\delta_0, t = 0 \\ (1, 0), t \in]0, \infty[\\ 0, t \rightarrow \infty \end{cases}$$

➤ في المدى الطويل عندما: $t \rightarrow \infty$

$$AS_{ij} = s_i (\tau_{ij})^{(1-\sigma)} m_j \dots \dots \dots [2.11]$$

➤ على المدى القصير، عندما: $t=0$ ، وبافتراض أن المبيعات ملغاة في البداية، $AS_{ij0} = 0$ ، أو أقل بكثير من أن يكون

الاستثمار المبدئي²: $AS_{ij0} \ll G_{ij0}$:

$$G_{ij} = s_i (\tau_{ij})^{(1-\sigma)} m_j / \delta_0 \dots \dots \dots [2.12]$$

وبعبارة أخرى، فإن المجال المتاح للاستثمار الأجنبي المباشر تماماً كما في (FAS)، يعتمد على المسافة بين الدول المصدرة والدول المضيفة وكذا حجم عرض السوق: معادلة الجاذبية G-FDI ستتغير باهتلاك رأس المال الذي يعكس الوقت الذي يحتاجه المستثمرين لاسترجاع استثماراتهم¹.

¹ - Foreign Affiliate Sales
² - JORDI Panigua, op cit , p 10.

➤ على المدى المتوسط يمكن كتابة المعادلة [2.10] كما يلي:

$$AS_{ijt} - FDI'_{ij} = s_{it} (\tau_{ij})^{(1-\sigma)} m_{jt} \dots\dots\dots [2.10']$$

حيث:

$$FDI'_{ij} = D_t G_{ij} + D'_t G'_{ijt}$$

و G'_{ijt} هي إعادة الاستثمار في السنة t ، و D'_t هي الاهتلاك.

يمكن كتابة لوغاريتم الدالة الخطية [2.12] كما يلي:

$$\ln (FDI_{ij}) = \alpha_1 + \gamma_1 \ln(s_i) + \beta_1 \ln(D_{ij}) + \varepsilon_1 \ln(m_j) + u_{ij} \dots\dots\dots [2.12']$$

حيث:

$$\alpha_1 = (1 - \sigma) \ln(\tau) - \ln(\delta_0)$$

$$\beta_1 = (1 - \sigma)\rho_1$$

$$FDI = G$$

المعادلة [2.12] تكون تحت القيود التالية:

$$\beta_1 < 0, \text{ عندما } \sigma > 1$$

$$\alpha_1 < 0, \text{ عندما } \sigma > 1$$

$$\gamma_1 = \varepsilon_1 = 1$$

حيث يتطلب شكل معادلة الجاذبية أن يكون:

وبعد ذلك يمكن تقدير المعادلة [2.12'] حسب التقنيات القياسية لمعادلة الجاذبية.

إذن حسب نموذج KT#1 يبدو بأنه لا يوجد هامش شامل، حيث أنه إما على كل المؤسسات أن تنتج في سوق أجنبية أم لا. كما أن التأثير السلبي للمسافة على الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج من تكاليف الواردات للسلع الوسيطة من المؤسسات الأجنبية للدولة المصدرة.

3-5-2 النموذج الثاني:

¹ - Inmaculada Martínez-Zarzoso and others, "The Log of Gravity Revisited", Department of Economics and Ibero-America Institute for Economic Research, University of Goettingen, Germany, and Department of Economics and Instituto de Economía Internacional, Universidad Jaume I, Castellón, Spain, p 14.

النموذج الأول لم يأخذ في الحسبان الشركات متعددة الجنسيات وشركات محددة، أخذ "كلينر وتوبال Kleinert and Toubal" بعين الاعتبار جزئياً تدفقات النموذج الأول عندما اقترحوا النموذج الثاني KT#2، كما تم إدماج الشركات متعددة الجنسيات في العمل المقدم من طرف "هلبمان وأخرون Helpman"، سنة 2004، حيث تقوم الشركات بالإنتاج على مستويات مختلفة باختلاف نوع الشركة؛ فهناك الشركات المحلية، شركات متعددة الجنسيات أفقية وشركات متعددة الجنسيات عمودية¹، و تقوم بالتوزيع المشترك في السوق، ومع الأسف لم يدرج نموذج KT#2 الشركات المختارة بنفس الطريقة كما هو الحال في نموذج "هلبمان وأخرون"، و HMR (2008²)، ومن الآن فصاعداً أصبح هذا الأخير يعرض مع التجارة ولم يتم بعد تطبيقه على الاستثمار الأجنبي المباشر. محاولات تغيير نموذج HMR (2008) قد وصلت إلى نفس النتائج الدقيقة للتجارة ومن ثم الاستثمار الأجنبي المباشر، يرجع ذلك جزئياً إلى سبب استبدال المتغير التابع مع نفس المنطق الرياضي والاقتصادي، حيث قام "والقي Waglé" سنة 2010 بتكييف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نموذج HMR وفقاً لهذا المنطق، وقد رحب بقية الاقتصاديين بالفكرة.

وتم الوصول إلى نفس الاستنتاجات، كما انتهوا إلى نموذج موحد متمائل للحاذبية، ومن زاوية أخرى لمعالجة الاستثمار الأجنبي يجب إدراج الشركات متعددة الجنسيات مثلما هو الحال في نموذج "هلبمان وأخرون" سنة 2004، ونموذج HMR سنة 2008، ويتبع نموذج KT#2 نفس المسار في منتصف العمل، مما يدفعه للأخذ في الحسبان الشركات المختارة وبالتالي دمج الاستثمار الأجنبي المباشر في نموذج HMR في أحسن الظروف.

كما استخدم نموذج KT#2 نتائج عمل نموذج "هلبمان وأخرون" مع افتراض أن التكاليف الثابتة متساوية في كل الدول وتزداد بازدياد المسافة، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن المسافة تزيد من تكاليف المنظمات، تعتمد طريقة دخول أو نفاذ الشركات للأسواق الأجنبية على إنتاجية الشركة. ويتحقق التوازن بالتعايش بين الشركات متعددة الجنسيات، المصدرين والشركات المحلية. في تصنيف نظام الإنتاج تصبح كل منظمة شركة متعددة جنسية، حيث يعتمد كل من المصدرين والشركات المحلية على إنتاجيتهم، وتكون الشركات متعددة الجنسيات أكثر إنتاجية، والشركات المحلية أقل منها، ويقع المصدرين بينهم.

يعود الاختلاف في الإنتاجية إلى الاختلاف في هامش التكاليف، واختلاف الأسعار والكميات لكل شركة k ، يرمز للتكاليف الهامشية للشركة k بالرمز a_k ، و تعرف الإنتاجية ب $1/a_k$.

كما سيحوي تعظيم الأرباح العلامات الثابتة والتكاليف الحدية a_k ، فيما يتعلق ب ρ لتكلفة معينة لمجموع الإنتاج. ولذلك تكون الأسعار لشركة خاصة تقع في الدولة i و تباع منتجاتها في الدولة j هي:

$$P_{kij} = C_{ij} \tau_{ij} a_{kij} / \rho$$

¹ - Jeffrey H. Bergstrand and Peter Egger, "A Knowledge-and-Physical-Capital Model of International Trade Flows, Foreign Direct Investment, and Multinational Enterprises", for presentation at the conference: Is Free Trade Still Optimal in the 21st Century? A Conference Celebrating Professor Rachel McCulloch Department of Economics and the International Business School Brandeis University June 15, 2007, Germany, on line at: <http://www.nd.edu/~jbergstr>, p07.

² - JORDI Panigua, op cit, p 11.

عائد الشركات الخاصة والكميات المباعة في الدولة J ، وانطلاقاً من هذا تتغير معادلة الطلب رقم [2.3] عندما نأخذ الإنتاجية بعين الاعتبار:

$$x_{kij} = p_{kij}^{-\sigma} (1 - \mu) Y_J P_J^{\sigma-1} = C_{IJ}^{-\sigma} a_{kij}^{-\sigma} \tau_{ij}^{-\sigma} / \rho^{-\sigma} (1 - \mu) Y_J P_J^{\sigma-1} \dots\dots\dots [2.3']$$

يختلف مؤشر السعر p_j ، في الدولة J ، و يتأثر بشكل مضاعف من قبل الفرق في إنتاجية وقنوات النفاذ للأسواق، التي تعتمد على الإنتاجية $1/a_k$.

الأرقام القياسية للأسعار مختلف الشركات في الدولة J هي كالآتي:

$$P_i^{Dom} = \left[\int_k (P_{Kij}^{Dom})^{1-\sigma} \right]^{1/(1-\sigma)} \quad \text{سعر الشركة المحلية}$$

$$P_i^{EX} = \left[\int_k (P_{Kij}^{EX})^{1-\sigma} \right]^{1/(1-\sigma)} \quad \text{سعر المصدر}$$

$$P_i^{MNE} = \left[\int_k (P_{Kij}^{MNE})^{1-\sigma} \right]^{1/(1-\sigma)} \quad \text{سعر الشركة متعددة الجنسيات}$$

كل شركة تقارن الأرباح التي لها علاقة بطريقة النفاذ للأسواق¹ (التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر)، في الدولة J ، وتكون دالة الربح كما يلي:

$$\pi_{ij} = P_j X_j - C_{ij} a \tau_{ij} x_j - C_{IJ} f_{ij} \dots\dots\dots [2.13]$$

وتظهر المرحلة الثانية بأن $\tau_{ij} x_j$ هي وحدات السلعة التي يجب أن تشحن لبيع السلعة x_j .

الشركات التي تحقق إنتاجية أعلى من $1/a_{IJ}^{EX}$ فإنها تنشط في الدولة J مع تحقيق أرباح إضافية، أما الشركات التي تحقق إنتاجية أعلى من $1/a_{IJ}^{MNE}$ فإنها ستختار بين التصدير أو الإنتاج في الدولة J ، عندما يتحقق: $1/a_{IJ}^{MNE} > 1/a_k > 1/a_{IJ}^{EX}$ ، فإن الشركات تقوم بالتصدير فقط. والتكلفة الحرجة لشركة تقوم بالإنتاج و تنشط فقط في السوق المحلية I يرمز لها بالرمز a_i^{Dom} .

استعمل نموذج KT#2 شروط الفائدة الصفرية في المعادلة [2.13] لاشتقاق مستويات التكلفة الحرجة لشركة تنتج فقط في سوق محلية [2.14a]، أو عن طريق التصدير [2.14b]، أو شركة متعددة الجنسيات [2.14c].

$$(C_i a_i^{Dom})^{1-\sigma} \cdot \frac{(1-\mu) Y_i (1-\rho)}{p_i^{1-\sigma} p^{1-\sigma}} = C_i f_i^{Dom} \dots\dots\dots [2.14a]$$

$$(C_{ij} a_{ij}^{EX} \tau_{ij}^{EX})^{1-\sigma} \cdot \frac{(1-\mu) Y_i (1-\rho)}{p_i^{1-\sigma} p^{1-\sigma}} = C_{ij} f^{EX} \dots\dots\dots [2.14b]$$

¹ - Thierry Mayer, Isabelle Méjean & Benjamin Nefussi , "The location of domestic and foreign production affiliates by French multinational firms", CEPII, Working Paper No 2007 – 07, May, p10.

² - JORDI Panigua, op cit , p 12.

$$(c_{ij} a_{ij}^{MNE} \tau_{ij}^{MNE})^{1-\sigma} (1 - \gamma_\tau) \cdot \frac{(1-\mu)Y_i(1-\rho)}{p_i^{1-\sigma} p^{1-\sigma}} = c_{ij} f^{MNE} - c_{ij} f^{EX} = c_{ij} f^{MNE} (1 - \gamma_f) \dots$$

....[2.14c]

نفترض أن تكاليف المسافة في حالة التصدير τ_{ij}^{EX} هي جزء من γ_τ لتكاليف المسافة في حالة الاستثمار τ_{ij}^{MNE} ، ونفترض أيضا أن التكاليف الثابتة في حالة التصدير f^{EX} هي حصة γ_f للتكاليف الثابتة في حالة الاستثمار f^{MNE} .

$$\text{بوضع: } \gamma = \frac{(1-\gamma_\tau)}{1-\gamma_f} \text{ هذا يقودنا إلى:}$$

$$(a_{ij}^{MNE} \tau_{ij}^{MNE})^{1-\sigma} \gamma \cdot \frac{(1-\mu)Y_i(1-\rho)}{p_i^{1-\sigma} p^{1-\sigma}} = c_{ij} f^{MNE} \dots \dots \dots [2.15]$$

وانطلاقا من هنا تصبح معادلة الربح للشركة متعددة الجنسية كما يلي:

$$\pi_{ij}^{MNE} = \left(\frac{a_{ij}^{MNE} \tau_{ij}^{MNE}}{\rho p_j} \right)^{1-\sigma} \gamma (1 - \mu) Y_j (1 - \rho) c_{ij} f^{MNE}$$

.....[2.16]

الذي ينتج في منحى الإنتاجية:

$$a_{ij}^{MNE} = \left[\gamma \frac{(1-\mu)Y_j(1-\rho)}{c_{ij} f^{MNE} \rho p_j} \right]^{1/(\sigma-1)} \cdot \frac{\rho p_j}{\tau_{ij}^{MNE} c_{ij}} \dots \dots \dots [2.17]$$

المعادلة [2.17] هي معادلة الهامش الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نجد أن معادلة الهامش الكلي المتوصل إليها في نموذج KT#2 مساو للهامش الكلي المحسوب من طرف Waglé سنة 2010، و ذلك يقود إلى نفس معادلة الجاذبية. وبناء على ذلك ستكون التقديرات الاستراتيجية متناسقة مع نموذج HMR سنة 2008، بينما هناك فرقين أساسيين، أولهما: أن الطريقة التي يشتق بها الهامش الكلي تأخذ في الحسبان اتجاهين مختلفين في الإنتاجية وفي كيفية دخول السوق الأجنبية (عن طريق التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر). وثانيهما ناتج من الفرق الأول وهو أن المصطلح γ في حالة التعظيم يمثل قيمة التكاليف الثابتة التي تكون متساوية مع المسافة، وسوف يكون كلا من الإجراءين متساويين.

ومن هنا نجد أن توجيهات النموذج ليست ذات أهمية، ومن المعروف أن تشمل القيمة الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر من الدولة I إلى الدولة J جميع الشركات التي سوف تستثمر في الواقع:

$$FDI_{ij} = \int_{a_1^{MNE}}^{a_{ij}^{MNE}} x_{ij} p_{ij} N_i dG(a)$$

حيث: $G(a)$ تدل على مجموعة الشركات التي تستثمر في الخارج.

$$. \quad 0 < a_L^{MNE} < a_H^{EX} \text{ عندما } a \in [a_L^{MNE}, a_H^{EX}]$$

N_i هو عدد هذه الشركات.

نسمي:

$$V_{ij} = \int_{a_{ij}^{MNE}}^{a_{ij}^{MNE}} a^{1-\sigma} dG(a) \quad \dots\dots\dots [2.18]$$

من أجل ($a_{ij}^{MNE} > a_L^{MNE}$) نحصل على:

$$FDI_{ij} = \left(\frac{\tau_{ij}^{MNE} c_{ij}}{\rho P_j} \right)^{1-\sigma} Y_j (1 - \mu) N_i V_{ij} \quad \dots\dots\dots [2.19]$$

$$s_i = N_i \quad \text{طاقة العرض}$$

$$m_i = (1 - \mu) c_{ij}^{1-\sigma} Y_j P_j^{\sigma-1} \quad \text{حجم السوق}$$

$$\tau_{ij}^{MNE} = \tau D_{ij}^{\rho_1} e^{u_{ij}} \quad \text{تكلفة المسافة}$$

نأخذ لوغاريتم المعادلة [2.19]:

$$\ln (FDI_{ij}) = \alpha_1 + \gamma_1 \ln(s_i) + \beta_1 \ln(D_{ij}) + \varepsilon_1 \ln(m_j) + u_{ij} \quad \dots\dots\dots [2.19']$$

حيث:

$$\alpha_1 = (1 - \sigma) \ln(\tau/\rho)$$

$$\beta_1 = (1 - \sigma)\rho_1$$

ونصل إلى نفس المنطق المطبق في النموذج الأول، $FDI'_{ij} = AS_{ijt} - \delta_t G_{ij}$ ، مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الاستثمار المبدئية والمبيعات التابعة¹.

إذن المعادلة المتحصل في [2.19'] تمثل النموذج المعياري للجاذبية اعتمادا على نموذج HMR. والفرق يكمن في V_{ij} حيث يختلف تفسير الحدود في نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر، ونرمز لانخفاض عتبة أو قيمة الاستثمار بالرمز a_L^{MNE} ، كما أن انخفاض الإنتاجية يجعل المستثمرين يتحولون إلى مصادر.

اختيار الشركات التي تقوم بالاستثمار بالرمز V_{ij} ، التي تحددها قيمتي المنحنى a_{ij}^{MNE} ، a_L^{MNE} .

¹ - JORDI Panigua, op cit , p 13.

اقترح نموذج HMR المتغير اللاتيني كنسبة للشركات التي تملك أكبر إنتاجية، $1/a_L^{MNE}$ بالنسبة للتكاليف الثابتة فيما يخص الاستثمار الذي ينتقل من الدولة i إلى الدولة j

$$Z_{ij} = (1 - \mu)Y(1 - \rho) \left[\frac{\tau_{ij}^{MNE} c_{ij}}{\rho p_j} \right]^{(1-\sigma)} Y_j (a_L^{MNE})^{1-\sigma} / c_{ij} f^{MNE} \dots\dots\dots [2.20]$$

يستعمل المتغير اللاتيني Z_{ij} بمثابة مقياس في هذا الجزء، عندما يكون $Z_{ij} < 1$ ، فإن أغلب الشركات التي تقوم بالإنتاج في الدولة j لا تجد مبررا للاستثمار في الدولة i ، معنى ذلك عدم القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي. في حين أنه عندما تكون $Z_{ij} > 1$ ، فإننا نلاحظ التدفق الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول. نوه أيضا أنه عندما يكون $Z_{ij} > 1$ ، نجد أن النسبة W_{ij} تزيد بزيادة القيمة Z_{ij} حيث تظهر العلاقة بين w_{ij} و Z_{ij} التي نحصل عليها من حساب النسبة a_{ij}^{MNE} / a_L^{MNE} من المعادلة [2.17] فيما يلي:

$$W_{ij} = Z_{ij}^{(k-\sigma-1)/(\sigma-1)} - 1 \dots\dots\dots [2.21]$$

نحسب لوغاريتم المعادلة [2.20]:

$$\ln(Z_{ij}) = \ln(1 - \mu) + \ln \gamma + \ln(1 - \rho) + (\sigma - 1) \ln(\rho) + (1 - \sigma) \ln a_L^{MNE} - \sigma \ln c_{ij} + (\sigma - 1) \ln(p_j) + \ln(Y_j) + (1 - \sigma) \ln D_{ij} + \ln \tau + u_{ij} - \ln f^{MNE} \dots\dots\dots [2.22]$$

ويفترض نموذج HMR بأن التكاليف الثابتة f^{MNE} عشوائية، $f^{MNE} = e^{k\phi + v_{ij}}$

إذن العبارة النهائية لمعادلة الجاذبية هي¹:

$$\ln(Z_{ij}) = \beta_0 + \beta_i + \beta_j + (1 - \sigma) \ln D_{ij} + k\phi + n_{ij} \dots\dots\dots [2.22']$$

حيث:

$$\beta_0 = \ln(1 - \mu) + \ln \gamma + \ln(1 - \rho) + (\sigma - 1) \ln(\rho) + (1 - \sigma) \ln a_L^{MNE}$$

$$\beta_i = -\sigma \ln c_{ij}$$

$$\beta_j = (\sigma - 1) \ln(p_j) + \ln(Y_j)$$

$$n_{ij} = u_{ij} + v_{ij} \sim N(0, \delta_u^2 + \delta_v^2) \dots\dots\dots [2.19']$$

¹ - JORDI Panigua, op cit , p 14.

يساوي المتغير T_{ij} ، عندما تقوم الدولة j بالاستثمار في الدولة i ، ويمكن حساب احتمال أن تقوم الدولة j بالاستثمار في الدولة i بالعلاقة التالية:

$$\rho_{ij} = \text{pr}(T_{ij} = \frac{1}{\text{observed value}}) = \Phi(\beta_0 + \beta_i + \beta_j + (1 - \sigma) \ln D_{ij} + k\Phi)$$

[2.23]

حيث: $\Phi(\cdot)$ التوزيع الطبيعي المعياري التراكمي.

كما يسعى نموذج HMR إلى تغيير المعادلة [2.23] إلى معادلة احتمالية التي تم تقديرها في المرحلة الأولى ومن قبلها تقديرات المعادلة [2.19'].

1-2-5-3 المنهج التجريبي:

المعادلة الأساسية لنموذج الجاذبية المقدر في كلا النموذجين بأبسط أشكالها هي كالتالي:

$$\ln (FDI_{ij}) = \alpha_1 + \gamma_1 \ln(s_i) + \beta_1 \ln(D_{ij}) + \varepsilon_1 \ln(m_j) + u_{ij} \quad [2.24]$$

حيث:

FDI_{ij} : تدفقات الاستثمار الواردة من الدولة i إلى الدولة j .

D_{ij} : هي المسافة بين الدول.

s_i : حجم عرض السوق في الدولة i

m_j : حجم السوق الأجنبي في الدولة j

u_{ij} : تقدير الخطأ.

وكما ناقشنا سابقا، فقد أدخل "أندرسون وفان وينكوب Anderson and Van Wincoop" عام 2003 المقاومة متعددة الأطراف في صيغة الجاذبية التي كان لها أثار عملية تجريبية على ذلك، حيث تم تقدير نموذج الجاذبية بواسطة ثلاث طرق بديلة وهي¹:

- بالأرقام القياسية لأسعار كل بلد و تقدير المربعات الصغرى العادية² (OLS).
- تقدير صيغة المعادلة بواسطة المربعات الصغرى غير العادية³ (nL-OLS).
- استبدال الأرقام القياسية لكل بلد بمتغيرات ثابتة ثم التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية.

¹ - JORDI Panigua, op cit , p 15.

² - Ordinary Least Squares

³ - Non-linear Least Squares

وجد واضعو النموذج بأن الحصول على الأرقام القياسية لكل بلد في نموذج بلد كبير مهمة جد شاقة. كما لاحظوا بأن كلا من الطريقتين؛ الثانية والثالثة نتجتا من تقديرات متناسقة لمعادلة الجاذبية. وبينت المفاضلة الحسابية للفوائد والصعوبات بأن أغلب الدراسات التجريبية أتبعَت الطريقة الثالثة وأدخلت المتغيرات الثابتة في كلا من الدولة المضيفة وكذا الدولة المستثمرة.

هذا المنطق التجاري، يمكن أن يستخدم حتى الآن في تطبيق المنهجية المستخدمة مباشرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلاوة على ذلك فقد استخدمت المقاومة متعددة الأطراف، في النموذجين الأول والثاني¹.

ويملك الخيار الثالث مزايا إيجابية من وجهة نظر رياضية وحسابية دقيقة، إضافة المتغيرات الوهمية الخاصة بكل بلد تميز الملاحظات التي يبدو أنها ستكون ماثلة على مصفوفة من المعلومات الاقتصادية المختلفة. إذن هذا أمر بالغ الأهمية ولا سيما في قاعدة بيانات تعتمد على قواعد تقدير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. وتظهر الدول ذات الكثافة المنخفضة للتجارة أو الاستثمار في العام نفسه في المسائل الخطية التي يتم حلها بإضافة المتغيرات الوهمية الخاصة بكل بلد.

ومن أجل تحديد التكاليف التي يتطلبها الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل صحيح، يستكمل عادة النموذج الأساسي بإضافة متغيرات تحكم إضافية مثل: الحدود المشتركة، اللغة المشتركة، البلد غير الساحلي، العملة المشتركة، إذا كان البلد قد وقع على معاهدة استثمار ثنائية، أو اتفاقية التجارة الحرة؛ عادة ما كانت هذه المتغيرات موجودة في الأدبيات التجريبية للجاذبية الخاصة بكل من التجارة والاستثمار الأجنبي²، هذه النتائج نجدها في المعادلة التالية:

$$\ln (FDI_{ij}) = \alpha_1 + \gamma_1 \ln(s_i) + \beta_1 \ln(D_{ij}) + \varepsilon_1 \ln(m_j) + \text{control variables} + u_{ij} \quad [2.25]$$

بتوسيع نطاق المتغيرات، وإدراج عامل الزمن t تصبح المعادلة المقدرة³:

$$\ln (FDI_{ij}) = \alpha_1 + \gamma_1 \ln(s_i) + \beta_1 \ln(D_{ij}) + \beta_2 \text{col}_{ij} + \beta_3 \text{lang}_{ij} + \beta_4 \text{rel}_{ij} + \beta_5 \text{border}_{ij} + \beta_6 \text{smctry}_{ij} + \beta_7 \text{locked}_{ij} + \beta_8 \text{BIT}_{ijt} + \beta_9 \text{FTA}_{ijt} + \beta_{10} \text{CC}_{ijt} + \beta_{11} \text{polity2}_{it} + \beta_{12} \text{polity2}_{jt} + \beta_{13} \text{MEPV}_{it} + \beta_{14} \text{MEPV}_{jt} + \beta_{15} \text{NPV}_{it} + \beta_{16} \text{NPV}_{jt} + u_{ij}$$

حيث؛ سندرج المتغيرات التالية و رموزها في الجدول التالي:

¹ - Alessandro Olper and Valentina Raimondi, "Access to OECD agricultural market: A gravity border effect approach", Paper prepared for presentation at the 11th Congress of the EAAE (European Association of Agricultural Economists), 'The Future of Rural Europe in the Global Agri-Food System' Copenhagen, Denmark, 24-27 August 2005, p06.

² -SONIA seghir, "does FDI impact the financial stability or conversely : the case of Tunisia ? A Gravity Model Approach", investment management & financial innovation, vol 06, issue 01, 2009,p98.

³ - JORDI Panigua, "op cit" , p 16.

جدول رقم(4-02): متغيرات المعادلة و رموزها

شرح	رمز	المتغير في المعادلة
الاستثمار الأجنبي المباشر	$\ln(FDI_{ij})$	Foreign direct investment
الناتج المحلي الإجمالي للدولة الأم	$\ln(s_i)$	Home Country GDP
الناتج المحلي الإجمالي للدولة المضيفة	$\ln(m_j)$	Host Country GDP
المسافة	$\ln(D_{ij})$	Distance
الاستعمار	col_{ij}	Colony
اللغة المشتركة	$lang_{ij}$	Common language
الديانة	rel_{ij}	Religion
الحدود	$Border_{ij}$	Border
نفس البلد	$smctry_{ij}$	Same Country
الدولة المستثمرة غير الساحلية	$Locked_{ij}$	Host landlocked
اتفاقيات الاستثمار الثنائي	BIT_{ij}	Bilateral Investment Treaty
اتفاقيات التجارة الحرة	FTA_{ij}	Free Trade Agreement
العملة المشتركة	CC_{ij}	Common Currency
مؤشر الديمقراطية في الدولة المضيفة	$Polity2_i$	Home democratic index
مؤشر الديمقراطية في الدولة المستثمرة	$Polity2_j$	Host democratic index
حوادث العنف الرئيسية في الدولة المضيفة	$MEPV_i$	Home Major episodes of violence
حوادث العنف الرئيسية في الدولة المستثمرة	$MEPV_j$	Host Major episodes of violence
العنف في الدول المجاورة للدولة المضيفة	NPV_i	Home Neighbor violence
العنف في الدول المجاورة للدولة المستثمرة.	NPV_j	Host Neighbor violence

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات السابقة

3-2-5-2 عينة الدراسة:

نركز في عينة الدراسة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية الوافدة لمنطقة دول المغرب العربي - الجزائر، تونس والمغرب - (التدفقات النقدية الداخلة)، خلال الفترة 2000-2012، لدينا المتغير التابع وهو ($\ln FDI_{ij}$) اللوغاريتم الطبيعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدولة i إلى الدولة j ، حيث يتم الحصول على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالدولة المضيفة (الدولة الأم) وكذا الدولة المصدرة، المعالجة في نموذج دراستنا هذه من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في موقعها الخاص: (www.unctad.org/fdistatistics)، للحصول على التدفقات الحقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر يتم تقسيم التدفقات الإسمية للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي المخفض (معامل انكماش deflator)، للدولة المصدرة، حيث تكون سنة الأساس هي 2000.¹

¹ - HIDEKI Kimura & YASUYUKI Todo, "Is foreign Aid a vanguard of foreign Direct Investment? A Gravity-Equation Approach", world development, vol 38, N°04, 2010, Tokyo, japan, p485

2-2-5-2 متغيرات النموذج:

يضم النموذج متغيرات كثيرة ومتعددة وسيكون مفيدا شرحها بشيء من الاختصار وعلى النحو التالي:

3-2-5-1 حجم الناتج المحلي الإجمالي:

يعبر الناتج المحلي الخام عن قياس حجم السوق، فكلما كان هذا المتغير مرتفع كلما كان السوق (الدولة) أكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، في الأدبيات والدراسات السابقة يكون هذا المتغير مرتفعا في الدول المتطورة وأقل من ذلك في الدول السائرة في طريق النمو.

3-2-5-2 عدد سكان الدول :

ومن المتغيرات الأخرى التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هو عدد السكان. فعدد السكان يقيس حجم الدولة، حيث أن الدولة الأكبر تمتلك تنوع إنتاجي أكثر وتكون قادرة على أن تعتمد على نفسها أكثر ويتوقع أن يكون تأثير عدد سكان الدولة المضيفة) التي بها زيادة بعدد السكان (سلبيا مع تدفق الاستثمار للبلد المصدر لان زيادة عدد سكان البلد المضيف الذي يجذب الاستثمار إليه يعني زيادة الإنتاج الكلي والاستثمارات الوافدة وبالتالي زيادة معدل دخل الفرد يؤدي إلى زيادة حركة التدفقات الداخلة.

3-2-5-3 المسافة:

يعتمد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المصدرة له على بعد الدولة المضيفة لهذا الأخير، ويأتي هذا بسبب تكلفة النقل . كما إن للمسافة دور في التأثير على تدفقات وحركة الاستثمار الأجنبي بين الدول. حيث تعتبر عائق طبيعي. كما أن عامل الوقت يلعب دورا في هذا التدفق ويحد من انتقال الأفراد بين الأقاليم . ويتم اللجوء إلى المسافة كبديل عن تكلفة النقل، خاصة عندما لا تتوفر معلومات عن تكاليف النقل.

3-2-5-4 البنى التحتية: (Ln (LTE):

مستوى البنى التحتية يمكن أن يكون وسطا ملائما للاستثمار الأجنبي المباشر، في غياب المعطيات الإحصائية نأخذ كمتغير دلالي للبنى التحتية لكل دولة (الجزائر، تونس و المغرب). إذن فالبنى التحتية في هاته الدول تعتبر مقبولة على العموم ومنه نستخلص وجود علاقة إيجابية بين البنى التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر.

Ln (RNAT) 5-2-2-5-3 الموارد الطبيعية:

تمثل الموارد الطبيعية في دراستنا هذه مجموع المنتجات الموجهة للتصدير (تصدير المنتجات الفلاحية، البترول والمنتجات المنجمية، ومنتجات أخرى موجهة للتصدير) لكل دولة من الدول محل الدراسة مثلا البترول في الجزائر، الحديد والفوسفات في المغرب، السياحة في تونس؛ وبالنظر لثقل الموارد الطبيعية في هاته الدول خاصة البترول نتوصل إلى ان هناك علاقة إيجابية بين الموارد الطبيعية والاستثمار الأجنبي المباشر.

Ln (OUV) 6-2-2-5-3 الانفتاح الاقتصادي:

يقاس الانفتاح الاقتصادي بنسبة التبادل المتعلقة بالنتائج المحلي الخام (صادرات + واردات / الناتج الداخلي الخام) تقيس أهمية التبادلات وبطريقة غير مباشرة القيود التجارية. هذه النسبة يمكن أن تكون مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومنه نستخلص وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.

Ln (INT) 7-2-2-5-3 معدل الفائدة:

يقيس معدل الفائدة القدرة على اقتراض الموارد المحلية من طرف المستثمرين الأجانب، كلما كان هذا المعدل منخفضا كلما كان أكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر. يتغير بعد العلاقة بين معدل الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوع النظام الذي تتواجد فيه. في حالة دول المغرب العربي (غالبا ما يكون معدل الفائدة منخفض) سنحاول بحث دلالة هذه العلاقة وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

Ln (TCH) 8-2-2-5-3 سعر الصرف:

يؤثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم استقراره ، نظريا هناك بيانين من أجل شرح هذه العلاقة : حركية الإنتاج ومواجهة الخطر، عندما يكون سعر الصرف مرتفع في الدولة الأم فإن ذلك يساعد المستثمرين الأجانب على الاستثمار في تلك الدول من أجل الحصول على فائدة أكبر إذا بيع الإنتاج في الداخل ولكن قد تتحول هذه الميزة إلى العكس إذا وجه الإنتاج نحو التصدير. ثم نوجه اهتمامنا إلى البحث عن نوع العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر.

Ln (RP) 9-2-2-5-3 خطر البلد:

من المعطيات التي قد يعتمد عليها في دراسات جاذبية الاستثمار معطيات الدليل العالمي لخطر البلد، (ICRG) حيث أنشئ هذا الأخير من أجل الاحتياط من خطر البلد الاقتصادي، المالي والسياسي سنة 1980 من طرف معدي التقارير العالمية « Political Risk Services » ، والنتيجة هي نظام كامل يسمح بقياس ومقارنة مختلف أنواع الخطر بين مختلف الدول.

3-5-2-10 عوامل أخرى:

هنالك عدد آخر من العوامل تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، غير تلك التي ذكرت سابقا. ومن هذه العوامل إما أن تعيق انتقال الأفراد بين الدول، وإما أن تسهل انتقالهم، وبالتالي تساعد على تنشيط تبادل الاستثمارات البينية كما أن قيمة رسوم الدخول والمغادرة التي تفرض على الأفراد قد تؤثر على توجه المستثمرين الأجانب.

ملاحظة:

يمكن الإشارة إلى أن معادلة الجاذبية تختلف حسب المتغيرات المختارة في نموذج الدراسة من طرف الباحث.

3-5-3 أثر متغيرات نموذج الجاذبية:

وفيما يتعلق بطبيعة أثر المتغيرات السابقة سوف يتم توضيحه فيما يلي¹:

3-5-3-1 الناتج المحلي الإجمالي بالدولتين المضيفة و المستقبلية :

سبقت الإشارة إلى أن استخدام نموذج الجاذبية في الاستثمار الأجنبي المباشر يحاول تفسير قيام التدفقات البينية بين دولتين اعتمادا على عوامل تتعلق بكل من الطلب والعرض بكلا الدولتين. وبالتالي يستخدم الناتج المحلي الإجمالي بالدولتين كمعبر عن الحجم الاقتصادي لهما. وتمثل الفرضية هنا في التأثير الإيجابي المعنوي للناتج المحلي الإجمالي لكلا الدولتين على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بينهما.

3-5-3-2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة المضيفة و الدولة المصدرة :

يرجع إدخال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن الدول الأكثر ثراء تتجه للتجارة أكثر عامة، حيث يزيد طلب الأفراد بها على الاستيراد، كما أن مكون حجم السكان ضمن الدخل الفردي يؤثر على حجم التبادل التجاري بين الدول في الاتجاهين. وقد سبقت الإشارة إلى استخدام الدخل الفردي كمعبر عن نصيب العامل من رأس المال بالدولتين بهدف دمج نظرية نسب عناصر الإنتاج ضمن النموذج. وهنا يتوقف أثر معامل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولتين على طبيعة السلع التصديرية. فإذا كانت السلع التصديرية كثيفة العمل (رأس المال) يكون تأثير معامل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على التدفقات البينية سلبي (إيجابا) في الدولة الأم، وإيجابا (سلبي) في الدولة المستوردة.

3-5-3-3 المسافات الجغرافية بين الدولتين :

تمت الإشارة إلى أهمية المسافات الجغرافية كمؤثر سلبي في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين دولتين، و يمكن تفسير هذا الأثر السلبي عبر الارتباط بين المسافات الجغرافية وأربعة من أشكال التكاليف المترتبة على التجارة وهي تكلفة النقل، وتكلفة الزمن المستغرق في الشحن، وتكاليف الاتصال وتكاليف تدليل تباين الثقافات.

¹ - أحمد محمد عزت أحمد، " أثر الخدمات اللوجستية على تنمية التجارة العربية البينية (مدخل نموذج الجاذبية)"، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة، 2011.

3-5-3-4 الحوار :

يفترض أن وجود حدود مشتركة بين دولتين يؤدي إلى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بينهما بشرط وجود بنية تحتية مشتركة للنقل . وهنا تجدر الإشارة إلى أن تضمين متغير مستقل للمسافات الجغرافية بين الشركاء لا يغني عن تضمين متغير مستقل للحوار خاصة في حال إدراج المسافات الجغرافية على أنها المسافة بين مراكز التجارة بين الدولتين. وهو ما قد يبالغ في حساب المسافة الفعالة بين الدولتين .

3-5-3-5 اتفاقيات التكامل الاقتصادي:

هناك أثرين يترتبان على التكامل الاقتصادي وهما توليد التجارة بين الدول الأعضاء في التكامل ، وتحويل التجارة من الدول غير الأعضاء في التكامل إلى الدول الأعضاء فيه ويؤدي كلا الأثرين إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي .

3-5-3-6 الاشتراك في اللغة ، الديانة و التاريخ الاستعماري :

يؤدي الاشتراك في اللغة، الديانة، و التاريخ الاستعماري، إلى سهولة الربط الثقافي والتاريخي بين الدول. بالتالي نتوقع أن يكون للاشتراك في اللغة، الديانة و التاريخ الاستعماري أثرا إيجابيا على تدفق التجارة بين الدول.

3-5-3-7 سعر الصرف الحقيقي :

يستخدم سعر الصرف الحقيقي كمعبر عن تغيرات الأسعار النسبية بين الدولتين، خاصة مع كون التقلبات في الأسعار النسبية لسلع التجارة بين الدول تقترب إلى حد كبير من التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية، كما أن زيادة سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية لصادرات الدولة (بافتراض مرونة الطلب على صادرات الدولة). وبالتالي نتوقع تأثر تدفق التجارة سلبا بالتغيرات في سعر الصرف الحقيقي.

3-5-3-8 جودة المؤسسات العاملة في الدولتين :

يؤثر أداء المؤسسات العاملة بالدولة متضمنة السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية على السياسة الاقتصادية بها. وهو ما ينعكس على تأمين التجارة عامة والتجارة الدولية بصفة خاصة، وبالتالي يمكن القول بأن جودة أداء المؤسسات في كل من الدولتين المصدر والمستوردة لها أثر إيجابي على تدفقات التجارة بينهما .

ويستخدم الرقم القياسي لمؤشر الفساد بالدولتين المصدر والمستوردة كنائب عن جودة المؤسسات العاملة بالدولتين لتضمين ما يتعلق بالمعوقات التنظيمية و الإدارية أمام تنمية التجارة العربية البينية. فكلما تراجعت قيمة المؤشر زادت درجة الفساد بالدولة وهو ما يعرقل تدفق التجارة الدولية.

ومن تعريف المتغيرات المستقلة يمكن استنتاج اتجاه التأثير المتوقع لكل منها على النحو التالي:

- من المتوقع أن يتخذ معامل حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي للدولتين (GDPIJ) إشارة موجبة، مع ثبات العوامل الأخرى. فكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بالدولة المصدرة كان ذلك دليلاً على زيادة العرض بهذه الدولة. وكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بالدولة المستوردة زادت الدخول بهذه الدولة، وزاد الطلب على السلع المحلية والمستوردة على حد سواء، وبالتالي فمن المفترض أن زيادة حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي بالدولتين سوف تؤدي إلى زيادة تدفق التجارة بينهما .
- بالنسبة لمعامل حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولتين (GDPPCIJ) فقد سبقت الإشارة أن له تأثير إيجابي.
- مع ثبات العوامل الأخرى، تؤثر زيادة المسافات الجغرافية سلباً على تدفقات التجارة دولياً، حيث تؤدي زيادة المسافات إلى زيادة تكاليف التجارة ويزيد هذا الأثر في حالة التجارة العربية البينية في ظل تواضع وسائل النقل التي تربط بين الدول العربية .
- يؤدي وجود حدود مشتركة بين الدول إلى زيادة حجم التبادل التجاري بينهما ، مع ثبات العوامل الأخرى، وقد سبقت الإشارة إلى أن سبب إدراج متغير يعبر عن التجاور الجغرافي على الرغم من وجود المسافات الجغرافية يكمن في طريقة حساب المسافات على أنها البعد بين مراكز التجارة بين الدولتين . وهو ما قد يبالغ في حساب المسافة الفعالة بين الدولتين .
- مع ثبات العوامل الأخرى، يكون لوجود اتفاقيات التجارة الثنائية أثر إيجابي على تدفقات التجارة الدولية في ظل منح معاملة أفضل للدول الأعضاء في مثل هذه الاتفاقيات .
- تتراجع تدفقات التجارة الدولية مع وجود معوقات لوجستية حتى في ظل الإعفاء الجمركي الكامل بالنسبة للتجارة العربية البينية. ولذلك يفترض أن يكون لمعاملات متغيرات طول الزمن الأهم لاستخراج تراخيص التصدير والاستيراد وزيادة تكاليف الإجراءات الخاصة بالتصدير والاستيراد لكل حاوية .

خلاصة الفصل:

يتواصل طرح نموذج الجاذبية باعتباره أهم وسيلة من الوسائل التي تعنى بالتدفقات والمبادلات البيئية الثنائية فيما يخص التجارة الدولية أو الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتعطي أهم متغيرات النموذج (كالتابع الخارجي الخام، السكان، المسافة، المتغيرات الوهمية) أثرا واضحا، كما أن التطورات والتغيرات التي عرفها نموذج الجاذبية بفضل عدة باحثين كان لها أيضا الأثر على مكونات هذا الأخير. وقد تناولنا في بداية هذا الفصل أهم التطورات التي عرفها نموذج الجاذبية من خلال الإضافات التي كان يضيفها عليه الباحثين في كل مرة باقتراح فرضيات مختلفة وذلك ما كان يؤدي في كل مرة إلى نتائج مختلفة حتى غاية الوصول إلى النموذج النهائي والمطور للنموذج في شكله العام. وبما أن النموذج يعبر من أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتحليل التدفقات البيئية، فقد اهتم به الباحثين خصوصا وتم تطبيقه في مراحل الأولى على نظريات التجارة الدولية ثم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتم دراسة تكاليف النقل التي تعتبر عائق أمام التدفقات البيئية وفي نفس الوقت يرمز إليها بمتغير المسافة الذي تعتبر أهم متغير في معادلة الجاذبية وقد لقي في بدايات تصميم النموذج صعوبة في قياسه حيث استخدم الباحثين عدة فرضيات في ذلك.

ومن خلال التطورات التي عرفها نموذج الجاذبية تم اشتقاق المعادلة الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعرفت عدة نماذج للباحثين في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر كنموذج " والقوي " ، نموذج " توبال و كلينر " ، حيث ساهمت هذه النماذج القياسية في إعطاء نظرة دقيقة، واضحة وشاملة في مجال جاذبية التدفقات البيئية سواء ما تعلق منها بالتجارة الدولية أو فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر ومن هذا المنطلق تعددت الدراسات والبحوث في هذا الميدان وأضحى نموذج الجاذبية من أهم النماذج المستخدمة في قياس التدفقات البيئية كون نتائجه تساعد في إعطاء نتائج توجيهية تساعد المحللين الاقتصاديين على تصنيف وإعطاء رؤية واضحة للتدفقات البيئية العالمية.

وبالحديث عن متغيرات النموذج وجدنا أنه يهتم بحجم الدول التي تقوم بالتبادلات البيئية الثنائية لذلك نتطرق إلى استخدام الناتج المحلي الخام والناتج المحلي الخام للفرد كمتغير في المعادلة تعبيرا عن حجم الدول محل الدراسة، إضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى التي تم إدراجها في النموذج كمتغير عدد السكان، كما تم إضافة بعض المتغيرات الوهمية كاللغة المشتركة، الجوار، الاتفاقيات الدولية، مع افتراض أن مردودية الإنتاج تكون متزايدة في ظل المنافسة الاحتكارية. إذن فمعادلة الجاذبية علاقة نظرية تربط حجم التدفقات البيئية بحجم الدول وبالمسافة التي تفصلهم. وهذا ما سنراه بشيء من التفصيل في الفصل الخامس.

الفصل الخامس:

**تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي
المباشر باستخدام نموذج الجاذبية**

تمهيد:

تم التوصل في الفصل الرابع إلى أن نموذج الجاذبية عرف تطورات عدة من طرف الباحثين الذين عملوا على تغيير الفرضيات في كل مرة و بالتالي تغير النتائج المتوصل إليها ومن ثم تمت صياغة النموذج النهائي الذي اعتبر من أهم النماذج في قياس التدفقات البينية الخاصة بالتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، وما يهمنا نحن في بحثنا هذا هو نموذج الجاذبية الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ متغيراته؛ المعوقات التي تواجهه وكذا النتائج المتوصل إليها.

وفي محاولة لتأكيد ما تم التوصل إليه فيما سبق من أهمية التركيز على نموذج الجاذبية الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل التدفقات البينية فيما يخص هذا الأخير، سوف يتم استخدام النموذج المختار لعينة الدراسة " نموذج كليبر وتوبال 2010" في الفصل الرابع مع محاولة استخدام بيانات مقطعية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة الزمنية المختارة "2000-2012" في منطقة المغرب العربي (نخص بذلك الدول: تونس، الجزائر و المغرب) مع مقارنة نتائج الدراسة للدول الثلاث وتحليل ما تم التوصل إليه باستخدام بعض جداول البرامج الإحصائية التي ستساعدنا في الوصول إلى تلك النتائج نذكر منها: Eviews 7 , SPSS 17، وقد تم اختيار نموذج الجاذبية فضلا عن غيره من أساليب التقدير في تحليل التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المغرب العربي لعدة اعتبارات منها: القوة التفسيرية العالية لنموذج الجاذبية حال توفر المعلومات اللازمة لصياغته؛ إمكانية إدراج أكبر قدر ممكن من المتغيرات الاقتصادية والطبيعية في نموذج الجاذبية، وهو ما يمكن معه إدراج متغيرات مثل المسافات الجغرافية، وجود حدود مشتركة، كما يركز نموذج الجاذبية على أساس نظري صريح حيث يمكن نمذجته ليساير فرضيات نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر الحديثة، فمن الممكن اشتقاقه من نظريات النفقات النسبية لريكاردو، ونسب عناصر الإنتاج لهيكشر- أولين ووفورات النطاق والمنافسة الاحتكارية كما تمت الإشارة إلى ذلك في الفصل الأول.

وسوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: نعرض في المبحث الأول الإطار النظري و تطبيقات نموذج الجاذبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بإيجاز ونخصص المبحث الثاني لتوضيح خطوات إعداد وتجميع البيانات اللازمة لتقدير نموذج الجاذبية، ونقوم في المبحث الثالث بتقدير نموذج الجاذبية قياسيا وتحليل أهم نتائج التقدير التي تم التوصل إليها، مع التركيز على أهمية النموذج في جذب واستقطاب التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر.

1- الإطار النظري وتطبيقات نموذج الجاذبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يرجع استخدام نموذج الجاذبية بشكل عام وموسع في تفسير محددات تدفقات أنواع مختلفة من السلع وعناصر الإنتاج عبر الحدود الدولية والإقليمية إلى بداية الأربعينات من القرن العشرين. وقد تم استخدام هذا النموذج بنجاح في تطبيقات لتفسير محددات تدفقات الهجرة من دولة لأخرى، تدفق المستهلكين إلى مراكز التسوق والمرضى إلى المستشفيات.

1-1 الإطار النظري لاستخدام نموذج الجاذبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاقتصادي "جين تينبرجن" الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد أول من وضع نموذج اقتصادي قياسي، كما أعطى فكرة عن نماذج احتمالية اقتصادية سابقة التي توضح إجمالي التدفقات البينية الثنائية بين الدول؛ تجاهلت النظريات الكلاسيكية لريكاردو الخاصة بالميزة النسبية، والحديثة Heckscher-Ohlin (H-O) تدفقات التجارة الكلية، واستخدمت التغيرات التابعة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي للشريكين التجاريين على حد سواء، المسافة، ومتغيرات وهمية التي تحكم الجوار؛ الحدود المشتركة، أو أعضاء هيئات دولية مثل الكومنولث البريطاني، أو اتفاقيات التجارة الحرة، وكان عمل "تينبرجن" مستوحى من عمل زملائه الاقتصاديين مثل "لينمان".

وقد تم مؤخرا تطبيق معادلة الجاذبية على الاستثمار الأجنبي من طرف "برينارد" سنة 1997، "براكوني نوريك وإربن" سنة 2005، و"برجستناد" سنة 2008، حيث كان هدف هؤلاء الاقتصاديين في أبحاثهم هو إسقاط متغيرات معادلة الجاذبية الخاصة بالتجارة الدولية على معادلة الجاذبية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر: كالاتحادات الخاصة بالعملة، اتفاقيات الاستثمارات البينية، التكامل الاقتصادي، التي يمكن أن تضع الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن التجارة الدولية، واتفاقية التجارة الحرة كبديل عنها اتفاقية الاستثمارات البينية¹.

وكانت الصورة الأساسية للنموذج، كما ظهرت في دراسة "تينبرجن Tinbergen" سنة (1962) هي:

$$F_{ij} = G Y_i^\alpha Y_j^\beta D_{ij}^\delta \dots\dots\dots(01)$$

حيث أن:

F_{ij} : هي تدفقات الدولة الأم i نحو الدولة المستقبلة j .

Y_i و Y_j : يعكس حجم الاقتصاد للموقعين i و j عادة تمثل حجم الناتج المحلي Y أو حجم الدخل القومي الإجمالي GDP

لكلا الموقعين.

D_{ij} : المسافة بين الموقعين وعادة تقاس من المركز إلى المركز.

G : ثابت الجاذبية.

¹ — INTERNATIONAL MONETARY FUND, "Foreign Direct Investment Statistics -How Countries Measure FDI2001-", 2003, p 12.

وقد تم إدخال العديد من التعديلات على نموذج الجاذبية في عدة دراسات بهدف الوصول إلى صياغة معيارية للنموذج وتدعيم النظريات المطورة الخاصة به، وهذا ما نتج عنه اشتقاق نظرية الجاذبية العامة، عن طريق دمج بعض المتغيرات في النموذج بما يتوافق مع النظريات المعروفة، كمنظرة نسب الإنتاج لهيكشر- أولين، ومن هذه المتغيرات:

- نصيب الفرد في الدولتين من الناتج المحلي الإجمالي، والذي استخدم كنائب عن نصيب العامل من رأس المال بهما.
 - رقم قياسي لسعر الصرف بين الدولتين.
 - متغيرات صورية لوجود لغة، حدود، ديانة، تاريخ استعماري وعملة مشتركة وتم استخدامها لتوضيح مدى التوافق الثقافي باعتباره أداة لتعزيز التجارة.
 - متغير صوري لعضوية الدولتين في الاتحادات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.
 - بعض المقاييس المتعلقة بجودة الشركات والتعقيدات التنظيمية بالدولتين.
- وبصفة عامة يمكن تقسيم المتغيرات الداخلة في معادلة الجاذبية إلى ثلاث مجموعات من المتغيرات:
- المتغيرات الأولى، تتعلق بالعرض والطلب بالدولتين ومنها الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان؛
 - المتغيرات الثانية، من شأنها إعاقه التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر ومنها تكلفة النقل، التحيز للإنتاج المحلي، التباين الثقافي والعزلة الجغرافية؛
 - المتغيرات الثالثة، عوامل متعلقة بتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر مثل اتفاقيات الاستثمار الأجنبي المباشر الدولية، اللغة، الحدود والديانة المشتركة.

1-1 الصيغ التطبيقية لنموذج الجاذبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر:

سنبنى نموذج الجاذبية لبحثنا هذا اعتمادا على نموذج "توبال و كلينر" سنة 2010 كما سبقنا الإشارة إلى ذلك في الفصل الرابع، سنأخذ مجموع التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة من مجموعة دول مختارة نطلق عليها اسم "الدول المستثمرة" أو "PI" نحو منطقة المغرب العربي وبالتحديد (تونس، الجزائر والمغرب) والتي نسميها بالدول المستثمرة أو الدول المضيفة "PC". فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سوف نضع مكان الواردات في النموذج دخل الدول المستثمرة "PI" والدول المضيفة "PC" والتي تعطى بالناتج المحلي الخام (PIB) لمجموع الدول المستثمرة ولكل دولة مستقبلة على حدى وذلك تعبيرا عن حجم السوق¹، المسافة بين الدول المستثمرة والدول المستقبلة (D_{ij}) وأيضا متغير عدد السكان للدول المستثمرة "PI" والدول المضيفة "PC":

$$FDI_{ij} = \beta_0 N_{it}^{\beta_1} N_{jt}^{\beta_2} Y_i^{\beta_3} Y_j^{\beta_4} D_{ij}^{\beta_5} \mu_{ijt}$$

حيث:

D_{ij} : المسافة التي تفصل الدولة i عن الدولة j ؛

¹ - Olivier Cadot & Julien Gourdon, " Assessing the price-raising effect of non-tariff measures in Africa", CEPII, WP No 2012-16, July, p07.

FDI_{ij}: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المستثمرة "PI" نحو الدول المضيفة "PC"؛

N_{i(j)}: عدد السكان للدول المستثمرة "PI" و الدول المضيفة "PC"؛

β₀: ثابت؛

β₁، β₂، β₃، β₄، β₅ :

μ_{ijt}: تقدير الخطأ.

بالإشارة إلى المعادلة (01) والتي توضح أن نموذج الجاذبية الأساسي يرجع حجم التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدين إلى الحجم الاقتصادي لهما والمسافة التي تفصل بينهما، وما تم إدخاله على هذه المعادلة من تغيرات، يمكن صياغة نموذج الجاذبية المعممة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بعد تحويله إلى الصورة اللوغارتمية على الشكل التالي:

$$\ln(FDI_{ij}) = \beta_0 + \beta_1 \ln(N_{it}) + \beta_2 \ln(N_{jt}) + \beta_3 \ln(Y_i) + \beta_4 \ln(Y_j) + \beta_5 \ln(D_{ij}) + \mu_{ijt}$$

ويكون النموذج غني بالمتغيرات المالية، الاقتصادية والمتغيرات البنوية مثل نسبة التضخم، نسبة سعر الصرف، درجة الانفتاح الاقتصادي، سعر الفائدة، الموارد الطبيعية، أهم المنتجات التي يتم تصديرها في كل دولة من الدول محل الدراسة (تونس، الجزائر والمغرب) و بإدخال هذه المتغيرات تصبح المعادلة كما يلي:

$$\ln(FDI_{ij}) = \beta_0 + \beta_1 \ln(N_{it}) + \beta_2 \ln(N_{jt}) + \beta_3 \ln(Y_i) + \beta_4 \ln(Y_j) + \ln(INF) + DUM + cum\ lang + cum\ col + \beta_5 \ln(D_{ij}) + \mu_{ijt}$$

كما سبقت الإشارة سابقا، i تمثل الدول الأم مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر كما سمينها "PI"، j هي الدول المضيفة "PC" و t هي الزمن.

2-1 المتغيرات:

لدينا ثلاثة أنواع من المتغيرات، متغيرات مستقلة، متغيرات تفسيرية ومتغيرات وسطية، والمتغيرات الوسيطة تختار أثناء الاختبار القياسي وهي القيم المتأخرة بسنة بالنسبة للمتغيرات التفسيرية، وبسنتين بالنسبة للمتغيرات المستقلة المتأخرة. وتظهر بنجاح في الأدبيات أن القيم المتأخرة لها أدوات جيدة للمتغيرات التفسيرية.

4-1 المتغيرات المستقلة:

المتغير المستقل هو: $\ln(FDI_{ij})$ ، وبصفة عامة تكون المتغيرات باللوغاريتم. ومن أهم المزايا في تقدير العلاقات باللوغاريتم هي تقريب الوحدات كما تسمح باستخلاص التطبيقات مثل المرونات. الرمز i يدل على مجموعة الدول الصناعية "PI" و هي تتكون من أهم الدول التي تقوم بالاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر و المغرب)؛ ونذكر منها: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، كوريا الجنوبية، الصين، بريطانيا، بلجيكا، سويسرا، ماليزيا، إسبانيا، السعودية العربية، الكويت، كندا، لوكسمبورغ، بلغاريا،

الدانمارك، اليونان، إيرلندا، بولونيا، البرتغال، الرمز J يشير إلى الدول المضيفة (تونس، الجزائر والمغرب) "PC"، الرمز t يدل على زمن أو سنة الاستثمار، وحدة القياس تكون بالدولار أو مليون دولار ($us\$$) من أجل كل سنة t .

5-1 المتغيرات التفسيرية: وتمثل هذه المتغيرات في:

Ln (Dij) : 1-5-1 المسافة

بما أن النموذج يطبق على تدفقات السلع، فإن المسافة تعتبر كقياس تقريبي لتكاليف النقل لكن هذا الاستنتاج لا يعتبر دفاعي في حالة حركة رؤوس الأموال. كما أن دور المسافة يختص بنقل المعلومة للمؤسسة التي تستثمر في الخارج. والمسافة المستخدمة في التقدير تسمى بمسافة طيران العصفور " vol d'oiseau " .

أغلب دول المغرب العربي لها علاقات تجارية مع الدول الأوروبية ومن أجل ذلك نعتبر وسط أوروبا كمرکز من أجل قياس المسافة للدول الأم "PI"، كما تقاس مسافة بعض الدول الأم (كالصين و ماليزيا، و.م.أ وغيرها) تحسب فرديا وليس بمجموع الدول. أغلب الدراسات التي تستخدم نموذج الجاذبية تبين بأن للمسافة أثر سلبي على التجارة. وانطلاقا من هنا نستخلص بأن هناك أثر سلبي بين المسافة والاستثمار الأجنبي المباشر. (أنظر ملحق رقم 04)

Ln ((Yi et Yj)) : 2-5-1 الناتج الداخلي الخام

يعبر الناتج المحلي الخام عن قياس حجم السوق، فكلما كان هذا المتغير مرتفع كلما كان السوق (الدولة) أكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، في الأدبيات والدراسات السابقة يكون هذا المتغير مرتفعا في الدول المتطورة وأقل من ذلك في الدول السائرة في طريق النمو، نختبر في دراستنا هذه إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطا مباشرة بمهدين المتغيرين في الدول محل الدراسة (الجزائر، تونس والمغرب) . (أنظر ملحق رقم 03).

Ln ((Ni et Nj)) : 3-5-1 السكان

يعتبر عدد السكان مثل متغير الناتج الداخلي الخام يقيس حجم السوق، وبصفة عامة فإن دولة ذات كثافة سكانية مرتفعة ستكون أكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر من دولة ذات كثافة سكانية منخفضة. ونعتبر بأن شمال إفريقيا كبقية العالم تتميز بكثافة سكانية مرتفعة وبالتالي فهي تتميز بجاذبية كبيرة، نختبر في دراستنا هذه إذا كان هناك تأثير إيجابي لسكان المنطقة محل الدراسة (الجزائر، تونس والمغرب) على الاستثمار الأجنبي المباشر أم لا.

1-5-4 معدل التضخم: Ln (INF)

معدل نمو الأسعار بالنسبة للاستهلاك هو عامل مطبق في حالة السيولة الزائدة، في دراسات تجريبية سابقة اعتبر معدل التضخم المرتفع كقائد لعلاقة سلبية مع الاستثمار الأجنبي المباشر وظل الصعوبات التي تواجهها الدول محل الدراسة فيما يخص معدل التضخم نتوصل إلى وجود علاقة سلبية بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر.

1-5-5 مستوى الدين العام: Debt

هو متغير وهمي يقيس مستوى الدين العام، يأخذ القيمة 1 في حالة ضعف مستوى الدين العام للدول محل الدراسة (من سنة 2000 إلى 2012)، ويأخذ قيمة 0 في الحالة المغايرة ممكن أن نصل إلى علاقة سلبية بين هذا المتغير وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-5-6 اللغة المشتركة: cum lang

هي متغير وهمي يقيس الاشتراك في اللغة، يأخذ القيمة 1 في حالة ما إذا كانت لغة الدولة المضيفة والدولة الأم مشتركة لأن هذا يساعد على تسهيل انسياب المزيد من التدفقات البينية، ويأخذ قيمة 0 في الحالة المغايرة ممكن أن نصل إلى علاقة سلبية بين هذا المتغير وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-5-7 الاستثمار المشترك: cum col

هو متغير وهمي يقيس إذا ما كان الاستثمار مشتركاً للدولتين أم لا، يأخذ القيمة 1 في حالة وجود اشك في الاستثمار القديم للدول محل الدراسة (من سنة 2000 إلى 2012)، و يأخذ قيمة 0 في الحالة المغايرة ممكن أن نصل إلى علاقة سلبية بين هذا المتغير وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-5-8 الجوار: fron

هو متغير وهمي يقيس الاشتراك في الحدود فإذا كان هناك حدود مشتركة بين الدولة المضيفة والدولة الأم فإن المتغير يأخذ القيمة 1 لأن تبادلات الاستثمار الأجنبي المباشر تزداد بين الدول المتجاورة، كما يأخذ قيمة 0 في الحالة المغايرة.

1- المعطيات الإحصائية:

كأي دراسة تجريبية أخرى مطبقة على مجموعة دول متطورة، فإنه من الصعب جمع بعض المعلومات الإحصائية مثل حالة دولة تونس التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي وبالتالي ستكون قاعدة المعطيات الإحصائية بما ضعيفة، ومنه فإننا نعتمد في دراستنا على موقع البنك العالمي: www.banque mondiale، وكذا مواقع هيئة الأمم المتحدة، والتقارير العالمية السنوية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعدها هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة. وكذا منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

إذن البيانات الإحصائية المجمعة من خلال هذه المواقع للفترة: 2000-2013 هي كالآتي:

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1970-2012 الداخلة للدول محل الدراسة (تونس، الجزائر والمغرب).
- الناتج الداخلي الخام للدول الأم "PI" والذي رمزنا له ب Y_i وكذا الناتج الداخلي الخام للدول المستقبلية "PC" كما رمزنا له ب Y_j . انطلاقا من موقع البنك العالمي:
- عدد السكان N_i و N_j للدول "PI" و الدول "PC" على التوالي.
- معدل التضخم.
- البيانات الخاصة بالمسافة التي تفصل بين الدول المستثمرة "PI" و الدول المضيفة "PC" تم جمعها انطلاقا من موقع CEPII وهو موقع (<http://www.cepii.fr/anglaisgraph/bdd/distances.htm>) و في نفس الموقع حصلنا على المتغيرات الوهمية الخاصة بمعادلة الجاذبية كاللغة والاستعمار المشترك¹.
- تم الحصول على معدل التضخم للدول المستثمرة "PI" والدول المضيفة "PC" من موقع هيئة الأمم المتحدة .
- ومن أجل نتائج أكثر دقة فقد استخدمنا برامج إحصائية لهذا الغرض، تمثلت في: Eviews7، SPSS17، Excelstat، Excel2010 .

كما يجب التوضيح بأن النموذج اللوغاريتمي " log-linéaire " يكون غير معرف بالنسبة للقيم المعدومة أو القيم السالبة، ومنه نقترح حلين في مواجهة ظهور الصفر في العينة المدروسة: إما أن نتجاهل الأصفار إما أن نضيف عامل ثابت بالنسبة لكل المشاهدات بالنسبة للمتغير المعني. إذن نستخدم التقنية الأكثر عمومية والتي استعملت من أجل بيانات المتغيرات المستقلة للاستثمار الأجنبي المباشر، في حالة ظهور عدد سالب في العينة المدروسة نأخذ المشاهدة الأصغر التي ستكون سائدة بصفة مشتركة بالنسبة لكل مشاهدات العينة ثم نضيف لها ثابت. إذن هذه التقنية لها مزايا مضاعفة في مواجهة مشكل ظهور مشاهدات مع قيمة الصفر في العينة أو ظهور قيمة سالبة (مثل حالة عدم وجود استثمار أجنبي مباشر بتونس، الجزائر أو المغرب). كما تسمح لنا هذه الطريقة أيضا بتجنب انحراف المجموع في حالة ما إذا كانت المتغيرات بقيمة صفرية كميلغ غير موزع بطريقة عشوائية(متغير الحوار والاستعمار المشترك يأخذان قيم صفرية في دراستنا هذه). (أنظر ملحق رقم 07)

إذن فتقدير النموذج القياسي المشكل في المرحلة السابقة، يعني محاولة الوصول إلى تقديرات كمية لمعاملاته (أي معاملات المعادلة أو الدالة المقترحة). اختيار نوع المعادلة بدون تحديد الثوابت التي تتضمنها لا يفيدنا قطعا في دراسة هذه العلاقة. لذلك كان لابد من القيام بإجراء حسابات معينة لتحديد ثوابت المعادلة المختارة. إن أي ثابت في المعادلة المختارة يمكن أن يأخذ قيما متعددة وغير منتهية وبالتالي فإننا سنكون أمام لا نهاية من المعادلات التي لها نفس النوع المختار سابقا. لذلك فإنه من الطبيعي جدا عند تحديد قيم تلك الثوابت أن نبحث عن قيمة لكل منها بحيث نحصل على معادلة معينة (ذات ثوابت محددة) تمثل العلاقة المدروسة أفضل تمثيل. إذن للبحث عن هذه للقيم نستخدم طريقة المربعات الصغرى في عملية التقدير هذه².

¹ — Thierry Mayer & Soledad Zignago, "GeoDist: the CEPII's distances and geographical database", November 6, 2010, p03.

² - مكيد علي، " الاقتصاد القياسي - دروس و مسائل محلولة -"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2011، الجزائر، ص14.

وتتميز هذه الطريقة بدرجة عالية من التأكد في النتائج وتتطلب عمليات حسابية ثقيلة نوعاً ما والاعتماد المتزايد على البرامج المعلوماتية في هذا المجال يجعل المحلل الإحصائي أو الباحث يحصل على معلمات الدالة بأقل صعوبة.¹

2-1 الطريقة الإحصائية في التقدير:

نموذج الجاذبية الذي نعمل عليه في دراستنا هذه يقدر مبدئياً بيانات مقطعية باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ثم بيانات مقطعية ذات أثر ثابت كما أن هذا التقدير يجنبنا عدة مشاكل:

- هناك ارتباط قوي بين المتغيرات السائدة وبين نسبة تقدير الخطأ، هذا الارتباط يبين لنا الانحراف في التقدير. ونعتبر أن هذا التقدير غير متقارب حتى في حالة فرضية عدم وجود ارتباط مع الخطأ العشوائي، ويزداد هذا الانحراف كلما زاد تغير أثر الأفراد.

- توفر المتغيرات الثابتة عبر الزمن (على سبيل المثال المسافة أو المتغيرات الوهمية) لا يتلاءم مع نموذج الأثار الثابتة. من أجل كل هذه الأسباب، من الضروري إيجاد نموذجاً يتماشى مع ذلك أو أننا نحذف أثر الأفراد عن طريق تقدير التحول LSDV (least square dummy variable) أي طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية التي تنحرف في مواجهة عينة ضعيفة .

في تقدير ذو أثر عشوائي فإننا سنكون في مواجهة مشكل آخر هو عدم تجانس المتغيرات غير المستقلة و البواقي. اقترح " أندرسون Anderson " سنة 1991 طريقتين للتقدير asymptotiquement تجتمعان من أجل حل هذا المشكل، ويخص ذلك المتغيرات عندما $T \rightarrow \infty$ و $N \rightarrow \infty$ مع ان هذه التقديرات غير فعالة في لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار القيود على covariance بين المتغيرات التفسيرية وتقدير الخطأ . كما وضع باحثين آخرين تقديرات فعالة تحت القيود أنشأت انطلاقاً من أدوات تعتمد على l'orthogonalité للقيم المتأخرة للمتغيرات endogène وتقدير الخطأ. المتغيرات التي تكون في مستوى انحراف بأداة جيدة في المعادلة باختلاف في القياس حيث تكون مرتبطة مع المتغيرات التفسيرية وغير مرتبطة مع نسبة تقدير الخطأ والتقدير المحصل عليه يسمى بتقدير الفارق. ورغم أن لهذا التقدير دقة ضعيفة ويعطينا انحرافات مهمة خاصة إذا ما طبق على العينات الصغيرة.²

2-2 خطوات إعداد و تجميع البيانات اللازمة لتقدير نموذج الجاذبية:

بعد أن تم في المبحث السابق التعريف بنماذج الجاذبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، يتم في هذا المبحث بناء نموذج الجاذبية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يأخذ بعين الاعتبار مجموعة الاختلاف في حالة التدفقات البنينية لمنطقة المغرب العربي عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ - نصيب رجم، " الإحصاء التطبيقي"، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير - جامعة عنابة-، دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2004، عنابة ، ص54.

² - عدنان غانم، فريد خليل الجاعوني، "استخدام تقنية الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة في دراسة أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الأسرة" دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من الأسر في محافظة دمشق "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد - 27 العدد الأول 2011 -، دمشق، سوريا، ص114.

2-2-1 الدول محل الدراسة:

تغطي الدراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البينية بين دول المغرب العربي متمثلة في: الجزائر، تونس والمغرب مع عشرون دولة من دول العالم: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، كوريا الجنوبية، الصين، بريطانيا، بلجيكا، سويسرا، ماليزيا، إسبانيا، السعودية العربية، الكويت، كندا، لوكسمبورغ، بلغاريا، الدانمارك، اليونان، إيرلندا، قطر، البرتغال. (أنظر ملحق رقم 01)

2-2-2 الفترة الزمنية محل الدراسة:

تغطي دراستنا هذه الفترة الزمنية 2000-2012

2-2-3 نوع البيانات المستخدمة في الدراسة :

تم استخدام بيانات مقطعية زمنية غير متزنة في التقدير. ويرجع عدم اتزان البيانات إلى عدم توافرها لبعض المتغيرات الداخلة في التقدير القياسي. ويبلغ عدد المجموعات المقطعية المتضمنة في الدراسة عشرون مجموعة مقطعية. أما عدد المشاهدات الجمعة فقد بلغت 260 مشاهدة، وهي عبارة عن بيانات المجموعات المقطعية المتاحة خلال مدة الثلاثة عشر سنة.

2-2-4 تحديد البيانات اللازمة و إعدادها و تجميعها:

كما سبقت الإشارة تم استخدام القيم اللوغاريتمية للمتغيرات غير الصفيرية المدرجة في النموذج، وفيما يتعلق بإعداد البيانات اللازمة لتقدير النموذج فقد تم عمل تعديلات على قيم بعض المتغيرات على النحو التالي:

-تحديد مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر محل الدراسة: كما سبقت الإشارة إلى مكونات المعادلة.

-المسافات الجغرافية بين الدول:

تم حساب المسافات الجغرافية اعتمادا على صيغة تبين الدائرة الكبرى باستخدام خطوط الطول والعرض لأهم الميادين الكبرى في الدول وذلك ما نجده في الموقع: <http://www.cepii>

2-3-1 فحص البيانات للتأكد من سلامة التقدير:

بفحص البيانات للتأكد من اتفاقها مع فروض طريقة المربعات الصغرى العادية المستخدمة في التقدير تبين وجود ارتباط خطي بين المتغيرات التالية:

-متغير حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي وحاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولتين، ولذلك تم حذف المتغير الخاص بحاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولتين من النموذج والإبقاء على حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي بالدولتين و الذي يعد متغيرا أساسيا في نموذج الجاذبية الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر.

-متغيرات عدد المستندات اللازمة للتبادل و الزمن اللازم لذلك و تكاليف الإجراءات الخاصة.

2-3-2 تقدير أثر المتغيرات على التدفقات البيئية اعتمادا على نموذج الجاذبية:

يتضمن الوصف المناسب للنموذج القياسي في حالة البيانات المقطعية الزمنية المستخدمة القيام بالاختبارات التالية:

-تحديد الصيغة المناسبة لتجميع البيانات (Pool or Panel)، و تحديد سبب التمايز (Heterogeneity) فيها، هل هو تغير الوحدات المقطعية أم الزمن أم كلاهما؟

-في حالة اختيار تجميع البيانات على شكل Panel، فهل تكون الصيغة المناسبة هي استخدام نموذج الأثر الثابتة (FE)، والذي يدعي عادة نموذج المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية LSDV أم نموذج الأثر العشوائية (RE)؟

2-3-3 الصيغة المناسبة لتجميع البيانات:

تتضمن هذه الخطوة تحديد الشكل المناسب لتجميع البيانات المقطعية عبر الزمن. فإذا أمكن تجميع البيانات مع تجاهل إمكانية وجود تأثيرات فردية (Individual effects) سواء مع تغير الوحدات أو الزمن أو كلاهما، فإن استخدام المربعات الصغرى العادية المجمعة (least squares pooled ordinary) يؤدي إلى الحصول على مقدرات متسقة و كفاء. أما إذا كانت هناك تأثيرات فردية (Individual effects) سواء مع تغير الوحدات أو الزمن أو كلاهما لا يمكن تجاهلها، فإن استخدام المربعات الصغرى العادية المجمعة يؤدي إلى الحصول على مقدرات متحيزة وغير مناسبة. وتكون الخطوة التالية هي تحديد الصيغة المثلى لتجميع البيانات بما يضمن التعبير عن التأثيرات الفردية في تلك البيانات.

ولبحث مدى وجود تأثيرات فردية معنوية للوحدات المقطعية أو الزمن أو كلاهما نستخدم اختبار F :

$$F_{(n-1, \sum_{i=1}^n T_i^{-n-k})} = \frac{(R_{LSDV}^2 - R_{Pooled}^2)/(n-1)}{(1 - R_{LSDV}^2)/(\sum_{i=1}^n T_i^{-n-k})}$$

حيث:

n : عدد الوحدات المقطعية (أزواج الدول)؛

$$R^2: \text{معامل التحديد المتعدد}^1 \quad \text{و} \quad R^2 = 1 - \frac{\sum (y_i - \hat{y}_i)^2}{\sum (y_i - \bar{y}_i)^2}$$

T : عدد النقاط الزمنية المتضمنة في التقدير؛

K : عدد المتغيرات المستقلة بدون الحد الثابت؛

$\sum_{i=1}^n T_i$: إجمالي عدد المشاهدات في حالة البيانات المقطعية غير المتزنة كما في النموذج محل الدراسة.

¹ - كلما اقترب R^2 من 1 فهذا يدل على أن معادلة الانحدار تمثل تمثيلا جيدا للعلاقة المدروسة بين (X_i) و (Y_i) ، وكلما اقترب R^2 من 0 فإن نموذج الانحدار المقترح لا يصلح لتمثيل الظاهرة المدروسة و يجب استبداله بنموذج آخر أو أن هناك عوامل مستقلة أخرى هي ذات تأثير كبير على (Y_i) لم نأخذها بعين الاعتبار.

وهنا يعتبر نموذج المربعات الصغرى المجمعة (*Pooled*) هو النموذج المقيد، بينما نموذج الأثار الثابتة (FE) هو نموذج غير مقيد، وتتم هذه الخطوة على ثلاث مراحل، هي:

-استخدام نموذج الأثار الثابتة على مستوى الوحدات المقطعية فقط (cross section fixed effects model) كنموذج غير مقيد في حساب إحصاء F.

-استخدام نموذج الأثار الثابتة على مستوى النقاط الزمنية فقط (time fixed effects model) كنموذج غير مقيد في حساب إحصاء F.

-استخدام نموذج الأثار الثابتة على مستوى الوحدات المقطعية والنقاط الزمنية (cross section and time fixed effects model) كنموذج غير مقيد في حساب إحصاء F.

2-4 تحديد نوع الأثار الفردية داخل النموذج:

بعد قبول تغير الأثار الفردية غير الملاحظة من وحدة مقطعية لأخرى، نحتاج لتحديد نوع هذه الأثار لكل وحدة مقطعية. وهنا إما أن يتم تضمين هذه الأثار ضمن الحد المطلق فيما يعرف بنموذج الأثار الثابتة (Fixed Effects Model). وفي هذه الحالة يمكن استخدام حد مطلق مستقل لكل وحدة مقطعية. وبالتالي يتم التعبير عن الحد المطلق β_0 على أنه β_{0ij} :

$$\beta_0 = \beta_{0ij} \quad \forall i = 1, \dots, \dots, \quad \& j = 1, \dots, \dots, \dots,$$

أو أن هذه الأثار الفردية يمكن تضمينها داخل الحد المطلق على أنها تتكون من حدين، يعتبر الحد الأول منها ثابتا لكل الوحدات المقطعية وهو المتوسط الخاص بكل الحدود المطلقة المستخرجة من كل الوحدات المقطعية الخاصة بالمجتمع الذي تم استخراج هذه الوحدات المقطعية المتضمنة بالنموذج منه عشوائيا. أما الحد الثاني فيتمثل في خطأ عشوائي معياري يتغير من وحدة مقطعية لأخرى فيما يعرف بنموذج الأثار العشوائية (Random Effects Model). وبالتالي يمكن التعبير عن الحد المطلق β_0 في المعادلة على أنه

$$\beta_{0ij}$$

$$\beta_{0ij} = \beta_0 + v_{ij}$$

حيث أن v_{ij} متغير عشوائي معياري يتوزع بوسط صفر و تباين σ_v^2

2-4-1 صلاية النموذج:

من أجل معرفة وجود تمايز و ارتباط ذاتي نستخدم تقدير " White et Newey-West " حيث يكون هذا التقدير صالحا في حالة التوزيع asymptotiquement الطبيعي. و الميزة هنا توضح لنا اختيار استعمال اختبار " Breusch-Pagan " سنة 1980 الذي يقدر الإحصائية Q مستخدما في ذلك مضاعف لاغرونج (LM) الذي بدوره يقيس تمايز الأفراد ومعنى ذلك هو تبني طريقة المربعات الصغرى أم لا:

$$LM_{BP} = \frac{nT}{(T-1)} \left[\frac{\sum_{i=1}^n (\sum_{t=1}^T e_{it})^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T e^2_{it}} - 1 \right]^2$$

فرضيات هذا النموذج تكون كما يلي:

$$H_0: \sigma_\alpha^2 = 0$$

$$H_1: \sigma_\alpha^2 \neq 0$$

2-4-2 اختبار هوسمان Test d'Hausman:

ويعتبر اختبار التحديد لهوسمان اختبار يحدد النموذج المستخدم في تحليل الأثار الثابتة والأثار العشوائية، والسؤال المطروح هو معرفة وجود ارتباط بين الأثار العشوائية والمتغيرات التفسيرية؟ إذا كان هناك عدم ارتباط بينهما فإن نموذج الأثار العشوائية سيكون مستبعداً، أما إذا وجد ارتباط بينهما فإنه سيتم اختيار نموذج الأثار العشوائية. والنموذج يعنى بمقارنة مصفوفة الارتباط للمتغيرات التفسيرية في كلتا الحالتين. وترفض الفرضية في حالة عدم وجود ارتباط، وإذا لم يكن هناك فرق جوهري في مصفوفة الارتباط للنموذجين فإن ارتباط مصفوفة الأثار العشوائية سيكون له معنى إحصائياً. ويتبع اختبار هوسمان "Ki deux" مع $K-1$ بدرجة من الحرية " حيث K هو عدد المتغيرات التفسيرية ¹. إذن فالفرق الأساسي بين نموذج الأثار الثابتة و نموذج الأثار العشوائية هو معرفة وجود ارتباط بين أثر الأفراد والمتغيرات التفسيرية.

$$HT = (\hat{\beta}_{FE} - \hat{\beta}_{RE})' \hat{S}^{-1} (\hat{\beta}_{FE} - \hat{\beta}_{RE}) X_k^2$$

حيث يمكن حساب S بالاستعانة بمصفوفة الارتباط المقدرة بنموذج LSDV (طريقة المربعات الصغرى تحت الفرضية المدومة ، ويتبع اختبار هوسمان توزيع X^2 asymptotique

نستخدم اختبار هوسمان لمعرفة الفرق بين اختبار الأثار الثابتة واختبار الأثار العشوائية بالاستعانة بالفرضيات التالية:

H_0 : α_i غير مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية؛

H_1 : α_i مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية.

تحت الفرضية المدومة، فإن تقدير نموذج الأثار العشوائية ($\hat{\beta}_{RE}$) يكون متماسك وذو فعالية، بينما في نموذج الأثار الثابتة ($\hat{\beta}_{FE}$) يكون متماسك ولكن غير فعال وبدون تأثير. في حالة الفرضية الأخرى فإن نموذج الأثار الثابتة يكون متماسك وذو فعالية، ونموذج الأثار العشوائية يكون غير متماسك. إذن لا يوجد فرق كبير في التقديرين السابقين، والاختبار السابق سيختبر:

¹ - Ibrahim NGOUHOU, op cit, p230.

انطلاقاً من هذه المعادلات الخطية نستطيع أن نحسب معاملات النموذج أعلاه؛ حيث أن:

$$A = \frac{\Delta_A}{\Delta}; b_1 = \frac{\Delta_{b_1}}{\Delta}; b_2 = \frac{\Delta_{b_2}}{\Delta}; \dots \dots; b_n = \frac{\Delta_{b_n}}{\Delta}$$

$$a = e^A = e^{\frac{\Delta_A}{\Delta}}$$

ومعادلة الانحدار بعد حساب ثوابتها تأخذ الشكل التالي:

$$\hat{Y}_i = e^{\frac{\Delta_A}{\Delta}} \cdot e^{\frac{\Delta_{b_1}}{\Delta} \cdot x_1} \cdot e^{\frac{\Delta_{b_2}}{\Delta} \cdot x_2} \dots \dots \dots e^{\frac{\Delta_{b_n}}{\Delta} \cdot x_n}$$

وانطلاقاً من هنا و بالاستعانة بالبيانات المحصل عليها بعدما قمنا بتصنيف هذه الأخيرة و اختيار فقط المعلومات التي نحن بحاجة إليها في هذه الدراسة، وكذا حساب لوغاريتم مختلف المتغيرات المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل توحيد الوحدات وتسهيل الحساب (انظر الملاحق من رقم 01 حتى رقم 08) نقوم بالبحث عن معاملات معادلة الجاذبية لكل دولة حسب الفترة الزمنية المحددة في دراستنا هذه، وبعدها نقوم بتحليل النتائج بالاستعانة ببعض البرامج الإحصائية كبرنامج Eviews, SPSS17، وغيرها وأخيراً نقوم بإجراء مقارنة بين الدول محل الدراسة.

2-5-1 معادلة الجاذبية الخاصة بعينة الدراسة:

$$\ln(FDI_{ij}) = \beta_0 + \beta_1 \ln(N_{it}) + \beta_2 \ln(N_{jt}) + \beta_3 \ln(Y_i) + \beta_4 \ln(Y_j) + \beta_5 \ln(INF) + DUM + cum \ lang + cum \ col + \beta_6 \ln(D_{ij}) + \mu_{ijt}$$

نضع:

$$\hat{F}_i = \ln(FDI_{ij}); N_1 = \ln(N_{it}); N_2 = \ln(N_{jt}); \hat{Y}_i = \ln(Y_i); \hat{Y}_j = \ln(Y_j); \beta = \ln \beta_0;$$

$$D = \ln(D_{ij}); I = \ln(INF).$$

أما بالنسبة للمتغيرات: $\beta_5 \ln(INF)$ ، $cum \ lang$ ، $cum \ col$ فإنها متغيرات وهمية تأخذ إما القيمة 1 أو قيمة 0 في الحالة العكسية كما تم الإشارة إلى ذلك سابقاً (راجع الصفحة 240) و DUM الذي هو متغير الدين ويأخذ أيضاً إما قيمة 1 أو 0 في حال تواجده بماته الدولة.

ومنه تصبح المعادلة السابقة كالتالي:

$$\hat{F}_i = \beta + \beta_1 N_1 + \beta_2 N_2 + \beta_3 \hat{Y}_i + \beta_4 \hat{Y}_j + \beta_5 I + \beta_6 \ln(D_{ij}) + \mu_{ijt}$$

$$s = \sum (\ln F - \ln \hat{F}_i)^2 = \min$$

$$s = \sum (F - \hat{F}_i)^2 = \min$$

$$s = \sum (F - \beta - \beta_1 N_1 - \beta_2 N_2 - \beta_3 \hat{Y}_i - \beta_4 \hat{Y}_j - \beta_5 I - \beta_6 D)^2 = \min$$

بعد الاشتقاق الجزئي ومساواته بالصفر نحصل على المعادلات التي تسمح بحساب معاملات النموذج:

$$\left\{ \begin{array}{l} \sum F = n\beta + \beta_1 \sum N_1 + \beta_2 \sum N_2 + \beta_3 \sum \hat{Y}_i + \beta_4 \sum \hat{Y}_j + \beta_5 \sum I + \beta_6 \sum D \\ \sum F.N_1 = \beta. \sum N_1 + \beta_1 \sum N_1^2 + \beta_2 \sum N_1 N_2 + \beta_3 \sum N_1 \hat{Y}_i + \beta_4 \sum N_1 \hat{Y}_j + \beta_5 \sum N_1 I + \beta_6 \sum N_1 D \\ \sum F.N_2 = \beta. \sum N_2 + \beta_1 \sum N_1 N_2 + \beta_2 \sum N_2^2 + \beta_3 \sum N_2 \hat{Y}_i + \beta_4 \sum N_2 \hat{Y}_j + \beta_5 \sum N_2 I + \beta_6 \sum N_2 D \\ \sum F.\hat{Y}_i = \beta. \sum \hat{Y}_i + \beta_1 \sum N_1 \hat{Y}_i + \beta_2 \sum \hat{Y}_i N_2 + \beta_3 \sum \hat{Y}_i^2 + \beta_4 \sum \hat{Y}_i \hat{Y}_j + \beta_5 \sum \hat{Y}_i I + \beta_6 \sum \hat{Y}_i D \\ \sum F.\hat{Y}_j = \beta. \sum \hat{Y}_j + \beta_1 \sum N_1 \hat{Y}_j + \beta_2 \sum N_2 \hat{Y}_j + \beta_3 \sum \hat{Y}_i \hat{Y}_j + \beta_4 \sum \hat{Y}_j^2 + \beta_5 \sum \hat{Y}_j I + \beta_6 \sum \hat{Y}_j D \\ \sum F.I = \beta. \sum I + \beta_1 \sum N_1 I + \beta_2 \sum I N_2 + \beta_3 \sum I \hat{Y}_i + \beta_4 \sum I \hat{Y}_j + \beta_5 \sum I^2 + \beta_6 \sum I D \\ \sum F.D = \beta. \sum D + \beta_1 \sum N_1 D + \beta_2 \sum D N_2 + \beta_3 \sum D \hat{Y}_i + \beta_4 \sum D \hat{Y}_j + \beta_5 \sum D I + \beta_6 \sum D^2 \end{array} \right.$$

$$\beta = \frac{\Delta\beta}{\Delta} ; \beta_1 = \frac{\Delta\beta_1}{\Delta} ; \beta_2 = \frac{\Delta\beta_2}{\Delta} ; \beta_3 = \frac{\Delta\beta_3}{\Delta} ; \beta_4 = \frac{\Delta\beta_4}{\Delta} ; \beta_5 = \frac{\Delta\beta_5}{\Delta} ; \beta_6 = \frac{\Delta\beta_6}{\Delta} ; \text{حيث أن:}$$

بالتطبيق العددي نحصل على معاملات المعادلة، ولكن التطبيق العددي يأخذ وقتاً ويكون صعباً في دراستنا هذه لذلك سوف نلجأ إلى إيجاد المعاملات عن طريق استخدام البرامج الحاسوبية ثم نكتب الصيغة العامة لمعادلات الجاذبية.

3-تحليل النتائج في برنامج EVIEWS

3-1 استخدام الانحدار في إيجاد معاملات معادلة الجاذبية:

باستخدام طريقة المربعات الصغرى بالبرنامج الإحصائي **EVIEWS** نحاول إيجاد معاملات معادلة الجاذبية التي ستظهر في الجدول

التالي:

شكل رقم (5-01): معاملات معادلة الجاذبية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-953.3182	402.8818	-2.366248	0.0643
LNFDIJ	0.118196	0.380293	0.310804	0.7685
LNJI	-0.190697	1.569890	-0.121472	0.9080
LNJI	-6.019110	6.830918	-0.881157	0.4186
LNNI	-49.11267	29.82187	-1.646868	0.1605
LNNJ	124.7338	60.88036	2.048835	0.0958
LNINF	0.040820	0.355967	0.114675	0.9132
LNDIST	-0.384976	0.138103	-2.787603	0.0386

R-squared	0.930476	Mean dependent var	7.228343
Adjusted R-squared	0.833142	S.D. dependent var	0.681271
S.E. of regression	0.278287	Akaike info criterion	0.554929
Sum squared resid	0.387218	Schwarz criterion	0.902591
Log likelihood	4.392959	Hannan-Quinn criter.	0.483469
F-statistic	9.559658	Durbin-Watson stat	3.390184
Prob(F-statistic)	0.012197		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

إذن حسب دراستنا هذه يتمثل المتغير التابع في الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة (الجزائر) أما المتغيرات المستقلة (التفسيرية) فتتمثل في: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الدول الأم (حسب عينة الدراسة)؛ الناتج المحلي الخام للدولة المضيفة؛ الناتج المحلي الخام للدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ عدد سكان الدولة المضيفة؛ عدد سكان الدول المصدرة؛ التضخم بدول العينة و المسافة التي تفصل بين الجزائر و باقي الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، و باستخدام طريقة المربعات الصغرى في ظل نموذج الآثار الثابتة وجدنا معاملات معادلة الجاذبية، حيث يساوي ثابت المعادلة -953.318، أما فيما يخص وصف الآثار الثابتة للمتغيرات الوهمية؛ فالخطأ المعياري المقدر لهذه المعادلة يساوي 0.278، معامل التحديد يساوي 0.930 أما معامل التحديد المعدل يساوي 0.833 و كما سبق و قلنا فإنه كلما اقترب معامل التحديد من 1 فهذا يدل على أن معادلة الانحدار تمثل تمثيلا جيدا العلاقة المدروسة بين (X_i) و (Y_i) ، و منه نستخلص أن العلاقة بين متغيرات نموذجنا للدول المقترحة في الدراسة (أي بين الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة وباقي المتغيرات التي اخترناها في دراستنا هذه)مثلة تمثيلا جيدا و لا تحتاج لأن نغير النموذج. مجموع مربعات الأخطاء يساوي 0.387، الوسط الحسابي للمتغير التابع يساوي 7.228، الانحراف المعياري للمتغير التابع يساوي 0.681، معيار أكاسي يساوي 0.554، معيار شوارتز 0.902، قيمة إحصاء دورين واتسون تساوي 3.390، أما بالنسبة لقيمة إحصاء فيشر فهي تساوي 9.559 و القيمة الاحتمالية لفischer تساوي 0.012. بالنسبة لمعاملات المتغيرات التفسيرية لمعادلة الجاذبية فنجدها بشرح مفصل في شكل رقم:

شكل رقم(5-02): معاملات معادلة الجاذبية للمتغيرات الوهمية

توفر المتغيرات الثابتة عبر الزمن (على سبيل المثال المسافة أو المتغيرات الوهمية) لا يتلاءم مع نموذج الأثار الثابتة¹ أي أن طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية تنحرف في مواجهة عينة ضعيفة .

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: ALGERIE::Untitled\]									
File Edit Object View Proc Quick Options Window Help									
View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Dependent Variable: LNFDII									
Method: Least Squares									
Date: 11/23/13 Time: 19:25									
Sample: 2000 2012									
Included observations: 13									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.					
C	8.180166	0.938921	8.712301	0.0001					
FRON	-1.233916	0.593741	-2.078205	0.0763					
LANGCOM	0.566512	0.289681	1.955644	0.0914					
COLCOM	0.148440	0.437005	0.339676	0.7441					
DEBT	-1.103253	0.322496	-3.420981	0.0111					
LNDIST	-0.104584	0.117793	-0.887868	0.4041					
R-squared	0.844071	Mean dependent var	7.228343						
Adjusted R-squared	0.732693	S.D. dependent var	0.681271						
S.E. of regression	0.352229	Akaike info criterion	1.054967						
Sum squared resid	0.868456	Schwarz criterion	1.315713						
Log likelihood	-0.857284	Hannan-Quinn criter.	1.001372						
F-statistic	7.578436	Durbin-Watson stat	0.926883						
Prob(F-statistic)	0.009574								

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

3-1-1 تقييم المعنوية الإحصائية لمعاملات معادلة الانحدار لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر:

الاختبار الإحصائي: للكشف عن جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر نفرض أن:

H_0 : لا تعتبر منطقة الجزائر منطقة جاذبة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر .
 H_1 : تعتبر منطقة الجزائر منطقة جاذبة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-1-1-1 باستخدام مقياس ستيودنت (t):

من أجل تقييم المعنوية الإحصائية لمعاملات المعادلة المقترحة، نحسب مقياس ستيودنت (t) لكل المعاملات (b_i) و نقرانه بقيم (t) المستخرجة من الجدول.

$$t_{b1} = \frac{b_1}{S.E_{b1}} ; S.E_{b1} = \frac{\sigma_y \cdot \sqrt{1 - R_{yx_1, x_2}^2}}{\sigma_{x_1} \cdot \sqrt{1 - R_{x_1, x_2}^2}} * \frac{1}{\sqrt{n - m - 1}}$$

¹ -Keith Head, Thierry Mayer & John Ries, "The erosion of colonial trade linkages after independence", April 15, 2007, p09.

جدول رقم(5-01): مقارنة قيم (t) الجدولية و المحسوبة

المقارنة	قيم (t) الجدولية ($v_2=n-m-1$)= 2.78	قيم (t) المحسوبة $t_{bi} = \frac{b_i}{S.E_{bi}}$	المعاملات (b_i)	المتغيرات التفسيرية
يتم قبول الفرضية H_0 التي تؤكد عدم المعنوية الإحصائية لمعاملات الانحدار و الطابع العشوائي لتكوينها و أنه لا تأثير للثابت C في تكوينها.	($t_{réel} < t_{tab}$)	(-953.31/402.18) = -2.36	-953.31	C
يتم قبول الفرضية H_0 ، وتوضح النتائج أن ($b_2, b_3, b_4, b_5, b_6, b_7, b_8$) هي قيم موضوعية و لها مصداقية إحصائية حيث أنها تكونت تحت تأثير عوامل غير عشوائية	($t_{réel} < t_{tab}$)	(0.118/0.380) =0.31	0.118	lnFDIj
	($t_{réel} < t_{tab}$)	(-0.190/1.569) =-0.12	-0.190	lnYi
	($t_{réel} < t_{tab}$)	(-6.019/6.830) = -0.88	-6.019	lnYj
	($t_{réel} < t_{tab}$)	(-49.112/29.821) = -1.67	-49.112	lnNi
	($t_{réel} < t_{tab}$)	(124.73/60.880) = 2.04	124.73	lnNj
	($t_{réel} < t_{tab}$)	(0.040/0.355) = 0.11	0.040	lnINF
	($t_{réel} = t_{tab}$)	(-0.384/0.138) =-2.78	-0.384	lnDIST

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews

m: عدد المتغيرات المستقلة.

n: عدد المشاهدات (عدد عناصر العينة المدروسة)

R^2 : معامل التحديد

3-1-1-2 باستخدام مقياس فيشر (F) :

من الشكل رقم(5-01) نجد أن:

إذا كانت لدينا $F_{cal} > F_{tab}$ ومنه نرفض الفرضية H_0

$$F_{réel} = 9.56 ; F_{tab} = F_{0.05} (8, 4) = 6.04$$

$F_{réel} > F_{tab}$: هذا يؤكد أن معادلة التمثيل جيدة و قيمة معامل التحديد R^2 التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية تختلف عن

الصفير و تصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية و جودة التمثيل. كما أن احتمال أن يكون هناك خطأ في رفض الفرضية الصفيرية

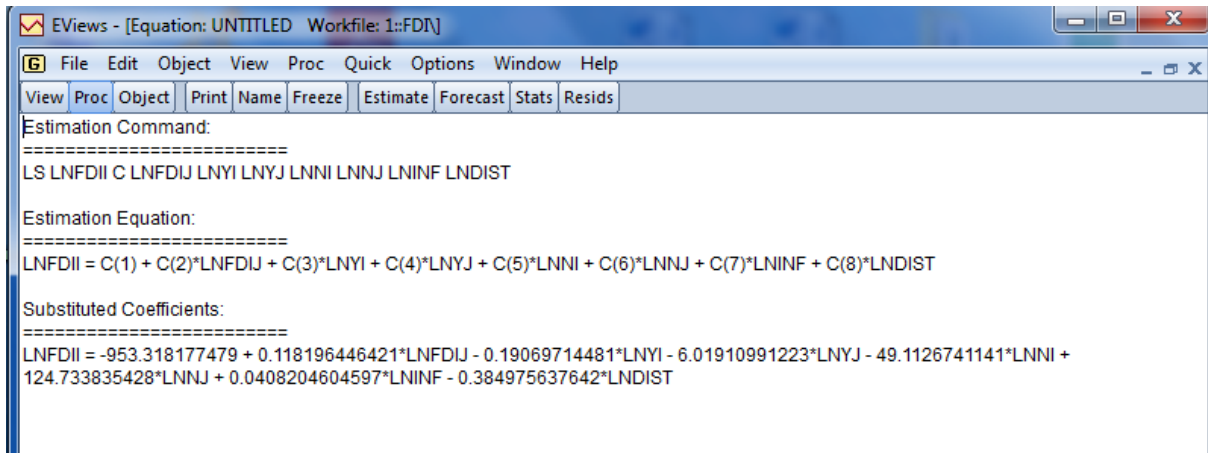
لمقياس F لا تتعدى 5% و هي نسبة تعتبر ضعيفة. أما إذا كان $F_{réel} < F_{tab}$ فإن احتمال الخطأ في رفض الفرضية يكون أكبر من

5%. لذلك يتم قبول اختبار المفترض للطبيعة العشوائية لمعاملات المعادلة المقترحة، أي أن المعادلة المقترحة غير معنوية إحصائياً ولا تصلح لتفسير سلوك المتغير التابع. لذلك نضطر للبحث عن معادلة أخرى لتمثيل العلاقة بين متغيرات العينة المدروسة، أو نلجأ إلى زيادة سلسلة البيانات (حجم العينة)، إدخال متغيرات مستقلة جديدة أو الإبقاء على المعادلة الانحدارية المقترحة و لكن يجب تغيير صيغتها الرياضية أو غيرها.

3-1-2 معادلة الجاذبية:

انطلاقاً من الجدول السابق نتحول إلى نموذج معادلة الجاذبية الذي يظهر في الشكل رقم (5-03)

شكل رقم (5-03): معادلة الجاذبية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج **EViews**

إذن مما سبق نتوصل إلى شكل معادلة الجاذبية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر للوافد للجزائر خلال الفترة 2000-2012 وهي كالآتي:

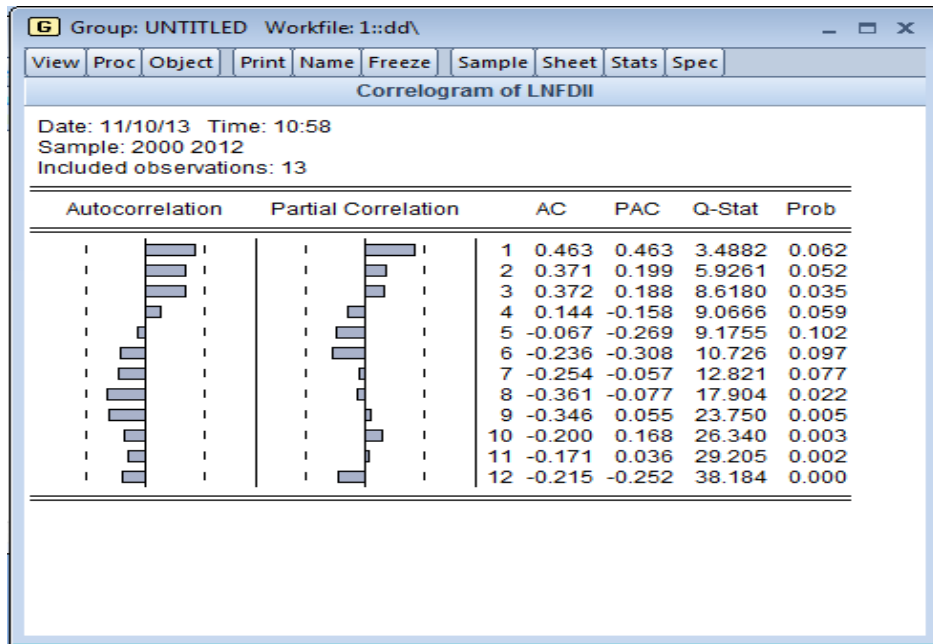
$$\ln FDI_i = -953.318 + 0.118 \ln FDI_j - 0.190 \ln Y_i - 6.019 \ln Y_j - 49.112 \ln N_i + 124.73 \ln N_j + 0.040 \ln INF - 0.384 \ln DIST + 0.278$$

3-1-2-1 تحليل الارتباط الجزئي و الارتباط الذاتي:

ومن خلال قراءتنا للتمثيل البياني (شكل رقم 04) والذي يمثل دالتي الارتباط الذاتي FAC و FACP الارتباط الذاتي الجزئية (أنظر الملحق رقم 05)، يظهر لنا جلياً وجود أعمدة بارزة خارج مجال المعنوية الأمر الذي يؤكد وجود مركبة الاتجاه العام ومنه السلسلة غير مستقرة ومن الشكل TS .

ولإزالة مركبة الاتجاه العام نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى DB_t للحصول على سلسلة مستقرة.

شكل رقم(5-04): التمثيل البياني (correlogramme) للسلسلة FDI



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

و يقدر الارتباط الذاتي لسلسلة تدعى (Y) ب¹:

$$\tau_k = \frac{\sum_{t=k+1}^T (Y_t - \bar{Y})(Y_{t-k} - \bar{Y})}{\sum_{t=1}^T (Y_t - \bar{Y})^2}$$

حيث \bar{Y} هو الوسط الحسابي للسلسلة Y خلال الفترة k. و يكون معامل الارتباط المحسوب إذا كان 1 لا يساوي الصفر فإن

السلسلة مرتبطة مبدئياً. أما بالنسبة لمعامل الارتباط الجزئي عندما يكون معامل الانحدار Y_{t-k} عندما تنحدر Y_t بثابت:

Y_{t-1}, \dots, Y_{t-k} و يقدر لنا برنامج ال EViews الارتباط الذاتي تحت الصيغة التالية:²

$$\phi_k = \begin{cases} \tau_1 & k = 1 \\ \frac{\tau_k - \sum_{j=1}^{k-1} \phi_{k-1, j} \tau_{k-j}}{1 - \sum_{j=1}^{k-1} \phi_{k-1, j} \tau_{k-j}} & k > 1 \end{cases}$$

حيث k هو الارتباط الذاتي المقدر خلال الفترة k ، و انحدار السلسلة يكون:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \dots + \beta_{k-1} Y_{t-(k-1)} + \phi_k Y_{t-k} + e_t$$

حيث e_t يعبر عن البواقي أو الخطأ العشوائي .

Q-statistics: 1-2-1-3

إذن العمودين الأخيرين في سلسلة ال (correlogramme) هما Q-statistics و قيمه الاحتمالية و هو اختبار يخص الفرضيات المدومة و يحسب كمايلي:

¹ -GILLEY.O.W and R KELLEY pace, « on the Harrison and Rubinfeld Data », journal of enviromental Economics and Management, 1996, N°31,p403 ,405.

² - « Eviews 7 User's guide I », quantitative micro software, United states of Amireca ,November 2009, p 325.

$$Q_{LB} = T(T + 2) \sum_{j=1}^k \frac{\tau_j^2}{T-j}$$

3-2-1-3 الاختبار الإحصائي:

نظرا لعدم دقة الاختبارات البيانية نلجأ إلى تأكيد النتائج البيانية بواسطة الاختبارات الإحصائية، ومن هذه الاختبارات الإحصائية نستعمل:

اختبار الجذور الأحادية (ديكي فولر المطور):



وذلك بتأخر فترتين، بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوات الزمنية Δx_{t-j+1} حيث:

$$\Delta x_{t-1} = x_{t-1} - x_{t-2} \quad \Delta x_{t-2} = x_{t-2} - x_{t-3} \quad \dots \dots \dots$$

ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.

شكل رقم (5-05): اختبار ديكي فولر المطور

EViews - [Series: LNFDII Workfile: ALGERIE::Untitled]				
File Edit Object View Proc Quick Options Window Help				
View	Proc	Object	Properties	Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats Ident
Null Hypothesis: LNFDII has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.764119	0.0923
Test critical values:	1% level		-4.121990	
	5% level		-3.144920	
	10% level		-2.713751	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LNFDII) Method: Least Squares Date: 11/12/13 Time: 13:27 Sample (adjusted): 2001 2012 Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFDII(-1)	-0.459660	0.166295	-2.764119	0.0200
C	3.489124	1.196430	2.916280	0.0154
R-squared	0.433118	Mean dependent var		0.195280
Adjusted R-squared	0.376430	S.D. dependent var		0.469002
S.E. of regression	0.370354	Akaike info criterion		1.002298
Sum squared resid	1.371623	Schwarz criterion		1.083116
Log likelihood	-4.013789	Hannan-Quinn criter.		0.972376
F-statistic	7.640354	Durbin-Watson stat		1.391195
Prob(F-statistic)	0.019988			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

في اختبار ديكي فولر المطور نجد قيم t-statistics يساوي -2.76 باحتمال يقدر ب 0.09 قريب من 1 مما يدل على

صلابة متغيرات النموذج.

معايير المقارنة بين النماذج المرشحة:

معيار "Akaike": و يرمز له ب "AIC" أدخل سنة 1969¹ و يعطى بالعلاقة:

$$AIC = \delta^2 . EXP \left\{ \frac{2K}{n} \right\}$$

حيث k يمثل عدد معالم النموذج المقدرة.

N هو عدد المشاهدات الزمنية. و تساوي قيمته في دراستنا هذه $AIC = 1$.

معيار "SCHWARTZ": و يرمز له ب "BIC" و يعطى بالعلاقة:

$$BIC = \ln \delta^2 + \frac{k}{n} . \ln(n)$$

$$BIC = 1.08$$

و يكون الاختيار على أساس أصغر قيمة للمعيارين "AIC" و "BIC" للنماذج:

معيار Hannan Quinn: يرمز له بالرمز ϕ ويكتب بالعلاقة التالية:

$$\phi(p, q) = \ln(\widehat{\delta^2}) + (p + q)c \frac{\ln \ln(n)}{n}$$

$$\phi(p, q) = 0.97$$

والنموذج الأفضل هو الذي يعطي أفضل قيمة.

معيار Durben watson: "Durben watson"

$$DW=1.39$$

جدول رقم (5-02): يمثل اختبار ديكي فولر المطور للسلسلة FDI

القيمة الحرجة $\alpha = 0.10$	القيمة الحرجة $\alpha = 0.05$	القيمة الحرجة $\alpha = 0.01$	إختبار ADF
2.7132-	3.144-	4.121-	إحصائية ستودنت
الاحتمال	إحصائية t ستودنت	المعامل	
0.02	2.76-	0.45-	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ أن كل المعاملات معبرة ومختلفة عن الصفر هذا يعني صلاحية و صلابة النموذج.

¹ - Ravn, Morten O. and Harald Uhlig, "On Adjusting the Hodrick-Prescott Filter for the Frequency of Observations", Review of Economics and Statistics, 2002, N°84, 371-375.

شكل رقم (5-06): اختبار فيشر ADF

Group Unit Root Test on UNTITLED

Group unit root test: Summary
 Series: LNFDI1, LNFDI2, LNY1, LNY2, LNN1, LNN2, LNINF
 Date: 11/10/13 Time: 10:56
 Sample: 2000 2012
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu *	-3.12805	0.0009	6	70
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat			5	58
ADF - Fisher Chi-square	11.8668	0.2941	5	58
PP - Fisher Chi-square	35.5264	0.0001	5	60

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Path = c:\program files\evIEWS7\example files\sample programs\var DB = temp WF = 1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج **EVIEWS**

اختبار الوسط الحسابي:¹



يختبر لنا فرضية العدم، حيث:

$$H_0 : \mu = m$$

$$H_1 : \mu \neq m$$

شكل رقم (5-07-01): اختبار الوسط الحسابي

EViews - [Group: UNTITLED Workfile: 1:dd\]

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View Proc Object Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec

Test for Equality of Means Between Series
Date: 11/10/13 Time: 11:17
Sample: 2000 2012
Included observations: 13

Method	df	Value	Probability
t-test	24	-22.54095	0.0000
Satterthwaite-Welch t-test*	20.72515	-22.54095	0.0000
Anova F-test	(1, 24)	508.0946	0.0000
Welch F-test*	(1, 20.7252)	508.0946	0.0000

*Test allows for unequal cell variances

Analysis of Variance

Source of Variation	df	Sum of Sq.	Mean Sq.
Between	1	168.7445	168.7445
Within	24	7.970694	0.332112
Total	25	176.7151	7.068606

Category Statistics

Variable	Count	Mean	Std. Dev.	Std. Err. of Mean
LNFDII	13	7.228343	0.681271	0.188951
LNFDIJ	13	12.32351	0.447319	0.124064
All	26	9.775925	2.658685	0.521411

Path = c:\program files\evIEWS7\example files\sample programs\var DB = temp WF = 1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج **EViews**

شكل رقم (5-07-02): اختبار الوسط الحسابي

EViews - [Group: UNTITLED Workfile: 1::dd\]

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View Proc Object Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec

Test for Equality of Means Between Series
Date: 11/10/13 Time: 11:35
Sample: 2000 2012
Included observations: 13

Method	df	Value	Probability
Anova F-test	(6, 84)	1316.327	0.0000
Welch F-test*	(6, 34.6054)	4040.943	0.0000

*Test allows for unequal cell variances

Analysis of Variance

Source of Variation	df	Sum of Sq.	Mean Sq.
Between	6	1844.306	307.3844
Within	84	19.61541	0.233517
Total	90	1863.922	20.71024

Category Statistics

Variable	Count	Mean	Std. Dev.	Std. Err. of Mean
LNFDII	13	7.228343	0.681271	0.188951
LNFDIJ	13	12.32351	0.447319	0.124064
LNJI	13	11.58585	0.490173	0.135950
LNJI	13	16.36603	0.156446	0.043390
LNNI	13	10.41489	0.057433	0.015929
LNNJ	13	12.62193	0.035355	0.009806
LNINF	13	1.106814	0.837317	0.232230
All	91	10.23534	4.550851	0.477059

Path = c:\program files\evIEWS7\example files\sample programs\var DB = temp WF = 1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

مجموع الخطأ المعياري لهذا الاختبار يساوي 0.47 وهذا ما يؤكد على قبول النموذج.

شكل رقم (5-08) معامل مجالات الثقة

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: ALGERIE::Untitled]									
File Edit Object View Proc Quick Options Window Help									
View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Coefficient Confidence Intervals									
Date: 11/11/13 Time: 19:23									
Sample: 2000 2012									
Included observations: 13									
Variable	Coefficient	1%		5%		10%			
		Low	High	Low	High	Low	High		
C	-953.3182	NA	NA	-979.8741	-926.7623	-1006.569	-900.0672		
LNFDIJ	0.118196	0.113187	0.123206	0.093130	0.143263	0.067931	0.168462		
LNJI	-0.190697	-0.211376	-0.170019	-0.294176	-0.087218	-0.398198	0.016803		
LNJY	-6.019110	-6.109087	-5.929133	-6.469369	-5.568851	-6.921988	-5.116232		
LNNI	-49.11267	-49.50549	-48.71986	-51.07838	-47.14697	-53.05439	-45.17096		
LNNJ	124.7338	123.9319	125.5358	120.7209	128.7468	116.6870	132.7807		
LNINF	0.040820	0.036132	0.045509	0.017357	0.064284	-0.006230	0.087870		
LNDIST	-0.384976	-0.386795	-0.383157	-0.394079	-0.375873	-0.403229	-0.366722		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

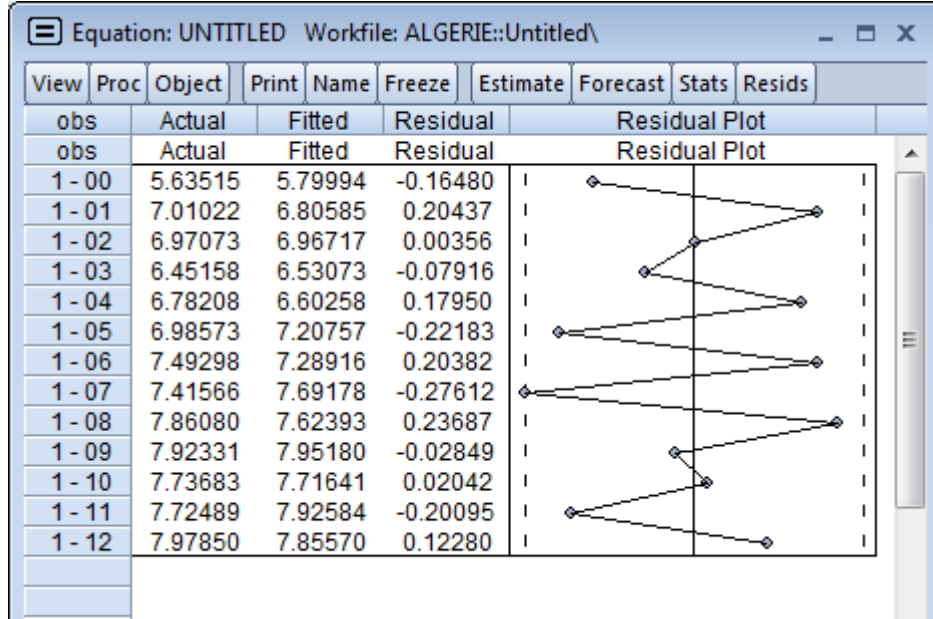
من خلال الجدول السابق نجد أن مجالات الثقة مرتفعة و هي ذات دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة للنموذج خاصة لمتغيرة السكان كون هذه الأخيرة متزايدة مع الزمن في أغلب الأحيان.

الإحصائيات الوصفية:

فيما يخص المتغيرات الوصفية، وكما سبق الإشارة إليه فإن معادلة الجاذبية لعينة الدراسة تتكون من المتغير التابع الذي يتمثل في: الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة كمتغير تابع، و باقي المتغيرات المستقلة (أو التفسيرية) التي تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة الأم، عدد سكان الدولة المضيفة وكذا الدولة الأم، الناتج المحلي الخام (باعتباره مقياسا لحجم اقتصاد الدولة) للدولتين الأم والمضيف، التضخم، المسافة التي تفصل بين الدولة المضيفة وباقي الدول المصدرة، الدين والمتغيرات الوهمية التي تتمثل في اللغة المشتركة، الاستثمار المشترك و الجوار التي تأخذ القيمة 1 في حالة تحققها و قيمة 0 في الحالة العكسية.

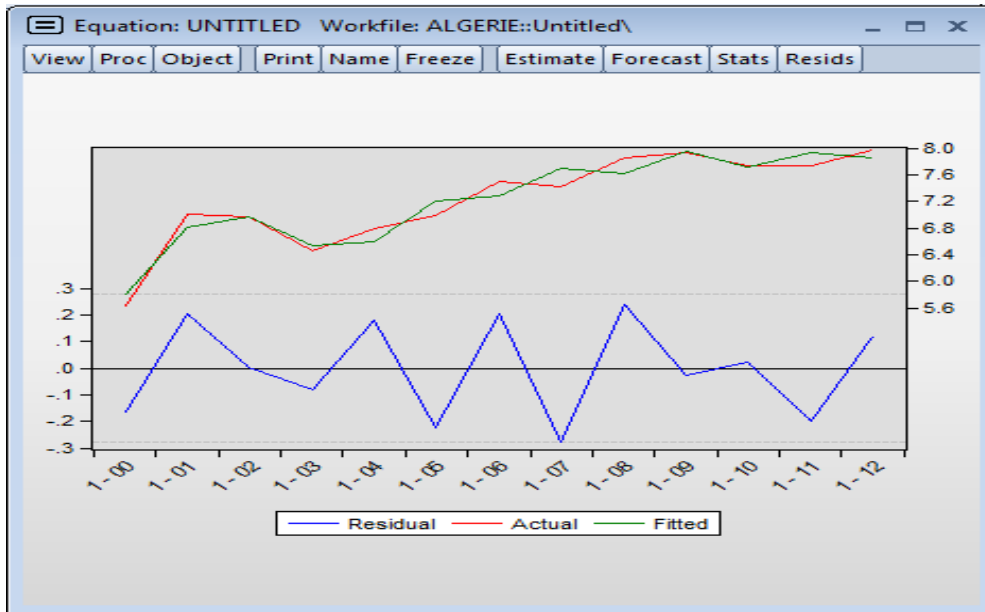
1-4-1-3 المقارنة بين السلسلتين الأصلية والمقدرة:

شكل رقم(5-10): إحصائيات البواقي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

تمثيل بياني رقم(5-01): التمثيل البياني للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

نلاحظ من خلال الشكل شبه تطابق بين المنحنيين منحنى السلسلة الأصلية Actual و منحنى السلسلة المقدرة Fitted وهذا يعطينا فكرة عن مدى أهميته، و هذا يعني مدى صلاحية النموذج.

شكل رقم(5-11): التحليل الأساسي لمكونات المعادلة

EViews - [Group: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\]								
File Edit Object View Proc Quick Options Window Help								
View Proc Object Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec								
Principal Components Analysis								
Date: 11/14/13 Time: 12:09								
Sample: 2000 2012								
Included observations: 7								
Balanced sample (listwise missing value deletion)								
Computed using: Ordinary correlations								
Extracting 8 of 8 possible components								
Eigenvalues: (Sum = 8, Average = 1)								
Number	Value	Difference	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion			
1	5.342553	3.853387	0.6678	5.342553	0.6678			
2	1.489166	0.624143	0.1861	6.831719	0.8540			
3	0.865024	0.614866	0.1081	7.696743	0.9621			
4	0.250158	0.207050	0.0313	7.946901	0.9934			
5	0.043108	0.033116	0.0054	7.990008	0.9988			
6	0.009992	0.009992	0.0012	8.000000	1.0000			
7	5.62E-17	3.52E-16	0.0000	8.000000	1.0000			
8	-2.96E-16	---	-0.0000	8.000000	1.0000			
Eigenvectors (loadings):								
Variable	PC 1	PC 2	PC 3	PC 4	PC 5	PC 6	PC 7	PC 8
LNFDI	0.395702	0.154473	-0.188341	0.606419	-0.194334	0.602145	-0.003194	-0.126443
LNFDIJ	-0.269368	0.463265	0.508295	0.495677	0.417946	-0.164382	-0.020489	-0.081533
LNJI	0.427380	0.064215	0.099539	0.100735	-0.313258	-0.518308	-0.614632	-0.220504
LNJ	0.415163	-0.104728	0.128042	-0.342383	0.656687	0.269745	-0.182913	-0.381567
LNNI	0.430304	-0.033437	-0.032248	0.121966	0.316026	-0.132244	-0.034740	0.824158
LNNJ	0.431760	-0.005552	0.034152	0.074023	-0.016979	-0.402508	0.759146	-0.261347
LNINF	0.202745	0.637407	0.361425	-0.479264	-0.318305	0.232073	0.093697	0.168315
LNDIST	0.056245	-0.582234	0.739613	0.095590	-0.238136	0.188775	0.045296	0.085320

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

في هذه الحالة سوف نأخذ بعين الاعتبار العمودين العلويين للجدول أعلاه فيما يخص متغيرات المصفوفة) في هذه الحالة تساوي ثمانية). لدينا مجموع متوسط المكونات يساوي 8 . المكون الأساسي الأول يساوي 66% من مجموع variance (8/5.324 = 0.667) بينما يمثل المتغير الثاني بنسبة 18% (8/1.489 = 0.186) من الإجمالي. و انطلاقاً من هنا فإن المتغيرين؛ الأول و الثاني يمثلان ما نسبته 84% من إجمالي التغيرات.

أما الجزء الثاني من الجدول يوضح لنا العلاقة الخطية بين المعاملات، حيث يرمز للمتغير الأول (أو الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة بالرمز " PC1 " و يأخذ قيمة سالبة في تقاطعه مع متغير الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة الأم الذي بدوره يرمز له بالرمز " PC2 " و يأخذ قيمة سالبة في تقاطعه مع العمود الرابع، الخامس، السادس و الثامن (lnYj, lnNi, lnNj, lnDIST).

بينما يوضح لنا الجزء الثالث من الجدول مصفوفة الارتباط التي تظهر في شكل رقم(5-12).

شكل رقم (5-12) : مصفوفة الارتباط¹

Ordinary correlations:

	LNFDII	LNFDIJ	LNFI	LNFIJ	LNNI	LNNJ	LNINF	LNDIST
LNFDII	1.000000							
LNFDIJ	-0.474998	1.000000						
LNFI	0.916848	-0.519283	1.000000					
LNFIJ	0.776908	-0.644483	0.930058	1.000000				
LNNI	0.922308	-0.635467	0.976029	0.954213	1.000000			
LNNJ	0.914875	-0.600631	0.992427	0.954400	0.994466	1.000000		
LNINF	0.447716	0.241331	0.546019	0.422981	0.405009	0.463505	1.000000	
LNDIST	-0.117896	-0.150163	0.141077	0.283055	0.137085	0.157589	-0.268257	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج **EViews**

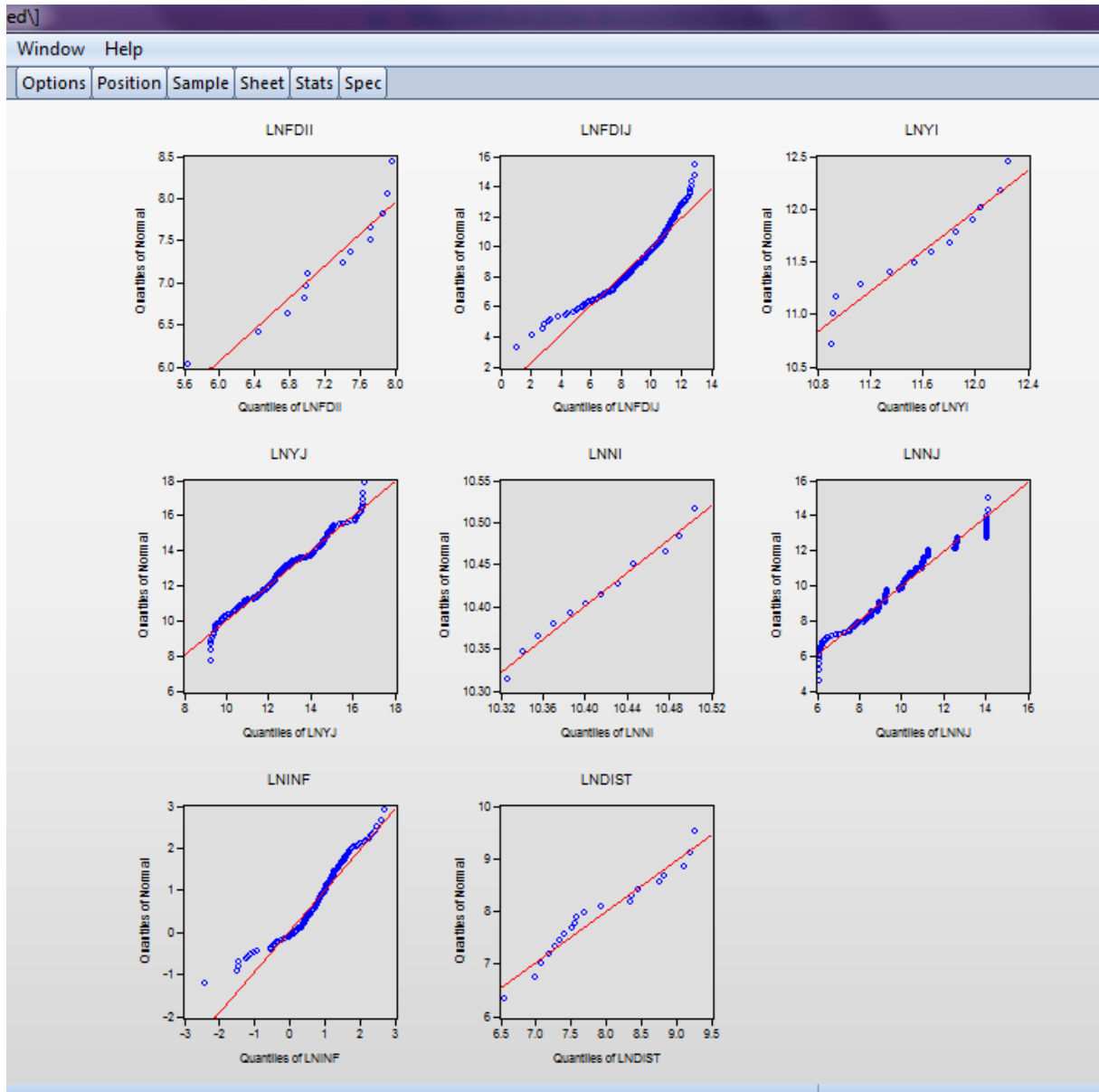
من خلال ملاحظتنا للجدول السابق نلاحظ أن أغلب مكونات المصفوفة (التي تمثل بدورها متغيرات النموذج لدراستنا هذه) ترتبط مع بعضها البعض ارتباطاً وثيقاً (حالة ارتباط) ; $\ln Y_j$, $\ln FDI_i$, $\ln N_i$, $\ln FDI_i$, $\ln N_j$; $\ln FDI_i, \ln Y_i$ وهذا ما يؤكد على صحة متغيرات النموذج لذلك لا نلجأ إلى تغييرها.

3-1-5 التمثيل البياني للعلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة (التفسيرية):

يتم التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع و كل متغير مستقل على حدة. هذا الرسم إذن يسمح بتحديد الشكل البياني العام للعلاقة المدروسة (Y),(X) و ذلك من خلال تحديد الاتجاه العام لشكل انتشار النقط الخاصة بمهدين المؤشرين.

¹ -Dezhabksh Hashem , “The Inappropriate Use of Serial Correlation Tests in Dynamic Linear Models” , Review of Economics and Statistics, 1990, N°72, 126–132.

تمثيل بياني رقم(5-02): تمثيل الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

Summary of Estimated Means

	Inyi	Inyj	InNi	InNj	InFDij	InINF
All Values	11.585849	12.191107	10.414891	9.668388	8.91583	.826508
Regression	11.551362	12.282007	10.409324	9.616560	8.57407	.910108

Summary of Estimated Standard Deviations

	Inyi	Inyj	InNi	InNj	InFDij	InINF
All Values	.4901732	1.8598212	.0574334	1.8964208	3.077641	.6911057
Regression	.5017107	1.8599746	.0603032	1.8635988	3.150587	.7342997

Regression Correlations^a

	Inyi	Inyj	InNi	InNj	InFDij	InINF
Inyi	1					
Inyj	-.428	1				
InNi	.657	-.508	1			
InNj	-.493	.087	-.307	1		
InFDij	-.207	.663	-.545	-.074	1	
InINF	-.058	-.140	.180	-.474	-.177	1

a. Residual of a randomly chosen case is added to each estimate.

من خلال مختلف الاختبارات المستخدمة تأكدنا من صلاحية النموذج و دلالة الإحصائيات المعتمدة فيه مما يزيد من التأكيد على أن الجزائر دولة جاذبة للاستثمار الأجنبي (قبول الفرضية H_1).

معادلة الجاذبية الخاصة بدولة المغرب للإحصائيات المتوفرة للفترة محل الدراسة (2000-2012):

2-3 استخدام الانحدار في إيجاد معاملات معادلة الجاذبية:

باستخدام طريقة المربعات الصغرى بالبرنامج الإحصائي **EVIEWS** نحاول إيجاد معاملات معادلة الجاذبية التي ستظهر في الجدول

التالي:

شكل رقم (5-13): معاملات معادلة الجاذبية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	656.0476	3129.929	0.209605	0.8422
LNFDI	-0.273748	0.915973	-0.298861	0.7771
LNYI	0.103333	0.076017	1.359333	0.2321
LNYJ	5.377408	14.42524	0.372778	0.7246
LNNI	155.4660	703.7194	0.220920	0.8339
LNNJ	-185.2331	835.3003	-0.221756	0.8333
LNINF	-0.216959	0.634385	-0.341998	0.7463
LNDIST	-0.305233	0.330486	-0.923586	0.3981

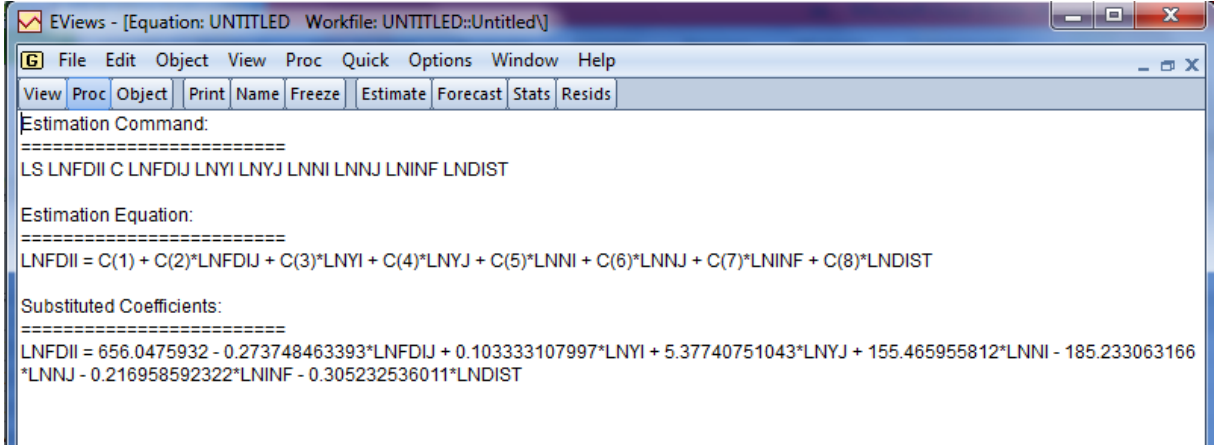
R-squared	0.596420	Mean dependent var	7.366722
Adjusted R-squared	0.031408	S.D. dependent var	0.654552
S.E. of regression	0.644190	Akaike info criterion	2.233613
Sum squared resid	2.074906	Schwarz criterion	2.581274
Log likelihood	-6.518485	Hannan-Quinn criter.	2.162153
F-statistic	1.055589	Durbin-Watson stat	3.120655
Prob(F-statistic)	0.493758		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

باستخدام طريقة المربعات الصغرى في ظل نموذج الأثار الثابتة وجدنا معاملات معادلة الجاذبية، حيث يساوي ثابت المعادلة 656.04، أما فيما يخص وصف الأثار الثابتة للمتغيرات الوهمية؛ فالخطأ المعياري المقدر لهذه المعادلة يساوي 0.65، معامل التحديد يساوي 0.930 أما معامل التحديد المعدل يساوي 0.833 و كما سبق و قلنا فإنه كلما اقترب معامل التحديد من 1 فهذا يدل على أن معادلة الانحدار تمثل تمثيلا جيدا العلاقة المدروسة بين (X_i) و (Y_i) ، و منه نستخلص أن العلاقة بين متغيرات نموذجنا للدول المقترح في الدراسة (أي بين الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة وباقي المتغيرات التي اخترناها في دراستنا هذه)مثلة تمثيلا جيدا و لا نحتاج لأن نغير النموذج.

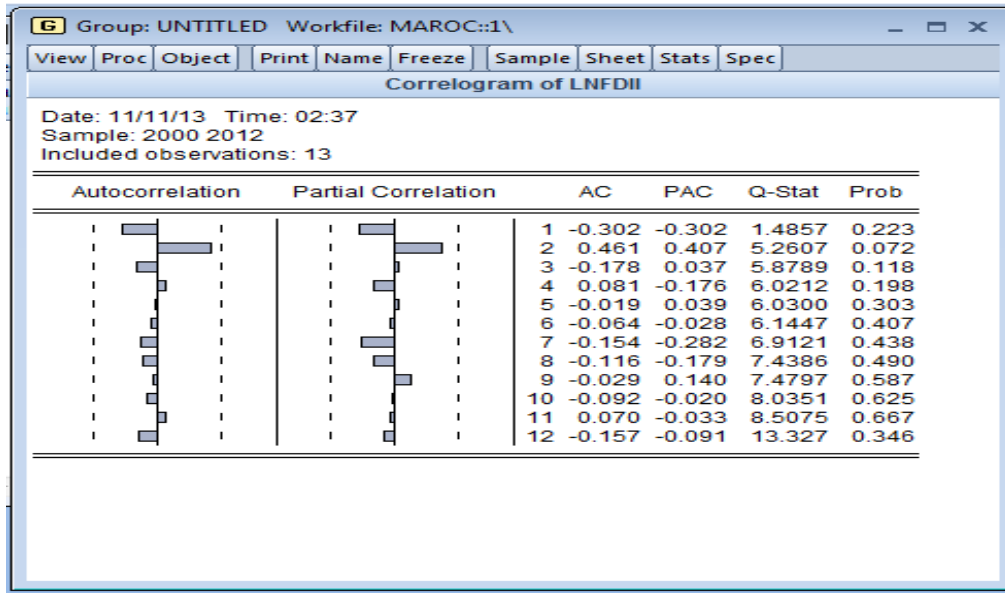
انطلاقاً من الجدول السابق نتحول إلى نموذج معادلة الجاذبية الذي يظهر في شكل رقم (5-14).

شكل رقم (5-14) : معادلة الجاذبية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

شكل رقم (5-15) : التمثيل البياني (correlogramme) للسلسلة FDI_2^1



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

3-2-1 تحليل الارتباط الجزئي و الارتباط الذاتي:

ومن خلال قراءتنا للتمثيل البياني (شكل رقم 5-15) والذي يمثل دالتي الارتباط الذاتي FAC و FACP الارتباط الذاتي الجزئية (أنظر الملحق رقم 05)، يظهر لنا جليا وجود أعمدة بارزة خارج مجال المعنوية الأمر الذي يؤكد وجود مركبة الاتجاه العام ومنه السلسلة غير مستقرة ومن الشكل TS .

3-2-2 الاختبار الإحصائي: للكشف عن جاذبية المغرب للاستثمار الأجنبي المباشر نفرض أن:

H_0 : لا تعتبر منطقة المغرب منطقة جاذبة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر .

H_1 : تعتبر منطقة المغرب منطقة جاذبة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

➤ اختبار الجذور الأحادية (ديكي فولر المطور):

شكل رقم(5-16): اختبار ديكي فولر المطور

EViews - [Series: LNFDII Workfile: MAROC::Untitled\]				
File Edit Object View Proc Quick Options Window Help				
View	Proc	Object	Properties	Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats Ident
Null Hypothesis: LNFDII has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.420471	0.0013
Test critical values:				
	1% level		-4.121990	
	5% level		-3.144920	
	10% level		-2.713751	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LNFDII) Method: Least Squares Date: 11/12/13 Time: 13:41 Sample (adjusted): 2001 2012 Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFDII(-1)	-1.314038	0.242421	-5.420471	0.0003
C	9.774244	1.780018	5.491092	0.0003
R-squared	0.746074	Mean dependent var		0.161083
Adjusted R-squared	0.720681	S.D. dependent var		0.998199
S.E. of regression	0.527554	Akaike info criterion		1.709881
Sum squared resid	2.783134	Schwarz criterion		1.790699
Log likelihood	-8.259289	Hannan-Quinn criter.		1.679960
F-statistic	29.38151	Durbin-Watson stat		1.398990
Prob(F-statistic)	0.000293			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

في اختبار ديكي فولر المطور فإن ت ستبodont تساوي -5.42 باحتمال يقدر ب 0.001 و اختبار فيشر يساوي 29.38 مع أن معامل التحديد يساوي 0.74 فهو يقترب من الواحد و بالتالي نقبل النموذج.

اختبار الوسط الحسابي:

يظهر اختبار الوسط الحسابي من خلال هذا الجدول:

شكل رقم (5-17-01): اختبار الوسط الحسابي

EViews - [Group: UNTITLED Workfile: MAROC::1]				
File Edit Object View Proc Quick Options Window Help				
View	Proc	Object	Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec	
Test for Equality of Means Between Series				
Date: 11/11/13 Time: 17:50				
Sample: 2000 2012				
Included observations: 260				
Method	df	Value	Probability	
Anova F-test	(7, 1056)	1015.477	0.0000	
Welch F-test*	(7, 89.5977)	5776.472	0.0000	
*Test allows for unequal cell variances				
Analysis of Variance				
Source of Variation	df	Sum of Sq.	Mean Sq.	
Between	7	19947.80	2849.686	
Within	1056	2963.403	2.806253	
Total	1063	22911.20	21.55334	
Category Statistics				
Variable	Count	Mean	Std. Dev.	Std. Err. of Mean
LNFDII	13	7.366722	0.654552	0.181540
LNFDIJ	240	9.380746	2.118475	0.136747
LNFI	13	11.90739	2.944172	0.816566
LNFIJ	258	12.77889	1.766857	0.110000
LNNI	13	10.33132	0.039934	0.011076
LNNJ	260	9.745680	1.800569	0.111667
LNINF	247	0.849093	0.713017	0.045368
LNDIST	20	7.990217	0.875216	0.195704
All	1064	8.305085	4.642558	0.142327

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

من خلال الجدول السابق نجد أن مجموع الخطأ المعياري يساوي 0.14 و مجموع المتوسطات يساوي 8.3 مما يؤكد على صلابة النموذج.

شكل رقم (5-17-02): اختبار المتوسط الحسابي

EViews - [Group: UNTITLED Workfile: MAROC::1]

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View Proc Object Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec

Test for Equality of Medians Between Series
Date: 11/11/13 Time: 17:52
Sample: 2000 2012
Included observations: 260

Method	df	Value	Probability
Med. Chi-square	7	526.9158	0.0000
Adj. Med. Chi-square	7	515.2021	0.0000
Kruskal-Wallis	7	787.4024	0.0000
Kruskal-Wallis (tie-adj.)	7	787.4024	0.0000
van der Waerden	7	764.1840	0.0000

Category Statistics

Variable	Count	Median	> Overall		
			Median	Mean Rank	Mean Score
LNFDII	13	7.576460	0	322.5385	-0.517948
LNFDIJ	240	9.750093	129	551.5604	0.054077
LNJI	13	11.22822	13	771.3846	0.731794
LNJI	258	12.62087	248	878.3740	1.106026
LNNI	13	10.33209	13	631.7692	0.235844
LNNJ	260	9.341759	129	565.5654	0.103648
LNINF	247	0.904665	0	124.3725	-1.308255
LNDIST	20	7.898759	0	369.2000	-0.399415
All	1064	9.499184	532	532.5000	1.31E-07

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

3-2-3 مجال الثقة:

شكل رقم (5-18): معامل مجالات الثقة

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: MAROC::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

155.4859558121667

Coefficient Confidence Intervals
Date: 11/11/13 Time: 18:01
Sample: 2000 2012
Included observations: 13

Variable	Coefficient	1%		5%		10%	
		Low	High	Low	High	Low	High
C	656.0476	NA	NA	449.7388	862.3564	242.3487	1069.747
LNFDIJ	-0.273748	-0.285814	-0.261683	-0.334125	-0.213372	-0.394817	-0.152680
LNJI	0.103333	0.102332	0.104334	0.098322	0.108344	0.093285	0.113381
LNJI	5.377408	5.187398	5.567417	4.426570	6.328245	3.470748	7.284067
LNNI	155.4660	146.1966	164.7353	109.0804	201.8515	62.45172	248.4802
LNNJ	-185.2331	-196.2356	-174.2305	-240.2918	-130.1744	-295.6390	-74.82710
LNINF	-0.216959	-0.225315	-0.208602	-0.258774	-0.175143	-0.300808	-0.133109
LNDIST	-0.305233	-0.309586	-0.300879	-0.327016	-0.283449	-0.348915	-0.261550

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

مجالات الثقة ذات دلالة معنوية خاصة بالنسبة لمتغير السكان و هو ما يساعد على دعم النموذج.

شكل رقم(5-19): الإحصائيات الوصفية

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Sample	Sheet	Stats	Spec				
				LNFDII		LNFDIJ		LNVI	LNJ	LNNI	LNNJ	LNINF	LNDIST
Mean				7.366722		9.380746		11.90739	12.77889	10.33132	9.745680	0.849093	7.990217
Median				7.576460		9.750093		11.22822	12.62087	10.33209	9.341759	0.904665	7.898759
Maximum				7.978502		12.89082		21.63245	16.56906	10.39202	14.11828	2.711385	9.351343
Minimum				6.045507		1.111974		10.51926	9.269355	10.26790	6.076474	-2.429460	6.330854
Std. Dev.				0.654552		2.118475		2.944172	1.766857	0.039934	1.800569	0.713017	0.875216
Skewness				-1.033036		-1.082216		3.090505	0.040677	-0.050745	0.263279	-0.917707	-0.173233
Kurtosis				2.762822		4.511972		10.76228	2.451354	1.814006	3.317711	5.882389	2.245874
Jarque-Bera				2.342657		69.70826		53.33138	3.307033	0.767478	4.097208	120.1749	0.573954
Probability				0.309955		0.000000		0.000000	0.191376	0.681309	0.128915	0.000000	0.750529
Sum				95.76738		2251.379		154.7961	3296.953	134.3071	2533.877	209.7260	159.8043
Sum Sq. Dev.				5.141254		1072.617		104.0178	802.2985	0.019137	839.6906	125.0647	14.55405
Observations				13		240		13	258	13	260	247	20

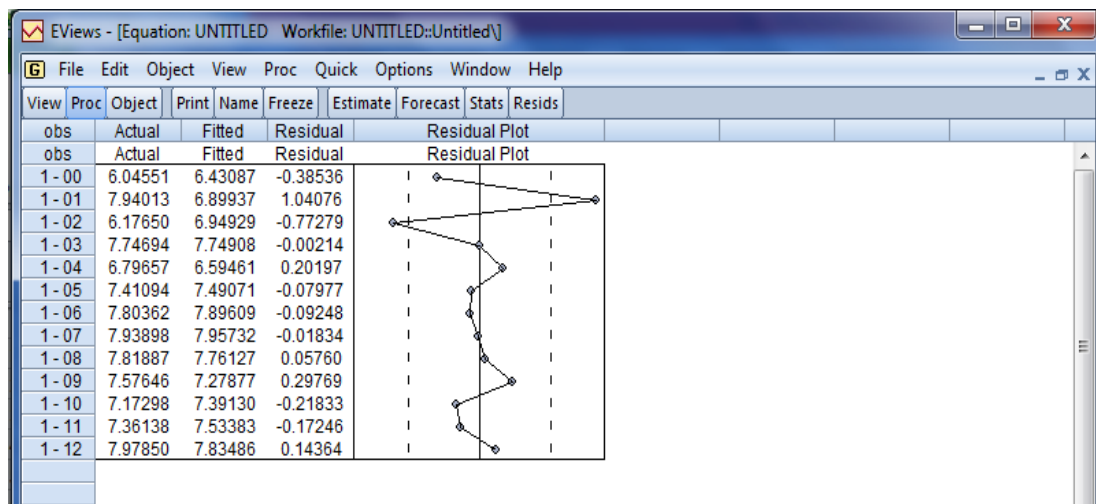
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

3-2-4 البواقي:

من خلال correlogramme للبواقي نجد ممثل كل من معاملات دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي ذات احتمالات أكبر من 0.05 وعليه يمكن الحكم مبدئياً بان البواقي تمثل صدمة عشوائية ويتم التأكد من ذلك (إتباع البواقي للتوزيع الطبيعي) من خلال شكل رقم(5-20).

3-2-4-1 المقارنة بين السلسلتين الأصلية والمقدرة:

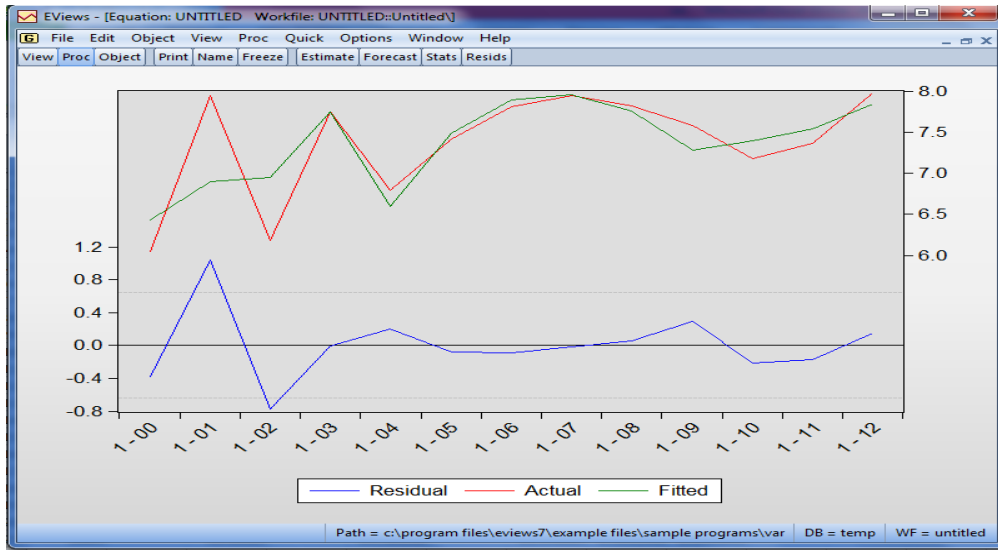
شكل رقم(5-20) : إحصائيات البواقي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان هناك شبه تطابق بين السلسلة الأصلية و سلسلة البواقي، و هذا ما يؤكد الرسم البياني الاتي:

تمثيل بياني رقم (5-03): التمثيل البياني للبقايا



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

كما سبق و قلنا أن هناك شبه تطابق بين المنحنيين منحنى السلسلة الأصلية Actual و منحنى السلسلة المقدرة Fitted وهذا يعطينا فكرة عن مدى أهميته، و هذا يعني مدى صلاحية النموذج.

شكل رقم (5-21): التحليل الأساسي لمكونات المعادلة

EViews - [Group: UNTITLED Workfile: MAROC::Untitled]									
File Edit Object View Proc Quick Options Window Help									
View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Sample	Sheet	Stats	Spec
Balanced Sample (listwise missing value deletion)									
Computed using: Ordinary correlations									
Extracting 8 of 8 possible components									
Eigenvalues: (Sum = 8, Average = 1)									
Number	Value	Difference	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion				
1	4.087963	2.568825	0.5110	4.087963	0.5110				
2	1.519138	0.356002	0.1899	5.607101	0.7009				
3	1.163136	0.354685	0.1454	6.770237	0.8463				
4	0.808452	0.583424	0.1011	7.578689	0.9473				
5	0.225028	0.037260	0.0281	7.803716	0.9755				
6	0.187768	0.179273	0.0235	7.991484	0.9989				
7	0.008495	0.008475	0.0011	7.999979	1.0000				
8	2.06E-05	---	0.0000	8.000000	1.0000				
Eigenvectors (loadings):									
Variable	PC 1	PC 2	PC 3	PC 4	PC 5	PC 6	PC 7	PC 8	
LNFDII	0.285252	0.028618	0.692496	-0.163841	0.502770	0.398077	-0.013182	-0.000705	
LNFDIJ	0.440141	-0.037217	-0.219000	0.018219	-0.500823	0.705256	-0.091578	-0.001439	
LNFI	-0.082987	0.563223	0.529259	0.360270	-0.500692	-0.121778	-0.021404	0.001604	
LNJY	0.489949	0.025763	-0.013564	-0.014725	-0.054718	-0.238571	0.835199	0.037661	
LNNI	0.481334	0.125406	-0.078663	-0.009097	0.069026	-0.320223	-0.405676	0.688796	
LNNJ	0.481833	0.123791	-0.075363	-0.009621	0.062639	-0.318753	-0.342169	-0.723971	
LNINF	0.112948	-0.474592	0.071896	0.858006	0.141446	0.001758	-0.025494	-0.001352	
LNDIST	-0.036981	0.650864	-0.418512	0.326287	0.462619	0.261254	0.105460	0.001065	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

في هذه الحالة سوف نأخذ بعين الاعتبار العمودين العلويين للجدول أعلاه فيما يخص متغيرات المصفوفة (في هذه الحالة تساوي ثمانية). لدينا مجموع متوسط المكونات يساوي 8. المكون الأساسي الأول يساوي 51% من مجموع variance بينما يمثل المتغير الثاني بنسبة 18% من الإجمالي. و انطلاقاً من هنا فإن المتغيرين؛ الأول و الثاني يمثلان ما نسبته 69% من إجمالي التغيرات.

أما الجزء الثاني من الجدول يوضح لنا العلاقة الخطية بين المعاملات، حيث يرمز للمتغير الأول (أو الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة بالرمز "PC1" و يأخذ قيمة سالبة في تقاطعه مع متغير الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة الأم الذي بدوره يرمز له بالرمز "PC2" و يأخذ قيمة سالبة في تقاطعه مع العمود الرابع، الخامس، السادس و الثامن (lnYj, lnNi, lnNj, lnDIST).

بينما يوضح لنا الجزء الثالث من الجدول مصفوفة الارتباط التي تظهر في شكل رقم (5-22).

شكل رقم (5-22): مصفوفة الارتباط

Ordinary correlations:

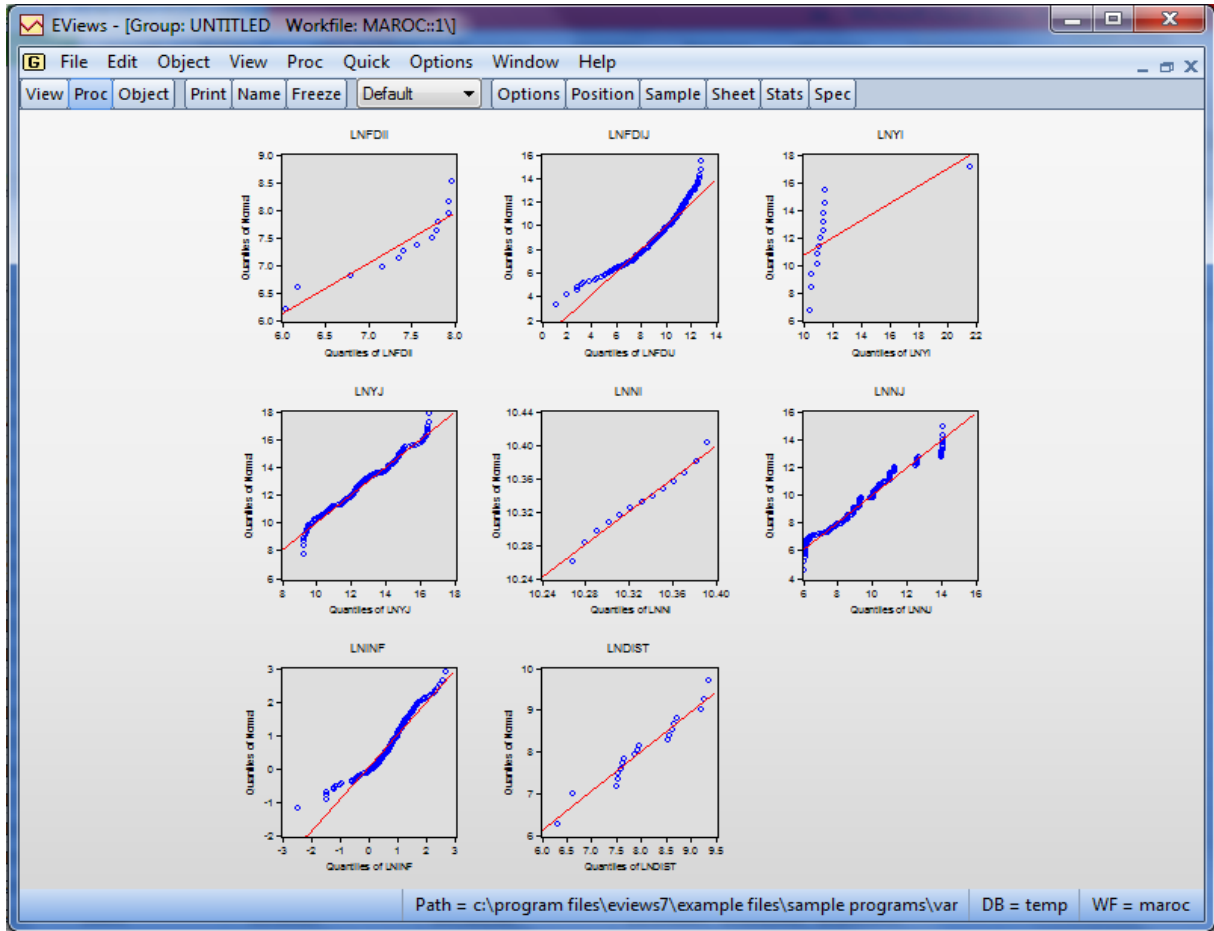
	LNFDII	LNFDIJ	LNFI	LNFIJ	LNNI	LNNJ	LNINF	LNDIST
LNFDII	1.000000							
LNFDIJ	0.328883	1.000000						
LNFI	0.240549	-0.270352	1.000000					
LNFIJ	0.539359	0.857261	-0.145342	1.000000				
LNNI	0.488500	0.828999	-0.107448	0.980936	1.000000			
LNNJ	0.491118	0.830004	-0.106446	0.982287	0.999949	1.000000		
LNINF	0.071474	0.208694	-0.166194	0.194299	0.121122	0.122212	1.000000	
LNDIST	-0.323289	-0.009548	0.348716	-0.062529	0.078234	0.074282	-0.280208	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

من خلال مصفوفة الارتباط نجد أن المتغيرات المستقلة ترتبط ارتباط وثيقا مع متغير الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة الأم ما عدا متغير المسافة الذي كان ارتباطه ضعيفا و بالتالي نستنتج صحة متغيرات النموذج.

3-2-5 التمثيل البياني للعلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة (التفسيرية):

تمثيل بياني رقم (5-04) : تمثيل التوزيع لمعاملات المعادلة مع نفسها



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

معادلة الجاذبية الخاصة بدولة تونس للإحصائيات المتوفرة للفترة محل الدراسة (2000-2012):

3-3 استخدام الانحدار في إيجاد معاملات معادلة الجاذبية:

باستخدام طريقة المربعات الصغرى بالبرنامج الإحصائي **EViews** نحاول إيجاد معاملات معادلة الجاذبية التي ستظهر في الجدول التالي:

شكل رقم (5-23): معاملات معادلة الجاذبية

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: TUNISIE::Untitled\]				
File Edit Object View Proc Quick Options Window Help				
View	Proc	Object	Print	Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids
Dependent Variable: LNFDII				
Method: Panel Least Squares				
Date: 11/11/13 Time: 22:17				
Sample: 2000 2012				
Periods included: 13				
Cross-sections included: 1				
Total panel (balanced) observations: 13				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	829.9229	588.8982	1.409281	0.2178
LNFDIJ	-0.182868	0.664227	-0.275309	0.7941
LNJI	-1.995870	3.441924	-0.579870	0.5871
LNJI	20.35853	7.479751	2.721820	0.0417
LNNI	78.32785	65.03695	1.204359	0.2823
LNNJ	-146.9699	97.41157	-1.508752	0.1917
LNINF	-0.390485	0.451534	-0.864796	0.4267
LNDIST	0.071118	0.229462	0.309934	0.7691
R-squared	0.808470	Mean dependent var	7.077117	
Adjusted R-squared	0.540327	S.D. dependent var	0.622775	
S.E. of regression	0.422236	Akaike info criterion	1.388755	
Sum squared resid	0.891418	Schwarz criterion	1.736416	
Log likelihood	-1.026905	Hannan-Quinn criter.	1.317295	
F-statistic	3.015077	Durbin-Watson stat	3.517494	
Prob(F-statistic)	0.121260			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج **EViews**

باستخدام طريقة المربعات الصغرى في ظل نموذج الآثار الثابتة وجدنا معاملات معادلة الجاذبية، حيث يساوي ثابت المعادلة 829.9، أما فيما يخص وصف الآثار الثابتة للمتغيرات الوهمية؛ فالخطأ المعياري المقدر لهذه المعادلة يساوي 0.62، أما معامل التحديد يساوي 0.80 و كما سبق و قلنا فإنه كلما اقترب معامل التحديد من 1 فهذا يدل على أن معادلة الانحدار تمثل تمثيلا جيدا العلاقة المدروسة بين (X_i) و (Y_i) ، و منه نستخلص أن العلاقة بين متغيرات نموذجنا للدول المقترح في الدراسة (أي بين الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة وباقي المتغيرات التي اخترناها في دراستنا هذه)مثلة تمثيلا جيدا و لا نحتاج لأن نغير النموذج. مجموع مربعات الأخطاء يساوي 0.89، الوسط الحسابي للمتغير التابع يساوي 7.228، معيار أكاي يساوي 1.38، معيار شوارتز 1.73، قيمة إحصاء دورين واتسون تساوي 3.5، أما بالنسبة لقيمة إحصاء فيشر فهي تساوي 3.015 و القيمة الاحتمالية لفيشر تساوي 0.12. بالنسبة لمعاملات المتغيرات التفسيرية لمعادلة الجاذبية فنجدها بشرح مفصل في شكل رقم: (5-24)

3-3-1 تقييم المعنوية الإحصائية لمعاملات معادلة الانحدار لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر:

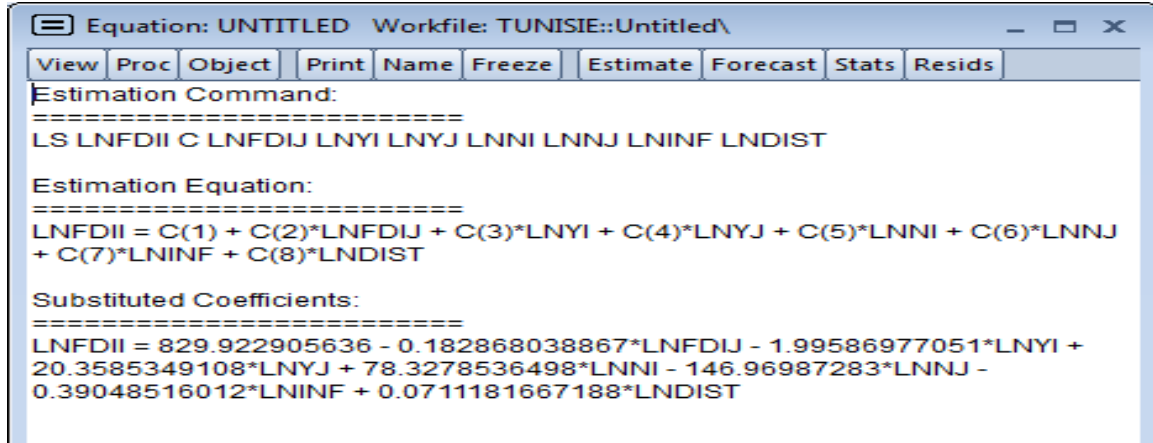
الاختبار الإحصائي: للكشف عن جاذبية تونس للاستثمار الأجنبي المباشر نفرض أن:

H_0 : لا تعتبر دولة تونس منطقة جاذبة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر .
 H_1 : تعتبر دولة تونس منطقة جاذبة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر .

2-3-3 معادلة الجاذبية

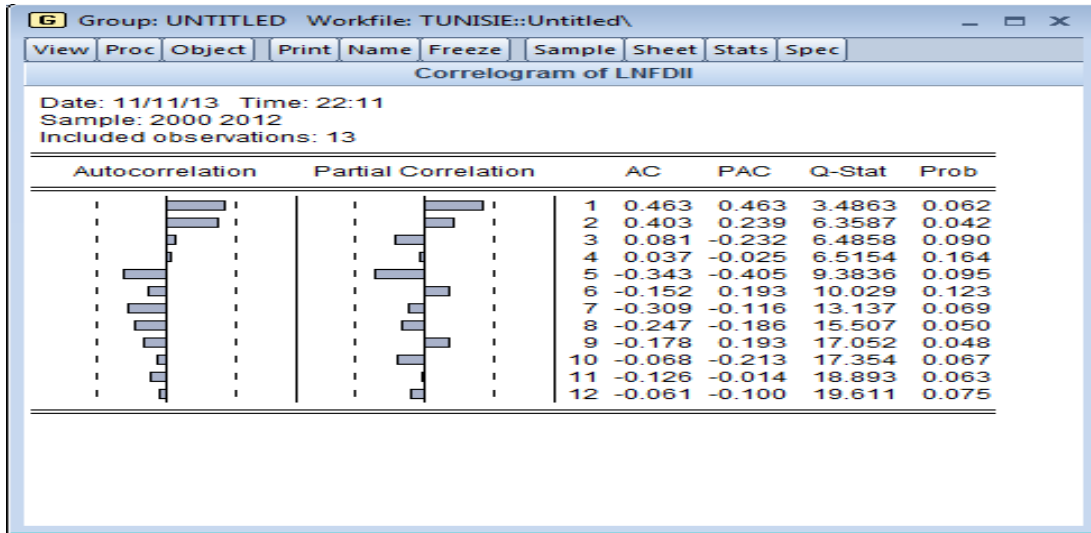
انطلاقاً من الجدول السابق نتحول إلى نموذج معادلة الجاذبية الذي يظهر في الشكل رقم (5-24):

شكل رقم (5-24): معادلة الجاذبية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

شكل رقم (5-25): التمثيل البياني (correlogramme) للسلسلة FDI_2



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

1-2-3-3 تحليل الارتباط الجزئي و الارتباط الذاتي:

من خلال التمثيل البياني السابق نجد أن هناك ضعف في الارتباط بين متغيرات المعادلة، حيث تتراوح قيمة الارتباط الذاتي من 0.06 إلى 0.4 وكذا نفس الحال بالنسبة لقيم الارتباط الجزئي.

3-2-3-3 الاختبار الإحصائي:

اختبار الجذور الأحادية (ديكي فولر المطور): ➤

شكل رقم (5-26): اختبار ديكي فولر المطور

EViews - [Series: LNFDII Workfile: TUNISIE::Untitled\]				
File Edit Object View Proc Quick Options Window Help				
View	Proc	Object	Properties	Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats Ident
Null Hypothesis: LNFDII has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.779062	0.3716
Test critical values:	1% level		-4.121990	
	5% level		-3.144920	
	10% level		-2.713751	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LNFDII) Method: Least Squares Date: 11/12/13 Time: 13:49 Sample (adjusted): 2001 2012 Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFDII(-1)	-0.477942	0.268648	-1.779062	0.1056
C	3.418937	1.892919	1.806172	0.1010
R-squared	0.240414	Mean dependent var		0.063123
Adjusted R-squared	0.164455	S.D. dependent var		0.600135
S.E. of regression	0.548572	Akaike info criterion		1.788016
Sum squared resid	3.009315	Schwarz criterion		1.868834
Log likelihood	-8.728098	Hannan-Quinn criter.		1.758095
F-statistic	3.165060	Durbin-Watson stat		2.248708
Prob(F-statistic)	0.105588			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

في اختبار ديكي فولر المطور نجد قيم t-statistics يساوي -1.77 باحتمال يقدر ب 0.37 و نجد أن معامل التحديد يساوي 0.24 مما يدل على ضعف قوة معاملات النموذج .

3-3-3 البواقي:

أما فيما يخص اختبار ديكي فولر المطور للبواقي فيظهر من خلال الجدول التالي:

شكل رقم(5-27): اختبار التكامل للبواقي

EViews - [Group: UNTITLED Workfile: TUNISIE::Untitled\]				
File Edit Object View Proc Quick Options Window Help				
View	Proc	Object	Print	Name Freeze Sample Sheet Stats Spec
Kao Residual Cointegration Test				
Series: LNFDII LNFDIJ LNYI LNYJ LNNI LNNJ LNINF LNDIST				
Date: 11/11/13 Time: 22:23				
Sample: 2000 2012				
Included observations: 260				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: No deterministic trend				
User-specified lag length: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
		t-Statistic	Prob.	
ADF		2.131218	0.0165	
Residual variance		0.255671		
HAC variance		0.017700		
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(RESID)				
Method: Least Squares				
Date: 11/11/13 Time: 22:23				
Sample (adjusted): 2002 2012				
Included observations: 11 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID(-1)	-2.221273	0.585804	-3.791837	0.0043
D(RESID(-1))	0.264928	0.311871	0.849480	0.4176
R-squared	0.897826	Mean dependent var	0.016307	
Adjusted R-squared	0.886473	S.D. dependent var	0.553482	
S.E. of regression	0.186489	Akaike info criterion	-0.357926	
Sum squared resid	0.313002	Schwarz criterion	-0.285582	
Log likelihood	3.968595	Hannan-Quinn criter.	-0.403530	
Durbin-Watson stat	2.106370			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

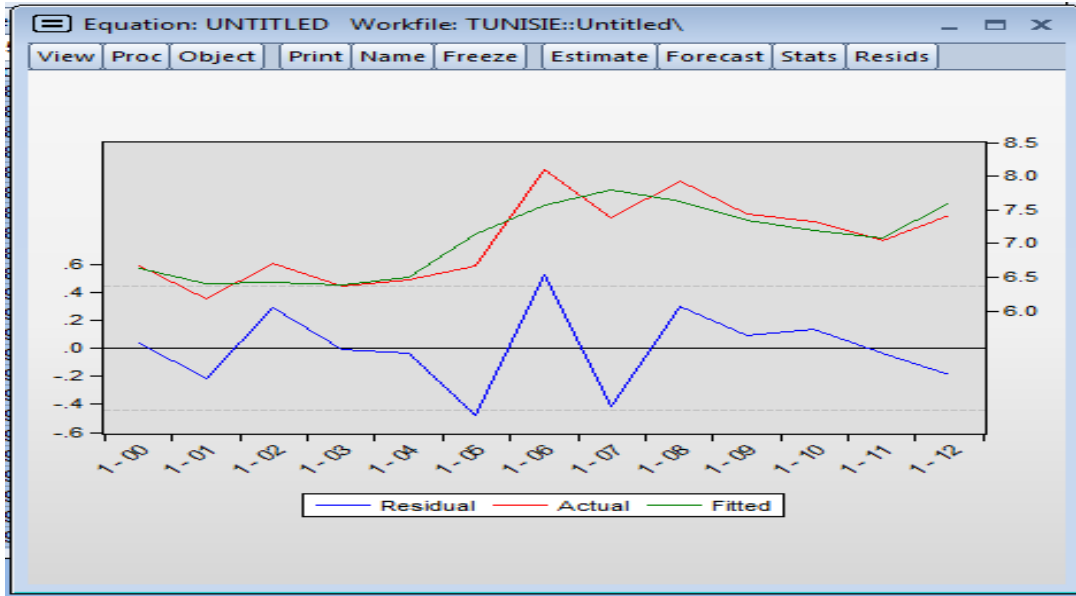
من خلال correlogramme للبواقي نجد تمثيل كل من معاملات دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي ذات احتمالات أكبر من 0.05 وعليه يمكن الحكم مبدئياً بان البواقي تمثل صدمة عشوائية ويتم التأكد من ذلك (إتباع البواقي للتوزيع الطبيعي) من خلال شكل رقم(5-28).

شكل رقم(5-28): تمثيل البواقي

Equation: UNTITLED Workfile: TUNISIE::Untitled\				
View	Proc	Object	Print	Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids
obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
1 - 00	6.65842	6.62209	0.03633	
1 - 01	6.18733	6.40713	-0.21980	
1 - 02	6.71057	6.41906	0.29151	
1 - 03	6.36916	6.37674	-0.00758	
1 - 04	6.45996	6.49646	-0.03650	
1 - 05	6.66295	7.13967	-0.47672	
1 - 06	8.10407	7.57713	0.52694	
1 - 07	7.38777	7.80329	-0.41552	
1 - 08	7.92240	7.62345	0.29895	
1 - 09	7.43106	7.34029	0.09077	
1 - 10	7.32152	7.18475	0.13677	
1 - 11	7.04141	7.07831	-0.03690	
1 - 12	7.41589	7.60414	-0.18825	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

تمثيل بياني رقم (5-05): المقارنة بين السلسلة الأصلية و السلسلة المقدرة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

نلاحظ من خلال الشكل تطابق بين المنحنيين منحنى السلسلة الأصلية Actual و منحنى السلسلة المقدرة Fitted وهذا يعطينا فكرة عن مدى أهميته، و هذا يعني مدى صلاحية النموذج.

شكل رقم(5-29): التحليل الأساسي لمكونات المعادلة

EViews - [Group: UNTITLED Workfile: TUNISIE::Untitled\]									
File Edit Object View Proc Quick Options Window Help									
View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Sample	Sheet	Stats	Spec
Principal Components Analysis									
Date: 11/11/13 Time: 22:21									
Sample: 2000 2012									
Included observations: 13									
Balanced sample (listwise missing value deletion)									
Computed using: Ordinary correlations									
Extracting 8 of 8 possible components									
Eigenvalues: (Sum = 8, Average = 1)									
Number	Value	Difference	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion				
1	5.327053	3.970576	0.6659	5.327053	0.6659				
2	1.356477	0.667633	0.1696	6.683530	0.8354				
3	0.688844	0.279798	0.0861	7.372373	0.9215				
4	0.409046	0.216779	0.0511	7.781419	0.9727				
5	0.192267	0.172360	0.0240	7.973686	0.9967				
6	0.019907	0.014036	0.0025	7.993593	0.9992				
7	0.005871	0.005335	0.0007	7.999464	0.9999				
8	0.000536	--	0.0001	8.000000	1.0000				
Eigenvectors (loadings):									
Variable	PC 1	PC 2	PC 3	PC 4	PC 5	PC 6	PC 7	PC 8	
LNFDII	0.339959	-0.108681	-0.278116	0.870430	0.161496	0.058645	-0.084805	0.030116	
LNFDIJ	0.386952	-0.098042	-0.090543	-0.349128	0.833492	0.108477	0.060231	0.021525	
LNJI	0.427828	0.043732	0.036118	-0.140503	-0.119849	-0.656497	-0.590193	-0.018048	
LNJY	0.429791	-0.005908	-0.027417	-0.030310	-0.218441	-0.350827	0.759137	-0.257854	
LNNI	0.421992	0.123959	0.067304	-0.121057	-0.269970	0.589184	-0.235451	-0.558492	
LNNJ	0.424329	0.104053	0.033352	-0.126616	-0.296275	0.282471	0.069376	0.787142	
LNINF	0.089678	-0.646058	0.747770	0.118758	0.009061	0.030418	-0.001574	0.017112	
LNDIST	0.027652	0.730099	0.589571	0.234544	0.237456	-0.053593	0.065654	0.004151	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

في هذه الحالة سوف نأخذ بعين الاعتبار العمودين العلويين للجدول أعلاه فيما يخص متغيرات المصفوفة (في هذه الحالة تساوي ثمانية). لدينا مجموع متوسط المكونات يساوي 8. المكون الأساسي الأول يساوي 66% من مجموع variance (0.665 = 8/5.327) بينما يمثل المتغير الثاني بنسبة 16% (0.169 = 8/1.356) من الإجمالي. و انطلاقا من هنا فإن المتغيرين؛ الأول و الثاني يمثلان ما نسبته 82% من إجمالي التغيرات.

أما الجزء الثاني من الجدول يوضح لنا العلاقة الخطية بين المعاملات، حيث يرمز للمتغير الأول (أو الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة بالرمز " PC1 " و يأخذ قيمة سالبة في تقاطعه مع متغير الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة الأم الذي بدوره يرمز له بالرمز " PC2 " و يأخذ قيمة سالبة في تقاطعه مع العمود الرابع، الخامس، السادس و الثامن (lnYj, lnNi, lnNj, lnDIST).

بينما يوضح لنا الجزء الثالث من الجدول مصفوفة الارتباط التي تظهر في شكل رقم(5-30).

شكل رقم(5-30) : مصفوفة الارتباط

Ordinary correlations:

	LNFDII	LNFDIJ	LNFI	LNFIJ	LNNI	LNNJ	LNINF	LNDIST
LNFDII	1.000000							
LNFDIJ	0.634233	1.000000						
LNFI	0.707200	0.873051	1.000000					
LNFIJ	0.766100	0.857261	0.987220	1.000000				
LNNI	0.682361	0.824382	0.977073	0.971647	1.000000			
LNNJ	0.692749	0.830004	0.984239	0.982287	0.997553	1.000000		
LNINF	0.156993	0.208694	0.177234	0.194299	0.121632	0.122212	1.000000	
LNDIST	-0.079720	-0.072404	0.102521	0.034110	0.187598	0.153153	-0.311162	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من خلال الجدول السابق نجد أن هناك ارتباط بين متغيرات النموذج المختارة مما يدل على أنها ذات دلالة إحصائية.

شكل رقم(5-31): الإحصائيات الوصفية

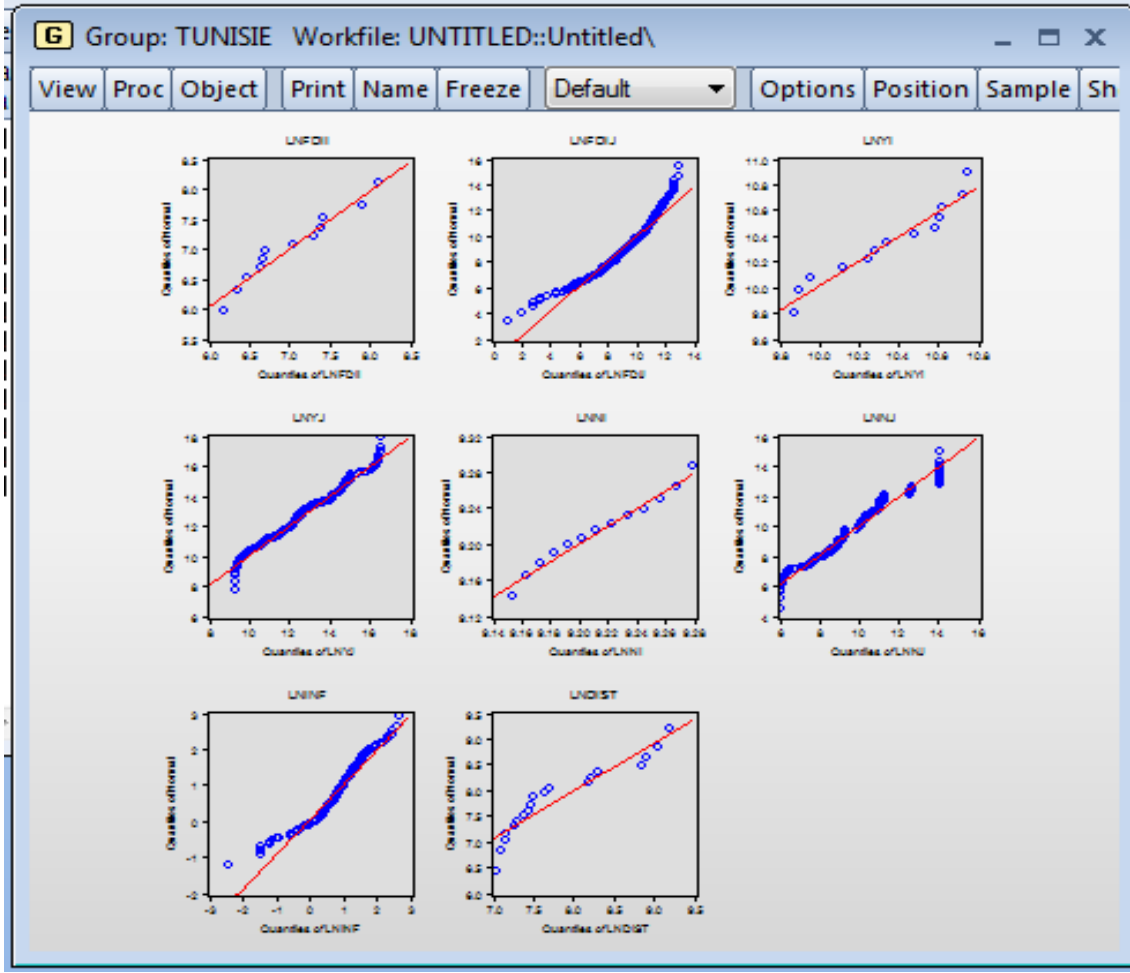
EViews - [Group: UNTITLED Workfile: TUNISIE::Untitled]									
File Edit Object View Proc Quick Options Window Help									
View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Sample	Sheet	Stats	Spec
	LNFDII	LNFDIJ	LNFI	LNFIJ	LNNI	LNNJ	LNINF	LNDIST	
Mean	7.077635	9.380746	10.34519	12.77889	9.214374	9.745680	0.849093	7.824114	
Median	7.041412	9.750093	10.34472	12.62087	9.212122	9.341759	0.904665	7.510222	
Maximum	8.104073	12.89082	10.74359	16.56906	9.278461	14.11828	2.711385	9.204311	
Minimum	6.187333	1.111974	9.875273	9.269355	9.154417	6.076474	-2.429460	7.046770	
Std. Dev.	0.623380	2.118475	0.309933	1.766857	0.040737	1.800569	0.713017	0.705798	
Skewness	0.210835	-1.082216	-0.262449	0.040677	0.098309	0.263279	-0.917707	0.780103	
Kurtosis	1.769326	4.511972	1.691081	2.451354	1.752387	3.317711	5.882389	2.193829	
Jarque-Bera	0.916697	69.70826	1.077259	3.307033	0.864065	4.097208	120.1749	2.570127	
Probability	0.632327	0.000000	0.583547	0.191376	0.649188	0.128915	0.000000	0.276633	
Sum	92.00925	2251.379	134.4874	3296.953	119.7869	2533.877	209.7260	156.4823	
Sum Sq. Dev.	4.663238	1072.617	1.152703	802.2985	0.019914	839.6906	125.0647	9.464875	
Observations	13	240	13	258	13	260	247	20	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من خلال الجدول السابق و حسب الإحصائيات الوصفية لكل متغير نلاحظ أنها ذات دلالة إحصائية و تدعم النموذج.

3-3-5 التمثيل البياني للعلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة (التفسيرية):

تمثيل بياني رقم(5-06) : تمثيل توزيع معاملات المعادلة مع نفسها



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews

3-4: مقارنة نتائج الدراسة للدول الثلاث محل الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها من النموذج المقترح في هذه الدراسة:

- تتمتع الدول المغاربية بجاذبية عالية للاستثمار الأجنبي مقارنة بالمتغيرات المختارة في نموذج الدراسة، و التي تتغير من نموذج لآخر.
- تختلف جاذبية الدول المغاربية و نخص: الجزائر عن تونس و بدورها عن المغرب نتيجة اختلاف المؤثرات المختارة.
- عرفت دولة المغرب أكبر نسبة من عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إليها حيث احتلت المرتبة الأولى في المغرب العربي، و الثانية إفريقيا، تليها الجزائر ثم تونس.

3-5: تحليل نتائج الدراسة و الاستنتاجات المقترحة:

من الجداول و الأشكال التي تم اعتمادها في الحصول على معادلات الجاذبية في الدول الثلاث محل الدراسة (الجزائر، تونس و المغرب)، يمكن توضيح أهم الاستنتاجات بصفة عامة فيمايلي:

-تأخذ معامل لوغاريتم حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي بالدولتين ($\ln GDP$) إشارة موجبة للدولة المضيفة. و هو ما يتفق مع كل من النظرية الاقتصادية و نموذج الجاذبية حيث أنه كلما زاد الحجم الاقتصادي بالدولتين مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بينهما.

-تأخذ معامل لوغاريتم عدد السكان بالدولة ذات الكثافة السكانية المرتفعة ($\ln Ni$) إشارة موجبة. و هو ما يتفق مع نظرية نموذج الجاذبية، حيث أنه كلما زاد عدد السكان سواء بالدولة الأم أو بالدولة المضيفة تزداد التدفقات البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر. و بالتالي فإن دولة ذات كثافة سكانية مرتفعة ستكون أكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر و المغرب) من دولة ذات كثافة سكانية منخفضة (حالة تونس).

-اقترب لوغاريتم التضخم بإشارة سلبية كون أن الارتفاع في الاستهلاك و زيادة الأسعار تؤثر سلبا على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

-أما بالنسبة للدين العام فهو أيضا عامل مهم يؤثر في التدفقات البيئية و يتخذ الإشارة السالبة.

-تأخذ معاملات المسافات الجغرافية - كمعبر عن تكلفة النقل - و تكاليف الإجراءات الخاصة بالتصدير و الاستيراد الإشارة السالبة المتوقعة. و هو ما يؤكد انطباق الفرضية التي طرحناها بالدراسة و التي تم إثباتها نظريا في الفصل الأول و الرابع. و التي تقضي بأن عامل المسافة (تكاليف النقل) تعد من أهم معوقات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

-تأخذ معامل المتغير الخاص بوجود حدود مشتركة إشارة سالبة داخل النموذج الخاص بجاذبية الدول المغاربية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يؤكد ما تم التوصل إليه في الفصل الرابع حيث أن وجود حدود مشتركة يزيد من التبادلات البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر و هو ما رمزنا له ب 1 أما في حالة عدم وجود حدود مشتركة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للدول المغاربية تقل (جاذبية الدولة أو المنطقة للاستثمار الأجنبي المباشر تقل). و كذا هو الحال نفسه بالنسبة لمتغير الاستعمار المشترك.

الاستنتاج النهائي: و أخيرا يمكن القول:

أظهر النموذج المقترح في الدراسة أن الدول المغاربية تتمتع بجاذبية كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر مع العديد من دول العالم مع بعض الشروط:

-أنه لا يمكن قبول جميع البيانات مع إهمال الآثار الفردية في حالة النموذج محل الدراسة.

-على الرغم من التوصل إلى قبول كل من اختلاف الآثار الفردية باختلاف الوحدات المقطعية فقط، و اختلاف الآثار الفردية باختلاف الوحدات المقطعية و النقاط الزمنية معا، إلا أن قيمة إحصاء F المحسوبة في الحالات الثلاث قد رجحت قبول اختلاف الآثار الفردية باختلاف الوحدات المقطعية فقط.

-استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المجمعة يؤدي إلى الحصول على مقدرات متسقة و كفؤة. أما إذا كانت هناك تأثيرات فردية سواء مع تغير الوحدات أو الزمن أو كلاهما لا يمكن تجاهلها.

-تجميع البيانات مع إهمال الآثار الفردية لا يناسب النموذج محل الدراسة، لذلك يجب تحديد نوع هذه الآثار الفردية حتى نتتمكن من الوصول إلى نموذج صلب.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل التطبيقي معالجة البيانات الإحصائية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول المغاربية متمثلة في: الجزائر، تونس والمغرب وعشرون دولة مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه الدول المضيفة التي مثلت محور دراستنا. وقد حاولنا جاهدين ولو بقدر قليل من بلورة المعطيات الإحصائية المتوفرة عن هاته الدول للفترة محل الدراسة وذلك من أجل معرفة مدى استقطاب المنطقة وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر من عديد من دول العالم التي اتخذناها كعينة في هذه الدراسة.

ومن معالجة البيانات الإحصائية الخاصة بفترة وعينة الدراسة بالاستعانة بالبرامج الحاسوبية تم الحصول على نتائج تقديرية مع الإشارة إلى أن نتائج الدراسة الخاصة بالنموذج تختلف من باحث إلى آخر وذلك باختلاف المتغيرات المختارة إضافة إلى مؤثرات النموذج. وقد حاولنا إجراء دراسة مقارنة للدول الثلاث ومعرفة تأثير ومدى جاذبية كل دولة على حدى من خلال البيانات التي توفرت لنا عن كل دولة، ومن ثم الحكم على المنطقة ككل. وبتعدد المتغيرات الاقتصادية وتشابك الأرقام لا يمكننا استخدام الأساليب الإحصائية التقليدية وهو ما حملنا على استخدام البرامج الحاسوبية من أجل تسهيل مهمة الحصول على النتائج المقدره.

وحصيلة القول أن ما أردنا الوصول إلى معرفته من خلال هذا البحث هو معرفة مدى استقطاب الدول المغاربية للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالفعل فمن خلال النتائج الرقمية المحصل عليها و الرموز البيانية ذات الدلالة الإحصائية بعد تحليلها وتقديم الاستنتاجات المقترحة وجدنا أن منطقة المغرب العربي تعد من أهم الدول في العالم جذبا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والدليل على ذلك هو تواجد شركات أجنبية من جنسيات متعددة عبر العالم تستثمر في مختلف القطاعات بهذه المنطقة وهو ما مثلته الأرقام المستخدمة في الدراسة عن قاعدة معطيات لهيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة فيما يخص كل دول العالم بدقة متناهية.

وأخيرا، نأمل أن تكون هذه الدراسة قد ساهت ولو بجزء بسيط في إعطاء نظرة اقتصادية في جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالأحرى جانب التمويل الدولي وتوجيه المستثمرين وأصحاب المشاريع الكبرى والأجنبية و مساعدتهم على الحصول على معلومات كافية ومساعدتهم على معرفة المكان المستهدف وحتى يتمكنوا من وضع مخططات ناجحة لمشاريعهم الاستثمارية في مكانها المناسب.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

بعد تناولنا لموضوع جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المغرب العربي في ظل التطورات العالمية المعاصرة. اتضح أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور جد هام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي، وذلك من خلال ما عرضناه من تدفقات عالمية للاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل لمختلف وجهات النظر، لكن قبل التطرق لذلك، كان علينا أولاً البحث عن فهم عام وتأسيس لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، والسبيل للوصول لهذا الفهم، يكون من خلال الدراسة الموسعة للنظريات الاقتصادية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الذي له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية. وهو متغير خطير إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه، لأنه مرتبط بأشد الارتباط بالتمويل الدولي وتراكم رأس المال، وهذا ما أكدت عليه أغلبية النظريات الاقتصادية القديمة والحديثة.

ومن خلال تناولنا لتطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي ونصيب الدول النامية والعربية منه، اتضح لنا أن هناك حركة متسارعة لتدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر في السنوات الأخيرة، لعدة أسباب منها، التحولات الاقتصادية للدول نحو الخصوصية واقتصاد السوق، والتوجه نحو الانفتاح على الأسواق العالمية والاستثمارات الأجنبية، وظهور التكتلات الاقتصادية، وانتشار عمليات الدمج والتملك للشركات عبر الحدود، وتوسع نشاط الشركات عابرة القوميات. غير أن هناك استقطاباً نتج عن تدفقات الاستثمار الأجنبي، من طرف دول أمريكا اللاتينية، ودول جنوب وشرق جنوب آسيا على حساب الدول النامية الأخرى.

ولا شك أن الدول المغربية مثل باقي الدول النامية أجهت إلى إقرار سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بحكم مجموعة من العوامل منها الداخلية والتي تجلت في عمومها في الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية... الخ، وفي عامل فحوة التنمية بينها وبين الدول المتقدمة. أو على الأقل بعض الدول النامية الرائدة، وعوامل خارجية تجلت في مختلف الضغوطات الخارجية التي دفعت بها إلى ضرورة التوجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي والعمل على استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي تولد وعي لديها بضرورة البحث عن سبل جديدة لتدعيم عملية التنمية وكذلك تنوع مصادر الدخل، فتسابقت نحو تغيير موقفها المعادي والمتحفظ تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وإفساح المجال أكثر أمامه، مما كان له انعكاساً على حصيلته فيها بكل المقاييس.

إن البيانات الإحصائية والدراسات الميدانية أثبتت أن حصة الدول المغربية من تدفقاته تبقى ضعيفة بكل المقاييس بالمقارنة بمحخص المناطق الأخرى ضمن الدول النامية، وأن معظمها حصت القطاع الصناعي، أين كان مجال النفط قد استحوذ على حصة الأسد منها، ثم يليه قطاع الخدمات ومن أبرز الدول كانت بعض الدول النفطية والدول متوسطة الدخل ولو بشكل متباين نوع ما ومتذبذب. إن نتائج أداء وإمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر، في الدول المغربية مجتمعة وجاذبيتها أثبتت أنه مازال أمامها الكثير من العمل والكثير من الجهود التي يجب أن تبذل من أجل تحسين حصتها منه و بالتالي رهان الدول المغربية مجتمعة على سياسة الباب المفتوح أمامه يمكن اعتباره خاسراً بالنظر إلى الأرقام والإحصائيات التي تثبت ذلك على الرغم من الجهود التي بذلتها منذ بداية مباشرتها لمختلف الإصلاحات الاقتصادية من أجل تحقيق مناخ استثماري ملائم وجذاب، وهذا ما يثبت وجود معوقات حقيقية تعيق تحسين مستوى أدائها واستقطابها المزيد من التدفقات، لذلك يستوجب تحقيق شروط استباقية على الأقل لبلوغ مستوى مقبول في ظل ظروف أضحت الدول العربية فيها تعي بأهميته.

ومن خلال تقييمنا لأثر التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المغرب العربي، اتضح لنا أن هناك آثار سلبية كثيرة وامتيازات قليلة. وبتقييمنا كذلك لسياسة التحفيز على الاستثمار، تبين أن مناخ الاستثمار غير ملائم، ولم يعمل على جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الخاصة المحلية التي من المتوقع انتظارها عند وضع المخططات والضمانات

اللازمة، بسبب المشاكل والعراقيل الكثيرة التي يعاني منها المستثمر الأجنبي، بالرغم من التحفيزات الضريبية والضمانات الممنوحة للمستثمرين بالمنطقة.

وبدراستنا لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المغاربية على رأسها: الجزائر، تونس والمغرب وأثر نموذج الجاذبية على ذلك، خاصة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، نستطيع القول أن الاستثمار في لازل يعتمد على قطاعات محددة؛ كالمحروقات في الجزائر، السياحة في تونس والمغرب.

وقد حاولنا من خلال دراستنا هذه إبراز بعض المتغيرات التفسيرية التي لها علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد هذه العلاقة من خلال اختبار وقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع ومتغيرات مستقلة (تفسيرية) كالتأثير المحلي، عدد السكان، التضخم، ومتغيرات وهمية تمثل في دراستنا هذه في: اللغة المشتركة، الاستثمار المشترك، المسافة والجوار؛ كل هذا من خلال نموذج الجاذبية الذي يعد من أهم النماذج القياسية المستخدمة في مثل هذه الدراسات لإظهار مدى جاذبية منطقة المغرب العربي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2013.

وفي سياق الحديث فقد حاولت دول المغرب العربي على رأسها: الجزائر، تونس والمغرب على توفير بيئة ومناخ ملائمين لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تجلّى التفاوت بين الدول العربية بالفعل من خلال الدراسة المقارنة بين هذه الدول الثلاث، على الرغم من الكثير من القواسم المشتركة التي جمعت بينها فيما يخص مواقفها السابقة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر التي كانت معادية تبلورت في أساليب التأميم وفسخ عقود الامتيازات وفيما يخص خطوة مباشرة الإصلاحات الاقتصادية - ولجوؤها بالتزامن مع تنفيذ تلك الخطوة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي غيرت موقفها منه أين أصبحت تنظر إليه كفرصة للنمو والتطوير عبر تكثيف الجهود من أجل تحسين المناخ الاستثماري في كل منها بدءا بتنقيح وتعديل قوانين الاستثمار واستحداثها، ومنح الكثير من المزايا والحوافز ومختلف الضمانات والعمل أيضا على تعزيزه بالالتزام دوليا بتشجيعه وحمايته.

إلا أن التفاوت كان واضحا فيما يخص حصيلته بكل المقاييس، بحيث تفوقت المغرب من حيث الحصص المستقطبة سنويا ومن حيث مساهمته أيضا، وتفوقت تونس من حيث القيمة التراكمية، وبرزت الجزائر في السنوات الأخيرة والتي كانت بدايتها سنة 2008 يؤكد على أنها خطوة إيجابية نحو استقطاب المزيد منه مستقبلا، ويعود هذا التفاوت إلى التباين في سياساتها العامة المتعلقة به.

ومن خلال القراءة الواضحة للمناخ الاستثماري للدول الثلاث بكل أجزاء المختلفة تم استخلاص أن المغرب كانت متفوقة في الكثير من أجزائه على كل من الجزائر وتونس، لكن ذلك لا يعني تفوقا مطلقا ودائما، حيث بنظرة أدق يمكننا القول أن الجزائر و بحكم عدد من المقومات التي تتميز بها يمكنها من أن تتسابق مع المغرب نحو احتلال صدارة الدول العربية.

ومن خلال الشواهد الميدانية والإحصائيات التي استندنا إليها أثبتت على العموم أن مستوى أداء وإمكانات الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول الثلاث ومستوى جاذبيتها له مازال يحتاج إلى التحسين أكثر خاصة وأنها تتمتع بالكثير من الإمكانيات البشرية والمادية وينقصها فقط بذل المزيد من الجهود واستغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها وبإفساح المجال أكثر لمساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الأجانب، خاصة وأن هناك بعض من الدول النامية تتشابه ظروفها وإمكاناتها إلى حد بعيد مع الدول الثلاث الجزائر، تونس والمغرب إلا أنها نجحت في التحرير الاقتصادي الجاد وفي استقطاب حجم كبير منه وفي الاستفادة أكثر منه.

وتخرج الدراسة من بحثها للوصول إلى النتائج التالية:

1- تميز الاستثمار الأجنبي المباشر بسمة التركز على كافة المستويات الدولية والقطاعية والإقليمية وعلى مستوى الشركات العابرة

للقوميات، خاصة في السنوات الماضية التي ازداد وتوسع فيها هذا النوع من الاستثمار نتيجة لتنامي ظاهرة العولمة بالنسبة للدول

الثلاث محل الدراسة.

2- إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة من حيث الكثير من الجوانب التي تخصها، الأمر الذي دفع بالكثير من المدارس الاقتصادية والمفكرين و الكتاب الاقتصاديين باختلاف عقائدهم و توجهاتهم السياسية والاقتصادية إلى محاولة تفسيرها وأن اختلافهم كان تبعاً لاختلاف الروايات التي من خلالها ينظرون إليها، وعلى الرغم من ذلك يتفقون على أنها حركة دولية لرؤوس الأموال وطريقة من طرق التمويل الدولي.

3- يجري الاستثمار الأجنبي المباشر في أشكال متعددة تختلف بكثير عن أشكال الاستثمار غير المباشر والأشكال الأخرى للتدويل والتعاون، وأن شكل الاندماج والتملك يعتبر من الأشكال الحديثة الذي عرف خلال السنوات الأخيرة تزايداً مدهشاً فيما يخص صفقاته وعملياته حيث توصلنا إلى ذلك في الفصل الأول.

4- يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة للدول المضيفة، من بينها توفير التمويل والسيولة، خلق فرص عمل والقضاء على البطالة، تنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات، نقل الخبرة والتكنولوجيا، والرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية كما له دور إيجابي في تكوين رأس المال.

5- باعتبار أن الاستثمار الأجنبي وجه من أوجه حركات التمويل الدولي التي مست أنحاء العالم و الوسيلة التي من خلالها تنتشر وتتوسع أكثر الشركات الأجنبية وتعد وسيلة لاخترق الاسواق الدولية وتدويل الإنتاج وفرصة لنمو اقتصاديات الدول المضيفة له، فمن الطبيعي أن تكون له انعكاسات تكون إيجابية وسلبية في نفس الوقت كما توصلنا إلى هذا في الفصل الثاني.

6- عدم التوافق بين أهداف الشركات متعددة الجنسيات -التي تعتبر أداة رئيسية لتحسيده - وبين أهداف الدول المضيفة له أدى إلى تصادم وجهات النظر بشأنه ، وصل إلى حد العداء والجفاء وإبداء سلوك منافي له في بعض الأحيان، وفي الأحيان الأخرى التحفظ والحذر، ولقد تبدد كل هذا مع مرور الزمن بفعل الجهود الدولية المتواصلة من خلال إصدار عدد من مدونات وإجراءات متعددة من أجل تقريب تلك المواقف، إلى جانب ذلك بفعل تزايد الاتفاقيات المبرمة بشأن تشجيعه وحمايته وبفعل التحديات الأخيرة التي استوجبت الاندماج في بوتقة العولمة اين لا مجال للحدود وللدول القومية.

7- إن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر اليوم، في ظل التحرير وثورة الاتصالات والمعلومات والتطور التكنولوجي، لا يمكن أن يتم وفقاً للمزايا النسبية التقليدية وسياسات التحرير الموجهة للخارج فحسب، فكلما تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر ليشمل الخدمات والصناعات كثيفة التكنولوجيا، كلما زادت المصاعب التي تواجه الدول النامية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية. هذا وقد ترتب على المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة إعادة التوطين الأمثل للوظائف المختلفة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، كالبحوث والتطوير والإنتاج والبيع والتسويق (أي في مجال التسويق الدولي).

8- تختلف جاذبية وقدرة الدول النامية والأقاليم المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن استطاعت الاقتصادات المنفتحة على العالم الخارجي، والتي ارتفعت كفاءة مؤسساتها وتوافر لديها قاعدة قوية من البنية الأساسية، أن تجذب أكثر من نصيبها الطبيعي في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد حدث هذا لهونغ كونغ، إذن فللعولمة و الانفتاح الاقتصادي علاقة وطيدة بجاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر.

- 9- إن التزايد المدهش والمتواصل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في السنوات العشر الأخيرة و زيادة مساهمته في تحقيق انتعاش أكثر للإنتاج العالمي كان بفعل عدد من العوامل الدافعة وهي : التغيير التكنولوجي السريع والمدهش، الإصلاحات الهيكلية والقاعدية التي تبنتها الدول ابتداء من القرن الواحد والعشرون، تحرير السياسات العامة للكثير من الدول النامية بشكل غير مسبوق وتزايد المنافسة، مما جعلت منه مؤشرا ومظهرا لتعزيز التكامل العالمي.
- 10- ضآلة نصيب الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بتدفقاتها على الصعيد العالمي، حيث تحصل على أقل من 3 % من هذه التدفقات، بل أن نسبة الاستثمارات العربية البينية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية بلغت 0,1 % فقط في السنوات الأخيرة، مما يعكس فشل الاتفاقيات العربية من أجل تسهيل حركة انتقال رؤوس الأموال العربية البينية.
- 11- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خطوة أساسية بالنسبة للدول التي تتسابق نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي لأنه يعتبر خطوة أساسية لتسهيل الحركات الاقتصادية على اختلافها بين الدول من خلال المبادلات الصادرة و الواردة .
- 12- تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى مجموعة الدول النامية، في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي، فقد حصلت هذه المنطقة في عام 1999 على 46,4 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية، وسجلت هذه النسبة 43,6 % لأمريكا اللاتينية، و 4,3 % فقط بالنسبة لإفريقيا. هذا وقد تأثرت الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للدول النامية بالأزمات المالية التي شهدتها المنطقة منذ عام 1997. ومن المتوقع أن يكون لأحداث 11 سبتمبر 2001 تأثيرا سلبيا على هذه الاستثمارات في كافة الأسواق الناشئة وزادت التدفقات ب 16% لسنة 2011 مقارنة بسنة 2010.
- 13- إن اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ولأول مرة تتعرض مباشرة لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما أضفى على الاستثمار الأجنبي المباشر أبعادا جديدة، خاصة في علاقته بالدول النامية، ومنها الجزائر التي ينبغي عليها إزالة القيود والعقبات من خلال الإصلاح الاقتصادي، الذي يؤهلها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وحماية نفسها من المنافسة الدولية في مجال التجارة والاستثمار الأجنبي.
- 14- إن قانون ترقية الاستثمار رقم 12/93 لعام 1993 بالجزائر ينص على المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، ولكن نجد المستثمرين الأجانب يستفيدون أكثر من المستثمرين المحليين، لأنهم يتوفرون على مؤهلات تقنية ومالية هائلة. في حين هذه المؤسسات الأجنبية المستثمرة، إذا رأت أن هناك ضغوطا ضريبية تواجهها عند انتهاء مهلة الاستفادة، تغادر البلد المضيف إلى بلد آخر، من أجل إبرام عقد استثمار مباشر للاستفادة من إعفاءات ضريبية أخرى.
- 15- إن الحوافز الممنوحة للاستثمارات في الجزائر، لا تصلح إلا لجذب الاستثمار النقدي والمشروعات الصغيرة، التي يمكن تحويل نشاطها بعد انتهاء مدة الإجازة الضريبية التي منحها المشرع الجزائري، في مجال نشاط المشروع للاستفادة بإجازة ضريبية أخرى.

- 16- ما حققته الدول المغاربية مجتمعة في إطار استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر يبقى ضئيلا مقارنة بباقي دول العالم بكل المقاييس، وهذا ما يعكس التهميش المالي، خاصة في ظل السنوات الأخيرة التي شهدت فيه تسابق الدول النامية نحو تجنب التهميش ومن ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- 17- لقد تفاوتت الدول الثلاث: الجزائر، تونس والمغرب كنموذج للمقارنة من حيث حصة الاستثمار المستقطبة، بحيث احتلت المغرب في الكثير من السنوات العشرين الماضية الصدارة على هذا المستوى وحتى المستوى العربي، ولو أن الجزائر إلى جانب تونس استطاعتا أن تحتلأ صدارة الدول العربية في شأن ذلك خلال سنوات السبعينات.
- 18- هناك قاسم مشترك بين الدول الثلاث فيما يتعلق بالتوجه القطاعي و الجغرافي لتدفقاته الواردة إلى كل منا كما توصلنا إلى ذلك من خلال التوزيع القطاعي والجغرافي للفترة 2000-2012.
- 19- تتمثل سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي سواءا كان بينيا أو أجنبيا في تحسين المحددات الاقتصادية الكلية، وإنشاء هيئات أو اتحادات على المستوى المغاربي تشرف على تشجيع ومتابعة تحركات الاستثمار الأجنبي المباشر والعمل على جذب المزيد منه.
- 20- تتمتع منطقة المغرب العربي بمجاذبية عالية للاستثمار الأجنبي المباشر وتعتبر محط أنظار للعديد من دول العالم المصدرة له وذلك بحكم تمتعها بمقومات طبيعية وجغرافية و لكنها بحاجة إلى مزيد من التطوير والاهتمام كما اتضح ذلك من مستخلصات نموذج المجاذبية المطبق في هذه الدراسة.
- 21- ومن خلال المقارنة التي أجريت بين الدول الثلاث فيما يتعلق بالسياسات العامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لها، فيمكننا استخلاص النتائج التالية:
- أن مختلف القوانين المتعلقة بالاستثمار التي تم تبنيتها من قبل الدول الثلاث قبل توجهها الحقيقي نحو التحرير الاقتصادي كانت أكثر تقييدا له، ولم تمتاز لا بالشفافية ولا بالمعاملة العادلة له.
 - يمكن اعتبار أن الدول الثلاث في السنوات الأخيرة عملت جاهدة من أجل التنافس عبر تكثيف الجهود لتحسين المناخ الاستثماري الجذاب والحرص على تكريس ثقة المستثمرين الأجانب أكثر و دفعهم نحو الاستثمار فيها بشكل جدي وفعال، وهذا ما شكل القاسم المشترك بينها.
 - هناك الكثير من القواسم المشتركة بين الدول الثلاث بخصوص الحوافز والتشجيعات الممنوحة، ولو أنها تختلف فيما بينها من حيث أنظمة منحها، واختلاف طفيف في الحوافز الضريبية.
 - أن القوانين الجديدة التي تبنتها الدول الثلاث، هي أكثر تحريرية وقد أزيلت بموجبها الكثير من القيود، على الرغم من أوجه الاختلاف بينها من حيث بعض المصطلحات والقطاعات الاقتصادية التي تشملها.
 - هناك الكثير من القواسم المشتركة بين الدول الثلاث بخصوص هيئاتها المشرفة على الاستثمار وبخصوص سياسة الترويج لهن مع أن مصر قطعت أشواطاً كبيرة فيما يخص الجهود الترويجية.
 - تتشابه تشابها شبه تام فيما يتعلق بضمانات الاستثمار التي أقرت بموجب التشريعات الداخلية.

- من جانب الالتزامات الدولية التي تتضمن اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف فيما يخص تشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر ومنع الإزدواج الضريبي، فقد سجل تزايد في عدد الاتفاقيات التي أبرمتها، ومن حيث أنها تشكل مكانا للتحكيم التجاري الدولي، وعضويتها في منظمة التجارة العالمية .
- تفاوتت جهود الدول الثلاث فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية (المخصصة، إصلاح القطاع البنكي والمالي وغيرها من الإصلاحات)، مع التأكيد أن الجزائر حطت خطوات مشجعة في شأن ذلك، في حين تتسابق تونس والمغرب لمنافستها.
- أما فيما يخص المحددات الاقتصادية الأخرى المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي، فإننا استخلصنا أن الجزائر والمغرب وبدرجة أقل تونس تتمتع كل منها بإمكانيات بشرية ومادية هائلة، لكنها لم تستغل بالطريقة التي تمكنها من استقطاب أكبر حصة منه، ومن جعل مساهمته أكثر فيها.

التوصيات:

- على ضوء النتائج والملاحظات المتوصل إليها، ومن أجل ترشيد سياسة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى منطقة المغرب العربي لتدعيم التنمية الاقتصادية ومواكبة التطورات العالمية الراهنة، نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:
- 1- العمل على وضع سياسة اقتصادية كلية متناسقة، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث هناك ارتباط قوي بين تدفق إلى الدولة ومستوى تطورها الاقتصادي. فكلما زادت قدرة الاقتصاد على التطور والنمو، كلما ارتفعت قدرته على جذب الاستثمارات. وبالتالي فإن استقرار الاقتصاد الكلي يؤدي إلى تعزيز وتدعيم الثقة في المناخ الاستثماري، والتي يمكن بدورها أن تشجع الاستثمار المحلي وتدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل.
 - 2- الاستفادة من شبكة الاتصالات وتحسين البنى التحتية ونقاط التجارة الدولية، لتقوية علاقات التبادل بين الشركات المحلية والأجنبية وبناء شبكة رئيسية للمعلومات لتوفير قاعدة بيانات عن المصدرين والمستوردين من خلال نقاط التجارة.
 - 3- ضرورة سرعة إنشاء السوق الإفريقية المشتركة، لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء، حيث أن مزايا السوق الكبيرة يمكن أن تجذب الشركات متعددة الجنسيات.
 - 4- العمل والاستعداد الكافي لمواجهة متطلبات المتغيرات الاقتصادية الدولية، والعمل على جذب وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية باعتبارها جانب مهم في الاقتصاد و تنمية الدول المضيفة له .
 - 5- إعادة النظر في منظومة الحوافز الضريبية الحالية في الجزائر، تونس وكذا المغرب التي أظهرت فاعلية كبرى في توجيه الاستثمارات أكثر من جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. وبالتالي يجب خلق نظام ضريبي أكثر شفافية وثباتا واستقرارا لجذب وتحفيز الاستثمار الدولي.
 - 6- استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك التسريع في عملية المخصصة وإفساح المجال أكثر أمام القطاع الخاص المحلي وترقيته، وخلق روابط خلفية مع الشركات الأجنبية... إلخ، تعتبر شروط استباقية كفيلة بتحسين أداء اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالتقليل من آثاره السلبية و تعظيم آثاره الإيجابية.
 - 7- عدم الاعتماد الكلي على نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية، إذ أنها لن تجذب المستثمرين إذا كانت ظروف العمل والإنتاج غير مشجعة. وبالتالي يجب العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في منطقة المغرب العربي، وذلك من جميع النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإقليمية، لجذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء.

- 8- إعادة النظر في سياسة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب العربي، بتحديد أنواع وأشكال الاستثمار في المجال الإنتاجي، كالنشاط الصناعي والزراعي والخدمي ، والتي تزيد من الصادرات وتعمل على زيادة نصيب منطقة المغرب العربي من الأسواق الخارجية، والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام، والابتعاد عن مشروعات الصناعات الغذائية التي لم تساهم إلا بقدر ضئيل في امتصاص البطالة.
- 9- ضرورة التفاوض المستمر مع الدول الأجنبية حول الديون قصيرة ومتوسطة الأجل، لتحويلها إلى استثمارات في المغرب العربي عن طريق استبدال هذه الديون، بامتلاك أصول في المشروعات القائمة أو الجديدة أو التي يتم خصصتها.
- 10- إعطاء الأولوية لتشجيع الاستثمار الوطني، باعتباره السبيل الأساسي لتحقيق تنمية مستقرة، بعيدا عن المخاطر التي تصاحب رؤوس الأموال الأجنبية المناوئة، فضلا عن كون رؤوس الأموال الأجنبية لا تقود إلى عملية تنمية، وإنما تميل إلى الاتجاه نحو المناطق التي حققت قدرا من النمو الاقتصادي.
- 11- نوصي بالاستثمار في التعليم ورأس المال البشري في المغرب العربي ، لأنه يؤدي إلى زيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات ومن ثم يعد الاستثمار المحلي في الموارد البشرية أحد محددات النمو الاقتصادي في المستقبل، وخاصة التعليم الذي يتصف بخصائص ومواصفات دولية، حتى يكون قادرا على خلق كوادر بشرية تستطيع مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي الجديد، ومستجدات القرن الحادي والعشرين.
- 12- إن تعبئة المدخرات وكفاءة توزيعها على المشروعات الاستثمارية، تتطلب وجود أسواق مالية كفؤة ومستقرة ومزودة بأدوات وأنظمة حديثة، وكذا قطاع مصرفي محكم. وعليه نقترح الاستمرار بجدية في تطوير الأسواق المالية في المغرب العربي ، وإقامة بورصات حديثة لإدارة الاستثمار، وكذا تجديد وإصلاح النظام البنكي، وتطويره من أجل التغلب على العراقيل البنكية التي تقف كعائق أمام الاستثمارات .
- 13- نتيجة للوضع المتدني للبحوث والتطوير في المغرب العربي. نقترح تشجيع التعاون بين الوحدات البحثية المحلية والوحدات البحثية التابعة للشركات الأجنبية، من أجل الارتقاء بالطاقات البشرية المبدعة للحاق بالثورة العلمية والتكنولوجيا ومواجهة تحديتها، والحفاظة على عدم هجرة الأدمغة المغربية للخارج، وذلك بتوفير المناخ الملائم للبحث العلمي، الذي يكون في خدمة الاستثمار والتنمية الاقتصادية.
- 14- على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في مجال تبسيط وتيسير الإجراءات الإدارية بشأن الاستثمار، إلا أن التغيير على أرض الواقع يتم ببطء، وأكثر ما يربط المستثمرين الأجانب والمستثمرين الخواص، هو غياب الشفافية وهيمنة البيروقراطية والرشوة على الإدارات. مما يحمل المستثمر تكاليف إضافية، وهو ما يدخل حالة التردد في عملية اتخاذ القرار الاستثماري. مما يتوجب خلق نظام إداري فعال وصارم يتميز بالرقابة الدائمة والمستمرة على الذين يساهمون في الفساد الإداري.
- 15- نوصي بتخصيص جزءا كبيرا من احتياطي الصرف في المغرب العربي وتوجيهه لاستثمارات منتجة في القطاعات الحيوية في المنطقة ، كقطاع الزراعة والري، وقطاع الصناعة، وكذا الاستثمار في قطاع السياحة والبنى التحتية.
- 16- تعزيز بناء الطاقات البشرية و توفير الموارد المالية المناسبة لبرامج الترويج و التدريب المتواصل لتنمية قدرات إطارات هيئات تشجيع الاستثمار و التأكيد على إتقانهم لغات أجنبية ومهارات الحاسوب والاتصالات.

17- الابتعاد عن سياسة (التسابق نحو الأعلى) في المبالغة في منح المزايا و الحوافز (التراجع إلى الوراء) بإغفال المعايير الاجتماعية لأن كلتا السياستين تؤدي إلى إحداث تأثيرات سلبية على مناخ الاستثمار.

18- تحسين المحددات الاقتصادية الكلية والجزئية التي تخدم الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنشاء مؤسسة تعمل على المستوى الإفريقي لتشجيع و تسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي إلى إفريقيا.

أفاق البحث:

في إطار الحديث عن جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة المغرب العربي توصلنا إلى أن هناك الكثير من الجوانب لم يتسنى لنا من دراستها، والتي نعتبرها مواضيع لدراسات وأبحاث لاحقة، نود أن نشير إليها كمواضيع مقترحة للباحثين المقدمين على اختيار نفس الموضوع والبحث فيه، وهي:

- أهمية جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة، ودورها في تكملة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والاستثمار المحلي في تدعيم نمو اقتصادات الدول العربية.
- القيام بدراسة مقارنة لحصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر وسياساته العامة بين دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي، أو بين هذه الأخيرة ودول الهلال الخصيب.
- دور السياسات الاقتصادية في جذب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا.
- فاعلية تحركات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي.
- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتمويل الدولي في البلدان النامية.

قائمة الجداول،

الأشكال

و الرسومات البيانية

1- قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
34	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا خلال الفترة 2005-2014.	01-1
36	التوزيع القطاعي لمشاريع إ ج م 2005-2011 (بليون دولار و %)	02-1
36	توزيع نسبة و معدل نمو مشاريع إ ج م بقيمة الصناعة/ القطاع لسنة 2011%	03-1
37	توزيع نسبة و معدل نمو مشاريع إ ج م بقيمة الصناعة لسنة 2011%	04-1
39	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم	05-1
40	مخزون و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (نسبة التغير من سنة لأخرى)	06-1
43	أهم الدول المستقبلية- المضيفة- للاستثمار الأجنبي المباشر (الوحدة: مليار دولار)	01-07-1
43	أهم الدول المستثمرة - المصدرة - للاستثمار الأجنبي المباشر (الوحدة: مليار دولار)	02-07-1
48	اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة حسب المناطق (حتى نهاية 2008)	08-1
77	الدول الأعضاء في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار	01-2
81	الدول العربية الأعضاء في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	02-2
82	الضمانات المقدمة من طرف (MIGA) للاستثمارات المنحزة من طرف شركات أجنبية في بعض الدول العربية	03-2
83	معدلات النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي والإجمالي تكوين رأس المال الثابت 2010-2012	04-2
84	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من التكوين الرأسمالي	05-2
87	البطالة طويلة الأجل (% من إجمالي البطالة)	06-2
88	إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان، 15 عاماً فأكثر (%)	07-2
103	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا 2009-2010	08-2
104	مشاريع إ ج م البينية في إفريقيا: القيمة و عدد المشاريع و مساهمتهم الإجمالية في إفريقيا 2003-2010	09-2
110	التدفقات الداخلة و الخارجة، للاستثمار الأجنبي المباشر مبيعات و مشتريات بإفريقيا 2009-2010	10-2
110	التدفقات الداخلة و الخارجة لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر 2009-2010	11-2
111	توزيع تدفقات إ.ج.م في اقتصاديات إفريقيا بالعينة 2010	12-2
124	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المغرب العربي للفترة 2000-2011	01-3
125	نمط الاستثمارات الأجنبية المتواجدة في دول المغرب العربي للفترة 2003-2005	02-3
126	القطاعات المستهدفة من المستثمر الأجنبي في البلدان المغاربية	03-3
129	تدفقات و مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	04-3
132	حجم الاستثمارات الأجنبية ومساهمة القطاع الخاص فيها بالجزائر خلال الفترة من 2002 إلى	05-3

	2011	
140	أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر لعام 2010	06-3
141	يوضح قطاعات الاستثمار الأجنبي في الجزائر	07-3
143	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلدان المصدرة خلال الفترة 2003-2006	08-3
149	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لتونس بالقطاعات	09-3
151	تدفقات و مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس	10-3
157	أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في تونس لعام 2010	11-3
159	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات خلال الفترة 2000-2010	12-3
160	التوزيع الجغرافي لأهم الدول المستثمرة في تونس للفترة 2005-2010	13-3
165	تدفقات و مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب	14-3
171	أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في المغرب لعام 2010	15-3
172	نصيب أهم القطاعات الاقتصادية من الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة 2005-2000	16-3
174	التوزيع الجغرافي للدول المستثمرة في المغرب	17-3
207	الفرضيات التي تسمح باشتقاق عدة صياغات لنموذج الجاذبية	01-4
227	متغيرات المعادلة و رموزها	02-4
252	مقارنة قيم (t) الجدولية و المحسوبة	01-5
257	يمثل اختبار ديكي فولر المطور للسلسلة FDI	02-5

2- قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	دورة حياة المنتج	01-1
20	المتغيرات المختلفة التي تتحكم في نظرية الموقع	02-1
27	اندماج ضروري مباشر الاندماج بإنشاء فرع في دولة أخرى	03-1
28	الاندماج عن طريق الأسهم	04-1
29	الأهداف الاستراتيجية للمشروعات المشتركة	05-1
32	الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية : المسارات و الاختيارات أمام الشركات	
	متعددة الجنسية لغزو الأسواق العالمية	06-1
53	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين المركز الرئيسي و الفرع	07-1

57	أهداف الشركات و الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر	08-1
62	إسهامات الشركات متعددة الجنسيات للدول المضيفة	09-1
86	تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العمالة و المضاعف و غيرها.	01-2
93	منافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة	02-2
191	المكونات الأساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر	01-4
250	معاملات معادلة الجاذبية	01-5
251	معاملات معادلة الجاذبية للمتغيرات الوهمية	02-5
253	معادلة الجاذبية	03-5
254	التمثيل البياني (correlogramme) للسلسلة FDI	04-5
256	اختبار ديكي فولر المطور	05-5
258	اختبار فيشر ADF	06-5
259	اختبار الوسط الحسابي	01-07-5
260	اختبار الوسط الحسابي	02-07-5
261	معامل مجالات الثقة	08-5
262	الإحصائيات الوصفية	09-5
263	إحصائيات البواقي	10-5
264	التحليل الأساسي لمكونات المعادلة	11-5
265	مصنوفة الارتباط	12-5
268	معاملات معادلة الجاذبية	13-5
269	معادلة الجاذبية	14-5
269	التمثيل البياني (correlogramme) للسلسلة FDI2	15-5
270	اختبار ديكي فولر المطور	16-5
271	اختبار الوسط الحسابي	01-17-5
272	اختبار الوسط الحسابي	02-17-5
272	معامل مجالات الثقة	18-5
273	الإحصائيات الوصفية	19-5
273	إحصائيات البواقي	20-5
275	التحليل الأساسي لمكونات المعادلة	21-5
276	مصنوفة الارتباط	22-5
277	معاملات معادلة الجاذبية	23-5
278	معادلة الجاذبية	24-5
278	التمثيل البياني (correlogramme) للسلسلة FDI2	25-5
279	اختبار ديكي فولر المطور	26-5
280	اختبار التكامل للبواقي	27-5

280	التحليل الأساسي لمكونات المعادلة	28-5
282	مصفوفة الارتباط	29-5
283	الإحصائيات الوصفية	30-5
283	تمثيل البواقي	31-5

3- قائمة الرسوم البيانية

رقم الصفحة	الرسم البياني	رقم الرسم
38	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم	01-1
45	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العالم، الاتحاد الأوربي، مجموعة العشرين و دول التعاون و التنمية الاقتصادية من 2007-2010.	02-1
46	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من العالم، الاتحاد الأوربي، مجموعة العشرين و دول التعاون و التنمية الاقتصادية من 2007-2010.	03-1
49	التوزيع الإقليمي لاتفاقيات الاستثمار الدولية (نهاية 2008)	04-1
51	عدد معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة حسب الفترة 1960-2008	05-1
79	قضايا التحكيم المعروفة المتعلقة بمعاهدات الاستثمار، العدد التراكمي و القضايا المرفوعة حديثا 1989-2008	01-2
90	مؤشرات إجمالي الناتج المحلي وأسواق العمل في البلدان النامية	02-2
91	التغير في معدلات التشغيل	03-2
100	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات إفريقيا	04-2
101	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من شمال إفريقيا للفترة 2000-2010	05-2
107	تدفقات الاستثمار الأجنبي الخاص بتجارة السلع و الخدمات لمنطقة شمال إفريقيا	06-2
109	أول خمس دول في إفريقيا من حيث تدفق و توزيع الاستثمار الأجنبي لسنتي 2009-	
	2010 - التدفقات الداخلة-	01-07-2
109	أول خمس دول في إفريقيا من حيث تدفق و توزيع الاستثمار الأجنبي لسنتي 2009-	
	2010 - التدفقات الخارجة-	02-07-2
115	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية	08-2
115	تطور حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا 2005-2008	09-2
117	الناتج المحلي العربي موزع حسب الدول لعام 2011	10-2
127	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لشمال إفريقيا 2000-2010	01-3
130	مخزون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر 1980-2010	02-3
131	تدفق الاستثمارات الأجنبية بالجزائر 2008-2011	03-3

133	معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي، بالجزائر 2010-1970	04-3
150	مخزون تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى تونس من 2010-1980	05-3
161	معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي، بتونس 2010-1970	06-3
164	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب 2010-1980	07-3
173	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب	08-3
175	معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي، بتونس 2010-1970	09-3
195	المسافة بين الجزائر و دول العينة الدراسية	01-4
196	المسافة بين تونس و دول العينة الدراسية	02-4
197	المسافة بين المغرب و دول العينة الدراسية	03-4
263	التمثيل البياني للبواقي	01-5
266	تمثيل الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة	02-5
271	التمثيل البياني للبواقي	03-5
276	تمثيل التوزيع لمعاملات المعادلة مع نفسها	04-5
281	المقارنة بين السلسلة الأصلية و السلسلة المقدرة	05-5
284	تمثيل توزيع معاملات المعادلة مع نفسها	06-5

الملاحق

ملحق رقم(01): الدول محل الدراسة

الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، كوريا الجنوبية، الصين، بريطانيا، بلجيكا، سويسرا، ماليزيا، إسبانيا، السعودية العربية، الكويت، كندا، لوكسمبورغ، بلغاريا، الدانمارك، اليونان، إيرلندا، قطر، البرتغال ،

رمز التصدير	الرمز	البلد
X ₁	(1)	الولايات المتحدة الأمريكية
X ₂	(2)	فرنسا
X ₃	(3)	ألمانيا
X ₄	(4)	الصين
X ₅	(5)	كوريا الجنوبية
X ₆	(6)	بريطانيا
X ₇	(7)	بلجيكا
X ₈	(8)	اسبانيا
X ₉	(9)	سويسرا
X ₁₀	(10)	ماليزيا
X ₁₁	(11)	السعودية العربية
X ₁₂	(12)	الكويت
X ₁₃	(13)	كندا
X ₁₄	(14)	لوكسمبورغ
X ₁₅	(15)	بلغاريا
X ₁₆	(16)	الدانمارك
X ₁₇	(17)	اليونان
X ₁₈	(18)	إيرلندا
X ₁₉	(19)	قطر
X ₂₀	(20)	البرتغال

ملحق رقم: (02)

جدول لوغاريتم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعينات الدول

1-1 الدول المضيفة " PC "

جدول لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لعينات الدول :

LNFDI			
تونس	المغرب	الجزائر	
6.6584233	6.04550659	5.63514668	2000
6.18733346	7.94013011	7.01022161	2001
6.71057423	6.17650065	6.97073008	2002
6.36915563	7.74694366	6.45157566	2003
6.45996058	6.7965741	6.78207867	2004
6.66294792	7.41094325	6.98573432	2005
8.10407313	7.80361724	7.49298312	2006
7.38776827	7.93898101	7.41565663	2007
7.92239579	7.81887028	7.86080215	2008
7.43105581	7.57645975	7.92331199	2009
7.32152265	7.17297519	7.73683098	2010
7.041411664	7.361375429	7.724888439	2011
7.559136791	7.949992259	7.302496424	2012

2-1 الدول المستثمرة " PI "

جدول لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر لعينات الدول :

LN FDI 5	LN FDI 4	LN FDI 3	LN FDI 2	LN FDI1	
8.407713	6.819773	10.94301	12.08644	11.86798	2000
7.694256	8.837158	10.58869	11.37098	11.73505	2001
8.014402	7.831382	9.849374	10.82856	11.81263	2002
8.327315	7.956705	8.669324	10.88082	11.77029	2003
8.639552	8.612138	9.930461	10.94614	12.59441	2004
8.758774	9.414193	9.930461	11.6525	11.86798	2005
9.321434	9.959868	11.68436	11.61434	12.32038	2006
9.889389	10.01989	12.04718	12.00951	12.88288	2007
9.915959	10.86188	11.19489	11.95148	12.63882	2008
9.75249	10.94253	11.23044	11.5818	12.49484	2009
10.05526	11.13912	11.60204	11.24983	12.62609	2010
9.921082	11.08394	10.90353	11.40919	12.89082	2011
10.4036	11.34119	11.11134	10.52398	12.70341	2012
LN FDI 10	LN FDI 9	LN FDI 8	LN FDI 7	LN FDI 6	

7.613845	10.70713	10.97187	11.3663	12.36903	2000
5.586657	9.815722	10.40748	11.51937	11.02926	2001
7.552099	9.012249	10.39558	9.415489	10.8689	2002
7.222182	9.644838	10.26526	10.55379	11.10887	2003
7.6311	10.17615	11.01092	10.43465	11.45434	2004
8.031223	10.84188	10.64136	10.39385	11.45434	2005
8.703009	11.23617	11.55453	10.83339	11.32412	2006
9.333796	10.83997	11.82812	11.29137	12.69289	2007
9.613469	10.72179	11.22146	12.30602	12.11808	2008
8.959826	10.18029	9.478075	9.127502	10.57865	2009
9.497697	11.28086	10.55428	#####	10.58411	2010
9.632859	10.76461	10.52557	11.16629	11.57752	2011
9.747696	10.69904	9.593422	11.17626	2012
LN FDI15	LN FDI14	LN FDI 13	LN FDI12	LN FDI11	
1.111974	10.70724	7.34601	2000
2.05222	10.49207	3.820543	2001
3.306624	9.131433	10.19514	7.610865	2002
3.2694533	10.03995	6.159095	2003
.....	8.844389	10.67699	7.856036	4.366088	2004
5.7358611	9.203527	10.22334	8.545155	2005
5.1747742	8.955061	10.74104	9.072342	2006
5.6426837	11.203	10.96346	9.188504	2007
6.6395955	9.372374	11.2872	9.11504	8.159947	2008
#NOMBRE!	8.928905	10.63742	9.057422	7.685703	2009
5.4394584	9.623972	10.56062	8.530109	8.270525	2010
5.0821283	9.370842	10.81112	9.072342	8.143808	2011
5.4251042	9.756896	10.89561	8.930885	8.389814	2012
LN FDI20	LN FDI19	LN FDI 18	LN FDI17	LN FDI16	
9.003572	2.87638	8.4400331	7.666943	10.18675	2000
8.742177	2.845687	8.3102399	6.4234124	9.500085	2001
.....	9.3079534	6.4851089	8.645867	2002
8.792296	4.479272	8.6214537	6.4851089	7.102372	2003
8.916364	6.082032	9.8019436	6.9365594	2004
7.654913	5.863387	9.8019436	6.9365594	9.692304	2005
8.873328	4.844187	9.6371755	8.3052368	9.012621	2006
8.61123	8.548692	9.959206	8.5652212	9.931783	2007
7.916078	8.204672	9.8495064	7.790696	9.490998	2008
6.704414	8.075583	10.189268	7.6280311	8.749098	2009
.....	7.529943	9.7870661	6.8865316	8.151045	2010
9.444543	8.704005	#NOMBRE!	7.488853	10.06105	2011
7.557464	7.517581	9.8503947	8.935384	2012

ملحق رقم: (03)

جدول لوغاريتم الناتج المحلي الخام لعينات الدول:

1-1 الدول المضيفة " PC "

LNPIB			
تونس	المغرب	الجزائر	
9.875273	10.51926	10.91127	2000
9.901914	10.53807	10.91838	2001
9.954539	10.60702	10.94989	2002
10.12535	21.63245	11.12752	2003
10.24977	10.94989	11.35453	2004
10.27838	10.99413	11.54462	2005
10.34472	11.09194	11.67239	2006
10.48058	11.22822	11.80786	2007
10.6198	11.39503	12.04489	2008
10.58562	11.41487	11.85368	2009
10.60308	11.41766	11.98239	2010
10.74359	11.51549	12.19973	2011
10.7248	11.49205	12.24889	2012

2-1 الدول المستثمرة " PI "

LNPIB5	LNPIB4	LNPIB3	LNPIB2	LNPIB1	
9.269355	13.99184	14.45748	14.10115	16.11489	2000
9.307636	14.09053	14.45259	14.10999	16.14819	2001
9.297435	14.18986	14.51713	14.19415	16.18248	2002
9.310276	14.31502	14.70838	14.40526	16.2286	2003
9.320808	14.47639	14.82537	14.54089	16.29164	2004
9.475102	14.6496	14.84097	14.58136	16.35442	2005
9.52984	14.83792	14.8866	14.63564	16.4126	2006
9.573223	15.0563	15.01823	14.77102	16.46195	2007
9.498282	15.0563	15.10599	14.86662	16.48725	2008
9.395587	15.42183	15.01849	14.79214	16.47001	2009
....	15.58567	15.01271	14.76518	16.50758	2010
9.424204	15.79012	15.09757	14.83848	16.52973	2011
#NOM?	15.90668	15.03678	14.77516	16.56906	2012
LNPIB10	LNPIB9	LNPIB8	LNPIB7	LNPIB6	
11.44881	12.43876	13.27194	12.35609	14.20587	2000
11.43803	12.45869	13.31974	12.35515	14.20144	2001
11.52135	12.54721	13.43904	12.43902	14.29299	2002

11.61007	12.70114	13.6918	12.64813	14.43657	2003
11.73406	12.81161	13.85886	12.79694	14.6051	2004
11.83468	12.83771	13.93788	12.83898	14.63974	2005
11.96146	12.88723	14.02639	12.897	14.70921	2006
12.13411	12.99162	14.1815	13.03598	14.84904	2007
12.30789	13.13701	14.2817	13.13305	14.79289	2008
12.16189	13.11584	14.19674	13.06295	14.59	2009
12.37269	13.17821	14.15669	13.05169	14.62301	2010
12.57049	13.41047	14.20634	13.15022	14.70307	2011
12.6231	13.36673	14.11629	13.09022	14.7044	2012
LNPIB15	LNPIB14	LNPIB13	LNPIB12	LNPIB11	
9.46529	9.916876	13.49381	10.53789	12.14654	2000
9.537386	9.913376	13.48066	10.45994	12.11731	2001
9.679055	10.02481	13.50715	10.54891	12.14712	2002
9.936349	10.28046	13.67153	10.77633	12.2764	2003
10.13789	10.4368	13.80771	10.99267	12.43057	2004
10.27141	10.53633	13.94105	11.29971	12.66218	2005
10.4106	10.65849	14.06128	11.52839	12.78446	2006
10.64816	10.84569	14.16903	11.64967	12.86085	2007
10.85561	10.96932	14.22038	11.90498	13.07127	2008
10.79074	10.87524	14.10524	11.60329	12.81903	2009
10.77325	10.91288	14.26917	11.78524	12.98386	2010
10.8877	10.9942	14.36759	11.98863	13.29982	2011
10.83847	10.95064	14.38835	12.05549	13.38257	2012
LNPIB20	LNPIB19	LNPIB18	LNPIB17	LNPIB16	
11.67005	9.784698	11.47993	11.75263	11.98344	2000
11.69551	9.772152	11.55999	11.78318	11.9859	2001
11.78974	9.871157	11.71818	11.90087	12.06612	2002
11.9917	10.06619	11.97046	12.17875	12.26727	2003
12.127	10.36515	12.13047	12.34601	12.4079	2004
12.16095	10.65638	12.21529	12.39783	12.45946	2005
12.21136	11.01034	12.31256	12.4812	12.52226	2006
12.34993	11.29912	12.46531	12.64009	12.64665	2007
12.43759	11.61469	12.48239	12.75196	12.73905	2008
12.36089	11.49591	12.30943	12.68771	12.64463	2009
12.33962	11.77133	12.22477	12.61863	12.65055	2010
12.37829	12.06289	12.30602	12.6082	12.71295	2011
12.26559	12.11591	12.25344	12.45575	12.65065	2012

ملحق رقم: (04)

جدول لوغاريتم المسافة بين عينات الدول:

. حيث: $i \neq j$, $I= 1 ; 3$ $J= 1 ; 20$

المسافة مع المغرب	المسافة مع تونس	المسافة مع الجزائر	المسافة مع الدول
8.7237061	8.90214942	8.82353253	X_1
7.50486116	7.30238051	7.2007159	X_2
7.86888399	7.47600002	7.56395472	X_3
9.20543888	9.06492019	9.11797023	X_4
9.28269638	7.510222	9.20573076	X_5
7.6094533	7.510222	7.40940352	X_6
6.63680249	7.39419312	7.35364742	X_7
6.63680249	7.14978731	6.56085484	X_8
7.53490581	7.04676999	7.07653134	X_9
9.35134328	9.20431133	9.26668101	X_{10}
8.56534429	8.22212202	8.37992339	X_{11}
8.54868101	8.18766833	8.35209423	X_{12}
8.6735032	8.84203708	8.76437993	X_{13}
7.61785102	7.28491076	7.27473109	X_{14}
7.52228827	7.16397842	7.93151363	X_{15}
7.94907667	7.65146629	7.70400899	X_{16}
7.92863447	7.09074744	7.51402671	X_{17}
7.67257082	7.7119285	7.58639219	X_{18}
8.64064051	8.32108585	8.46608283	X_{19}
6.33085431	7.4453755	6.99133051	X_{20}

ملحق رقم: (05)

جدول لوغاريتم عدد السكان لعينات الدول:

1-1 الدول المضيفة " PC "

LNPOP			
تونس	المغرب	الجزائر	
9.15441711	10.2678958	10.3265904	2000
9.16392495	10.2794965	10.3411686	2001
9.17307247	10.2905827	10.355895	2002
9.18216515	10.3012671	10.3707832	2003
9.19156613	10.3116873	10.3857917	2004
9.20151292	10.3219503	10.4008768	2005
9.21212198	10.3320858	10.4160703	2006
9.22329292	10.3421037	10.4313651	2007
9.23477197	10.3520585	10.4466263	2008
9.24619861	10.3620043	10.4466263	2009
9.25731308	10.3719717	10.476392	2010
9.26804846	10.3819854	10.4907239	2011
9.27846134	10.3920227	10.5046792	2012

1-2 الدول المستثمرة " PI "

LNPOP5	LNPOP4	LNPOP3	LNPOP2	LNPOP1	
10.0386343	14.0361969	11.3187219	11.015336	12.5652117	2000
10.0468698	14.0430942	11.3191496	11.0213817	12.5758095	2001
10.0546871	14.049373	11.3197293	11.0280498	12.5858407	2002
10.062052	14.0551839	11.320361	11.0350773	12.59542	2003
10.0688911	14.0607328	11.3208486	11.0420991	12.6047305	2004
10.0751669	14.066163	11.3210473	11.0488514	12.6139071	2005
10.0808998	14.0715211	11.3209915	11.0552542	12.6229621	2006
10.0861676	14.0767819	11.3207511	11.0613653	12.631861	2007
10.091059	14.0819215	11.3202538	11.0672285	12.6406349	2008
10.0956843	14.0869309	11.3194058	11.0729336	12.6493136	2009
10.1001322	14.0917732	11.3181563	11.0785443	12.6579187	2010
10.104438	14.1138101	11.3164544	11.0840552	12.666467	2011
10.1086167	14.1182788	11.3143628	11.0894306	12.6749608	2012
LNPOP10	LNPOP9	LNPOP8	LNPOP7	LNPOP6	
10.0611282	8.88194199	10.6038203	9.22775623	10.9869227	2000
10.0843339	8.88754581	10.6156285	9.2312467	10.9907136	2001
10.1070536	8.8940669	10.6301838	9.23542559	10.9948208	2002
10.1290356	8.90124179	10.6463721	9.24020088	10.99927	2003
10.1499746	8.90863997	10.6627055	9.24541722	11.0040839	2004
10.1696998	8.91592944	10.6781097	9.2509264	11.0092655	2005
10.1881508	8.9231042	10.6923514	9.25674608	11.0148256	2006
10.2054845	8.93021355	10.7055874	9.26281498	11.0207252	2007
10.2220143	8.93705089	10.7176627	9.26881369	11.0268546	2008
10.2381508	8.94337332	10.7284985	9.27434169	11.0330701	2009

10.2541802	8.94902106	10.738069	9.27912605	11.0392638	2010
10.2701825	8.95389776	10.7462371	9.28303826	11.0453929	2011
10.2860865	8.95806315	10.7530314	9.28617003	9.27846134	2012
LNPOP15	LNPOP14	LNPOP13	LNPOP12	LNPOP11	
8.98796627	6.07647413	10.3309543	7.57084832	9.90574879	2000
8.98064553	6.08565819	10.340685	7.605685	9.93699853	2001
8.97368925	6.09330337	10.3507894	7.63521499	9.97408916	2002
8.96700904	6.10108099	10.3611833	7.6623672	10.0138821	2003
8.96049087	6.11121897	10.3717273	7.69142164	10.0525008	2004
8.95404262	6.12511437	10.3823088	7.72489462	10.0875208	2005
8.94761364	6.14329683	10.3929254	7.76278361	10.1185762	2006
8.94118992	6.16481683	10.4035758	7.80295229	10.1465975	2007
8.93476103	6.18781433	10.4141518	7.84320176	10.1722406	2008
8.92833204	6.2098709	10.4245243	7.88091243	10.1964968	2009
8.92190228	6.22939424	10.4346037	7.91451979	10.2200517	2010
8.91545038	6.24599242	10.4443445	7.9437976	10.2429033	2011
8.90894781	6.26027339	10.4537658	7.96954901	10.2648312	2012
LNPOP20	LNPOP19	LNPOP18	LNPOP17	LNPOP16	
9.24340845	6.38174326	8.24375059	9.30445739	8.58288748	2000
9.24761265	6.41026863	8.2599291	9.30859122	8.58598298	2001
9.25179474	6.43642757	8.27786462	9.31229515	8.5886776	2002
9.25586884	6.48234253	8.2966727	9.31569737	8.59127732	2003
9.25972588	6.57248672	8.31524248	9.3189491	8.59420608	2004
9.26328029	6.71050606	8.33279957	9.32216024	8.59774851	2005
9.26649667	6.88585317	8.34911247	9.32539079	8.60202025	2006
9.26936711	7.07173634	8.36433521	9.32863146	8.60687483	2007
9.27186924	7.24140926	8.37858976	9.3318327	8.61201452	2008
9.27398865	7.37636106	8.3921244	9.33490887	8.61701572	2009
9.27571342	7.47238306	8.4051213	9.33779612	8.62157879	2010
9.27703248	7.53371563	8.41755008	9.34049378	8.62561593	2011
9.27793668	7.56980078	8.42934466	9.34302323	8.62922425	2012

ملحق رقم: (06)

جدول لوغاريتم معدل التضخم لعينات الدول:

1-1 الدول المضيفة " PC "

LN INF			
المغرب	تونس	الجزائر	
0.639024	1.085969	-1.08127	2000
-0.47836	0.684777	1.441254	2001
1.028054	1.00101	0.349459	2002
0.155062	0.997904	1.451368	2003
0.401082	1.289861	1.376698	2004
-0.01751	0.702003	0.323857	2005
1.189294	1.501966	0.839202	2006
0.713974	1.228631	1.301235	2007
1.310309	1.593451	1.581653	2008
-0.00519	1.259827	1.746471	2009
-0.01273	1.485295	1.364315	2010
-0.08082	1.283348	1.508901	2011
0.245875	1.705539	2.185443	2012

LN INF 5	LN INF 4	LN INF 3	LN INF 2	LN INF 1	
0.814985	-0.9162907	0.364829	0.525309	1.2169454	2000
1.402797	-0.3566749	0.685043	0.488738	1.0389228	2001
1.016101	#NOMBRE!	0.351225	0.650713	0.4612353	2002
1.256952	0.1823216	0.03365	0.746249	0.8198217	2003
1.278377	1.3609766	0.510267	0.758408	0.9847853	2004
1.01312	0.5877867	0.43626	0.551346	1.2216399	2005
0.80716	0.4054651	0.455796	0.521009	1.1712256	2006
0.9302	1.5686159	1.062985	0.397483	1.0482564	2007
1.54198	1.7749524	0.966369	1.034577	1.345238	2008
1.014017	#NOMBRE!	-1.16239	-2.42946	0.4947225	2009
1.078119	1.1939225	0.098767	0.425032	1.6442946	2010
1.392692	1.686399	0.730045	0.75023	1.1495722	2011
0.782679	0.9555114	0.697384	0.670741	0.7272283	2012
LN INF 10	LN INF9	LN INF 8	LN INF7	LN INF6	
0.428361	0.4437424	1.2335851	0.9341589	-0.22314	2000
0.348387	-0.0110416	1.2781057	0.9046646	0.182322	2001
0.592149	-0.4420844	1.1201445	0.4964112	0.262364	2002
-0.00721	-0.4489259	1.1115515	0.4639441	0.336472	2003
0.417749	-0.2195681	1.1115989	0.7328538	0.262364	2004
1.085483	0.1586869	1.2144197	1.0291489	0.741937	2005
1.283497	0.0578018	1.2572685	0.5827412	0.832909	2006
0.70673	-0.3114974	1.0248595	0.6005652	0.832909	2007
1.693922	0.8862657	1.4050479	1.5016678	1.280934	2008
-0.53904	#NOMBRE!	#NOMBRE!	#NOMBRE!	0.788457	2009
0.536517	-0.3736364	0.5876422	0.7832698	1.193922	2010
1.163151	-1.4638214	1.1619761	1.2617103	1.504077	2011
0.504019	#NOMBRE!	0.8944193	1.0439357	1.029619	2012
LN INF 15	LN INF14	LN INF13	LN INF12	LN INF11	
2.333725	1.147646	1.000426	0.921258	#NOMBRE!	2000
1.996189	0.979762	0.926289	0.262364	#NOMBRE!	2001
1.759603	0.729522	0.814654	-0.11828	-1.4691544	2002
0.768769	0.717762	1.01471	-0.03942	-0.533182	2003
1.847845	0.800063	0.619102	0.221991	-1.1095782	2004
1.617176	0.911772	0.794598	1.421415	-0.3575896	2005
1.982602	0.980838	0.694159	1.117437	0.7917927	2006
2.128528	0.838688	0.76005	1.702008	1.4276066	2007
2.513559	1.223853	0.863004	2.359221	2.2893732	2008
1.01276	-0.99475	-1.20575	1.378612	1.6226759	2009
0.891592	0.821279	0.574855	1.391307	1.6758135	2010

1.439804	1.226652	1.068886	1.557816	1.6114519	2011
1.083346	0.979904	0.415863	1.071245	1.4997458	2012
LN INF 20	LN INF19	LN INF18	LN INF17	LN INF16	
1.0483816	0.5009813	1.7151313	1.147776	1.06584	2000
1.4747408	0.3861668	1.5843248	1.216089	0.854415	2001
1.2810302	-1.4271164	1.5345588	1.289057	0.886374	2002
1.169068	0.8173849	1.248637	1.261482	0.737461	2003
0.8609311	1.9168255	0.7894914	1.064313	0.148562	2004
0.8229308	2.1763867	0.8789331	1.265559	0.592666	2005
1.133872	2.4711288	1.3719581	1.161883	0.636615	2006
0.8977051	2.621635	1.5925399	1.062985	0.538848	2007
0.9510809	2.7113846	1.3995822	1.423782	1.223621	2008
#NOMBRE!	#NOMBRE!	#NOMBRE!	0.190682	0.282447	2009
0.3383084	#NOMBRE!	#NOMBRE!	1.550321	0.831922	2010
1.2955518	0.6504432	0.9499727	1.202933	1.013999	2011
1.020052	0.6241132	0.539265	0.406478	0.880073	2012

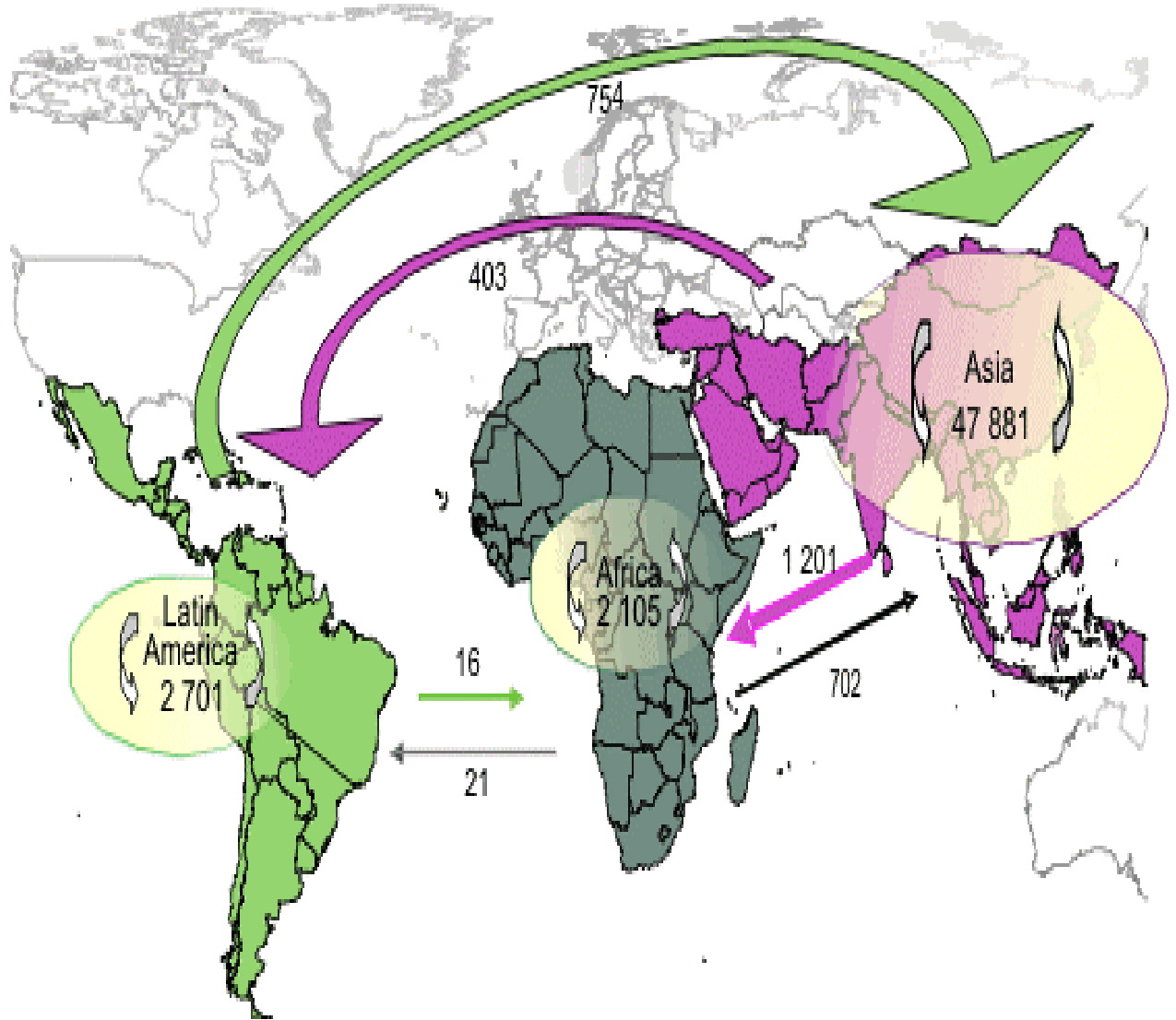
ملحق رقم (08) : الدين

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000		
3090.777	3587.512	3997.597	4708.466	5144.762	5140.218	16357.08	21113.3	22411.32	21397.26	20854.54	23341.72	إجمالي الدين على المدى الطويل	الولايات المتحدة الأمريكية
611.3238	647.7881	1029.196	1216.233	1335.928	13397.8	5333.818	5330.065	3834.755	3820.637	4152.223	4272.927	إجمالي خدمة الدين على المدى الطويل	
532.3091	554.0739	906.7919	1055.914	1134.361	12788.12	4445.531	4328.742	2777.554	2652.242	2818.547	2720.804	إجمالي تسديد الدين	
79.01471	93.71421	122.4045	160.3195	201.5672	609.6795	888.2868	1001.323	1057.201	1168.395	1333.676	1552.123	إجمالي دفع القوائد	
-582.319	-607.446	-821.129	-543.168	-712.878	-12581.8	-4095	-3218.01	-1900.85	-2216.76	-3111.41	-3058.27	إجمالي التحصيلات الصافية	
26085.37	32704.27	34920.72	30268.53	18956.63	12689.21	10597.16	11220.78	9501.969	8590.663	8168.435	8439.972	إجمالي الدين على المدى الطويل	فرنسا
4382.095	3966.14	4586.972	4504.72	3303.924	2065.994	3353.84	2097.445	922.0208	1059.022	959.193	1028.916	إجمالي خدمة الدين على المدى الطويل	
3596.61	3380.531	3817.04	3640.882	2686.046	1645.457	2908.794	1673.869	526.9183	753.0816	502.2902	573.1517	إجمالي تسديد الدين	
785.4859	585.609	769.9318	863.8378	617.8775	420.5367	445.0456	423.5756	395.1025	305.9403	456.9029	455.7642	إجمالي دفع القوائد	
-883.467	-2466.79	3605.408	11040.23	4436.243	1549.56	356.4555	879.8334	-24.9254	-184.637	-253.104	-308.999	إجمالي التحصيلات الصافية	
197776.1	200055.9	191688.5	192612.1	169385.2	149384.2	134687.1	129603.5	118089.9	119194.3	127461.3	132259.5	إجمالي الدين على المدى الطويل	ألمانيا
47273.57	35801.82	36570.98	28770.41	25869.05	21939.41	24153.42	20291.43	34886.92	28943.7	23255.25	25425.84	إجمالي خدمة الدين على المدى الطويل	
39356.01	29510.59	33448.5	23958.63	20404.92	18119.82	20935.88	16288.83	30268.33	24713.5	17007.93	19362.29	إجمالي تسديد الدين	
7917.561	6291.237	3122.482	4811.781	5464.125	3819.587	3217.545	4002.597	4618.584	4230.205	6247.318	6063.559	إجمالي دفع القوائد	
-10376.5	6628.48	-12922.9	9418.197	11043.94	4585.994	5074.322	3890.804	-9540.87	-9871.06	-8699.5	-6400.19	إجمالي التحصيلات الصافية	
16949.27	16648.81	16910.22	16446.02	16457.45	15278.03	14738.27	16159.88	14793.83	12363.41	10230.14	9688.331	إجمالي الدين على المدى الطويل	كندا
2596.54	2288.819	2046.559	1910.996	2312.565	2338.804	1872.614	2023.317	1583.011	1440.939	1284.058	1785.424	إجمالي خدمة الدين على المدى الطويل	
1939.567	1641.942	1347.008	1166.79	1570.333	1652.865	1186.694	1389.644	1011.278	934.8899	856.3462	1296.099	إجمالي تسديد الدين	
656.9736	646.8765	699.5519	744.2064	742.2318	685.9394	685.9201	633.6728	571.7328	506.0493	427.712	489.3242	إجمالي دفع القوائد	
-251.578	-521.423	-497.858	-832.357	-696.534	-886.009	-617.053	-106.226	488.4752	597.9776	637.5998	-243.574	إجمالي التحصيلات الصافية	
48697.21	47977.37	43979.45	44660.1	39771.19	43646.1	38679.36	40582.67	39801.59	39785.47	38231.5	37191.66	إجمالي الدين على المدى الطويل	اليابان
10544.15	13056.46	11539.71	8369.358	9853.317	7136.077	9049.875	8870.545	9304.97	7692.098	6024.988	6166.642	إجمالي خدمة الدين على المدى الطويل	
8981.291	11348.64	9793.23	6257.783	7818.735	5268.576	7192.168	7101.784	7408.855	5973.287	4090.659	4145.888	إجمالي تسديد الدين	
1562.861	1707.821	1746.477	2111.576	2034.582	1867.501	1857.708	1768.761	1896.115	1718.811	1934.329	2020.755	إجمالي دفع القوائد	
2311.948	1663.947	-3201.04	-3189.26	-4001.09	447.2442	-2999.99	-1084.84	-3668.57	100.8194	1104.155	-245.61	إجمالي التحصيلات الصافية	
23126.9	22026.5	19812.23	17169.15	16542.41	14422.85	13706.25	15509.88	15885.88	16230.64	17063.71	19079.79	إجمالي الدين على المدى الطويل	بريطانيا، اسبانيا و سويسرا فليس لديها دين خلال الفترة 2000-2011
2970.071	2773.888	2498.805	3718.528	2894.342	2887.651	2624.429	2901.831	4265.206	3671.404	2590.501	2575.996	إجمالي خدمة الدين على المدى الطويل	
2215.052	1928.403	1864.903	3013.352	2307.91	2347.963	2056.247	2309.752	2967.435	2593.713	1650.41	1627.615	إجمالي تسديد الدين	
755.0193	845.485	633.9021	705.176	586.4311	539.6878	568.1821	592.0789	1297.771	1077.691	940.0909	948.3813	إجمالي دفع القوائد	
820.9222	2222.124	1474.658	353.4711	100.8926	-662.03	-878.338	-1829.52	-2055.92	-2229.13	-1405.71	-941.666	إجمالي التحصيلات الصافية	

أما بالنسبة لباقى دول العينة التي تتمثل في: الولايات المتحدة الأمريكية، إيرلندا، كوريا الجنوبية، الكويت، فرنسا، ألمانيا، لوكسمبورغ، الدانمارك، اليونان، إيطاليا، بلجيكا، كندا، قطر، السعودية العربية، البرتغال، بريطانيا، اسبانيا و سويسرا فليس لديها دين خلال الفترة 2000-2011 حسب الموقع الإحصائي: www.unctad.org/fdistatistics. كما سبق و قلنا فإن الدول التي لديها دين تأخذ الرقم 1 في المعادلة أما بالنسبة للدول التي ليس لها دين فإنها تأخذ القيمة 0.

ملحق رقم: (09)

التدفقات داخل المناطق و فيما بينها في البلدان النامية ، باستثناء المراكز المالية الخارجية متوسط الفترة 2002-2004
(بملايين الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية و الانتقالية، ص28.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: المراجع باللّغة العربية

أ- الكتب:

- 1- إبراهيم متولي المغربي، " دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي - من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة-"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر، الطبعة الأولى، 2011.
- 2- أحمد زكريا صيام، " مبادئ الاستثمار " ، دار المناهج، الأردن ، 1997 .
- 3- إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي، عربية للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002،
- 4- تيودور موران، ترجمة: جورج خوري، مراجعة: منير لطفي، " الشركات متعددة الجنسيات - الاقتصاد السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر-"، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1994.
- 5- جون هدرسون ومارك هندنر، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987.
- 6- حسن خربوش، عبد المعطي رضا، " الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- 7- دريد محمود السامرائي، " الاستثمار الأجنبي- المعوقات والضمانات القانونية- "، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى ، مارس 2006.
- 8- رضا عبد السلام، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة " القاهرة، دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002.
- 9- زينب حسين عوض الله، " الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 1999.
- 10- سعود جايد العامري، " الإدارة المالية في الشركات متعددة الجنسيات " ، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 11- سعيد محمد السيد، الشركات العابرة للقومية ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة، 1986 .
- 12- سعيد محمد السيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مصر: الهيئة المصرية للكتاب، 1978 .
- 13- سليمان المنذري، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص201.
- 14- سليمان عمر محمد الهادي، " الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي" الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 15- السيد محمد الجوهري، " دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار - دراسة مقارنة -"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ، الطبعة الأولى، سنة 2009.

- 16- صبح محمود، "التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، جمهورية مصر العربية، 2000.
- 17- صفاء رأفت محمد، عفاف أحمد غانم، "إدارة الأعمال الدولية"، دار الكتب المصرية، الجامعة العمالية، الاسكندرية، 2008.
- 18- صفوت عبد السلام عوض الله، "منظمة التجارة العالمية و الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) - دراسة تحليلية للأثار المحتملة لاتفاق التريمز (TRIMs) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004.
- 19- طاهر حيدر حردان، "مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 1997.
- 20- عبد الحميد براهيمى، "أبعاد الإدماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.
- 21- عبد السلام أبو قحف، "دراسات في إدارة الأعمال"، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر ، الطبعة الأولى، 2001.
- 22- عبد السلام أبو قحف، " نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
- 23- عبد السلام أبو قحف، " إدارة الأعمال الدولية - مدخل استراتيجي معاصر -"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2013.
- 24- عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال"، الدار الجامعية- الاسكندرية-، مصر، الطبعة الأولى، 2011.
- 25- عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية" الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة، 2001
- 26- عبد القادر كشير، " نمو تنظيم اقتصادي جديد، من منظور الدول النامية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995 .
- 27- عبد الله عبد المجيد المالكي، " استراتيجيات تشجيع الاستثمار في الأردن"، عمان، الأردن، 1994 .
- 28- عبد المجيد شهاب أحمد، " الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأقطار العربية الأقل نموًا- دراسة تحليلية".
- 29- عصام عمر مندور، " محددات الاستثمار الأجنبي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية"، الإسكندرية، مصر، 2010.
- 30- علي عباس، " إدارة الأعمال الدولية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن، 2003.
- 31- علي لطفي، "الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2009.
- 32- عليوش قروبوع كمال، "قانون الاستثمارات في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 .
- 33- عمر صقر، " العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003 .

- 34- عمر هاشم محمد صدقة، " ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010.
- 35- فريد أحمد قبلان، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات- دراسة مقارنة- كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس و البحرين"، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008.
- 36- فريد النجار، " الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 37- فليح حسن خلف، " التمويل الدولي "، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004 .
- 38- كامل بكري، "الاقتصاد الدولي- التجارة الخارجية و التمويل-"، الدار الجامعية، الإسكندرية .
- 39- ماهر كنج شكري، مروان عوض، "المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق"، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، سنة 2004.
- 40- محمد السعيد سعيد، " الشركات عابرة القومية و مستقبل الظاهرة القومية"، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب - الكويت- نوفمبر 1986.
- 41- محمد الصغور وآخرون، "قضايا التنمية العربية"، دار الفكر للنشر، عمان، 1994.
- 42- محمد بلقاسم حسن بهلول، " سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الأول، بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999 .
- 43- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي " ، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
- 44- محمد غانم، " الاستثمار في الاقتصاد السياسي و الإسلامي و تشريعات و اتفاقيات الاستثمار "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011.
- 45- محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1986.
- 46- محمد نبيل جامع، "اجتماعات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة و تعزيز الأمن القومي"، دار غريب للطباعة- القاهرة-، 2000.
- 47- محمود عبد الرازق، "الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية - النظرية و التطبيق -"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 48- مكيد علي، "الاقتصاد القياسي - دروس و مسائل محلولة -"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2011.
- 49- النجار سعيد، "نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي" ، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1991.
- 50- نصيب رجم، "الإحصاء التطبيقي"، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير - جامعة عنابة-، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004.
- 51- نوزاد عبد الرحمان الهيبي و منجد عبد اللطيف الخشالي، " مقدمة في المالية الدولية "، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، سنة 2008.

52- يونس أحمد البطريق، " الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية"، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985.

ب- الأطروحات والرسائل الجامعية:

53- أحمد محمد عزت أحمد ، " أثر الخدمات اللوجستية على تنمية التجارة العربية البينية (مدخل نموذج الجاذبية) " ، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، القاهرة 2011.

54- داود سلوم عبد الحسين الخزرجي ، " الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق " ، رسالة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة، العراق، 2008.

55- رجاء خضر الربيعي، " اثر الاستثمار ا لأجنبي المباشر على بعض القطاعات الاقتصادية والنتاج المحلي الإجمالي" ، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، عام 2001.

56- عبد القادر بابا، " سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة" * ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية فرع: التخطيط، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، السنة الجامعية: 2003-2004.

57- فارس فضيل، " أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية" *، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه قسم: العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، مارس 2004.

58- محمد قويدري، " تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004 .

59- منصور الزين، " آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية " *، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود و مالية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

ج- التقارير و الدراسات :

60- أوراق صندوق النقد العربي، محمد مصطفى عمران و علي أحمد البليل، " الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي و النمو الاقتصادي، شواهد من البلدان العربية- 1999/1975 -"، معهد السياسات الاقتصادية، العدد السادس، أبو ظبي، ماي 2003.

61- تقرير المصرف العربي للتنمية العربية في إفريقيا، " دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في إفريقيا".

62- تقرير عن الجمعية العامة للأمم المتحدة: و عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل للتنمية: " المقترحات القائمة بشأن اتفاقات و ممارسات الاستثمار الثنائية و المتعددة الأطراف الرامية إلى الوصول إلى مدونات لقواعد السلوك بشأن الشركات عبر الوطنية و الحكومات فيما يتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي"، 2001.

- 63- دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في إفريقيا، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا .
- 64- صندوق النقد الدولي، أولفبييه بلانشار، " أفاق الاقتصاد العالمي سبتمبر 2011" تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية.
- 65- صندوق النقد الدولي، " دليل ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي"، الطبعة السادسة، ترجمة عن شعبة اللغة العربية إدارة التكنولوجيا و الخدمات العامة لصندوق النقد الدولي،2009.
- 66- عبد الله السلامة، " الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية"، بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي بالمملكة، وزارة الخارجية، الرياض.
- 67- محمد رضا العدل، "الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة"، مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جامعة الدول العربية، فبراير 2003.
- 68- المرصد الأوروبي لمشاريع الاستثمار (MIPO)، www.anima.org.
- 69- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية، " أحكام تشجيع الاستثمار في إتفاقات الاستثمار الدولية"، نيويورك و جنيف، 2008.
- 70- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2011، " أشكال الإنتاج الدولي و التنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال"، الأمم المتحدة؛ نيويورك و جنيف،2011.
- 71- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، " وضع قواعد الاستثمار الدولي : حصر المنجزات ، و التحديات القائمة، و الطريق إلى الأمام"، سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية ، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف ، 2008.
- 72- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " إتفاقية الاستثمارات الدولية" - التعريف و المدى -، منشورات المؤسسة، الكويت، 2002 .
- 73- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس"، الكويت، العدد 371، فيفري 2000.
- 74- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 1997.
- 75- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001"، الناشر: المؤسسة نفسها، الكويت، 2001.
- 76- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام 2006"، الكويت :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، يونيو 2007 .
- 77- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004"، ماي 2005، ص22. متوفر على الموقع : www.iaigc.org
- 78- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " التقرير السنوي 2000 ". متوفر على الموقع : www.iaigc.org
- 79- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مأمون إبراهيم حسن، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002"، أبريل 2003، الكويت. من الموقع: www.iaigc.org

- 80- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " ضمان الاستثمار"، السنة الثانية والعشرون، العدد الفصلي الثاني، 2004.
- 81- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " نشرة ضمان الاستثمار"، السنة الثانية و العشرون، رقم 1/2004.
- 82- صندوق النقد الدولي، " التقرير السنوي 2010 دعم التعافي العالمي المتوازن"، متوفر على الموقع:
www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng
- 83- صندوق النقد الدولي، " معالجة تحديات المالية العامة للحد من المخاطر الاقتصادية"، الراصد المالي، سبتمبر 2011،
- 84- صندوق النقد الدولي، "اقتصاديات صناديق الثروة السيادية- قضايا لصناع السياسات-"، طبعة 10 ديسمبر 2010، متوفر على الموقع:www.imfbookstore.org

د- المقالات:

- 85- أديب قاسم شندي، " واقع الاقتصاد العراقي و الاستثمار الأجنبي"، مجلة الكوت للعلوم القانونية والإدارية، العدد الأول، السنة الأولى، 2009.
- 86- حسان خضر، " الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف و قضايا -"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السلسلة الثالثة، عدد 2004.
- 87- حسن النادر، أحمد الريموني وألاء الرشيدات، دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية- حالة الأردن- (1976-2004)، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 26، العدد 4، 2004.
- 88- حلا سامي خضير و موفق احمد، " الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية - نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي -"، مجلة الادارة و الاقتصاد، العدد الثمانون/ 2010 .
- 89- حمود حسين أحمد مطر، " الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية - دراسة تحليلية-"، المجلة العلمية: التجارة و التمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، ملحق العدد الثاني، السنة التاسعة، 1989.
- 90- خليفة بن حبيب الغالي و عبد الله غازي العازمي، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الانفتاح على النمو الاقتصادي و تكوين رأس المال في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا"، المجلة العلمية- التجارة و التمويل-، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول 2008.
- 91- زغدار أحمد، " الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة" ، مجلة الباحث، عدد 03/ 2004،.
- 92- زكية أحمد مشعل، زياد محمد أبو ليلي، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي :دراسة تطبيقية على الاردن"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثالث والعشرون ، العدد الأول ، يونيه 2007 .
- 93- سامي حميد عباس ، " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل الاقتصاد العراقي"، ورقة بحثية، جامعة الأنبار، كلية الإدارة و الاقتصاد (الفلوجة).
- 94- سعيد علي العبيدي و ممدوح عطا الله فيحان، " السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق"، ورقة بحثية.
- 95- شهرزاد زغيب، " الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية"، مجلة التواصل عدد 24 جوان 2009 .

- 96- طارق الحاج، " أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على ربحية الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية "، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، المجلد 01/18، 2004.
- 97- عادل محمد المهدي و نيفين محمد ابراهيم طريح، " الديمقراطية و الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة"، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، المجلد السادس عشر- العدد الأول 2008.
- 98- عامر عبود جابر، " اتجاهات الاستثمارات العربية البينية للمدة 2005-2000 "، ورقة بحثية متوفرة على الموقع: www.win2pdf.com
- 99- عبد الرزاق خضر حسن، " التكيف الهيكلي للصناعة النفطية في ظل قبول الاستثمارات الأجنبية دراسة حالة في شركة نفط الشمال"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 2009/13، جامعة تكريت كلية الإدارة و الاقتصاد.
- 100- عبد المجيد شهاب أحمد، " الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأقطار العربية الأقل نمواً - دراسة تحليلية "، ورقة بحثية.
- 101- عبد المليك مزهودة، "واقع فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا و جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني، ديسمبر 2007.
- 102- عبير سيد محمد محمد، " الاستثمارات العربية البينية و دورها في تفعيل التنمية الاقتصادية و التكامل الاقتصادي العربي"، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، مجلة علمية ربع سنوية تصدر عن كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، العدد الثاني، المجلد الأول، أبريل 2011.
- 103- علي أحمد البلبل و محمد مصطفى عمران، " الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي و النمو الاقتصادي شواهد من البلدان العربية"، 1975-1999، معهد السياسات الاقتصادية، أوراق صندوق النقد العربي، أبو ظبي، عدد 06، ماي 2003.
- 104- علي لطفي، "الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2009، القاهرة، مصر .
- 105- عوض بدير الحداد، " دور الاستثمارات الجنبية في نقل التكنولوجيا التسويقية إلى الدول النامية- دراسة حالة بالتطبيق على جمهورية مصر العربية-"، مجلة التجارة و التمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل، العدد السابع، 1985.
- 106- محمد داودي، " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة قياسية-"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، جويلية 2011.
- 107- محمد محمود الغمام، "العمل الاقتصادي العربي المشترك"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلس الرابع العدد الثاني، القاهرة، ديسمبر 1996،
- 108- محمود فاروق السعيد، " بناء نموذج إحصائي للتنبؤ بمعدل العائد على الأصول "، مجلة الشروق للعلوم التجارية، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن المعهد العالي للحاسبات و تكنولوجيا المعلومات بالشروق، العدد الثاني، يونيو 2008.
- 109- مدحت أيوب، " الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي "، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، دولة الإمارات العربية المتحدة، يونيو 2005.

- 110- وليد عبد مولاه، " نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، مجلة جسر التنمية "، العدد السابع والتسعون، نوفمبر 2010، السنة التاسعة.
- 111- عدنان غانم، فريد خليل الجاعوني، "استخدام تقنية الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة في دراسة أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الأسرة" دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من الأسر في محافظة دمشق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد - 27 العدد الأول 2011 - .
- 112- عادل عيسى الوزني، " دور الغرف الصناعية و التجارية و الزراعية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد الخامس جوان 2009، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
- 113- لوعيل بلال، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)"، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الرابع ديسمبر 2008، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 114- بعلوج بولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، مجلة شمال اقتصاديات إفريقيا، العدد الرابع.
- 115- منصور أوسرير و عليان نذير، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر"، مجلة شمال اقتصاديات إفريقيا، العدد الثاني.
- 116- زيدان محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية- نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر-"، مجلة شمال اقتصاديات إفريقيا، العدد الأول.
- 117- طالبي محمد، " أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة شمال اقتصاديات إفريقيا، العدد السادس.
- 118- نوري منير، " تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية" ، مجلة شمال اقتصاديات إفريقيا، العدد الرابع.

ز- الندوات و الملتقيات العلمية:

- 119- إيمان محمد عطية ناصف، " تأثير الوفورات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الدول النامية مع التطبيق على مصر"، المؤتمر العلمي الثالث - الاستثمار و التنمية و تحديات القرن الحادي و العشرون- الاسكندرية 11-13 سبتمبر 2003، جامعة الاسكندرية كلية التجارة.
- 120- سعدي يحيى، " تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 104، 31 جوان 2009 ، المجلد ب.
- 121- عبد المجيد اونيس، " الاستثمار الاجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع وأفاق -"، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة شلف ، يومي 17-18 افريل 2006 .
- 122- علي محمود الفكيكي، " نحو بيئة استثمار جاذبة في العراق"، مجلة المنصور، العدد 14/ خاص، الجزء الثاني، 2010، المؤتمر العلمي العاشر، 24-25 تشرين الأول، 2009.
- 123- محمد قويدري، " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية . يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر.

124- مصطفى العبد الله الكفري، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية" ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، 05 / 1 / 2010 – 25 / 5 / 2010 دمشق، متوفر على الموقع:

www.syrianeconomy.org

125- وزارة التعاون الدولي و الاستثمار الخارجي التونسية، "مناخ و فرص الاستثمار في تونس"، المؤتمر الثامن لرجال الأعمال و المستثمرين العرب خلال الفترة: 23-25 نوفمبر، تونس، 1999.

126- مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ، مكتبة الإسكندرية 12-14 مارس 2004، المحور الأول: الإصلاح الاقتصادي، مساهمة من منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، 6 مارس 2004.

127- برنس ميخائيل غطاس، " دور المتغيرات البيئية في تطوير الأبعاد المحاسبية المؤثرة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مؤتمر اتجاهات اقتصادية عالمية 111، 16-17 ديسمبر 2008 "الاقتصادية العالمية في عالم سريع التغير"، كلية العلوم الإدارية ، جامعة الكويت.

128- عبد الحيد زعباط، "تحسين مناخ الاستثمار الخاص - حالة الجزائر-"، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي بشار، كلية علوم التسيير.

و- قوانين وتشريعات:

❖ في الجزائر:

129- قانون 1993 المعدل والمتمم بالأمر 01-03 عام 2001.

130- قانون الاستثمار في عام 1963: الذي نصت أحكامه على إمكانية اشتراك (رأس المال الأجنبي مع الجزائر عن طريق شركات مختلفة الاقتصاد.

131- قانون جديد في عام 1966: الذي اهتم بمسألة الادخار المحلي و رأس المال الخاص المحلي و الاستثمار الأجنبي.

132- المرسوم التشريعي 93-12.

❖ في تونس:

133- قانون عدد 23-120 لعام 1993 والصادر بتاريخ 27 ديسمبر 1993 والذي يتصف بالشمولية ويغطي معظم

القطاعات، نظام قيام المشاريع وتشجيع الاستثمارات التي يقوم بها التونسيون أو الأجانب سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين.

❖ في المغرب:

134- قانون الاستثمار 1-95-213 في 8 نوفمبر 1995 الداخل حيز التنفيذ انطلاقا من 1 جانفي 1996 حيث

أظهر هذا القانون مجموعة الأهداف المسطرة للفترة 1996-2006 . إضافة إلى برنامج الخوصصة الذي تم إطلاقه في عام

1992 الذي يعنى بالتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

A- Les livres :

135- abdel hamid – brahimi, « économie algérienne », édition : DAHLEB, Alger, 1991.

- 136- Bernard Hugonnier, « **Investissements directs coopération internationale et firme multinational** », Edition Economica Paris, France, 1984.
- 137- Cyril Bonyeure, "**L'investissement international**", presse universitaire de France, Boulevard Saint- Germain, 1^{er} édition, septembre 1993, Paris.
- 138- Raymond- bertand , "**économie financière internationale** " ,édition : PUF. Paris, 1971.
- 139- Thierry Ananow, "**investissement et capital**" , édition de Seuil, juin 1997. –Patrice Fontaine, "**Gestion financière internationale**", édition DALLOZ , 1997.

B- Les thèses :

- 140- Ibrahim NGOUHOUE, « **les investissements directs étrangers en Afrique centrale : Attractivité et effets économiques** », Thèse pour le Doctorat de Sciences Économiques présentée et soutenue le 26 mars 2008, Université du Sud Toulon-Var, Faculté de Sciences Économiques et de Gestion.
- 141- KADRI Nouria, **L'intégration euro-méditerranéenne, cas des pays du magreb – une approche gravitationnelle**, mémoire de magister, université de MASCARA, 2009/2010.
- 142- Lambert OPARA OPIMBA, "**L'IMPACT DE LA DYNAMIQUE DE L'INTEGRATION REGIONALE SUR LES PAYS DE LA SADC : UNE ANALYSE THEORIQUE ET EMPIRIQUE**", DOCTORAT ès SCIENCES ECONOMIQUES, UNIVERSITE MONTESQUIEU – BORDEAUX IV, ECOLE DOCTORALE de SCIENCES ECONOMIQUES, GESTION ET DEMOGRAPHIQUE, Avril 2010.
- 143- Marton Balint, **modèle de gravité appliqué à l'Australie**, rapport de recherche présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maîtrise en sciences économiques, Avril 2004.
- 144- Paul de Fromont, "**Supraluminalité dans les modèles de gravité modifiée avec Galiléon**" , Master Sciences de la matière Stage École Normale Supérieure de Lyon Université Claude Bernard Lyon I, 2010-2011.

C- LES RAPPORTS :

- 145- ANIMA INVESTMENT Network, "**investissement direct étranger vers les pays Med en 2008 face à la crise**", invest in Med, étude N° 03, Mars 2009.
- 146- banque africaine du développement , "**Document de stratégie axée sur les résultat (DSPAR 2008-2012)**";; funds africaine du développement, département des opération pays région centre, mai 2008, par pays-.
- 147- Banque européenne d'investissement, "**Rapport annuel de la FEMIP 2010**", www.bei.org
- 148- Bulletin de la Banque de France, Françoise MAGNAN-MARIONNET et autres, "**Le partenariat économique et fi nancier euro-méditerranéen**" , N° 168 , Décembre 2007,

- 149- CNUCED , " **le développement économique en Afrique- retrouver une marge d'action la mobilisation des ressources intérieures et l'état developpementiste –** " , NATIONS UNIES, 2007.
- 150- CNUCED, **Examen de la politique de l'investissement Maroc** (New York et Genève : UNCTAD.
- 151- CNUCED, **Examen de la politique de l'investissement Maroc.**
- 152- Eurostat communiqué de presse, " **investissements directes étrangers de l' UE27 – Forte baisse des flux d'investissements entre l'UE27 et les pays tiers en 2010 -**", 94/2011 – 27 juin 2011, p01, sur le site : <http://ec.europa.eu/eurostat>, télécharger le : 11/09/2011.
- 153- Gabriel CUMENGE, **Les investissements industriels français au Maroc**, Une étude empirique sur la décennie quatre-vingt-dix, Document de Travail, Juillet 2004.
- 154- Investir en méditerranée, " **Med statistique : toutes les statistiques dont vous avez besoin afin d'investir en méditerranée**", Med Alliance, étude n° 09 , Mars 2010.
- 155- Lucy Wilson, " **UTILISATION D'UN MODÈLE DE GRAVITÉ POUR MIEUX COMPRENDRE L'ÉCONOMIE DE LA MATIÈRE PREMIÈRE**", Les cahiers de Géopré , n°1, 2010. *Publication électronique*, Canada.
- 156- Manuel de F.M.I. 4EM EDITION, 1977.
- 157- OCDE, " **l'impact social de l'investissement direct étranger** " , juillet 2008 ; disponible sur le site internet de L'OCDE .
- 158- OCDE, « **définitions de référence détaillées des investissements internationaux** » Paris, 1983
- 159- OCDE, **fiscalité et Investissement direct étranger, l'expérience des économies en transition**, 1995.
- 160- UNCTAD, **Examen de la politique de l'investissement.** Algérie.

C – LES ARTICLES et LES REVUES :

- 161- Akoété Ega AGBODJI, " **Intégration et Échanges commerciaux Intra Sous-régionaux : le Cas de l'UEMOA**", Revue africaine de l'Intégration, Volume 1, No. 1, janvier 2007, Université de Lomé (TOGO), disponible sur le site : http://www.africa_union.org/root/uaNewsletterEAVol.%201,%20No.%201Agbodji.pdf.
- 162- Alain Piveteau et Eric Rougier, " **Du conseil « globalisé » à la définition des stratégies industrielles**", Quelques nouveautés dans la fabrique des politiques publiques, Décembre 2010.
- 163- ANIMA, « **IDE dans la région MEDA en 2006** », document n° 23.mai 2007.
- 164- Anne-France DELANNAY et Pierre-Guillaume MEON, " **L'EUROPÉANISATION DES ENTREPRISES : LES APPORTS D'UN MODELE DE GRAVITÉ**", **Décembre 2002**", Institut d'Etudes Politiques de Strasbourg, Université Robert Schuman, *disponible sur le site* : http://www.univ-orleans.fr/degGDRecomof/Activdelannay_birmingham.pdf
- 165- Anne-France DELANNAY et Pierre-Guillaume MEON, " **L'EUROPÉANISATION DES ENTREPRISES : LES APPORTS D'UN MODELE DE GRAVITÉ** ", Institut d'Etudes Politiques de Strasbourg

- 166- BOUYAKOUB Ahmed ," **les investissements étrangers en Algérie 90-96, quelles perspectives ?**", revue Algérienne d'économie et gestion, n° 2 ed : ISC, université d'Oran, Algérie , mai 98.
- 167- Byung – Hwa Lee," **L'IDE des pays en développement : un vecteur d'échange et de croissance, OCDE** ", Paris, 2002.
- 168- Catrice-Guessoum Henia," **Analyse des flux commerciaux et financiers entre l'UE et le Maghreb :un réexamen empirique**", université de Franche-Comté (France), *disponible sur le site : <httpwww.ps2d.netmedia/GUESSOUM%20Henia.pdf>*.
- 169- Dalila NICET-CHENAF &Eric ROUGIER, "**Attractivité comparée des territoires Marocains et tunisiens au regard des IDE**", *Cahiers du GREThA* n° 2007 – 02, Janvier 2007.
- 170- **Des modèles économiques à la recherche du développement de la rive Sud**", Université Carlos III de Madrid.
- 171- Didier Josselin et Bernadette Nicot," **un modèle de gravité géoéconomique des échanges commerciaux entre les pays de l'UE, les PECO, et les PTM**", cybergeog : revue européenne de géographie, N°237.
- 172- Document d'information," **L'exploitation de la contribution positive de la coopération Sud-Sud pour favoriser le développement des pays les moins avancés** ", New Delhi, 18-19 février 2011.
- 173- *******ET SES VOISINS MÉDITERRANÉENS :LES PERSPECTIVES D'INTÉGRATION**", *Économie internationale* 97 (2004), disponible sur le site : <httphal.archives-ouvertes.fr/docs00132262PDFrev97dupuch.pdf>
- 174- "**ÉTRANGERS INDUSTRIELS EN TUNISIE**", (ESSEC) de Tunis, Région et Développement n° 25-2007, disponible sur le site : <httpregion-developpement.univ-tln.fr/frpdfR25Driss.pdf>
- 175- Fabrice GRAS, **Union européenne-pays méditerranéens : échanges de services et investissements en hausse**, *Statistics in Focus*, eurostat, N°106/2008, FSEG - Université de Tunis El Manar, Tunisie, Aout 2008.
- 176- Hassan abouyoub et autres, "**Turquie_ Maghreb : les conditions de décollage**", colloque du 21 février 2006, disponible sur le site : [fondation-republica.org](httpfondation-republica.org).
- 177- Houda NEFFATI et Xavier RICHET, **l'attractivité comparée des investissements directs étrangers de la Tunisie et de la Hongrie**, *Revue région et développement*, N°19.
- 178- Invest in Med, *MedStatistiques* :" **Toutes les statistiques dont vous avez besoin afin d'investir en Méditerranée**", Etude N° 9 / Mars 2010,
- 179- Isabelle RABAUD & Thierry MONTALIEU," **La libéralisation des échanges de services dans le partenariat euro-méditerranéen**", *The Political Economy of Governance in the Euro-Mediterranean Partnership*, Go-EuroMed Working Paper 0602, Date : 31/12/2006, The Sixth Framework Programme Contract No. 028386.
- 180- Isabelle RABAUD & Thierry MONTALIEU," **La libéralisation des échanges de services dans le partenariat euro-méditerranéen**", Université

- d'Orléans, LEO / CNRS-UMR 6221, LEO / Faculté DEG, Cette étude fait l'objet d'un co-financement de la Commission européenne dans le cadre du projet n° 028386 "The Political Economy of Governance in the Euro-Mediterranean Partnership" (GO-EuroMed) au sein de la priorité 7 "Citizens and Governance in a Knowledge Based Society" du sixième PCRD (2002-2006).
- 181- Ivan Martin, " **Du Partenariat euro-méditerranéen à la Politique européenne de voisinage** ".
- 182- Jean-Bernard LAYAN, Yannick LUNG, " **Attractivité et agglomération de l'industrie automobile au Maroc et en Tunisie : une analyse comparative**", *Cahiers du GREThA*, n° 2008-20, Université de Bordeaux, disponible sur le site : www.gretha.fr.
- 183- Kamel ABDELLAH et autres, " **Entre instabilité externe et instabilité interne : les déterminants des IDE dans les MENA**", Mexico, Novembre 2009, disponible sur le site : http://sopeso.gretha.u-bordeaux4.fr/sites/esope.grethaIMGpdfpapiemexique_-_esope.pdf
- 184- **L'effet de la crise financière Mondiale sur L'Afrique**, working paper N°96, Mars 2009.
M. Ben Abdallah et autres, " **Interaction d'entre IDE, régime de change, capital humain et croissance dans les pays émergents**", Ouverture Economique et Développement, GDR, Economica, Paris 2001, disponible sur le site : <http://membres.multimania.fr/drineimedhpbimgpapier3.pdf>.
- 185- Marilyne Huchet-Bourdon et autres, " **L'aide au commerce dans les pays en développement : des articulations complexes pour une efficacité réelle** ", Novembre 2007.
- 186- Marton balint, " **modèle de gravité appliqué à l'Australie**", rapport de apé ris présenté à la faculté de l'études supérieures en vue de l'obtention du grade de maîtrise en sciences économiques, université de Montréal, Avril 2004.
- 187- Mathilde Maurel, " **régionalisme et désintégration en Europe orientale : une approche gravitationnelle**", CNRS édition, Paris.
- 188- Maurice CATIN et Christophe VAN HUFFEL, " **L'impact de l'ouverture économique sur la concentration spatiale dans les pays en développement**", Colloque EMMA « Europe – Méditerranée : relations économiques internationales et recomposition des espaces » Madrid, 4-5 juin 2004, CRERI, Université de Toulon et du Var.
- 189- Mezaache .A, " **Investissements directs Etrangers et politiques de développement industriel** n°39, dec 96.
- 190- MICHALET Albert, SERINI jean pierre, VILABERT PATRICK, " **le climat des investissements en Algérie, les changements depuis 1993**", organisation des nations unies pour le développement industriel), France,1998.
- 191- Michel Dieudonné MIGNAMISSI, **Reformes macroeconomique et integration par le marché dans la CEMAC**, Dans la catégorie : Economie et Finance Université Yaoundé II , DEA 2008.

- 192- Nabil JEDLANE, " **Des caisses d'émission au Maghreb ?** ", Document de Recherche , n° 2005-18, 31 mai 2005, <http://www.univ-orleans.fr/DEG/LEO.REGI>
- 193- Nisrine Idir et autres," **INTEGRATION REGIONALE SUD-SUD ET INVESTISSEMENTS DIRECTS ETRANGERS : EFFET TAILLE DE MARCHE**,"Université Paris 13 (CEPN-CNRS UMR 7115), Paris, France.
- 194- Oubeid RAHMOUNI," **Les effets de l'accord Euro-Med Sur les IDE vers le Maghreb**", 2007-2008, Research n°FEM32-04.
- 195- **Pays Méditerranéens :Vue d'ensemble & perspectives**", Contrat EuropeAid 2009/223-771, "Appui à la mise en oeuvre du PART en Méditerranée" 20 juil. 2010 – Bruxelles, disponible sur le site : <http://euromedtransport.org/Frimage.php?id=1138> .
- 196- Pierre Henry et autres," **investissements directs étrangers et partenariats vers les pays MED en 2009**", invest in Med, ANIMA Investment Network, étude N°14/Avril 2010.
- 197- Pierre Henry et autres," **investissements directs étrangers et partenariats vers les pays MED en 2009**", invest in Med, ANIMA Investment Network, étude N°14/Avril 2010.
- 198- Pierre Philippe Combes, Thierry Mayer et Jacques Francois Thisse," **Gravitation et couts de transfert**", 7 éme édition, 2005.
- 199- Rafik Baccouche, "**Dynamique des investissements, mutations sectorielles et convertibilité du compte de capital : impacts des mesures de libéralisation et expériences comparées Tunisie – Maroc**", F E M I S E R E S E A R C H
- 200- Rudiger Ahrend and Cyrille Schwellnus, "**INTERNATIONAL CAPITAL MOBILITY AND FINANCIAL FRAGILITY: PART 5. DO INVESTORS DISPROPORTIONATELY SHED ASSETS OF DISTANT COUNTRIES UNDER INCREASED UNCERTAINTY ? EVIDENCE FROM THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS**", ECONOMICS DEPARTMENT WORKING PAPERS No. 968.
- 201- samira Brahmia Rejeb," **Investissement Direct Etrangers & Intégration dans le cadre de Partenariat Euro- Maghrébin**".
- 202- Sébastien Dupuch et autres, "L'UNION EUROPÉENNE ÉLARGIE.
- 203- Slim DRISS," L'ATTRACTIVITÉ DES INVESTISSEMENTS DIRECTS,
- 204- Université Robert Schuman, Strasbourg Cedex, France, Décembre 2002.
- 205- Vincenzo Comito," **PPP & accords de concession**"

D – LES CONFERENCES ET COLLOQUES :

- 206- Abdenbi El Marzouki & Sanae SOLHI, "**RELATIONS MAGHREB- EUROPE DANS LE CADRE DE LA POLITIQUE EUROPEENNE DE VOISINAGE : EVALUATIONS ET PERSPECTIVES** ", TROISIEME COLLOQUE INTERNATIONAL SUR LA NOUVELLE POLITIQUE DE VOISIGNAGE HAMMAMET 1-2 JUIN 2007, UNIVERSITE TUNIS EL-MANAR.
- 207- **Intégration régionale en Afrique du Nord : Quels points d'ancrage dans l'économie mondiale ?**, Forum pour le Développement en Afrique du Nord, Le

commerce pour une croissance créatrice d'emploi, 19-20 février 2007, Palais des Congrès, Marrakech, Maroc.

- 208- Lahcen Achy," **LE COMMERCE EN AFRIQUE DU NORD EVALUATION DU POTENTIEL DE L'INTEGRATION REGIONALE EN AFRIQUE DU NORD**", Vingt et unième réunion du Comité intergouvernemental d'experts (CIE) Rabat (Maroc), 4-6 avril 2006 .
- 209- Lahsen Abdelmalki, et autres," **MONDIALISATION ET DEVELOPPEMENT DURABLE: LES EFFETS ECONOMIQUES, SOCIAUX ET ENVIRONNEMENTAUX DE L'OUVERTURE COMMERCIALE APPLICATION AUX PAYS DU MAGHREB ET DU PROCHE-ORIENT**", COLLOQUE, Centre Africain de Politique Commerciale(CAPC) , N°69 , Avril 2008 .
- 210- Philippe HUGON , " **Les accords de libre-échange avec les pays ACP et les pays du sud et de l'est de la Méditerranée au regard du nouveau régionalisme**", Séminaire EMMA-RINOS, Analyse comparatiste des processus d'intégration régionale Nord-Sud, Paris 26-27 Mai 2003, Libre-échange UE-ACP, UE-PSEM et nouveau régionalisme.
- 211- Mostafa Errahj et autres, " **L'action collective entre le rationalisme économique et les motivations psychosociales**", Actes du séminaire Euro-Méditerranéen « Les instruments économiques et la modernisation des périmètres irrigués », M.S. Bachtta (éd. Sci.) *Séance 1*. Politiques hydrauliques : expériences passées et perspectives 21-22 novembre 2005, Sousse, Tunisie.
- 212- Radhi MEDDEB," **EUROPE DE L'EST ET MEDITERRANEE DU SUD : INVESTISSEMENT, CONCURRENCES ET EFFETS D'EVICITION**", EUROPE DE L'EST ET MÉDITERRANÉE DU SUD: INVESTISSEMENT, CONCURRENCES ET EFFETS D'ÉVICITION, 29 octobre 2000.

ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزية:

A- books :

- 213- « **Eviews 7 User's guide I** », quantitative micro software, United states of Amireca ,November 2009.
- 214- Keith Head, Thierry Mayer & John Ries, "**The erosion of colonial trade linkages after independence**", April 15, 2007.
- 215- Sanjaya Lall & Rajneesh Narula," **Understanding FDI-Assisted Economic Development** " , Edition ROUTLEDGE taylor & Francis group, Edition : 1 : November 18, 2009
- 216- Theodore H. Moran ,Edward M. Graham and Magnus Blomström, "**Does Foreign Direct Investment Promote Development ?**", Peterson institute for international Economics, Disponible sur : www.piie.com.

B- thèses :

217- Wanasin Sattayanuwat, " **ESSAYS ON INTERNATIONAL TRADE AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT**", A DISSERTATION Presented to the faculty of The Graduate College at the University of Nebraska In Partial Fulfillment of Requirements For the Degree of Doctor of Philosophy Major : Economics, February 2011.

C- Report :

218- André Nassif et autres, « **THE LONG TERM « OPTIMAL » REAL EXCHANGE RATE AND THE CURRENCY OVERVALUATION TREND IN OPEN EMERGING ECONOMIES : THE CASE OF BRAZIL** », UNCTAD, United Nations, New York and Geneva, December 2011.

219- INTERNATIONAL MONETARY FUND, "**Foreign Direct Investment Statistics –How Countries Measure FDI2001-**", 2003.

220- INTERNATIONAL MONETARY FUND, **BALANCE OF PAYMENTS MANUAL**.

221- J.H Dunning, « **Trade, Location of Economic Activity and MNE: A Search for an Eclectic Approach** », *The International Allocation of Economic Activity*, Ohlin, Hesselborn et Wijkman (eds), Macmillan, 1977.

222- Jörn Kleinert Nico Zorell , "**The Export-Magnification Effect of Offshoring** ", Nr. 330, December 23, 2010, November 2010, Issue 14 , on line at : www.oecd.org/investment.

223- October 2009, Issue 11, on line at : www.oecd.org/investment.

224- OECD , "**GLOBAL INVESTMENT ACTIVITY STAGNATES INTO 2010**", March 2010, Issue 12, on line at : www.oecd.org/investment.

225- OECD , "**INTERNATIONAL INVESTMENT ACTIVITY COLLAPSES IN 2009, MAJOR EMERGING ECONOMIES SUFFER THEIR FIRST SHARP DECLINES**", December 2009 Global Forum Edition , on line at : www.oecd.org/investment.

226- OECD , "**OECD SUPPORTS G20 OBJECTIVES ON INTERNATIONAL INVESTMENT**", March 2009, Issue 9, on line at : www.oecd.org/investment.

227- OECD , "**INTERNATIONAL INVESTMENT FLOWS COLLAPSE IN 2009**", June 2009, Issue 10 , on line at : www.oecd.org/investment.

228- OECD , "**INTERNATIONAL INVESTMENT FREE-FALL COMES TO AN END**", June 2010, Issue 13, on line at : www.oecd.org/investment.

229- OECD , "**G20 STAYS OPEN TO FOREIGN INVESTMENT**".

230- OECD, "**GLOSSARY OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT TERMS AND DEFINITIONS**", www.oecd.org/daf/investment/statistics .

231- OECD , "**Investment Policy**", POLICY FRAMEWORK FOR INVESTMENT, 2011 Edition , on line at : www.oecd.org/investment/pfitoolkit.

232- OECD , "**DIRECTORATE FOR FINANCIAL, FISCAL AND ENTERPRISE AFFAIRS COMMITTEE ON INTERNATIONAL INVESTMENT AND MULTINATIONAL ENTERPRISES**", DAF/IME(99)14, Document complet disponible sur OLIS dans son format d'origine, 78803.

- 233- OECD , " FOREIGN DIRECT INVESTMENT STATISTICS : NOTES" , April 2011 , on line at : www.oecd.org/investment/statistics.
- 234- OECD , " INTERNATIONAL INVESTMENT LIMPS INTO 2011" ,
- 235- OECD , "Trends and Recent Developments in Foreign Direct Investment" , International Investment Perspectives, 2006 Edition.
- 236- OECD , "Trends and recent developments in foreign direct investment" , International Investment Perspectives : Freedom of Invesment in a Changing World, 2007 Edition.
- 237- OECD, "GRIM OUTLOOK FOR FDI AND SHIFTING GLOBAL INVESTMENT PATTERNS", November 2008, Issue 8 , on line at : www.oecd.org/investment.
- 238- the World Bank group , Kusi honberger, Josef battat and peter kusek, "Attracting FDI” how mutch does investment climate matter ?”, August 2011.
- 239- The World Bank, "IS THERE A NEW VISION FOR MAGHREB ECONOMIC INTEGRATION ?", Volume II : Annex, November 2006, Social and Economic Development Group, Middle East and North Africa Region, on line at : www.worldbank.org .
- 240- The World Bank, Harry G. Broadman, "AFRICA’S SILK ROAD China and India’s New Economic Frontier", on line at : www.worldbank.org .
- 241- UNCTAD , “world investment report 2001 , promoting linkages”.
- 242- UNCTAD : world investment Directory. Volume V , AFRICA, ” Foreign direct investment, legal from work and corporation data”, New York and Geneva 1997.
- 243- UNCTAD, "ECONOMIC DEVELOPMENT IN AFRICA, STRENGTHENING REGIONAL ECONOMIC INTEGRATION FOR AFRICA’S DEVELOPMENT" , REPORT 2009, UNITED NATIONS, New York and Geneva, 2009, www.unctad.org/Africa/series.
- 244- UNCTAD, “World Investment Report 2000”, Geneva, 2000.
- 245- UNCTAD, “World Investment Report 2001”, Geneva, 2001.
- 246- UNCTAD, “World Investment Report 2002”, Geneva, 2002.
- 247- UNCTAD, “World Investment Report 2003”, Geneva, 2003.
- 248- UNCTAD, “World Investment Report 2004”, Geneva, 2004.
- 249- UNCTAD, “World Investment Report 2005”, Geneva, 2005.
- 250- UNCTAD, “World Investment Report 2006”, Geneva, 2006.
- 251- UNCTAD, “World Investment Report 2007”, Geneva, 2007.
- 252- UNCTAD, “World Investment Report 2008”, Geneva, 2008.
- 253- UNCTAD, “World Investment Report 2009”, Geneva, 2009.
- 254- UNCTAD, “World Investment Report 2010”, Geneva, 2010.
- 255- UNCTAD, “World Investment Report 2011”, Geneva, 2011.
- 256- UNCTAD, “World Investment Report 2012”, Geneva, 2012.
- 257- UNCTAD, Investment country profiles TUNISIA", February 2012.
- 258- UNCTAD, United nations confarence on trade and development, « the unifers of the largest transnational corporations », United Nation, New York & Geneva, 2007.

- 259- UNCTAD, **WORLD INVESTMENT PROSPECTS SURVEY 2010-2012**" - , united nations, New York and Geneva,2010.
- 260- UNCTAD, world investment report 2012," **TOWARDS A NEW GENERATION OF INVESTMENT POLICIES**", United Nations, New York & Geneva 2012.
- 261- UNCTAD, " **World Investment Report 2012 : Towards a New Generation of Investment Policies**", United Nation New York and Geneva, 2012.
- 262- W. G. Madow, and H. B. Mann (*eds.*), **Contribution to Probability and Statistics**, Palo Alto, CA : Stanford University Press.
- 263- Yenteshwar Ram and Biman Prasad, "**Assessing Fiji's Global Trade Potential using the Gravity Model Approach** ", University of the South Pacific.

D –ARTICLES and Review(Journal):

- 264- "**Foreign Direct Investment : A Lead Driver for Sustainable Development ?**", Economic Briefing Series No. 1, Towards Earth Summit 2002.
- 265- "**Assessing Trends and Policies of Foreign Direct Investment in the United States**", U.S. Department of Commerce International Trade Administration, July 2008.
- 266- "**OCDE Benchmark Definition of Foreign Direct investment**", fourth edition, 2008, p03, be found on line at: www.oecd.org/publishing/corregen N°2,
- 267- Alessandro Olper and Valentina Raimondi, "**Access to OECD agricultural market : A gravity border effect approach** ", Paper prepared for presentation at the 11th Congress of the EAAE (European Association of Agricultural Economists), 'The Future of Rural Europe in the Global Agri-Food System' Copenhagen, Denmark, 24-27 August 2005.
- 268- Ali Massoud," **Foreign Direct Investment and Urbanization in Developing Countrries**", المجلة العلمية لكلية التجارة- جامعة أسيوط-، العدد الخامس و الثلاثون، ديسمبر 2003، السنة العشرون،
- 269- Belkacem Laabas and Walid Abdmoula, "**Determinants of Arab Intraregional Foreign Direct Investments**, Journal of Business & Policy Research Vol.4 No. 2 December 2009.
- 270- Chantal dupasquier and Patrick N.Osakwe," **Foreign direct investment in Africa : performance, challenges and responsibilities**", african Trade Policy centre, N° 21, september 2005.
- 271- Craig A. Depken and Robert J. Sonora, "**Asymmetric Effects of Economic Freedom on International Trade Flows**", International Journal of Business and Economics, 2005, Vol. 4, No. 2, Department of Economics, University of Texas at Arlington, Arlington, Texas.

- 272- Dr.falah.K.Ali Alrubaie, "**The impact of Economic policies On the investment climate in Arab Countries**", Economics-faculty of Economics–Omar Almkhtar university, Lybie, p17.
- 273- E. Helpman, [M.J. Melitz](#) et S.R. Yeaple, « **Export versus FDI with Heterogeneous Firms** », American Economic Review, vol. 94, n°1, 2004.
- 274- Frank L. Bartel," **FDI Policy Instruments : Advantages and Disadvantages**", Unit Chief, Strategic Research and Regional Analyses Unit UNIDO (UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION), Research and Statistics Branch, working paper 01 / 2009, Vienna 2009.
- 275- GHELAM Abdelghani, SILEM Ahmed, "**Trade international, Growth and Convergence of Per Capita Income in Maghreb Countries**", Centre de recherché Magellan, IAE University Lyon.
- 276- Gianluca Orefice, "**International Migration and Trade Agreements : the new role of PTAs**",CEPII, Work paper N°15/2012 , On line at : <http://www.cepii.fr>
- 277- GILLEY.O.W and R KELLEY pace, « **on the Harrison and Rubinfeld Data** », journal of enviromental Economics and Management, 1996, N°31.
- 278- Hansen .H, Rand.J, "**On the causal links between FDI and growth in developing countries**", The world Economy, N°29(01)/2006,p25.
- 279- HASSAN benabderazzik, "**opportunities for logistical imprevments through Meghreb integration**".
- 280- Helga Kristjánsdóttir, "**Determinants of Foreign Direct Investment in Iceland** ", Centre for Applied Microeconometrics, Department of Economics University of Copenhagen, September 2005.
- 281- Helmut Herwartz, **Testing for random effects in panel data under cross sectional error correlation- Abooststrap approach to the Breusch Pagan test**, Computational statistics & Data Analysis, N°50/2006.
- 282- HIDEMI Kimura & YASUYUKI Todo, **Is foreign Aid a vanguard of foreign Direct Investment? A Gravity- Equation Approach**, world development, vol 38, N°04, 2010, Tokyo, japan.
- 283- Inmaculada Martinez- Zarzoro, Filiciatas Nowak- Lehmann D, Sebastien Vollmer," **The Log of gravity Revisited** ", Institute for Economic Research, University of Goettingen, Germany.
- 284- **INVEST IN MOROCCO YOUR INVESTMENT OPPORTUNITY MOROCCAN OLIVE OIL, Improving Production and Quality in the Olive Oil Sector.**
- 285- J. Markusen, « **The Boundaries of Multinational Enterprises and the Theory of International Trade** », Journal of Economic Perspective, vol. 9, n°2, 1995.
- 286- James E .Anderson," **THE GRAVITY MODEL**", NBER WORKING PAPER SERIES, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138, Working Paper 16576, December 2010, on line at : <http://www.nber.org/papers/w16576>.
- 287- Jeffrey H. Bergstrand and Peter Egger," **A Knowledge-and-Physical-Capital Model of International Trade Flows, Foreign Direct Investment,**

- and Multinational Enterprises"**, for presentation at the conference : Is Free Trade Still Optimal in the 21st Century ? A Conference Celebrating Professor Rachel McCulloch Department of Economics and the International Business School Brandeis University June 15, 2007, Germany.
- 288- Jeffrey H. Bergstrand ; Peter Egger and Mario Larch, "**Gravity Redux : Structural Estimation of Gravity Equations with Asymmetric Bilateral Trade Costs**", October 29 ; 2007.
- 289- Jeffrey H. Bergstrand, "**The Generalized Gravity Equation-Monopolistic Competition and the factor- Propotion Theory in international Trade-**", the review of ECONOMICS and STATISTICS, vol 71, N° 1.
- 290- JORDI Panigua, "**Foreign Direct Investment Gravity Equation: Models, Estimations and Zeros** ", vol 01, May01, 2011, catholic university of Valencia.
- 291- Jörn Kleinert & Farid Toubal, "**Gravity for FDI**" , This ape ris based on a presentation at the "7th Göttingen Workshop on International Economic Relations" at the Georg-August-University of Göttingen in collaboration with the Center of Globalization and Europeanization of the Economy (CeGE), April 07-09, 2005.
- 292- Jörn Kleinert and Farid Toubal, "**Production versus Distribution-oriented FDI**".
- 293- K. Head et J. Ries, « **Overseas Investment and Firm Exports** », Review of International Economics, vol. 9, n°1, 2001.
- 294- Levene, H. (1960). "**Robust Tests for the Equality of Variances,**" in I. Olkin, S. G. Ghurye, W. Hoeffding,
- 295- Marie Daumal & Soledad Zignago, "**The Border Effects in Brazil** ", November 2005, University Paris Dauphine, France.
- 296- Miaojie Yu, "**Trade, Democracy, and the Gravity Equation**", china center for economic Research (CCER), Peking university, china, March 2007.
- 297- Olivier Cadot & Julien Gourdon, "**Assessing the price-raising effect of non-tariff measures in Africa**", CEPII, WP No 2012-16, July.
- 298- R.E. Lipsey et M.Y. Weiss, « **Foreign Production and Exports in Manufacturing Industries** », Review of Economics and Statistics », Vol 61, n°2, mai 1981.
- 299- Ravn, Morten O. and Harald Uhlig, "**On Adjusting the Hodrick-Prescott Filter for the Frequency of Observations**", Review of Economics and Statistics, 2002, N°84.
- 300- S.R. Yeaple, « **The Complex Integration Strategies of Multinationals and Cross Country Dependencies in the Structure of Foreign Direct Investment** », Journal of International Economics, vol.60(2), 2003.
- 301- Selen Sarisoy Guerin, "**The Role of Geography in Financial Integration : Foreign Direct Investment**", ECARES, Université Libre de Bruxelles.

- 302- Shiro Armstrong, " **Measuring Trade and Trade Potential :A Survey** " , ASIA PACIFIC ECONOMIC PAPER NO. 368, AUSTRALIA–JAPAN RESEARCH CENTRE CRAWFORD SCHOOL OF ECONOMICS & GOVERNMENT ANU COLLEGE OF ASIA AND THE PACIFIC, Australian National University, 2007.
- 303- Simon J.Evenett and Wolfgang Keller, "**on theories Explaining the success of the Gravity Equation**", the journal of political Economy, vol 110, N°02.
- 304- SONIA seghir, "**does FDI impact the financial stability or conversely : the case of Tunisia ? A Gravity Model Approach** " , investment management & financial innovation, vol 06, issue 01, 2009.
- 305- Svetlana Ledyeva and Mikael Linden, « **Testing for Foreign Direct Investment Gravity Model for Russian Regions**», Department of Business and Economics, University of Joensuu, JANUARY 2006.
- 306- Swarnim Walgé, "**investing across borders with Hétérogenous Firms Do FDI- specific Regulations Matter ?**", policy research working paper, the World Bank, December 2011.
- 307- Thierry Mayer & Soledad Zignago, "**GeoDist : the CEPII's distances and geographical database**", November 6, 2010.
- 308- Thierry Mayer, Isabelle Méjean & Benjamin Nefussi , "**The location of domestic and foreign production affiliates by French multinational firms**", CEPII, Working Paper No 2007 – 07, May.
- 309- Thomas Chaney, "**Distorted Gravity : The Intensive and Extensive Margins of International Trade**", *American Economic Review*, september 2008, 98 :4 .
- 310- TIJU PAAS, **The Gravity Approach for Modeling International Trade Patterns for Economies in Transition**, University of Tartu–Estonia. This paper was prepared with the support of the Estonian Science Foundation research grant, NOVEMBER 2000, VOL. 6, NO. 4.

رابعاً: المواقع على الإنترنت:

- 311- fondation-res-publica.org.
- 312- <http://ec.europa.eu/eurostat>
- 313- <http://stocksexperts.net/showthread.php?t=40284&page=18>,
- 314- <http://www.aeaweb.org/articles.php?doi=10.1257/aer.98.4.1707>
- 315- <http://www.afdb.org/>.
- 316- <http://www.earthsummit2002.org>.
- 317- <http://www.econ.ku.dk/CAM/>.
- 318- <http://www.nber.org/papers/w16576>.
- 319- <http://www.vwl.wiso.uni-goettingen.de/workshop>.
- 320- <http://www.cepii.fr>

- 321- <http://www.crawford.anu.edu.au>
- 322- <http://www.nd.edu/~jbergstr>.
- 323- <http://www.zawya.com/ar/story/ZAWYA20120201115010>
- 324- https://sope.gretha.u_bordeaux4.fr/sites/sope.grethaIMG/pdf/papiermexique_-_esope.pdf
- 325- <http://euromedtransport.org/Frimage.php?id=1138>
- 326- <http://hal.archives-ouvertes.fr/docs/00/13/22/62/PDF/rev97dupuch.pdf>
- 327- <http://membres.multimania.fr/drineimed/hpbimg/papier3.pdf>
- 328- <http://region-developpement.univ-tln.fr/fr/pdf/R25Driss.pdf>
- 329- http://www.africa_union.org/grootua/Newsletter/EAVol.%201,%20No.%201Agbodji.pdf.
- 330- <http://www.ps2d.net/media/GUESSOUM%20Henia.pdf>
- 331- http://www.univ-orleans.fr/deg/GDRecomofi/Activdelannay_birmingham.pdf
- 332- www.amica.org.ma,
- 333- www.anima.coop.

- 334- www.bei.org
- 335- www.gretha.fr.
- 336- www.iaigc.org
- 337- www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng
- 338- www.imf.org/fandd.
- 339- www.imfbookstore.org
- 340- www.invest.gov.ma.
- 341- www.investamerica.gov

- 342- www.investintunisia.com
- 343- www.mcinet.gov.ma
- 344- www.ocde.org/publications/syntheses.
- 345- www.oecd.org/daf/investment/statistics
- 346- www.oecd.org/eco/workingpapers.

- 347- www.oecd.org/investment.
- 348- www.oecd.org/investment/pfitoolkit.
- 349- www.oecd.org/investment/statistics.
- 350- www.rabatinvest.ma,
- 351- www.tanger-tetouaninvest.ma,
- 352- www.uluminsania.com/a47.htm.
- 353- www.unctad.org.
- 354- www.unctad.org/Africa/series
- 355- www.unctad.org/fdistatistics.
- 356- www.unido.org

- 357- www.win2pdf.com
- 358- www.worldbank.org .